وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائـــــــــــر-03-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراســـــات الـــــدولية

التنافس الروسي-الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية

مقاربة جيوبوليتيكية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالب:
نجيم دريكش

إشراف:
أ.د سفيان صخري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ جميلة زيغم	أستاذ	جامعة الجزائر-03-	رئيساً
أ.د/ سفيان صخري	أستاذ	جامعة الجزائر-03-	مشرفاً ومقرّراً
د/ ليلى سيدهم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر-03-	عضوا مناقشا
د/ عبد الغني شرقي	أستاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د/ حسين قوادرة	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
د/ عومار بلحربي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

شكرٌوامتِنان

أتقدم بجزيل الشكروخالص الامتنان للأستاذ الدكتور: سفيان صخري، على كل ما بذله خلال إشر افه على هذه الأطروحة،

كما أتقدم بشكري الخاص لأعضاء اللجنة المحترمين؛ كلٌّ باسمه ومقامه، على تفضّلهم لمناقشة هذا العمل.

دون أن أنسى كل من قدّم لي يد العون؛ من العاملين بإدارة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجز ائر-03-

نجيم دريكش

إهداء؛

إلى روح أبي المجاهد؛ رحمه الله و أنزله مقام الشهداء؛
إلى أمي؛ أمدّ الله في عمرها بالعافية ورزقني برّها؛
إلى أفراد عائلتي؛ زوجتي الدكتورة مريم دماغ، رفيدة، صهيب، ألين، بتول
إلى الأهل والزملاء والأصدقاء جميعا؛

أهدي هذا العمل الذي كان ثمرة سنوات من الجهد والتعب والمعاناة.

نجيم دريكش

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، الجيوبوليتيك كمقاربة نظرية في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الإطار الإيتيمولوجي للجيوبوليتيك

المطلب الأول: حتمية الاقتران بين الجغرافيا والسياسة

المطلب الثاني: انبثاق حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين الواقعية الألمانية والتهمة النازية

المطلب الرابع: الجيوبوليتيك بين سياقات التعريف وتعددية الدلالة

المطلب الخامس: نحو ضبط مفهوم/مصطلح الجيوبوليتيك

المبحث الثاني: الجيوبوليتيك بوصفها مقاربة نظرية في العلاقات الدولية

المطلب الأول: لماذا المقاربة الجيوبوليتيكية؟

المطلب الثاني: المراحل الرئيسية للجيوبوليتيك

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين النظرية والممارسة

الفصل الثاني: الدلالات والأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية

المبحث الأول: أوكرانيا بين الشرق والغرب: تاريخ تصنعه الجغرافيا

المطلب الأول: خصائص الجغرافيا الأوكرانية، الأهمية والدلالات الجيوبوليتيكية

المطلب الثاني: التاريخ المعقد لأوكرانيا بين حتمية الجغرافيا والتغيرات المجتمعية والسياسية

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية وأبعادها الجيوبوليتيكية

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية كحدث جيوبوليتيكي

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية بين المحركات الداخلية والعوامل الخارجية

المبحث الثالث: مسارات الأزمة الأوكرانية 2013-2014

المطلب الأول: أحداث ميدان الاستقلال (أوروميدان)

المطلب الثاني: أحداث شبه جزيرة القرم

المطلب الثالث: أحداث شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)

الفصل الثالث: تحليل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية

المبحث الأول: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية.

المطلب الأول: مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي

المطلب الثاني: دوافع وأهداف روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الروسي في الأزمة الأوكرانية

المبحث الثاني: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي للغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: الغرب والأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا

المطلب الثاني: دوافع وأهداف التنافس الجيوبوليتيكي الغربي على ضوء الأزمة الأوكرانية

المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الغربي في الأزمة الأوكرانية

الفصل الرابع: تداعيات الأزمة الأوكرانية ومآلات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب

المبحث الأول: تداعيات ومآلات الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على أوكرانيا

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على روسيا

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الغرب

المبحث الثاني: مآلات ومستقبل التنافس الجيوبوليتيكي في ظل الأزمة الأكرانية

المطلب الأول: الحرب الروسية–الأوكرانية كنتيجة لاستمرار للتنافس الجيوسياسي الروسي–الغربي

المطلب الثاني: مستقبل التنافس الجيوبوليتيكي على ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية

الخاتمة

يُعتبر "التنافس الدولي" سِمة بارزة ومستمرة في العلاقات الدولية، بغضّ النظر عن طبيعته ومستوياته، دوافعه وأهدافه وأدواته، حيث تسعى الوحدات الدولية باستمرار إلى تحقيق أهدافها ومصالحها، وتعظيم مكاسبها والدفاع عن مكانتها، في مواجهة الوحدات الأخرى التي تتصرف من نفس المنطلقات، ولنفس الأهداف والغايات، وذلك في بيئة دولية يغلب عليها عدم الاستقرار وغياب الأمن، إلى جانب فوضوية النظام الدولي، مما يجعل من السياسات التنافسية تأخذ أبعادًا "صراعية". ونتيجة لذلك، يصبح "الصراعُ سمةً من سمات التنافس الدولي"، حسب تعبير **بهجت قُرَني**[1]، حيث يتميز بالتشابك والتعقيد وطول المدة، خاصة إذا كانت القوى الكبرى أطرافا أساسية فاعلة في هذا التنافس/الصراع، ويصير أكثر تعقيداً وأطول أمدً إذا كان متمحورا حول أماكن ومحاور السيطرة الحيوية ومناطق وفضاءات النفوذ الجيوبوليتيكي.

منذ عصر الامبراطوريات القديمة وحتى يومنا هذا، كان المكان/الفضاء Space هدفاً ومجالا محوريًا للعملية التنافسية، سواء كان هذا الفضاء مكانا للعيش ومصدرا للغذاء والحياة، طريقًا تجاريا بريًّا أو بحريًّا، أو عُمقا استراتيجيا ومجالا حيويًا. كل ذلك يعكس ارتباط هذه الفواعل بمكونات ببيئتها الجغرافية التي تنتمي إليها أو تسعى خلفها، كما يعكس تنافسَها من أجل السيطرة على الأماكن ذات القيمة الحيوية. وبالتالي، أصبح المجال الجغرافي رهانا للسياسات التنافسية، والمواجهة الدائمة والمستمرة بين مختلف القوى التي برزت عبر التاريخ. وفي هذا السياق، ينص القانون الجيوبوليتيكي الذي صاغه الجغرافي البريطاني **هالفورد ماكيندر**، على أنَ العملية الجيوبوليتيكية الأساسية والمتواصلة عبر التاريخ، هي معركة الدول القارية–البرية، ضدّ الدول البحرية–الجزيرية، وتلك هي المواجهة الأبدية لروما ضدّ قرطاجة، وإسبرطة ضدّ أثينا، وانجلترا ضد ألمانيا،[2] مرورا بفرنسا–نابوليون ضد بريطانيا، وصولا إلى مواجهة الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية (السوفييتية) القارية والكتلة الغربية (الأطلسية) البحرية.

منذ نهاية الحرب الباردة والتي يصفها بعض الجيوبوليتيكيين بـ "النهاية المزعومة"، بدأ الترويج والتبشير بالنظام العالمي الجديد، و"نهاية التاريخ"، و"نهاية الجغرافيا"، و"تراجع أهمية القوة الصلبة "، والموجة الأخيرة لتحول الدول والمجتمعات نحو تبني النموذج الليبيرالي الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة، والتي صاحبها إطلاق نظرية "صراع الحضارات" للمفكّر الأمريكي **صامويل هنتنغتون**، كنمط جديد من الصراع الذي سيعوّض الصراع الأيديولوجي. ورغم كل هذه الدعوات/الادّعاءات التي روّج لها الغرب المنتصر، إلّا أنَ تلك "النهايات" لم تكن مؤكّدة، والتعارض بين الشرق والغرب بقي متأصّلا في البُنى الأمنية والديناميكيات الجيوسياسية لما بعد الحرب

[1] نقلًا عن: جميلة زيغم، **التنافس الدولي: دراسة في المفهوم**، (مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 02، العدد 06، جوان 2017)، ص467.

[2] Halford J. Mackinder, **The Geographical Pivot of History,** The Geographical Journal Vol. 23, No. 4 (Apr., 1904), 421-437.

الباردة. فيبدو من خلال سياسات القوى العظمى أنَ الجيوبوليتيك لا تزال حاضرة ومتجذّرة في تصورات وتوجهات قادة هذه الدول، والتي جُسِّدت في التنافس على ملء الفراغ الذي خلّفه الاتحاد السوفييتي، ومناطق النفوذ الجديدة–القديمة لمحاصرة/مزاحمة الأعداد التقليدين، سواء من خلال عمليات التدخل العسكرية تحت غطاء الأهداف الإنسانية، والتي غالبا ما كانت تنتهي بإنشاء قواعد عسكرية؛ على غرار التدخل الأمريكي في **الصومال** سنة 1992، وفي **البوسنة** سنة 1996. أو لأغراض جيوسياسية واضحة ومباشرة، على غرار التدخل العسكري الروسي في حرب **الشيشان** الأولى والثانية سنتي 1994 و1999 لمنع الانفصال عن الاتحاد الروسي، وتدخلها لدعم الانفصاليين الروس في **ترانسنيستريا** ضد القوات المولدوفية سنة 1992، إضافة إلى تدخلها في جورجيا لدعم الانفصاليين في **أوسيتيا الجنوبية** و**أبخازيا** سنتي 1992 و1993 ثم في 2008. أو من خلال الغزو الشامل، على غرار الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001، وغزو العراق في 2003، وصولا إلى العملية الروسية لضم شبه جزيرة القرم، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022.

لقد انتهت الحرب الباردة، وتراجعت بنهايتها حدّة الصراع الأيديولوجي، لكنّ الجغرافيا بخصائصها وميزاتها وشروطها، وبما تفرضه من فرص وتحديات، ظلت ثابتة؛ وبثباتها استمرت دوافع وأهداف التنافس الجيوبوليتيكي راسخة ومتجدّدة. حيث أنّ الأحداث سالفة الذكر، والتي كانت متفاوتة التأثير على الساحة الدولية؛ جرت حيثياتها في مساحات وفضاءات جغرافية لها مكانتها وقيمتها في حسابات الدول كفواعل جيواستراتيجية أو كمحاور جيوبوليتيكية بتعبير **بريجينسكي**.

وبتعبير **ألكسندر دوفاي**[1] **A. Defay**، فإنّ المساحات الجغرافية منذ نشأة الدولة اكتسبت بُعداً جيوسياسيا دائماً؛ فهي المسرح والرهان لأشكال المزاحمات السلطوية من أجل زيادة القوة المادية وكذلك الرمزية. ومن هذا المنطلق، يرتبط جوهر الجيوبوليتيك (نظريًا) بدراسة العلاقة بين سياسات القوة والمقومات الضامنة لبناء تلك القوة، وبالتالي مكانة الدولة ووزنها فوق المسرح الجغرافي العالمي، كما يرتبط (واقعيًا) بتنافس/صراع الدول، وتعريفها لذاتها ولمصالحها، استنادا إلى ظروفها الجغرافية، وارتباطها أو حاجتها للمجال الجغرافي موضوع التنافس/الصراع.

في هذا السياق، تأتي الأزمة الأوكرانية وتداعياتها، مؤكِّدة لما سبق، وكاشفة عن واقع عالمي جديد–قديم، يستدعي ويستحضر عداوات الحرب الباردة بعد ربع قرن من نهايتها، ليُهدّد أسس النظام الدولي القائم، ويدعو إلى تجاوز مرحلة الهيمنة الغربية. وعبر البوابة الأوكرانية–الأوراسية، تُؤكد وتُجدّد روسيا مطالبتها بالعودة إلى قمة النظام الدولي وعزمها على استعادة مكانة القوة العظمى ضمن نظام دولي متعدّد الأقطاب، والدفاع عن مجال

[1] ألكسندر دوفاي (ترجمة: حسين حيدر)، ***الجغرافيا السياسية: جيوبوليتيك***، (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 2007).

نفوذها الحيوي التقليدي، في مواجهة الغرب الذي يستمر في التقدم نحو المجال الروسي عبر البوابة نفسها، من خلال هياكله السياسية، الاقتصادية والأمنية، ليتزامن تجدّد وإعادة بعث التنافس/الصراع بين قوى الشرق الأوراسي (روسيا) وقوى الغرب الأورو-أطلسي، مع الأزمة الأوكرانية غير المسبوقة.

أدبيات الدراسة:

حظيت مواضيع الأزمة الأوكرانية منذ بدايتها، وتداعياتها الإقليمية والدولية، وعلاقتها بعودة/تجدّد التنافس بين الشرق والغرب، باهتمام واسع النطاق من طرف الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية بشكل عام، كما حظيت هذه المواضيع بعناية خاصة من طرف المهتمين بالدراسات والبحوث الجيوبوليتيكية، التي غالبا ما تربط هذه الأزمة وتجدد التنافس بين روسيا والغرب، بفرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة. ويرجع هذا الاهتمام الأكاديمي إلى عودة الأنماط التقليدية حول التهديدات الأمنية والسيادة وإعادة رسم الحدود، وظهور بوادر إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس جيوبوليتيكية قديمة-جديدة، وذلك على ضوء استمرار وتفاقم التنافس الروسي-الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهم المساهمات والدراسات الأكاديمية، ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك على النحو التالي:

أولًا: كتاب "**محمد الكوخي، الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها**"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في أكتوبر 2015. يتناول فيه الباحث كرونولوجيا الأزمة الأوكرانية، في سياق تاريخي محدود، محلي وإقليمي ودولي، يرتبط برغبة القوى الكبرى في إعادة تشكيل حدود دول ما بعد الحقبة السوفييتية، من خلال عودة التنافس على النفوذ في منطقة شرق أوروبا وتحديدا في أوكرانيا، عبر رؤيتين متعارضتين لمستقبلها الجيوسياسي. ومن خلالها، تُصرّ روسيا على مراجعة بنية النظام الدولي وإنهاء الأحادية القطبية. بينما يستمر الغرب في التمدّد نحو روسيا، من أجل المزيد من الهيمنة على الفضاء ما بعد السوفييتي.

تضمن هذا الكتاب، ستة فصول؛ تناول الفصل الأول السياق العام لحوادث ميدان الاستقلال واندلا ع الأزمة، حيث ركّز على البدايات الأولى التي أدّت إلى انفجار الوضع المشحون في أوكرانيا، وصولا إلى ظهور هواجس التقسيم التي ترتبط مباشرة بالفصل الثاني، والذي ركّز فيه على بنية المجتمع الأوكراني، وتاريخ الدولة الأوكرانية الحديثة/المركّبة، والتعددية بين الطبيعة الروسية والأوكرانية. لينتقل إلى الفصل الثالث الذي خُصص لدراسة طبيعة النظام السياسي الأوكراني الذي يتميز بهيمنة الطبقة الأولغارشية على الحياة السياسية، أما الفصلين الرابع والخامس فتناول فيه انعكاس صراع الأوليغارشيات داخل أوكرانيا على صراع الولاءات للشرق أو للغرب، مما جعل أوكرانيا أمام أزمة غير مسبوقة. وفي الفصل الأخير، إلى سيناريوهات الأزمة ومآلاتها، والتي تراوحت

حسب الباحث بين شبح الحرب الأهلية أو شبح الحرب الباردة أو تقاسم المصالح وتقاسم البلاد بين روسيا والغرب. وقد جات هذه السيناريوهات متطابقة إلى حدّ كبير مع الخلاصة التي توصل إليها الباحث، والتي أكّد فيها على العودة القوية لروسيا في مواجهة الغرب من جهة، والمستقبل "الأسود" الذي ينتظر أوكرانيا من جهة أخرى.

ثانيا: كتاب "**Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post-Soviet Eurasia**"، الصادر عن "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية"، روتلدج-لندن، 2017. **لكل من ساموي شارب Samuel Charap** (الباحث بمؤسسة ***RAND***)، **وتيموثي كولتُن Timothy J. Colton** (الأستاذ بجامعة هارفارد). حيث يدافع الكاتبان عن فرضية؛ "أنّ الجميع خاسرون، في الأزمة الأوكرانية والصراع المدمّر على الفضاء الأوراسي ما بعد الاتحاد السوفييتي"، من خلال العودة إلى جذور الأزمة في أوكرانيا، وتحليل السياسات الغربية والروسية في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي منذ عام 1991، ويقدما تقييماً لسلوكات كل من روسيا والغرب بعد عام 2014.

يستعرض الباحثان تطورات الأزمة الأوكرانية، وتفسيرها في سياق ارتباطها بمخلفات نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، إلى جانب فشل الهياكل الأمنية لما بعد الحرب الباردة في احتواء روسيا، مما أبقى على فرضية عودة روسيا للمطالبة بوضعها كقوة عظمى، خاصة في ظل تنامي التهديدات الغربية التي تعتبرها موسكو "وجودية". يقدّم الكاتبان تفسيرات من المستوى الدولي والإقليمي؛ حيث يؤكدان أن فهم الأزمة الأوكرانية يعتبر مركزيا من أجل فهم المآلات السلبية التي وصلت إليها علاقات التنافس/الصراع بين روسيا والغرب. إضافة إلى المستوى الداخلي، ليس لأوكرانيا ولكن لروسيا، أين يحتاج الكريملين إلى صراع خارجي من أجل استدامة شرعية النظام السياسية القائم في روسيا.

وفي تقدير الكاتبين؛ فإنّ أفضل تشبيه للأزمة في أوكرانيا هو "**لعبة الخسارة المتبادلة**" ، وهي سيناريو مدمّر تخسر فيه جميع الأطراف الرئيسية، حيث حفزت أزمة أوكرانيا تفاعلاً سياسيًا ذا نتائج سلبية، بحيث أنّ جميع الأطراف المعنية أصبحت في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل أن تبدأ الأزمة، ويجادل الكتاب بأن الأزمة قد أسفرت عن نتيجة مُدمّرة، أصبحت فيها جميع الأطراف أسوأ حالاً، وتدهور معها الأمن الإقليمي والدولي. فبعد سنوات من "**سلوك المحصلة الصفرية Zero-sum behaviour**"، من جانب روسيا والغرب في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، والذي يحلله الكاتبان بدقة؛ كان التنافس قابلاً للإدارة في الفترة المبكرة بعد الحرب الباردة، ليصبح راسخاً ومريراً بعد عقد من الزمن. وكانت المحصلة النهائية هي خسائر متفاوتة لروسيا والغرب والدول الواقعة بينهما. وفي الختام يوصي **شارْب** و**كولتُن**، أنه يجب على الدول المعنية أن تدرك أن السياسات

طويلة الأمد التي تهدف إلى تحقيق "ميزة أحادية الجانب"، قد تكون غير ممكنة من الناحية الواقعية، لذلك يجب على الأطراف الفاعلة التوجه نحو البحث عن إيجاد بدائل توافقية ومقبولة أكثر.

ثالثا: كتاب "**محفوظ رسول، الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية، مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري**"، الصادر عن مركز الكتاب الأكاديمي، 2018. يأتي الكتاب في ثلاثة فصول كبرى، ويتناول فصول الأزمة الأوكرانية عبر فترات زمنية متلاحقة، مع التركيز على الأزمات الجيو-طاقوية المتكررة، والتي كانت فيها أوكرانيا طرفا محوريا لكونها دولة عبور بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من أزمة 2006، مرورًا بأزمة 2009، وصولاً إلى الأزمة الأوكرانية (2013-2014).

يدرس الكاتب أثر الأزمة الأوكرانية الأخيرة على طبيعة ومسار العلاقات الطاقوية بين روسية ودول الاتحاد الأوروبي، وما كان لهذه الأزمة من تحديات على الأمن الطاقوي لهذين القطبين، وذلك جنبًا إلى جنب مع الرهانات الجيوسياسية والطاقوية التي طرحتها هذه الأزمة في رقع الشطرنج الأوراسية، في إطار ما يمكن أي يطلق عليه " حروب أنابيب الطاقة الروسية"، مع الإشارة في الأخير إلى حالة الأمن الطاقوي الجزائري. وعلى ضوء ما سبق، تخلص الدراسة إلى أنَ المنطقة الأوراسية في ظل الأزمة الأوكرانية، تتجه نحو المزيد من التوتر وعدم الاستقرار، كما تتجه العلاقات الطاقوية بين روسيا وأوروبا نحو فك الارتباط والتبعية، نتيجة للتنافس الجيوسياسي بين المحورين الروسي والغربي-الأمريكي.

رابعًا: كتاب "**بول دانييري، أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضّر إلى حرب همجية**"، ترجمة: يزن الحاج، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، (النسخة الانجليزية، 2019)، (بول دانييري، هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، ونائب رئيس الجمعية الأمريكية للدراسات الأوكرانية). يدافع الباحث في هذا الكتاب عن خلفيته الليبيرالية المحضة، المعادية لروسيا ولنزعتها نحو استعادة مكانتها كقوة عظمى، حيث ينظر إلى الأزمة الأوكرانية في البداية على أنها صراع روسي-أوكراني، تعود جذوره إلى استقلال أوكرانيا عن روسيا، الذي كان يوصف وقتها بأنه "طلاق حضاري"، ليتحوّل إلى "حرب همجية"، بفعل ديناميات داخل أوكرانيا (محلية/وطنية)، وبين روسيا وأوكرانيا (إقليمية)، وبين روسيا والغرب (دولية).

يأتي هذا الكتاب في ثمانية فصول، يجادل من خلالها **دانييري**، بأنَ ما يسمى "الحرب الباردة الجديدة" وتفاقم الصراع، يرتبط بثلاثة عوامل رئيسية متجذّرة؛ المعضلة الأمنية، وتأثير التحول الديمقراطي على الجيوبوليتيك، والأهداف غير المتوافقة لأوروبا ما بعد الحرب الباردة. ويعتمد في ذلك على مقاربة تاريخية-تحليلية، يتقفّى من خلالها التطوّر التدريجي للعلاقات الأوكرانية-الروسية، والروسية-الغربية، على مدار خمسة وعشرين عاما منذ 1989، يشرح فيها الكاتب كيف أدت العوامل الرئيسية سالفة الذكر إلى عودة الصدام بين

روسيا والغرب، وكيف أنَ أوكرانيا كانت هدفا للجيوبوليتيك الروسي منذ استقلالها عام 1991، مثلما كانت هدفا للدمقرطة الغربية كذلك. وتأتي خلاصة هذا الكتاب تحت عنوان: "أوكرانيا وروسيا والغرب، من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة"، حيث يستنتج **دانييري** أن الأسباب العميقة للأزمة تجعلها مستمرة، كما تجعل حلها في غاية الصعوبة، خاصة في ظل الخلاف وعدم التوافق بين روسيا والغرب، على القواعد التي يجب أنَ يقوم عليها النظام الدولي، لذلك يُنظر إلى "استعراض القوة" لروسيا في أوكرانيا، على أنَه تصميم روسي على رفض القواعد الغربية، وأنَ إنهاء الوضع القائم في أوكرانيا، يستلزم مجموعة جديدة من الترتيبات الأمنية في أوروبا غير تلك التي تم فرضها بعد الحرب الباردة.

خامسا: كتاب **"عبد الرزق بوزيدي، استراتيجية الولايات المتحدة وروسيا تجاه أزمتي جورجيا وأوكرانيا (2008-2018)"**، الصادر عن مركز النشر الجامعي الجديد، 2021. يدور الكتاب حول الدور الذي لعبته الأزمتين في استقطاب اهتمام روسيا والولايات المتحدة، كفاعلين أساسيين لهما مصالح استراتيجية في كل من جورجيا وأوكرانيا؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف هاتين الدولتين ضمن استراتيجية الاحتواء الموجهة ضدّ روسيا، وحرمانها من جوارها القريب، أما روسيا فتدافع عمّا تبقّى من مجال نفوذها القديم، الذي يمثل مصالحها الحيوية، مستغلّةً في ذلك روابطها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل استعادة مكانتها ونفوذها هناك.

في الفصول الثلاثة التي يتألف منها هذا الكتاب، يُجيب الكاتب عن الكيفية التي أدارت بها كل من الولايات المتحدة وروسيا أزمتي جورجيا وأوكرانيا، انطلاقا من توجهاتهما الاستراتيجية المختلفة، المتنافسة والمتعارضة. فمنذ نهاية الحرب الباردة كانت كل من جورجيا وأوكرانيا هدفا لتوسعات الناتو في الفضاء ما بعد السوفييتي، وبالمقابل كان الرفض الروسي للنهج الأمريكي/الغربي قاطعا، وقد تجسد في الرد/الحسم العسكري من طرف موسكو في كلتا الأزمتين. ويؤكّد الكاتب في الأخير أنَ التفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن جورجيا وأوكرانيا مستحيل في المستقبل المنظور، وأنَ الخلاف والتوتر سيظلّان السمة الغالبة على العلاقات الأمريكية الروسية.

سادسا: أطروحة دكتوراه للباحثة **أسماء حدّاد**، بعنوان: **"الاستراتيجية الروسية في إدارة الأزمة الأوكرانية: تحليل نموذج الحرب الهجينة"، بجامعة الجزائر(03)، 2019.**

عالجت الباحثة هذا الموضوع من خلال التركيز على مفهوم "الحرب الهجينة"، كأداة استراتيجية روسية، تم توظيفها في إطار التعامل الروسي مع إفرازات الأزمة الأوكرانية (2013-2014)، وفي هذا السياق، تتناول الأزمة الأوكرانية كواحدة من أعقد الأزمات الجيوسياسية التي تشهدها القارة الأوروبية، حيث تمثل الأراضي الأوكرانية مسرح التجاذبات الحاصلة بين مختلف القوى الفاعلة في النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية

و الاتحاد الأوروبي و روسيا)، وسعت الباحثة من خلال هذه الأطروحة إلى تحليل السعي الروسي لكسب رهان التنافس الدولي، من خلال السيطرة على أهم المحاور الجيوبوليتيكية في مجاله الحيوي (الأوراسي)، خاصة منذ وصول "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا، أين شهدت الاستراتيجية الروسية عدة تطورات، عبر إحداث العديد من الإصلاحات، في قطاعات مختلفة.

وتشير الباحثة إلى أنّ أهم ما ميزّ روسيا البوتينية، كان سعيها نحو مدّ نفوذها الإقليمي فيما يصطلح عليه "الجوار القريب"، من خلال تجنيد كافة الوسائل والأدوات وتبني مقاربة شاملة كانت أحد معالمها "الحرب الهجينة"، التي تقوم على توظيف مجموعة من الأدوات والتكتيكات المرنة وطويلة الأمد، والدمج بين الأساليب النفسية، الاقتصادية، الإعلامية، السيبرانية وغيرها، في ظل الأزمة الأوكرانية، الأمر الذي أدى إلى رد فعل غربي عدائي ضد روسيا خاصة بعد ضمها شبه جزيرة القرم، حيث جاء الردّ الغربي من خلال شن جملة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، وذلك لما تشكله أوكرانيا من أهمية جيو-استراتيجية للغرب. في الأخير أكدّت الدراسة على أنَ ما حدث في شبه جزيرة القرم خلال الأزمة الأوكرانية، يقدم نموذجا جديدًا من الحروب لما بعد الحرب الباردة، والذي انتهجته روسيا عبر الاستعمال الواسع للوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والاعلامية وغيرها من التدابير غير العسكرية، لتحقيق أهدافها الجيو-استراتيجية.

سابعا: مقال للأستاذ **جون ميرشايمر**، في مجلّة "**foreign affairs**"، في أكتوبر 2014، بعنوان:
"**Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: the Liberal Delusions that Provoked Putin**".

في هذا المقال؛ وانطلاقا من العنوان، يدافع ميرشايمر عن فرضية أنَ الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) يتحمل مسؤولية الأزمة التي عرفتها أوكرانيا في 2014، وفي تفسيره لأسباب الأزمة الأوكرانية 2014، أنَ مسؤولية التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2014، بما في ذلك ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، تقع على عاتق الولايات المتحدة وحلفائها، لأنهم من خلال استمرار دعمهم لتوسيع حلف شمال الأطلسي (ليشمل أوكرانيا وجورجيا)، والتوسع شرقاً للاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الشرقية، قد قاموا باستعداء القيادة الروسية، لأن السياسات الغربية كانت تهدف إلى نقل أوكرانيا من مجال النفوذ الروسي إلى الفلك الغربي، من بوابة دعم الحركات المؤيدة للديمقراطية (الثورات الملونة)، والتي تعود في أوكرانيا إلى الثورة البرتقالية عام 2004".

ثامنا: مقال آخر للأستاذ **جون ميرشايمر**، في مجلّة "**Horizons**"، في صيف 2022، بعنوان:
"**The Causes and Consequences of the Ukraine War**".

في مقاله الثاني؛ والذي جاء بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري 2022، يستمرّ **ميرشايمر** في نفس الطرح السابق؛ معتبرًا أن الجذر الأساسي للأزمة كان الجهد الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل

أوكرانيا إلى معقل غربي على حدود روسيا. من خلال: دمج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي؛ تحويل أوكرانيا إلى ديمقراطية ليبرالية موالية للغرب؛ والأخطر من ذلك، ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، والذي يعتبر أكثر الخطوط الحمراء وضوحًا بالنسبة للنخبة الروسية، وقد أوضحت **أنجيلا ميركل** لاحقًا؛ أنَ **بوتين** لن يسمح بذلك، لأنه ومن وجهة نظره، سيكون ذلك بمثابة إعلان حرب. ودعما لما سبق، ينتقد ميرشايمر الطرح القائل بأنَ الولايات المتحدة وحلفاءها لم يولوا اهتمامًا لضم أوكرانيا إلى الناتو خلال السنوات التي تفصل بين اندلاع الأزمة في 2014 وبداية الحرب في 2022، حيث يَفترض هذا الطرح، أنَ المسألة كانت قد أُخرجت من جدول الأعمال، وبالتالي لا يمكن لتوسيع الناتو أن يكون سببًا في تصاعد الأزمة عام 2021 واندلاع الحرب في 2022. لكن هذا الطرح خاطئ؛ فواقع الأمر أنَ رد الغرب على أحداث 2014 كان مضاعفة الالتزام بالاستراتيجية القائمة، وجعل أوكرانيا عضوًا في الناتو بحكم الأمر الواقع، من خلال الدعم والتدريب والتنسيق والتعاون الأمن والعسكري المستمر. لذلك، لا يوجد أحد ينظر إلى انضمام أوكرانيا للناتو على أنه شيء أقل من تهديد مباشر للمصالح الروسية.

تاسعًا: دراسة **ديميتري ترينين Trenin Dimitri**، في 2014، مدير مركز كارنيغي–موسكو، بعنوان:

"**The Ukraine Crisis and the Resumption of Great–Power Rivalry**".

في هذه الدراسة؛ يشرح **ترينين** كيف أدت الأزمة الأوكرانية إلى إعادة بعث "تنافس القوى العظمى"، حيث وضعت حداً للوضع القائم في أوروبا بعد الحرب الباردة، وذلك عندما فسّرت موسكو دعم الغرب لتغيير النظام في كييف على أنه خيانة، ونتيجة لذلك تحركت لحماية مصالحها الحيوية، هذا التحرك الذي رآه الغرب على أنَه عدوان من قبل قوة (تعديلية). وفي هذا السياق، يشبه ترينين الوضع الدولي الناجم عن الأزمة الأوكرانية، والموجهة ببين روسيا والولايات المتحدة **باللعبة الكبرى Great Game**، في القرن التاسع عشر، والتي كانت صراعاً على الهيمنة بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية.

وبناء على ذلك، كان توقّع **ترينين** أنّ الصراع الذي أعقب الأزمة سيستمر طويلاً، كما سيكون له تأثير يتجاوز أوروبا بكثير، فقد غيّرت الأزمة علاقات "أوروبا الغربية" مع روسيا بشكل كبير منذ اندلاعها، حيث تلاشت بشكل أساسي عناصر الثقة التي كانت قائمة في العلاقات الأمريكية–الروسية منذ التسعينيات، وفي حين أصبحت هذه الثقة مفقودة، فهي كذلك لازمة من أجل بدء التحرك نحو التوافق وبناء علاقة جديدة بين الجانبين، حيث يحتاج ذلك إلى فترة طويلة جداً، في وقت أصبح من المستحيل التنبؤ بالتوقيت والكيفية التي سينتهي بها التنافس الأمريكي–الروسي، بعد أن دخلت الأطراف في "مياه مجهولة". وفي ظل هذا الوضع، تحتاج واشنطن (بشكل خاص) إلى تطوير سياسات تأخذ في الحسبان مصالح الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك روسيا.

الجديد الذي تقدمه الدراسة

قدّمت الأدبياتُ سالفةُ الذكر رُؤى متفاوتة التركيز على موضوع هذا البحث، ومن زوايا مختلفة، وقد تميّزت في مجملها بالمحدودية مقارنة بما تسعى إليه هذه الدراسة/الأطروحة، سواء في إطارها الزمني والمكاني أو في تغطيتها لعناصر ومتغيرات البحث؛ حيث ركزت بعضها على فترة ما بعد الحرب الباردة فقط، وبعضها الآخر ارتبط بحدود زمنية أقل من ذلك (2013-2015). من جهة أخرى، أهملت هذه الأدبيات أو أَبْدت اهتماما أقلّ بمكانة المقاربة الجيوبوليتيكية نظريًا وإمبريقيًا، في تناول الأزمة الأوكرانية وعلاقاتها بالتنافس الروسي-الغربي، الذي وُجد قبل الأزمة، وصار أكثر تجلّيًا خلالها، ولا يزال مستمرًّا مع استمرار التصعيد في هذه الأزمة. وبشكل عام، لم تغطّ الدراسات السابقة جميع جوانب الموضوع، أو على الأقل تختلف عن الرؤية التي تسعى هذه الدراسة إلى تقديمها.

تأسيسًا على سبق، تروم هذه الدراسةُ جمعَ أهم ما تشتّت فيما تمّ تقديمه من أدبيات؛ فتبني على ما سبقها، وتضيف ما أمكن لسدّ الفجوة في موضوع البحث، وتغطية الجوانب التي أُغفلت أو لم تكن ضمن نطاق اهتمام هذه الأدبيات سالفة الذكر. ويبرز ذلك في المقام الأول؛ من خلال التركيز على تقديم الجيوبوليتيك كإطار أوسع للدراسة، مع إبراز أهميتها ومكانتها وقيمتها التحليلية والتفسيرية في فهم التفاعلات الدولية الراهنة، ضمن حدود موضوع البحث، كما تعطي هذه الدراسة كذلك أهمية للبعد الجيو-تاريخي Geo-history للأزمة الأوكرانية الحالية، وذلك انطلاقا من أهمية الجغرافيا في صناعة تاريخ الدول والأمم. إضافة إلى ذلك، فإنَ الدراسة تجمع بين النظرية والتطبيق في الدفاع عن فرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، في مواجهة النهج النقدي الذي يُحيل الموروث الكلاسيكي إلى ما يصفه بالجيوبوليتيك التاريخية التي عفا عليها الزمن. وفي هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى التدليل على ثبات واستمرار الجيوبوليتيك بصيغها القديمة-الجديدة، سواء كتصوّر أو كممارسة، من خلال إسقاطاتها على واقع التنافس الروسي الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية.

إشكالية الدراسة

بعد تعافي روسيا (نسبيا) من آثار انهيار الاتحاد السوفييتي، عادت بكل قوة للدفاع عمّا تعتبره مناطق نفوذها الجيوسياسي التقليدية، متسلحة بتاريخها الإمبراطوري والسوفييتي، في وقت أصبحت الهياكل والمؤسسات الغربية الأورو-أطلسية على أبواب الحدود الشرقية للاتحاد الروسي، رغم كل التحذيرات والتنبيهات القادمة من موسكو. وبين النّهجين الروسي والغربي المتنافسين والمتضادَّين، توجد الجمهورية الأوكرانية الحديثة، التي تشهد أخطر أزمة لها منذ استقلالها، وهي الأزمة التي أصبحت الصورة البارزة في المشهد الجيوسياسي في الفضاء الأوراسي. وعلى ضوء التنافس الروسي-الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية الحالية، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية العلاقة

بين التنافس الروسي–الغربي والأزمة الأوكرانية عَبر عدسة الجيوبوليتيك، ويمكن صياغة هذه الإشكالية من خلال طرح السؤال التالي:

كيف تفسِّر الاعتباراتُ والأبعادُ الجيوبوليتيكيةُ التنافسَ الروسي الغربي في ظلّ الأزمة الأوكرانية؟

وتحت هذا السؤال، يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

1. ماهي حدود المقاربة الجيوبوليتيكية في تفسير التنافس الروسي الغربي والأزمة الأوكرانية؟
2. ماهي الأبعاد والدلالات الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية؟
3. كيف ساهمت دوافع وأهداف وآليات التنافس الروسي الغربي في تأجيج وتفاقم الأزمة في أوكرانيا؟
4. كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل ومآلات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب؟
5. كيف يؤثر التنافس الجيوبوليتيكي الروسي–الغربي على مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب؟

فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية المذكورة أعلاه، تقترح هذه الدراسة الفرضيات التالية:

1. كلما كان ارتباط الأزمة بالتنافس/الصراع على النفوذ في الفضاء الجغرافي بين القوى العظمى، كانت هذه الأزمة أكثرا استعصاء على الحل أو التسوية، بحيث يكون مستقبلها مرهونا بمستقبل هذا التنافس.
2. لا تنفصل الأزمة الأوكرانية عن كونها صورة/حالة واحدة من عدة صور/حالات، عاكسة للتنافس الجيوبوليتيكي "المستمر" بين روسيا والغرب (الأزمة الجورجية 2008، الأزمة السورية 2011، الأزمة الأوكرانية الحالية 2014، وما بعدها).
3. التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب في أوكرانيا جزء من صراع أوسع بين رؤيتين متعارضتين قارّية وبحرية، حول إعادة رسم خارطة النفوذ في أوروبا الشرقية، والذي يُعزِّز بدوره الانقسامَ بين الشرق والغرب.
4. تؤدي طبيعة التنافس الروسي–الغربي، باعتباره مواجهة بين قوة تعديلية/مراجعة للنظام الدولي وأخرى محافظة ومكرّسة للوضع القائم، إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أسس جيوبوليتيكية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة

بخصوص الإطار الزمني لهذه الدراسة، فإنه محدّد مبدئيًا في عبارة "في ظلّ الأزمة الأوكرانية"، والتي كانت بدايتها في خريف 2013، ثمّ تفاقمت في 2014 بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ولا تزال تطوراتها

وتداعياتها مستمرة؛ حيث تُشكّل الحرب الروسية–الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 امتدادًا لها، وفصلًا جديدًا من فصولها التي لم تنتهِ بعد. وعلى صعيد آخر، ومن أجل فهم الأزمة التي فجّرت التنافس بين روسيا والغرب بعد فتر من الهدوء النسبي، تفرض الدراسةُ البحثَ في أصول ومَنشَأ "المسألة الأوكرانية"، التي برزت كمحور للتعارض الروسي–الغربي، الأمر الذي يستدعي سَبْرَ التاريخ الروسي–الأوكراني القديم، لمعرفة كيف ساهمت الجغرافيا في رسم التاريخ المعقد الذي جمع ثمّ فرّق بين موسكو وكييف.

أما بالنسبة للإطار المكاني/الجغرافي، فيمكن تحديده في هذه الدراسة، استنادا إلى توزيع الفواعل ضمن مسرح التنافس الروسي–الغربي والأزمة الأوكرانية، والمحدّد سلفاً في عنوان هذه الأطروحة؛ وبالتالي يشمل هذا الإطار كُلًّا من روسيا والغرب (طرفي التنافس)، إلى جانب أوكرانيا باعتبارها مجالًا/محورًا للمواجهة بين الطرفين الروسي والغربي. ومن جهة أخرى، يرتبط هذا الإطار المكاني كذلك، بالمفاهيم والأُطُر الجيوبوليتيكية الكلاسيكية–الجديدة؛ كقلب الأرض *Heartland*، أوراسيا والجزيرة العالمية. لذلك، تتجاوز الرؤى الجيوبوليتيكية لأطراف التنافس حدود الجغرافيا الأوكرانية، وبذلك قد يكون الإطار المكاني أكثر اتساعًا، تبعًا لمسارات التنافس وما تفرضه تطوّرات الأزمة؛ ذلك أنّ طبيعة الأزمة محور البحث، هي التي تحدد ليس فقط طبيعة التحليل الجيوبوليتيكي، بل كذلك حجم المنطقة التي يشملها هذا التحليل.

مبررات اختيار الموضوع

مبررات ذاتية

ترتبط المبررات الذاتية لاختيار موضوع البحث برغبة شخصية وخاصّة، تتعلق بالدرجة الأولى، بالإلمام بحقل الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، وبالتالي تأتي هذه الدراسة كفرصة لتحقيق هذه الرغبة. والدافع وراء هذه الرغبة، هو مراجعة ونقد "المحاكمات غير العادلة" البعيدة عن الموضوعية، والتي طالت حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية، أين تم ربطها بالنازية الألمانية. غير أنّه تمت مهاجمة الجيوبوليتيك الألمانية دون غيرها من المدارس الأنجلو–أمريكية، التي لا تخلُ من نفس الأسس العنصرية والتوسعية. وقد كان ذلك محكومًا بمنطق تعامل المنتصر مع العدو الخاسر الذي يجب أن يُحمّل كلّ أوزار الحرب.

هذه الازدواجية، حفّزت التساؤل الشخصي عن مدى "غياب الحيادية/الموضوعية في العلم"، ومن ثَمّة طرح ثنائية العلم–الأيديولوجيا، وأن "بعض الأفكار لا تندثر ما دام البعض يجدون فيها نفعية أيديولوجية"، بتعبير **تَيلور** وَ **فلِنت**، مادامت غاية العلم في مُحصّلتها النهائية هي الإنسان، الذي ينتمي بدوره إلى جماعة معينة في دولة معينة، لها مصالح محددة تتعارض بواقع الحال مع مصالح دول وقِوى أخرى، وضمن هذه السلسلة تتلاشى الحدود بين العِلم والمصلحة والقوة والأيديولوجيا. ومن هنا، ينبغي إعادة النظر في المحاكمات والأحكام القيمية

التي طالت الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، بعيدا عن الازدواجية في التعامل مع علاقة العلم النظري بالسلوك الإنساني والتوظيف السياسي والمصلحي من طرف الدول؛ فإما أن تكون هناك دعوة إلى القطيعة بين الطرفين، وهذا مستحيل، أو أن يتم القبول بفرضية غياب الحيادية في العلم، وثنائية العلم-الأيديولوجيا. هنا، يأتي التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية، ليُعبّر عن مواجهة بين "رؤيتين فكريّتين متعارضتين"، تستندان إلى سرديات علمية وأكاديمية من التاريخ والجغرافيا وخطابات الهوية؛ لما يجب أن تكون عليه أوكرانيا، ولمستقبل أوروبا والنظام الدولي، بعيدا عن الأوهام الليبيرالية التي تم الترويج لها بعد نهاية الحرب الباردة كمسلمات نهائية. كل هذا، مثّل فرصة شخصية لإعادة قراءة السياق الذي نشأ وتطور فيه هذه الحقل وكيف ارتبط بدوائر صنع القرار وسياسات الدول، ولماذا أصبحت حاجة الدول ملحّة للمعارف الجغرافية والنظريات الجيوبوليتيكية.

مبررات موضوعية

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع التنافس الروسي-الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية، عبر عدسة المقاربة الجيوبوليتيكية، وذلك ضمن المساعي العلمية، التي ترمي إلى فهم خلفيات وأبعاد وتداعيات ورهانات التنافس الدولي بين الطرف الغربي المهيمن والذي يسعى إلى مزيد من الهيمنة، والطرف الروسي العائد بعد التعافي من آثار الحرب الباردة والذي يسعى إلى مراجعة/تعديل الوضع الدولي القائم، خاصة في ظل تصاعد المطالبة بالتحول نحو نظام متعدد الأقطاب من طرف قوى تعديلية أخرى، والتي تسعى إلى مراجعة النظام الدولي الذي يعمل على تكريس النزعة الأحادية للقوى الغربية. من جهة أخرى، يدور هذا التنافس حول أحد أبرز المحاور الجيوبوليتيكية التي اتفقت الرُؤى الجيوبوليتيكية الروسية والغربية على أهميتها، مما حوّل أوكرانيا إلى مجال مواجهة مفتوحة بين الطرفين، تُجسّد تقاطع وتعارض التوجهات والمصالح الجيوبوليتيكية الروسية والغربية. وعليه، يأتي البحث في هذا الموضوع من خلال المقاربة المقترحة، ليُقدّم معالجة موضوعية بعيدة عن التبريرات المعلنة التي يقدمها الطرفين، والتي غالبا ما تكون غير منسجمة مع الأبعاد والرهانات الحقيقة للسياسات التنافسية.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من عدة جوانب؛ يأتي على رأسها، محاولة تقديم قراءة ومراجعة للأدبيات الجيوبوليتيكية، ومن زوايا متعدّدة؛ إبتيمولوجية، نظرية، ومنهجية، وذلك من خلال العودة إلى مساهمات المرحلة التأسيسية للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، والإحاطة بأبرز الأطروحات التي عرفها هذا الحقل، وإبراز أهمية الفرضيات والنظريات الجيوبوليتيكية القديمة-الجديدة في فهم وتفسير التفاعلات الدولية

الراهنة، من خلال اسقاطها على موضوع البحث (**التنافس الروسي–الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية**). وبالتالي، تعتبر هذه الدراسة محاولة/دعوة لفهم العلاقات الدولية الحالية من منظور جيوبوليتيكي، عبر فحص المزايا والخصائص الجيوسياسية التي تميز بعض المناطق والأماكن والأقاليم الدولية، وما تثيره من سياسات تنافس وصراع على النفوذ والمكانة، وما تفرضه من فُرص أو تهديدات، واختبار الفرضيات الجيوبوليتيكية التقليدية–الجديدة على ضوء التطورات الحالية. وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة من أجل معالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة المطروحة، وكذا اختبار صحة أو خطأ فرضيات البحث.

الأهمية العملية

إلى جانب أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية، فهي تكتسي كذلك قيمة عملية بالغة الأهمية، سواء في شقها النظري أو التطبيقي. فقد كانت الجيوبوليتيك النظرية منذ نشأتها بمثابة "وصفات لفن الحكم"، فقد اعتبرها **فريديريك راتزل** "عِلما سلطويا"، أو هي "عِلم الدولة" الذي على أساسه أعادت ألمانيا رسم توجهاتها بين الحربين العالميتين، وكانت "نظرية القوة البحرية" لصاحبها **ألفريد ثاير ماهان** وراء التوجه الأمريكي نحو بناء أكبر قوة بحرية، كما كانت نظرية "قلب الأرض" لـــ: **هالفورد ماكيندر** بمثابة تحذير للسلطات البريطانية من تراجع هيمنتها البحرية، وكذلك الأمر بالنسبة للأطروحات الأوراسية الجديدة في روسيا والأطلسية الجديدة في الغرب. وعليه، فإن تزويد المهتمين والفاعلين والممارسين بالمعارف الجيوبوليتيكية أمر لا مَناص منه، من أجل إدراك واستيعاب ما تفرضه الجغرافيا على الدولة من فُرص وتحديات. من جهة أخرى؛ فإنّ فهمَ كيف تؤدي أزمة داخلية مثل الحالة الأوكرانية، إلى تأجيج صراع أو تنافس دولي حول الهيمنة والمكانة الدولية، يدعو إلى إعادة الاهتمام الرسمي الجاد بحقل الجيوبوليتيك، من منطلق قدرته على تقديم رؤية شاملة لصناع القرار ولوَعي المواطنين، من أجل استعاب أعمق للواقع المعقد للعلاقات الدولية الراهنة وإفرازاتها، وإدراك شامل ودقيق للمعطيات الجيوبوليتيكية، من خلال الدعوة إلى تعزيز الفرص، واستباق المخاطر، والاستفادة من الجغرافيا قبل أن تكون ضحية لها.

الهدف من الدراسة

في سياق هذا البحث الذي يتمحور حول التنافس الروسي–الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية، من منظور المقاربة الجيوبوليتيكية، ومن خلال معرفة؛ كيف تفسِّر الاعتباراتُ والأبعادُ الجيوبوليتيكيةُ واقعَ ومآلاتِ التنافس الروسي الغربي في ظلّ هذه الأزمة، تهدف الدراسة في البداية إلى شرح وتبسيط المقاربة الجيوبوليتيكية، تمهيدا لفحص وفهم الأبعاد والدلالات الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية من خلالها، وذلك ضمن المجال الأوراسي الذي تحدث فيه، وعلاقتها بالسياسات التنافسية الروسية–الغربية بالتالي، تحقيق الربط بين بين الجانب النظري للجيوبوليتيك وأبعاده التطبيقية التي تجسدها الحالات والممارسات الجيوسياسية للفواعل الدولية.

إضافة إلى ذلك تهدف الدراسة كذلك إلى التأكيد على أنَ الجيوبوليتيك قد لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل العلاقات الدولية في الفترات التاريخية السابقة، كما ساهمت وتساهم في إعادة تشكيل الواقع اليوم وفي المستقبل؛ محليا وإقليميا ودوليا، وهذا ما تسعى إلى استقصائه في موضوع البحث. من خلال تحليل الدوافع والأهداف الجيوبوليتيكية الروسية–الغربية، وتداعيات هذه السياسات التنافسية على أوكرانيا والفضاء الأوراسي، إضافة إلى استشراف مآلات التنافس ومستقبل الحرب الروسية الأوكرانية.

المقاربة المنهجية للدراسة يأتي تبرير المقاربة المنهجية في هذه الدراسة من زاويتين؛ حيث تدمج بين مناهج البحث المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومناهج البحث الجيوسياسي التي يختص بها حقل الجيوبوليتيك[1]، أين يتم الدمج بين هذه المناهج ضمنيًا عبر مختلف عناصر هذه الدراسة.

المنهج التاريخي: يعتبر المنهج التاريخي في هذه الدراسة محوريا؛ لاعتبارات متعدّدة، لكونه أحد أهمّ مناهج البحث الجيوسياسي التي أكّد عليها عالم الجغرافيا الأمريكي **ريتشارد هارتسهورن**، حيث يقوم على دراسة نشأة الدول وتطوّرها من النواة الأولى إلى صورتها الحالية، ويفترض أنّ تاريخ الدول هو تاريخ تطوّرها الجغرافي، ممّا يجعل كل ما له علاقة بجغرافية الدولة ووضعها الجيوسياسي، مرتبطا بقراءات واستشهادات تاريخية خاصة/ذاتية لتلك الدولة، وتناقص قراءات وحُجج الخصوم أو الأعداء والمنافسين في/على الحيّز الجغرافي.

من خلال الاستعانة بالمنهج التاريخي، فإنَ هذه الدراسة لا تسعى للتنقيب في المصادر التاريخية–الأرشيفية للموضوع، ولكنها تستدعي ما أمكن من الشواهد التاريخية ذات الصِّلة (بعيدًا عن أي محاكمات أو أحكام)، لوصف الأحداث السابقة التي لها علاقة بمتغيّرات البحث، كما تستدلّ بالتاريخ عند الرجوع إلى فُهوم وتفسيرات الأطراف الفاعلة للأحداث والوقائع والعلاقات السابقة، في الماضي القريب أو البعيد، والتي شكّلت وتشكّل رُؤيتهم المعاصرة، التي أصبحت أساسًا للتصوّرات والممارسات الجيوبوليتيكية الحالية. وعلى هذا الأساس، يتمّ في هذا البحث تتبُّع مسار الأزمة الأوكرانية، والتنافس بين روسيا والغرب في هذا الحيّز من الفضاء الأوراسي، مع الأخذ في الاعتبار السياقات المختلفة للأزمة وللسياسات التنافسية.

منهج دراسة الحالة: تكمن أهمية منهج دراسة الحالة في كونه يقوم على التعمق في دراسة موضوع البحث، واستيفاء وتحليل أكبر قدر من المعلومات والبيانات عن حالة الدراسة. وعليه تمت الاستعانة بهذا المنهج من خلال تقديم إحاطة تفصيلية حول الأزمة الأوكرانية، ودلالاتها وأبعادها الجيوبوليتيكية؛ شملت توصيفا تاريخيا وجغرافيا وسياسيا معمّقًا لأوكرانيا، إضافة إلى شرح تحليل علاقة أطراف التنافس بالأزمة الأوكرانية، وتقاطع المصالح والأهداف والطموحات الجيوسياسية لهذه الأطراف، في الجغرافيا الأوكرانية والفضاء الأوراسي. وقد ساهم ذلك

[1] تم توضيح وشرح "تعدّد دلالات الجيوبوليتيك"، والتي من ضمنها؛ "الجيوبوليتيك كمنهج بحث". انظر: ص ص40-43، من هذه الأطروحة.

في تقديم فهم أعمق وأشمل للأزمة الأوكرانية المستجدّة، وللتنافس الروسي الغربي المتجدّد، كما سمح بربط وإسقاط الإطار النظري للجيوبوليتيك على متغيرات البحث، ممّا ساعد في معالجة الإشكالية وفرضيات الدراسة بشكل أفضل.

المنهج المقارن: كانت الاستعانة بالمنهج المقارن في هذه الدراسة ضمن عدة مستويات، بداية بالمقارنة الضمنية بين واقع الدولة الأوكرانية قبل الأزمة وما بعدها، وذلك في سياق مراجعة التطورات السياسية التي عرفتها أوكرانيا، خاصة مقارنة أحداث "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا سنة 2004، مع أحداث أوروميدان أو ما يصطلح عليه الأوكرانيون "ثورة الكرامة" في 2013-2014، ورصد مظاهر التشابه والاختلاف بين الحالتين، من أجل فهم واستخلاص العوامل التي أدت إلى محدودية الأولى وانكفائها، بينما عرفت الثانية زخمًا أكبر وانتشارا أوسع زمانيا وجغرافيا، وتأثيرا محليًّا وإقليميًا ودوليًا. بالإضافة إلى المقارنة بين دوافع وأهداف وأدوات التنافس لكل من روسيا والغرب، واستنتاج حدود ومؤشرات النجاح أو الفشل، على ضوء التدخل والانخراط في مختلف أطوار هذه الأزمة، في إطار سعي كل طرف لتحقيق طموحاته الجيوبوليتيكية في أوكرانيا.

صعوبات الدراسة

لم يخلُ مسار إعداد هذه الأطروحة من الصعوبات والتحدّيات؛ التي كان بعضها ذاتي وبعضها موضوعي، وبعضها الآخر نظري والبعض الآخر تطبيقي، إذ يمكن التأكيد على أهمها فيما يلي:

1.صعوبة وضع حدود منهجية واضحة بين الإطار النظري والجانب التطبيقي في الجيوبوليتيك، لتعدّد المعاني والدلالات التي كان يتم من خلالها استخدام وتوظيف الجيوبوليتيك في اللغة الأكاديمية أو في الخطاب السياسي والإعلامي أو الممارسة الجيوبوليتيكية.

2.إشكالية الترجمة والنقل إلى اللغة العربية، والتي في كثير من الأحيان تكون خاطئة أو بعيدة علن المعنى الأصلي، مما حتّم استخدام أكثر من مصطلح (من أجل تقريب المعنى)، للتعبير عن نفس المفردة في اللغة الأصلية.

3.الطبيعة الديناميكية لموضوع الدراسة بشكل عام، ولمتغيرات البحث بشكل خاص، فالأزمة الأوكرانية التي كان يفترض فيها أن تكون في طبيعتها مؤقتة وسريعة تطورت الى مواجهة/حرب مفتوحة، وكذلك التنافس الروسي الغربي الذي أصبح أكثر ديناميكية في ظل هذه الأزمة.

4.طول مُدّة إعداد هذه الأطروحة، والتي زادت من صعوبة التحكم في جوانب الموضوع ومتغيراته المتحركة أساسًا.

تقسيم الدراسة

على ضوء ما تقدّم، تم تقسيم هذا البحث إلى أربع فصول، وذلك بما يتماشى مع ما تَرُوم هذه الدراسةُ تقديمه، من خلال معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته وتحقيق المسعى البحثي الذي تعد به هذه الدراسة، والذي تمت الإشارة إليه فيما ذُكِر آنفًا.

جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للدراسة، مقسّمًا إلى مبحثين أساسيين؛ يناقش المبحث الأول الإطار الإيتيمولوجي للجيوبوليتيك، ويعالج الإشـــكالات التي يطرحها مصـــطلح "الجيوبوليتيك"، ويجيب من خلال ذلك عن العديد من التســـاؤلات المفاهيمية والمنهجية التي تتعلّق بالدلالات والمعاني التي يحملها عند اســتخداماته المتعدّدة، نظريً وتطبيقيا. أمّا المبحث الثاني، فيتطرّق إلى الجيوبوليتيك بوصــفها مقاربة نظرية في العلاقات الدولية، تحليلاً وفهماً وتفسـيراً، حيث يتمّ بحث أهمية ومكانة الاعتبارات والأبعاد الجيوسـياسـية في العلاقات الدولية الراهنة، وتوضيح العودة القوية لنظريات وفرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية–الجديدة في أغلب المساعي البحثية لتحليل، فهم، وتفسير التنافس الروسي–الغربي وعلاقته بالأزمة الأوكرانية، سواء على المستوى الوطني والمحلي، أو على الصعيد الإقليمي والدولي.

بينما يناقش الفصل الثاني ـ في ثلاث مباحث ـ الأبعادَ والدلالاتِ الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية، انطلاقا من تحليل العلاقة بين الجغرافيا الأوكرانية وتطورها السياسي عبر التاريخ، والدلالات الجيوبوليتيكية التي رسمتها هذه العلاقة. وبناء على ذلك، يتم تحليل موقع أوكرانيا ـــ في ظل الأزمة الأخيرة ـــ في قلب المواجهة الجيوبوليتيكية بين روسيا والغرب، ومكانتها في الحسابات الجيوسياسية لطرفي التنافس، وكيف ساهم ذلك في إطالة عمر هذه الأزمة، من خلال العودة إلى رصد العوامل الداخلية والمحركات الخارجية وخصائص البيئة الدافعة باستمرار نحو التصعيد، خاصة بعد الأحداث في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، دون إغفال مساعي التسوية التي حاولت إنهاء الأزمة وتخفيف حدّة التنافس بين روسيا والغرب.

أما الفصل الثالث، فيُركّز على تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا الأوراسية والغرب الأورو–أطلسي، وذلك ضمن مبحثين؛ يتناول المبحث الأول تحليل السياسات التنافسية لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية، انطلاقا من تحليل مكانة جغرافية الدولة الأوكرانية في الجيوبوليتيك الروســـي، اعتمادا على الشـــواهد التاريخية والحضارية الراسخة في المخيّلة الجيوبوليتيكية الروسية–الأوراسية، التي أعادت إحياءَها الأزمةُ الأوكرانية بإلحاحٍ أكبر، وقد كان ذلك بارزًا في النزعة الأوراسية لروسيا، ومجسّدا في دوافعها وأهدافها وأدواتها التنافسية. بينما يتناول المبحث الثاني، تحليل المواقف والسياسات التنافسية الغربية الأورو–أطلسية، بدءًا بشرح وتوضيح المكانة والأهمية التي تحظى بها أوكرانيا لدى الغرب، ضمن مساعي الهيمنة على الفضاء ما بعد السوفيتي في أوراســـيا، لحرمان روســـيا من خلافة المكانة التي كان يحظى بها الاتحاد الســـوفييتي، وعلاقة ذلك بالتوجه الجيوسياسي الذي يعود إلى السنوات الأولى بعد نهاية الحرب الباردة، عندما بدأت عمليات توسيع حلف الناتو

والاتحاد الأوروبي، والذي بقي مستمرا في ظلّ الأزمة الأوكرانية، وهذا ما يمكن فهمه من خلال فحص الدوافع والأهداف الغربية، والأدوات والآليات التنافسية الأورو-أطلسية.

في الأخير، يتناول الفصل الرابع؛ تداعيات الأزمة الأوكرانية ومآلات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، والذي تم تقسيمه كذلك إلى مبحثين؛ حيث يتناول المبحث الأول انعكاسات هذه الأزمة، أولا على أوكرانيا نفسها، ثم على روسيا والغرب، وذلك من جوانب متعدّدة؛ سياسية، أمنية، جيو-اقتصادية، وجيوبوليتيكية. أما المبحث الثاني فيتم فيه التركيز على مناقشة واستشراف مآلات ومستقبل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب على ضوء ما عرفته وتعرفه تطورات الأزمة الأوكرانية، أين يُنظر من خلال ذلك إلى الحرب الروسية الأوكرانية كأحد أبرز النتائج والمآلات المتوقّعة لهذا التنافس الجيوبوليتيكي المستمر، وأخيرًا علاقة مستقبل الحرب الروسية الأوكرانية بمستقبل التنافس الروسي-الغربي.

أدت الأزمة الأوكرانية الأخيرة التي اندلعت أواخر عام 2013، إلى استحضار مظاهر الحرب الباردة والصراع بين الشـــرق والغرب، مثلما أدت إلى تأكيد المزيد من الانتعاش الذي عرفه حقل الجيوبوليتيك منذ نهاية الحرب الباردة. ويذكر **بافيل كافنسكي** في هذا السياق، أنّ الخرائط الجيوسياسية قد أصبحت أكثر الأدوات التوضيحية استخداما من قِبل السياسيين والخبراء والصحفيين والأكاديميين، لشرح أحدثِ العمليات في العلاقات الدولية، وبِغَضّ النظر عن مدى تعقيدها وتعدّد صُـوَرها ودلالاتها، دخلت الجيوبوليتيك إلى الوعي الجماهيري للرأي العام حول النظام الدولي والمصالح الوطنية.

ومن خلال عدسة الجيوبوليتيك، أصبح يَتم شرحُ كلِّ أزمةٍ سياسية جديدة، سواء كانت محلية أو دولية، أو ثورة، أو تغيير نظام، أو صـــراع دولي كان أو إقليمي، أو تدخل، أو حرب مختلطة تقليدية–هجينة، أو مصـــالح تجارية للشـركات متعددة الجنسـيات، أو إنشـاء طرق للنفط والغاز، أو تقلبات في الأسـواق العالمية[1]. ولا تزال أشـهرُ وسـائل الإعلام العالمية تتنافس في تقديم الخرائطِ ثلاثيةِ الأبعاد، التي تحاكي الواقع في فضـاءات التنافس الدولي على مناطق النفود المهمة، وتشـارك الرأي العام العالمي مختلف النقاشـات والتصـورات حول ما يحدث في مختلف الأماكن من العالم، بحيث يتم تقريب المعرفة الجيوسياسية لتصبح أمرا متاحا للجميع.

يتضمن الفصل الأول من هذه الأطروحة الإطار النظري للدراسة، والذي يرتبط بشكل أساسي بالجيوبوليتيك كمقاربة نظرية لدراسـة العلاقات الدولية، حيث تتم مقاربة الموضـوع من زاوية الجيوبوليتيك بالعودة إلى الأدبيات الجيوسياسية الكلاسيكية التأسيسية للحقل وصولا إلى الاتجاهات الجديدة. يشتمل هذا الفصل على مبحثين أســاســيين؛ يناقش ويراجع المبحث الأول القضــايا الإيتيمولوجية للجيوبوليتيك، أين يثير المصــطلح العديد من التســـاؤلات المفاهيمية والمنهجية، بينما يتم في المبحث الثاني التطرق إلى المقاربة الجيوبوليتيكية من حيث كونها إطارا نظريا وتحليليا رئيسيا لهذه الدراسة.

[1] Pavel Kanevskiy, **Foreword**, in: William Mallinson and Zoran Ristic, **The Threat of Geopolitics to International Relations: Obsession with the Heartland**,(UK: Cambridge Scholars Publishing: 2016), p IX

المبحث الأول: الإطار الإيتيمولوجي للجيوبوليتيك

تختلف دلالات الجيوبوليتيك تبعا لتعدد استخداماتها، فأحياناً يُراد بها نوعا من التخطيط والممارسة السياسية؛ عندما يتعلق الأمر بتوظيف العوامل والمتغيرات الجغرافية لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية، وتشير أحيانا أخرى إلى أيديولوجية وعِلم سلطوي عند ربطها مثلاً بالسياسة الألمانية في مرحلة الحكم النازي، كما يُقصد بها أيضا مقاربةً أو إطارا نظريـًا لتفسير وفهم التفاعل الدولي/العلاقات الدولية عند الحديث عنها ضمن الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، وهذه الدلالات المتعددة نفسها، قد تتغير مضامينها ومعانيها تبعا لتغيرات وظروف الزمان والمكان، والتغيرات التي قد تفرضها التحولات المعرفية، وحتى رؤية الدول من خلال صناع القرار فيها إلى القضايا والعوامل ذات الدلالة الجيوسياسية.

لذلك، كانت الجيوبوليتيك نِتاج عصرها، وقد تطورت دلالاتها وتعريفاتها وفقًا لظروف وتطورات كل عصر[1]، ومن الجدير بالذكر، أنه قبل أن يتم ابتكار الجيوبوليتيك كمصطلح، سبقه في الظهور مصطلح "الجغرافيا السياسية"، ورغم أن كِلا المصطلحين يشيران إلى اقتران الجغرافيا والسياسة معاً، إلا أن مدلولَ كلٍّ منهما يختلف "أحياناً" عن الآخر[2]. لذلك، ومن أجل بناء تصورٍ مفهومٍ وواضح لدلالة المصطلح، سيتم تِبيان ذلك من خلال استقصاء علاقة الاقتران بين الجغرافيا والسياسة، واستدعاء الظروف الذي ارتبطت فيه الجغرافيا بالسياسة، وأفضت إلى ابتكار هذا المصطلح الذي تطور ليصبح تخصصا معرفيا مستقلا بذاته، ثم المرور بعد ذلك إلى السياق الذي انبثق فيه حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وصولاً إلى ثنائية/مُشكلة العلاقة بين الجيوبوليتيك والنازية التي أدت إلى استبعاده من الإطار التعليمي والأكاديمي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تسليط الضوء على عودة الجيوبوليتيك في ظل التعددية الدلالية للمصطلح، ليتم في الأخير عرض الصور الدلالية المتعددة التي اتخذها مصطلح "الجيوبوليتيك"، نتيجة توظيفه لأغراض مختلفة وفي سياقات متعددة.

المطلب الأول: حتمية الاقتران بين الجغرافيا والسياسة

تحيلنا الشواهد التاريخية المستلهمة من تاريخ الأمم والحضارات والامبراطوريات المتعاقبة وصولا إلى الدول الحديثة، وحتى يومنا هذا، إلى الصلة الوثيقة بين المتغيرات/العوامل الجغرافية والسلوك السياسي والاستراتيجي

---

[1] Saul Bernard Cohen, **Geopolitics: The Geography Of International Relations**, (USA: Rowman & Littlefield, Third edition. 2015), p10.

[2] تتضمن بعض الأدبيات التي تم الاطلاع عليها باللغة العربية مصطلحات مختلفة، للدلالة على نفس الوَسم اللاتيني (الانجليزي) "Geopolitics"، مثل: جيوبوليتيك، جيوبوليتيكا، جيوبوليتيكس، وأحيانا "جيوسياسية"، وفي أغلب الأحيان تُترجم على أنها "الجغرافيا السياسية"، سواء بالنسبة لما كُتِب باللغة العربية أو ما تم نقلة من لغات أجنبية مختلفة إلى العربية، فعلى سبيل المثال، يُترجِم حسن حيدر عن ألكسندر دوفاي "*La Géopolitique*" إلى: "**الجغر افيا السياسية**"، ويترجم أحمد عبد الكريم عن بيير سيليرييه "*La Géopolitique* et La Geostratégie" إلى "**الجغر افيا السياسية** والجغرافيا الاستراتيجية"، كما تترجم زهيدة درويش عن ايف لاكوست "*La Géopolitique* de La Méditerranée" إلى "**الجغر افيا السياسية** للمتوسط". في حين أن المصطلح الذي يُفترض أن يقابل هذه الترجمة العربية في اللغة الأجنبية هو: *"political geography"* في الإنجليزية. أو *"La Geogrphie Politique"* في اللغة الفرنسية.

لهذه الوحدات/الفواعل. كما تُنبئُنا العلاقات السياسية في شكلها البدائي، أن الأفراد والمجتمعات والعلاقات الاقتصادية والممارسات السياسية، وحتى الأعراف والمعتقدات، ترتبط بالظروف الجغرافية؛ بحيث لا يمكن فصل خصائص البيئة الجغرافية عن العلاقات الفردية والجماعية أو بين البُنى/القوى السياسية المختلفة، وعليه بات معروفا أنّ الفواعل المختلفة أثناء تحديد كيفية التفاعل فيما بينها، لا تتصرف بمعزل عن تأثيرات الخصائص الجغرافية للبيئة المحيطة بهم.

هذا الاقتران الحتمي بين جغرافية الدولة وسياستها، والمُثْبَت منذ بداية الانتظام السياسي بمختلف أشكاله، جعل الجغرافيا مع مرور الوقت رافدا حصرياً لسياسات الدول، وقد عبّر نابوليون بونابرت عن ذلك بقوله: "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها". وقبل أن يَتمّ التعبير عن هذا الاقتران من خلال مصطلح الجغرافيا السياسية ثم الجيوبوليتيك، وتداوله في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والسياسية على نطاق واسع، كانت الجغرافيا الطبيعية والبشرية أو المعارف الجغرافية بصفة عامة، والتي يوفرها علماء الجغرافيا والرحالة المستكشفون، وراء النشاط والانتعاش السياسي والاقتصادي للمجتمعات والدول عبر العصور، وصولا إلى حركات المد الاستعماري الذي بلغ ذروته مع نهاية القرن التاسع عشر، واحتدام المزاحمات السلطوية على مناطق/أماكن النفوذ منذ مطلع القرن العشرين، والتي كانت وراء مظاهر التنافس والصراع الدولي.

لقد كان للمنطق والتفكير الجيوسياسي جذورًا طويلة، يمكن رؤيتها في أعمال **هيرودوت** و**ثوسيديدس** وغيرهم. فهيرودوت صاحب المقولة الشهيرة "مصر هِبة النيل" مثلاً، يستنتج من فحصه "لصراع الحضارات" في عصره، أن التوجهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للمصريين والفرس والسكيثيين واليونانيين، تأثرت بشدة بالظروف الجغرافية المادية[1]. فما نفكر فيه الآن على أنه جيوبوليتيكي، كان له أصوله في القرون الغابرة، لكنه بدا أكثر تركيزاً مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في أوروبا.

في الماضي البعيد، كان الذين يديرون المجتمعات والدول، يعرفون ما يمكن أن تقدمه لهم الجغرافيا من عَوْن لكي يقوموا بمهامهم، أو لكي يختاروا السياسات المناسبة ويطبقوها، فقد كانت الاكتشافات الجغرافية الحديثة،

---

[1] Mackubin Thomas Owens, **In Defense of Classical geopolitics,** (Naval War College Review, AUTUMN 1999, Vol. 52, No.4 (AUTUMN1999), p64.

تجدر الإشارة إلى أن التفكير الجيوسياسي المبكّر، والذي تأسّس في مجمله على فكرة الحتمية الجغرافية، يعود إلى كتابات قدماء المؤرخين والفلاسفة والمفكرين، أمثال **هيرودوت** (484-424ق.م)، **ثيوسيديدس** (460-395 ق.م)، **أرسطو** (384-322ق.م)، **ستر ابو** (63-24ق.م)، **ابن خلدون** (1332- 1406)،**جان بودان** (1530-1596)، **مونتسكيو** (1689-1755)، **كانط** (1724-1804)، **هيجل** (1770-1830)، **كارل ريتير**(1779-1859). وغيرهم. لاحقا، اتسعت دائرة هذا الحقل مع بروز جيل جديد من العلماء والباحثين الذين كانوا يمثلون الرواد الأوائل الأكثر تأثيرًا في تأسيس هذا الحقل، مع أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، على غرار راتزل (1844-1904)، **ماهان** (1840-1914)، **كِيلين** (1864-1922)، **ماكيندر** (1861-1947)، **بومان** (1878-1950)، **هاوسهوفر** (1869-1946)، **سافيتسكي** (1895-1968)، وغيرهم.

وراء التنافس الشديد الذي اجتاح العالم، وتقسيمه على أسس جغرافية[1]، وكانت فكرة "الحدود الطبيعية" على سبيل المثال، أحد المفاهيم الحديثة التي ربطت لأول مرة بين السياسة والجغرافيا، لذلك وُلِدت الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك لاحقاً، مِن دراسة العلاقات التي تربط السياسة بالعوامل الجغرافية، بحيث تكون المعارف الجغرافية مفيدة وضرورية لقيادة المجتمعات والدول/الأمم في حالات السلم والحرب[2]. وإذا كانت إحدى دلالات مصطلح الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك، توفير وتوظيف المعرفة/الموارد الجغرافية لأهدافٍ سياسية واستراتيجية، أي تسخير الجغرافيا لخدمة أهداف الدولة، فإن هذا المدلول قد تمت ممارسته منذ قرون تعود إلى ما قبل التاريخ، عندما كانت العوامل الجغرافية (الأرض والماء والبشر) أساسا/شرطاً أوليا في قيام الحضارات والدول، وكانت قوة ومكانة الامبراطوريات والدول/الأمم يتم تقييمها ووزنها بالرجوع إلى مقوماتها الجغرافية.

لقد كانت الجغرافيا ولا تزالُ المسرحَ الذي قامت عليه وتصادمت فيه الإمبراطوريات والدولُ. الأمرُ الذي يجعلُ من الجغرافيا أحدَ العواملِ الأساسية في السياسة الدولية والأكثرَ ديمومة، فجغرافية الدولة وموقعها في منطقة جغرافية من العالم ككل، يوفر لها فرصًا ويفرض عليها قيودًا، وبالتالي تساهم الجغرافيا في تحديد وجهات نظر قادة هذه الدولة أو حكامها، وتؤثر على اتخاذهم للقرارات خاصة في مسائل السياسة الخارجية[3].

يمكن أن نَفهَم الجغرافيا ـ العلم الوصفي للأرض أو علم وصف الأرض ـ بعدة طرق، مثل: "العلمُ الذي يبحث في تَبايُنِ المناطق على سطح الكرة الأرضية"، أو "علم العلاقات والتفاعل المكاني"، أو "علم التوزيعات المكانية"[4]. كما تُعرَّف أيضا بأنها " علم دراسة الأنماط التي تشكلت عن طريق تفاعل البيئات الطبيعية والبيئات الإنسانية[5]. والجغرافيُّ عموماً، يقوم بدراسة وفحص العوامل الفيزيائية والطبيعية مثل المجال/الفضاء، المساحة، التضاريس والمناخ وغيرها، إضافة إلى العوامل والمتغيرات البشرية والإنسانية، لاكتشاف بعض قوانينها، وفهم حركياتها وتفاعلاتها، غير أن العوامل والمتغيرات التي حظيت/تحظى باهتمام كبير من رجل الدولة السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، هي تلك المرتبطة بالجغرافيا البشرية، والتي تنعكس على الفعل السياسي بمختلف أبعاده.

---

[1] *Pierre Célérier,* ***Géopolitique*** **et géostratégie**. (Paris : Presses Universitaires de France, 04eme Édition, 1969), p8.

[2] Ibid, p9.

[3] Francis P. Sempa, **Geopolitics: From the Cold War to the 21st Century**, (New Brunswick (U.S.A.): Transaction Publishers, 2002). p5.

[4] Owens, p60.

[5] Cohen, p4.

تَدرُس الجغرافيا البشرية الطرقَ التي تتفاعل بها العوامل المادية مع السكان، والمؤسسات السياسية، والثقافة، والاتصالات، والصناعة، والتكنولوجيا[1]، حيث تقترن السياسة بالجغرافيا في أكثر من مجال، وتؤثر الجغرافيا على خيارات وتوجهات صُـنّاع القرار في الدولة داخليا وخارجيا، مثلما أن السياسة من خلال صانعيها تستهدف توظيفَ واستغلالَ المتغيرات الجغرافية، والاستفادة من قوانينها وأنماطها[2]، في وضع الخطط والترتيبات السياسية على المستوى المحلي والدولي. وتشمل هذه العلاقة مختلف التقسيمات الفرعية للجغرافيا البشرية، الناتجة عن تفاعل العوامل والمتغيرات الطبيعية المادية مع العوامل الإنسانية/البشرية؛ بدءاً بالجغرافيا السياسية، الجغرافيا الاقتصادية، الجغرافيا الثقافية والدينية، الجغرافيا العسكرية، وغيرها من الفروع.

تتعدد المظاهر التي ترتبط فيها العوامل الجغرافية بقوة ومكانة الدول، غير أن أهميتها ودرجة تأثيرها تكون متغيرةً من بلد إلى آخر. فالحجم والمساحة الهائلة للدولة مثلاً، هو عامل مهم في الدور الذي يمكن أن تلعبه في العلاقات الدولية؛ ففي مرحلة الحرب الباردة، كان اللاعبون الجيوسياسيون المهيمنون هم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وهما عملاقان بحجم قارة، لكن حجم البلد وحده لا يكفي للعب هذا الدور المهم، فالبرازيل والأرجنتين وأستراليا دول كبيرة الحجم، لكنها لم تلعب بمفردها دورًا مهمًا في السياسة العالمية، وبالمقابل، كانت إنجلترا واليابان البلدان الأصغر بكثير، تحكمان إمبراطوريات عظيمة[3]. فتأثير أي عامل جغرافي سلبا أو إيجابا، غالبا ما يكون مرتبطا بإرادة صانعي القرار وخبرتهم وحنكتهم السياسية، ومستوى التطور التكنولوجي، والامكانيات المادية والكفاءات البشرية التي تسمح بالاستغلال الأمثل لما تمنحه الجغرافيا.

من جهة أخرى، قد يكون تأثير الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة لباقي الدول أكبر من تأثير المساحة، حيث تتحدد من خلاله طبيعة الحدود ودول الجوار، والشكل الجغرافي للدولة، إضافة إلى القرب من المسطحات المائية والممرات الحيوية، كما يرتبط الموقع بالأقاليم المناخية وتنوع السطح والتضاريس، والتي تؤثر في مجملها على النشاطات الحيوية كالزراعة والصناعة وحركة المواصلات وشبكة النقل. كذلك يلعب العامل الديموغرافي والبشري دورا مهما، بالنظر إلى الكثافة السكانية وتوزيعها، وخصائص الشعب العرقية والدينية واللغوية، التي لها الأثر العميق على الروابط المجتمعية والانسجام الداخلي، والمستوى الثقافي والتعليمي والتأهيل الوظيفي للمكون البشري. ويبقى تأثير هذه العوامل والعوامل الجغرافية الأخرى الطبيعية منها أو البشرية متغيرا من بلد لأخر.

---

[1] Owens, op.cit, p60

[2] **النمط الجغرافي** في أدبيات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وفقاً **لساول ب. كوهين**، يعني مجموعة من الميزات الجغرافية الطبيعية، التي تتظافر لتعطي قيمة سياسية أو استراتيجية لإقليم، دولة، مدينة أو مكان ما، حسب بساطة أو تعقيد هذا النمط؛ فنمطٌ بسيط مثلاً، = = قد يتمثل في ممر ضيق ممدود بجسر يشكل طريق عبور (هذه الطريق تلعب دوارا اجتماعيا وسياسيا وتجاريا وأحيانا استراتيجيا). وعلى مستوى آخر يكون فيه النمط الجغرافي أكثر تعقيدًا، مثل تَوفُّر ميزات الجسر الساحلي الواقع على حافتي حوض عريض، يحده هضبةٌ تكون مكانًا لمدينة حضرية، وتمتد معالمه، التي تتكون من ميناء ومدينة مركزية كثيفة وضواحي داخل الحوض، مثل الضواحي على الهضبة. هذه الميزات مجتمعة تشكل **نمطاً جغرافياً**. انظر: Cohen, op.cit, p4.

[3]. Sempa, P5.

تتميز الجغرافيا بكونها ثابتة في أهميتها، إلا أن تأثيرها يمكن أن يتغير؛ فيمكن للتقدم التكنولوجي والعلمي تغيير آثار المسافة والتضاريس والمناخ. على سبيل المثال، الحماية والـــمَنَعة التي تتمتع بها الولايات المتحدة بفضل المحيطين الأطلسي والهادئ، تقلصت بمرور الوقت مع تطوير سفن وغواصات وطائرات نفاثة وصواريخ بالِســتية عابرة للقارات[1]. وثبات الجغرافيا لا يعني ثبات البيئة الطبيعية؛ فالتغيرات الحاصـــلة في هذه البيئة على مســتوى المناخ ترك آثاراً جيوســياســية واقتصــادية عميقة. لقد أتاح الاحتباس الحراري إمكانية التنقل في طريق البحر الشـمالي الروسـي خلال فصـل الصـيف، ومع اسـتمرار الاحتباس الحراري، من المرجح أن يتطور هذا إلى طريق عبور على مدار عام كامل[2]، مما يعطي حرية حركة أكبر لروسيا ويعزز الروابط الاقتصادية والملاحة التجارية والعسكرية بعيدا عن المياه الدافئة التقليدية.

هذه الأهمية الثابتة التي اكتسـبتها العوامل الجغرافية باسـتمرار، صـارت مع ظروف نهاية القرن التاسـع عشـر أكثر إلحاحاً بسـبب بلوغ مرحلة الاكتشـافات الجغرافية ذروتها/نهايتها، فعلى مدار معظم التاريخ المسـجل قبل نهاية العصر الكولومبي، لم تكن الأرض كما وصفها هالفورد ماكيندر مطلع القرن العشرين بقوله: "إننا نقدم الآن لأول مرة نظاماً مغلقاً"[3]، فالأحداث السـياسـية في جزء أو منطقة من العالم لا تؤثر بالضـرورة على أي جزء أو منطقة أخرى. على ســبيل المثال، ســيطرة الإمبراطورية الرومانية على جزء كبير من أوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط وأجزاء من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأثيرُها ضئيلٌ على الإمبراطورية الصينية في تلك الفترة الزمنية. لكن، تغير ذلك مع نهاية ما أطلق عليه ماكيندر "الحقبة الكولومبية"، أو "عصـــر الاكتشـــاف"[4]. ومنذ ذلك فصاعدا، بعد أن وَلَّى عصر كولومبوس، بات يجب التعامل مع نظام سياسي مغلق، يتسم بنظرة شـمولية تغطي الكرة الأرضـية كلها، ذلك أن كل إرهاصـة لأي فاعل في أي ركن من أركان المعمورة، لن يقتصـر صـداها على مدار محيط نقطة صداها، وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصي الأرض"[5].

على مر التاريخ، أثرت الجغرافيا ومازالت تؤثر على التوجهات الجيوسـياسـية للدول، وعلى الفرص والقيود في اتخاذ قرارات السـياسـة الداخلية والخارجية. وعطفا على ما سـبق، يبدو أن الفهم الجيد للجغرافيا ومكوناتها أمر محوري في فهم سـياسـات الدول وتفاعلها مع بعضـها البعض، وما يجعل العامل الجغرافي أكثر أهمية في فهم التفاعلات الدولية، هو كونُه الأكثرَ ثباتًا بين العوامل الأخرى؛ فعدد الســـكان فوق المعمورة يزداد وينقص، وهو مرتبط بالجغرافيا، ويتم اكتشـــاف الثروات والموارد الطبيعية وإنفاقها، وهي مرتبطة بالموقع الجغرافي، وتتغير النظم

[1] ibidem.

[2] Cohen, p4

[3] Halford J. Mackinder, **Ideals and Reality a Study in the Politics of Reconstruction**, (Washington: National Defense University, 1942), p22.

[4] Sempa, p109.

[5] بيتر تيلور وكولن فلنت (ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد)، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات.** (الكويت: مطابع السياسة، 2002)، ص ص 20-21.

السياسية بشكل متكرر، وتنهض الإمبراطوريات والدول وتنخفض التقنيات وتتقدم، لكن موقع القارات والجزر والبحار والمحيطات لم يتغير، كما لم تنقطع الصلة بين السياسة والفضاء الجغرافي الذي تمارس فيه وتُدار حوله.

المطلب الثاني: انبثاق حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

توصف الجيوبوليتيك كأحد المواضيع الحديثة نسبيا بين حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية، والتي وجدت جذورها الفلسفية في الفلسفة الوضعية **لأُوغست كُونْت**[1]، حيث أن الأحداث، الوقائع والتغيرات الاجتماعية، هي نتيجة عوامل طبيعية مرتبطة بالحتمية؛ بمعنى أن الجغرافيا الطبيعية (العوامل الجغرافية المادية)، قادرة على أن تضع شروطا على السياسيات الخارجية للدول، كما يمكن أن تكون عاملا مهما في توجيه التطور التاريخي[2] لمختلف الكيانات السياسية (الدولة على وجه الخصوص). وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التصورات/الأفكار القديمة التي تعرضت لعلاقة العوامل الجغرافية بالظاهرة السياسية، غالبا تشترك في فرضية "الحتمية الجغرافية"[3]، التي تجعل السلوك البشري (سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا،...) محكوما بحتمية الظروف الجغرافية التي ينتمي إليها.

يستدلّ **جيرارد ديسوا** على انبثاق هذا الحقل، بالرجوع إلى الاهتمام المبكر جدّاً بدراسة علاقات السياسة بمحيطها الجغرافي، الذي يعود بشكل أشدّ وضوحاً إلى أعمال الكُتّاب الأكثر قِدَماً، فالعصر السابق للعصر الحديث للجغرافيا السياسية، يمتد من العصور القديمة إلى غاية نشر **فريديريك راتزل** (1844-1904) لأعماله أواخر القرن التاسع عشر. وخلال الفترة الطويلة التي سبقت راتزل، قام أرسطو بدراسة المحيط الطبيعي أو البيئة، من حيث تأثيرهـ(ـا) على الطبيعة البشرية، والضرورات الاقتصادية والعسكرية للدولة النموذجية التي كان يسعى إليها. وقدم جان بودان نظريته المتعلقة بتأثير الوسط الطبيعي على المنظومة السياسية، ويحيل ديسوا إلى تصنيفات **ل. ك. كريستوف**، في دراسته التاريخية المعمقة عن الجغرافيا السياسية؛ إذ يعود إلى أسماء ضاربة في

---

[1] موسى الزعبي، **الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية**، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004)، ص7.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة،

[3] من المهم هنا التوضيح أكثر، أن الحتمية الجغرافية ليست تلك الخاصة بالوضع الجغرافي المتعلق بالدول فقط، فهي معطاة من قِبل الحيز أو المجال، والمسماة "طوبولوجيا"، وهي الهندسة اللّاكمية، وهي فرع من الرياضيات تعنى بدراسة موقع الشيء الهندسي من الأشياء الأخرى، لا من شكله أو حجمه، وفي دراسة الجيوبوليتيك؛ عن طريق طبيعة المجال/الحيز الجغرافي ووظيفته الجيوسياسية بالنسبة للصحراء، للغابة، للخليج، للبحيرة، للبحر الداخلي، للشعاب والأنهار. أنظر: نفس المرجع السابق، ص39.

القدم، على غرار **هيرودوت** و**ثيوسيديدس**، وصولا إلى **مونتيسكيو**، **كانط**، ورائد الجغرافيا البشرية الألماني **كارل ريتر**[1].

لقد كان من الطبيعي أن يستمر ذلك الاقتران بين السياسة والجغرافيا، إلى غاية انبثاق المصطلحات التي تدل عليه والعلم الذي ينظم هذه العلاقة. هذا الانبثاق ترسّم مع ظهور مفهوم "الجغرافيا السياسية" الذي جاء مُقترِناً بأعمال **فريديريك راتزل**، عندما صكّ المصطلح في مؤلَّفه الشهير سنة 1897، تحت عنوان: "*Politische Geographie*"، بينما ابتكر السويدي **رودولف كِيلين** (1864-1922) مصطلح "*Geopolitik*" عام 1899. وقد كان ذلك بمثابة إعلان ميلاد حقل جديد ضمن تخصص الجغرافيا البشرية، ليُصبح لاحقا أكثر ارتباطاً بعلم السياسة والعلاقات الدولية، بالنظر إلى النظريات الجيوبوليتيكية التي ظهرت مطلع القرن العشرين؛ والتي غالبا ما يتم إلحاقها بالميراث الكلاسيكي للواقعية.

ازدهرت الجيوبوليتيك في فترة ما بين الحربين العالميتين في ألمانيا التي يُطلق عليها "بلد الجغرافيين"، والطامحة إلى التعافي من إملاءات فرساي التي فرضها عليها الحلفاء، وأيضا في العالم الأنجلوساكسوني بشكل عام، للتكيف مع ظروف نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الجديد، الذي حلت فيه الدول القومية محل الامبراطوريات التقليدية. في هذا السياق، يربط **ألكسندر دوفاي**، نشأة هذا الحقل وعلى غرار معظم العلوم الإنسانية الأخرى، بظروف نهاية القرن؛ يعني ظروف العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والتي ترتبط بتظافر ثلاثة عناصر أساسية: علمية، تقنية وسياسية[2]:

1. **العنصر العلمي**: الذي يرتبط من جهة، بطغيان النزعة العلمية التي يؤكد أنصارها على أن كل شيء في الكون، بما في ذلك مجال التصرفات البشرية، تحكمه قوانين مكتشفة أو ستُكتشَف. وبالتالي، ما الذي يمنع خضوع علاقات الإنسان بالمساحة والإقليم الجغرافي لقوانين معينة؟، ومن جهة أخرى النزعة التطورية الداروينية، ومبدأ الحتمية الاجتماعية القائمة على فكرة البقاء للأقوى والأفضل، وما المانع أيضا من تطبيق هذا المبدأ على أشكال التزاحم السلطوي على المساحات الأرضية؟
2. **العنصر التقني**: حيث أدّت أشكال التقدم في مجال المواصلات (السكك الحديدية، الملاحة البخارية والتلغراف)، والآفاق التي فتحتها الاختراعات الجديدة (السيارة، الهاتف، البث الإذاعي والطائرة) إلى خلق الشعور بأن المسافات بدأت تتقلّص، وأن الكرة الأرضية قابلة للإدراك بشكل كُلّي. وبالتالي، ما الذي يمنع أن تتجاوز رهانات الدولة حدودها المحلية والإقليمية، لتُصبح رهانات عالمية أو كونية؟

---

[1] جيرار ديسوا (ترجمة: قاسم المقداد)، **دراسة في العلاقات الدولية: الجزء 1: النظريات الجيوسياسية**، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص95.

[2] دوفاي، ص12.

3. **العنصر السياسي**: حيث تحولت ـــــ على سبيل المثال ـــــ الامبراطوريات الأوروبية القديمة مثل فرنسا والمملكة المتحدة، أو تلك الناشئة على أساس قومي مثل ألمانيا وإيطاليا، أو الحالة الخاصة للولايات المتحدة؛ إلى دول قومية، النزعة القومية التي امتزجت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بنهاية هذا القرن، أدت إلى اشتداد الشعور الوطني بالانتماء إلى الأرض؛ هذا الشعور لم ينحصر في الأراضي الوطنية فحسب، بل يمتد إلى مجمل المناطق الاستعمارية التي تحتاجها الدولة للحماية أو التوسع أو التأسيس.

مهّدت هذه الظروف لظهور حقل الجيوبوليتيك، كاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة، وانتقلت عدوى التفكير الجيوسياسي من ألمانيا إلى باقي دول العالم[1]، خاصة تلك التي تزعمت المشهد العالمي خلال الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب الباردة، وهي الدول التي طورت سياساتها ورُؤيتها للأحداث الدولية على أُسس جيوبوليتيكية ولو بشكل متفاوت، تم على إثرها تجسيد فرضية المواجهة بين قوى البر وقوى البحر. وهذه الدول على التوالي هي: ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، وروسيا (الاتحاد السوفييتي).

1 .**ألمانيا**: كان من الطبيعي على أوروبا بعد 1815 أن تبحث في المناهج الحديثة للجغرافيا السياسية عن مبررات لآفاقها وطموحاتها الجديدة وطرق تحقيقها، وكانت ألمانيا بديناميكيتها المتجددة وروحها المنهجية سباقة في ذلك[2]، خاصة بعد انتصارها(الجيوسياسي) في الحرب البروسية الفرنسية وتحقيق الوحدة (1870-1871). لذلك، ازدهر في البداية استخدام مصطلح الجيوبوليتيك في ألمانيا بشكل خاص، بعد ترجمة عمل كِيلين إلى الألمانية عام 1914، ونظراً للأهمية البالغة التي لمسها الألمان في عمل كِيلين، فقد أُعيدَ طبعُه تسعة عشر مرة خلال ثمانية أعوام[3]، حيث مثّلت "الجيوبوليتيك" بوصفها علماً ـــــ الشكلَ الجديد للمعارف الجغرافية بأبعادها السياسية ـــــ محورَ "علم الدولة" في ألمانيا؛ والذي تم اعتباره امتداداً للجغرافيا السياسية التي أَسَّسها راتزل، لا سيما مسألة القوانين السبعة للنمو المساحي/المكاني للدولة[4]، وفرضية أن الدولة تُمثّل شكلاً من أشكال الحياة، تنمو من خلال تمددها المساحي، وتضعف وتموت عندما تتوقف عن هذه الوظيفة الحيوية.

---

[1] من الواضح أن الجيوبوليتيك الألماني لعب دورا بارزا في تطور وانتشار الجيوبوليتيك في العالم الحديث، ومع ذلك فإن الجيوبوليتيك الألماني أو بالأحرى التجربة الألمانية لم ترِ القصة كاملة، ومن الواضح أن التراث الجيوبوليتيكي ينطلق من مجموعة متنوعة ومعقدة من التجارب الجيوبوليتيكية المتعددة، التي تستدعي مناقشتها وتنقيحها في سياقات مختلفة. وذلك في ضوء الأعمال الكثيرة التي انتشرت وتوحي بأن تاريخ الجيوبوليتيك أقل تجزئة.

[2] *Célérier, p10.*

[3] معين حداد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2013)، ص11.

[4] ليس عند راتزل نظريةٌ للعلاقات الدولية، لكن "قوانين المكان" السبعة التي كان يفكّر في إلقاء الضوء عليها، كانت جزءاً من تصور عام للتطور البشري، وضع في صلبه الدولة التي كان يفهمها بوصفها "الأمة" و"القومية الألمانية الآرية"، أكثر من فهمه لها بوصفها "التنظيم السياسي"، وتفَسّر بعض عِباراته مثل "تاريخ أي بلد هو تاريخ التطور المضطرد لظروفه الجغرافية"، بمعنى حتمي، معتبراً المكان/الفضاء

بالنظر إلى نظرية الحالة العضوية الحيوية للدولة، التي تأثرت بشدة بالداروينية الاجتماعية. ورؤية راتزل لتطور الدولة كعملية حيوية حتمية، فإن "الجغرافيا السياسية" لراتزل كانت أقرب إلى العلوم الطبيعية. حيث استخدم راتزل الاستعارات البيولوجية، واصفًا الدولة بأنها كائنٌ حيّ، ووفقًا لذلك، توصَف السياسةُ الدولية بكونها صراعًا دائمًا من أجل البقاء، ويتعين على الدولة التكيفُ مع ظروفها البيئية، والدول تستمد قوتها وقدرتَها على التكيف، من الفضاء والمجال الحيوي الذي يجب أن تنمو فيه. وبينما رأى راتزل تطور الدولة كعملية حيوية وحتمية، كان دائمًا حريصًا على استخدام علم الأحياء كمقياس فقط[1] لحيوية الدولة، وفي وقت أصبح من النادر إيجادُ أرضٍ غيرَ مسيطَرٍ عليها، كان راتزل قد أكّد أن ألمانيا المعاصرة يجب أن تعيش لتأمين المزيد من الأراضي والموارد بحيث تكون أكثر قدرة على ضمان بقائها كدولة قومية[2]. لذلك، يمكن ملاحظة أنّ راتزل كان قد أسس نظريته على العنصرين الأساسيين الذين توفرهما الجغرافيا للسياسة، وهما الفضاء/المكان(space)، والمحدد بنِطاقه ومَداه المساحي وخصائصه الفيزيائية ومناخه، والموقع الذي يحدِّد المجالَ على الأرض، ويتحكم جزئيا في علاقاته[3]. وهنا، فإن هذا العلم، بهذه الرؤية، ينبغي أن يكون العلم الرسمي/السلطوي لألمانيا، الدولة الطامحة إلى استعادة مكانتها كدولة محورية بين الدول الأخرى، خارج ترتيبات مؤتمر فرساي 1919، خاصة في واقع دولي يفرض على وحداته "حتمية" الصراع، من أجل ضمّ المزيد من المساحات الجغرافية الضامنة لبقائها واستمرارها.

بعد الحرب العالمية الأولى، وبالنظر لانعكاساتها السلبية على ألمانيا، طور **كارل هاوسهوفر** (1869-1946) مذهبه الخاص في الجيوبوليتيك. حيث كان الهدف هو تعديل معاهدة فرساي، التي فرضت بشكل مهين على ألمانيا بترًا إقليميًا مؤلمًا، وبناءً على ذلك، فإن مفهوم كِيلين للجيوبوليتيك[4]، المستوحى من مؤلَّفه "الدولة كأسلوب حياة"[5]، تم تبنيه من قِبَل هاوسهوفر وتكييفه في النهاية لأغراض سياسية، وقد أدى ذلك لاحقا

(space) مُحرّكاً للتاريخ. أنظر الشرح المركّز لقوانين المكان الذي قدمه **جيراردديسوا** في: ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، مرجع سابق، ص ص98-103.

[1] Owens, p64

[2] Klaus Dodds, Merje Kuus and Joanne Sharp (eds) **, Introduction: Geopolitics and its Critics**. In Klaus Dodds et *al,* **The Ashgate Research Companion to Critical Geopolitics**, (New York: Ruotledge,2016). p02.

[3] *Célérier, p12.*

[4] لم يكن الألماني-السويدي رودولف كيلين حذرا في تصوره لمفهوم الدولة؛ بالنسبة إليه، كانت الدولة في الواقع كائنًا حيًا، كما يشير عنوان عمله الجيوبوليتيكي الأهمّ (باللغة السويدية) "Staten som lifsform" "الدولة كأسلوب حياة"، وكانت مقاربته متممة لمقاربة راتزل، وأكثر حتمية إلى حد كبير.

[5] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص123.

إلى وضع الجيوبوليتيك في مواجهة الجغرافيا السياسية لراتزل[1]. لكن، دون أن يؤثّر ذلك على وظيفة هذا العلم، وطبيعته الرسمية في كونه أداة في خدمة أهداف الدولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

في الواقع، لم يكن مصطلح الجيوبوليتيك الذي وضعه كِيلين وطوره هاوسهوفر، سوى التسمية المختصرة للجغرافيا السياسية التي أسسها فريديريك راتزل، مع التركيز على البعد التطبيقي لها. بمعنى، إذا كانت الجغرافيا السياسية عند راتزل هي الأداة المعرفية والنظرية في يد الدولة، فإن الجيوبوليتيك من منظور كِيلين هي الجغرافيا السياسية عينها لكن في بُعدها التطبيقي. من هنا، فإن مصطلح الجيوبوليتيك عند تداوله في بداية ظهوره، لم ينقطع ابستمولوجيا عن الجغرافيا السياسية، إلا أنه بقي يشير إليها، وبالتالي ظَلّ جزءاً لا يتجزأ منها. أما الجيوبوليتيك بوصفها "عِلما" مميزا عن الجغرافيا السياسية الراتزلية، وإن كان منبثقا عنها، فيعود تأسيسها وتطويرها في ألمانيا إلى كارل هاوسهوفر[2]، منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي.

2.بريطانيا: برز اسم **هالفورد ج. ماكيندر** (1861-1947) من خلال عمله الشهير تحت عنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" سنة 1904، ومؤلفه "المثل الديموقراطية والواقع" سنة 1919. ويَدين حقلُ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك بالكثير لأطروحته حول "قلب الأرضHeartland والجزيرة العالمية World island"، باعتبار أن محور التنافس العالمي سيكون بين قوى البر وقوى البحر من أجل السيطرة على قلب الأرض كمفتاح للسيطرة على الجزيرة العالمية، الذي هو بدوره مفتاح للسيطرة على العالم، رغم أن مصطلحي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك لم يرِدا في كتاباته، التي تعتبر من المراجع المهمة والتأسيسية حتى بالنسبة للجيوبوليتيك الألماني!

يستعرض فْلِنت وتَيلور، السياق الذي تبلورت فيه الأفكار الاستراتيجية لماكيندر (العضو البارز في الحزب الليبرالي البريطاني ثم حزب المحافظين)، من خلال نظرية "قلب الأرض"، حيث تزامنت هذه الأخيرة مع منعطف حرِج كان يواجه الاقتصاد العالمي، كانت فيه بريطانيا في طريق فقدان زعامتها في مجال السياسة والاقتصاد العالميين، في مقابل تنامي قوة الولايات المتحد وألمانيا. ويرجّح الباحثان؛ أن أبسط ما يقال عن التصور الجيوبوليتيكي الذي طرحه ماكيندر سنة 1904، لا ينزل عن مرتبة التبرير الذي يقدمه للسياسة البريطانية التقليدية، من منظور جغرافي – تاريخي، فيما يتعلق بالحفاظ على توازن القوى، والحيلولة دون قيام تحالف بين ألمانيا وروسيا قد يؤدي إلى السيطرة على **الهيرتلاند**[3]. حتى أن مقولته الشهيرة "**من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على**

---

[1] PASCAL VENIER, **Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century**, http://bit.ly/48UJwDA, (Accessed on: 11.10.2020).

[2] حدّاد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة**، ص ص28-29.

[3] للتفصيل أكثر، أنظر: تيلور و فْلِنت، ص ص100-103.

الجزيرة العالمية يحكم العالم"[1] التي قدمها في كتاباته الأُولى؛ بداية في مقاله الشـــهير "المحور الجغرافي للتاريخ" (1904)، ثم عدّلها في كتاب "المثل الديموقراطية والواقع" (1919). وقد أثبتت فرضـيته عن الأرض المركزية أو "قلب الأرض" أنها وثيقة الصلة بشكل كبير بحركيات الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة، بالنظر إلى المحاولات الألمانية المتكررة ثم السوفييتية للسيطرة على هذه المنطقة المركزية.

كان ماكيندر الذي ابتكر أيضا مصطلح "أوراسيا"، يخشى من أن يتم التحالف بين روسيا وألمانيا، وفي حال حصول تحالف جرماني–روسي كما سبق لبسمارك أن أوصى به[2]، تجتمع الموارد الطبيعية والبشرية للامبراطورية الروســـية، مع الفعالية الاقتصـــادية والتكنولوجية لألمانيا، وبذلك يتم وضـــع حد للهيمنة البريطانية في أوروبا والعالم[3]. ونتيجة لقلقه من التراجع البريطاني، كانت نظريته بمثابة رسـالة موجهة للحلفاء المجتمعين في فرسـاي غداة الحرب العالمية الأولى، حيث أن خريطة العالم لم تُرسم إلا بصعوبة، قبل أن يتم تثبيت المطالبات بالملكية السياسية لجميع الأراضي الجافة، وسواء كان التفكير في الترابط المادي أو الاقتصادي أو العسكري أو السياسي على سـطح الكرة الأرضـية، فإنه لم يعد هناك مرونة للتوسـع السـياسـي في الأراضـي الواقعة خارج المناطق غير المعروفة/المكتشـفة، وأصـبح كل حدث في منطقة ما، يتردد صـداه ويتم الشـعور به في المناطق الأخرى، مثل موجات الهواء الناجمة عن ثوران البركان[4].

3.الولايات المتحدة: في نفس الفلك الأنجلوسـاكسـوني، كان ضـابط البحرية الأمريكي **ألفريد ثاير ماهان** (1840–1914)، يعتبر من أوائل الدعـاة للعقلية الجيوبوليتيكية الحديثة، على الرغم من أنه هو الآخر لم يســـتخدم المصـــطلح (الجيوبوليتيك) على وجه التحديد، إلا أنه أوحى لصـــناع القرار في الولايات المتحدة، انطلاقا من موقع الدولة وخصائصها المورفولوجية، بأن أفضل طريقة لإبراز قوة دولة ما في جميع أنحاء العالم هي عن طريق القوة البحرية، والتفوق في ســباق التســلح البحري[5]، كما كان من المنادين بالتحالف مع بريطانيا من أجل الســـيطرة على البحار ومواجهة كل محاولة للهيمنة على أوروبا وآســـيا[6]، وقد تزامنت أفكار ماهان مع بدايات خروج الولايات المتحدة من عزلتها، وبروزها كدولة/قوة محورية جديدة وغير أوروبية، متميزة بجغرافيتها المنيعة بين المحيطات، وذات تأثير حاسم في ساحة اللعب الدولية، بفضل أسطولها وقوتها البحرية القادرة على التدخل في أي مكان من العالم.

---

[1] Mackinder, p106.

[2] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص111.

[3] دوفاي، ص18.

[4] Mackinder, p22.

[5] William Mallinson and Zoran Ristic, **The Threat of Geopolitics to International Relations: Obsession with the Heartland**, (UK: Cambridge Scholars Publishing: 2016), p02.

[6] دوفاي، ص24.

كانت مفاهيم ماهان الاستراتيجية تستند قبل كل شيء إلى الفكر البحري، وليس فيها مكان كبير للفكر الجيوسياسي الشامل. لكن هذه المفاهيم ألهمت أيضا السياسة الخارجية الجديدة القائمة على التدخل [الحذِر]، وبدفع من العصبة البحرية التي كان يترأسها ماهان، ابتعدت لإدارة التنفيذية الأمريكية عن "عقيدة مونرو" الانعزالية، وبدأت بالتخل التدريجي في الشؤون العالمية باسم حرية التجارة[1].

بدأت الولايات المتحدة تنخرط تدريجيا في الشؤون الدولية بعد دورها لحاسم الحرب العالمية الأولى، ونظرا لازدهار الفكر الجيوبوليتيكي بين الحربين العالميتين، برزت المدرسة الأمريكية للجيوبوليتيك خلال الحرب العالمية الثانية، أين برز **نيكولاس سبيكمان** (1861-1943)، بصفته أستاذا بارزا للعلوم السياسية بجامعة ييل في ذلك الوقت، ولعب مؤثرًا في إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من الانعزالية إلى العولمة التدخلية، و قدّم رؤيته الجيوسياسيةً القائمة على السيطرة على "الريملاند"، وأهميتها للولايات المتحدة صياغة استراتيجية كبرى للحرب والسلام، تستند إلى تداعيات موقعها الجغرافي في العالم[2]. ولا يزال تأثير هذا الفكر الجيوبوليتيكي إلى اليوم واضحا في فلسفة القوة البحرية الأمريكية.

4.روسيا: على الجانب الآخر من الكرة الأرضية، كانت روسيا الدولة القارية الأبرز في الفضاء الأوراسي، مرشحة للمنافسة على لعب الدور الأهم في أوراسيا، وكان **بيوتر نيكولافيتش سافيتسكي** (1895-1968) أبرزَ وأَوَّل من قدّم رؤية جيوبوليتيكية خاصة من أجل روسيا، حيث أسس وترأّس بدءاً من 1921 "الحركة الأوراسية"، التي جعلت من القضايا الجيوبوليتيكية محور اهتماماتها[3]، وكان بعض أعضائها متأثرين إلى حد كبير بالقومية الألمانية(النازية)، حيث كانت ترى في نجاح الثورة البلشفية انعكاسا لتنامي الروح القومية الروسية وتجلياتها، غير أن التصور الجيوبوليتيكي لسافيتسكي كان مختلفا عن هذه الفئة من الأوراسيين، من منطلق التميُّز الجغرافي وخصوصية التكوين الجيوبوليتيكي لروسيا، الذي يشكل أوراسيا ويتشكل منها.

الفكرة الأساسية لسافيتسكي تتلخص في كون روسيا تمثل تكوينا حضاريا متميزاً تُحدده خاصية "التوسُّط"[4]. حيث يستهِلُّ سافيتسكي مقالته الأبرز؛ "الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية للأوراسيا" بالعبارة التالية: "لروسيا عدد من الأسباب يفوق بكثير ما لدى الصين من الأسباب التي تسمح بتسميتها دولة متوسطة"[5]. فإذا كان توسُّط ألمانيا يتحدد بالقارة الأوروبية، وكانت أوروبا لا تزيد عن كونها الرأس الغربي لأوراسيا، فإن روسيا تحتل الموقع المركزي في القارة ككل. وتوسُّطُ روسيا لأوراسيا ـــ كمركز للعالم القديم ـــ بالنسبة لسافيتسكي هو أساس

---

[1] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص ص104-105.

[2] Venier, op.cit.

[3] ألكسندر دوغين (ترجمة عماد حاتم)، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** (الجماهيرية الليبية: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص126.

[4] المرجع السابق نفسه، ص128.

[5] أنظر: بيوتر نيكولافيتش سافيتسكي، **الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية للأوراسيا**، نقلاً عن: دوغين، المرجع السابق نفسه، ص571.

تفرُّدِها التاريخي[1]، حيث تمثل أوروبا وآسيا أطراف العالم القديم، ومن وجهة النظر الروسية الأوراسية، فإن روسيا نفسها ليست آسيا ولا أوروبا؛ فليست ثَمّةَ روسيا أوروبية ولا روسيا آسيوية، ولكنها عالم جغرافي خاص[2]. وهذا هو المنطق الجيوبوليتيكي الجوهري للأوراسيين من منظور سافيتسكي.

خاصية التوسُّط والتفرُّد الجغرافي لروسيا، لا ترتبط بالجغرافيا المادية/الطبيعية فقط، بل هناك جانب غير مادي بالغ الأهمية، يطلق عليه دوغين "مبدأ الأديوكراتيا"، الذي يمثل بُعداً بالغَ الأهمية في نظرية سافيتسكي، حيث كان يرى أن الدولة الأوراسية يجب أ ن تُبنى على أساس الانطلاق من الدافع الأولي الروحي[3]، المستمد من التقاليد الأرثودوكسية الشرقية، مع عدم تقييد دلالة "مبدأ الاديوكراتيا"، لجعله يتماشى مع الآفاق الجيوبوليتيكية الأوراسية التي تمتد تاريخياً وجغرافياً وروحياً وحضارياً.

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين الواقعية الألمانية والتهمة النازية

عندما انبثقت الجغرافيا السياسية (**راتزل**)، والجيوبوليتيك (**كِيلين** و**هاوسهوفر**)، وتم التعبير عنهما بشكل صريح ودلالة واضحة في ألمانيا، وبطريقة مُضْمَرة في الولايات المتحدة(**ماهان**) وبريطانيا(**ماكيندر**)؛ كانت الجيوبوليتيك تمثل امتدادا للجغرافيا السياسية، وتعبّر في كثير من الأحيان عن جانبها التطبيقي. وقتها، لم تُطرح أيّ مشكلة حول تعريف أو دلالة المصطلح ، لكنَّ أحداث الحرب العالمية الثانية، وتحميل ألمانيا (النازية) المسؤولية عن الحرب من وجهة نظر الحلفاء، كانت مناسَبة لوصف الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية بالعِلم النازي، أو السم الفكري الذي طال الجغرافيا وأساء إلى سمعتها، ويمكن ملاحظة أن بعض الكتابات باللغة الإنجليزية أو الفرنسية في هذا المجال، نجدها (على سبيل المثال) تحافظ على الكتابة/اللغة الأصلية لكل مصطلح عند الإشارة إلى عمل **راتزل** أو **كِيلين** مع التشديد بالخط المائل (*Politische Geographie* أو *Geopolitik*)، لتمييزها عن دلالات أخرى للمصطلحات نفسها في سياق لغوي مختلف. كل هذا يستدعي مراجعة السياق الذي أفضى إلى هذه الأحكام التي طالت الجيوبوليتيك على وجه العموم، والنسخة الألمانية على وجه الخصوص.

لقد كان لكل زمن رواده من الجيوسياسيين الذي أرسوا أُسس هذا الفرع (العابر للتخصصات) من جغرافيين وعلماء أحياء واستراتيجيين، وساسة وعلماء سياسة، وحتى إعلامين، ومع مطلع القرن العشرين، توسّع مدلول الحتمية من حتمية الجغرافيا الطبيعية التي تفرض منطقها على تصرفات الأشخاص والدول، إلى حتمية المنطق الواقعي المجَسّد في سياسة القوة، والذي عبّر عنه ماكيندر بحتمية المواجهة/الحرب بين الدول الكبرى

[1] دوغين، ص128.

[2] سافيتسكي، ص574.

[3] دوغين، ص131.

لاعتبارات أرضانية[1]، تتعلق بالمزاحمات السلطوية على المساحات الأرضية، في وقت أصبحت المعرفة الجغرافية بالأرض القارية شبه كاملة، بعد أن تم الوصول إلى أبعد نقطة في القطبين الشمالي والجنوبي.

ومع هذه الاكتشافات التي وصفها ماكيندر بـــ"النهائية"، تم إغلاق كتاب الرواد المستكشفين؛ فلا توجد أرض جديدة خصبة، ولا توجد سلسلة جبال مهمة، ولا يوجد نهر من الدرجة الأولى يمكن أن يكون مكافأة عن المغامرة، ولم يعد هناك مرونة للتوسع السياسي في أراضٍ جديدة، وكل هذا يؤدي نتيجة واحدة؛ هي أن لكل قرنٍ منظوره الجغرافي الخاص به[2]، وبات واضحا أن المنظور الجغرافي للقرن العشرين، يختلف عن منظور جميع القرون السابقة، وأبرز أوجه هذا الاختلاف هو غياب الأماكن/الفضاءات الأرضية غير المسيطَر عليها.

في ظل هذا الواقع الجيوبوليتيكي الجديد، كان للرواد الأوائل/المؤسسين لحقل الجيوبوليتيك في ألمانيا، السبق في التعبير عمّا كان يتردد لدى الواقعيين لاحقاً، بشأن حتمية المواجهة/الحرب كواقع تفرضه طبيعة البيئة الدولية؛ ففي الوقت الذي كانت فيه الأفكار المثالية هي السائدة في ساحة البحث في العلاقات الدولية، خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين التي وصفها **إدواد كار** بأزمة العشرين سنة، فإن النظرة الواقعية الصِرفة لما كان يجري من أحداث على الساحة الدولية، ازدهرت في البداية في مكان واحد من أوروبا، هو ألمانيا المهزومة.

منذ البداية، جرى في ألمانيا نبذ النظرية المثالية بسبب ربطها بمعاهدة فرساي التي اعتبرت مجحفة. وقد أشار بعض المراجعين في حقل الجيوبوليتيك، أن هذا السياق هو الذي ينبغي أن يُعاد فيه تقييم الجيوبوليتيك الألماني[3]. حيث أوضحت بعض المراجعات للجيوبوليتيك الألمانية، أن الهدف المباشر لهذه الجيوبوليتيك، كان إعادة النظر في معاهدة فرساي، وتمثل المفهوم الأساسي لهذا التحدي الألماني في فكرة الـــ"**ليبنزراوم *lebensraum***"، وهي كلمة صاغها راتزل، وتعني "مكان/أرض للعيش"، والتي فسرت مشكلات ألمانيا على أنها ترجع إلى فرض حدود قاصرة وغير عادلة عليها، فكان الحل هو التوسع فيما تراه مجالَها الحيوي. ولعل هذا ما يفسرُ سرَّ التقارب الذي وقع بين تلك الجيوبوليتيك وساسة الحزب النازي قبل وبعد قيام الرايخ الثالث[4].

وفي الوقت الذي لم يُعِر فيه صناع القرار في بريطانيا، الاهتمام الكافي لنظرية ماكيندر الشهيرة عن "قلب الأرض، والجزيرة العالمية"، وأهملوا (نِسبياً) المعارف الجغرافية، كان الأمر مختلفًا تمامًا في ألمانيا التي كانت توصف ببلد الجغرافيين. يوضّح **جيرارد ديسوا**، أن الجغرافيا احتلت مرتبة العلوم الرسمية في ألمانيا، أو كانت

[1] Mackinder, p 23.

[2] Ibid, p 21, 22.

[3] تيلور و فْلِنت، ص104.

[4] المرجع السابق نفسه، ص ص 104-105.

بمثابة "علم الدولة"[1]. فقد اعتُبِرت المعرفة الجغرافية ضرورية لبقاء/لحياة ألمانيا الموضوعة في قلب أوروبا، والتي كانت هدفًا منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، لهجمات وغزوات متعددة من جميع الجهات بسبب موقعها المركزي، حتى قيام الرايخ الألماني الكبير مع الوحدة عام 1871 وإلى غاية 1945. ودفعت النتائج الكارثية للحرب العالمية الثانية، إلى موجة من الآراء التي دعت إلى مراجعة، بل نبذ الجيوبوليتيك عامة والجيوبوليتيك الألماني على وجه الخصوص، حيث أصبح الرواد الأوائل (راتزل، كيلين، هاوسهوفر)، يوصفون بكونهم الأذرع الأكاديمية للدولة النازية، وقد كتب **فرانز نيومان**(1942) أنّ عبارة "الجيوبوليتيك" التي ابتكرها رودولف كيلين عام 1899، ليست سوى أيديولوجيا للتوسع الإمبريالي"[2]، التي تبناها وانتهجها الرايخ الثالث بقيادة هتلر.

لقد تميزت الأفكار والنظريات الجيوبوليتيكية منذ البداية بواقعيتها، وبكونها عُرضة للانحياز لبلدان مؤلفيها، وقد كان من السهل تبيان جنسية المؤلف من خلال محتوى ما يكتبه، وتُستخدَم هذه السِّمة هنا لتبيان ميراث سياسة القوة في حقل الجيوبوليتيك[3]، خاصة عند أبرز الجيوبوليتيكيين في الدول التي هيمنت على العالم في النصف الأول من القرن العشرين. وتحديداً؛ بريطانيا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

لم يرحب جميع الواقعيين الذين لم يرتبطوا مباشرة بالدراسات الاستراتيجية، بالجيوبوليتيك في مجمله، بل إنّ أولئك كانوا يميلون إلى رفضها بشكل قاطع. وقد جاءت اللغة الأكثر صرامة من رائد الواقعية الكلاسيكية **هانز مورغنثو**؛ حيث اعتبر الجيوبوليتيك علما زائفا ومشوّها، كونه يجعل من قوة الأمم ومصيرها محدَّدَين بالعامل الجغرافي[4]. ورغم ذلك، فإن هذا لا ينفي أن الجيوبوليتيك بصفة عامة، ومنذ البداية، تم تصنيفها ضمن المكونات المهمة التي عبّرت عن "**الميراث الواقعي**" في العلاقات الدولية. فالطرح الأولي لأسس الجيوبوليتيك على يد ماكيندر في "**المحور الجغرافي للتاريخ (1904)** على سبيل المثال، أصبح أحد التعبيرات الكلاسيكية عن النزعة الواقعية[5]، ووقتها كانت الجيوبوليتيك الألمانية أكثر تجسيداً للمنطق الواقعي من غيرها، في تصوراتها ودلالتها الفكرية والنظرية للعلاقات الدولية، وفي التوجهات والممارسات السياسية تجاه القضايا التي أفرزتها البيئة الدولية لهذه المرحلة.

مما لا شكّ فيه، أن سُمعة الجيوبوليتيك ارتبطت بتوظيفها سياسيا من قبل الرايخ الثالث، كما أنها كانت متهمة بكونها إحدى الأدوات في الدعايات السياسية للمنظرين زمن النازية، حيث خدمت الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك الألمانيةُ الخطاباتِ العُدوانيةَ للحزب القومي الألماني–الاشتراكي عشية الحرب العالمية الثانية.

---

[1] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص92.

[2] Lucian M. Ashworth, **Realism and the Spirit of 1919: Halford Mackinder, Geopolitics and the Reality of the League of Nations**, European Journal of International Relations, *2010,XX (X), 1-23, p6.*

[3] تيلور وفلِنت، 98، 99.

[4] Ashworth, p 21.

[5] تيلور وفلِنت، 98.

لكن، ليس أكثر من فلسفة **نيتشه** أو **هايدغر** أو موسيقى **فاغنر**[1]. ومع ذلك، لم تتم مهاجمة الفيلو-بوليتيك أو الميُوزيك-بوليتيك الألماني (إن صحّ التعبير)، كما لم نسمع عن إلصاق تهمة النازية بهذه الفلسفة أو بتلك الموسيقى.

لقد جرى التشديد على منع الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك في المؤسسات التعليمية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وتمت إدانة الجيوبوليتيك في الأوساط الأكاديمية الغربية، تحت مبررات وحجج أغلبها سياسية أو إيديولوجية، ارتبطت أكثر شيء بترتيبات ما بعد الحرب، ومسعى التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي استهدف المجتمع الألماني، لمنع تكرار تغذية النزعة الانتقامية، التي كانت قد تولّدت لدى الألمان عقِب انهزامهم في الحرب العالمية الأولى، وتحميلهم مسؤولية اندلاع هذه الحرب من طرف الحلفاء.

في هذا السياق، يمكن اعتبار الأوصاف التي أطلقت على الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، وإدانتها بتهمة النازية وتحميلها المسؤولية عن الحرب الكونية، بأنها مبالغ فيها وتفتقر في معظمها إلى الموضوعية؛ بدليل أنه في الوقت الذي تم منعها في ألمانيا (المهزومة)، كان يجري سِرًّا تطويرُ نظريات وسياسات ذات أساس جيوبوليتيكي في الولايات المتحدة وحلفائها (المنتصرين)[2]، الأمر الذي ما لبث أن أصبح معلناً في سياسات وخطابات طرفي الحرب الباردة، من خلال بعث وتطوير نظريات الصراع بين القوة القارية والقوة البحرية، والمزاحمات السلطوية على مناطق النفوذ.

تدرجيا، تم رفع الحظر (المزعوم) عن علم الجيوبوليتيك، وبدأت تظهر بعض المحاولات لتمييز الجغرافيا السياسية عن الجيوبوليتيك، من خلال تبرئة الأولى وإدانة الثانية، ومع بداية الثمانينيات إلى غاية ما بعد الحرب الباردة، تم ابتكار تسميات جديدة لإعادة إقحام الثانية، كالجيوبوليتيك النقدي، والجيوبوليتيك النيوكلاسيكي، والجيوبوليتيك البديل، وغيرها من المصطلحات التي تعكس في الحقيقة مساعي إعادة بعث الجيوبوليتيك التقليدي، تحت مسميات جديدة مع بعض التنقيحات، للتكيف مع المتطلبات والظروف التي تفرضها المرحلة الجديدة. وللمفارقة، فإن عودة المصطلح وانتعاش حقل الجيوبوليتيك (العَلَني)، كان من بوابة الدول التي أُلحَقت به تهمة النازية.

[1] تقرّر إبعاد الجيوبوليتيك تحت مبررات عديدة، أحدها باسم ضرورة إصلاح ذات البين بين فرنسا وألمانيا، ومن أجل البناء الأوروبي؛ كما لو كانت الجيوبوليتيك هي المعارضة في الجوهر للتفاهم الجيد الفرنسي-الألماني. أنظر: الزعبي، ص ص29-30.

[2] خارج الإطار الأكاديمي، لم تختفِ الجيوبوليتيك تمامًا، وظلّت موجودة في مجالات محددة للغاية، ولا سيما الجيش؛ ففي الولايات المتحدة، يبدو أن النظرية الجيوبوليتيكية كانت مؤثرة للغاية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وأنها كانت مصدر إلهام لاستراتيجية الاحتواء، التي مارستها حكومة الولايات المتحدة، وما يرتبط بها من نظرية الدومينو. أنظر: Vinier, op.cit.

لقد بات من الواضـــح أن بعض الأفكار لا تندثر أبدًا، ما دام البعضُ يجدون فيها نفعية أيديولوجية[1]، لذلك، من المنصِـف تمييز كل علم أو حقل معرفي بالاسـتخدام الذي وُجِد من أجله[2]، وعدم تحميله عِبءَ الاسـتغلال والتوظيف السياسي أو الايديولوجي أو الإعلامي، فعلمُ الذرّة والطاقة النووية لَيْسا هُما الاستخدام الفعلي للسلاح النووي والقنبلة الذرية، وعلم الأوبئة ليس هو الحرب البيولوجية، وعندما اســـتندت النازية إلى علم الأحياء والبيولوجيا في بلورة فكرة المجال الحيوي، فإنه من غير المعقول الحكم بالقول إن البيولوجيا نازية.

المطلب الرابع: الجيوبوليتيك بين سياقات التعريف وتعددية الدلالة

قبل مناقشة هذه المسألة، لابد من إعادة ربطها بتصورين أساسيين؛ التصور الأول تمت الإشارة إليه من قَبْل، ويتعلق بكَون أنّ الجيوبوليتيك منذ بدايتها وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، عكســـت صـــورة من صـــور تطور الجغرافيا الســـياســـية الراتزلية (نســـبة إلى فريديريك راتزل)، وامتدادا لها في جانبها التطبيقي، اســـتفاد منه علماء الجيوبوليتيك والساسة الألمان على وجه الخصوص، دون أن نسيان إفادتهم من الأطروحات الجيوسياسية التي قدمها كل من ماهان وماكيندر. والبناء على مضـمون هذا التصـور، يقضـي بتحاشـي الخوض في الجدل الدائر حول التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك.

أما التصـور الثاني، فيتمثل في الادّعاء القائل بوجود تمييز بين مصـطلحي الجغرافيا السـياسـية political geographie، والجيوبوليتيك geopolitics[3]. وهنا لابد من الاعتراف بوجود سَـرْدٍ لا بأس به من أجل وضـع بعض الحدود الدلالية بين المصطلحين، خاصة عندما أصبحت الجيوبوليتيك ــ بتعبير تَيلور وَفلِنْت ــ تمثل نوعا من "الحَرَج، الذي يتعين تمييزه عن الجغرافيا الســـياســـية المحترمة"[4]، ويأتي ذلك في مســـعى بعض الجغرافيين للتخلص من الصـورة السـلبية التي طَبَعت بها السـياسـةُ النازيةُ هذا الحقلَ، الأمر الذي فتح المجال لاحقا لمنح دلالات/معاني جديدة للمصـطلح، وإعادة تعريفه، ضـمن مسـاعي إحياء ومراجعة الجيوبوليتيك، وإعادة التفكير في محتواها وتراثها الفكري والنظري، أواخر الســـبعينيات والثمانينيات من القرن المنصـــرِم، وحتى بعد الحرب الباردة.

---

[1] تَيلور وَفلِنت، ص93.

[2] الزعبي، ص27.

[3] على الرغم من أنّ هناك من يفرق بين الجغرافيا الســياســية والجيوبوليتيك، إلا أنهما يشــتركان في ارتباطهما بالجغرافيا والســياســة، وفي خدمتهما لمصلحة الدولة معا، ويجمعان ما هو جغرافي إلى ما هو سـياسـي، حيث يرتبط السـياسـي في الجغرافيا السـياسـية والجيوبوليتيك بالدولة، غير أن الجغرافي يكتنفه بعض الغموض، بسـبب تعدد العوامل الجغرافية وتغير طبيعة ومجالات تأثيرها. انظر: معين حداد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغر افيا والسياسة**، ص141. كما تُعطَى العوامل الجغرافية دلالات مختلفة، بحسب المجال الذي تضـاف إليه أو يضـاف إليها. وغالبا، عندما يُضـاف إلى البادئة "جيو"، فإن ذلك يعود إلى أهميتها المحورية، بالنسـبة للسـياسـة (الجيوبوليتيك)، أو الاقتصاد (الجيواقتصاد)، أو الاستراتيجية (الجيواستراتيجية)، وهكذا، حيث يتم ربط المكان/الفضاء **space** في معناه الجغرافي بمختلف المجالات، في تأكيدٍ على المكانة الثابتة التي تتبوؤها المحددات الجغرافية كعامل تفسيري في كل مجال ترتبط به.

[4] تَيلور وَفلِنت، ص93.

إذن، من أجل تعريف أكثر تعبيرا عن ماهية الجيوبوليتيك، لابد أولا من القبول بتعددية الدلالة التي فرضـــها الســـياق العام لتعريف/إعادة تعريف المصـــطلح من مرحلة إلى أخرى. ثانيا، يجب الأخذ في الاعتبار ترابط المصـطلح مع فروع الجغرافيا والفروع السـياسـة معاً، فضـلا عن فروع من المعارف والعلوم الأخرى. وهنا يدعو **دوغين** إلى النظرِ إلى الجيوبوليتيـك كونَهـا "رؤيـة للعـالم"، على أنهـا "منظومـةُ علومٍ"، لا عِلمـاً واحـداً فقط؛ فالأعمالُ وفيرةُ العددِ التي تمثل مدارس الجيوبوليتيك، وبغضّ النظر عن اختلافها أو حتى تناقضها أحياناً، يمكن أن توضع ضمن لوحة عامة، تسمح لنا بالحديث عن الموضوع نفسه[1].

تتفاوت هذه الأعمال أو تلك فيما بينها في تحديدها للمادة الرئيســـية التي يدرســـها هذا العلم، وفي مبادئه المنهجية الأســـاســـية، وينطلق هذا التفاوت من الظروف التاريخية مثلما ينطلق من العلاقة الوثيقة التي تربط الجيوبوليتيك بالسياسة العالمية، وبقضايا السلطة والايديولوجيا السائدة. والطابع التركيبي لهذه المنظومة، يفترض تضـــمينَها عددا كبيرا من المواد والعلوم الأخرى التي تشـــمل: الجغرافيا، التاريخ، علم الســـكان، الاثنوغرافيا، الاسـتراتيجيا، علم السـياسـة، علم الاجتماع، علم البيئة، دراسـة الأديان، الفنون العسـكرية، تاريخ الأيديولوجيا، وغيرها، وبما أن لمجموعِ هذه العلوم عدداً كبيراً من الاتجاهات والمدارس، فليس هناك مجال للحديث عن أي نوع من الصَّرامة بشأن أحادية المعنى/الدلالة في الجيوبوليتيك[2].

عند البحث في بعض المعاجم الغربية (أوكســـفورد، لاروس، روبير...)، عن دلالة/تعريف الجيوبوليتيك، نجدُها تشـير بشـكل عام إلى: العِلم الذي يَدرس العلاقة بين سـياسـات الدول وجغرافيتها، أو دراسـة العلاقات السياسية بين هذه الدول من حيث جغرافيتها. ومع ذلك، فإن هذا الوصـف "المعجمي" العام للجيوبوليتيك، لا يعكس حقيقة الجدل والتقلبات التي عرفها المصـطلح، كما لا يعبر أيضـا عن المحتوى الذي أدى إلى اسـتبعاده من الإطار التعليمي في مرحلة معينة، ثم إعادة النظر/التفكير فيه وبعثه من جديد في مرحلة أخرى. لذلك، سـيتم فيما يلي مراجعة تعريف الجيوبوليتيك من عِدّة طُرق، مع مراعات الســـياق الزمني، وكذا البيئة المحلية أو الدولية التي جاء فيها كل تعريف أو "وصـف"، وهذا ما يمكن أن يكشـفه لنا فحصُ بعض الأدبيات بأثرٍ رَجعيٍّ، انطلاقا من البدايات الأولى التي سبقت تأسيس هذا الحقل:

1. لقد كانت الجيوبوليتيك كتخصـــص/حقل معرفي في البداية مرتبطة بالجغرافيا بصـــفة عامة والجغرافيا البشـرية على وجه الخصـوص، وارتباطها بالسـياسـة كان في إطار تقديم المعارف والمعلومات الجغرافية لصـناع القرار، وقد تم تقديمها باعتبارها مجالًا دراسـيًا يتَّسِـم بالحتمية من جهة، ومن جهة أخرى يمثل وصـفة لفن الحكم وممارسـة السـلطة، باعتباره يقدّم مجموعة من القوانين المحددة جغرافيًا، والتي تحكم

[1] دوغين، ص57.

[2] دوغين، ص57.

المصير الاستراتيجي للدولة. هذا المعنى ينسحب على أغلب الأعمال التأسيسية في الحقل، مثلما تمت الإشارة إليه في كل من ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة وروسيا.

2. تم تعريفها من طرف رودولف كيلين، الذي صاغ المصطلح في عام 1899، بأنها "علم الدولة ككائن جغرافي وشكل من أشكال الحياة الموجودة على سطح الأرض أو في المجال الجغرافي"، وعرفها هاوسهوفر، بصفته الأب المؤسس للجيوبوليتيك الألماني بأنها "هي العِلم الوطني الجديد للدولة". وترافق التطور الأكاديمي للجيوبوليتيك كما هو معروف مع تعافي ألمانيا من آثار الحرب العالمية الأولى، وعودتها تدريجيا كلاعب مهم في العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين.
3. تطورت الجيوبوليتيك باعتبارها الأُسُسَ الجغرافيةَ للسياسة الواقعية التي تجسدت في ألمانيا. أما تقديمها كعلم، فقد تم الطعن في شرعيتها العلمية على أساس أنها تفتقر إلى المبادئ القائمة على التجربة، فضلاً عن تطويرها للعقائد التي خدمت الاحتياجات الفردية لدول معينة في وقت لاحق، وفي أيدي ألمانيا النازية، أصبحت الجيوبوليتيك *geopolitik* توصف بكونها علمًا زائفًا مشوهًا، بلا حدود علمية أو أخلاقية[1].

وقد أتى النقد الحاد من **هانس مورغنثو**، فرغم اعترافه بأن الجغرافيا أكثر العوامل استقرارا في بناء قوة الأمم[2]، إلا أنه وصف الجيوبوليتيك بكونها علماً زائفاً أو شيئاً يشبه العلم؛ يصنع من الجغرافيا/العامل الجغرافي عاملا أساسيا في تحديد قوة الدول/الأمم، وبالتالي مصيرها، ويعتمد على مفهوم أساسي هو الفضاء/المجال space، إذ حسب الجيوبوليتيك؛ فإن قوانين التاريخ تفرض على الشعوب احتلال المجال الجغرافي أو تتضاءل وتموت، وأن القوة النسبية للأمم تتحدد بالعلاقات المتبادلة للفضاءات المحتلة[3]. ثم يُضيف، أن نظرة الجيوبوليتيك للعلاقات الدولية من زاوية جغرافية حصرية، نظرة مشوهة وغير كاملة، والجيوبوليتيك في محاولتها الرامية إلى فهم مسألة القوة الوطنية حصريا بالاعتماد على مفهوم الجغرافيا، تنزل إلى مستوى الغيبيات السياسية القابعة في هَذْرٍ عِلمي زائف[4].

4. قبل الحرب العالمية الثانية، لم يكن مصطلح الجيوبوليتيك شائعا ومتداولا خارج ألمانيا، وخلال الحرب العالمية الثانية فقط، بدأ استخدام المصطلح بشكل شائع في اللغة الإنجليزية[5]. وعندما كانت ألمانيا

---

[1] Cohen, p15.

[2] Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Straggle for Power and Peace**, (New York: Alfred A. Knopf, 1948), p.80

[3] Op.cit, 116.

[4] Op.cit, p118.

[5] يكشف **باسكال فينييه**، أنه لا يَعرِف سوى القليلُ عن حقيقة أن الصفة جيوبوليتيكي" geopolitical" والاسم جيو-بوليتيك Geo-Politics، ظهرا على التوالي في اللغة الإنجليزية في وقت مبكر من عام 1902 وعام 1904. وكان هذا تحت قلم **إميل ريتش**، وهو مَجَري متعدد اللغات استقر في بريطانيا، حيث كانت Geo-Politics هي "التأثير المشترك للحقائق الجغرافية مع الحقائق السياسية"، وهو أحد العناصر الأكثر حسماً في=

تسيطر على أوروبا القارية، أثارت ظاهرة الجيوبوليتيك اهتمامًا كبيرًا في الصحافة في الولايات المتحدة، حيث كان يُنظر إليها على أنها سر النجاح الألماني[1]. وفي الوقت نفسه، أعيد اكتشاف المنطق الجيوسياسي للجغرافي البريطاني والسياسي الليبرالي هالفورد ماكيندر، الذي لم يستخدم مصطلح الجيوبوليتيك أبدًا لوصف تفكيره، لكنه لم يُخفِ نواياه في استخدام علم الجغرافيا باعتباره وسيلة مساعدة لصناع القرار في فن الحكم.

5. بعد الحرب العالمية الثانية، وتحت ضغط الحلفاء وبتوصية منهم، أصبحت الجيوبوليتيك عارًا على الجغرافيين الذين حاولوا إظهار حياد الجغرافيا بشكل عام والجغرافيا السياسية بشكل خاص، وأُطلق على البحث الجغرافي حول العلاقات بين الدول في ظل هذه الظروف اسماً/وصفاً غير جغرافي، في محاولة للتأكيد على المسافة المتبقية بين الممارسة الأكاديمية والتوصيات السياسية لصنع السياسة الخارجية[2]. وبذلك لم تعد الجيوبوليتيك على صلة بالجغرافيا، وتم التبرؤ منها بشكل صارم، لتصبح المعرفة الجيوبوليتيكية بالنظر إلى تداعياتها، تُعرف بأنها سياسية بالدرجة الأولى.
6. لاحقاً، في العقد الأخير من الحرب الباردة، حيث بدأ الحديث عن إحياء وعودة الجيوبوليتيك، برز الجدل بشأن الكيفية التي يجب أن تعود بها، وهنا نسجل بأن الجغرافيين كانوا مُلِحّين مرة أخرى على تبرئة/تطهير الجغرافيا من الجيوبوليتيك بسبب ميراثها سيّء السمعة، ونفي أي علاقة لها بحقل الجغرافيا الأكاديمية. لذلك، كانت عملية الإحياء سياسية بالدرجة الأولى، سواء في الخطابات والممارسات السياسية أو في الكتابة الأكاديمية، وهنا، لا بأس أن نعيد التذكير/التأكيد مرة أخرى، بأن الجيوبوليتيك وليدة عصرها، أو يمكن أن نستعير من ماكيندر لنقول: أن لكل عصر منظوره الجيوبوليتيكي الذي يتميز به عن غيره.
7. لقد أُبعِدت الجيوبوليتيك بتهمة ارتباطها بالسياسة الألمانية، ومع ذلك، عندما تمت استعادتها تدريجيا منذ أواخر السبعينيات فصاعدا، كانت سياسية أكثر، لذلك كرست مجلة "*Progress in Human Geography*" مناقشةً لهذا السؤال: "هل هناك سياسة **للجيوبوليتيك؟**"[3]. كان هذا التساؤل الرئيسي،

= المؤسسات البشرية. ومع ذلك، ونتيجة لما عرف عن عدم إدراك بريطانيا للحقائق والتحديات الجغرافية المستجدة مطلع القرن العشرين، فإنه سرعان ما تم نسيان عمل إميل ريتش، الذي توفي عام 1910. انظر: Venier, op.cit

[1] Ibidem.

[2] Virginie Mamadouh & Gertjan Dijkink, "**Geopolitics, International Relations and Political Geography: The Politics of Geopolitical Discourse**", Geopolitics, vol.11, no.5, (2006), p350.

[3] Ibidem.

عنوانا للمنتدى الذي عقده **ألكســـندر مورفي** بِمَعيّة باحثين آخرين[1]، للنظر في طبيعة وأهمية الدلالات السياسية المختلفة المرتبطة **بالجيوبوليتيك** داخل الخطاب الأكاديمي وخارجه.

من بين أهم الأسئلة التي طُرِحت؛ ما هي التحديات التي تطرحها هذه الدلالات المختلفة؟ وما هي مزايا وعيوب الجهد الأكاديمي لانتزاع **الجيوبوليتيك** من ارتباطاتها الســياســية [النازية] الســابقة؟[2]، ويجادل مورفي بأن الجيوبوليتيك تُفهم/فُهِمت وتُستخدم/استُخدمت بطرق متنوعة، ويميل الجغرافيون السياسيون الذين ينشــرون المصــطلح إلى التركيز على الافتراضــات والتفاهمات الجغرافية التي تؤثر على الســياســة العالمية، مما يعني أن المصطلح يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من وجهات النظر السياسية. وخارج المجال الأكاديمي، غالبًا ما تأخذ الجيوبوليتيك طابعًا سـياسـيًا أكثر تحديدًا؛ فالجيوبوليتيك كما اتبعها **هنري كيســنجر** أو **زبيغنيو بريجنســكي** في الولايات المتحدة، جيوبوليتيك **فلاديمير جيرينوفســكي** أو **ألكســـــندر دوغين** في روســـيا، الجيوبوليتيك (*Geopolitik*) الجديدة في ألمانيا، وإلى حد ما جيوبوليتيك (*géopolitique*) **إيف لاكوســـت** في فرنســـا، جميعها لها ارتباطات ســـياســـية فَورية ومحددة[3].

المطلب الخامس: نحو ضبط مفهوم/مصطلح الجيوبوليتيك

على ضوء ما سبق، بات واضحاً أن مصطلح الجيوبوليتيك منذ ظهوره ثم إبعاده وإعادة إحيائه من جديد، قد أصبح أكثر إثارة للجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية على حدٍّ سواء، وقد يكون في الادّعاء بإمكانية "ضبط" دلالة هذا المصطلح نوع من المبالغة. ومع ذلك، لابد من الإقرار بأن مراجعة بعض الجهود الأكاديمية ذات الصلة، يمكن أن تعطي صورة أكثر تبسيطاً ووضوحا، بحيث تُتيح لنا تنظيم وترتيب الدلالات المتعددة وأحيانا المتناقضة، حسب استخدامها العلمي الأكاديمي أو توظيفها العملي والسياسي. مع الأخذ في الاعتبار أن أي محاولة لإعادة تعريف الجيوبوليتيك، يجب أن ترتكز بداية على الميراث الفكري العام لهذا الحقل منذ بداياته الأولى.

ونظراً لأن مهمة ضبط مفهوم الجيوبوليتيك صعبة، سيتم عرضها من زوايا مختلفة. وفي هذا السياق، يُميز **ميشـــال فوشـــيه** بين ثلاث دلالات للمصـــطلح؛ الجيوبوليتيك كتصـــور، بالمعنى الذي تصـــنعه خرائطنا التخيلية/الذهنية؛ والجيوبوليتيك كممارسة، أي ما يُقرره المسؤولون في الدول ويضعونه موضِع التنفيذ، بالاعتماد

[1] من بي هؤلاء الباحثين: **Mark Bassin**(*University College London*), **David Newman**(*University of the Negev*), **Paul Reuber** (*University of Muenster*), **John Agnew**(*University of California, Los Angeles*).

[2] Alexander B. Murphy et al, "**Is there a politics to geopolitics**? ", Progress in Human Geography, vol.28, no.5 (2004), p619.

[3] Ibidem.

في معظم الأحيان على التصورات الجيوسياسية لشعوبهم وبلدانهم؛ والجيوبوليتيك كمنهج/مقاربة للبحث في العلاقات الدولية[1].

أولا: الجيوبوليتيك كتصور: التخيُّل (الجغرافي) الفردي والجماعي، يُنتِج/يُعيدُ إنتاجَ تصوراتٍ مقدسة عن المجال الحيوي (الأرض التي نحيا عليها)، ويعود ذلك إلى كون الانسان ليس إلا كائنا اجتماعيا، شكّلت المساحةُ بالنسبة إليه مكانا للإقامة والتنقل والتصرف، وهو كذلك موهوبٌ بذاكرة مُطَبَقةٍ على الأمكنة والمساحات؛ هذه الذاكرة التي تأخذ معنىً تاريخياً، حيث تصبح الأرض مسقط رأس الذات والأجداد والوطن، وتُرسَم أرض للذات والأهل، وأرض للأصدقاء والأعداء. وهكذا، تتشكل التصورات الجيوسياسية، من خلال نظرتنا لهذه الأرض أو تلك، وتتشكل مواقفنا الحاسمة عبر تلك الخرائط التخيلية، التي تنسج ارتباطنا بجغرافية الأرض/المساحة وتاريخها. وهنا، يأتي الدور الأساسي للمدرسة منذ الصغر[2]، أين تتم بلورة وصناعة تصوراتنا وخرائطنا التخيلية (الجغرافية) عن الأرض والمساحة والحدود، وربطها بالتاريخ والمصير والانتماء وكل ما هو مقدس في حياتنا، في الماضي والحاضر والمستقبل.

في هذا السياق، تتجاوز التصورات الجيوسياسية الاعتبارات المادية، بحيث تكون هذه التصورات رهاناً ثقافياً وفكرياً، كامناً وراء التنافس السُلطوي على المساحات الجغرافية. وحتى الجغرافيا في أحد جوانبها، ليست مجرد معركة لتقنيات رسم الخرائط؛ بل هي أيضًا تنافس بين طرق مختلفة لتصور العالم[3]، ويوضّح **جيروا أوتواثيل** على سبيل المثال، أن النضال ضد الاستعمار في إيرلندا لم يكن أبدًا مجرد صراع لإزالة الاستعمار من الفضاء والأرض الماديين، ولكنه كان أيضًا صراعاً لإنهاء استعمار الهوية والتاريخ والمعرفة الجغرافية، ويلاحظ **إدوارد سعيد** أنه لا أحد منا خالٍ تمامًا من هذا الصراع "فوق الجغرافي"؛ فهو ليس كفاحًا مباشرًا حول تسمية الأماكن أو ملكية الأرض، على الرغم من أهمية هذه القضايا، فالصراع "فوق الجغرافي" هو أيضًا صراع بين الصور المتنافسة والتخيلات، التي لا تتضمن فقط صراعات لتمثيلات مادية للأشياء والحدود الجغرافية المادية[4].

ثانيا: الجيوبوليتيك كممارسة: يستمد مفهوم الجيوبوليتيك كممارسة معناه، من مجموعة التفاعلات السلطوية التي تُوظِّف/تَستهدف الاعتبارات الجغرافية المادية وغير المادية، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للدولة. وقد تمحورت السياسة الدولية على مَرّ التاريخ، حول الصراع على الفضاءات/المساحات الجغرافية، قبل

---

[1] دوفاي، ص50.

[2] عندما اجتمع الجغرافيون الألمان في مؤتمر **ليبزيغ** عام 1921، قرّروا بالإجماع دعم الاقتراح التالي: "يَطلب مؤتمرُ الجغرافيين، بدافع من الحرص الوطني، أن تبقى المناطق التي نُزِعت من الرايخ في معاهدة فرساي بما فيها المستعمرات، مُدْرَجة في المصوّرات الجغرافية والخرائط المعتبرة في المجال الألماني. ووحدها الكتب التي تأخذ هذا في الاعتبار؛ يجب استخدامها في التعليم في جميع المراحل". انظر: نفس المرجع السابق، ص ص52-53.

[3] Gearóid Ó Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space**, (London: Routledge, 1996), p12.

[4] Ibid, p11.

أن يتم التأثير على الدول والشعوب التي تشغل هذه الأماكن، وهذا يعكس حقيقة جوهرية مفادها، أن المصطلح منذ ظهوره/ابتكاره عام 1899، تميز بدلالته السلطوية، وقد كان ذلك واضحاً آنذاك في التوجهات الإمبريالية الجديدة لبريطانيا والولايات المتحدة، والسياسة التوسعية التي انتهجتها ألمانيا النازية.

لقد كشفت نهاية القرن التاسع عشر، عن أُفق جديد للقوة–الجغرافية (Geo-Power)، حيث كانت الجُيوب الأخيرة من الفضاء غيرِ المطالَب به وغيرِ المعلَن، محاصَرة ومغلقة ضمن المشاريع الاستعمارية للإمبراطوريات التوسعية والدول الإقليمية. وظهر سطح الكرة الأرضية لأول مرة كنظام "فضاء مغلق"، نظام جغرافي مشغول ومخطط بالكامل تقريبًا[1]. وقد أدى بُزوغ هذا النظام الجديد للفضاء، في ظل التأثيرات التي ارتبطت بظروف نهاية القرن، إلى ظهور هذا النوع المميز من القوة–الجغرافية داخل عواصم الدول العظمى، والمعبر عنه في "الجيوبوليتيك".

كان معظم ما كُتِب/يُكتَب حول الجيوبوليتيك، عبارة عن أشكال حكومية للمعرفة الجغرافية[2]. لذلك، يؤكد **دوغين** أن الجيوبوليتيك من الناحية العملية، تعكس دائما وجهة نظر السلطة؛ فهي علم السلطة ومن أجل السلطة، وهي علم الفئات السياسية العليا، ويكشف تاريخ الجيوبوليتيك بطوله عن أن من شُغِلوا بأمورها، كانوا وبدون استثناء، أولئك الذين شاركوا في حكم الدول والأمم، أو من يُعِدّون أنفسهم لذلك الدور، والجيوبوليتيك في العالم المعاصر تمثل "الدليل الملخَّص لرجل السلطة"؛ إنها "كتاب السلطة الذي يُقدَّم فيه ملخصٌ لما يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية"[3].

ويُشير **إيف لاكوست** إلى معنى آخر من معاني الجيوبوليتيك كممارسة، له علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة، حيث يعتبر أن الجيوبوليتيك يتصل بكل تنافس على بسط السلطة والنفوذ على مساحة جغرافية معينة، ليس بين الدول فحسب، بل بين مختلف أنواع السلطة، خاصة إذا كانت خفية[4]، كما تفيد لفظة "جيوبوليتيك"، التي تستعمل لأغراض متنوعة في وقتنا الحاضر، كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة والنفوذ على المناطق الجغرافية وعلى من يعيش فيها من السكان[5]، وتتنوع هذه التفاعلات بين التنافس السلمي والصراع العنيف، بين أشكال الوحدات السياسية المختلفة، وغالبا ما تكون الغاية الأساسية من هذا التنافس، هي وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي المهمة، وأحيانا تأخذ طابعا مقدساً، قد يكبر حجمها أو يضيق، وقد لا تتجاوز قطعة صغيرة، والصراع المستمر بين الفلسطينيين و(الكيان الإسرائيلي)، يبرهن على أن صراعاً على

[1] Ó Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space,** p11.

[2] Ibid, p12.

[3] دوغين، ص ص59-60.

[4] إيف لاكوست (ترجمة: زهيدة درويش)، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2010)، ص19.

[5] نفس المرجع، ص21.

أرض صغيرة مع أهميتها المصيرية، يمكن أن يكون محتدما وخطيرا جداً، بل ومستعصياً على الحل، بالنظر إلى خلفياته التاريخية والرمزية المقدسة، وتداعياته المحلية والإقليمية وحتى العالمية.

ومن جهة أخرى، يضيف **زبيغنيو بريجينسكي** (بصفته عالماً وممارساً)، تمييزًا مثيرًا للاهتمام بين دلالة ثلاثة مصطلحات: الجيوبوليتيكي والاستراتيجي والجيواستراتيجي، فيشير الجيوبوليتيكي إلى مجموعة العوامل الجغرافية والسياسية التي تُحدّد حالة الدولة أو المنطقة، مع تأثير الجغرافيا على السياسة؛ أما الاستراتيجي فيعكسُ التطبيقَ الشاملَ والمخططَ للتدابير والخطط، لتحقيق الأهداف المركزية أو الأصول الحيوية ذات الأهمية العسكرية؛ بينما يدمج الجيوستراتيجي الاعتبارات الاستراتيجية مع الاعتبارات الجيوسياسية[1]. وبهذا المعنى، فإنّ الجيوبوليتيكي يمنح مجموعة البدائل للاستراتيجي، ويوفر له دليلًا لتحقيق الكفاءة الاستراتيجية، وبالتالي يكون التحليل الجيوبوليتيكي، الذي تم فهمه واستخدامه بشكل صحيح، عنصراً لا غنى عنه في صنع الاستراتيجية[2].

ليس هناك مسافة محددة بين الفكر الجيوسياسي والممارسة السياسية، فهذا الفكر وُجد بالدرجة الأولى ليكون أرضية للفعل السياسي، وهكذا أراده رواد الجيوبوليتيك في ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة وروسيا، لذلك لم تكن الجيوبوليتيك محايدة منذ التصورات الأولى إلى التأسيس، ومن التأسيس إلى وقتنا الحاضر، وتبدو هذه الصفة لصيقة أيضا بباقي فروع المعرفة، ولا يخفى على أحد أن كبار العلماء والباحثين الذين اشتهر بهم التخصص ككل، هم على صلة وثيقة مباشر وغير مباشرة بصناع القرار في البلاد التي ينتمون إليها.

لذلك، فإن الفهم الحديث لتاريخ الجيوبوليتيك، يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن الجغرافيين يتحملون مسؤولية كبيرة عن التفكير في نتائج المعارف الجيوبوليتيكية في الماضي والحاضر، حيث ركّزت الدراسات الحديثة للعلاقات بين الجغرافيا والدولة، والدولة والجيش على هذا الجانب فقط، فقد كان الجغرافيون يبحثون عن التمكين أكثر لتخصصهم، من خلال الاستفادة الوطنية من علمهم، وبذلك كان لتجميع وتنظيم وتداول المعارف الجغرافية في ضوء خرائط ورسوم وتقارير، أهمية كبيرة في تحقيق قوة الدول، وهكذا قدّم الجغرافيون مساعدات عملية للنخب السياسية، بالإضافة إلى التسلح الفكري الذي قدمته الجغرافيا للإمبريالية.

ثالثا: الجيوبوليتيك كأسلوب/طريقة للبحث: حسب هذه الدلالة، توصف الجيوبوليتيك في **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، بأنها "طريقة لتحليل السياسة الخارجية، تحاول فهم وشرح والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي بالدرجة الأولى من حيث التحولات الجغرافية، مثل الموقع والحجم والمناخ والطوبوغرافيا والديموغرافيا والموارد

[1] Venier, op.cit.

[2] Owens, p 73.

الطبيعية والتطور التكنولوجي. فالهوية السياسية تُرى من منظور الجيوبوليتيك على أنها تتحدد (نوعا ما) بالجغرافيا"[1].

تشمل الجيوبوليتيك تخصصين معاً (الجغرافيا والسياسة)، وتختلف مناهجها وأساليبها البحثية وفقًا لأطر التحليل المشتركة لكل تخصص، ونظرًا لأن معظم النظريات والمفاهيم المبكرة للجيوبوليتيك نشأت من الفكر الجغرافي، فغالبًا ما فشلت التطبيقات اللاحقة من قبل المؤرخين وعلماء السياسة، لأنهم لم يكيفوا نظرياتهم مع الطبيعة الديناميكية والمعقدة للمتغيرات الجغرافية.[2] وقد حاول الجغرافيون السياسيون وغيرهم من المفكرين تحليل، فهم وتفسير التحولات والفضاءات المحدِّدة للعالم عند نهاية القرن التاسع عشر بمنطق جيوبوليتيكي بحت[3]، ومنذ ذلك الوقت، أصبح البحث الجغرافي عموما والبحث الجيوسياسي بشكل خاص، من بين أساليب البحث التي يتبعها الباحثين والدارسين للأحداث والتفاعلات السياسية الدولية؛ فإلى جانب الطرق المختلفة لتحليل، فهم، وتفسير العلاقات/ التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الاستراتيجية بين الدول والمجتمعات الإنسانية بصورة عامة، تأتي الجيوبوليتيك (أحيانا) تحت دلالة أحد الأساليب التي يتبعها الباحثون والدارسون للعلاقات الدولية، والتي تُركّز بشكل أساسي على علاقة الانسان بمجموع مكونات بيئة الجغرافية الطبيعية والبشرية، وآثار ذلك على التفاعلات الدولية.

لذلك، يوصف الجيوبوليتيك في سياق دلالته المنهجية باعتباره أحد فروع المعرفة الجغرافية، الذي يتميز بمنهج وأسلوب في التحليل والاستنتاج يختلف عن باقي الفروع الأخرى، حيث يتناول الأحداث والقضايا الدولية، من وجهة نظر علاقتها بأقاليمها الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وبمدى تأثيرها مجتمعة في بلورة الظاهرة السياسية والاستراتيجية، وربط ذلك كله بالأهمية الجيوستراتيجية للإقليم، وبالقوى ذات المصلحة[4]. بمعنى آخر؛ يستهدف منهج التحليل الجيوبوليتيكي للتفاعلات الدولية، مناقشة وتحليل واستنباط هذه التفاعلات وتغيراتها، وما يرتبط بها مستقبلا، ومن ثم ربطها بالخصائص الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للمكان أو الفضاء والحيز الجغرافي، وعلاقاتها بالقوى والفواعل التي تقف خلف أو تحرك الأحداث من داخل أو من خارج البيئة.

بالعودة إلى الأعمال التأسيسية في الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، يُعتبر المؤلَّف الكلاسيكي لفريدريك راتزل *Politische Geographie* سنة 1897 في هذا الصدد، أول معالجة منهجية للموضوع رغم أنها

---

[1] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004)، ص269.

[2] Cohen, p16

[3] كلاوس دودز وديفيد أتكنسون، (ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان)، **الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص16.

[4] فؤاد حمة خورشيد، **الجيوبوليتيك المعاصر: تحليل منهج وسلوك**، (كوردستان: مديرية الطبع والنشر السليمانية، 2013)، ص15.

ظلّت في البداية (إلى حدٍّ ما) نوعًا ثانويًا في الجغرافيا ككل وداخل الجغرافيا البشرية على وجه التحديد، وعندما صاغ عالم السياسة السويدي رودولف كيلين كلمة "**جيوبوليتيك**" في الأصل باللغة السويدية في عام 1899 في مقال عن جغرافية بلاده. كان استخدام هذا المصطلح الجديد وسيلة لتمييز ما اعتبره فرعًا شرعيًا تمامًا من العلوم السياسية عن الجغرافيا، وكانت نية كيلين هي "بناء طريقة موضوعية لتحليل تطور قوة الدول وفحص كيفية تأثير هذه العملية على العلاقات بين الدول"[1]؛ فقد كان كيلين يعطي للجيوبوليتيك معنى مقيدًا للغاية، وباستخدام تشبيه عضوي، رآها على أنها دراسة الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة في الفضاء (موقع، أرض، منطقة، بلد، إقليم)، ويقدم هذا الإطار التحليلي دراسة موقع الدولة فيما يتعلق بالدول الأخرى (Topopolitik) ، وشكل أراضيها (Morphopolitik) ، وكذلك حجمها ومساحتها Physiopolitik)، ومن هنا يجب التأكيد على أن الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، كانت مجرد أحد الأبعاد الخمسة في دراسة الدولة، جنبًا إلى جنب مع **الديموبوليتيك** (البعد الديموغرافي)، و**الأيكوبوليتيك** (البعد الاقتصادي)، والسوسيوبوليتيك (البعد الاجتماعي)، والكراتوبوليتيك (البُعد التنظيمي والإداري). في المقابل، كانت دراسة الدولة جزءًا من مشروع فكري أوسع بكثير وأكثر طموحًا، حيث عملت وقتها على تطوير منهج شامل للعلوم السياسية[2].

من جهة أخرى، تعتمد دراسة الوحدات الدولية وما يتعلق بها من الناحة الجغرافية على المسح والتحليل داخل الإطار الكارتوغرافي[3]، وقد اقترح الجغرافي الأمريكي **ريتشارد هارتسهورن**[4] أربعة مناهج/مداخل لهذا النوع من البحوث هي؛ منهج تحليل القوى الخاصة بالدولة؛ المنهج التاريخي؛ المنهج المورفولوجي؛ المنهج الوظيفي.

01.المنهج التحليلي: تنطلق فكرة تحليل القوى الخاصة بالدولة (المنهج التحليلي)، من اعتبار الجغرافيا أحد مصادر/محددات القوة في العلاقات بين الدول، حيث يشمل المحدد الجغرافي؛ الموقع، الحجم أو المساحة، الشكل الذي تتخذه مساحة الدولة، مدى ما تقدمه المشتملات الثلاث السابقة من قرب أو بُعد أو عزلة أو اتصال بالمجتمع العالمي، درجة خصوبة التربة ونسبة الصالح منها للزراعة والإنتاج الزراعي، تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى صلابة وطاقة السكان، وأخيرا احتياطي الموارد الطبيعية[5]. وتظهر أهمية وقيمة هذا منهج في الدراسة الجيوسياسية من خلال ربط تحليل عوامل قوة الدولة بواقع ومستقبل الظاهرة السياسية محل الدراسة.

---

[1] Venier, op. cit.

[2] Ibid.

[3] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص21.

[4] يُعتبر هارتسهورن أحد أبرز الذين أدانوا "الجيوبوليتيك"، معتبراً إياها نوعا من التسميم الفكري، ومرادفاً لسياسات التوسع المكاني النازي، وأن النظريات والاتجاهات المجموعة تحت عنوان الجيوبوليتيك كانت مجرد "علم زائف". انظر: دودز وأتكنسون، مرجع سابق، ص9.

[5] رياض، مرجع سابق، ص22.

02.المنهج التاريخي: أما المنهج التاريخي/المقاربة التاريخيـــة أو ما يُعرف بالجغرافيا السياسية التاريخية، فتركز على تاريخ نشأة الدول ونموها من النواة الأولى وصولا إلى صورتها الحالية، ومعرفة الأساليب التي ساهمت في توسـع النواة وضـمها لمسـاحات وأقاليم جديدة، وقد أكّد **راتزل** من قبل أنّ تاريخ أي بلد هو تاريخ التطور المضـطرد لظروفه الجغرافية، ويحاجّ **ايف لاكوسـت** بأن علم/حقل الجيوبوليتيك غير منفصـل عن علم التاريخ، الأمر يُتيح لنا أن نفهم كيف آلت الأمور اليوم إلى هذا الصـراع أو ذاك، أو هذا الوضـع الجيوسـياسـي أو غيره، ذلك أن كل طرف يدخل في صراع/تنافس مع غيره، إنما يستند إلى تاريخه الخاص، أو بالأحرى إلى قراءة ذاتية لهذا التاريخ، تختلف جذريا عن قراءة الخصـم، حيث يتمسـك كل طرف بحقوقه في الرقعة الجغرافية متسـلحا بالتاريخ[1].

والأهم من ذلك، أن التفكير التاريخي والمنهج الجيوسياسي التحليلي لا ينفصلان في الواقع، وبعبارة أخرى، لا يمكن تطبيق هذا المنهج بدون العودة إلى التاريخ، فكل ما يمكن تصـويره على خرائط مختلفة المقاييس، أو بمعنى أدقّ، على مسـتوى من مسـتويات تحليل الحيز المكاني، سـواء تعلق الأمر بترسـيم الحدود، أم بتواجد شـعوب مختلفة تتكلم لغات مختلفة في مناطق متداخلة، كل هذا ينتج صـراعات نفوذ قديمة إلى حد ما، جرت خلال أزمنة طويلة أو فترات تاريخية قصـيرة[2]، المهم هو أن العمل على تكوين فهم للصـراعات/علاقات التنافس الراهنة، يقوم على أسـاس الربط بين الأماكن التي تحتلها هذه الصـراعات على الخرائط، وبين تحليل النتائج التي خلفتها في الحاضر أحداثٌ حصلت في الماضي (منذ أشهر، سنوات، أو حتى قرون)؛ فليس بالإمكان أن نفهم حتى الخطوط العريضة لوضع جيوسياسي ما، من دون أن نعرف كيف وصل الأمر إلى هذا الحدّ، أي بدون أن تتوافر لدينا معرفة تاريخية إجمالية عن الصـــراعات على النفوذ التي تلاحقت عبر التاريخ في الأماكن الجغرافية المعنية.

03.المنهج المورفولوجي: يهتم المنهج المورفولوجي بدراسة مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل، لاسـيما الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السـياسـي للوحدات والأقاليم التي تكوّن الدولة، والارتباطات السـياسـية للدولة ككل مع التكتلات السـياسـية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية أخرى. بالإضـــافة إلى المظاهر المكانية التي تشـــترك فيها الوحدات الســـياســـية مثل مراكز الثقل الســـكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية والمشكلات الخاصة بالدولة كخطط التنمية ومشـكلات السـكان والاقتصـاد والأقليات، كما تُدرَس هذه العناصـر أيضـا في سـياق مقارن بين الدول المختلفة[3].

[1] لاكوست، ص19

[2] نفس المرجع، ص27

[3] رياض، مرجع سابق، ص37.

04.المنهج الوظيفي: أو المقاربة الوظيفية، حيث يؤكد ريتشارد هارتسهورن على أهميتها في الدراسات الجيوسياسية، ويرى أنه لابد من البدء بدراسة الوظائف المرتبطة بأي منطقة متكونة بنيويا؛ فإذا تشكل فضاء معين فذلك لأن لديه وظائف ينبغي عليه القيام بها، وهو ما ينطبق على الدول، والتي تقوم وظيفتها الحيوية على الاضطلاع بتأمين وحدة البلد وأمن سكانه، ويظهر هذا الشرط المزدوج على مستوى مجموعتين من الوظائف الداخلية والخارجية للفضاء الدولتي المتشكل أو المنظَّم[1]، وقد حدد راتزل قبل غيره وظيفة/هدف الدولة بوصفها تنظيما لقطعة من الأرض ومجموعة من السكان، أنها تتمحور حول جمع مختلف أجزاء الأرض والمناطق في وحدة منظمة واحدة بحيث تكون على علاقة وثيقة مع كل المناطق والأقاليم التابعة لها.

ويعود هارتسهورن مرة أخرى إلى فكرة راتزل المتعلقة بقوانين النمو المساحي/المكاني، وتحديدا تلك الخاصة بالعلاقة الوثيقة بين نمو الدولة وتطورها الثقافي، ليجعل من "المجانسة" الوظيفة الداخلية الأساسية الأولى للدولة، ولكي تحقق السلطة المركزية أفضل تجانس للفضاء الأرضي المسيطَر عليه فهي تعمل على تقليص الاختلافات وتخفيف المتضادات التي قد تكون موجودة بين أجزاء الأرض، وتعزز الروابط بين المناطق البعيدة عن المركز ومجمل الأراضي الوطنية[2]، أما الوظيفة الخارجية للدولة فتتعلق بأمن الوحدة الترابية وسلامة سكانها، والذي يفرض ثلاث وظائف أساسية؛ سياسية تنصرف إلى إدارة العلاقات الدولية مع المختلف الكيانات السياسية بالشكل الذي يحفظ للدولة سيادتها. واقتصادية تنصرف إلى إدارة الارتباطات الاقتصادية والتجارية بالنظر إلى المقومات الجغرافية للدولة من موارد طبيعية وخصائص مناخية وموقع جغرافي، وكيف تساهم في الحد من التبعية لدول أخرى. واستراتيجية تتعلق بموجهة التهديدات والأخطار الخارجية، سواء منفردة أو من خلال انخراطها في التحالفات الأمنية والعسكرية.

إذن، فإن صور ودلالات الجيوبوليتيك المختلفة، قد تدفع للتساؤل عن المعنى الأكثر دقة في التعبير عن المحتوى الحقيقي للمصطلح، وما هي الآثار المترتبة على كل هذا الاستخدامات في الماضي وفي الوقت المعاصر؟، ويبدو واضحا على ضوء كل ما تم استعراضه، حول حتمية ارتباط الجغرافيا بالظاهرة السياسية، ثم انبثاق الحقل وابتكار المصطلحات الدالة عليه، مرورا بالأزمة التي شهدها بسبب "التهمة النازية"، وما تَلى ذلك من مساعي إعادة الإحياء والتعريف التي أدت إلى تعدد معاني ودلالات المصطلح، يبدو من خلال كل ذلك، أنه لا أحد يمتلك أو يمكن أن يمتلك الحق في الجزم بمعنى واحد واضح ومحدد للجيوبوليتيك. لذلك، ينصح **مارك باسين**؛ أنه من الضروري أن يوضّح الباحثون والدارسون في هذا الحقل ما الذي يقصدونه عند استخدام المصطلح، كما يوصَى بل يجب التسامح مع درجة من الغموض والتعددية الدلالية[3].

---

[1] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص183.

[2] نفس المرجع، ص184

[3] Mark Bassin, **The Two Faces of Contemporary Geopolitics**, in: Murphy et al, **pp 624-625.**

في الأخير، يبقى مصطلح الجيوبوليتيك مثيرا للجدل، وكثير التقلب بقدر ما يعتري السياسة من تقلبات، كونه ليست مجرد مصطلح يشير إلى/يُستَخدم في الارتباط العام بين الجغرافيا والسياسة فحسب، بل هو تقليد مفاهيمي واصطلاحي يُعنى بدراسة الأهمية السياسية والاستراتيجية للجغرافيا، أين تظهر الجيوبوليتيك في بعض الحالات كمفهوم تاريخي غامض المعنى وغير مستقر الدلالة. ورغم محاولات الكثير من الكُتّاب تخليص المصطلح مما يُقال أنه "الإرث النازي"، لا تزال العوامل الجغرافية تفرض شروطها على صناع القرار في مختلف الدول، إما بالسلب أو بالإيجاب، والشواهد التاريخية على محورية الجغرافيا والأساس الأرضاني لعلاقات التنافس بين القوى كثيرة، على الأقل منذ عصر الامبراطوريات وحتى يومنا هذا، كما أن تأثير الجغرافيا بكل ما تحمله من المعاني التي تتعلق بالأرض وخصائص المكان الطبيعية والبشرية، حقيقة راسخة بالنسبة للجيوبوليتيك التي تربط العلوم والمعارف الجغرافية مع الدراسات الدولية، من خلال الإشارة إلى العوامل الإقليمية الأرضية والموارد التي تؤثر على توزيع الثروة والسلطة على المستوى العالمي والدولي، وكذلك الإقليمي والمحلي.

المبحث الثاني: الجيوبوليتيك بوصفها مقاربة نظرية في العلاقات الدولية

تاريخيا، تستند هذه المقاربة إلى التراث الذي عرفه حقل الجيوبوليتيك منذ الإسهامات الأولى للآباء المؤسسين، من خلال توليفة من الفرضيات والاستبصارات النظرية التي تربط التفاعلات الدولية بالعوامل والظروف الجغرافية، وذلك عندما أصبح يُنظر إلى القضايا السياسية محليا ودوليا من زاوية علاقتها بالمكان، ومن واقع أن الفضاء الجغرافي أصبح مغلقا في وجهة حركة الدول وسياساتها الخارجية، وبالتالي زيادة حساسية وأهمية الفضاءات الجغرافية للفاعلين الدوليين.

ونتيجة لذلك، أصبحت المعارف والعلوم الجغرافية من بين أهم الأطر الفكرية والنظرية المرجعية، التي يستند إليها صناع القرار السياسيون والاستراتيجيون في نظرتهم الجديدة إلى العالم ككل، وفي حسابات القوة والضعف داخليا وخارجيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجموعة من التصورات الفكرية والنظرية حول الواقع الجيوسياسي المستجد مع بداية القرن الماضي، خاصة على مستوى الدول الكبرى الفاعلة على المسرح العالمي، على غرار ألمانيا، الولايات المتحدة، بريطانيا وروسيا، وتطورت أهمية هذه التصورات مع تعاظم أهمية المجال/الفضاء الجغرافي في علاقات التنافس الدولي حتى يومنا هذا.

تدافع المقاربة الجيوبوليتيكية عن فرضية ثبات العوامل/المتغيرات الجغرافية وتزايد أهميتها وتأثيرها على سلوكات الفاعلين الدوليين، لذلك، تأخذ الجيوبوليتيك مكانتها بوصفها مقاربة نظرية لدراسة العلاقات الدولية، تحليلاً وفهماً وتفسيراً، **والجيوبوليتيك** بهذا المعنى تَعتبِر دراسةَ العواملِ والمتغيرات الجغرافية، جزءاً من دراسة العلاقات/السياسة الدولية من منظور مكاني أو جغرافي، وفي إطار هذا الدمج بين دراسة الجغرافيا والقضايا الدولية، لا يجب أن تُفهم **الجيوبوليتيك** على أنها مدرسة فكرية أو ولاء لمدرسة فكرية، بل يمكن أن يُنظر إليها

على أنها طريقة تحليل، تربط التنوع في محتوى وحجم العوامل والمحددات الجغرافية لممارسات السلطة السياسية، مع تحديد الأطر المكانية التي من خلالها تُمارَس هذه السلطة[1].

ويأتي استعراض مختلف جوانب هذه المقاربة، تمهيداً وتأسيسا لاستقصاء حدود العلاقة بين هذه المقاربة (أداة التحليل الأساسية في هذه الأطروحة)، وحالة الدراسة "التنافس الروسي الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية"، ومدخلاً لفحص فرضية أن هذه الأزمة جاءت كاشفة عن واقع التنافس الجيوسياسي الدولي (المستمر) على الأرض/المجال/المساحة، كقيمة حيوية وهدف محوري للدول/القوى الفاعلة على المسرح الجيوبوليتيكي العالمي، رغم التحولات العميقة التي عرفتها/تعرفها الساحة الدولية، وكَرافِدٍ مهم من روافد قوتها المادية والرمزية، باعتبار أن سياسيات الدول (وباقي الوحدات الأخرى) ومواقفها يتم التعبير عنها وتنفيذها، عبر المسرح الجغرافي المحلي، الإقليمي والعالمي، وتتم ملاحظتها وتقييم ماضيها وراهنها، واستشراف مستقبلها في إطار المسرح الجغرافي نفسه.

سيتم في هذا المبحث عرض، تبسيط، والإحاطة بهذه المقاربة من خلال الإفادة (ضمنيا) من الفحص الإيتيمولوجي الذي تم في المبحث السابق، ولا بأس هنا أن نؤكد ونُذكّر بنقطتين أساسيتين؛ أولّهما، أن التفكير الجيوبوليتيكي كان ملازما لنشأة الكيانات السياسية منذ القِدم وحتى يوما هذا، ممّا سمح بمُراكمة الكثير من التجارب عبر تاريخ تطور الأمم المختلفة، الأمر يُحيلنا إلى مسألة العلاقة الجدلية بين التاريخ والمكان، أين يكون الثاني (المكان) محرّكا للأول (التاريخ)، وهي أحد أهم الفرضيات التي تم الدفاع عنها في العمل التأسيسي لراتزل[2]، وهي المسألةُ التي لا تزال تُعدّ جوهريةً في التصورات الجيوبوليتيكية الحديثة. أما النقطة الثانية؛ فهي أن الجيوبوليتيك باعتبارها علما حديث التأسيس، ارتبطت بظروف نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي الظروف التي شهدت إحلال الدول القومية محل الامبراطورات التقليدية، وتنامي النزعة العلمية المحكومة بقوانين الحتمية التي رسمتها الفلسفة الداروينية الاجتماعية، في عصرٍ أصبح فيه الفضاء الجغرافي غير المكتشف شبه معدوم.

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ حيث يأتي المطلب الأول تحت عنوان: لماذا المقاربة الجيوبوليتيكية؟ وتكون الإجابة عن هذا السؤال عبر طرح ومناقشة فرضية موت الجغرافيا، التي نادى بها أنصار العولمة ومقابلتها بنقيضها، من خلال الدفاع عن فكرة ثبات الجغرافيا والعودة المُلِحّة للتفسيرات/العوامل

---

[1] Cohen, p16.

[2] قدّم راتزل هذه الفرضية، نتيجة تشبعه بالفلسفة الهيجلية والداروينية، بالإضافة إلى تأثره بإقامته في أمريكا واكتشاف فضاءاتها الواسعة، حيث اكتشف فيها قوة حيوية قادته إلى اعتبار الفضاء (المكان) محركا للتاريخ، أي أن تاريخ الولايات المتحدة كقوة كبرى كانت بدايتها الأولى مع اكتشاف كريستوف كولومبوس للقارة الأمريكية، وقيام هذه القوة جاء نتيجة استغلال هذا الفضاء الجغرافي الجديد في بناء وتطوير القوة الأمريكية الحديثة، وفي الصراع من أجل البقاء الذي يجعل الدول في مقابل صورة الهيئات البشرية كلها، يُصبح المكان قوةً حاسمةً. أنظر: ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص97.

الجيوسياسية في التفاعلات الدولية الراهنة، مع الإشارة إلى العلاقة بين ديناميكية الجغرافيا وراهنية الجيوبوليتيك، والتي سمحت بالعديد من المراجعات لمضامين المعرفة الجيوبوليتيكية، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى المراحل الرئيسية التي تطورت خلالها هذه المقاربة، أين سيتم المرور على المحطات الأساسية/التأسيسية لهذه المقاربة واتجاهاتها المختلفة قديما وحديثا، مما يستدعي استعراض السياق والخلفية التاريخية للجيوبوليتيك منذ اللبنات الأولى التي وضعها الرواد الأوائل وصولا إلى الاتجاهات الجديدة/التجديدية للجيوبوليتيك، أما المطلب الثالث فسيتناول الجيوبوليتيك بين النظرية والممارسة، حيث سيتم الإشارة إلى علاقتها بحقل العلاقات الدولية، و وأهميتها في فهم وتفسير تأثير العوامل الجغرافية على سياساتِ الدول وتفاعلاتها الخارجية، إضافة إلى مستويات التحليل الجيوبوليتيكي.

المطلب الأول: لماذا المقاربة الجيوبوليتيكية؟

ليس الهدف من طرح هذا السؤال هنا هو الدفاع عن الجيوبوليتيك (حتى وإن بدى الأمر كذلك)، بقدر ما هو العمل على استقصاء أهمية ومكانة حقل/مادة ما، من خلال تحديد/فحص الأسس المنهجية لهذا الحقل، والمساهمة فيما يسميه عالم التاريخ **فرناند برودل** بـ: "الضرورة لجميع العلوم الاجتماعية"[1]، أي أن جميع العلوم الاجتماعية ضرورية، بهدف تقريب الحقيقة عن طريق تقارب المعارف، وهذا المسعى من شأنه رد الاعتبار للجغرافيا في مقابل المتطلبات الأخرى، مع التشديد على أنه لا وجود لتفوق علمٍ على العلوم الأخرى في مسار التقارب مع الحقيقة، بل يجب على بعض العلوم أن تكون مساعِدة لبعض العلوم الأخرى بصورة دورية، ما دام أن العلومَ كلَّها مسيطَرٌ عليها بأمر واحد، هو البحث عن الحقيقة العلمية.

في هذا السياق، يجب التأكيد مبدئياً على عدم القبول بنسق أحاديّ السببية في فهم العالم، مثلما كان سائدا (مثلاً) الاعتقادُ بالعامل الأيديولوجي في تفسير الحرب الباردة، رغم وجود عوامل أخرى اقتصادية وجيوسياسية. وقياسا على ذلك، عدم الدفاع عن تفوق مجال معرفي/علمي على غيره في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية. لذلك، تأتي المقاربة الجيوبوليتيكية كأحد المداخل النظرية المساهمة في الدفاع عن فرضية تعدد العوامل التفسيرية في تحليل، فهم وتفسير بعض الظواهر السياسية الدولية، جنبا إلى جنب مع المقاربات الأخرى. وفي إطار الدفع بفرضية تعدد العوامل التفسيرية؛ هاجم عالم الجيوبوليتيك الفرنسي **ايف لاكوست** الفرضية التي طِبقاً لها؛ لم تكن جميع المشاكل بما فيها المنافسات السياسية، سوى نتائج للمنافسات الاقتصادية، وقد جاء هذا النقد كمحاولة لرد الاعتبار للجيوبوليتيك في الثمانينيات، مثلما نادى قبله **فرناند برودل** باستدعاء الجغرافيا لتفسير الاقتصاد[2]، وغير ذلك من الأمثلة التي توحي بوجود نوع من الاعتماد المتبادل

[1] انظر: الزعبي، ص ص26-27

[2] المرجع نفسه، ص16.

بين الحقول المعرفية في تفسير الظواهر المختلفة، فضلا عن تعدد العوامل والمتغيرات التي تتداخل في تفسير الظاهرة الواحدة مع اختلاف الوزن النسبي/القيمة التفسيرية لكل عامل أو متغير.

من جهة أخرى، توحي التفاعلات الراهنة على المستوى الدولي، بأن العالم يتجه نحو إعادة هيكلته على أسس جيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يتيح إعادة طرح فرضيات الجيوبوليتيك، سواء من خلال اتجاهاتها التقليدية أو تلك الاتجاهات التي توصف بالجديدة (النيوكلاسيكية والنقدية)، وذلك في ظل تفاقم واشتداد السياسات التنافسية بين الفواعل المؤثرة أو التي تعمل على التأثير في النسق الدولي، خاصة عبر بوابة الأزمات الإقليمية، التي تمثل نقاط تماس بين المصالح المتعارضة للدول الكبرى، على غرار الأزمة الأوكرانية.

ستتم الإجابة عن السؤال أعلاه، من خلال عرض ومعالجة مجموعة من النقاط التي تعكس مجتمعةً مكانة وأهمية الجيوبوليتيك، وذلك بالتركيز على التفاعل الدائم بين التصورات والمعطيات/العوامل الجغرافية من ناحية، والعمليات السياسية من ناحية أخرى[1]؛ حيث تمثل نتائج ومخرجات هذا التفاعل الدائم، والديناميكية التي تميز علاقة المعطيات الجغرافية بالعمليات السياسية، أحد أبرز دلالات الجيوبوليتيك في الماضي والوقت الراهن، من حيث التصورات النظرية أو الممارسة الواقعية.

أولا: نفي فرضية موت الجغرافيا في ظل العولمة

في سياق الإجابة عن السؤال أعلاه (لماذا المقاربة الجيوبوليتيكية؟)، يجب أولاً الدفعُ بمجموعة من الحقائق والحجج الدالّة على ثبات الجغرافيا في وجه العولمة، والتي ساهمت بالتالي في بقاء الجيوبوليتيك على قائمة التخصصات المهمة في البحث الأكاديمي، وكذلك على صعيد الممارسة السياسية والتخطيط الاستراتيجي، حيث فرضت الحقائق الجغرافية والتصورات الجيوسياسية نفسها على الباحثين وصناع القرار، وبدرجات متفاوتة في مختلف المحطات الدولية ولدَى جميع الدول، وكان ذلك بارزا في البحوث والدراسات والمؤلفات ذات الصلة، وفي خطابات الدبلوماسيين وقادة الدول ووسائل الإعلام، على الرغم من تصاعد الأصوات التي كانت تنادي بموت الجغرافيا ونهاية عصر الدولة القومية، منذ بداية تفاقم مظاهر العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية.

مع الإرهاصات الأولى للعولمة في سبعينيات القرن الماضي، ظهرت أقاليم جديدة في رهانات المزاحمات السلطوية، في ظل المشهد الجيوسياسي المستجد مع نهاية الحرب الباردة والفراغ الناشِئ عن تفكك الاتحاد السوفييتي، وكشفت بعضها عن محاولات ناجحة بشكل معين لتجمعات إقليمية من نمط جديد؛ وكشفت أخرى عن اتجاه عام نحو لامركزية الدول، وخاصة في أوروبا[2]. لكن، ما يلاحظ هو أن الدول في سعيها لإجاد

[1] Cohen, p16.

[2] دوفاي، ص131.

كيانات دولية بين حكومية، بغرض التعاطي بكفاءة مع الرهانات التي فرضتها الظروف الجيوسياسية العالمية الجديدة، وجدت نفسها في مواجهة نمط جديد من الفواعل غير الوطنية المؤثرة في التفاعلات الحكومية، بحيث لا يكمن تجاهلها، على غرار المنظمات غير الحكومية، والجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة، الأمر الذي جعل الدول القومية في مواجهة تحديات جيوسياسية غير مسبوقة، نتيجة عجزها عن منع هذه الإفرازات الجديدة للعولمة.

لقد كانت العولمة ولا تزال، مفهومًا غير واضح المعالم، على الرغم من أنه أصبح يُستخدم حالياً من دون أي تعليق أو توضيح في الصحافة والعديد من الأعمال الأكاديمية، كما لو كان هذا يشير إلى أنه مصطلحٌ حَصَلَ على تعريف ثابت واتفاقٍ عام حوله، في حين أنه من الأفضل النظر إليه بوصفه مفهومًا غير مستقر في دلالته، يستحضر مجموعة من الارتباطات التي تشمل التطورات والأنظمة والعمليات العالمية، وتشمل أيضًا الرغبات والآمال والمعتقدات الاجتماعية والثقافية، وحركة السلع والأشخاص، وانتقال الأفكار والمعلومات والتهديدات.

إن الظروف والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، التي بدأت في القرن الثامن عشر، وازدهرت في القرن التاسع عشر، وأشاعت دمارًا شديدًا في القرن العشرين، قد كشفت التصدعات الخطيرة (المؤسسية والمفاهيمية) في الأسس التي بُنيت عليها الدول، وأشارت إلى أن ثمة أشكالًا جديدة للتنظيم السياسي قد تظهر إلى حيز الوجود[1]، لتزاحم الدول القومية في مكانتها وأدوارِها التقليدية، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث "كان" يُعدّ الرِهان على النهاية المحتملة للدولة القومية وبالتالي تراجع/نهاية السيادة الوطنية على الإقليم الجغرافي، أحدَ المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعولمة، وتحيلنا فرضية نهاية الدولة القومية إلى فتح النقاش حول فرضية موت الجغرافيا باعتبارها ركناً أساسيا من أركان الدولة (الإقليم الجغرافي)، ومسرحاً لممارسة مختلف أشكال سيادتها القومية، ومصدر الأعراف بوجودها.

بالنسبة لطرح فرضية "موت الجغرافيا"، فقد ظهرت منذ ما يزيد عن نصف قرن من الآن، من خلال ربطها بالاعتقاد بتراجع الدور المركزي للدولة، وقد تزعّم هذا المنظور **توفلر** في كتابه "الصدمة المستقبلية" (1970)، حيث يرى أن تطور تكنولوجيات النقل والاتصال والتدفقات المكثفة للسلع والأشخاص الناتجة عن ذلك، يعني أن المكان/الفضاء الجغرافي لم يعد المصدر الرئيس للتنوع، وأرفق **أوبراين** كتابه "التكامل المالي العالمي" بعنوان فرعي؛ "موت الجغرافيا"، وهو يُعلن عن حالة من التطور الاقتصادي حيث لم يعد التحديد الجغرافي مُهماً[2].

---

[1] نقلاً عن: إريك كازدين وإمري زيمان، (ترجمة: أميرة أحمد إمبابي)، **ما بعد العولمة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)، ص24.

[2] وريك موراي، (ترجمة: سعيد ميثاق)، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 2013)، ص10.

يمكن لهذا المسار أن يدعو للاعتقاد بحيادية الأقاليم الجغرافية، عبر التقنيات الجديدة في الاتصال والرقابة، وظهور المعايير اللغوية (الأنجلو–أمريكية خاصةً) والثقافة المشتركة على الصعيد العالمي[1]، فمنذ سبعينيات القرن العشرين دخلت دول العالم في حالة من التطور المتسارع للتفاعلات الاقتصادية والثقافية المتحررة بشكل كبير من رقابة وسيطرة الدولة–الأمة، إلى درجة يمكن أن توصف بأنها تجاوزت الإطار التقليدي للتفاعلات الدولية الذي كان مركّزاً بين الدول، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة الانتشار الواسع للبُنى والكيانات ذات الاتجاه العالمي، ممثلة في المنظمات بين الدول (الحكومية) والمنظمات غير الحكومية (العابرة للدول). حيث أن كل هذه المعطيات وغيرها لدى أنصار العولمة، تمثل مؤشراً على تآكل مركزية الدولة في التبادلات المادية وغير المادية، وبالتالي الطعن في المفهوم التقليدي لسيادتها، بسبب تزايد اختراق حدودها الجغرافية.

لقد كانت التحولات التي حدثت في النظم الاقتصادية والابتكارات التكنولوجية في العقود الأخيرة، تعني أن العمليات والقوى التي شكَّلَت الحياة والتجارب في أي دولة بعينها، قد تمددت الآن لتصل إلى ما وراء حدودها، وأصبحت على نحو متزايد خارج سيطرتها، وتحتاج كل دولة إلى المشاركة بفاعلية في التجارة الدولية لتزويد نفسها بالسلع والخدمات التي لا تُنتَج داخل حدودها، وكذا للحصول على دخل من خلال تزويد الآخرين بالشيء نفسه[2]. وما يلفت النظر، هو الأثر الكبير لحركيات العولمة على الواقع الجيوبوليتيكي الدولي الجديد، حيث ساهم تقلص الزمن والمسافات الناجم عن الثورات التكنولوجية، في تلاشي الحدود بين الدول، وأصبح الحكم الذاتي وسيادة الدولة القومية المعاصرة أقل تماسكا وأكثر هشاشة واختراقًا.

هذه التداعيات الجوهرية للعولمة، أثارت الجدل باستمرار حول فرضية موت/نهاية الجغرافيا أو على الأقل انخفاض أهميتها، حيث زاد انضغاط الزمن وتقلصت المسافات في ظل ثورة الاتصالات والمواصلات، ولم يتوقف الجدل عند الجغرافيا وحسب، بل تعدّى إلى الجيوبوليتيك كحقل مرتبط بالجغرافيا؛ إذ يذهب البعض إلى أن التركيز على العلاقات الدولية بهذه الطريقة (من زاوية الجيوبوليتيك) في زمن العولمة ليس مُقنِعا[3]. على الرغم من اعتبار الجيوبوليتيك مجالا راسخا من البحث (الجغرافي–السياسي)، والذي يَعتبِر الفضاءَ/المجالَ الجغرافي عاملاً مُهما ومرجعا أساسيا في فهم جانب مهم من التفاعلات الدولية الراهنة.

لذلك، فإن هذا الادِّعاء، يقابله من جهة أخرى نقاشٌ أكثر واقعية، يقول بأن للجغرافيا حياة جديدة من خلال العولمة[4]؛ حيث أن المسافات فِعلاً تقلصت لكن الفضاء والموقع مازالا محافظين على ثباتهما، والتدفقات العالمية غالبا ما تؤول إلى عمليات محلية–محلية، وتنتشر في مواقع لها ميزتها الجغرافية وتاريخها

[1] دوفاي، ص72.

[2] المرجع السابق نفسه، ص25.

[3] موراي، ص227

[4] نفس المرجع، ص53.

المتفردان. فمثلا في الميدان الاقتصادي، تختار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات مواقعها في أماكن خاصة ومتميزة جغرافياً، بسبب المزيج المعقد للخصائص المحلية في منطقة الوِجهة، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالشركة التي تأثرت هي الأخرى بطبيعة موقعها (المكان–المصدر) الجغرافي.

في ظل هذه الأهمية الثابتة للجغرافيا والعوامل الجغرافية، تتكيف الجيوبوليتيك مع المستجدات التي تنشأ في ظل العولمة بمختلف أوجهها، فإذا كانت العولمة التي تشير في الغالب إلى التغيرات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، والتي تعمل معًا لإحداث تغيير مرحلي تاريخي، خاصةً فيما يتعلق بوضع ومكانة الدولة القومية في النظام الجيوسياسي[1]، فإن الجغرافيا ومن خلالها الجيوبوليتيك تكون في حال تحول وتكيف مستمر، سواء باعتبارها واقعا محسوسا أو حقلا معرفيا يَرُوم تحليلَ ودراسة هذه التغيرات، لكنها ليست خارجة عن موضوع الاستجابة المُلِحّة لمعطيات البيئة الجيوسياسية الدولية الجديدة.

هذا التفاوت الجديد والمتقلب بشكل كبير، يجعل الجغرافيا (بوصفها دراسة التمايز الفضائي/المكاني) أكثر أهمية من أي وقت مضى، خاصة وأن العالم يَتشظى ويَتبلوَرُ من جديد وعلى نحوٍ متسارع، بالموازاة مع خطوط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة[2]، ويكشف عن مدى حيوية الجغرافيا ومن خلالها الجيوبوليتيك، التي أصبحت كثيرا ما توصف بـ "الجديدة" في ظل مواكبتها لتداعيات مختلف أوجه العولمة.

تأكيداً لما سبق، ودعماً لمكانة وأهمية العوامل الجغرافية، ونَفْي فرضية موت/نهاية الجغرافيا، لا بأس بالدفع أيضاً بالمُحاجّة التي قدمها **مورغنثو** (ولو بأثرٍ رجعي) ضدّ الافتراض الخاطئ، الذي يعتقد أصحابُه بأن التطور التقني لوسائل الاتصالات والنقل والمواصلات والحرب، قد أزال من الوجود أهمية العوامل الجغرافية في تقييم قوة ومكانة الدول؛ حيث يؤكد **مورغنثو** أن عامل المحيطات العازل الذي كان أقل أهمية مما هو عليه عندما كانت العلاقات الدولية تتميز بالمركزية الاوروبية، قد أصبح بالنسبة للولايات المتحدة، يمثل حاجزاً عازلاً مُهمّاً بينها وبين القارتين الأوروبية والآسيوية، وبعبارة أخرى، فإن الموقع الجغرافي للولايات المتحدة يُعدّ عاملا أساسيا ذا أهمية دائمة، يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار في السياسات الخارجية لجميع الدول[3]، حيث تأخذ هذه الأهمية قيمتها من ثبات العوامل والميزات الجغرافية للدول على مر العصور، المرتبط وجوديا بكل دولة، بل وتزداد قيمتها أكثرا مع التعقيدات والتحديات التي أفرزتها العولمة.

كما يَعتبر **مورغنثو** كذلك، أن الامتداد الأرضي/القارّي الشاسعَ مصدرٌ "دائمٌ" من مصادر القوة العظمى (لأي دولة)، وهي الميزة الجغرافية التي من شأنها إحباط مختلف محاولات الغزو عسكري القادم من الخارج، ومن الشواهد التاريخية على ذلك، محاولة كل من نابوليون وهتلر وفشلهما في غزو روسيا، وعدم قدرتهما على

[1] كازدين وزيمان، ص25.

[2] نفس المرجع السابق، ص36.

[3] Morgenthau, p80

الوصول إلى موسكو؛ ليس بفضل المواجهة والتفوق العسكري الروسي، ولكن بفضل الظروف والعوامل المناخية والجغرافية، ولا شك أنه نتيجة للمساحة الأرضية الهائلة لروسيا، كانت المساحة التي يحتلها الغزاة الأجانب تافهة بالنسبة إلى ما يظل بعيدا عن أيدي الغزاة، وبدلا من ابتلاع الغازي للأرض واكتساب القوة منها، كانت الأرض هي التي تبتلعه وتمتصه[1]، وهذا يُعزّز ما كتبه نيكولاس سبيكمان سنة 1942؛ من أن "الوزراء يأتون ويذهبون، وحتى الديكتاتوريين يموتون، لكن سلاسل الجبال تقف دون قلق"[2]، حيث اعتبر الظروف الجغرافية المُشَكِّلة للواقع المادي الذي تواجهه الدول، على أنها ذات أهمية ثابتة وحاسمة بالنسبة للعلاقات الدولية.

ثانيا: ديناميكية الجغرافيا وراهِنِيةُ الجيوبوليتيك

المقصود براهنية الجيوبوليتيك هنا، هو حضورها المتجدد بمختلف الصور والدلالات التي تم ذكرها آنفًا ، سواء كتصور أو كممارسة أو كأسلوب للبحث، وذلك من خلال استدعاء الأفكار والممارسات التقليدية، وتجديدها أو إعادة تكييفها مع المستجدات الراهنة. لذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن المصطلح/الحقل لا يزيد كثيرا عن المائة عام، إلا أن ممارساته وتطبيقاته الجيوستراتيجية قديمة قدم البشرية، وما يقوم به الجغرافيون والعسكريون ذَوُو الدوافع السياسية من إعادة إحياء أو تجديد لمحتوى ودلالة للجيوبوليتيك؛ لا يخرج عن دائرة بيان ما هو واضح بعبارات جديدة. خذ ثيوسيديدس على سبيل المثال؛ فعلى الرغم من أنه كان مسجلاً للتاريخ أكثر من كونه رجلاً جيوسياسيًا، فإن بعض ما يصفه في كتابه تاريخ الحروب البيلوبونيزية وثيقُ الصلة[بالجيوبوليتيك]، لا سيما فيما يتعلق بالموقع الجغرافي[3].

لقد كانت جغرافية الدولة تاريخياً، هي نقطة البداية دائما في علاقاتها الدولية، فهي التي تصنع حدودها والكثير من خصائصها الحيوية ومعضلاتها الاستراتيجية، وبالرغم من البساطة الخادعة التي تبدو على هذا المبدأ، إلا أنه يفسر الكثير من الشؤون الدولية، في أوقات وأماكن كثيرة عبر القرون، ويرجع ذلك إلى مكانة الجيوبوليتيك في فهم أُسس النظام الدولي، وتأثيراها في جوانب عدّة، نظرا لأن الجغرافيا أكثر ديناميكية من

---

[1] Ibid, pp81-82.

(رغم هذه الإشادة، من المهم الإشارة كذلك إلى الاستدراك الذي سجله **مورغنثو** في معرض تقييمه للقوة الوطنية للدولة؛ أين يسرد ثلاث أشكال من الأخطاء التي ترتكبها الدول/الأمم في تقييم قوتها الوطنية، وقوة الدول/الأمم الأخرى، ويشير إلى أن أحد هذه الأخطاء هو إضفاء الأهمية الكبرى على عامل واحد من عوامل القوة، وتبرز احدى تجليات هذا الخطأ في "الجيوبوليتيك" أين تتم المبالغة في التركيز على العامل الجغرافي، فالجيوبوليتيك كما تظهر في كتابات ماكيندر، قد أعطت صورة صحيحة لجانب واحد فقط من عدة جوانب من حقيقة وواقع القوة الوطنية، هذه الصورة يُنظر إليها من زاوية جغرافية حصرية، وبالتالي هي نظرة مشوهة وغير كاملة. أنظر: Ibid, p116.)

[2] Sören Scholvin, **Geopolitics: An Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relations**, The Finnish Institute of International Affairs, Working Paper(91), April 2016, p 05. http://bit.ly/4nv4oor, (Accessed on: 31/07/2021),

[3] Mallinson & Ristic, p11.

غيرها، فهي التي ترسم الدائرة الأولى لعلاقاتها الخارجية الأكثر حساسية؛ فأية دولة تظهر على الخريطة، كان عليها أن تتوقع حلفاءها وأعداءها وأصدقاءها، بالإضافة إلى أشكال تجارتها وتبادلاتها الثقافية[1].

وعلى الرغم من أن الاهتمام الأكاديمي بالجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، قد أُريد له أن يتلاشى منذ منتصف القرن العشرين، بفعل الترتيبات التي أقرها الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن المصطلح فرض عودته إلى العلن منذ السبعينيات كأمر واقع، وبدأ يكتسب تداولًا عامًا واسعًا لوصف العمليات السياسية برمتها، وعملية صنع القرار السياسي الدولي والاستراتيجي[2] خلال فترة الحرب الباردة، وتستمد الجيوبوليتيك راهينيتها من ارتباطها بالأهمية الثابتة للعوامل الجغرافية وطبيعتها الديناميكية، واستمرار تأثير العوامل الجغرافية الكامنة وراء توجيه التفاعلات السياسية والعلاقات الدولية، حيث يمكننا من خلال هذه العوامل على الأقل، تحديد اللاعبين في العلاقات الدولية، والمخاطر أو المزايا التي يتنافسون عليها، والمصطلحات التي يقيسون من خلالها أمنهم بالنسبة للآخرين[3].

لقد أثّرت العوامل الجغرافية قديما وحديثا ومازالت تُؤثر على التوجهات الجيوسياسية للدول، من حيث اتجاهها نحو بناء وتطوير قوتها البرية أو قوتها البحرية، وحسب نظريات الجيوبوليتيك (التقليدية)، فإنه من المرجّح أن يوجِّه الموقعُ المعزول أو الجزريُّ البلدَ إلى التركيز على البحر، في حين أن الموقع القاري من المرجح أن يوجه البلد نحو التركيز على القوة البرية[4]. غير أنه يمكن ملاحظة أن بعض الدول ذات المساحة القارية الواسعة كالولايات المتحدة التي تملك نفاذاً سهلا إلى البحار والمحيطات، فإن خياراتها سواء نحو البحر أو البر أيضاً مفتوحة، وهذا يتيح لنا أن نجادل بأن تفضيل دولة ما للتوجه البري أو البحري ليس أمرا محسوما أو حتميا.

بمعنى، قد تتجه الدولة البحرية نحو البر كما يمكن أن تتجه الدولة القارية نحو البحر، ويلاحَظ أنه عندما يحدث ذلك، كما حدث عندما سعت ألمانيا في عهد **فِيلْهَلم الثاني** لتحدي القوة البحرية البريطانية في أوائل القرن العشرين، غالبًا ما يشتد التنافس أو الصراع، ومثلما يحدث حاليا بالنسبة لسعي روسيا المستمر بحثا عن منافذ دائمة إلى المياه الدافئة، من أجل لعب دور أكثر حيوية على مستوى البحر، وتوسيع دائرة ونطاق خياراتها الجيوستراتيجية في وجه المنافسة الغربية الأطلسية، وإظهار مرونتها الجيوسياسية أمام التحديات التي تفرضها طبيعة السِّمات والخصائص الجغرافية الروسية، أو التغيرات الطبيعية المحتملة على المدى الطويل لهذه

[1] رونالد تيرسكي ;جون فان أودينارن (ترجمة: طلعت الشاب)، **السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص11.

[2] Mark Blacksell, **Political geography**, (london: Routledge, 2006), p165.

[3] Owens, p60.

[4] Simpa, p05.

الخصائص والسِّمات، على غرار سعيها لتنشيط حركتها في المياه المتجمدة الشمالية، واستحداث ممرات بحرية جديدة تؤهلها لمنافسة التواجد الأمريكي المستجد والمتنامي في المياه الدولية للمحيط الشمالي المتجمد.

إذن، على الرغم من ثبات واستقرار الجغرافيا إلى حد كبير من حيث أهميتها، إلا أن العوامل والظروف الجغرافية ذات الطبيعة الديناميكية، تُلقي بتأثيرها على الواقع والتصور الجيوسياسي للدولة أو المنطقة أو الإقليم، وغالبا ما ترتبط هذه الديناميكية بتغير بعض المعطيات الجغرافية، سواء كانت مستجدة أو نتيجة تغير تدريجي وطويل الأمد لهذه المعطيات، بحيث توحي هذه الحركية بعدم ثبات الجغرافيا؛ مثل اكتشافات جديدة ومهمة للموارد الطبيعية، أو نفاذ هذه الموارد نتيجة استغلالها لفترة طويلة، التغيرات المناخية طويلة الأمد، حركة السكان ورأس المال والهجرة الداخلية والخارجية، التحول من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والصناعية[1]؛ كلها تعبر عن ديناميكية العوامل الجغرافية التي تنعكس بدورها على التصورات الجيوبوليتيكية للدولة وإدراكها لمصالحها الوطنية.

وبالنظر إلى أن الجيوبوليتيك في أبرز دلالاتها تصف العلاقة بين العوامل الجغرافية، والقوة النسبية للدولة (بما في ذلك القوة الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية)، فإن هذه الفئات الجيوسياسية تميل إلى أن تكون ديناميكية وليست ثابتة، وغالبًا ما تغيب هذه النقطة على منتقدي الجيوبوليتيك. لذلك قام هالفورد ماكيندر بمراجعة مفهومه عن منطقة القلب ثلاث مرات، وقام **ساول كوهين** بتعديل فكرته عن المناطق التي تشكل أحزمة العالم المتكسرة عدة مرات. وهذه التغييرات والمراجعات؛ تعكس الظروف المعدِّلة الناشئة عن التغيرات في القوة النسبية بين الدول، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، أو التقدم التكنولوجي[2].

يُشير **كوهين** إلى أن هذه الديناميكية الجغرافية، قد أثرت في تغيير النظرات الوطنية والإقليمية في أوروبا البحرية، وكذلك في كوريا الجنوبية وتايوان؛ في الحالة الأخيرة، أدت الاستعانة بمصادر خارجية واسعة النطاق للتصنيع في السواحل الجنوبية والوسطى للصين، إلى الضغط على تايبيه وسيول وكذلك طوكيو وواشنطن، ودفعت لتوخي الحذر في علاقاتها الدبلوماسية مع الصين. والصين بدورها، أُجبِرت من خلال التغييرات في الوضع/الواقع الجغرافي لـ "الساحل الذهبي" عالي التقنية على الانفتاح على العالم الخارجي، كما اضطُرت إلى التركيز على تطوير المناطق الريفية الداخلية ومنح حقوق أكبر للعمال المؤقتين الذين تم جذبهم إلى فرص العمل في المدن. في الوقت نفسه، كان على الولايات المتحدة أن تلعب دورًا دبلوماسيًا دقيقًا في السعي إلى كبح الإجراءات (العدوانية) للصين للسيطرة على بحر الصين الشرقي والجنوبي[3].

[1] Cohen, p05.

[2] Owens, p63.

[3] Ibid, pp05-06.

ثالثاً: استمرار الممارسات الجيوبوليتيكية بعد الحرب الباردة

يُسجل تاريخ العلاقات الدولية منذ ويسفاليا على الأقل أن التنافس/الصراع من أجل الهيمنة العالمية لم يتوقف، فقبل الاتحاد السوفيتي ،كانت ألمانيا هتلر متحالفة مع اليابان الإمبراطورية، وقبل ألمانيا هتلر واليابان كانت هناك ألمانيا فيلهلم الثاني والنمسا والمجر، وقبل ألمانيا والنمسا والمجر كانت هناك فرنسا نابليون، وكذلك قبل نابليون كانت هناك فرنسا لويس الرابع عشر، وقبل لويس الرابع عشر أيضا كان هناك آل هابسبُرغ النمسا واسبانيا، وقد قوبلت كل محاولات الهيمنة العالمية على الأرض، بتحالفات من الدول المصممة على إعادة أو الحفاظ على توازن القوى، ومنع تغيير الخريطة الجيوسياسية للعالم.

مع اختراع الخرائط، ازدادت أهمية الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية في العلاقات بين الدول لا سيما في حالات التنافس والصراع. وفي الماضي، على الرغم من أن العديد من الحروب كانت سُلالية أو دينية، إلا أن الأرض والموارد الطبيعية والتجارة هي التي غالبًا ما كانت وراء الأسباب العلنية؛ فالحروب الصليبية، التي كانت نظريًا لأسباب دينية، تحولت إلى الاستيلاء على الأراضي، كما لم تتغير هذه الاعتبارات في الوقت الراهن؛ فتدخل/هجوم الولايات المتحدة "الإنساني" و "الأخلاقي" على العراق (حتى أنه ذكر "حملة صليبية")، كان هدفه الأكبر الموارد النفطية، ومزاحمة المنافسين والأعداء المحتملين في الشرق الأوسط.

وِفقاً للنظرة السابقة، لا (تَـ)جديد في الجيوبوليتيك، بخلاف محاولات تجديد المصطلح، فمنذ أكثر من مائتي عام، صرح نابليون بونابرت بأن أي دولة تمارس سياستها بما يتناسب مع جغرافيتها. وفي العلاقات الدولية الراهنة؛ الجديد هو الكلمة نفسُها ومختلف تنقيحاتها وتقسيماتها الدلالية، لمراعاة التطورات التكنولوجية الحديثة والموارد الجديدة[1]، مع هيمنة شبه مطلقة لصناع القرار السياسي والاستراتيجي على الموارد الجغرافية؛ كما تمت السيطرة على الجغرافيا الصِرفة وسحبها من أيدي الجغرافيين لصالح علماء وممارسي السياسة.

يجادل كل من **ماليسون وَرِيسيتش**، أن الجيوبوليتيك لا تزال هي السائدة بعد الحرب الباردة، بل لم يطرأ عليها أي تغيير، إذ لم يتم تعديل أي شيء بشكل جِدّي منذ النهاية "المزعومة" للحرب الباردة! في الواقع، ليس هناك أي دليل قوي على أن ممارسات المنافسة على مناطق النفوذ قد انتهت، ما لم يَعتبر المرء نهاية جدار برلين وسنوات يلتسين الفوضوية بمثابة هدوء مؤقت[2]، وحتى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، لا تزال دروس الجيوبوليتيك تُلهِم المحافظين الجدد باليقظة وبألّا يخفضوا من سباق التسلح، في دلالة على أن بعض أفكار الحرب الباردة لا تندثر مادام البعض يجد فيها نفعية أيديولوجية[3]، مع الأخذ في الاعتبار، أن الحرب الباردة في

[1] Mallinson & Ristic, p12.

[2] Ibid, p10.

[3] تَيلور وَفِلِنْت، ص111.

حد ذاتها كانت تتعلق بالمنافسة والمزاحمة على الفضاءات الجغرافية والمصالح الحيوية، أكثر من كونها مدفوعة بالخلافات الأيديولوجية.

لقد كشفت نهاية الحرب الباردة، عن آمال ودعوات إلى "نظام عالمي جديد" وتنبؤات بأن التدفقات الاقتصادية، أو كما يسميه **إدوارد لوتواك** ، "الجيو-اقتصاد"، سيحل محل الجيوبوليتيك كقوة دافعة في السياسة الدولية، لكن سرعان ما أثبتت الأحداث أن الجغرافيا ومن خلالها الجيوبوليتيك ما زالت مهمة، كما أن الدول لا تزال تناضل من أجل القوة والسيطرة على الأرض والمساحات الجغرافية، مثلما أن القوة الصلبة/العسكرية لا تزال تتفوق على القوة اللينة/الاقتصادية (على الأقل حاليا أو في المدى المنظور)، وعلى عكس ما ذهب إلية **فرانسيس فوكوياما**، لم تكن نهاية الحرب الباردة تعني نهاية التاريخ، بل كانت تعبيراً عن أحداث الاصطدام بين قوة مهيمنة محتملة، وتحالف دول يعارض محاولة تلك القوة للهيمنة على العالم[1].

طورت مختلف مراكز الفكر وصناعة السياسات بعد الحرب الباردة سيناريوهات جيواستراتيجية لا يمكن التقليل من تأثيرها على العقلية الجيوسياسية التي تقف وراء أكثر الأزمات والتوترات خطورة اليوم، سواء في الشرق الأوسط أو أوكرانيا أو بحر الصين الجنوبي، أو غيرها من الأزمات. وأمام هذا الواقع، مازالت تقدّم الجيوبوليتيك نموذجًا أكثر جاذبية للدارسين والباحثين من حيث تقريب صوة الواقع الدولي نظريا وعمليا، حيث تُقدِّم بُنيةً مفهومةً ومنطقيةً للعلاقات الدولية[2]، على غرار رقعة الشطرنج لبريجينسكي، أو صراع الحضارات لـهنتنغتون، أو الأطروحات الأوراسية الجديدة لدوغين، والتي يمكن اعتبارها أُطُراً لفهم التفاعلات الدولية، يسهل من خلالها التعرف على الفاعلين وفهم خارطة واتجاهات التفاعلات الدولية والسيناريوهات المحتملة.

وبناء على ذلك، يُنظَر إلى الجيوبوليتيك/الجغرافيا السياسية من حيث الممارسة، على أنها تعبير عن تراث إمبراطوري، وماضي استعماري، وحرب عالمية أو حرب باردة، وتنافس دولي، وكل ما له علاقة بتقسيم أو ضمّ أماكن ومساحات ضخمة من العالم، في شكل مستعمرات ومناطق نفوذ بين القوى المتنافسة، وقد هيمنت الجيوبوليتيك التقليدية التي ركزت على تكوين الدول القومية والتفاعل بينها بالتزامن مع مراحل الجغرافيا السياسية الأولى، وعندما استعملت الأفكار الجيوسياسية لتبرير الطموح التوسعي لبعض الدول، وكونت على هذا النحو في أحيان كثيرة عقلية استعمارية[3]. ومع العودة الملحّة للجيوبوليتيك في التفاعلات الدولية الراهنة، يتميز استخدامها الحديث بوصفها مبحثا يُعنى بالتنافس بين القوى العظمى[4]، حيث ارتبطت الجيوبوليتيك بالنشاط التنافسي على مستوى العلاقات بين الدول؛ بمعنى أنها تصف وتعبر عن علاقات على الصعيد السياسي وعلى الصعيد المكاني

[1] Simpa, pp03, 04.

[2] Kanevskiy, pIX.

[3] موراي، ص ص199-200.

[4] تَيلور وَفلِنْت، ص96.

والجغرافي، ومثلما وصفت العلاقات بين الشرق والغرب قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، مازالت تصف مختلف أشكال التنافس الدولي والمزاحمات السلطوية على المساحة.

وفي العالم المعاصر الذي يبدو أكثر تعقيدًا، باعتباره أكثر تنوعًا من أي وقت مضى، خاصة فيما يتعلق بتعدد الفاعلين، وتنوع وتعقد القضايا الدولية المستجدة وغير المسبوقة، وبروز منطق السوق إلى جانب المنطق السياسي والاستراتيجي التقليدي؛ تطورت الجيوبوليتيك ضمن اتجاهات جديدة، وتحت عناوين متعددة؛ إمّا من خلال استحضار الجيوبوليتيك الكلاسيكية وما يُعرف بالكلاسيكية الجديدة، أو عبر فكرة الإحياء والتجديد وإعادة التفكير في الجيوبوليتيك والتي توصف بالنقدية استجابة لطبيعة التطورات التي تعرفها السياسة الدولية نظريا وإمبريقيا، فضلا عن ظهور اشتقاقات جديدة من قَبيل الجيو-ثقافة، الجيو-اقتصاد، الجيو-ميديا، الجيوبوليتيك الدينية وغيرها.

المطلب الثاني: المراحل الرئيسية للجيوبوليتيك

يستدعي الحديثُ عن مراحل الجيوبوليتيك، تقديمَ سردٍ للأدبيات التي تمثل مختلف الأفكار والرؤى التي شكلت الحقل؛ منذ نشأته إلى الوقت الراهن، ويجب التمييز هنا بين وجهين للجيوبوليتيك؛ يتعلق الأول بالممارسة والتفكير الجيوبوليتيكيين التي سبقت ظهور المصطلح/الحقل ولكنها تدلّ عليه، ويتعلق الثاني بالجانب الفكري والمعرفي والذي يتم التأريخ له حصراً مع ظهور مصطلح/حقل الجغرافيا السياسية نهاية القرن التاسع عشر، استنادا إلى العمل التأسيسي لـــ: **فريديريك راتزل**1897، ثم الجيوبوليتيك مع عالم السياسة السويدي **رودولف كيلين** 1899. وفي هذا المطلب، ينصرف اهتمام البحث حصراً إلى الوجه الثاني، حيث يتم تقديم الجيوبوليتيك استنادا إلى الخصائص والظروف السياسية الدولية لكل مرحلة من مراحل التنافس الدولي على الأراضي والمساحات الجغرافية، وكيف أثرت الظروف والعوامل الجغرافية المختلفة في بلورة التصورات الجيوسياسية حول علاقات التأثير والتأثر، بين الظواهر السياسية الدولية وظروفها الجغرافية المادية وغير المادية.

أولاً: الجيوبوليتيك الكلاسيكية: من إمبريالية الدولة العضوية إلى الاستراتيجيات العالمية

ظهر الفكر الجيوبوليتيكي مع نهاية القرن التاسع عشر، عندما حاول الجغرافيون وغيرهم من المفكرين تحليل وفهم التحولات والفضاءات المحددة للعالم عند نهاية القرن، وقد ارتبطت الجيوبوليتيك بهذا الشكل بعناصر الجغرافيا الأخرى التي شكلت أساس الامبريالية الغربية في تلك الفترة[1]، وبالعودة إلى البدايات الأولى، نجد أن منطقة المعرِفة التي أُطلق عليها فيما بعد اسم الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، قد تميزت بمَولدها في العواصم الاستعمارية للإمبراطوريات المتنافسة في أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت داخل الجامعات الوطنية

[1] دودز وَأتكنسون، ص16.

الكبرى، والجمعيات الجغرافية، والأهم من ذلك، في أنظمة المدارس الثانوية الوطنية، ومراكز التعليم في القوى العظمى. يَذكر **أتواثايل** أنه منذ من عام 1870 فصـــاعدًا، شـــرعت القِوى العظمى في أوروبا في برنامج غير مسبوق للتوسع الإمبريالي والاستحواذ على الأراضي، وبحلول نهاية القرن، أعطى التدافع على إفريقيا لأوروبا على سبيل المثال، ثلاثين مستعمرة ومحمية جديدة، وعشرة ملايين كيلومتر مربع من الأراضي الجديدة، ومائة وعشرة ملايين من الرعايا الجدد[1].

كما كانت الولايات المتحدة حريصـــة على بســـط ســـيطرتها على الجماعة الأمريكية، والوقوف في وجه المنافســـين المحتملين في المحيطات، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي جاءت في ظروف تفوق إقليمي، رافقه تطلُّع جيوسياسي نحو التوسع البحري، تمهيدا للخروج من العزلة إلى المنافسة الإقليمية والدولية، حيث بدأت بشراء ألاسكا من روسيا سنة 1867، ثم دعمت وشاركت في الثورة الكوبية سنة 1895، و مع بداية 1898، تتبعت سياسة إمبريالية نشطة جدّاً تجاه حرب اسبانيا بخصوص كوبا، وحصلت نتيجة لذلك على غوام Guam وبورتوريكو، ثم هاواي والفلبين[2]، وتطبيقا لمبدأ مونرو للدفاع عن المصـالح الموجودة في محيطها الجيوســـياســـي؛ قامت ببناء قناة بنما الذي نجم عنه قيام دولة بنما (افتتحت القناة في 1914 وبقيت تحت السيطرة الأمريكية إلى غاية 1999)، كما قامت بإنشاء اتحاد الجماعة الأمريكية 1910، وقد ساهم ذلك كلُّه في جعلها مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قوة صناعية عظمى مُسيطِرة على البحار.

إذن، في هذا السياق الجديد، ظهرت طبقة من المثقفين المتشبعين بالنزعة الإمبريالية داخل المؤسسات التعليمية للقوى العظمى، وقد تناول العديد منهم صراحة تأثير الجغرافيا على التطور الاجتماعي للدول وسلوكاتها في السياسة الخارجية، ووضعوا نظريات لهم على هذا الأساس، حيث ساعدوا في تقنين طريقة التفكير في الشؤون الدولية، بمجموعة من الأفكار التي تشكل "التقاليد الجيوسياسية" الـــمُوجِّهة لصُناع القرار، خاصة في ســـياق الظروف التي مهدت تدريجيا للحرب العالمية الثانية. وهؤلاء المفكرون المرتبطون بالجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك قبل الحرب العالمية الثانية، غالبا ما يطلق عليهم "رواد الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك الكلاســيكية"[3]، والذين كانوا دائما إمبرياليين، ولتعزيز أجنداتهم الامبريالية بشـكل أكثر فاعلية، دخل عدد منهم في العملية السياسية أو سعوا للحصول على مواقع نفوذ كممارسين ومستشارين حكوميين داخل دولهم[4].

---

[1] Ó Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space,** p116.

[2] الزعبي، ص ص65-66.

[3] Ó Tuathail, **Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space,** p116.

[4] Ibid, p17.

01.الجيوبوليتيك الكلاسيكية الألمانية: مع ميلاد الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، كانت أقدم الكتابات الجيوسياسية (الكلاسيكية) مستوحاة من الانشغالات الإمبريالية والقلق الاجتماعي "الداروينى" بشأن بقاء/تطور الدول والإمبراطوريات. لقد عبّر **راتزل** منذ البداية عن جانب من الاتجاهات السائدة في الجيوبوليتيك الكلاسيكية بما في ذلك الحتمية العرقية والبيئية[1]، حيث جادَل بأن الأجناس الآرية ونتيجة للظروف البيئية، كانت هي الأقدم في تطوير هياكل شبيهة بالدولة مصممة لتنظيم الدفاع ضد الأجانب ومواجهة التهديدات الخارجية. وأكّدَ أن ألمانيا المعاصرة يجب أن تعيش لتأمين المزيد من الأراضي وأماكن العيش الغنية بالموارد، بحيث تكون أكثر قدرة على ضمان بقاء دولتهم القومية، التي تمثل العرق الآري والثقافة الجرمانية، في مواجهة الأعراق والتقاليد والثقافات الشرقية، ومن ثم جاءت فكرة المجال الحيوي كنتيجة للاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين البيئة والدولة والثقافة.

تصور **راتزل** الدول على أنها كائنات حية في حالة نمو مستمر، في محاولة لتطبيق القوانين العلمية من علم الأحياء على العلاقات الدولية، وجادل بأن الدول تستمد قوتها الوطنية من الأرض التي تسيطر عليها، ومن ثم قدرتها على البقاء على قيد الحياة في الساحة الدولية. كما صاغ **كيلين** مصطلح الجيوبوليتيك، وعرّفها على أنها علم الدولة كشكل من أشكال الحياة، بناءً على عوامل ديموغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وجغرافية[2]. لقد تجاوز راتزل مجرد تحليل الأوضاع الجيوسياسية، وأعدّ نظريته عن الدولة العضوية المتحركة (التطورية)، الطامحة إلى تعزيز وزيادة مجالها الحيوي داخل وخارج حدودها، في أوروبا وخارج أوروبا؛ فإذا كانت بريطانيا المحمية بوضعها الجغرافي الجزري، قد أصبحت قوة عالمية بانتشارها على جميع المحيطات وجميع القارات، وسيطرتها على جميع النقاط الهامة في طريق التجارة الدولية، فإن ألمانيا كدولة قارية؛ تقتضي مصلحتها أن تفكر وتتصرف ضمن الإطار الجيوسياسي العالمي إذا أرادت أن تنافس القوى العالمية.

من جهة أخرى، كانت جيوبوليتيك **كارل هاوسهوفر** أقل تنظيرا، ولكنها أكثر إسهاما في الربط بين النظرية والممارسة الجيوسياسية في ألمانيا، فقد أسس معهد الجيوبوليتيك بميونيخ، وبعد وصول هتلر إلى الحكم عينه رئيسا للمدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية، قبل أن تتدهور علاقته مع النظام النازي وقيادته خاصة خلال الحرب العالمية الثانية. آمن بأن الحياة والمكانة للدول الكبيرة والقوية، أما الدول الصغيرة والضعيفة فمصيرها الزوال، وكان الإسهام النظري الأساسي له، هو ما يشير فيه إلى البعد المكاني في التفكير الجيوسياسي الألماني للعالم، وحسب **هاوسهوفر**، فإن العالم مقسم إلى أربع مناطق، وكل منطقة مسيطر عليها بقوة مهيمنة؛ فألمانيا مخصصة للسيطرة على منطقة الجماعة الأوروبية بما في ذلك إفريقيا، والولايات المتحدة مخصصة للسيطرة على منطقة

[1] Dodds, Kuus and Sharp, p02.

[2] Scholvin, p08.

الجماعة الأمريكية، وروسيا مخصصة للسيطرة على منطقة الجماعة الروسية بما في ذلك آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، أما اليابان فمخصصة للسيطرة على منطقة الجماعة الآسيوية[1].

جادل **هاوسهوفر** بأن الرايخ الألماني وإيطاليا واليابان، لم يمتلكوا أقاليم وطنية كبيرة بما يكفي، ولن يتمكنوا من البقاء إذا لم يتوسعوا، وأشار إلى أن الرايخ الألماني يمتلك مجال تأثير طبيعي يغطي إفريقيا وأوروبا، وكان من المفترض أن تكون ألمانيا المركز الصناعي لهذا المجال، بحيث يجب أن تلعب إفريقيا والمحيط الأوروبي دورًا ثانويًا ينحصر في تزويد ألمانيا بالمواد الخام، والتزاما بالأسس الداروينية التي وضعها **راتزل** و**كيلين**، دافع **هاوسهوفر** عن فرضية أن الدول الضعيفة ملزمة باتباع استراتيجيات دفاعية، بينما الدول القوية (التي تمثل أشكال الحياة المستمرة في النمو) تتبع بشكل طبيعي استراتيجيات توسعية، والأكثر من ذلك، أن الجيوبوليتيك الألمانية ذات النزعة العرقية والحتمية البيئية أدرجت الأيديولوجيات كعامل سببي. وأضاف **هاوسهوفر**؛ بأن صعود الدول وسقوطها لا يعتمدان فقط على مساحة العيش (المجال الحيوي) التي تتم السيطرة عليها، ولكن أيضًا على الرغبة والدافعية من أجل العيش[2].

02.الجيوبوليتيك الكلاسيكية الأنجلو–أمريكية: في الوقت الذي كان فيه الفرع الألماني للجيوبوليتيك مُمثَلاً في أفكار راتزل وهاوسهوفر، مُشبعاً بالمؤشرات العرقية والبيئية والفلسفة الحتمية، شرح الأمريكيون والبريطانيون الدورات طويلة الأجل للعلاقات الدولية من حيث الظروف الجغرافية، دون الإشارة إلى الأفكار الداروينية الاجتماعية، وأحيانا دون تكييف نتائجهم الأكاديمية مع الأهداف السياسية خاصة في بريطانيا[3]. ومع ذلك، يشير **كريستوفر فيتويز** بشكل صريح إلى أن الجيوبوليتيك الأنجلو–أمريكية المبكرة، كان لها أيضًا فرع عنصري مناخي (الحتمية البيئية)؛ فالجغرافي الأمريكي **إلسوورث هنتنغتون** (على سبيل المثال)، جادل بأن الشعوب من المناطق المعتدلة كانت متفوقة على الآخرين بسبب العوامل المناخية التي من المفترض أنها شكلت شخصيتهم. ومن هذا المنطلق، كانت الظروف الفيزيولوجية الجغرافية المتعلقة بشخصية الشعوب كامنة. إلى حد ما. في الجيوبوليتيك الكلاسيكية الأنجلو–أمريكية[4].

ومع ذلك، لم يكن المناخ والقدرات الفكرية الشخصية هو ما اعتُبر ضروريًا، بقدر تأثيرات الظروف المكانية الجيو–مورفولوجية والطبوغرافية المساعدة على التوسع القومي وزيادة وتعزيز القوة الوطنية. يَذكر **سبيكمان** مرة أخرى؛ أن الموقع الجغرافي لدولة ما وعلاقاتها بمراكز القوة العسكرية، والطبوغرافيا أيضًا والتضاريس بدرجة أقل، هذه العوامل هي التي تحدد مشكلة الأمن في الدولة؛ فالدول غير الساحلية (الحبيسة) والدول الجزرية، والدول

---

[1] الزعبي، ص54.

[2] Scholvin, p08.

[3] حول الدورات طويلة الأجل لتطور العلاقات الدولية، انظر: تيلور وَفلِنت، ص ص

[4] Ibid, p09.

التي تمتلك حدودًا برية وبحرية، تتبع استراتيجيات مختلفة في الدفاع الوطني[1]. ومن هذا المنطلق، كان الفرع الأنجلو-أمريكي للجيوبوليتيك الكلاسيكية، يدور في المقام الأول حول فهم وتوجيه السياسة بناءً على اعتبارات الموقع والجغرافيا المادية، وتقديم المشورة للسياسيين وفقًا لذلك.

سلّط **ماكيندر** الضوء على جانب مهم من جوانب الجيوبوليتيك الكلاسيكية، ألا وهو الاهتمام بالاستراتيجيات الكبرى، حيث كان (كما سبق الذِّكر) قلقًا بشكل أساسي بشأن مصير الإمبراطورية البريطانية في ظل اشتداد التنافس الإمبريالي، إذ حذّر من التهديدات المحتملة للقوى البرية الجديدة (ألمانيا، روسيا) على القوى البحرية التقليدية مثل بريطانيا. وفي أهم أعماله؛ "المحور الجغرافي للتاريخ" سنة 1904، كان **ماكيندر** قد حذر في نظريته عن القوة البرية من أنّ من يحكم أوروبا الشرقية، يحكم قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض، يحكم الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم.

خريطة رقم (01): العالم حسب نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكيندر 1919

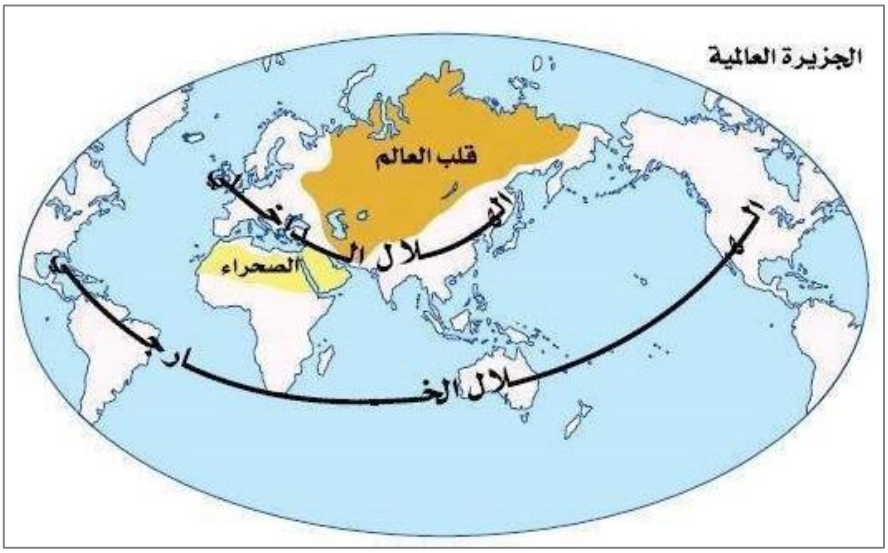

المصدر: https://bit.ly/3xOtJTJ (تم التصفح بتاريخ: 2022/06/22)

بالنسبة لماكيندر، تمثل أوروبا الشرقية بوابة قلب الأرض (الهيرتلاند). وحسب أطروحته الجيوسياسية، هناك هلالان يحيطان بالقلب (الخريطة أعلاه)؛ هلال خارجي بحري بالكامل يتكون من الأمريكيتين والجزر البريطانية وأستراليا وأفريقيا جنوب الصحراء. وهلال داخلي قاري جزئيًا وبحري جزئيًا، يمتد على طول الساحل الأوروبي الآسيوي من أيبيريا إلى سيبيريا ويشمل معظم أوروبا القارية غرب روسيا، والمغرب العربي، والشرق الأوسط، جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا، وهذه "المنطقة الهامشية" احتوت على الغالبية العظمى من سكان العالم، وكانت أصل معظم الحضارات والأديان والإمبراطوريات في العالم. يعتقد **ماكيندر**، أن الهلال الداخلي بسبب

[1] Ibid, p11.

موقعه سيكون إلى الأبد منطقة نزاع (منطقة الارتطام)، وفي عام 1924، أثار **ماكيندر** إمكانية موازنة الهيرتلاند بقوى "حوض ميدلاند"، الذي يضم الدول التي أحاطت بشمال الأطلسي أو "المحيط الأوسط" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية)، وفي عام 1943، قال إن الهيرتلاند وحوض الميدلاند يمكن أن يتّحِدوا للسيطرة على ألمانيا في المستقبل وكبح سياساتها التوسعية[1].

وفي الوقت الذي طرح فيه ماكيندر نظريته، برزت ألمانيا وروسيا السوفييتية كقوتين من المحتمل أن يؤدي تحالفهما إلى السيطرة على المنطقة المركزية، وهي المنطقة الغنية بالموارد في وسط الكتلة الأرضية الأوروبية الآسيوية[2]، خاصة وأن الكميات الهائلة من الفحم والنفط والغاز والمعادن الأخرى، المنقولة بالسكك الحديدية، ستقوي أولئك الذين يسيطرون على قلب المنطقة، ويعتقد **ماكيندر** أن التطورات التكنولوجية، وخاصة الثورة في النقل البري المرتبطة بالسكك الحديدية، قد غيرت ميزان القوى بين القوة البحرية والقوة البرية، وفي ظل النظام العالمي الجديد والمغلق، ستحظى قوة الأرض بالأفضلية، لكون مركز القوة البرية الناشئة وهي المنطقة المركزية الأوراسية "الهيرتلاند"؛ غير قابلة للوصول من قِبل القوة البحرية، وبالتالي فهي قادرة على حماية وتأمين قوة برية قادرة على السيطرة على "الجزيرة العالمية" الأوراسية بفضل حصنها القاري المركزي[3].

وللإشارة، فقد تم التقاط هذه التوقعات لاحقًا من قبل مراقبي الحرب الباردة في الولايات المتحدة، وتم تضمينها في سياسات واستراتيجيات "الاحتواء"[4]، مع تسجيل ملاحظة مهمة لسبيكمان حول أن ماكيندر قد بالغ في التأكيد على إمكانات القوة في الهيرتلاند، بعد أن بالغ أيضا في تقدير تأثير الثورة في النقل البري وقلل من قوة الهلالين الداخلي والخارجي[5]، وذهب **سبيكمان** أبعد من ذلك عندما اعتبر أن نظرية قلب الأرض ملغاة بحقيقة الحرب العالمية الأولى، حيث تحالفت إنجلترا وروسيا خلالها، وأيضا بالجبهة الأمريكية الروسية خلال الحرب العالمية الثانية[6]، حيث ثبت لاحقا أفضلية الملاحة البحرية على النقل بالسكك الحديدية، كما أن سيطرة الاتحاد السوفييتي على الأرض المركزية، لم يسمح لها بالسيطرة على العالم ولا حتى على الجزيرة العالمية.

ويبقى مسعى **سبيكمان**، مع ذلك، قريبا إلى حد ما من مسعى ماكيندر، عندما يتمسك بفهم الجيوسياسة بإعطائها مركزية، أي قلبا ومركزاً سطحياً لجميع الديناميات والمنافسات الجيوسياسية. لكن، هذا القلب ليس قلب ماكيندر، إذ لدى **سبيكمان** المنطقة المركزية هي الأرض المؤطرة (الريملاند أو حواف الأرض)، "المنطقة

---

[1] على الرغم من أن **ماكيندر** يوصف بالواقعي، إلا أنه كان متفائلا هنا بإمكانية أن رجال الدولة يمكنهم، إلى حد ما، أن يرتفعوا فوق العملية الجيوسياسية لتاريخ العالم، وأن ينشئوا هياكل دولية فعالة كبديل للقوة، وتعمل كحَكَم في السياسة الدولية. انظر: Owens, p66.

[2] Dodds, Kuus and Sharp, p02.

[3] Owens, p65

[4] Dodds, Kuus and Sharp, p03.

[5] Owens, p69.

[6] الزعبي، ص68.

الوسط" بين قلب الأرض والبحار المشاطئة لضفاف الأنهار، حيث ستقوم علاقات القوة الحقيقية بين القوة القارية والقوة البحرية، في هذه المنطقة المؤطرة من الأرض. وكما فعل **ماكيندر**، يستشهد **سبيكمان** بالتاريخ لدعم فرضياته، فالأرض المؤطرة أساسية لأنها ستكون مكان المجابهة بين القوة البرية (الاتحاد السوفييتي) والقوة البحرية (الولايات المتحدة)، ويعتقد سبيكمان أن تلك القوة التي تسيطر على الأرض المؤطرة، تُهيمن على أوراسيا، وتلك التي تهيمن على أوراسيا، تضع مصير العالم بين يديها[1].

من جهة أخرى، دافع ماهان في نظريته عن تفوق القوة البحرية، وسعى إلى إثبات أن القوة البحرية كانت مفتاح القوة العالمية، وحدد ستة عوامل تؤثر على تطوير وصيانة القوة البحرية: الموقع الجغرافي بما في ذلك السواحل، والمياه المترابطة والحدود البرية المكشوفة، والقواعد الخارجية والقدرة على التحكم في طرق التجارة الحساسة، التكوين المادي للدولة أي طبيعة الساحل ومدى الأراضي، حجم السكان والطابع القومي، وطبيعة النظام والسلطة السياسية[2]. ويعتقد مثله مثل راتزل بأن الدول إمّا أن تتوسع أو تضمحل، وليس هناك دولة تستطيع أن تحافظ على مكانتها أو تقدمها إذا بقيت ساكنة، هذه الفكرة فتحت آفاقا جديد أمام صناع القرار الذين يؤيدون مبدأ "المصير المحتوم"، الذي يقضي بالتوسع الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية في قارّة أمريكا الشمالية بشكل سلمي، والملاحظ هنا هو التشابه الكبير بين الفكر الجيوسياسي الألماني المرتبط بالمجال الحيوي ورؤية ماهان (الجيوسياسية)، إلى درجة أن هاوسهوفر كان قد أوصى بتدريس أفكاره في ألمانيا.

انطلق ماهان من أن التعارض بين القوة البحرية والقوة البرية/القارية هو المحرك الأساسي للتاريخ، والمسلمة الثابتة المستخلصة من ملاحظة الأحداث التاريخية في أوروبا، وعلى نحو خاص الصراع الأنجلو–فرنسي على الهيمنة الأوروبية، هي أن بريطانيا تمكنت من منع الهيمنة الفرنسية بفضل مناعتها الاستراتيجية التي يوفرها موقعا الجزري. لذلك، حاول ماهان التنظير لهذا التفوق للقوة البحرية الذي رأى أنه انتقل إلى الولايات المتحدة، ويؤكد في الأخير أن الخطر على الدولة البحرية، يتمثل في الكتلة القارية الأوراسية (روسيا والصين) بالدرجة الأولى، وذلك قبل قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بعقدين وفي الصين بنصف قرن، ثم ألمانيا بالدرجة الثانية، كما كان الهجس الأكبر أن يحدث تحالف بين روسيا السوفياتية وألمانيا.

لقد كان لذلك أثره على صياغة الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الأمريكية والغربية عموما، من خلال التنقيحات والإضافات التي قدمها **سبيكمان** لأعمال **ماكيندر** و**ماهان**، وكان بذلك سباقا في التنظير لحلف شمال الأطلسي، الذي شكل العمود الفقري للمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة، أين تجدد الصراع بين بين قوى البحر (الغربية) في مواجهة قوى البر (الشرقية)، وتجددت معه دعوة سبيكمان لإحكام السيطرة على حواف القارات لخنق القوى البرية المعادية. ويكشف انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة عن مدى تأثير نظرية

[1] نفس المرجع، ص ص72-73.

[2] Owens, p65

القوة البحرية على فعالية توجهاتها الاستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى استمرار سياسات حلف شمال الأطلسي في محاصرة حواف القارة الأوراسية بسلسلة من القواعد العسكرية والأساطيل البحرية المنتشرة عبر العالم.

خريطة رقم (02): حدود "الريملاند" (حافة الأرض) حسب نيكولاس سبيكمان

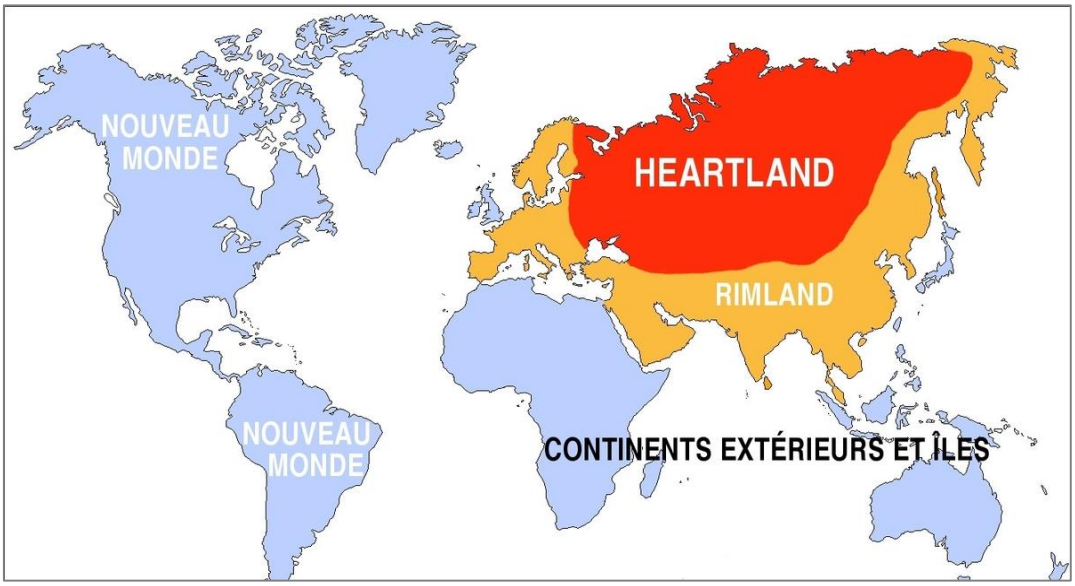

المصدر: Rimland, in : http://bit.ly/3LgKWOT, (accessed on:30/10/2025)

03. الجيوبوليتيك الكلاسيكية الروسية–السوفييتية

لم تكن روسيا السوفييتية على قدكبير من الاهتمام بالجيوبوليتيك، بل كانت هذه الأخيرة غير مرحب بها ومدانة بشكل حاسم للاعتبارات والادّعاءات المرتبطة بالنازية، وكانت الموسوعة العسكرية الروسية ذات التوجه السوفييتي تُعرّفها حتى العام 1994، بأنها سياسة عسكرية ذات توجه عدواني[1]، غير أن العقود الأخيرة التي عرفت عودة روسيا كقوة تعديلية تسعى إلى مراجعة أسس النظام الدولي الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، جعلت النقاشات والأفكار الجيوسياسية تأخذ بعدا رسميا واهتماما متزايدا، خاصة مع التقاء نظرية قلب الأرض التي صاغها ماكيندر بالتوجهات الأوراسية لروسيا بعد السوفييتية.

يعتبر **نيكولافيتش سافيتسكي** (1895–1968)، أبرز من قارب المنهج الجيوسياسي الذي وضعه هاوسهوفر والألمان عموما، من أجل القومية والوطنية الروسية بحثا عن دور مهم لروسيا على المسرح العالمي، ولم يكن على وفاق مع قادة الثورة البلشفية، فهاجر إلى بلغاريا ثم تشيكوسلوفاكيا أين ترأس "حركة الأوراسيين"، والتي كانت ترى بفكرة المجال الحيوي لروسيا القومية[2]، على غرار التوجهات القومية الألمانية، حيث تقوم على

[1] ديسوا، **النظريات الجيوسياسية**، ص211.

[2] معين حداد، **إشكالية المكان: دور البر والبحر في الصراع بين الشرق والغرب والعالم الإسلامي**. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2015)، ص93.

فكرة "التوسط أو الدولة المتوسطة"، المستلهمة من الموقع المركزي والمتفرد بين آسيا وأوروبا؛ فهي ليست امتدادا لآسيا وليست جزءاً من أوروبا، وإنما عالم خاص مستقل بذاته جغرافيا وروحيا وتاريخيا وأيضا جيوبوليتيكيا، وهذه الميزة لا تملكها إلا روسيا. وبناء عليها يجب أن تتحدد الخيارات والخطط الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، من أجل ترسيخ الشخصية المميزة لروسيا بأبعادها الأوراسية المتميزة.

لاحقا انعكست هذه المفاهيم في المواجهة التاريخية بين روسيا الأوراسية الممثلة للقوة القارية، المعبرة عن تجليات المُثل الروحية العليا على حد تعبير **سافيتيكي**، والقوة البحرية المعبرة عن البراغماتية الاقتصادية والتجارية ذات القيم الديمقراطية الليبرالية (أوراسية سافيتسكي في مواجهة أطلسية سبيكمان)، مما جعل صناع القرار السوفييت في منتصف الخمسينيات يعيدون الاعتبار لتصورات **سافيتسكي**، وهذا ما افترضه **دوغين** حول وجود جهة داخل النظام السوفييتي تهتدي بآراء سافيتسكي وتُكيفها مع الوقائع السياسية وتغلفها بالمفردات الماركسية الرسمية، أو أن الواقع الموضوعي لقلب الأرض (ماكيندر)،كان يضطر الاتحاد السوفييتي إلى اجراء الخطوات التي ينبغي أن تجريها دولة قارية واعية جيوبوليتيكيا، هي أوراسيا[1].

عموماً، لقد كان معظم رواد الجيوبوليتيك الكلاسيكيون حريصين على تحذير قادتهم السياسيين والجمهور الأوسع من التحديات التي تواجه مجتمعاتهم نتيجة المنافسة الجيوسياسية بين الدول والمجتمعات الأخرى. لذلك، كانت الجيوبوليتيك، ولا تزال بالنسبة لكثير من المفكرين والمؤلفين، بمثابة دراسة فن الحكم ومعرفة أنماط السياسة العالمية. وإذا كانت للجيوبوليتيك قيمة فكرية، فهي تكمن في القدرة على الكشف عن التحديات التي تواجه الدول والإمبراطوريات، وإبداء الاستعداد لاستخدام القوة إذا لزم الأمر لحماية المصالح الحيوية، كما هو الحال مع الكتاب الواقعيين الأوائل في مجال العلاقات الدولية[2].

لذلك، وعند تطبيق التحليل الجيوسياسي الكلاسيكي على العلاقات الدولية الماضية والمعاصرة، يتم إعطاء مكان الصدارة للأفكار والنظريات الجيوسياسية لراتزل، هاوسهوفر، ماكيندر، ماهان، سبيكمان وغيرهم، وقد جمع هؤلاء "الجيوسياسيون" المؤسسون التحليلات العميقة لواقع الأحداث الماضية، مع بعض التنبؤات الدقيقة للتطورات المستقبلية، على غرار تنبؤ ماكيندر في أوائل عشرينيات القرن الماضي، ومرة أخرى في عام 1943، بظهور حلف شمال الأطلسي الذي تأسس في عام 1949[3].

إذن، تعود أصول الجيوبوليتيك الكلاسيكية إلى الظروف الجغرافية العالمية المستجدة مع نهاية القرن التاسع عشر، والذي اتسم فيها النسق الدولي بحدة التنافس والتدافع بين الدول على الفضاء/المجال الجغرافي غير المحتل، حيث أصبحت الفضاءات الجغرافية بمثابة السلعة النادرة والأكثر طلبا للقوى العظمى، وفي ظل هذا

[1] دوغين، ص129.

[2] Dodds, Kuus and Sharp, p03.

[3] Simpa, p03.

الواقع تحولت المعارف والعلوم الجغرافية إلى إطار فكري لممارسي السياسة والاستراتيجية، سواء على المستوى الوطني والسياسات الداخلية أو على المستوى الدولي والسياسات الخارجية. الأمر الذي أدى إلى إضفاء الطابع الحكومي على الفكر الجيوبوليتيكي الكلاسيكي، وأصبحت أبرز النظريات الجيوبوليتيكية بمثابة وصفات عمل لصناع القرار، وكان رُواد الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك الكلاسيكية أقرب إلى مجتمع صناعة القرار السياسي والاستراتيجي، حيث أصبحت الأسس العلمية للجيوبوليتيك مرجعا لصناع القرار، في تفاعلهم مع قضايا ومشكلات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بالفضاء الجغرافي.

يوضح (**الشكل 01**) أدناه، المبادئ والأسس العلمية الرئيسية للجيوبوليتيك الكلاسيكية، والمتمثلة في الموقع الجغرافي، ومكونات الجغرافيا المادية؛ التي تتأثر بالتكنولوجيا، وتمثل مجتمعة الشرو المقومات الجغرافية للدولة، وهي العوامل التي تشرح وتفسر النتائج والتأثيرات الواقعة على القوة الوطنية للدولة والفرص التي يمكن أن تمنحها للدولة، أو طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها والتي تكون إما قيودا أو نقاط ضعف مرتبطة والخصائص الجغرافية للدولة، إضافة إلى اتجاهات التوسع الوطني وإدارتها لشؤونها الجغرافية.

الشكل (01): المبادئ العلمية الرئيسية للجيوبوليتيك الكلاسيكية

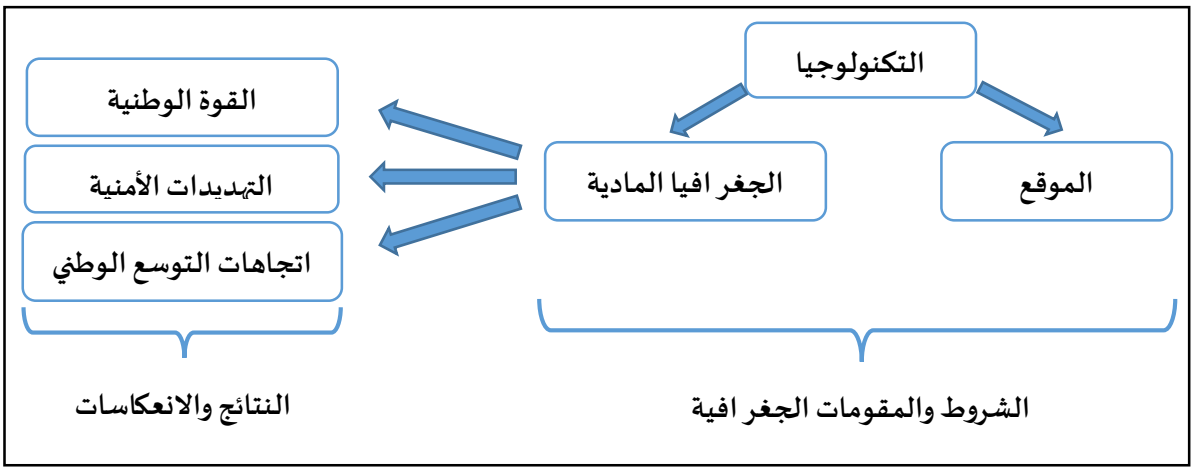

المصدر: Scholvin, p14

ثانيا: جيوبوليتيك الحرب الباردة، بين الإقصاء والإحياء

تميزت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، بفقدان مصداقية الجيوبوليتيك والتشكيك في نزاهة الجغرافيا السياسية ككل، ووفقًا لذلك، غاب مصطلح الجيوبوليتيك وحتى الجغرافيا السياسية عن التداول في الأوساط الأكاديمية والإعلامية بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب التهم النازية التي أُلصقت به، وأصبحت الجيوبوليتيك مجالًا أكاديميًا يُفَضل تجنبه للعديد من الجغرافيين في الولايات المتحدة وأوروبا، وكانت النتيجة النهائية لذلك ذات شقين؛ أولاً، كان هناك إحجام عام عن استخدام مصطلح "الجيوبوليتيك " بشكل صريح، وثانيًا، تحول الاهتمام إلى البحث عن لغة علمية اجتماعية جديدة من شأنها أن تحل محل أي فكرة أن الدولة

هي كائن حي. لذلك، في معظم فترة ما بعد عام 1945، كانت الإشارات الصريحة إلى الجيوبوليتيك محدودة من حيث العدد والنطاق[1].

بعد عام 1945، اتخذت الجغرافيا السياسية توجهاً غير سياسي بشكل مميز، كما كان تفاعلها ضئيلًا جدًا مع العلوم السياسية. وقد لاحظت عالمة الجغرافيا البريطانية **ليزلي هيبل**، عند تحليل هذا التدهور في الجيوبوليتيك في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب، كيف أن الصورة العامة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، هي صورة المعرفة (الجيوبوليتيك) التي يتم تجنبها في نصوص كل من الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية، وإحالتها إلى الأقسام التاريخية، والكلمة نفسها، لها القليل من الاهتمام في المناقشات الأكاديمية السياسية[2]. وأكثر من ذلك؛ تم اعتبار الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية عارًا على الجغرافيين، وحاولوا بشكل تعاطفي إظهار حياد الجغرافيا بشكل عام و"الجغرافيا السياسية" بشكل خاص، وأُطلق على البحث الجغرافي حول العلاقات بين الدول في ظل هذه الظروف اسماً "غير جيوسياسي"، في محاولة للتأكيد على المسافة المتبقية بين الممارسة الأكاديمية والتوصيات السياسية لصنع السياسة الخارجية[3].

أما خارج الإطار الأكاديمي (خاصة غير المعلن)، لم تختفِ الجيوبوليتيك تمامًا، وظلّت موجودة في المجالات الاستراتيجية المهمة، خاصة في الولايات المتحدة والدول الكبرى، ومن المعروف أن النظريات الجيوبوليتيكية كان لها تأثيرها العميق على استراتيجيات الصراع بين القوى العظمى في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث كانت تجليات ذلك أكثر وضوحا من خلال استراتيجية الاحتواء، التي مارستها حكومة الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، وما يرتبط بها من نظرية الدومينو، وغيرها من نظريات الصراع الدولي، وفي هذا الصدد، تُنسب عملية إحياء الجيوبوليتيك وعودتها الصريحة خلال سبعينيات القرن الماضي، وبعثها في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية، بدرجة كبيرة إلى كل من **هنري كيسنجر** و**زبيغنيو بريجينسكي** في الولايات المتحدة **وايف لاكوست** في فرنسا.

في الاتحاد السوفييتي، أين كانت الجيوبوليتيك مرفوضة دائمًا باعتبارها علمًا إمبرياليًا زائفًا، عاد قادة الحزب الشيوعي بشكل غير معلن إلى أفكار **سافيتسكي** الأوراسية ونظرية **ماكيندر** عن القوة البرية، وكانت الممارسات الجيوبوليتيكية حاضرة بوضوح في المواجهة مع الغرب، أين تم إعادة ترسيم أهم فرضيات ومسلمات المؤسسين الأوائل حول الصراع على المجال الجغرافي، وأهميته في استراتيجيات الهيمنة العالمية؛ فرغم التراجع النسبي للجيوبوليتيك الذي سُجل مباشرة بعد سقوط النازية، إلا أن حقبة الحرب الباردة كانت بمثابة التجسُّد الفعلي

[1] Dodds, Kuus and Sharp, p04.

[2] Venier, opcit.

[3] Mamadouh & Dijkink, p350.

للصـــراع الأزلي بين قوى البر وقوى البحر مثلما يرى **دوغين**، حيث حققت هذه الثنائية الجيوبوليتيكية أقصـــى تجلياتها[1]، كما تُثبت القرائن التاريخية، أن فترة الحرب الباردة لم تكن أبدًا فترة خالية من الجيوبوليتيك، فعلى العكس من ذلك، لم يشهد العالم تقريبًا معارضة وصراعا أكثر وضوحًا، بين كتلتين جغرافيتين معاديتين احداهما للأخرى مثلما شـــهده خلال الحرب الباردة، وفي ظل ذلك الواقع، لم يكن هناك أي شـــك على الإطلاق في الاتجاه الذي يجب أن يتم توجيه الصواريخ فيه ومن أي اتجاه يمكن تقع الهجمات المعادية[2].

لذلك، يبقى المعنى الضـــمني لانبعاث الاهتمام **بالجيوبوليتيك**، هو التذكير بنفس الســـبب الذي كان يجعلها مهمة في الســابق، وهو اســتمرار المنطق الواقعي في العلاقات الدولية، والذي يَعتبر عدم الثقة بين القوى العظمى أحد أبرز تجلياته، فإذا كان هناك إحياء للجيوبوليتيك الكلاســـيكية، فإن ذلك إقرار بالاهتمام الراســـخ بالمجال/الفضـــاء الجغرافي في علاقات التنافس والصـــراع بين الوحدات الدولية، فقد كان قائمًا على الميل لوجهات النظر العالمية بين القوى العظمى، واســتمرار الشــكوك حول دور الدبلوماســية والقانون الدولي، وفهم علاقات القوة باعتبارها لعبة محصـــلتها صـــفرية، والإيمان بأهمية الموارد مثل النفط والغاز والفحم والمعادن، واستمرار التناقض الصارخ بين القوى البرية والبحرية، وأخيرًا الاستعداد للحث على التدخل (أو في بعض الأحيان عدم التدخل) في الأماكن حيث تكون مصالح الأمن القومي على المحك[3].

بعبارة أخرى، لقد كرست عملية الإحياء العودة التدريجية والصريحة للجيوبوليتيك الكلاسيكية، حيث انخرط العديد من الجغرافيين الســياســيين في مســاعي إعادة رســم معالم هذا الحقل وتجديده، وكان التحدي الأهم في المجتمع الأكاديمي، هو محاولة تخليصه أولا من التهم النازية والحتمية البيئية العنصرية، ومن ثم طرح رُؤى بديلة للجيوبوليتيك الكلاسيكية، غير أن هذه المساعي اصطدمت بواقع الصراع والتنافس الدولي خلال الحرب الباردة، والذي لا يختلف عن الظروف التي ازدهرت فيها الجيوبوليتيك الكلاســـيكية بين الحربين. لذلك، يعتبر **مارك باسين**، أن ما يُطلق عليه بالمنظور الجيوسياسي البديل، يتماشى مع الرؤية "الواقعية" للعلاقات الدولية التي تعطي الأولوية لمبادئ القوة الوطنية و"المصالح القومية"، حيث يُظهر هذا المنظور البديل اســتمرارية حقيقية مع التقليد الجيوسياسي الكلاسيكي، ولهذا السبب يمكن أن يطلق عليه "الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة"[4].

---

[1] دوغين، ص 64.

[2] Paul Reuber, **The political representation of space after the cold war and in the new millennium,** in: Murphy et al**, pp 629-630.**

[3] Dodds, Kuus and Sharp, p05.

[4] Bassin, p620.

ثالثا: جيوبوليتيك ما بعد الحرب الباردة، بين الكلاسيكية الجديد والنقدية

أدى تفكك التوازنات التي سادت خلال الحرب الباردة، وتراجع الخطابات الأيديولوجية السائدة، إلى إعادة التفكير في الأسس والمضامين الجيوسياسية التقليدية. وبات لِزاما على الباحثين والمنظرين في حقل الجيوبوليتيك أن يتكيفوا مع متطلبات المرحلة الجديدة، وافرازاتها على الصعيدين الواقعي والأكاديمي، حيث سادت خطابات العولمة والاقتصاد الليبرالي، والتي رافقها سيل من الأطروحات النظرية الجديدة في مجال الجيوبوليتيك، على غرار الجيوبوليتيك النقدية والجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة، متأثرة في ذلك بحركة التنظير المابعدية في العلاقات الدولية.

ربما تكون الجيوبوليتيك الخاصة بالحرب الباردة قد تراجعت، لكن الصراعات على الفضاء والمكانة الدولية لم تفقد أهميتها أبدا، بل أصبحت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى، وذلك في ظل عالم اقتصاديات العولمة وسرعة تدفق المعلومات، وظهور مسائل الهوية، وقضايا العنف السياسي والاجتماعي، والحروب الإلكترونية التي صاحبت تطور وسائل الإعلام، وربط كل ذلك بإعادة تفكير شاملة في المساحات والأماكن ذات الأهمية الجيوسياسية على النطاق العالمي، ومن هذا المنطلق يجادل أصحاب الاتجاه التجديدي في حقل الجيوبوليتيك بأن المفهوم التقليدي يحتاج إلى صياغة جديدة مع اقتراب القرن الحادي والعشرين[1].

بداية، انخرط باحثوا الجيوبوليتيك في مهمة الدفاع عن أهمية الجغرافيا في زمن العولمة، بالموازاة مع مسعى إعادة تأهيل هذا الحقل، لمجاراة الطروحات الجديدة الناجمة عن التغير في بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات العالمية. فعلى المستوى الأكاديمي، أدت النزعة التفكيكية وما بعد البنيوية والبنائية إلى بروز دور اللغة والخطاب في السياسة والحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية، كما برزت أهمية التاريخ والبناء الاجتماعي في السياسة العالمية، ونتيجة للنقاشات الفلسفية والابستيمولوجية المستجدة مع التطورات التي شهدها حقل العلاقات الدولية، بدأت المحاجّة من طرف البعض، بأن الجيوبوليتيك التقليدية التي تركز على مبادئ الحتمية الجغرافية، والتي تحلل بدورها العلاقة بين العوامل الجغرافية والخيارات السياسية قد اختفت بالفعل، والعملية البحثية القائمة على استخلاص النتائج أساسا من عوامل مثل: الأرض، البعد عن البحر، حجم الإقليم، المناخ والمجال...، قد انتهت، وحتى فكرة الصراع الأزلي بين قوى البر وقوى البحر انتهت أيضا[2]، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتصار الغرب الأطلسي، أصبحت مسلمات وفرضيات الجيوبوليتيك كلها بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر، الأمر الذي أفضى إلى صياغة عناوين جديدة للجيوبوليتيك.

---

[1] Gearóid Ó Tuathail and Simon Dalby, **Rethinking Geopolitics**, (London: Routledge, First Published 2000), p01.

[2] جلال خشّيب، **الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد4، 2021)، ص93.

قارَنَ **مارْك باسين** بين وجهين للجيوبوليتيك المعاصرة؛ الجيوبوليتيك النقدية التي تتكون من مقاربات نقدية لممارسات وتمثيلات السياسة الخارجية التي طورها الأكاديميون اليساريون أو النقديون أو الراديكاليون، مقابل الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة التي تتكون من آراء محافظة وواقعية للعلاقات الدولية، رَوَّج لها سياسيون يمينيون في فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، ويدعو **باسين** إلى فهم شامل حول كون الجيوبوليتيك جزءًا من هذه الانشغالات الأيديولوجية[1]، في الوقت الذي يؤكد فيه **بُول روبر** بأن الجيوبوليتيك قد أخذت مكان الأيديولوجيا بعد الحرب الباردة، وذلك بالنظر إلى وجود ثلاثة مسارات أو رُؤى مؤطِّرة للواقع الجيوبوليتيكي لما بعد الحرب الباردة؛ متمثلة في: جيوبوليتيك الاختلاف الثقافي (صراع الحضارات لهنتنغتون)، و جيوبوليتيك العالمية والقوة العظمى المهيمنة (نهاية التاريخ لفوكوياما)، و جيوبوليتيك تشكيلات الكتلة الجديدة (الاتحاد الأوروبي ككتلة جديدة)[2]. كما نادى **كلاوز دودز** من جهته، بضرورة أخذ خمس مواضيع بعين الاعتبار في التحليلات الجيوبوليتيك المعاصرة، وهي: انتهاء الحرب الباردة، الشركات المالية والمعلوماتية الطاغية، حالات التجزئة/التفكك، التكتلات الإقليمية، الثورة في وسائل الإعلام، وحالات الطوارئ الإنسانية (الكوارث)[3].

في هذه المرحلة، تُعتبر الجيوبوليتيك النقدية أو الجيوبوليتيك البديلة/الجديدة أو جيوبوليتيك ما بعد الحداثة، كلّها تسميات لذات التخصّص، حاجَّ أصحابها بأهميّة البُنى التاريخية والاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية بدلًا من الارتكاز على العوامل المادية في التحليل على غرار الجغرافيا (المادية) أو النتائج الحتمية للطبيعة البشرية، أو سِمة الفوضى الدولية التي روّج لها الوضعيون كمعطى حتمي[4]. حيث ارتبط ظهورها بعمل عدد من الباحثين في مجالات الجغرافيا والعلاقات الدولية الذين سعوا منذ نهاية الحرب الباردة إلى التحقيق في جغرافيات السياسة العالمية باعتبارها ممارسة ثقافية وسياسية، بدلاً من كونها واقعا حتميا للسياسة العالمية[5]. وقد كانت مراجعة التفسيرات الجيوبوليتيكية للعلاقات الدولية القائمة على أسس الحتمية الجغرافية، وما نتج عنها من ارتباطات سياسية بين الحربين العالميتين، من أبرز النقاط التي ميزت أعمال الكتاب النقديين في ميدان الجيوبوليتيك.

وفي سياق إعطاء دلالة جديدة للمصطلح، طرح **جون أكنيُو** السؤال الجوهري التالي: هل "الجيوبوليتيك" كلمة ينبغي أن نضفي عليها فقط نفس المعنى الذي اكتسبته في أوائل القرن العشرين[6]؟، وقد كان من صميم

---

[1] Mamadouh & Dijkink, p351.

[2] Ibidem.

[3] خورشيد، ص39.

[4] خشّيب، ص94.

[5] Ó Tuathail and Dalby, p01

[6] John Agnew, **Is 'geopolitics' a word that should be endowed only with the meaning it acquired in the early twentieth century?**, in: Murphy et *al*, **p632.**

أهداف الاتجاه النقدي إضفاء نوعٍ من التجديد على الجيوبوليتيك، انطلاقا من اعتبارها دائمة التغير والتطور في أسسها ومبادئها، وذلك منذ نشأتها بداية القرن العشرين، باعتبارها ذات طبيعة تاريخية. وفي إطار هذا المسعى، أعاد أكنيُو وَأوتواثيل صياغة مفهوم الجيوبوليتيك على أنها خطاب يشمل مكونَيْن متداخلين. أولا؛ هناك الجيوبوليتيك العملية لفن الحكم اليومي، حيث يتم تقسيم العالم إلى مناطق ذات صفات وخصائص متخيَّلة، مما يؤدي إلى تشكيلة من أماكن "الخطر" أو "التهديد" أو "الأمان" التي تشكل رؤية وتصورات السياسة الخارجية. وثانيا؛ هناك الجيوبوليتيك الرسمية التي يضعها المفكرون الأمنيون، عندما يقدمون النظريات والاستراتيجيات التي توجه وتبرر فن حكم (الجيوبوليتيك العملية)[1].

في هذه الصيغة الجديدة، تم تقديمُ إطارٍ من أجل تطوير جيوبوليتيك متفاعلة مع التاريخ، ومتجاوزة لشبهة الانحياز القومي، باعتبارها شكلا من أشكال التفكير المنطقي، الذي يقيّم الأمكنة من منظور ضرورات الأمن المتعلقة بدولة أو بمجموعة من الدول؛ ففي الجيوبوليتيك العملية، تنظر النخب المدنية والعسكرية إلى الساحات الجغرافية الواقعة فيما وراء حدود الدولة على أنها مصادر تهديد محتملة لأمنها القومي، وعلى هذا تصبح الرُقَع الجغرافية بمثابة "سلع أمن"[2] على حد تعبير **أكنيُو** و**أوتواثيل**. أما في الجيوبوليتيك الرسمية حيث تُصاغ الأفكار العملية في قالب نظريات عبر كتابات أكاديمية، يتم من خلالها تقسيم العالم إلى مناطق متمايزة ومختلفة الأهمية، وتمثل المفاهيم والنظريات المختلفة مثل: قلب الأرض، الجزيرة العالمية، الحافة، الأحزمة المتكسرة، الهلال الداخلي والهلال الخارجي، الريملاند وغيرها، توصيفاً لتلك السلع الأمنية، التي تحظى بأهمية قصوى لدى مختلف المنظرين[3].

إذن، بالنسبة لهذا المنظور البديل أو النقدي للجيوبوليتيك، وعلى ضوء ما تم ذكره، لم تتمكن الصياغة الجديدة (المبتكَرة) للمصطلح من تجاوز العالَم الجغرافي الواقعي (الطبيعي والمادي)، كما لا يزال الفضاء/المجال يمثل شرطًا وجوديًا مسبقًا لجميع السياسات، يؤثر بشكل مختلف ولكن دائمًا بشكل حاسم على العملية السياسية[4]. وبالتالي يَفرض وجوده كمُنطلَق أساسي في التحليلات السياسية، وكذلك في صياغة الدول لسياساتها. وعليه، يتسم الجيوبوليتيك النقدي بالوعي الكامل بماضي الجيوبوليتيك الكلاسيكي وحاضره، لكنه ناقد له أيضا، كما أنه يحتفظ بمفردة "جيوبوليتيك" لأغراض تحليلية[5]. ومن جهة أخرى، يبدو أن الرؤية الجديدة/النقدية التي قدمها **أكنيُو** و**أوتواثيل**، لا تبتعد في مُحصّلتها عن الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية، التي

---

[1] دودز وَ أتكنسون، ص28

[2] تيلور وَ فْلِنت، ص115.

[3] نفس المرجع، ص116.

[4] Bassin, p621.

[5] Stefano Guzzini, **The Return of Geopolitics in Europe? Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises**, (NY, Cambridge University Press, 2012), p41.

تعطي الأولوية لمبادئ القوة والمصـــالح الوطنية. لذلك، برز بالموازاة مع ذلك اتجاه تجديدي آخر يقوم على إعادة تأهيل الجيوبوليتيك الكلاسيكية، وهو ما يعرف بالجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة.

تمثل الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة، الوجه الثاني لثبات واستمرار مكانة الجغرافيا في السياسة والعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وخلال القرن الحادي والعشـــرين، يكتب **ياكوب غريجيل** بعد الحرب الباردة قائلا: "أن الجغرافيا نُسِـيَت لكنها لم تمت"[1]. ويضـيف **كولن غراي** من جهته، "أن فكرة إلغاء التكنولوجيا للجغرافيا تتضـــمن ما يكفي تماما لأن يطلق عليها بأنها مغالطة معقولة"[2]. لذلك، نظر الجيوبوليتيكيون الجُدد إلى الطروحات العولمية كأوهام معرفية، وبالمقابل دافعوا عن أهمية الجغرافيا (كمعطى مادي مسـبق) في تحليل عالم اليوم (القديم ـــ الجديد)، والذين استطاعوا بطروحاتهم أن يعيدوا من جديد لنظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية حيويتها ومحوريتها في التحليل، في إطار ما يعرف بالجيوبوليتيك الكلاســـيكية الجديدة[3]. والتي تم من خلالها ترســـيخ النزعة الكلاســـيكية الوضـــعية عبر الاعتراف مجددا بالتأثيرات الحاســـمة للعوامل الجغرافية في الفكر والممارســـة، مع قابليتها للتكيف مع معطيات المرحلة الجديدة، باعتبار أن الجيوبوليتيك ذات طبيعة ديناميكية وقابلة للاستجابة لتطورات كل مرحلة، وهو ما يجعل الدول أمام خيارين؛ إمّا أن تحسـن الاسـتثمار في فرصـها الجيوسياسية، أو أن تهمل هذه الفرص وبالتالي تصبح ضحية لوضعها الجيوسياسي.

على صـــعيد الجدل الأكاديمي، أثار طرح النهج الكلاســـيكي الجديد للجيوبوليتيك الكثير من علامات الاستفهام حول المساحة الواسعة للمصطلح في الفكر والخطاب والممارسة، وفي هذا السياق، يتساءل **ستيفانو غوزيني** عن عودة التقليد الأكثر حتمية والمســمّى بالجيوبوليتيك إلى الظهور بعد الحرب الباردة من خلال الرؤية النيوكلاسيكية، وذلك دون أي تردّد أو "خجل" في طرح المصطلح الذي تم نبذه بسبب التهم الفكرية والسياسية النازية، خاصـــة فيما يتعلق بالطريقة التي قدمت بها هذه الرؤية؛ حيث يتجه المدافعون عنها إلى اعتبار أن "الجيوبوليتيك" قد أصـبحت أكثر براءة، ولم تعد ملوثة بالمزالق النظرية والسـياسـية لماضـيها، كما يحاول هذا الاتجاه إظهار أن ارتباط الجيوبوليتيك بالسياسة الخارجية النازية تقريبًا خاطئ؛ إمّا ـ كما يجادل البعض ـ لم تكن هناك صلة قوية بين هتلر والجيوبوليتيك، أو ـ كما يؤكد آخرون ـ كانت المدرسة الألمانية ذات طبيعة خاصة إلى حد ما، ونادرًا ما تعتمد المناهج الجيوسـياسـية المعاصـرة على هذا الفرع بالذات، كما تزعم النسـخة الجديدة

[1] روبرت كابلان، ترجمة: إهاب عبد الرحيم علي، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص54.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة..

[3] خشّيب، ص96.

ابتعادها عن الحتمية البيئية، وبالتالي فإن الحديث عن الجيوبوليتيك اليوم بريء نسبيًا ولا يستحق مجدداً إثارة الضجة أو النقد[1].

لقد عكست مسيرة الجيوبوليتيك منذ انبثاق الحقل مع الكتابات الكلاسيكية لراتزل، كيلين، هاوسهوفر، ماكيندر وماهان، وصولا إلى الاتجاهات الجديدة النقدية والنيوكلاسيكية، الطبيعةَ التاريخية والديناميكية لعلاقة العوامل الجغرافية بالظواهر والأحداث السياسية، ورغم التحولات العديدة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن "لكل قرن منظوره الجيوبوليتيكي الخاص به" بتعبير ماكيندر[2]، حيث استمر تطبيق مفاهيم الجيوبوليتيك بين الحربين العالميتين، وتجدد تطبيقها خلال فترات الحرب الباردة، كما عاد الانتعاش من جديد إلى حقل الجيوبوليتيك بعد نهاية الحرب الباردة، ولا يزال مستمرا خلال القرن الحادي والعشرين، كما لا تزال الأسس الجيوسياسية قائمة في التحليل السياسي للباحثين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، مثلما لا يزال صناع القرار والقادة السياسيين يولون الاهتمام الكبير للاعتبارات والعوامل الجغرافية في حسابات التنافس الدولي وعلاقات القوة والصراعات المصيرية على المسرح الجغرافي.

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين النظرية والممارسة

يجدُر التنويه مجدّدا إلى أن المقاربة الجيوبوليتيكية في سياق هذا البحث تحمل معنيين؛ الأول نظري تحليلي، يعتبر الجيوبوليتيك إطارا نظريا/منهجيا لفهم وتحليل العلاقات الدولية بشكل عام، وعلاقات التنافس والصراع الدولي على القوة والهيمنة والمكانة الإقليمية والدولية، والتي يكون الحيّز/المجال الجغرافي بتمثيلاته المختلفة مسرحاً لها. والثاني عملي وظيفي، يعتبر الجيوبوليتيك ومختلف المعارف الجغرافية إطارا مرجعيا لصانع القرار ووصفةً لفن الحكم، تجعل المعرفة الجغرافية/الجيوسياسية في يد القادة السياسيين والاستراتيجيين من أجل تحقيق أهداف الدول التي ينتمون إليها، كما أنها (الجيوبوليتيك) تصف سلوكا خارجيا أو وضعًا مميزا لدول أو إقليم أو تفاعلات جيوسياسية.

يتناول هذا المطلب الجيوبوليتيك بوصفها مقاربة نظرية لدراسة العلاقات الدولية، خاصة من منظورها التنافسي، والتي تشرح البعد المكاني الديناميكي لبعض أنماط الصراع المستمرة في العلاقات الدولية[3]، ومن جهة أخرى، يسعى إلى وضع إطار معرفي، يمكن أن يكون قاعدة لتَتَبُّع واستخلاص الأثر العملي والواقعي للخلفيات النظرية الجيوبوليتيكية على سلوكات الدول وتوجهاتها المختلفة. وهذا بدوره يقودنا إلى البحث في علاقة المقاربة الجيوبوليتيكية بنظريات العلاقات الدولية، من خلال مناقشة الجدل حول الماهية النظرية للجيوبوليتيك، في ظل أن هناك من يعتبرها نوعا مختلفا/صورة من صور الواقعية الكلاسيكية، في حين يبحث

[1] Guzzini, **The Return of Geopolitics in Europe**, p18.

[2] Mackinder, p21.

[3] Venier, op.cit.

لها البعض عن صيغ نقدية أقرب إلى مقاربات بنائية أو بنيوية، لنستخلص في النهاية بعض القيم التفسيرية المهمة للمقاربة الجيوبوليتيكية في تحليل وفهم وتفسير التنافس الدولي في سياق موضوع البحث، كما نناقش أيضا صعوبة الفصل بين النظري والواقعي في التحليل والممارسة الجيوبوليتيكية؛ حيث تُعبِّر الجيوبوليتيك في كثير من الأحيان عن عدة أوجه للدراسة والممارسة المكانيتان للعلاقات الدولية.

أولاً: علاقة المقاربة الجيوبوليتيكية بحقل العلاقات الدولية

تعتبر العلاقة بين الجيوبوليتيك وحقل العلاقات الدولية معقدة ومتعددة الأوجه، بسبب عدم التكافؤ بين كلا التخصصين من جهة، وبسبب الهوية غير الواضحة للجيوبوليتيك، التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بصعوبة رسم الحدود المعرفية بين تخصصات الجغرافيا (السياسية) والعلاقات الدولية[1] من جهة أخرى، حيث تعتبر العلاقات الدولية مجالًا بحثيًا أكبر بكثير مع حشد أكبر من الباحثين، وغالبا ما يكون النقاش المألوف لعلماء العلاقات الدولية المهتمين بالجيوبوليتيك مرتبطا بأجندات البحث التقليدية (تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية و/أو العلاقات الدولية)، أو الاستخدام السياسي للكلمة (كتأطير واقعي للعلاقات الدولية باعتبارها تفاعلات قائمة على القوة والمصلحة الوطنية الثابتة). وهنا، تبدو الجيوبوليتيك بسيطة وأكثر اختزالية في قدرتها على تفسير تعقيدات العلاقات الدولية، وفي هذا السياق، يلاحظ **كافنسكي** أنه لم يتم بذل سوى القليل من الجهود الجادة لإلقاء نظرة أعمق على ما يقف وراء السرد الكبير للجيوبوليتيك[2]، مقارنة بحقل العلاقات الدولية، وذلك بداعي الهروب من تسييس المصطلح، وعدم الوقوع في الانزلاقات التي وقعت فيها الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك الألمانية في الحقبة النازية. ورغم ذلك، فإنه في الواقع، كثيرًا ما يستدعي الكتاب والمراقبون والممارسون في العلاقات الدولية المصطلح لوصف أو شرح أو تحليل قضايا ومشكلات معينة تتعلق بالسياسة الخارجية، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا قويا وثابتا على الصلة الوثيقة والدائمة بين الجيوبوليتيك والعلاقات/السياسة الدولية، سواء من الناحية النظرية أو من ناحية الممارسة.

على صعيد النقاشات النظرية، يقترح **كلاوس دودز** إطاراً يقدم فيه الواقعية والليبرالية والجيوبوليتيك (النقدية) باعتبارها ثلاثة مقاربات نظرية للسياسة العالمية، متجاهلا في هذا الإطار (ضمنيًا) حدود التخصصات، ويقدمها ضمن موضوع دراسي مشترك، ألا وهو "السياسة العالمية"، والتي يتم تعريفها إما العلاقات السياسية على المستوى العالمي أو العلاقات الدولية في عصر العولمة[3].

[1] mamadouh & dijkink , p352

[2] Kanevskiy, pX.

[3] mamadouh & dijkink, p353.

بينما يجادل كل من **مامادو** و**ديجكينك**، بأن النقاش النظري الحاصل في حقل العلاقات/السياسة الدولية لا يتعلق بالنقاش بين الواقعية والليبرالية فحسب (أي بين المقاربات التي تؤكد على سيادة ومكانة الدولة، وتلك التي تؤكد على التعاون والمعايير الدولية)، ولكنه يشمل أيضًا مقاربات ثقافية وبنائية حديثة، وقد تساهم حقيقة أن المقاربات الجيوسياسية (من حيث علاقتها بعلم الجغرافيا) تشكل فئة لا تتناسب مع ثنائية الواقعية–البنائية، بسبب الصورة الضبابية التي تتسم بها الجيوبوليتيك في حقل العلاقات الدولية. أولاً، لا يدعي الجغرافيون عمومًا أنهم ينتمون إلى مدرسةٍ نظريةٍ معينة كما يدعي في العادة الباحثون في حقل العلاقات/السياسة الدولية. ثانيًا، يمكن أن تكون المقاربات الجيوسياسية واقعية وبنائية على حد سواء، استنادًا إلى كيفية معالجتها العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، أو بين المكان والسلطة/القوة[1]. ويضيف الكاتبان، أن ثمة بالفعل فجوة أساسية بين برنامجي البحث الرئيسيين في حقل الجيوبوليتيك (الجديدة)؛ بين البرنامج الذي يستخدم المعرفة والتمثيل الجغرافيين لتطبيع السلطة، وينتمي إلى عالم المقاربات الواقعية، والبرنامج الذي يجعل الدمج بين المعرفة الجغرافية والقوة مسألة إشكالية، وينتمي إلى عالم المقاربات البنائية[2].

وبتعبير **ستيفانو غوزيني؛** ينتمي الجيوبوليتيك النيوكلاسيكي "إلى عالم المقاربات الواقعية باستخدامه المعرفة والتمثيلات الجغرافية لإضفاء السمة الطبيعية على القوة"، بينما الجيوبوليتيك النقدي "ينتمي إلى عالم المقاربات البنائية، بمَشكَلتِه الدمجَ بين المعرفة الجغرافية والقوة". ولهذا مضامينه المهمة على الجيوبوليتيك؛ إذ ينبغي إعادة مَفْهَمة الجيوبوليتيك نقديًّا بوصفه ممارسة خطابية يقوم من خلالها مفكرو فن الحكم بـ "إضفاء الطابع المكاني" على السياسة الدولية بطريقة تمكّن من تمثيلها باعتبارها "عالماً" يتميز بأنواعٍ معينةٍ من الأماكن، والشعوب، والصور الدرامية"، ودراسة الجيوبوليتيك من منظور خطابي هي دراسة الموارد السوسيوثقافية والقواعد التي تُكتَب من خلالها جغرافيات السياسة الدولية"[3].

كما يدعو **غوزيني** في سياق آخر أيضا، إلى التأكيد على أن الجيوبوليتيك وعلى الرغم من دلالاتها الجغرافية المعتادة والمادية البحتة، فهي لا تعني تعريفًا للقوة يعتمد فقط على القدرات العسكرية، مشيرا في ذلك إلى أن النزعة التجارية الجديدة لـ: **روبرت جيلبين،** والتي تعتبر أكثر اتساقًا مع التقليد الواقعي الأوسع في نظريات توازن القوى الواقعية. علاوة على ذلك، لم يكن الفكر الجيوسياسي يتعلق بالبحار والجماهير القارية فحسب، بل شمل دائمًا مكونًا ثقافيًا، إن لم يكن حضاريًا. وسواء كان هذا المكون مشتقًّا من الحتمية الجغرافية أم لا، فإن ما يهم هو أن "الفضاء/المجال الجغرافي " هو دائمًا أيضًا مساحة بشرية وثقافية. لذلك، ليس غريبا أن يكتب ماكيندر نفسه (المعروف بتقسيماته بين القوى البحرية والبرية) عن السياسة بسلسلة من الصور النمطية

[1] Ibid, p352

[2] Ibid, p353.

[3] Guzzini, **The Return of Geopolitics in Europe,** p41.

الثقافية والوطنية (العنصرية)، وذلك عندما كان يناقش بشكل واضح قضايا التجانس العرقي كطريقة لحل النزاع[1]. وفي هذا الصدد، يمكننا القول بأن أطروحة **هنتنغتون** العنصرية ليست جديدة؛ فرغم كونها أتت ضمن سياق جيوسياسي جديد بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أنها ترتبط بنفس التقاليد الجيوسياسية السابقة.

في النهاية، تشير التصورات الجيوبوليتيكية على تنوعها، وفي جزء كبير منها، إلى غلبة التقليد الواقعي على المفاهيم والتمثيلات والممارسات الجيوسياسية. فعندما تصف الجوانب المكانية لسياسة القوة، وآثارها الاستراتيجية، تظهر السياسة الواقعية في الفضاء الجغرافي، كما تطرح فرضيات واقعية بحتة، من قبيل؛ "هناك نظام دولي محدد، يحدده من لديه القوة المتجذرة في الطبيعة الفيزيائية للعالم نفسه"؛ "يرتبط جزء مهم من قوة الدولة الحديثة بالعلاقة بالأرض التي تحتلها أو تسيطر عليها أو تؤثر عليها"؛ "الموارد والإمكانيات الاستراتيجية هي مصادر قوة الدولة، وهي موزعة بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم "؛ "حيازة مصادر قوة الدولة ليست ضمانًا للاحتفاظ بها بشكل دائم، وبالتالي يجب على الدول اتخاذ خطوات لضمان الاحتفاظ بها"[2]. وفقًا لمثل هذه الفرضيات، يزعم أتباع الجيوبوليتيك أن دراسة المشهد الدولي من وجهة نظر مكانية، من شأنها أن تعطينا فهما أفضل، يمكّننا من استنتاج الاتجاهات الرئيسية المناسبة لفهم العلاقات المكانية الشاملة بين الفاعلين السياسيين؛ فمن خلال تمييز/فهم الأنماط الجغرافية الواسعة، يمكن تطوير خيارات استراتيجية أفضل، من خلالها تستطيع الدولة تأكيد مكانتها بين باقي الدول في العالم.

ومن جهته، يؤكد **توماس أُوينز** أن المنظور الجيوسياسي في العلاقات الدولية قد أدى إلى ظهور "ثنائيات " مكانية/جيوسياسية محورية، وهي تصنيفات تحدد كيفية النظر إلى العالم، وتقترح خطوات استراتيجية لتعزيز سلطة الدولة، وتشمل أكثرها ديمومة؛ "الشرق والغرب"، "القوة البحرية والقوة البرية"، "البحرية والقارية"، "القلب والحافة"، "المناطق الأساسية والأحزمة المتكسرة"، ويوضح أن الاستراتيجية مرتبطة بشكل مباشر بالتصورات حول السمات الجغرافية التي تشكل المجال/الفضاء العالمي الذي يحدث فيه التنافس والصراع[3].

تشكل هذه التصورات أو البنى الفكرية نوعا من الخرائط ذهنية، التي تعكس جانبًا مهمًا من الجوانب الجيوسياسية المؤطِّرة للعلاقات الدولية، إذ لا يمكن إنكار أن الدول في ثقافتها الاستراتيجية تنظر بطرق مختلفة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى، بالنظر إلى سماتها الجغرافية؛ فالقوى البحرية تتصور أن أمنها يختلف عن أمن القوى البرية، مثلما أن القوى البرية تحدد أمنها بصورة مختلفة عن القوى البحرية، حيث تبرز الجيوبوليتيك

[1] Stefano Guzzini**: Self-fulfilling geopolitics? Or: the social production of foreign policy expertise in Europe**, Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen, Working Paper, No. 2003:23. P06.

[2] Owens, p63

[3] Ibidem.

بشكل واضح في الخلفيات الفكرية والنظرية والممارسة العملية للدول في تفاعلها مع بعضها البعض، مما يعطي زخما أكبر للتحليل الجيوبوليتيكي في فهم الكثير من تفاعلات العلاقات الدولية.

ثانيا: أهمية التحليل الجيوبوليتيكي في فهم التفاعلات الدولية

يدافع **فريديريك سيمبا** عن مكانة التحليل الجيوبوليتيكي في فهم العلاقات الدولية، مؤكِّداً أن الجيوبوليتيك كطريقة لتحليل العلاقات الدولية حقيقة لا يمكن تجاهلها[1]. وعليه، فإن دراسة العلاقات الدولية ستكون عقيمة بدون فهم قوي لتأثيرات المحددات الجغرافية، باعتبار هذه الأخيرة الأكثر ثباتًا وأهمية في حركة تطور الدول وعلاقاتها مع بعضها البعض، حيث يزداد عدد السكان وينقص، ويتم اكتشاف الموارد الطبيعية وإنفاقها، وتقوم الإمبراطوريات وتسقط، كما تتغير البنى السياسية بشكل مستمر، وتتطور التقنيات وتتقدم، لكن مواقع القارات والجزر والبحار والمحيطات لم يتغير عبر التاريخ المسجل للعالم الذين نعيش فيه. لذلك، غالبا ما يكون دارِسو العلاقات/السياسة الدولية بحاجة إلى الاسترشاد بالتحليل الجيوسياسي، والنظر إلى عالم اليوم بعدسة ماكيندر وماهان وسافيتسكي وسبيكمان، وكذا بريجينسكي ودوغين وغيرهم.

في علاقة الجيوبوليتيك بالدراسات الدولية، غالبا ما يَنصبّ التركيز على دراسة التفاعل بين الدول أو مختلف الوحدات السياسية الدولية في ظل ظروف جغرافية معينة، أو تبعا لخصائص ومتغيرات المسرح الجغرافي، بحيث تكون المعرفة الخاصة بالمكونات الجغرافية بشكل عام، ومن ثمة المعرفة بالجغرافيا السياسية للدولة أو المنطقة والإقليم ضرورية للتحليل الجيوسياسي ومقتضياته. يذهب **كوهين** في هذا السياق إلى أن للتحليل الجيوسياسي غرضين أساسيين؛ رصدُ ووَصفُ المحددات الجغرافية من حيث صِلَتها بالسلطة السياسية ودوائر صنع القرار، وتحديدُ مرتكزات القوة في المجال الجغرافي التي تتبناها الوحدات السياسية المتفاعلة[2]. وقد استند الإطارُ التحليلي الذي قدّمه إلى ثلاثةٍ من المفاهيم المفتاحية الرئيسية: "المناطق الجيوستراتيجية" التي لها امتداد عالمي وتقسيماتها الفرعية؛ و"المناطق الجيوسياسية" المشتقة مباشرة من المناطق الجغرافية التي لها نطاق إقليمي فقط؛ و"الأحزمة المتكسرة" وهي منطقة كبيرة ذات موقع استراتيجي أو مناطق يحتلها عدد من الفاعلين المتنافسين، وتتميز جغرافيا بأنها عالقة بين المصالح المتضاربة للقوى الكبرى المجاورة[3].

من جهة أخرى، تميزت عملية إحياء الجيوبوليتيك منذ السبعينيات فصاعدا بتطوير التحليل الجيوسياسي (الإمبريقي)، حيث حاول ايف لاكوست الجمع بين الأسس النظرية للجغرافيا والتاريخ، وبدلا من تطوير نظرية جيوسياسية، فقد كان تركيزه منصباً على تطوير منهجية للتحليل الجيوسياسي[4]، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد

[1] Simpa, p03.

[2] Cohen,p23

[3] Ibid, p83.

[4] Venier,

من الأطر التحليلية التي تستند إلى منطلقات متعلقة بالخصائص المكانية للوحدات الدولية، والتي من شأنها إعادة الاعتبار للجيوبوليتيك والتحليل المكاني لظواهر العلاقات الدولية.

يعتمد التحليل الجيوبوليتيكي للمشكلات العالمية والإقليمية على خلفية جغرافية بالأساس، ويجادل سبيكمان بأن طبيعة المشكلة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هي التي تحدد ليس فقط طبيعة التحليل الجيوبوليتيكي، بل كذلك حجم المنطقة التي يشملها هذا التحليل[1]. ومن جهة أخرى، فإن جوهر المشكلة الجيوبوليتيكية يكمن في ارتباطها بسياسات القوة والمقومات الجغرافية اللازمة لبناء تلك القوة، وبالتالي مكانة تلك الدولة ومدى تأثيرها فوق المسرح الجغرافي العالمي. وهنا يؤكد **كوهين**، أن جوهر الجيوبوليتيك يكمن في العلاقة القائمة بين سياسة القوة الدولية والمقومات/الخصائص الجغرافية المنسجمة معها، وخاصة تلك التي يمكن أن تتطور بموجبها تلك القوة[2]. وبناء على ذلك، تنشأ وتتطور ثم تتعقد القضية/المشكلة الجيوبوليتيكية؛ أولًا بفعل العوامل والمسببات الجغرافية الداخلية، وتشمل أهمية المكان والحيز الجغرافي، والموقع الجيوستراتيجي، والموارد الطبيعية، والخصائص الديموغرافية وغيرها. ويأتي في المقام الثاني العوامل الخارجية الاقليمية والدولية وتعقيداتها، أين تتداخل مصالح القوى المتنافسة، وارتباطها بمنشأ القضية/المشكلة الجيوبوليتيكية، التي تتضخم بفعل تأثير وسائل الاعلام والاتصال والدعاية الحديثة[3]، وبذلك تصبح قضية/مشكلة ذات أبعاد ورهانات دولية عالمية، على غرار الأزمة الأوكرانية 2014.

يعتبر التحليل الجيوبوليتيكي للأحداث/القضايا/التفاعلات الدولية وفق التصور الذي تمت الإشارة إليه سلفاً، إطار علميا ومنهجيا لفهم البيئة السياسية المشكِّلة لشروط السياسات الإقليمية والدولية، لذلك ينبغي التذكير والتأكيد على التأثير المتبادل بين المجال والسياسة؛ ويشمل المجال بمعناه الجغرافي الواسع؛ المنطقة (إقليم أو دولة) وخصائصها الجغرافية التي تمثل مكامِنها الجيوسياسية، كما يشمل الفهم التاريخي لتلك المنطقة، والذي يشكل سلوكها السياسي المنبثق عن وعاءها الثقافي والحضاري.

ثالثا: مستويات التحليل الجيوبوليتيكي

قدّم كل من كينيث والتز ثم ديفيد سينغر مطلع ستينيات القرن الماضي، رؤيتهما النظرية لما أصبح يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـــ: "مستويات التحليل"، كمفهوم نظري يسترشد به الدارسون والباحثون في حقل العلاقات الدولية، حيث تحدد هذه المستويات (مستوى النظام الدولي، المستوى الوطني، مستوى الفرد) زوايا

[1] خورشيد، ص19.

[2] نفس المرجع، ص ص20-21.

[3] نقلا: عن نفس المرجع، ص21.

النظر التي يرتكز عليها أي تحليل لأي ظاهرة أو حدث أو سلوك دولي. وفي هذا الإطار، تحاكي الجيوبوليتيك هذا التصور، من خلال اقتراح تصور لمستويات التحليل الجيوبوليتيكي، قائم هو الآخر على ثلاث مستويات.

حسب **آندريه سكريبا**، فإنه من أجل استعمال المقاربة الجيوبوليتيكية كأداة لتحليل، فهم، وتفسير واقع للعلاقات الدولية، يجب أن يتم ذلك بالاعتماد على ثلاث مستويات هي: المستوى العالمي، المستوى الإقليمي، والمستوى الوطني أو مستوى الدولة[1].

01.المستوى العالمي: ينطلق التحليل في هذا المستوى من عملية رصد الدول أو الفواعل ذات القدرات والامكانيات التي تؤهلها لعملية التخطيط الجيوبوليتيكي على المستوى العالمي، وغالبا ما تكون لها رؤية شاملة للعالم ككل. وفي هذا السياق، وبعد تحديد هذه الدول الفاعلة جيوبوليتيكيا على الصعيد العالمي، ينبغي النظر إلى التجارب والخلفيات التاريخية للقوى الأساسية/القيادية المعاصرة أو المناسبة للإطار الزماني للدراسة أو البحث، كما ينبغي النظر في قدرات هذه الدول، من أجل معرفة مدى امتلاكها لمكونات القوة اللازمة لتحقيق أهدافها الكونية وتنفيذ طموحاتها الجيوسياسية العالمية، حيث لا يقتصر الأمر هنا على عناصر القوة التقليدية الصلبة (العسكرية) فقط في عمليات التنافس الدولي، بل يجب النظر بعين الاعتبار إلى المكونات غير التقليدية للقوة، أو ما يعرف بالقوة اللينة وعلى رأسها القوة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي، وذلك من حيث وفرة الموارد الطبيعية خاصة تلك التي تدخل ضمن الموارد الاستراتيجية بالنسبة للدول المنافسة، إضافة إلى التطور الصناعي والتقني، وتطور البُنَى التحتية والسيطرة على التجارة الخارجية بما يمنحها القدرة على مواجهة تحديات المنافسة الجيوسياسية.

تدعو الجيوبوليتيك الكلاسيكية وحتى النيوكلاسيكية إلى ضرورة التركيز على قضايا انعدام الأمن والقوة في العلاقات الدولية، وبالتالي يتجه البحث إلى رصد تأثير القوى الجيوسياسية في العالم بالنظر إلى قدراتها وإمكاناتها واسقاطها في نقاط معينة من خريطة العالم، مع البحث فيما إذا كان هناك أيّ تحالفات بقيادة هذه القوى الجيوسياسية الكبرى في أجزاء مختلفة في العالم، كما يجب أيضا في مستوى التحليل العالمي، التركيز على القضايا والمجالات الجيوبوليتيكية المحورية، التي ينشأ بسببها التنافس الجيوسياسي على المستوى الدولي/العالمي، وعلاقتها بالأماكن/المناطق والأقاليم ذات القيمة في المنافسة العالمية، وبالسياسات التنافسية بين القوى الكبرى، والتي ترتبط بشكل وثيق برؤيتها الجيوبوليتيكية، وتقييمها لقوتها وقدراتها التنافسية على المسرح الجيوبوليتيكي العالمي.

إذن، يساعد مستوى التحليل الجيوبوليتيكي العالمي أو الدولي، في تقديم رؤية كلية وشاملة للتنافس الدولي العالمي بين الفاعلين الرئيسيين، والأكثر تأثيرا في التفاعلات الدولية التي تجسد التنافس الجيوبوليتيكي في

[1] Andrei Skriba, **How can we use geopolitical approach today? In:** http://bit.ly/48PwKpQ, (Accessed on: 11.10.2020),

الفضـــاء الجغرافي الكوني، ومن جهة أخرى؛ تؤثر هذه التفاعلات على المســـتوى العالمي في المنافســـات والتفاعلات التي تحصل على الصعيد الإقليمي، وحتى على الصعيد الوطني لبعض الدول.

02.المســـتوى الإقليمي للتحليل الجيوســـياســـي: يتطلب هذا المســـتوى تحديد الدول الفاعلة في المنطق/الإقليم، والتي تشارك في بنية الجيوبوليتيك الإقليمي، ويطلق عليها القوى الإقليمية أو الأقطاب الإقليمية؛ وهي أقوى الدول في المنطقة/الإقليم، إضـــافة إلى القوى الصـــاعدة، التي تحاول مراجعة النظام القائم في تلك المنطقة أو الإقليم[1]. وهنا، ينبغي التركيز على دراســـة واقع الجيوبوليتيك الإقليمية من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، يجب عدم إغفال أهمية ودَور الجيوبوليتيك العالمية، التي يمكن أن تؤثر على الأحداث والترتيبات وحتى البُنى الإقليمية، وذلك من منطلق أن المستوى الإقليمي يمثل مستوىً فرعياً للمستوى الدولي أو العالمي.

03.المســـتوى الوطني (مســـتوى الدولة): عند النظر إلى الأســـباب والعوامل وطنية/الداخلية التي تؤثر في السـياسـة الخارجية لدولة معينة، يمكننا أن نسـتعين بنموذج (SWOT)[2]، والذي يسـاعد على تحديد مَواطن القوة والضعف الجيوسياسيَيْن للدولة، والفرص والتهديدات الجيوسياسية التي تواجهها. فعند الحديث عن مَواطن القوة والضـعف؛ فمن الواضـح أنه يمكن الحديث عن عوامل جغرافية مختلفة مثل: الحجم والمسـاحة والشـكل والتضـــاريس والموقع النســـبي، حدود الدولة وجيرانها، مدى وصـــولها إلى طرق التجارة، قوتها التي تنشـــأ من جغرافيتها أو مواردها الطبيعية، وغير ذلك. وعندما نتحدث عن الفرص والتهديدات؛ يمكن التركيز على ما يحدث أو يمكن أن يحدث على المســـتوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وما الذي على الدولة أن تقوم به لتعزيز نفسـها وبقائها إلى جانب الحفاظ على مكانتها الإقليمية أو الدولية، وزيادة قوتها وتأثيرها من حيث وجود مصـــالحها في أجزاء مختلفة من العالم؛ ســـواء من حيث قدرتها على جذب دول مختلفة كحلفاء لها، أو أن تكون قادرة على نشـر وتوسـيع نفوذها لتصـبح أكثر قوة. وبقدر ما تحاول توسـيع قدراتها في مواجهة منافسـيها الجيوسياسيين، فإنها تقلل من حجم التهديدات الناشئة عن وضعها المحلي والإقليمي والدولي[3].

خلاصة الفصل:

لقد باتت الجيوبوليتيك؛ بحسب استخداماتها والدلالات التي تعطى لها، أكثر حضورا وإثارة للجدل، سواء في اللغة الإعلامية والممارسـات الخطابية، أو في التخطيط السـياسـي والاسـتراتيجي والتنافس الدولي، بحيث

[1] Ibid.

[2] مصـطلح"SWOT"، اختصـار لأربع كلمات (القوة Strengths ، الضـعف Weaknesses ، والفرص Opportunities ، والتهديداتThreats)، وهو أحد أدوات التحليل الاسـتراتيجي الذي يسـتخدم لتحديد نقاط القوة والضـعف وتحديد الفرص والتهديدات، سـواء على مسـتوى المنظمات والمؤسسات وحتى الدول، أو في أي مجال من المجالات التي تستدعي تقييم وضع معين ورفع حال أو إعداد تقرير بشأنه.

[3] Ibid.

أصبح تاريخ الدول وواقعها ومستقبلها مرتبطا بجغرافيتها. وذلك في ظل الحقائق التاريخية والطبيعة الديناميكية لعلاقة العوامل الجغرافية بالظواهر والأحداث السياسية، منذ بداية الانتظام البشري ونشأة الكيانات السياسية.

وفي خِضمّ العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، لا تزال الجيوبوليتيك تفرض منطقها على الباحثين والأكاديميين المنتسبين إلى حقل العلاقات الدولية، كما تستمر حاجة قادة الدول وصانعي السياسات لذلك النوع من المعارف، التي ينتجها المنتسبون لحقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، أين تولي القوى الفاعلة على الساحة الدولية اهتماما متزايدا للخصائص والعوامل الجغرافية في رهانات التنافس الدولي وعلاقات القوة والصراعات الحتمية والمصيرية على المسرح الجغرافي.

لذلك، فإن المقاربة الجيوبوليتيكية التي يدور حولها هذا الفصل من الدراسة؛ سواء في بعدها النظري التحليلي الذي يدرس العلاقات الدولية من منظور مكاني/جغرافي، أو مدلولها العملي الوظيفي كإطار مرجعي لصانع القرار، تدافع عن فكرة ثبات العوامل/المتغيرات الجغرافية وتزايد أهميتها وتأثيرها على سلوكات الفاعلين الدوليين، في فهم وتفسير هذه السلوكات كذلك. وهذا بدورِه ما يعكس صعوبة الفصل بين النظري والواقعي في التحليل والممارسة الجيوبوليتيكية؛ حيث تشير الجيوبوليتيك في كثير من الأحيان إلى أوجه متعددة للدراسة أو الممارسة "المكانية" للعلاقات الدولية.

في مؤلفه ذائع الصيت، "رقعة الشطرنج الكبرى"، الذي نُشر عام 1996؛ يطرح **زبيغنيو بريجينسكي** توصيفا للأماكن/الدول شديدة الأهمية والحساسية على خريطة العالم، والتي أطلق عليها تسمية "المحاور الجيوبوليتيكية "، واصفا إياها بأنها "الدول التي لا تأتي أهميتها من قوتها وحوافزها بل من مواقعها الحساسة، ومن نتائج شروطها أو ظروفها التي تكون غالباً غير منيعة إزاء سلوك اللاعبين الجيواستراتيجيين. وفي أغلب الأحيان، تتحدد "المحاور الجيوبوليتيكية" بجغرافيتها التي تعطيها في بعض الحالات دوراً خاصاً؛ إما في تحديد طريقة الوصول إلى بعض المناطق المهمة، أو في منع الموارد عن لاعب مهم. وفي بعض الحالات الأخرى، قد تتصرف الدولة/المحور الجيوبوليتيكي بوصفه(ا) درعاً دفاعياً لدولة حيوية أو حتى منطقة. في أحيان أخرى، يمكن القول إن لوجود هذا المحور الجيوسياسي عواقب سياسية وثقافية مهمة جدًا بالنسبة للاعبٍ جيو-استراتيجي مجاور أكثر نشاطًا "[1].

وضمن هذا التوصيف، يُصنِّف بريجينسكي أوكرانيا باعتبارها أحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة إلى حدٍّ حرِج[2]، كما يَعتبر **ألكسندر دوغين** أن وجود الجمهورية الأوكرانية المستقلة، يعكس واقعا جيوسياسيا يمكن أن تثير نزاعا مسلحا. وقد جاءت الأزمةُ الأوكرانية (2013-2014) منذ بدايتها، لتُثير النقاش والجدل حول حقيقة وطبيعة هذه الأهمية الجيوبوليتيكية الحرِجة، وكيف لعبت الجغرافيا الأوكرانية دورا بارزا في تشكل اللوحة الجيوسياسية لمنطقة القلب الأوراسي، وجسدت تضارب المصالح بين القوى المتنافسة حول النفوذ في هذا لمجال الجغرافي الرابط/الحاجز بين الشرق والغرب.

يناقش هذا الفصل، الدلالات والأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية، في ثلاث مباحث؛ حيث يتناول المبحث الأول أوكرانيا في السياقين الجغرافي والتاريخي، وكيف ساهمت الميزات الجغرافية في بلورة الخصوصية الجيوبوليتيكية الأوكرانية، والتي أصبحت أكثر حساسية في ظل هذه الأزمة. أما المبحث الثاني؛ فيتطرق إلى الأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية، بداية من نشأة الأزمة كحدث جيوبوليتيكي، مرورا بدور العوامل الداخلية والمحركات الخارجية والبيئة الدافعة نحو تعقيد وتصعيد الأزمة. بينما يتناول المبحث الثالث مسارات الأزمة وتطوراتها عبر ثلاث محطات أساسية؛ أحداث ميدان الاستقلال(أوروميدان)، ثم التطورات أدت إلى انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وضمها إلى الاتحاد الروسي، وأخيرا أحداث شرق أوكرانيا وما تلاها من محاولات التسوية في مينسك.

---

[1] زبيغيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، (د.د.ن، ط2، 1999)، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص42.

المبحث الأول: أوكرانيا بين الشرق والغرب: تاريخ تصنعه الجغرافيا

انطلاقا من فرضية **فريديريك راتزل**، التي يجادل فيها بأن تاريخ أي بلد هو تاريخ التطور المضطرد لظروفه الجغرافية، فضلا عن أن المجال الجغرافي هو المحرك للتاريخ؛ سيتم في هذا المبحث استكشاف مقومات هذه المحورية الجيوبوليتيكية، من خلال استحضار دلالات الموقع الجغرافي وخصائصه المورفولوجية، وكيف ساهمت وتساهم مكونات الجغرافيا الأوكرانية في رسم مشاهد تاريخ التطور السياسي الأوكراني، وما رافقه من عوامل جذب واستقطاب للدول والقوى المتنافسة على المسرح الجغرافي الذي يتوسط الجزيرة العالمية، والتي حدد معالمها ماكيندر مطلع القرن الماضي، وأعاد التأكيد عليها مرة أخرى في الخمسينيات، ثم برجينسكي بعد الحرب الباردة في إطار ما يعرف بالماكيندرية الجديدة وسياسة الاحتواء الجديدة، وصولا إلى ألكسندر دوغين والأوراسيون الجدد.

في هذا الإطار؛ يتمّ الأخذ بعين الاعتبار التأكيد في التحليل الجيوبوليتيكي على حتمية التأثير بين المجال والسياسة[1]، حيث أن المجال في معناه الواسع يشمل أولا؛ المنطقة/الإقليم أو الدولة وخصائصها الجغرافية التي تمثل مكامنها الجيوبوليتيكية، وثانيا؛ الفهم التاريخي الذي يشكل السلوك السياسي والتراث الحضاري لها[2]. وعليه سيتم في البداية إبراز محددات الجغرافيا السياسية الأوكرانية، مع الاستعانة في ذلك بما تقدمه المناهج التي اقترحها ريتشارد هارتسهورن[3]، لاسيما المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، ثم استعراض تاريخ الجمهورية الأوكرانية على ضوء ما تفرضه الجغرافيا من فرص وقيود على مسار تطوراتها السياسية، وعلاقاتها الخارجية، ومكانتها/محوريتها الجيوبوليتيكية لأطراف التنافس.

المطلب الأول: خصائص الجغرافيا الأوكرانية، الأهمية والدلالات الجيوبوليتيكية

لقد تمت الإشارة إلى أنّ جغرافية الدولة، هي نقطة البداية في علاقاتها الدولية؛ فهي التي تصنع حدودها والكثير من خصائصها الحيوية ومعضلاتها الاستراتيجية، وهو ما يفسر الكثير من الشؤون الدولية، في أوقات

---

[1] خورشيد، ص28.

[2] يقدم **جلال فتح الله** في هذا السياق؛ توليفة منهجية من أجل استيعاب هذين البعدين في التحليل الجيوبوليتيكي؛ يوضح فيها أن أي تفسير يتطلب عمقا تاريخيا يستوعب عامل الزمن، وعمقا جغرافيا يستوعب عامل المكان؛ يحقق العمق التاريخي دخولنا إلى عمق الأحداث، ويحقق العمق الجغرافي دخولنا إلى المجال المادي الذي تجسدت فيه هذه الروح. إن محاولة تحديد الوضع الدولي للمجتمعات التي لا يمكن حصر تأثيرها بالمساحة الجغرافية التي تقع عليها بسبب اعتبارات تاريخية، أو بسبب عوامل تأثير فعلية، لابد أن تضع في مركز نظرتها التحليلية المتناسقة العمق الثاني المذكور (الجغرافي-التاريخي). لذا، فإن التحليل الذي يفتقر إلى عمق تاريخي سينتج ظواهر منفصلة يصعب ربطها ببعضها البعض، كما أن التحليل الذي يفتقر إلى العمق الجغرافي، سينتج عنه عموميات سطحية لا تستطيع ربط الجزء مع الكل، ومن خلال الوحدات الجزئية المتقطعة لا يمكن الوصول إلى تكامل متناسق. أنظر: سفين جلال فتح الله، **دراسات جيوبوليتيكية**، السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013. ص03.

[3] راجع الفصل الأول، الجيوبوليتيك كطريقة للبحث، ص40.

وأماكن كثيرة عبر القرون، نظرا لأن ديناميكية الجغرافيا في الدولة، هي التي ترسم الدائرة الأولى لعلاقاتها الخارجية الأكثر حساسية؛ فأيّة دولة تظهر على الخريطة العالمية، كان عليها أن تتوقع حلفاءها وأعداءها وأصدقاءها، وأشكال مبادلاتها التجارية والثقافية، انطلاقا من جغرافيتها. لذلك، لا تزال العوامل الجغرافية على درجة كبيرة من الأهمية في حسابات القوة والمكانة في العلاقات بين الدول، حيث يعتبرها مورغنثو من أكثر العوامل ثباتاً في بناء قوة الأمم[1].

أولاً: مميزات الجغرافيا الأوكرانية

إنّ فهمَ مكانٍ أو إقليمٍ ما، يتطلب تحليلَ كيف يَتمُّ انتاجُ تَفرُّدِه وتَميّزه، من خلال مجموعة من السِّمات المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكيف أن هذه السمات هي جزئيا نتيجة لارتباطها بأماكن أخرى قريبة أو بعيدة[2]، كما تعتمد معرفة وفهم الخصائص والمقومات الجغرافية التي تتمتع وتتأثر بها الدول بدرجة أُولى على الموقع؛ إذ يَتحدد على ضوئه وزنُها الذاتي، ومكانتُها بالنسبة للوحدات السياسية الأخرى. فموقع أي دولة أو كيان سياسي، يكون ثابتا على الكرة الأرضية، إلا أن قيمته السياسية والاستراتيجية تتغير بشكل مستمر[3]، وتتحدد هذه القيمة بالنظر إلى الموقع الفلكي الذي على أساسه يتحدد مناخ الدولة أو المنطقة، وبالنظر إلى الكتلة القارية والمسطحات المائية، وطبيعة الحدود والجوار السياسي، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والبشرية.

1.بالنسبة للموقع الفلكي: يتم تحديد موقع الدول فلكيا من خلال خطوط الطول ودوائر العرض، حيث تمكنا خطوط الطول من معرفة المنطقة الزمنية، بينما تساعدنا دوائر العرض في معرفة الأقاليم المناخية؛ ما يهمنا أكثر في هذه الدراسة هو الموقع الفلكي لأوكرانيا بالنسبة لدوائر العرض؛ إذ من المهم معرفة الخصائص المناخية التي تميز النطاق الجغرافي للدولة، وتبعا لخصائص المناخ تتحدد طبيعة الطقس والتربة والغطاء النباتي وحتى الثروة الحيوانية، ومدى توفر الشروط اللازمة للأنشطة الزراعية والفلاحية، والتي تنعكس بدورها على الأمن الغذائي للدولة ومكانتها الاقتصادية في سلة الغذاء العالمية.

تقع أوكرانيا بين خطي طول 22° و41° ودائرتي عرض45° و53° شمالاً. وبالتالي، فهي تقع في منطقة مناخية معتدلة تتأثر بالهواء الدافئ والرطب المعتدل القادم من المحيط الأطلسي، حيث الشتاء في الغرب أخف بكثير من الشتاء في الشرق. ومن ناحية أخرى، في الصيف، غالبًا ما يشهد الشرق درجات حرارة أعلى من الغرب، حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة السنوية من حوالي 5.5 إلى7 درجة مئوية في الشمال، إلى حوالي 11إلى 13 درجة مئوية في الجنوب، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في شهر جانفي، وهو أبرد الشهور، حوالي-3 درجة مئوية في الجنوب الغربي وحوالي -8 درجة مئوية في الشمال الشرقي، ويبلغ المتوسط في شهر جويلية،

[1] Morgenthau, p80.

[2] Colin Flint, **Introduction to geopolitics**, (New York & London: Routledge, 2006), p02

[3] نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبوليتيك**، (بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص92.

وهو الشهر الأكثر سخونة، حوالي 23 درجة مئوية في الجنوب الشرقي وحوالي18 درجة مئوية في الشمال الغربي[1].

غالبا ما يكون هطول الأمطار في أوكرانيا غير متساوٍ، حيث يتساقط في المواسم الأكثر دفئًا مرتين إلى ثلاث مرات كما هو الحال في البرد. يحدث الحد الأقصى لهطول الأمطار عمومًا في شهري جوان وجويلية، بينما يقع الحد الأدنى في فيفري. وتتساقط الثلوج بشكل رئيسي في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر. يتلقى غرب أوكرانيا، أعلى هطول سنوي للأمطار يُقدّر بحوالي 1200 ملم، وعلى النقيض من ذلك، تتلقى الأراضي المنخفضة على طول البحر الأسود وفي شبه جزيرة القرم أقل من 400 ملم سنويًا. في حين تتلقى المناطق المتبقية في أوكرانيا 400 إلى 600 ملم من الأمطار[2].

بناء على ما سبق، يكون مناخ أوكرانيا قاريّاً معتدلا على العموم، وذلك ينعكس بدوره على طبيعة التربة والنشاط الزراعي، حركة النقل والتجارة المحلية وكذا الملاحة والصيد البحري، إضافة إلى حاجتها المتزايدة للطاقة الأحفورية خاصة الغاز بسبب مناخها القاري الذي يغلب عليه برودة الطقس وكثرة هطول الأمطار خاصة في فصلي الخريف والشتاء. وبهذه الخصائص، يشبه مناخ أوكرانيا مناخ المناطق المنتجة للقمح في كندا، حيث يتميز معظم التكوين المورفولوجي لسطح أوكرانيا بوجود السهول المنبسطة والخصبة والهضاب، ولا توجد الجبال إلا في الغرب (منطقة الكاربات)، وفي شبه جزيرة القرم التي استولت عليها روسيا في أقصى الجنوب، وقد كانت القوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، تقوم بعملية نقل التربة الأوكرانية السوداء بواسطة القطارات إلى ألمانيا، نظرا لدرجة خصوبتها العالية، وجودة منتجاتها الزراعية والغذائية

لقد ساهمت هذه المميزاتُ المناخيةُ في جعل أوكرانيا واحدةً من أهم الدول الزراعية في العالم، إذ توصف بـ: "سلة خبز العالم"، وذلك بفضل ما تنتجه من مواد زراعية وغذائية وفي مقدمتها الحبوب، حيث تصدر منتجاتها إلى عدد كبير من دول العالم، وتبلغ الحصة السوقية العالمية للصادرات الأوكرانية 16% من الذرة، في حين تصدر أوكرانيا 12% من القمح عالمياً، و8% من باقي الحبوب، و50% من زيت دوار الشمس[3]، الأمر الذي يجعلها مَصدراً مهماً في معادلة الأمن الغذائي العالمي، بالنظر إلى عدد الدول التي تعتمد على الموارد الغذائية الأوكرانية في مختلف القارات، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، وما رافقها من زيادة الطلب على الغذاء. وبالتالي فإن هذه المكانة الحساسة والمحورية، ساهمت في زيادة درجة حساسية الأزمة الأوكرانية، بالنظر إلى تداعياتها على أسواق الغذاء العالمية، سواء من حيث صعوبات وبُطء

[1] Oleksa Eliseyovich Zasenko & Ivan Alekseyevich Yerofeyev, "Ukraine", Encyclopaedia Britannica, last modified June 2023. In: https://bit.ly/4qDUhjY, (Accessed on: October 25, 2023).

[2] Ibid.

[3] **إنفوغراف صادرات أوكرانيا إلى العالم**، على الرابط: https://bit.ly/3X4QqPd، (تم التصفح في: 22/ 04/ 2023).

وصول المنتجات الغذائية إلى الدول المستهلكة، أو من حيث تراجع العرض وارتفاع الأسعار بسبب التحديات المتعلقة بخطوط النقل والإمداد.

2.بالنسبة للمساحة والحدود: بالنسبة للمساحة، تتربع أوكرانيا على مساحة إجمالية تقدّر بـ: 603,550 كيلومتر مربع، وحسب تصنيف **دبليه** و**فالكنبرك**[1]، فإن أوكرانيا تعتبر دولة من متوسطة إلى كبرى من حيث المساحة، وتقدر مساحة اليابسة منها بـ: 579,330 كيلومتر مربع، بينما تمثل 4,220 كيلومتر مربع مسطحات مائية[2]، هذه المساحة تعدُّ الأكبر في أوروبا بعد روسيا (الأوراسية). ومن المعروف أن المساحة الكبيرة بالنسبة لأي دولة شيء مرغوب فيه، وفي كل التطورات التي مرت بها الكيانات السياسية المختلفة، نجد أنه كلما زادت مساحات الدول، دَلّ ذلك على قوتها ومكانتها، وكلما نقص جزء من هذه المساحة إلا واعتبر ذلك مؤشرا على التراجع والضعف. بل إن المساحات الكبيرة غالبا ما تعطي الدولة ميزة استراتيجية في المواجهات العسكرية، من حيث صعوبة السيطرة عليها، وقدرتها على ابتلاع الأعداء والغزاة.

لذلك، فإن المساحات الكبرى والواسعة أمر مرغوب فيه من قبل الدولة في كل أطوارها؛ فلا نجد شعبا أو قائدا سياسيا يفتخر بصغر مساحة دولته، كما لا يوجد في التاريخ ما يدل على اعتزاز أمّة أو قوم، خرجوا من حرب فقدوا فيها جزءا من أرضهم مهما كان صغير المساحة، بل إن أكثر المواجهات والحروب يكون هدفها في النهاية احتلال أرض الخصم، والسيطرة على مواردها وسكانها[3]، وغالبا ما تكون النزاعات على الأرض أكثر استعصاء على الحل. وبالتالي، فإن كل الشواهد التاريخية والواقعية تخبرنا بأن أي دولة، مهما كانت صغيرة أو كبيرة، قوية أو ضعيفة، ليست على استعداد مطلقا، لأن تفقد أو تتنازل أو تضحي طوعاً أو قسراً بجزء من أرضها، لصالح دولة أخرى أو كيان سياسي آخر.

أما بالنسبة للحدود، فأوكرانيا التي أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفييتي سنة 1991، أعادت رسم حدودها كدولة مستقلة عن الاتحاد الفدرالي الروسي، إلى جانب باقي دول أوروبا الشرقية. تتموضع الجمهورية الأوكرانية على الجنوب الغربي من القسم الأوروبي لروسيا الاتحادية، التي تحدّها من الشرق والشمال الشرقي، وهي الحدود الأطول، حيث تصل إلى 1576 كم، أما من الشمال فتحدها جمهورية بيلاروسيا الحليفة لروسيا على طول 891 كم، ومن الغرب بولندا 526 كم وسلوفاكيا 97 كم والمجر 103 كم ، ومن الجنوب الغربي جمهوريات رومانيا 531 كم ومولدافيا 939 كم، ويحدها من الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف، حيث يقدّر الخط الساحلي بـ: 2782 كم[4]، وبالتالي تبلغ حدودها البرية نحو 4566 كم، أما الخط الساحلي فيبلغ

---

[1] لتفصيل أكثر، انظر: الخيري، ص104.

[2] **Ukraine Geography**, in: https://bit.ly/43bEejo, (Accessed on: 11/10/2023),

[3] الخيري، ص100.

[4] **Ukraine Geography**, op. cit.

2,782 كم، (باعتبار شبه جزيرة القرم إقليما أوكرانيا حسب القانون الدولي). والخريطة أدناه، توضح حدود الأراضي الأوكرانية، قبل التغييرات التي فرضتها روسيا على الأرض.

خريطة رقم (03): موقع وحدود الجمهورية الأوكرانية الحديثة

المصدر: نقلا عن: https://bit.ly/48T4ylW، (تم التصفح بتاريخ: 2023/12/08).

تُعتبر أراضي وحدود الدول نتاجا تاريخيا لما آلت إليه الخريطة السياسية للدولة في ظروف معينة، فهي لا تخضع لأي حتمية؛ لا تاريخية ولا سياسية ولا جغرافية[1]، وبالتالي فإن الحدود في أوكرانيا الحديثة، جاءت كمحصّلة للتحول في موازين القوى بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، وهي حالياً عرضة لإعادة رسمها من جديد أو مراجعتها، نتيجة للظروف التي فرضتها لعبة التنافس الروسي–الغربي، في ظل الأزمة الأخيرة، مما جعلها بين طرفي كماشة. لذلك، تشكل مساحة الدولة وحدودها السياسية قضية سياسية وأمنية واستراتيجية بامتياز، ويأتي الدفاع عن أمن وسلامة حدود إقليم أي دولة، في أعلى سلم أولويات قضايا السياسة العليا والدفاع الوطني، كونه يرتبط مباشرة بوجودها/بقائها المادي، ونظرا لهذه الأهمية الكبرى التي ترتبط بالحدود المؤطرة للدول، تتجه الكثير من الدول الفاعلة اليوم، إلى الدفاع عن أمنها خارج حدودها الوطنية.

[1] معين حداد، **إشكالية المكان: دور البر والبحر في الصراع بين الشرق والغرب والعالم الإسلامي**. ص63.

3.بالنسبة للموارد الطبيعية والبشرية: إن الحديث عن الموارد الطبيعية والبشرية، يعني الحدث عن القاعدة الصلبة للاقتصاد الوطني لأي دولة، حيث أن الاقتصاد القومي القوي، هو دوما أساس أي سياسة خارجية فعالة ومؤثرة، ولا تقوم قوة الاقتصاد الوطني على وفرة الموارد الطبيعية فحسب، بل تقوم بشكل أكبر على نوعية الموارد البشـــرية المؤهلة، التي تمتلك التكنولوجيا، والقادرة على الاســـتثمار في الموارد الطبيعية المختلفة، وتحويلها من حالتها الخام إلى مواد مصنعة وشبه مصنعة، بأفضل الطرق وأقل التكاليف، حتى لا يقع الاقتصاد الوطني تحت أي ضغوط خارجية، أو مساومات من الشركات أو الدول التي تحتكر التكنولوجيا المتطورة.

فبالنسـبة للموارد الطبيعية، وانطلاقا من موقعها وخصـائصـها الجيولوجية، تمتلك أوكرانيا مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية، حيث يمكن تقسـيم هذه الموارد بالنسـبة لأوكرانيا إلى ثلاث مجموعات رئيسـية؛ موارد الطاقة والخامات المعدنية والخامات غير المعدنية. فعلى الرغم من أن الجغرافيا الأوكرانية تمثل فقط 0.4٪ من ســطح الأرض و(0.46%) من ســـكان العالم، إلا أن البلاد تمتلك ما يقرب من 5٪ من الموارد المعدنية النادرة في العالم. يمكن العثور على أكثر من 20000 من الرواســب، من 194 معدنًا معروفًا في أوكرانيا[1]، منها المعادن الصـــناعية النادرة، التي تجعلها محط أطماع الدول المتنافســـة، كما تمتلك أوكرانيا أحد أهم احتياطيات واستخراجات المنجنيز والحديد والمواد الخام غير المعدنية.

تعتبر المواد الخام التي تزخر بها أوكرانيا مصدرا ورافدا حيويا لأمنها القومي والاقتصادي، فالفحم الذي يعتبر مادة أولية رئيسية للوقود الأحفوري، تحوز منه ما يمكن أن يلبي احتياجها من الطاقة وما يلزمها في مجال الصناعة لما يقارب نحو 500 سنة، إذ يمثل 95٪ من الخامات الأحفورية، تعتبر أوكرانيا كذلك سابعَ أكبر دولة من حيث احتياطي الفحم عالميا، والثانية أوروبيا. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، تشير التقديرات إلى أن أوكرانيا تمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تزيد عن 670 مليار متر مكعب في عام 2022، وقد احتلت في عام 2018 المرتبة 26 بين الدول التي لديها احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، ويبلغ إجمالي احتياطاتها من الغاز بـ 1.870 تريليون متر مكعب حسب بعض التقديرات، وقد أنتجت أوكرانيا في عام 2021، حوالي 19.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. كما يُقدّر كذلك أن لديها أكثر من 135 مليون طن من النفط، و3.7 مليار طن من احتياطيات النفط الصخري[2].

بالإضافة إلى المواد الأحفورية، تمتلك أوكرانيا خامات وموارد معدنية هامة، حيث تحوز وحدها على ما يقدر بنحو 27 مليار طن من احتياطيات خام الحديد، وتحتل المرتبة الســـادســـة في إنتاج خام الحديد العالمي، وبالنسبة لخام المنجنيز، تُعد أوكرانيا من بين أكبر عشرة منتجين لخام المنجنيز في العالم، ولديها أكبر احتياطي

[1] زياد زكريا، **الأزمة الروسية -الأوكرانية وعودة الاعتبار لـ"الجيوبوليتيك"**. على الرابط: https://bit.ly/3JdA3gh ، (تم التصفح بتاريخ: 2023/10/22).

[2] المرجع نفسه.

لخام المنجنيز في أوروبا، أما اليورانيوم، فتمتلك أوكرانيا أكبر رواسب لليورانيوم في أوروبا، وتشكل 1.8٪ من رواسب اليورانيوم في العالم، وتقدّر الاحتياطيات المؤكدة عام 2019 بنحو 45600 طن من اليورانيوم[1]. هذا فضلا عن الملح، الكبريت، الجرافيت، التيتانيوم، المغنيسيوم، الكاولين، النيكل، الزئبق، الأخشاب[2]، وغيرها من المواد التي تمثل أساسا وقاعدة لمختلف القطاعات الاقتصادية في أوكرانيا.

أما بالنسبة للموارد البشرية، فمن المعلوم أن السكان، إلى جانب الإقليم والسلطة السيادية، هي عناصر أساسية لتكوين الدولة كجماعة منظمة ودائمة، كما أن عنصر السكان/الشعب هو أساس جميع أنواع التنظيم والتخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي في كل دولة. وتهتم الجيوبوليتيك بدراسة سكان الدولة الذين يمثلون "الشعب أو المواطنين"، الذين يدينون بالولاء للدولة، من ناحيتين؛ الأولى هي الناحية الحضارية والأنثروبولوجية، والتي تشمل السلالة والمقومات الثقافية أو الحضارية، التي تجعل منهم أمة أو أكثر، خاصة اللغة والدين. والثانية هي الناحية الديموغرافية، والتي تعطي فكرة عن تعداد السكان، وبالتالي عن مقدار قوة الدولة بشريا، وحيويتها وقيمتها في المجال الدولي[3].

من حيث التركيبة الديموغرافية والاثنوغرافية في أوكرانيا؛ فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونشأة الجمهورية الأوكرانية المستقلة، كان عدد سكان أوكرانيا 51,7 مليون نسمة، ويمثل الأوكرانيون 77,7% من مجموع السكان، مع وجود أقلية كبيرة العدد نسبيا خاصة من الروس (حوالي17,3%)[4]، إضافة إلى أكثر خمسة عشر قومية أخرى من البيلاروس والرومانيين والمولدافيين والبلغاريين والأرمن واليهود والتتار والبولنديين والألمان وغيرهم[5]، في حين يعيش نحو 1.4 مليون في الدول المجاورة لأوكرانيا[6]. أما اللغة الرسمية الوحيدة في أوكرانيا فهي اللغة الأوكرانية حسب دستور 1996، مع وجود تداول واستخدام للغة الروسية بشكل معتبر، خاصة في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، وحسب نفس الإحصائيات يفضل 67.25% من السكان استخدام اللغة الأوكرانية، بينما 29.5% يفضلون استخدام اللغة الروسية[7]، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى حركة السكان/المواطنين وتداخلهم المعقّد خلال الحقبة السوفيتية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء الثالث، (المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. 1999)، ص420.

[3] رياض، ص129.

[4] Paul Robert Magocsi, **A History of Ukraine the Land and its Peoples**, Canada, University of Toronto, 2nd Ed, 2010. P09

[5] هذه الأرقام حسب إحصائيا عام 2001، والتي اعتمدت عليها الأمم المتحدة في بياناتها لعام 2024 حول التركيبة السكانية الوطنية لأوكرانيا، حيث لا/لم تتوفر إحصائيات أخرى حديثة لحظة كتابة هذه الأطروحة، ما عدا بعض الأرقام التقديرية (غير المؤكدّة) حول التغيرات الديموغرافية الناشئة في أوكرانيا ، وذلك منذ بداية أزمة 2013-2014.

[6] Magocsi, p10.

[7] Ibid. p07.

استنادًا إلى إعداد المقياس العالمي (**Worldometer**)، لأحدث بيانات الأمم المتحدة (مارس 2024)، يبلغ عدد السكان الحالي لأوكرانيا 37,565,018 نسمة، ويعادل عدد سكان أوكرانيا 0,46% من إجمالي سكان العالم، وتحتل المرتبة رقم 41 في قائمة البلدان من حيث عدد السكان، كما تبلغ الكثافة السكانية في أوكرانيا 63 نسمة لكل كيلومتر مربع، ويبلغ متوسط العمر في أوكرانيا 44.7 سنة[1]. من جهة أخرى، واعتبارًا من 1 جانفي 2023، كان 37.6 مليون شخص يعيشون في الأراضي الواقعة داخل حدود 1991، و32.6 مليونًا داخل حدود 2022، و31.1 مليونًا في الأراضي التي تسيطر عليها حاليًا الحكومة الأوكرانية. وهذا يعني أن الخسائر السكانية داخل حدود 1991 تتجاوز 14 مليون نسمة، أي 27.6 %، وترتفع هذه النسبة إلى 37.4% إذا أضفنا إليها خسائر السكان الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في الفترة 2014-2021 حيث سيبلغ إجمالي الخسارة حوالي 19 مليون نسمة[2]. لذلك، كان استقلال أوكرانيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، يعني فقدان السلطات المركزية (الروسية) السيطرة على أهم خزان بشري من الشعب السلافي، الذي كان يرتبط بشكل وثيق، دينيا وعرقيا وإثنيا وحتى سياسيا، مع الشعب الروسي.

ثانياً: الدلالات الجيوبوليتيكية للجغرافيا الأوكرانية

لا تزال الجغرافيا أحد العوامل الأكثر ثباتا وديمومة في حسابات القوة والضعف لدى الدول، كما لا تزال النزاعات الأكثر استعصاءً على الحل هي تلك التي تتعلق بالمجال الجغرافي، لِما يُمثّله للدول من دلالات تتعلق بالمكانة والهيبة والسيطرة. لذلك، تعتبر الجغرافيا الأوكرانية وسِماتها التي تم ذكرها آنفاً، حول الموقع والمساحة والحدود والموارد الطبيعية والبشرية، المكوّن الأساسي للمحورية الجيوبوليتيكية التي أكّد عليها بريجينسكي في "رقعة الشطرنج الكبرى"، كما تؤكد هذه الأزمة وتطوراتها هذه المحورية في لعبة التنافس الدولي والبحث عن السيطرة والهيمنة الإقليمية والعالمية. وحيث أنها تصل/تفصل بين الشرق والغرب، وتحديداً بين روسيا الاتحادية والغرب، يجعل من هذه الدولة مسرحا للتجاذبات الجيوسياسية بين الطرفين، الأمر الذي يعيد إحياء وبعث فرضيات الجيوبوليتيك القديمة-الجديدة، بما تتضمنه من معاني الصراع من أجل القوة والسيطرة والنفوذ، التي تميز مختلف مظاهر التفاعل الدولي، والتي تحددها وترسم معالمها العوامل الجغرافية والاعتبارات المكانية.

1.مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الكلاسيكي: كان ظهور الجغرافيا السياسية ومعها الجيوبوليتيك الكلاسيكي، محدَّداً سلفاً بالممارسات السياسية والتفاعلات الدولية التي امتدت ما بين القرن 16 إلى القرن 19؛ فمن ناحية، بدأت المنافسة الجيوسياسية تشتد بين القوى الكبرى من الدول الأوروبية، من أجل الموارد والأقاليم الجغرافية، ومن ناحية أخرى، زاد الطلب على المعرفة الجغرافية مع عصر الاكتشافات، الذي جعل

[1] Ukraine Population, in: https://bit.ly/4nwknTe, (Accessed on : 12/03/2024).

[2] Libanova Ella, **Ukraine's Demography in the Second Year of the Full-Fledged War**. In: https://bit.ly/4qDhOS7, (Accessed on: 12/03/2024).

الجغرافيين أكثر أهمية وأكثر تأثيرا، في الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الدول الأوروبية، الأمر الذي ساهم في جعل الجغرافيا تحدد سياسات الدول. ومن هذا المنطق، ركزت النصوص الأولى في حقل الجيوبوليتيك، على أهمية المناطق المركزية، ومحوريتها في السيطرة العالمية.

في مقاله الشهير، "المحور الجغرافي للتاريخ" عام 1904، رأى **هالفورد ماكيندر** أن الوضع المفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، وأن القارة الأوراسية من وجهة نظر كونية، تقع في مركز العالم، ويقع في مركز أوراسيا ما يسميه ماكيندر "قلب العالم-Heartland"، الذي يمثل المنطقة الأكثر أهمية استراتيجية في الجزيرة العالمية[1]. لقد شكلت أوكرانيا جزءا مهما من الكتلة الأرضية لأوراسيا والمنطقة الأهم التي تتوسط أوروبا الشرقية والجزيرة العالمية، وكان ماكيندر قد اقترح في نظريته أن من يتحكم في أوروبا الشرقية، سيتمكن من إحكام سيطرته على الجزيرة العالمية، وبالتالي يمكنه السيطرة على العالم. لذلك، فقد كانت الأراضي الأوكرانية ـــ من منظور ماكيندر ـــ أحد أهم مفاتيح السيطرة العالمية بين القوى الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، خاصة بالنسبة إلى روسيا، حيث حرصت قيادة الثورة البلشفية منذ تأسيس الاتحاد السوفييتي على أن تكون أوكرانيا واحدة من الجمهوريات السوفييتية، الأمر الذي جعل ماكيندر يجدّد مخاوفه إثر تراجع السيطرة الإمبراطورية لقوة بلاده البحرية (بريطانيا)، ويحذر من احتمال تحالف سوفييتي-ألماني، يُحكِم سيطرته على القارة الأوراسية، تمهيدا للسيطرة العالمية. ومن جهة أخرى أعطى **رودولف كيلين**، دورًا خاصًا لمكانة لأوكرانيا الجيوبوليتيكية، حيث جادل بأن أوكرانيا ليست فقط عنصرًا محوريًا وفقًا للاستراتيجيات العسكرية الروسية، ولكن أيضًا وفقًا للاستراتيجيات الأوروبية الغربية، ورأى كيلين أن أوكرانيا تشكل المدافع المحوري عن "أوروبا الثقافية" ضد الإرادة الجيوسياسية الروسية غير المحدودة[2].

لقد شغل الموقع الجيواستراتيجي الذي تملكه أوكرانيا، حيزا كبيرا من اهتمامات رواد وعلماء الجيوبوليتيك، باعتبارها الدولة الأكبر مساحة التي تفصل/تصل بين روسيا والغرب؛ فهي تمثل بوابة ومعبرا تاريخيا للتهديدات الروسية نحو الغرب، منذ عهد جنكيز خان عندما عبرت جيوشه البوابة الأوكرانية لمحاولة غزو أوروبا والسيطرة عليها، كما تُعدّ في الوقت ذاته بوابة ومعبرا تاريخيا للتهديدات الغربية القادمة نحو روسيا[3]، فقد عبرت جيوش نابوليون سنة 1812 عبر البوابة الأوكرانية، مثلما مرت جيوش ألمانيا النازية لغزو روسيا، من خلال الأراضي الأوكرانية أيضاً، وهذا الهاجس الأمني، يبدو أنه ما يزال يسيطر على علاقات روسيا مع الغرب، خاصة مع تجليات التحولات التي رافقت الأزمة الأخيرة.

---

[1] محمد عادل شريح، **روسيا الأوراسية وقضايا الشرق الأوسط**، (مجلة سياسات عربية، العدد 8، أفريل 2014). ص ص20-21.

[2] خانا، ص20-21.

[3] محفوظ رسول، **الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي في الجزائر**، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2018). ص14.

2.ثبات الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بعد الحرب الباردة (الماكيندرية الجديدة): أشّر تفكك الاتحاد السوفييتي، واستقلال العديد من الجمهوريات عن الكتلة الشرقية، على أن نظرية ماكيندر قد تراجعت أهميتها في التصورات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية عموما، وتراجعت معها مكانة الجزيرة العالمية ومنطقة قلب الأرض، في الحسابات الجيواستراتيجية العالمية، نظرا لأن الطرف الذي كان يحكم قلب أوراسيا، قد فقد هذه السيطرة قبل أيتمكن من إحكام سيطرته على الجزية العالمية، ما يعني عدم صدق ما قد تنبأ به ماكيندر. لكن، مع أواخر القرن العشرين، أعاد المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي **بريجينسكي** لهذه النظرية حيويتها، من خلال مؤلّفه الشهير "رقعة الشطرنج الكبرى"، في إطار ما أصبح يعرف في الفكر الجيوبوليتيكي بالماكيندرية الجديدة.

يُعيد **بريجينسكي** التأكيد على أهمية المفاهيم الجيوبوليتيكية التي صَكّها **ماكيندر** مع بداية القرن العشرين، من بوابة التخطيط للسيطرة الأمريكية على العالم وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مؤكدا على الأهمية الحاسمة لمنطقة أوراسيا، التي تعتبر هي "رقعة الشطرنج" التي يستمر على سطحها الصراع على السيادة العالمية، وما يتضمنه من إدارة استراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية[1]، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار، أنه يعش في أوراسيا حوالي 75% من الكتلة البشرية العالمية، كما تحتوي على معظم ثروات العالم، وبها حوالي 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي، كما يوجد بها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم، وعلى الرغم من أن الكتلة الأوراسية غير موحدة سياسيا أو اقتصاديا، إلا أنها لا تزال تحتفظ بأهميتها ومحوريتها الجيوبوليتيكية، ومركزيتها في الاهتمامات الاستراتيجية للقوى العالمية.

إن ما ذكره بريجينسكي حول اعتبار أوكرانيا أحد الدول/المحاور الجيوبوليتيكية المهمة، انطلاقا من موقعها الحساس والهام على رقعة الشطرنج الأوراسية، يجعلها ضمن بؤرة التوتر الأساسية بين وروسيا والغرب، لذلك تسعى الماكيندرية الجديدة إلى تقديم مفاتيح السيطرة الأمريكية، من خلال تحديد الدول المحورية في الجغرافيا الأوراسية، والتي يتعيّن على الولايات المتحدة والغرب، العمل على منع روسيا من إعادة السيطرة عليها، لأن هذه السيطرة تعني استعادة روسيا لقدرتها على العودة إلى وضع الدولة الإمبراطورية القوية[2].

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى فوضى جيوبوليتيكية، تزعزعت على إثرها مكانة روسيا، التي لم تعد سيدة الإمبراطورية الأوراسية (عبر القارية)، حيث أن حدودها الجنوبية تراجعت إلى ما كانت عليه في القوقاز، في العقد الأول من القرن 19، وفي آسيا الوسطى إلى ما كانت عليه في منتصف القرن 19 أيضا، كما تراجعت هذه الحدود في الغرب إلى ما كانت عليه في العام 1600م تقريبا[3]. وعموما، فإن فقدان القوقاز قد أعاد إحياء

[1] بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ص05.

[2] نفس المرجع، ص ص46-47.

[3] نفس المرجع ، ص85.

المخاوف الاستراتيجية من النفوذ التركي في الجمهوريات الإسلامية وإحياء الرابطة الطورانية، كما ولّد فقدان آسيا الوسطى إحساسا بالحرمان من مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والبشرية الهائلة.

كذلك، كان استقلال أوكرانيا 1991، بمثابة تجاوز للادّعاء الروسي القائل بأن روسيا هي الحاملة الشرعية للهوية السلافية المشتركة، والممنوحة لها بقدسية خاصة. لذلك، لم يكن فقدان أوكرانيا تحدّيا فقط لكل الروس، بحيث يجعلهم يعيدون التفكير في هويتهم السياسية والإثنية، ولكنه كان أيضا انتكاسة جيوبوليتيكية للدولة الروسية، لأنه حرمها من وضعها المسيطر على البحر الأسود، الذي يعطي روسيا منفذا حيويا نحو البحر المتوسط، والعالم الذي يقع خلفه[1]. وبالتالي جعلت خسارة أوكرانيا خيارات روسيا الجيواستراتيجية محدودة، ولو أنها استطاعت أن تُبقي على هذه السيطرة، فإنه كان بإمكانها أن تكون على رأس امبراطورية أوراسية حاسمة، ومع تجدد الأزمة الأوكرانية الأخيرة، تأكدت طبيعة الصراع الجيوبوليتيكي المتجدد بين الغرب وروسيا، واستمرار المزاحمة على المسرح الجغرافي الفاصل بينهما، أو ما تبقى منه بين البحر الأسود وبحر البلطيق (أوكرانيا وبيلاروسيا)، كما تأكد ثبات الأهمية الجيوسياسية للجغرافيا الأوكرانية، ومع بقاء جمهورية بيلاروسيا في الحضن الروسي، فإن مستقبل أوكرانيا سيكون حاسما، سواء بالنسبة للنفوذ الغربي على التخوم الروسية، أو بالنسبة لمستقبل المكانة الدولية لروسيا كذلك.

3.أوكرانيا في الفكر الأوراسي الجديد: يُعبّر الأوراسيون الجدد[2] وعلى رأسهم ألكسندر دوغين، عن وجود أوكرانيا كدولة مستقلة بـــ: "**المسألة الأوكرانية**"[3]، وأحيانا أخرى "**المشكلة الأوكرانية**". فسيادة أوكرانيا تمثل بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة تبلغُ سلبيتُها درجة أنها يمكن من الناحية المبدئية أن تثير نزاعا مسلحاً[4]، وذلك ما وقع بالفعل. فوجودها الممتد في البحر الأسود، يشكل حالة جيوبوليتيكية جديدة على الأراضي التي يُفترض أنها امتداد للأوراسيا، وفوق ذلك تسعى للدخول إلى حلف الأطلسي، مما قد يؤدي إلى خطوات غير مسؤولة من وجهة النظر الجيوبوليتيكية. لذلك، تعتبر أوكرانيا كدولة مستقلة بسماتها وخصائصها الجغرافية، خطرا داهما على روسيا/الأوراسيا، وبدون حل للمسألة الأوكرانية، يغدو الحديث عن الجيوبوليتيك القاري (روسيا كقوة قارية) أمرا عبثيا بالنسبة لموسكو، وهذا لا يعني أنه يجب الحد من استقلال أوكرانيا أو أن تصبح مجرد قطاع إداري تابع للدولة المركزية الروسية (مثلما كان عليه الأمر في الحقبة القيصري أو السوفييتية)، بل إن أوكرانيا من الناحية الاستراتيجية، يجب أن تكون إسقاطا لموسكو في الجنوب والغرب حسب النزعة الأوراسية الجديدة.

---

[1] نفس المرجع، ص88.

[2] ستتم العودة إلى هذا العنصر في المبحث الأول من الفصل الثالث، بشيء من التفصيل، عند التطرق إلى مكانة الجغرافيا الأوكرانية في الجيوبوليتيك الروسي.

[3] ، ص400.

[4] ذكر ألكسندر دوغين ذلك في كتابه "أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي"، الذي ألّفه سنة 1999.

من الثوابت الأساسية والمطلقة في السياسة الروسية على شواطئ البحر الأسود حسب دوغين، هي السيطرة الشاملة وغير المحدد بأي شيء لموسكو على امتداد ذلك الشاطئ من الأراضي الأوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية. وبإمكان روسيا تفتيت هذه المنطقة بقدر ما تريد وفقاً للخصائص الاثنو-ثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقلال الاثني والمذهبي لروس القرم والكازاك والتتر والأبخازيين والجورجيين، على أن يتم ذلك كله تحت السيطرة الكاملة والمطلقة لموسكو عسكريا وسياسيا، كما يجب أن تُبعد هذه القطاعات بصفة جذرية عن النفوذ التالاسوكراتي، القادم من الغرب أو من تركيا أو حتى من اليونان، مع التأكيد على أن الشاطئ الشمالي للبحر الأسود يجب أن يكون أوراسيًا بصفة استثنائية، وأن يخضع لموسكو بصفة مركزية[1].

لقد كان لأطروحات الأوراسيين الجدد تأثيرهم الواضح على صناع القرار في روسيا، من حيث إدراكهم لصورة أوكرانيا وأهميتها الجيوبوليتيكية الحساسة والحاسمة في مشروع روسيا الأوراسية، فمع بداية الأزمة الأوكرانية، أبلغ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لرؤساء الأجهزة الأمنية الروسية، بأنه يتعين عليهم البدءَ في العمل على إعادة شبه جزيرة القرم إلى روسيا. ويعود ذلك إلى فترة طويلة من الاعتقاد بأن شبه جزيرة القرم لابد أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، ولم ينظر المسؤولون في الكريملين مطلقاً إلى "استعادة" شبه الجزيرة، إلا باعتباره "استعادة لهدية غير مستحقة" ولا شيء آخر غير ذلك "[2].

تنبع وجهةُ النظر هذه، من روايات تاريخية (روسية)، تؤكد أن روابط روسيا بشبه الجزيرة تعود إلى زمن **كاثرين العظيمة**، التي غالبًا ما يُنسب إليها الفضل في ضم شبه جزيرة القرم الحديثة والجزء الجنوبي من أوكرانيا من الإمبراطورية العثمانية. وفي عام 1954، مُنحت شبه جزيرة القرم لأوكرانيا من قِبَل **نيكيتا خروتشوف**[3]، الزعيم السوفييتي الذي هو نفسه نصف أوكراني. ومن خلال تقديم سردية تاريخية لتبرير السلوك الروسي بشكل أكبر، أعلن الرئيس **فلاديمير بوتين** عن موقفه من قضية ضم روسيا للقرم، وتصوره لكل الأراضي الأوكرانية، كما يلي:

"سواء قبل الحرب الوطنية العظمى أو بعدها، انضم ستالين إلى الاتحاد السوفييتي ونقل إلى أوكرانيا بعض الأراضي التي كانت تابعة في السابق لبولندا ورومانيا والمجر، وفي هذه العملية، أعطى بولندا جزءًا مما كان يعتبر تقليديًا أرضًا ألمانية كتعويض، وفي عام 1954، استولى خروتشوف على شبه جزيرة القرم من روسيا لسبب ما وأعطاها أيضًا لأوكرانيا. في الواقع، هذه هي الطريقة التي تشكلت بها أراضي أوكرانيا الحديثة"[4].

---

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا** ، ص 401.

[2] Aybars Arda Kiliçer, **Exploring the Russian Perspective on the War in Ukraine: Demography's Power and Ukraine's Uniqueness**. Transatlantic Policy Quarterly (TPQ). Volume 21 Number 4, (2022), p163.

[3] Ibidem.

[4] Kremlin, **Address by the President of the Russian Federation**. https://bit.ly/4oLPdZ5, (Accessed on: 04/05/2024).

إن هذا التصور للقيادة الروسية حول تكوين الأراضي الأوكرانية، لا ينفصل من الناحية الجيوبوليتيكية، عن نظرة الغرب الأطلسي للأراضي الأوكرانية، والتي ترتبط بفكرة "**النطاق الصحي**". يوضّح دوغين أن الجيوبوليتيكيين الأطلسيين يدركون جيدا خطورة اتحاد روسيا مع أوروبا (خاصة مع ألمانيا)، كما أن منهج **التالاسوكراتيا** (القوة البحرية) الأكثر فعالية هو الذي يقوم على فكرة "النطاق الصحي"؛ والذي يعني "إقامة شريط من عدة دول معادية للجارين الشرقي والغربي، وترتبط ارتباطا مباشرا بالقطب الأطلسي، يمتد هذا الشريط الجيوبوليتيكي بين بحر البلطيق والبحر الأسود". ويضم هذا النطاق نفس شعوب دول أوروبا الشرقية التي كانت وراء تدمير الإمبراطورية الروسية، والامبراطورية النمساوية المجرية، وفي الماضي القريب الاتحاد السوفييتي[1]. والمعادلة الأساسية في تحليل جيوبوليتيكية النطاق الغربي لروسيا (النطاق الصحي)، هي مبدأ "ما هو أوروبي لأوروبا، وما هو روسي لروسيا"، وفي كل الأحوال، يجب إقامة تشكيلات ودية محايدة في الغرب، تتمتع باستقلالية إثنو-ثقافية واقتصادية واجتماعية قصوى، لكنها ذات ارتباط استراتيجي بموسكو.

يُضيف **دوغين**، أن الطريق الوحيد للتخلص من "النطاق الصحي"، هو إعادة التقسيم الكامل للتشكيلات الحكومية الجديدة على أساس العوامل الجيوبوليتيكية الصِرفة، وليس من الضروري أن يعني ذلك وبصورة آلية ضم الأراضي إلى دولة أخرى، فقد يتناول الحديث إقامة فيدراليات أو عدة دول مكان هذه الدول بحيث يكون توجهها الجيوبوليتيكي واحدا، كما أن انعدام النطاق الصحي، هو وحده القادر على جعل هذه العلاقات الأوروبية المشتركة طبيعية، وعلى تحويل المدى (الروسي-الأوروبي) من دبلن إلى فلاديفوستوك، إلى منطقة تعاضد أوراسي وتعاون وشراكة استراتيجية[2].

إذن، مثلما تشغل أوكرانيا جوهر النظرية الجيوبوليتيكية الماكيندرية الجديدة، فهي أيضا تأتي ضمن محور اهتمام الأوراسية الجديدة في روسيا، ذلك أن أوكرانيا تُعد أهم دول أوروبا الشرقية بفضل خصائصها الجغرافية الفريدة؛ خاصة من حيث موقعها الفاصل/الواصل بين روسيا الأوراسية والغرب الأورو-أطلسي، بمساحتها وأقاليمها المناخية ومقدراتها الطبيعية والبشرية المهمة بالنسبة لروسيا والغرب على حد السواء، في لعبة التنافس الجيوبوليتيكي، على رقعة الشطرنج العالمية.

وتبعاً لفكرة النطاق الصحي، فإن وجود أوكرانيا المستقلة وذات السيادة، يصبح أمرا لا يُسمح به في الاعتبارات الجيوبوليتيكية الروسية (النزعة الأوراسية الجديدة)، لذلك يتعيّن تقسيمها إلى قطاعات أو أقسام استنادا إلى الحقائق والوقائع الجيوسياسية والإثنو-ثقافية. حيث تتسم اللوحة الجيوبوليتيكية الأوكرانية حسب دوغين، بانقسام متعدد الولاءات الثقافية والتاريخية، ويتجلى ذلك في أقسام أربعة هي[3]:

---

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص ص424-425.

[2] نفس المرجع، ص426.

[3] رسول، ص18.

أ–أوكرانيا الشـــرقية: والتي تمتد بين شـــرقي الدنيبر من تشـــيرنيغوف حتى بحر آزوف، ويمثل منطقة كثيفة السـكان، ترجح بينهم غالبية الاثنية الروسـية، والسـكان الأرثودوكس من روسـيا الصـغرى، وهذه المنطقة فريبة من روسـيا اثنيا وثقافيا وتاريخيا ودينيا، ويمكنها أن تشـكل منطقة جيوبوليتيكية مسـتقلة ذات اسـتقلال ذاتي، وعلى صلات وثيقة مع وسيا.

ب–شبه جزيرة القرم: والتي تمثل تشكيلا جيوبوليتيكيا خاصا، يتميز بفسيفسائه الاثني؛ من الاثنية الروسية والأوكرانية وتتار القرم، حيث ينتشـرون في القرم ضـمن تكوين بالغ التعقيد، فهم يمثلون ثلاثة دوافع جيوبوليتيكية يناصـب بعضـها البعض العداء، فأبناء روسـيا الكبرى متوجهون بصـورة مشـددة بالولاء نحو موسـكو، بينما أبناء روسـيا الصـغرى (الأوكرانيين القوميين) في غاية التعصـب القومي، وعلى العكس من الأولى، وأما تتار القرم فهم متوجهون أكثر نحو تركيا، وعلى علاقة عدوانية مع روسيا.

ج–القسم الأوسط من أوكرانيا: يمتد من تشيرنيغوف وحتى أوديسا، والذي تقع كييف ضمنه، ويمثل نقطة مكتملة أخرى يسـيطر فيها الأوكرانيون اثنيا ولغويا (اثنوس روسـيا الصـغرى)، لكن الطائفة المسـيطرة دينيا هي الارثودوكسية، وتمثّل "روسيا الصغرى" واقعا جيوبوليتيكيا مستقلا يقترب من أوكرانيا الشرقية، ويرتبط دون شروط بالنظام الجيوبوليتيكي الأوراسي[1].

د–أوكرانيا الغربية: هذا القسـم غير متجانس، وينتمي ثقافيا إلى القطاع الجيوبوليتيكي الكاثوليكي من أوروبا الوسطى، والأكثر ولاء للغرب، ومن المهم هنا إقامة حدود ثقافية–طائفية، بين أوكرانيا المركزية الوسطى في كييف وأوكرانيا الغربية، لتفادي التأثير الكاثوليكي الأوروبي على الأراضي الأرثودوكسية[2].

على هذا النحو، تجري عملية إعادة الترتيب الجيوبوليتيكي لهذه المنطقة، بين أنصـــار فكرة الأوراســـيا (الجدد)، وأنصار فكرة التالاسوكراتيا والنطاق الصحي. ويبدأ تنفيذ هذا المشروع عبر تقويض أزمة السلطة دوريا خاصـة في منطقة القوقاز، وتبنّي لعبة دبلوماسـية تهدف إلى تدهور العلاقات بين روسـيا وأوكرانيا، حيث تمثل هذه الأعمال تحضـيرا غير مباشـر لإشـعال القوس الناري من مولدافيا إلى بحر قزوين، والذي لطالما حذّر منه خبراء الجيوبوليتيك[3].

في ظل هذا الانقســـام متعدد الولاءات الثقافية والتاريخية، واللاتركيب الجيوبوليتيكي الذي تتســـم به اللوحة الجيوبوليتيكية الأوكرانية حســـب دوغين، تمثل أوكرانيا النقطة الأضـعف في الحزام الروســـي الغربي، وإذا كانت خطورة تدمير الاستقلالية الجيوبوليتيكية لقلب الأرض (الذي تشغله روسيا بصفتها القوة القارية) تبدو محتملة،

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص436

[2] نفس المرجع، ص ص436-437.

[3] رسول، ص19.

وإذا كانت هناك حرب خنادق من أجل نظام جيوبوليتيكي، لا تضع أوراسيا أمامها إلا الأهداف الوقائية، فإن حقيقة وجود "أوكرانيا المستقلة" تعد على المستوى الجيوبوليتيكي، إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا (وهذه قضية ليست من صنع أوكرانيا نفسها بقدر ماهي من صنع الأطلسيين والقوة البحرية–Sea Power)، والحديث هنا لا يدور عن أن أوكرانيا تختار بنفسها وبوعي منها دور "النطاق الصحي" الأطلسي، على الرغم من أن ذلك لا يمكنه في بعض الحالات إلا أن يكون خطوة تم وعيها، بل عن أنها من الناحية العملية ستشرع في أداء ذلك الدور بمجرد أن تحجب عن الدخول بفعالية في العمليات التكاملية مع موسكو، أو على الأقل عندما لا تتحول إلى مكوناتها أو أقسامها الجيوبوليتيكية المتفرقة وفق الرؤية الأوراسية الجديدة أعلاه[1].

يرجّح دوغين في الأخير، أن "المشكلة الأوكرانية " هي المشكلة الأهم والأكثر جدية أمام موسكو. وإذا كانت مشاكل الشمال والقطب المتجمد الشمالي مرتبطة بمستقبل روسيا والأوراسيا البعيد، وإذا كان إعمار سيبيريا والحرب في سبيل اللينالاند–**Leanaland**[2]، يتخذان أهميتهما من أجل المستقبل القريب، وإذا كانت أيضا الاستراتيجية القتالية لإعادة ترتيب الجنوب الآسيوي تتخذ بالنسبة لروسيا معنى عمليا لكنه وقائي، فإن جيوبوليتيكا الغرب الروسي، ومركز هذه الجيوبوليتيكا هي "المسألة/المشكلة الأوكرانية"، تطالب موسكو بإجراءات فورية، وبالأخذ في الاعتبار أن التكامل بين موسكو وكييف غير ممكن، فإن على موسكو أن تشارك بفعالية في إعادة ترتيب المدى الأوكراني وفق النموذج الجيوبوليتيكي الطبيعي والمنطقي والأوحد (للأوراسيا وقلب الأرض)[3].

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن وصف أوكرانيا تاريخيا متجسد في اسمها القديم (**أوكرايينا**)، أي الأطراف أو الأرض الحدودية. فبينما تعني كلمة "أوكرانيا" بالنسبة للأوكرانيين "الوطن"، فإن معناها بالروسية "أرض الحدود"[4]، وفي حين يجد الأوكرانيون انتمائهم في تسمية الوطن الذي غنِموه من تفكك الاتحاد السوفييتي، ماتزال روسيا ترى فيها حداً وفاصلاً جغرافياً وأمنيا منذ القِدم مع البلاد الأوروبية والغرب؛ ففي عهد روسيا الكييفية خلال النصف الثاني من القرن التاسع للميلاد، كانت أراضي أوكرانيا الحالية مركز السلافيين الشرقيين الذين كانت "فلاديمير" (موسكو حاليا) أوكرايينهم أي "أطرافهم" الشرقية، ونوفغورود أوكرايينهم الشمالية. لكن مع تحول روسيا من مجرد دولة سلافية إلى امبراطورية أوراسية، بَدّلت المهماتُ الجيوبوليتيكية للمراكز العظمى

---

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص ص437-438.

[2] **اللينالاند Lenaland**، وهو التعبير الجيوبوليتيكي الأقل شهرة الذي أطلقه **هالفورد ماكيندر** نسبة إلى نهر **لينا** في سيبيريا، في إشارة إلى الأراضي المنعزلة وغير المأهولة أو غير المتطورة من البر الروسي، غير أنها على درجة عالية من الأهمية في مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي. انظر: نفس المرجع، ص384

[3] نفس المرجع، ص438.

[4] باراج خانا (ترجمة دار الترجمة)، **العالم الثاني: السطوة والسلطة في النظام العالمي الجديد**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص57.

معانيها، وصارت موسكو عاصمة الإمبراطورية، أما كييف فتحولت إلى "مركز ثانوي" التقى فيه النفوذان الأوراسي والاورو–أطلسي.

ولذلك، فإن وجود أوكرانيا المستقل وبخاصة في حدودها المعاصرة من منظور الأوراسيين الجُدد، لا يمكن أن يكون ذا معنى إلا بصفتها "نطاقا صحيا"، لأن المبادئ المتناقضة وفقا للتوجه الجيوبوليتيكي لا تسمح لهذه البلاد بالانضمام إلى المعسكر الشرقي ولا إلى المعسكر الغربي. وبهذا المعنى يتشابه دور أوكرانيا مع جمهوريات البلطيق، وعلى هذا الأساس نوقش ذات مرة مشروع إقامة فيدرالية البحر الأسود والبلطيق، أي النطاق الصحي النموذجي، الذي يعمل على تقويض الاستقرار في أوروبا الشرقية وتهيئة المنطلقات الأساسية لسلسلة كاملة من النزاعات المسلحة. ويشدّد دوغين في الأخير على أنّ ووجود أوكرانيا ضمن الحدود الحالية في وضع الدولة ذات السيادة الحالي، شبيه بتوجيه ضربة قاصمة للأمن الجيوبوليتيكي لروسيا يعادل اختراق أراضيها[1].

المطلب الثاني: التاريخ المعقد لأوكرانيا بين حتمية الجغرافيا والتغيرات المجتمعية والسياسية

يُعتبر تاريخ الجمهورية الأوكرانية المستقلة الحالية حديثا جدّاً؛ فقد حازت على استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في استفتاء دسسمبر1991 فقط !، غير أن الانتظام البشري والسياسي على الأراضي التي تشكل الجغرافيا الأوكرانية اليوم، ضارب في القِدم، إذ يعود إلى ما قبل بداية التأريخ الميلادي. وإن كان التركيز في هذا البحث سينصبّ أكثر على الحقبة التالية لانهيار الاتحاد السوفييتي وقيام الجمهورية الأوكرانية الحديثة، مع أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى التاريخ القديم لأوكرانيا كونه امتداد لسلسلة التطورات التي عرفتها أوكرانيا في تاريخها الراهن، والتي ساهمت في تشكيل أوكرانيا ما بعد السوفييتية، فضلا عن أنه يكشف عن الجدل والتعقيدات التي ميزت تطور المسألة الأوكرانية عبر التاريخ.

أحد أهم محاور الجدل القائم حول تاريخ "الجمهورية الأوكرانية"، ووضعها الحالي في التجاذبات بين روسيا والغرب، يرجع إلى كونها مركز الشعوب السلافية الشرقية منذ القرن الخامس ميلادي وحتى النصف الثاني من القرن التاسع للميلاد (عهد روسيا الكييفية)، حيث لا تزال أوكرانيا اليوم تتأرجح بين أصولها وانتمائها للشرق ونزعتها نحو الغرب. في هذا السياق، تنظر المقاربة الجيوبوليتيكية إلى الدولة من الناحية الحضارية والأنثروبولوجية، باعتبارها تطوراً تاريخيا؛ بمعنى أن جماعة من الناس التصقت بوطن من الأوطان، وكونت شعبا معينا، وأقامت دولة، وتطورت تطورا ثقافيا وحضاريا معينا، وكونت عاطفة معينة في نفوس أفرادها نحو هذا

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص ص433-434.

الوطن، بحيث أصبحوا شخصية متميزة تطلق على نفسها اسم أمّة، وقد تكون لهذه الأمة دولة أو تنضوي تحت لواء دولة أخرى، أين تمثل اللغة والدين، بجانب الأصـــول المشـــتركة أهم مقومات هذه الأمة من الناحية الحضارية[1].

أولا: أوكرانيا من النشأة والتكوين إلى الجمهورية السوفييتية

01.تاريخ الاستيطان البشري والانتظام السياسي في الأراضي الأوكرانية: تذهب تقديرات علماء الآثار إلى أن اســتيطان المنطقة التي تمثل الأراضــي الأوكرانية الحالية، كان منذ حوالي 150 ألف ســنة قبل الميلاد، ولآلاف الســـنين، كان هؤلاء الناس عبارة عن صـــيادين من البدو. بحلول عام 4000 قبل الميلاد تقريبًا، كان شعب يُدعى "**التريبيليون**" يزرعون المحاصيل ويعيشون في قرى بدائية، وبدأت المزيد من المجموعات البدوية المحاربة بالهجرة إلى الســهوب المســطحة في أوكرانيا الحالية بحلول عام 1000 قبل الميلاد تقريبًا، كما كان "**السيميريون**" من بين الأوائل الذين دخلوا منطقة القرم، وقد تم طردهم إلى شرق تركيا الحالية على يد **السكيثيين** حوالي عام 700 قبل الميلاد[2]. وتذكر الموســوعة البريطانية (Britannica Encyclopedia)، أنه ابتداءً من القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، تم إنشاء العديد من المستعمرات اليونانية على الساحل الشمالي للبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم، وعلى طول بحر آزوف؛ هذه البؤر الاستيطانية "الهيلينية" جاءت لاحقًا تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية[3].

بحلول عام 500 بعد الميلاد تقريبًا، اســتقرت العديد من القبائل الســلافية، التي تجولت في الأرض في أعقاب الســكيثيين، في جنوب أوكرانيا بالقرب من البحر الأســود، وبدأ هؤلاء السّلافيين بغزو أرض الســكيثيين، كما نجحوا في توحيد السلافيين في شعب واحد، والذي أطلق عليه "**الفارانجيون**"[4] أو كما يسميه السلافيون أنفســـهم "**روس-Rus** ". وقد كان الروس في الواقع من "**الفايكينغ**" الذين كان يقودهم المحارب العظيم **روريك**، الذي أنشأ مقره الرئيسي في مدينة **نوفغورود** غرب روسيا حاليًا، وبعد وفاته في حوالي عام 879، أسس خلفاؤه مدينة "**كييف**" في الجنوب، والتي كانت بمثابة المركز الاستراتيجي لعملياتهم[5]. ومن ثم، قامت بالمنطقة

---

[1] رياض، ص129.

[2] Steven Otfinoski, **Ukraine: nation in transitions** (NY: publication data: 2nd ed, 2005), p03.

[3] Hajda Lubomyr A., Makuch Andrij, **history of Ukraine. In: https://shorturl.at/AQvsS**, (Accessed on 04.04.2018).

[4] **الفارانجيون** the Varangians، هو الاســم الذي أطلقه الإغريق وشــعب الروس وغيرهم على الفايكنغ، الذين حكموا روس الكييفية بين القرنين التاسع والحادي عشر، واستقروا في مناطق عديدة بين بيلاروسيا الحديثة وروسيا وأوكرانيا، وأسسوا الحرس البيزنطي "الفارانجي". ذُكر في تاريخ القرن العاشر الكييفي الأساسي، أن مجموعة من الفارانجيين معروفة بالروس استقرت في **نوفغورود** بقيادة القائد **روريك**. وقبل روريك، ربما كان للروس حكومة مفترضة سابقة. غزا أوليغ قريب روريك كييف عام 882 وأسس دولة الروس الكييفية التي حكمها بعد ذلك نسل روريك. انظر: **فارانجيون**، على الرابط: https://t.ly/P9S8h، (تم التصفح يوم: 2024/05/09)

[5] Otfinoski, p03.

خلال القرن التاسع بعد الميلاد، الحضارة السلافية التي تدعى "**روس**" حول مدينة **كييف**[1]، والتي كانت أولى الولايات الشرقية التي اجتاحتها قبائل المغول عام 1240م، وفي حوالي عام 1340م خضعت الأراضي الأوكرانية لبولندا وليتوانيا واستعبدتا أهاليها. بعدها، قاومت عصابات من الفلاحين الأوكرانيين عُرفت باسم "**القوزاق**" الحكم البولندي، إلى أن وقعت معظم أراضي أوكرانيا تحت سيطرة الروس عام 1795، واستمر الحال على ما هو عليه إلى أن قامت الثورة البلشفية عام1917.

بعد انتصار الثورة البلشفية عام1917، شهدت الإمبراطورية الروسية حربا أهلية عنيفة بين الجيش الأحمر والجيش الأبيض الموالي للقيصر والقوى الأوروبية، نشبت خلالها معارك كبيرة على الأراضي الأوكرانية، وفي أثناء ذلك تم تشكيل مجلس "**الرادا**" لأوكرانيا الوسطى في كييف (البرلمان الأوكراني)، وأعلن المجلس الحكم الذاتي للمنطقة الغربية من أوكرانيا الحديثة، قبل أن يعلن استقلالها عن روسيا بتاريخ 22 جانفي 1918، ، وينتخب زعيمها المؤرخ والمفكر الشهير **ميخائيل هروشيفسكي**، أول رئيس للجمهورية الشعبية الأوكرانية في أفريل 1918[2]. غير أنها ما لبثت أن تم احتواؤها من طرف الدولة السوفييتية الجديدة، بعد أن تشكلت حكومة شيوعية في روسيا، وامتد النفوذ الشيوعي إلى أوكرانيا التي أصبحت عام 1922 واحدة من أربع جمهوريات؛ كانت تشكل أساسَ اتحادِ الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية[3]، والتي كانت تضم كل من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، والجمهوريات القوقازية، ضمن اتحاد فيديرالي.

بعد سنوات من قيام الاتحاد السوفييتي شرعت الحكومة المركزية في الاستيلاء على الكثير من مزارع الفلاحين الصغيرة، ودفعت بمئات الآلاف من الأوكرانيين الذين عارضوا تلك السياسة إلى سيبيريا وآسيا الوسطى عقابا لهم، وقد أدى ذلك إلى تفشي المجاعة وموت أعداد كبيرة من السكان بين عامي 1932 و1933.حيث يطلق على هذه الفترة تسمية "**الهولودومور**"، والتي معناها بالروسية "القتل عن طريق التجويع"، حيث توصف بأنها عملية إبادة لحوالي 5 ملايين من الأوكرانيين بسبب المجاعة الناجمة عن سياسة التجويع، والتي تم تنفيذها من طرف القيادة الشيوعية في موسكو، أدت هذه السياسة إلى خسائر ديموغرافية هائلة، وشوهت بشكل كبير التركيبة العمرية والجنسية للأوكرانيين[4].

---

[1] توصف **كييف**، بأنها كانت أكثر من مجرد مدينة، بل هي "دولة مدينة" تشبه تلك الموجودة في اليونان القديمة، والتي امتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من أسوار المدينة. وكما يقول المؤرخ الروسي **كلوتشيفسكي**، فمن الواضح أن **كييفان روس** كانت "مسقط رأس الجنسية الروسية". وعلى الرغم من أن معظم الأوكرانيين يطلقون عليها اسم "**كييفان روس**"، إلا أن الروس المعاصرين يفضلون مصطلح "**روسيا الكييفية**"، حيث ترتبط "دولة/مدينة كييف" بشكل مباشر بالإمبراطورية الروسية، التي نشأت فيما بعد حول مدينة موسكو. انظر: Otfinoski, p4.

[2] محمد الكوخي، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص31-32.

[3] مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء الثالث، ص ص420-421.

[4] Tesliuk Roman, **The Demographic Sustainability of Ukraine: The Historical Retrospective and the Current Challenges.** Studia Regionalne i Lokalne, N 2, (92) (2023). P37.

02.البنية المعقدة للمجتمع الأوكراني بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة: عرفت الدولة الأوكرانية الحديثة عملية إعادة تشكل مستمرة، وتغيرات/تغييرات متكررة في حدودها الجغرافية، الأمر الذي أثّر كثيرا على هويتها العرقية واللغوية والثقافية. ففي عام 1939، اقتُطعت جزر من الأراضي البولندية في منطقتي غاليسيا وفولهينيا وأُلحقتا بالجمهورية الأوكرانية، ما أضاف إلى أوكرانيا نسبة من السكان من أصول بولندية،

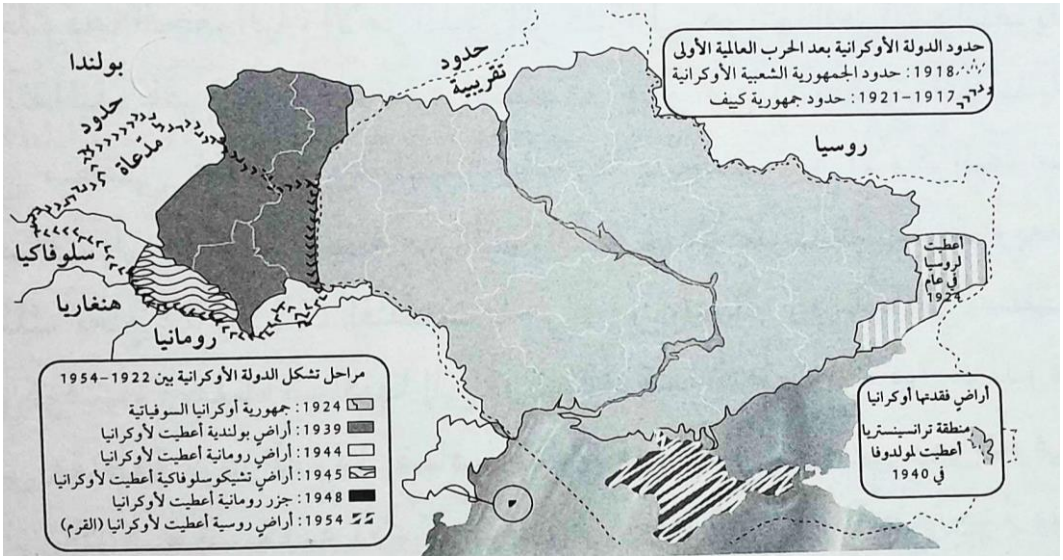

وبعدها بعام (1940)، اقتُطِعت أجزاء من شمال رومانيا في منطقة بوكيفينا ونُقلت سيادتها إلى أوكرانيا، كما اقتُطِع جزء من مولدوفا في مقاطعة بودزاك، ما أضاف سكانا من أصل روماني ومولدافي إلى التركيبة السكانية الأوكرانية. وفي عام 1945أيضا، اقتُطِع جزء من شرق تشيكوسلوفاكيا في منطقة رودينيا، ونُقِلت سيادته إلى أوكرانيا[1]. وخلال الحرب العالمية الثانية، تعرضت أوكرانيا لهجوم كبير من طرف النازيين على الاتحاد السوفييتي، مع تسجيل تعاون عدد معتبر من الأوكرانيين مع النازيين، الأمر الذي أدى بالسلطات السوفييتية بعد نهاية الحرب إلى سجن ونفي وتهجير الكثير من الأوكرانيين سبب تعاونهم مع النازيين. وكبادرة حسن نية ومنعا لتأجيج المشاعر الانتقامية للأوكرانيين ضد السطلة المركزية في موسكو، تم وضع شبه جزيرة القرم تحت السيادة الأوكرانية[2]. ورغم هيمنة السوفييت على أوكرانيا بعد نهاية الحرب، إلا أنّ المعارضة استمرت من خلال جماعات مختلفة تنادي بالتحرر وحقوق الانسان خلال السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين[3].

الخريطة رقم (04): مراحل تشكل الدولة الأوكرانية الحديثة بين: 1918 و1991.

المصدر: الكوخي، ص36.

[1] الكوخي، ص35.

[2] رسول، ص21. (لا تزال هذه القضية مثار جدل بين روسيا وأوكرانيا؛ إذ يعدّها عدد كبير من الأوكرانيين جريمة إبادة جماعية تعمدها ستالين، في حين تراها روسيا جزءا من المجاعة التي أصابت الاتحاد السوفييتي، وفي هذا الصدد، اعتبرا لبرلمان الأوروبي عام 2008 أن "الهولودومور" عملية إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية، اقترفها ستالين ضد الشعب الأوكراني).

[3] مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء الثالث، 420.

من جهة أخرى، شهدت أوكرانيا خلال تاريخها الحديث ما سُمي بـــ: "**روسيفيكاستيا**" (نشر الروسية) على

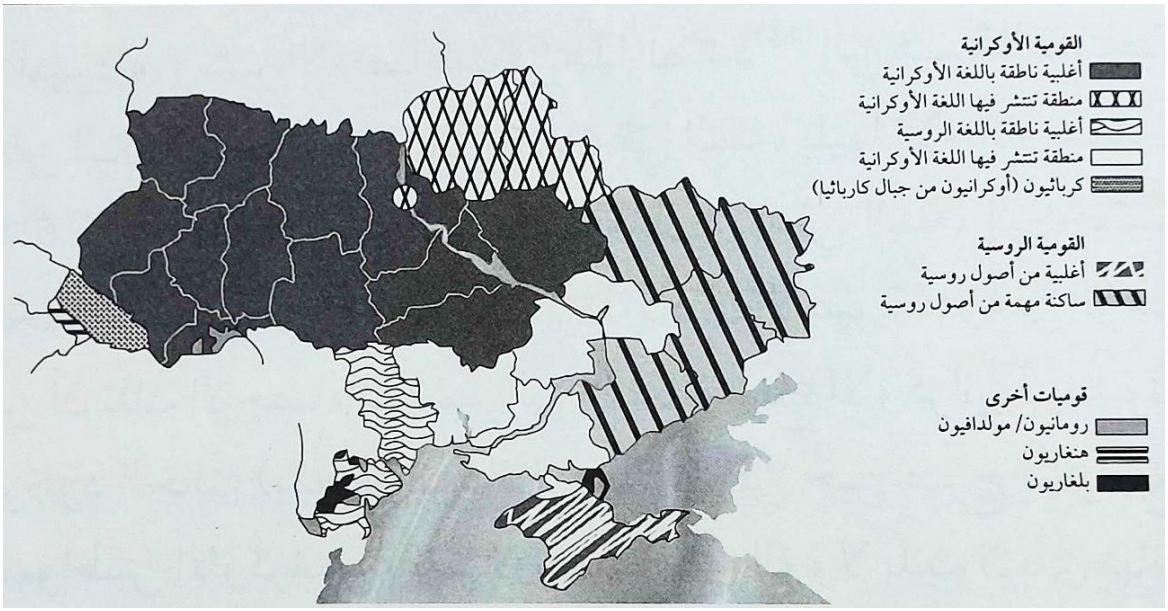

نطاق واسع، من خلال نشر الثقافة واللغة الروسيتين، وتوطين مهاجرين روس في الأراضي الأوكرانية، وذلك طوال فترة الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي بين 1709 و 1991، بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك توجد نسبة كبيرة من الأوكرانيين تنحدر من أصول روسية، خصوصا في المناطق الشرقية من البلاد، إضافة إلى انتشار استخدام اللغة الروسية في أوساط الأوكرانيين في مناطق عدة غرب البلاد، خاصة في المدن الكبيرة. وتعتبر أوكرانيا البلد الوحيد في العالم الذي يضم ناطقين بالروسية من أصل غير روسي، نتيجة السياسات التعليمية السوفييتية التي كانت تولي أهمية كبيرة للغة الروسية ومناهجها، وفي هذ الصدد، تذهب/تدّعي بعض الدراسات أن الناطقين بالروسية يمثلون بين ثلث ونصف سكان أوكرانيا.

الخريطة رقم (05): توزيع القوميات واللغات في أوكرانيا الحديثة

المصدر: الكوخي، ص38.

لذلك، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، تبنت السلطات الجديدة في أوكرانيا بعد الاستقلال سياسة "**أوكرينيزاتسي**" (نشر الأوكرانية)، كردّ على سياسة "**روسيفيكاستيا**"، حيث تم العمل على إعادة الاعتبار للغة الأوكرانية، باعتبارها لغة رسمية للبلاد في الدستور الجديد، كما عملت السلطات على تعميم وتوسيع مجالات استعمالها في الإدارة والتعليم والإعلام والحياة العامة، وحتى في دور العبادة، ونتيجة لذلك، تمكنت اللغة الأوكرانية من أخذ مكانتها، لتحل محل اللغة الروسية، وتكون بذلك لغة رسمية مهيمنة في البلاد[1].

[1] المرجع السابق نفسه، ص39

تشـير الإحصـائيات الرسـمية إلى أن 67.5% من المواطنين الأوكرانيين يرون أن اللغة الأوكرانية هي لغتهم الأم، في حين يرى 29.5% أن اللغة الروسية هي لغتهم الأم، ونحو 3% يتحدثون لغات أخرى باعتبارها لغتهم الأم، مثل التترية في القرم، واليديش لليهود والبولندية والهنغارية والرومانية والمولدوفية في أقصـى غرب البلاد، الأمر الذي يعني أن نحو 15% من السكان من أصل أوكراني يعدون أنفسهم ناطقين بالروسية، ونحو 4% من أصـل روسـي يعدون أنفسـهم ناطقين بالأوكرانية[1]، الأمر الذي يجعل الخريطة القومية واللغوية متشـابكة ومعقدة أكثر مما توحي به التقسـيمات السـطحية للمجتمع الأوكراني، المعروفة والمبسـطة على أسـاس ثنائية أوكراني/روسي[2].

على المستوى الديني، تعتبر الديانة المسيحية الأرثوذوكسية الشرقية، والتي كان لها تأثيرها في الأدب والعمارة الأوكرانية بشكل واضح. ومع ذلك، تعرف أوكرانيا تعددية دينية ومذهبية كبيرة، تنتشر فيها بشكل أساسي ثلاثة أديان هي المسـيحية والإسـلام واليهودية على الترتيب، حيث تهيمن المسـيحية على البلاد بمعدل يصـل إلى 86%، يليها الإسلام بنحو 0.6%، ثم اليهودية بحوالي 0.2%، بالإضافة إلى مجموعات أخرى من الديانات الآسـيوية. تنقسـم الغالبية المسـيحية مذهبيا إلى ثلاث كنائس، هي على التوالي؛ الأرثودوكسـية 26.8%، تليها الكاثوليكية 5.9%، ثم الكنيسـة البروتيسـتانتية 0.9%، في حين ينتمي الباقون إلى الديانتين الإسـلامية واليهودية، وبعض المذاهب والديانات الآسيوية محدودة الانتشار.

الملاحظة الأهم على المستوى الديني؛ هي أن الانقسام السياسي في المجتمع الأوكراني بين الموالين للغرب والموالين لروسيا، وصل إلى المجال الديني والكنسي، فمع عودة الكنيسة المسيحية إلى ممارسة نشاطها في أوكرانيا بعد أعوام من الحظر السوفييتي، حصل انقسام في صفوف الكنيسة الأرثودوكسية بين بطريكية كييف وبطريكية موسـكو، إذ تدّعي كل واحدة منهما تمثيل المواطنين الأوكرانيين، حيث تعتمد بطريكية كييف اللغة الأوكرانية وتنتشر أساسا في غرب البلاد، بينما تعتمد الكنائس التابعة لبطريكية موسكو اللغة الروسية وتنتشر بشكل أساسي في شرق البلاد وجنوبها[3]، خاصة في منطقة القرم. وفي ظل وجود الكاثوليك الرومانيين واليونانيين على الجزء الغربي من أوكرانيا، والأرثودوكس الشرقيين في الجزء الشرق منها، فإن غرب أوكرانيا تمثل أرضا خصبة للقومية الأوكرانية، في حين يفضـل الشـرق بناء علاقات أوثق مع روسـيا، وبعبارة أخرى فإن الجغرافيا الدينية الخاصة لأوكرانيا، توضح دور البلاد باعتبارها دولة حدودية بين أوروبا الوسطى والشرقية[4]. لذلك، يمكن القول أن المجتمع/الدولة الأوكرانية(ة)، مجتمع/دولة مركب(ة) من عدد من القوميات واللغات والمذاهب الدينية، بسبب

---

[1] State Statistics Committee of Ukraine, **The language structure of Ukraine**. In: https://shorturl.at/IvVyg, (Accessed on: 25/05/2024).

[2] الكوخي، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص41

[4] روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة والحرب ضد المصير**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص218.

التاريخ الطويل المعقد والمتغير، إضافة إلى وجودهـــ(ـــا) في موقع جغرافي وسط بين روسيا الأوراسية من جهة والغرب الأطلسي من جهة أخرى، مما جعلها تتعرض باستمرار لمختلف التأثيرات، من جهتي الشرق والغرب.

ثانيا: أوكرانيا من الاستقلال إلى الثورة البرتقالية (1991–2004)

عندما أعلنت استقلالها (الأول) عن الإمبراطورية الروسية عام 1918، لم تعمّر الجمهورية الأوكرانية الأولى طويلا قبل أن يتم إخضاعها لسلطة الدولة السوفييتية الجديدة، لتصبح أحد أجزاء الاتحاد الفيديرالي للاتحاد السوفييتي. وبذلك، عكست أوكرانيا واقعا جغرافيا تغيرت معالمه وهويته عبر الفترات الزمنية المختلفة، وعلى طول امتدادها التاريخي كانت ساحة للمنافسة والبحث عن النفوذ، وقد تجلت هذه المنافسة بشكل أكبر بين روسيا والقوى الغربية المجاورة لها[1]، وحتى بعد استقلالها (الثاني) في ديسمبر 1991 وما بعده، لا تزال بيدقا في رقعة الشطرنج العالمية، سواء بالنسبة للغرب الذي يسعى للمزيد من السيطرة على مفاتيح الهيمنة العالمية، أو بالنسبة لروسيا صاحبة الامتداد الجغرافي والتاريخي، والباحثة علن العودة إلى القمّة.

01.ميلاد الجمهورية الأوكرانية والمخاض المستمر: في أعقاب كارثة المفاعل النووي في تشرنوبل قرب العاصمة كييف عام 1986، وما نجَمَ عن ذلك من ضحايا؛ تزايد السخط الشعبي على الحكم السوفييتي، حتى اضطر البرلمان الأوكراني إلى إعلان أفضلية القانون الأوكراني على قانون الاتحاد السوفييتي عام 1990، وفي العام التالي في 01 ديسمبر 1991، أجرت أوكرانيا عملية الاستفتاء على الاستقلال، والتي كانت بأغلبية ساحقة، تم على إثرها انتخاب **ليونيد كرافتشوك** كأول رئيس للجمهورية الأوكرانية الجديدة، وبعد أسبوع، وقعت أوكرانيا اتفاقية مينسك مع روسيا وبيلاروسيا. وكان لهذه الاتفاقية غرض ذو شقين؛ فقد قامت فعلياً بحل الاتحاد السوفييتي ككيان سياسي، وانضمت إلى الجمهوريات الثلاث في اتحاد فضفاض يسمى كومنولث الدول المستقلة (CIS)[2]. وبمرور الوقت، انضمت ثماني جمهوريات سابقة أخرى إلى رابطة الدول المستقلة، أي ما يعادل الكومنولث البريطاني تقريبا، في حين اختارت جورجيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا عدم الانضمام. واعتبرت أوكرانيا، وهي زعيمة حركة الاستقلال، رابطة الدول المستقلة بمثابة خطوة وسيطة على طريق الاستقلال الكامل عن روسيا وجيرانها.

كان الاستقلال (الثاني) والتحرر من المظلة السوفييتية تحولا مهما في تاريخ الجمهورية الأوكرانية (الثانية)، لكن ذلك لم يحرر أوكرانيا من كل مشاكلها وأزماتها السياسية، خاصة وأن **كرافتشوك** وأولئك الذين دعموه في الوصول إلى السلطة، لم ينظروا إلى الانفصال عن روسيا باعتباره نهاية للامتياز الذي كان يتمتع به الشيوعيون السابقون، كما أن حكومته لم تعتقد أن على أوكرانيا المستقلة أن تتبع طريقاً صارماً نحو الديمقراطية الغربية، بل

[1] رسول، ص19.

[2] Otfinovski, p29

أمسكت بزمام السلطة وأبقت على الإصلاحات الحقيقية عند الحد الأدنى. واستمر تقديم الدعم للشركات المملوكة للدولة، بينما لم يتم تشجيع المشاريع الخاصة.

ومع ذلك، كان هناك عضو واحد في حكومة كرافتشوك يعتقد أن الإصلاح أمر لا مفر منه وضروري؛ وهو رئيس الوزراء **ليونيد كوتشما** الذي تم تعيينه في عام 1992، حيث دعم كوتشما، الإصلاح الاقتصادي وحاول المضي قدماً في عملية خصخصة الشركات الحكومية والصناعة، وصفه أحد الكتاب بأنه "رئيس الوزراء الجديد الصريح الذي أخبر صناعات الفيل الأبيض أن الرحلة المجانية قد انتهت"[1]. وقد أكسبه ذلك عداء الكثيرين بين الأغلبية المحافظة في المجلس الأعلى، وهي الهيئة التي يشرف عليها كرئيس للوزراء، حيث بذل أعضاء المجلس كل ما في وسعهم لمنع مشاريع القوانين الإصلاحية الخاصة به، مما دفعه إلى الاستقالة من منصبه في سبتمبر 1993، تاركًا لكرافتشوك صلاحيات أكبر، مع احتقان شعبي انتهى بالدعوة إلى الاضراب العام، ونتيجة للضغط الشعبي اضطر الرئيس الأوكراني إلى تقديم الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها نهاية 1995، إلى مارس1994.

شهدت سنة 1994 أول انتخابات تعددية، برلمانية ورئاسية في أوكرانيا الحديثة، وهي الانتخابات التي سيطر فيها الشيوعيون على البرلمان بعد عدة جولات، ليتم لاحقا الإطاحة بكرافتشوك على يد رئيس وزرائه السابق ليونيد كوتشما الذي أصبح ثاني رئيس للجمهورية الأوكرانية المستقلة حديثا، وأحد أبرز وجوه الطبقة الأوليغارشية التي سيطرت لاحقا على الحياة السياسية والاقتصادية لأوكرانيا، والتي كانت منقسمة إلى جناحين؛ يتكون أحدهما من البيروقراطيين المتنفذين في الحزب الشيوعي السابق، ويمثل التيار المحافظ الموالي لروسيا، أما الجناح الثاني، فيمثل التيار القومي الموالي للغرب، حيث تعد **يوليا تيموشينكو** زعيمة حزب "أرض الآباء"، أبرز الوجوه الأوليغارشية في المعسكر الموالي للغرب[2].

من أجل امتصاص الاحتقان الشعبي الذي كانت تشهده أوكرانيا، شرع الرئيس الجديد كوتشما في العمل على تحقيق العديد من الأهداف الصعبة؛ مثل دفع الإصلاح الاقتصادي إلى الأمام، والعمل على إنهاء الفساد في الحكومة، وتكوين صداقات جديدة لأوكرانيا في الخارج، كم ألقى خطابًا حدد فيه برنامجًا اقتصاديًا جديدًا تعهد فيه بتجميد الأسعار، وتسريع خصخصة الأراضي والممتلكات، وإنشاء عملة مستقرة جديدة، كما خصص وقتًا لزيارة كندا والولايات المتحدة، وقد كان الهدف من هذه الزيارات إلى الخارج تعزيز العلاقات مع الغرب للحصول على المساعدات والخبرات الأجنبية الملحّة، وفي أعقاب هذه الزيارات، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 900 مليون دولار لعملية الخصخصة، مما جعل أوكرانيا ثالث أكبر متلق للمساعدات الخارجية الأمريكية، كما منحت كندا للدولة الجديدة أكثر من 17 مليون دولار من الخبرة الفنية، ومن جانبه تعهد

[1] Ibid. p29.

[2] الكوخي، ص55.

صـــندوق النقد الدولي بتقديم قروض بقيمة ملياري دولار على مدى ثلاث ســـنوات، شـــريطة أن تبذل أوكرانيا مجهودات صادقة ومنسقة نحو إصلاح السوق[1]. وعلى الرغم من كل المشاكل التي كانت تواجه أوكرانيا، فقد حقق كوتشـــما تحســـينات كبيرة في الســـنوات الثلاث الأولى من رئاســـته. وبحلول أواخر عام 1996، تمت خصخصة معظم الاقتصاد، مقارنة بنسبة 5 في المائة فقط عندما ترك كرافتشوك منصبه في عام 1994. وارتفع متوسط الأجر الشهري في ذلك الوقت من 11 دولارا إلى 80 دولارا.

في عام 1995وقعت أوكرانيا اتفاقية تعاون وشـراكة مع حلف شـمال الأطلسـي، قامت على إثرها بتفكيك نحو 1900 رأس نووي من ترسانتها النووية عبر تسليمها لروسيا، حيث كان هَم الولايات المتحدة آنذاك تحييد القدرات النووية الأوكرانية[2]، فيما أدت المعاهدات الجديدة مع روســـيا إلى تخفيف التوترات بين البلدين، حيث قام الرئيس الروســـي بوريس يلتســـين بأول زيارة له إلى أوكرانيا في شـــهر ماي 1997، أين التقى مع الرئيس كوتشـــما، ووقّعا معاهدة صـــداقة بين البلدين[3]. كما وقّعت أوكرانيا أيضـــا خلال اجتماع قمة مدريد في جويلية 1997 اتفاقا آخر مع حلف الناتو، أطلق عليه "**ميثاق التفاهم**"، حيث أكّد على أهمية وضـــرورة بقاء أوكرانيا مســـتقلة وديمقراطية، مما يدل على إدراك الغرب والولايات المتحدة لأهمية أوكرانيا في خطوط الدفاع الأمامية، ودورها في تحقيق المزيد من العزل أمام القوة العسـكرية الروسـية. وقد باشـرت أوكرانيا من جانبها أولى خطواتها العملية للحصـول على العضـوية الكاملة في منظمة حلف شـمال الأطلسـي في ماي 2002، حيث يقول وزير الأمن الأوكراني آنذاك **يفغيني مارتشـــوك**: "ليس هناك أي مســـتقبل لأوكرانيا، إذا بقيت خارج حلف شـــمال الأطلسي"[4]، رغم أن ذلك يُعدّ خرقا لمعاهدة الصداقة (المعاهدة الكبرى) التي تم توقيعها مع روسيا في 1997، والتي تنص في أحد بنودها على الامتناع عن الاشتراك أو دعم أي عمل يمكن أن يضر بأمن أحد الطرفين[5].

02.الطريق نحو الثورة البرتقالية وعودة الصـــراع بين الشـــرق والغرب: شـــهدت فترة حكم كوتشـــما (1994-2004)، صـعود وسـيطرة الأوليغارشـية السـياسـية بمختلف ألوانها، والتي رافقها تراجع تمثيل الحزب الشيوعي في البرلمان، بعد أن قرر معظم الأوليغارشيين في البلاد الترشح في لوائح أحزاب أخرى أو إنشاء أحزاب جديدة، بغرض صرف الأنظار عن جذورهم البيروقراطية الشيوعية؛ فقد أنشأ رئيس الوزراء السابق **لازارينكو** حزبه "هرومادا"، وأنشأ أولغارشيون متنفذون حزب "أرض الآباء" الموالي للغرب، وحزب الأقاليم الموالي لروسيا، وجزب "الخضر في أوكرانيا"، وحزب "الديمقراطي الشعبي"[6]، وغيرها من الأحزاب التي تحولت من تنظيمات أيديولوجية

[1] Otfinoski, p31.

[2] رسول، ص22.

[3] Otfinoski, p35.

[4] رسول، ص22.

[5] ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمّة**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، ص78.

[6] الكوخي، ص62.

لها مشاريع سياسية، إلى تنظيمات للأقليات الأولغارشية المتحكمة في السلطة والثروة، والمسيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية، سواء في السلطة أو في المعارضة. ومن الجدير بالذكر هنا، أن ثنائية السلطة–المعارضة في الجمهورية الأوكرانية الناشـــئة، غالبا أو دائما ما تكون مرادفة لثنائية روســـيا والغرب، في ظل التداول على المواقع والنفوذ والولاء.

أدى ضعف الرئيس كوتشما في أواخر ولايته الثانية، وتشتت مراكز القوى في البلاد، والصراع على السلطة والنفوذ (بين القوى الأوليغارشية)، إلى استقواء هذه الأخيرة، وطمع عدد كبير منها في الوصول إلى سدة الرئاسة، خاصة بعدما بات واضحا أن كوتشما لن يستمر في الحكم بسبب تدهور الدعم الشعبي له، وتشتت مراكز القوى المحيطة به، وبالتالي كانت هناك حاجة ملحة لبديل يحظى بحد أدنى من التوافق العام، الأمر الذي لم يكن ممكنا بسبب الصراع الحاد بين مراكز النفوذ الأوليغارشي، الذي كان يخفي وراءه الكثير من المصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة، كما كان يخفي/يعكس أيضا تمدد القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أوكرانيا[1]، سواء التقليدية ممثلة في روسيا، أو القوى الغربية التي تسعى إلى المزيد من الخنق والحصار لمنع عودة القوة الروسية.

فالولايات المتحد وباقي الدول الغربية، كانت ترى في نفوذها في أوروبا الشرقية والذي أخذ يتزايد في أوكرانيا، ورقة مهمة في سعيها إلى زيادة توسيع حلف شمال الأطلسي، ومحاصرة روسيا من خلال خطوط دفاع متقدمة على الحدود الروسية، تمكنها من الحفاظ على أمن أوروبا الغربية، ومنع روسيا من التوسع مجددا فيما تعتبره مجالها الحيوي في شرق أوروبا ووسطها، وإعادة بنا الإمبراطورية الروسية على أنقاض الاتحاد السوفييتي[2]. إضافة إلى ذلك، كانت للدول الأوروبية مصالح اقتصادية مهمة في أوكرانيا تتزايد بشكل مطّرد، كما كانت ترى في السوق الأوكرانية الكبيرة فرصة مغرية للتوسع الاقتصادي والتجاري، بما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة، وحديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي الاشتراكي.

أما روسيا، التي كانت قد عانت من استقلال الدول وانفصال الأقاليم وحركات التمرد المؤيدة من الغرب، فقد رأت في وجود حلف الناتو على تخومها تهديدا وجوديا، لا يمكن التكهن بمآلاته، وعندما وصل **فلاديمير بوتين** إلى الحكم في روسيا سنة 2000، كان ينظر إلى العالم من الناحية الجيوبوليتيكية وليس من الناحية الأيديولوجية، كما كان يرى كذلك أن بناء دولة قوية أمر ضروري للاستقرار واستمرار روسيا. ولذلك، فمنذ اللحظة الأولى التي تولى فيها السلطة، بدأ عملية/مسار استعادة القوة الروسية[3]، بداية بنجاحه في إعادة ترتيب البيت الداخلي الروسي؛ من خلال القضاء على دوائر النفوذ الأوليغارشي في موسكو وإخضاعها بالكامل لسلطة

[1] نفس المرجع، ص85.

[2] نفس المرجع، ص82.

[3] جورج فريدمان، **الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير**، ترجمة: أحمد محمود، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015)، ص168.

الكريملين، علاوة على تحريره للجيش الروسي من المستنقع الشيشاني في القوقاز، الأمر الذي جعله يتطلع إلى إعادة ترميم وضع روسيا الإقليمي، لا سيما في جوارها القريب والمضطرب، وخاصة بعد أن وصل الغرب والناتو إلى حدود الحديقة الخلفية لموسكو، عقِب انضمام دول البلطيق وعدد آخر من دل أوروبا الشرقية لهذا الحلف العسكري[1].

لم تكن الجمهورية الأوكرانية المستقلة حديثا (الجديدة) بمعزل عن الإرث التاريخي الذي خلفته تجاذبات الحرب الباردة، كما أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، لم تكن يوما نهاية للتنافس الجيوبوليتيكي بين الغرب والشرق، فقد سارعت الولايات المتحدة إلى استغلال تفوقها وقوتها، أمام ضعف وتراجع عدوها التقليدي، من خلال استقطاب دول أوروبا الشرقية، وقد شكلت أوكرانيا بثقلها الجغرافي والتاريخي، ووزنها الجيوبوليتيكي أهم محاور التنافس بعد عد الحرب الباردة. لذلك، كانت التطورات السياسية التي أدت إلى ما يعرف بالثورة البرتقالية، جزءا لا يتجزأ من صراعات الهوية السياسية الأوكرانية المتأرجحة بين الخيار الروسي والخيار الغربي، رغم الظروف والعوامل الموضوعية التي أدت إلى الانتفاضة ضد تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية لصالح يانوكوفيتش.

ثالثا: أوكرانيا بين عدوى "الثورات الملونة" وأزمة 2013–2014.

مع بداية الألفية الثالثة، شهدت الجمهوريات المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفييتي، حراكا سياسيا واجتماعيا واسعا، خاصة في أوروبا الشرقية، والذي اصطُلح عليه بـ"الثورات الملونة"[2]، والذي امتدت آثاره فيما بعد خارج أوروبا، أين كان المشاركون فيها يستخدمون وشاحا ذا لون محدد أو زهرة كرمز[3]. فبدأت في صربيا الثورة البيضاء سنة 2000، وفي جورجيا كانت الثورة الوردية عام 2003، وفي أوكرانيا كانت الثورة البرتقالية عام 2004، وفي قرقيزيا كانت ثورة التوليب عام 2005، وثورة الأرز في لبنان من نفس العام، وثورة الزعفران في ميانمار عام 2007، والثورة القرمزية في التبت عام 2008. وحتى في تونس تم إطلاق "ثورة الياسمين" في2011 على الأحداث التي أدت إلى إسقاط نظام بن علي.

---

[1] الكوخي، ص ص85-86.

[2] حسب **أندرو أودلي**، لا تعتبر "الثورة الملونة" ثورة نموذجية؛ فهي أساسًا، تحدث في دول في مرحلة انتقالية، وتتخذ لونًا كرمز لها، وعادة ما يكون لها محفز؛ عادة يكون تغيير سياسي أو التحضير للتغيير. وتتميز الثورات الملونة بكونا تهدف إلى الوصول إلى الديمقراطية، إضعاف الاستبداد والرئاسة الأبوية. كما تشترك جميعها في خصائص مثل التظاهرات الجماهيرية، الاحتجاجات السلمية، والعصيان المدني، مع وجود محفز محدد. كما يجادل البعض بأنه غالبا ما يكون الغرب متورطا في هذه الثورات. أنظر:

Andrew Audley, **Euromaidan: the Orange Revolution 2.0?, in:**), https://shorturl.at/2vnkT, (Accessed on: 14/07/2024).

[3] محمود محمد علي، **الثورات الملونة والنسخة التجريبية للجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر). ص05.

01.الثورة البرتقالية في أوكرانيا: هي واحدة مما يوصف بـــ"الثورات الملونة"، والتي جاءت عبر سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية، التي عرفتها أوكرانيا أواخر نوفمبر 2004 واستمرت حتى جانفي 2005، غير أن إرهاصاتها تعود إلى أفريل 2004، وذلك عندما تصاعدت الخلافات السياسية بين النخب الحاكمة في أوكرانيا، فتم حل البرلمان "مجلس الرادا" من طرف رئيس الجمهورية يوشينكو، وبرمجة انتخابات مسبقة في 27 ماي 2004، الأمر الذي رفضته الأغلبية البرلمانية المعارضة بقيادة يانوكوفيتش، واعتبرته قرارا غير دستوري، واستمر التنازع بين الجناحين إلى غاية البت فيه من طرف المحكمة الدستورية[1]، أين تم الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر 2004، والتي تنافس فيها بشكل أساسي؛ رئيس الوزراء وقتها **فيكتور يانوكوفيتش**، الذي تحصل على 39,32 % من الأصوات، وفيكتور يوشينكو الذي حصد 39,87 % من الأصوات، وتَقرَّر على إثر ذلك إجراء جولة فاصلة بين المترشحين.

يرتبط السبب المباشر لإشعال فتيل الثورة البرتقالية، بإعلان نتائج انتخابات الجولة الفاصلة بين يانوكوفيتش ويوشينكو، حيث سارع كل طرف إلى إعلان نفسه فائزا بالانتخابات الرئاسية، في ظل اتهام السلطات الأوكرانية بتزوير نتائج الانتخابات لصالح يانوكوفيتش الموالي لروسيا. حيث أعلن يوشينكو لأنصاره أن الانتخابات مزورة، وعلى إثر ذلك قادت "**حركة بورا**" حركة المظاهرات والاحتجاجات ضد التزوير في كل المدن الأوكرانية، مستخدمة تقنيات النضال السلمي المعتمدة في "**منهج أوتوبور**"[2]، واستخدم المتظاهرون ألوان حملة يوشينكو البرتقالية[3]. وقد انتهت هذه الثورة السلمية، التي كانت مدعومة إعلاميا وسياسيا من الغرب، بإلغاء نتائج الانتخابات، وتدخلت المحكمة الدستورية مجددا لفض النزاع، ومطالبة البرلمان بإقرار مجموعة من الإصلاحات الدستورية، وفي 03 ديسمبر 2004 طلب المحكمة الدستورية إعادة الجولة الثانية/الحاسمة من الانتخابات بسبب استحالة تأكيد نتائجها. وفي 23 ديسمبر 2004، أعيد الانتخابات التي فاز فيها **فيكتور يوشينكو**، مع رفض كل الطعون التي قدمها منافسه يانوكوفيتش من طرف المحكمة الدستورية. لاحقاً، في 2010 ألغت ذات المحكمة الإصلاحات الدستورية التي كانت أحد العوامل التي ساهمت في فوز يوشينكو بالرئاسة، معتبرة إياها غير دستورية!

لقد كانت الثورة البرتقالية ذات أهمية بالغة على صعيد التحولات السياسية بالنسبة لدول ما بعد الاتحاد السوفيتي. وذلك بالنظر إلى صورة الحرية السياسية والإعلامية في أوكرانيا، والاستجابة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، حيث جلبت رئاسة يوشينكو في البداية جملة من التطورات الإيجابية، فأصبحت هناك حرية أكبر لوسائل الإعلام، مع زيادة النشاط والمشاركة في المجتمع المدني، فضلا عن الانتخابات التي كانت أكثر

[1] نفس المرجع، ص63.

[2] لتفصيل أكثر حول "**حركة بورا**" و"منهج/حركة أوتوبور"، أنظر: نفس المرجع، ص04، ص ص38-47، ص 52، ص65،

[3] نفس المرجع، ص65.

شفافية ونزاهة[1]. كانت هذه التطورات ملحوظة بما يكفي للمؤسسات التي كانت تهتم وتتابع موجة التحولات الديمقراطية في الفضاء ما بعد السوفييتي، مثل مؤسسة Freedom House، التي رفعت تصنيف جمهورية أوكرانيا من "شبه حرة" إلى "حرة" في عام 2006، مما يشير إلى تحول إيجابي نحو الحكم الديمقراطي، حيث شهدت هذه الفترة نقطة تحول في المشهد السياسي لأوكرانيا، مع التأكيد على القيم الديمقراطية والشفافية في الحكم.

لكن بالمقابل، و**رغم الجهود** المبذولة لقطع العلاقات بين الأوليغارشيين والجريمة المنظمة، وانخفاض مستويات الفساد بين كبار المسؤولين، فإن العديد من تطلعات الشعب الأوكراني لم تتحقق، بما في ذلك إنهاء الفساد، وتعزيز سيادة القانون، والإصلاح القضائي، مما أدى إلى إحباط الناخبين البرتقاليين، وخاصة أولئك الذين صوتوا لفيكتور يوشينكو وكتلته السياسية[2]، الأمر الذي يجعل تقييم أداء السلطات الأوكرانية من طرف المؤسسات الراعية للديمقراطية في الغرب، مرتبطا بمدى ولاء الطبقة الأوليغارشية الحاكمة للمصالح الغربية، أكثر من ارتباطها بواقع ومعايير الشفافية وسيادة القانون والنزاهة السياسية.

وكما هو الحال في مختلف المجتمعات ما بعد الشيوعية الأخرى التي شهدت تغييرات ديمقراطية، تباينت وانقسمت المعارضة الواسعة للنظام القديم بعد الثورة البرتقالية، وتجلّى ذلك في الاختلافات بين أبرز القادة البرتقاليين، فيكتور يوشينكو ويوليا تيموشينكو، ونهجهم في الاقتصاد والإدارة، إضافة إلى المنافسة المؤسسية بين الرئاسة ومجلس الوزراء بسبب المزيد الصلاحيات التي أصبحت بيد البرلمان، أين زادت قيمة الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام 2006 بشكل كبير[3]. وزادت معها حدة الانقسام داخل الائتلاف البرتقالي، ودخلت الثورة البرتقالية في أزمة، أدت إلى إقالة حكومة يوليا تيموشينكو، وبلغت الأزمة ذروتها بانتصار حزب المناطق/الأقاليم بقيادة فيكتور يانوكوفيتش، في انتخابات مارس 2006. وبعد خمسة أشهر من المفاوضات الائتلافية، تم استبدال الائتلاف البرتقالي بائتلاف الوحدة الوطنية، بقيادة رئيس الوزراء يانوكوفيتش[4]. الذي استعاد شرعيته بالعودة إلى الساحة السياسية للبلاد، مقابل انخفاض الدعم الشعبي لحزب "أوكرانيا لنا" الذي يتزعمه الرئيس يوشينكو، الأمر الذي مهّد لعودة فيكتور يانوكوفيتش إلى رئاسة البلاد.

---

[1] Taras Kuzio, **The Orange Revolution at the Crossroads,** Demokratizatsiya The Journal of Post-Soviet Democratization September 2006, 14(4). P477.

[2] Olexiy Haran and Dmytro Prokopchuk, **The Drama of Ukraine's 2010 Presidential Election: Opportunities Lost—Does a Potential for Stabilization Remain?**. In: Cory Welt and Alexander Schmemann, **After the Color Revolutions: Political Change and Democracy Promotion in Eurasia**, the George Washington University, Washington, 2010, p01.

[3] Ibidem.

[4] Kuzio, **The Orange Revolution at the Crossroads**, p477.

02.نهاية الثورة البرتقالية وعودة النظام القديم: كان الشعب الأوكراني الذي تمكن من إنهاء حكم يانوكوفيتش بثورة سلمية في 2004، يرى في ثورته "البرتقالية"، رمزا ومخلصا من مظاهر التردّي السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والممارسات البيروقراطية الفاسدة، الموروثة عن حقبة الاتحاد السوفييتي، وقد علق غالبية الأوكرانيين آمالهم على الوعود الكبيرة التي أطلقها القادة البرتقاليون، لتخليص البلاد من الفساد وسوء الأوضاع المعيشية[1]. لكن، بعد سنوات قليلة من وصولهم إلى السلطة، أصيب الأوكرانيون بخيبة أمل كبيرة، بسبب فشل وإخفاق السلطات الجديدة في تحقيق الحد الأدنى من الوعود، نتيجة الصراع الداخلي على السلطة، خاصة الخلاف الكبير الذي حصل بين الرئيس يوشينكو ورئيسة وزرائه يوليا تيموشينكو، والنتائج العكسية والكارثية لأداء قادة الثورة البرتقالية، بعد أن أصبحوا على رأس السلطة. وهكذا، انتهى المطاف بالثورة البرتقالية في نظر كثيرين، كابوسا مؤرقا وخيبة أمل كبيرة، بالنظر إلى الارتفاع الكبير في سقف الوعود، مقابل الانخفاض والتراجع الكبير في الإنجازات[2]. وقبيل انتخابات 2010 الرئاسية، تم وصف الثورة البرتقالية من طرف وسائل إعلام غربية، مثل صحيفة **دير شبيغل** الألمانية، بعناوين من قبيل: "الموت الحزين للثورة البرتقالية"[3]، بعد عجزها عن مواجهة طبقة الأوليغارشيين المتحكمين في زمام السطلة، وسيطرتهم على مجلس "الرادا" (البرلمان) وعلى الحكومة، وباقي دواليب الإدارة والاقتصاد، ومثل الكثير من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، لم تحقق الثورة في أوكرانيا أهدافها، كما أن اللون البرتقالي الذي تفاءل به الأوكرانيون لتخليصهم من الاستبداد السياسي والفساد الإداري والاقتصادي، ما لبث أن تحول إلى اللون الأسود القاتم، حيث كانت النخب البرتقالية الموالية للغرب أسوء من تلك الموالية لروسيا.

في هذا السياق، يُعلق **باراج خانا** (أحد الواقعيين) على فشل الثورة البرتقالية؛ بأنه لم تكن هناك صلة بين أوكرانيا واللون البرتقالي البتّة، بل كان ذلك وليد أفكار المستشارين الغربيين (لحركة بورا)، والذين بحثوا عن رمز يغري الناس بالخروج في الشتاء الأوكراني القارس، وقد تميزت كل فترة تعقب مثل ذلك التحول الراديكالي خلال هذه الفترة (ويشمل ذلك صربيا وجورجيا)، بظهور الممارسات السياسية الانتهازية الفاضحة، حيث توقفت

---

[1] الكوخي، ص105.

[2] كان قادة الثورة البرتقالية قد تعهدوا للناخبين بأنهم سيحققون عشرة أهداف كبيرة حين وصولهم إلى السلطة، أهمها؛ تخفيف حدة البطالة بتوفير خمسة ملايين فرص عمل، وزيادة الأجور والمعاشات، وخفض الضرائب، وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومكافحة الفساد المستشري في البلاد، ومضاعفة الإنتاج الزراعي وإعادة توزيع الأراضي، وتخفيف حدة الفوارق الطبقية، وإيقاف الانكماش الديموغرافي. لكن، بعد خمسة أعوام من الثورة البرتقالية، كان الفشل والإخفاق في تحقيق أي من تلك الوعود؛ إذ ارتف معدل البطالة إلى 15 في المئة، وتفاقم عجز الميزانية والدين العام، كما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بسبب الأزمات المتوالية وسوء التسيير، إضافة إلى = = استشراء الفساد أكثر في دواليب الاقتصاد والإدارة، حيث ارتفعت مؤشرات الفساد، وصنف تقرير الشفافية الدولية لعم 2009 أوكرانيا في المرتبة 149 من بين 180 دولة. انظر: الكوخي، ص106.

[3] نقلا عن: نفس المرجع، ص ص106-107.

الإصلاحات الدستورية في أوكرانيا، وبدت الثورة بأكملها كانقلاب مدني استبدلت فيه عصبة [أوليغارشية] بأخرى[1].

لذلك، فإن النظر إلى الخريطة الجغرافية لن يكشف أبدا ما إذا كانت أوكرانيا أوروبية أم لا؛ بل إن سياستها وحدها هي التي تستطيع تأكيد ذلك، لقد أعلن يوشينكو بعد الثورة؛ "أن الأوكران (كأمة واحدة) قد اختاروا أوروبا ليس من الناحة الجغرافية فحسب، بل وقيمها الروحية والأخلاقية كذلك". ولكن، بالنظر إلى المقاييس الأوروبية للحكم، كانت أوكرانيا أقرب إلى باكستان منها إلى بولندا[2]؛ فالأوليغارشية كانت متداخلة مع البرلمان، وكانت المقاعد تباع لمن يدفع أكثر، وبالتالي لم يشغل أغلب البرلمانيين مقاعدهم الحكومية بصورة فعلية، بل غالبا ما كانوا يفضّلون المقاعد الموجودة في مكاتبهم وشركاتهم في أوكرانيا وخارجها، الأمر الذي أدى لاحقا إلى المزيد من الإحباط في صفوف الأوكرانيين، وفقدان الأمل في التغيير الموعود.

بعد فوز حزب يانوكوفيتش بالانتخابات البرلمانية في 2006، أصبح البرلمان الموالي لروسيا أكثر نفوذا في أوكرانيا من سلطة الرئيس يوشينكو والجناح الذي يمثل الثورة البرتقالية، وهو الواقع الذي مهد الطريق لعودة الوجوه القديمة التي كانت تحم البلاد قبل الثورة، وإن كانت عودة يانوكوفيتش كرئيس للوزراء وقتها، ستُعتبر سلبية داخل أوكرانيا من قبل غالبية ناخبي الثورة البرتقالية، وبعض الحكومات الغربية والمنظمات الدولية، وذلك بالنظر إلى سجله السيّء في مجالات الديمقراطية، الفساد، وسيادة القانون[3]. لكن، وكما كان متوقعا، انتهت الانتخابات الرئاسية التي تمت في مطلع العام 2010، والتي تواجه فيها في الدور الثاني رئيسة الوزراء **يوليا تيموشينكو** والمرشح الرئاسي السابق **فيكتور يانوكوفيتش** بفوز هذا الأخير، عن طريق صناديق الاقتراع، وكان قد أفاد المراقبون الدوليون جميعهم بشرعيتها وشفافيتها، رغم اعتراض يوليا تيموشينكو على نتائجها، وعلى رئاسة يانوكوفيتش الذي من المقرر أن تمتد عهدته الرئاسية حتى نهاية 2015.

من المفارقات الغريبة أن شعارات وإنجازات الثورة التي أسقطت يانوكوفيتش في 2004، هي التي أعادته إلى رئاسة البلاد في 2010، كما أن عددا كبيرا من الأوكرانيين الذين صوتّوا له، لم يكن تصويتهم حبا فيه، بقدر ما كان كُرها في الثورة البرتقالية ورموزها[4]، وإذا كانت انتخابات 2010 قد أنهت الثورة البرتقالية، فإنها لم تُنهِ مسبباتها العميقة، المتعلقة بهيمنة الطبقة الأوليغارشية، وانقسام المجتمع الأوكراني بين الشرق والغرب سياسيا

[1] خانا، ص60.

[2] نفس المرجع السابق، ص61.

[3] Kuzio, **The Orange Revolution at the Crossroads**, p491.

[4] الكوخي، ص107.

ولغويا ودينيا وجغرافيا، الأمر الذي وفّر للطبقة السياسية المناخ المناسب لاستخدام خطابات القومية والهوية، عوضا عن خطابات البرامج السياسية والاقتصادية.

يبقى الإنجاز الأهم للثورة البرتقالية، هو ترسيخ الممارسات الديمقراطية التي ميزت مختلف المحطات الانتخابية، التي غالبا ما كانت توصف بعبارات "حاسمة"، "مصيرية"، "فاصلة"، بينما أكدت الانتخابات في كل مرة أنه لا شيء في السياسة يكون نهائيًا؛ فكل انتخابات حاسمة تليها أخرى لا تقل حسمًا عن سابقتها، إذ لم ولن يتمكن أي سياسي من التغلب على التعددية الطبيعية للأمة الأوكرانية؛ فقد يتم استبدال القادة الناطقين بالأوكرانية بأشخاص ناطقين بالروسية، وقد يُهزم مؤيدو الناتو بأولئك الذين يؤيدون روسيا، وقد يخسر الأشخاص الذين يشعرون بالراحة في موسكو لصالح أولئك الذين يشعرون بأن بروكسل هي وطنهم[1].لكن واقعيًا، وفي ظل المنافسة السياسية الديمقراطية الموجودة، لم/لن تكون خسارة أو فوز أيّ من الطرفين دائمة أو نهائية، خاصة في ظل تأثير اعتبارات المنافسة الجيوبوليتيكية للانتخابات في أوكرانيا، والتي غالبا ما تعكس التداول على الولاءات بين روسيا والغرب، الذي تحمله النخب الحاكمة المتداولة على الحكم، وهو الأمر الذي أكّدته الأزمة التي بدأت في نوفمبر 2013، وتفاقمت مع مطلع سنة 2014، ولا تزال تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، من خلال الحرب التي تشهدها الأراضي الأوكرانية.

03.بذور الأزمة الأوكرانية بين الفشل السياسي والتطرف القومي: لم تكن عودة وجوه النظام القديم سنة 2010، والذي أسقطته الثورة البرتقالية في 2004، سوى دليل على الفشل السياسي في أوكرانيا؛ هذا الفشل الذي تم تأكيده مجددا بالانقلاب الشعبي على الديمقراطية (بدعم غربي) من خلال أحداث ميدان الاستقلال التي اندلعت في أواخر نوفمبر 2013، والإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش الموالي لروسيا، والذي كان قد فاز في انتخابات حرة معترف بشفافيتها ونزاهتها حتى من طرف المراقبين الغربيين، عِلما أنه لم تتم الإطاحة بالرئيس **بيترو بوروشينكو** الموالي للغرب من طرف الموالين لروسيا، في ظل نفس النظام الأوليغارشي السائد في أوكرانيا، حيث بدا أن الديمقراطيين (في الغرب) أكثر خوفا من الديمقراطية عكس النخب التسلطية (في موسكو وأوكرانيا).

تكشف طبيعة التغيرات السياسية، والتداول على رأس السلطة في أوكرانيا، عن مدى العجز والفشل الذي عرفته وتعرفه الساحة السياسية الأوكرانية؛ فمن جهة، فشل قادة الثورة البرتقالية في تقديم البدائل والحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الأوكراني، وعجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يدل على أن الثورة البرتقالية كانت جسرا لوصول قيادة أوليغارشية جديدة إلى الحكم بدل قيادة أوليغارشية

[1] Oleksandr Sushko, **Ukraine after the 2010 Presidential Election: Implications for Democracy and Foreign Policy**. In: Welt & Schmemann, p13.

أخرى، ليتأكد هذا العجز مرة أخرى بعودة وجوه النظام القديم إلى الحكم بعدما أسقطتهم الثورة البرتقالية في 2004. وبالتالي، أصبح المشهد السياسي في أوكرانيا أشبه بـ"لعبة الكراسي الموسيقية"، في ظل فشل النخب السياسية الأوكرانية، وعجزها عن تقديم الحلول للمشاكل والانقسامات التي يعاني منها المجتمع الأوكراني، وعدم قدرتها على التخلص من الإرث السوفييتي والفساد السياسي والاقتصادي، وهو الواقع الذي ساهم في صعود التيارات القومية المتطرفة، التي كان لها دور كبير في أحداث ميدان الاستقلال وأزمة 2014، التي أطاحت بيانوكوفيتش.

لقد أدى الفشل السياسي لمختلف القيادات الأوليغارشية إلى عودة الخطاب المتطرف القائم على الهوية والقومية الوطنية، مع استمرار نفس الخلل المتمثل في غياب الأفق السياسي وغياب المشروع والبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي كانت الصورة الأبرز قبل أحداث ميدان الاستقلال، والتي تجعلها مختلفة إلى حدّ ما عن أحداث الثورة البرتقالية، هي الصعود اللافت للخطاب القومي المتطرف والأحزاب اليمينية القومية، حيث برز الدور الكبير لليمين المتطرف في المواجهات الدامية بين المتظاهرين ورجال الشرطة في العاصمة كييف، وقد كان هذا التيار ممثلا في حزب "**سفوبودا**" (الحرية)، بزعامة **أوليه تياهنيبوك** المتهم والمعترف بانتمائه للنازية الجديدة، وحركة الشباب المعروفة بـ: "**قطاع اليمين**" بزعامة **ديمترو ياروش**، الذي لا يخفي انتماءه للفاشية الجديدة[1]. وأيّا تكن الآراء بشأن هذه التيارات القومية المتطرفة في أوكرانيا، فقد كانت أبرز ما ميّز تطورات الأزمة الأوكرانية الأخيرة (2014)، في ظل فشل السياسيين وانتهازية الطبقة الأولغارشية الحاكمة، مع تنامي خطاب قومي هوياتي يميز بين الأوكرانيين على أساس انتمائهم الثقافي واللغوي والعرقي، بعيدا عن أي مشروع سياسي يحمي مستقل البلاد ووحدتها على المدى البعيد[2].

لقد جسّدت أوكرانيا منذ نشأتها فكرة العلاقة المضطردة بين الجغرافيا وتاريخ التطور السياسي للدولة، حيث كانت الجغرافيا الأوكرانية نواةً لدولة روسيا الإمبراطورية قبل أن تظهر فكرة أوكرانيا المستقلة، ثم أصبحت أكثر تعقيدا خلال الحقبة السوفييتية، بحيث أصبح الماضي الامبراطوري والسوفييتي، والسرديات الجيو-تاريخية لموسكو أكثر تشددا فيما يتعلق بمستقبل أوكرانيا الجيوبوليتيكي، خاصة في ظل تمدد الغرب الأورو أطلسي نحو الحدود الشرقية لروسيا، وعدم تراجعه عن فكرة إلحاق أوكرانيا بالمؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية والأمنية. هذا الإصرار الغربية الذي كان أحد العوامل المؤججة للأزمة الأوكرانية وردود الفعل الروسية التي صاحبتها.

المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية وأبعادها الجيوبوليتيكية

[1] الكوخي، ص111.

[2] نفس المرجع السابق، 140.

عرفت أوكرانيا أواخر العام 2013 وبداية 2014، أبرز حدث/أزمة في تاريخها الحديث بعد عشر سنوات من الثورة البرتقالية، سواء من حيث التغيرات الداخلية، أو بالنظر إلى التداعيات والأبعاد الإقليمية والدولية، حيث برزت كأحد أهم القضايا/المشكلات الجيوبوليتيكية التي أعادت إلى الأذهان مظاهر الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب. في هذا السياق، تُعرّف القضية أو المشكلة الجيوبوليتيكية بأنها؛ تلك القضية أو المعضلة التي تنشأ وتتطور وتتعقّد بفعل العوامل الجغرافية-السياسية الداخلية مشكّلة جوهر هذه القضية/الحدث، والتي قد تتأثر بجملة من العوامل الإقليمية والدولية، التي تشكل بجموعها (عامل الحدث)، الذي يتحرك أو يتغير بفعل أهمية المكان وموقعه الاستراتيجي وموارده الاقتصادية وخصائصه البشرية، وعلاقة كل هذا بمصالح القوى الأخرى، وهذا كله يحدث ضمن بيئة محلية، إقليمية أو دولية، يمكن تسميتها ببيئة الحدث[1].

بناء على هذا التصوّر، يتضمن هذا المبحث تحليلا لطبيعة الأزمة الأوكرانية وأبعادها الجيوبوليتيكية، حيث يتناول الأزمة الأوكرانية باعتبارها حدثا جيوبوليتيكيا غير مسبوق، من خلال التركيز على طبيعة وأهمية هذه الأزمة مقارنة بالثورة البرتقالية، مُرورا بخلفيات ومسببات الأزمة على المستوى الداخلي/المحلي والإقليمي والدولي، مع إبراز تأثير العوامل البيئية التي أدت إلى تعقيد هذه الأزمة.

المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية كحدث جيوبوليتيكي

أي حدث أو قضية/مشكلة جيوسياسية داخل أي دولة، يمكن أن تتعقد إذا ما تدخل فيها عامل إقليمي أو دولي أو أكثر، وتتحول من مشكلة جغرافية-سياسية (داخلية) إلى مشكلة جيوبوليتيكية[2] (إقليمية أو دولية)، قد تفضي إلى نتائج دراماتيكية حاسمة، كما هو الحال بالنسبة للأزمة الأوكرانية، التي بدأت بمظاهرات شعبية في ميدان الاستقلال (الميدان الأوروبي-Euromaidane)، لتتحول بفعل التركيبة الداخلية للمجتمع الأكراني إلى صراع داخلي عنيف، ثم إلى أحد أبرز القضايا/الأحداث الجيوبوليتيكية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية.

أولا: الطبيعة الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية 2013-2014: لقد أدت الأحداث التي عرفتها أوكرانيا نهاية 2013 ومطلع 2014، إلى جعل هذه الدولة محور الاهتمام الدولي وقتها، لا بسبب ما يحدث داخلها، وإنما بسبب إثارتها للتجاذبات الجيوسياسية بين روسيا والغرب في المحور الأوكراني. فكان قرار تعليق/رفض الرئيس الأوكراني (الأسبق) **فيكتور يانوكوفيتش** للإجراءات الخاصة بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الأزمة في 21 نوفمبر 2013، وذلك عندما بدأت الاحتجاجات/المظاهرات الشعبية المعارضة والرافضة لهذا القرار، ثم تفاقمت الأوضاع بعدها عندما تم اللجوء إلى استخدام العنف من طرف القوات الحكومية، والذي قوبِل بردود فعل عنيفة من المتظاهرين، مما أسفر عن وقوع عدد معتبر من الضحايا.

---

[1] خورشيد، ص ص21-22.

[2] نفس المرجع، ص ص22-23.

على إثر ذلك، تم عزل يانوكوفيتش الذي غادر لاجئا إلى روسيا بعد أربعة أشهر من بدأ الاحتجاجات التي يحبّ الأوكرانيون تسميتها بـــ: "ثورة الكرامة"، غير أن الأحداث لم تتوقف بعزل الرئيس الموالي لروسيا، بل توسعت الاضطرابات في الشرق والجنوب، في شكل حرب أهلية بين الموالين لروسيا والقوميين الموالين للغرب، بينما كانت التطورات السريعة والمفاجئة التي أدت إلى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ــ التي تتمتع بالحكم الذاتي . في 18 مارس 2014، أهم وأخطر تحول في مسار الأزمة الأوكرانية، التي بدأت تأخذ أبعادا جيوبوليتيكية إقليمية ودولية غير مسبوقة، منذ نهاية صراع الحرب الباردة.

لقد كان جليّاً منذ نشأة الجمهورية الأوكرانية على أنقاض الاتحاد السوفييتي، وبحكم موقعها الجغرافي، حتمية تورط القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة في تطورات الأزمة ومآلاتها، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان ما ذهب إليه بريجينسكي، عندما اعتبر أوكرانيا أحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة إلى حدٍّ حرجٍ، بسبب موقعها الجغرافي الحساس[1]. لذلك، كانت الأزمة منذ بدايتها ذات طبيعة جيوبوليتيكية بامتياز، كما كانت بداية أحداثها ومسارات تطورها تعبيرا عن صراع سياسي واقتصادي وجيوبوليتيكي بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي[2]، ومعه الولايات المتحدة والناتو (الغرب عموما) من جهة أخرى، وذلك عقب رفض توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفضيل توقيع اتفاقية مماثلة مع روسيا، بحكم ولاء القيادة الأوكرانية لهذه الأخيرة، فضلا عن كون العرض الروسي ـ الخالي من التعقيدات البيروقراطية ـ أكثر إغراء للحكومة الأوكرانية، التي كانت تناور على الجانبين لتحقيق أقصى المكاسب.

من جهة أخرى، وبالعودة إلى مميزات الجغرافيا الأوكرانية ودلالاتها الجيوسياسية، وما تمثله أوكرانيا في أدبيات الجيوبوليتيك الكلاسيكي والنيوكلاسيكي[3] (الماكيندرية الجديدة والأوراسية الجديدة)، يمكن فهم وتفسير الطبيعة الجيوبوليتيكية لهذه الأزمة، وما ارتبط بها من أفعال وردود أفعال القوى الفاعلة إقليميا ودوليا، والتي تتعلق بالمزاحمة الجيوسياسية المستمرة بين روسيا والغرب في المجال الجيوستراتيجي الأوكراني الحاسم والحساس، الذي يتوسط قلب أوراسيا والجزيرة العالمية؛ حيث تمثل استعادة السيطرة على أوكرانيا من طرف روسيا جزءاً من حلمها بالإمبراطورية الأوراسية (البرية)، بينما يمثل وجود أوكرانيا ديموقراطية مستقلة عن روسيا خطوة مهمة في طريق الهيمنة الأمريكية الأطلسية (البحرية)، ومنع قوة معادية مهمة من الاقتراب من حدود الريملاند.

وفقا للفرضية الجيوبوليتيكية التقليدية القائلة بالتنافس والتعارض الدائم بين قوى البر وقوى البحر؛ يُفهم من وجهة نظر روسيا، أن تغيير الحكومة الأوكرانية التي يقودها يانوكوفيتش الموالي لموسكو يفسَّر على أنه يهدف

[1] بريجينسكي، ص42.

[2] الكوخي، ص ص162-163.

[3] راجع المبحث الأول من هذا الفصل، ص ص98-99.

إلى خنق روسيا ومنعها من هدف الوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأسود، وبالتالي لابد من القيام بردود الأفعال اللازمة لمواجهة هذه التحديات الجيوسياسية، فيما تعتبره فضاءها التقليدي، وعلى النقيض من ذلك، تعمل وتهدف الولايات المتحدة والغرب الأطلسي، من خلال الدفع نحو تغيير قيادة النظام السياسي في أوكرانيا ليكون مواليا لها، إلى تجريد روسيا من حلفائها السياسيين في مراكز صنع القرار الأوكراني، ومحاصرتها في حدودها التي ورثتها عن تفكك الاتحاد السوفييتي، ومنعها من توسيع/استعادة سيطرتها على منطقة البحر الأسود، أو أي جزء من أوكرانيا أو أوروبا الشرقية، حتى وإن كان ذلك عن طريق دعم الثورة والعنف ضد قيادة منتخبة بصورة ديمقراطية وشفافة، كما حدث في أزمة 2014.

ثانيا: هل كانت أحدث أوروميدان نسخة ثانية من الثورة البرتقالية؟: كتبت وسائل إعلام أجنبية عندما اندلع العنف في كييف بين المتظاهرين والشرطة، وأدى إلى سقوط قتلى؛ " تبدو الثورة البرتقالية كحفل للأطفال مقارنة بأحداث اليوم في كييف". ومع ذلك، فإن العديد من المحللين والصحفيين وكذلك الأوكرانيين أنفسهم كانوا حريصين على خلق وإبراز الروابط والصلات بين أحداث أوروميدان والثورة البرتقالية، والدفع بفكرة أن "انتفاضة أوروميدان" هي ثورة برتقالية ثانية[1]، أو باعتبارها فعلا ثوريا مستمرا ومكملا لها، بعد الفشل الكبير الذي ميز حكم البرتقاليين، وسمح بعودة فيكتور يانوكوفيتش إلى السلطة عام 2010 ، ورغم وجود الكثير من السمات التي تتطابق إلى حد كبير بين الحدثين، إلّا أن الأزمة الأخيرة كانت تحمل الكثير من الأبعاد والتحولات التي لم تعرفها الثورة البرتقالية على مختلف المستويات. وذلك ما يمكن توضيحه من خلال استعراض أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الحالتين.

01.أوجه التشابه بين الثورة البرتقالية وأحداث أوروميدان[2]: تتقاسم "الثورتان الشعبيتان" البارزتان في أوكرانيا عددًا من العناصر المشتركة التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

– كِلتاهما بدأتا في 21 نوفمبر (تسع سنوات بين الثورتين)، وهو التاريخ الذي يرمز في الثقافة الشعبية الأوكرانية إلى يوم رئيس الملائكة "ميخائيل"، أو القديس الراعي الرسمي لكييف وقائد "الجيش السماوي". وقد تحدث الناس غالبًا عن الأسس الغامضة للاحتجاجات، مؤكدين أن القوى السماوية بقيادة رئيس الملائكة ميخائيل ألهمت الناس للقتال ضد النظام. ليس من المستغرب أن يُطلق على أكثر من مائة ناشط قُتلوا في الميدان لقب "المائة السماوية[3]".

---

[1] Audley, op. cit.

[2] يتم هنا، استخدام عبارة "أحداث/انتفاضة أوروميدان (ميدان الاستقلال أو الميدان الأوروبي)"، بدل "الأزمة الأوكرانية"، في سياق هذه المقارنة أو في سياقات أخرى، بغرض الإشارة إلى أن أحداث/انتفاضة أوروميدان، تمثل بداية "الأزمة الأوكرانية"، وهي جزء منها ومرحلة أولى من مراحلها، بينما تمتد هذه الأخيرة إلى ما بعد تلك الأحداث، زمنيا ومكانيا وتأثيرًا، بحيث لا تزال ارتداداتها مستمرة، ومآلاتها غير محسومة.

[3] James Krapfl & Elias Kühn Von Burgsdorff , **Ukraine's Euromaidan And Revolution Of Dignity, Ten Years Later**, Canadian Slavonic Papers/Revue Canadienne Des Slavistes, 2023Vol. 65, Nos. 3–4. P230.

– كانت جغرافيا الثورتين أيضًا متشابهة؛ حيث وقعت الأحداث الرئيسية في كييف، حول الميدان، لكن الاحتجاجات انتشرت أيضًا إلى معظم المناطق في غرب ووسط أوكرانيا. جاء آلاف السكان من المناطق الغربية، وخاصة غاليسيا، إلى كييف خلال الأسابيع الأولى من الاحتجاجات وأقاموا في الميدان. في المقابل، لم يدعم غالبية الأوكرانيين من المناطق الشرقية والجنوبية الثورة[1]، سواء في 2004 أو 2013–2014. ولكن كان هناك مشاركون نشطون في الميدان من هذه المناطق بما في ذلك من بين الأبطال الذين سقطوا من المائة السماوية.

– كان الميدان هو قلب كلتا الثورتين؛ حيث شمل ذلك المنصة التي أدى عليها السياسيون والنشطاء المدنيون والموسيقيون على مدار الساعة، وهناك حيث عقدت تجمعات كبيرة كل عطلة نهاية أسبوع، بالإضافة إلى مخيمات الخيام والمطابخ الميدانية والمباني التي استولى عليها المتظاهرون. وتجدر الإشارة إلى أن مبنى مجلس مدينة كييف كان الأول في الاستيلاء عليه في كل من 2004 و2013 ولعب دورًا مهمًا في بنية الاحتجاج.

– بحلول الوقت الذي بدأت فيه الأزمة، كانت أسباب الثورة البرتقالية قد أعيد انتاجها، وكان حكم يانوكوفيتش يتمتع بشعبية في أجزاء من البلاد لكنه يواجه معارضة قوية في مناطق أخرى[2]، وبالتالي كان العدو/الخصم الرئيسي في كلتا الثورتين هو فيكتور يانوكوفيتش، في 2004 كونه رئيسا للوزراء آنذاك والمرشح الرئاسي من حزب الأقاليم الذي فاز بالجولة الثانية بشكل مزور مما أشعل الثورة البرتقالية، وفي 2013–2014، كان يانوكوفيتش هو الرئيس المنتخب بشكل شرعي والذي أخذ لنفسه صلاحيات أكبر تدريجيًا، بما في ذلك من خلال تعديل غير شرعي للدستور. منذ توليه المنصب في 2010، تخلى عن وعوده الانتخابية؛ مثل التكامل الأوروبي لأوكرانيا، وزيادة الدعم الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة، وشفافية أنشطة السلطات، وغيرها، وانخرط في مخططات فساد واسعة النطاق.[3]

– **بالنسبة إلى ديموغرافيا المتظاهرين، فقد** كانوا في الغالب من غرب ووسط أوكرانيا، وكانوا شبابًا يتحدثون الأوكرانية، لذلك نُظِر إلى كِلتا الثورتين من قبل روسيا على أنهما تهديد كبير لمصالحها ونفوذها، خاصة من جهة الوطنيين المتطرفين الذين كانوا مسيطرين على اتجاه الأحداث، ويحملون عداء تقليديا لروسيا، بينما دعمت الولايات المتحدة والغرب عموما كلا الحركتين بشكل كبير، كجزء من مسار دعم التحول في دول

[1] Yuriy Shveda & Joung Ho Park, **Ukraine's revolution of dignity: The dynamics of Euromaidan**, Journal of Eurasian Studies 7 (2016). P90.

[2] بول دانييري، (ترجمة: يزن الحاج)، **أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص303.

[3] Iryna Chupryna, **the Orange Revolution and the Revolution of Dignity: Similarities and Differences.** Report from Democratization Policy Council (DPC), Kyiv, May 2014. P1-2.

أوروبا الشـــرقية نحو الديمقراطية الغربية، وممارســـة المزيد من تضـــييق الخناق على روســـيا في جوارها المباشر/القريب.

02.أوجه الاختلاف بين الثورة البرتقالية وأحداث أوروميدان: على الرغم من أوجه التشـــابه بين أحداث الثورة البرتقالية والأحداث التي أدت إلى الأزمة الأخيرة، إلا أن هناك اختلافات كثيرة وواضـــحة بين الحدثين، سواء من حيث السياق الزمني للأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، أو من حيث الأسباب والنتائج والمآلات، وكذا الأطراف الفاعلة في الأحداث، والتي يمكن عرض أهمّها فيما يلي:

– من الناحية النظرية؛ حســـب **أندرو أودلي**، فإن الدراســـات التي تمحورت حول حركات التغيير والتحول الديمقراطي وأسباب الثورات الملونة في الدول ما بعد الشيوعية/ما بعد السوفييتية، تجادل بغياب الأساس النظري للثورات الملونة في أحداث أوروميدان[1]، ذلك أن هناك ثلاثة أسباب أو قضايا نظرية للثورات الملونة. أولا، قضية الثورة الديمقراطية؛ إذ تميل الثورة الديمقراطية إلى أن تُحفَّز بســـبب التزوير الانتخابي، وتســـتمد قوتها من الحركة الشـعبية، ويكون هدفها الرئيســي هو الديمقراطية. ثانيا، قضـية فشـل الاسـتبداد؛ ويعتمد على إخفاقات هياكل النظام القائم، واستغلالها من قبل النخبة المضادة أو المعارضة، وغالبا ما تكون أحداثا معزولة، وتبرز عندما تأتي الفرصـــة، وبالتالي تكون أقل تخطيطًا وتنظيمًا من الثورة الديمقراطية، والهدف الرئيســـي منها ليس بالضـــرورة الديمقراطية، ولكن إضـــعاف الاســـتبداد أو التغيير الهيكلي. وثالثا، مســـألة الرئاســـة الأبوية؛ والتي تتميز بوجود "ســـيناريو البطة العرجاء"، حيث يكون الرئيس في نهاية ولايته، وبالتالي يكون التغيير وشـــيكاً بشـــكل ملحوظ، وهذا يســـبب تنافس النخب وتكتلاتها بشـــأن دعم من يخلفه من خلال حملات مختلفة، وما يميز هذه الحالة هو أنها عملية تأتي من الأعلى إلى الأسفل[2]. وفي حين تغيب هذه الأسباب عن أحداث ميدان الاستقلال، فإن الثورة البرتقالية تشتمل على جميع الأسباب/العناصر النظرية للثورات الملونة المذكورة أعلاه.

– من حيث التحضـــير والإعداد، عرفت الثورة البرتقالية إلى حد ما إعدادا مســـبقًا، بســـبب توقع التزوير في الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في نوفمبر 2004، وذلك بعد نتائج الانتخابات البلدية في أفريل 2004 التي وُصـــفت بأنها شـــهدت تزويرا هائلا، مع ما رافق ذلك من عمليات القمع ضـــد المجتمع المدني. لهذا السبب، كانت احتجاجات الثورة البرتقالية في 2004 مخططة، استعدادا لتكرار التزوير في الانتخابات الرئاسية. ويُذكر في وسائل الإعلام أنه حتى الخيام كانت مُشتراة مسبقًا من طرف النشطاء الذين استطاعوا أن يحشدوا مئات الآلاف للاحتجاج. في المقابل، ونتيجة لخيبة الأمل لدي عموم الأوكرانيين من النتائج الســـلبية للثورة البرتقالية، كان الاعتقاد الســائد لدى معظم الناس أنه لن تكون هناك احتجاجات قبل أن تظهر نتائج الانتخابات

[1] Audley, op. cit.

[2] Ibid.

المقررة في أوائل 2015، غير أن رفض الحكومة توقيع اتفاقية الشـــراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، والتوجه بدل ذلك نحو روســيا، أخرج المحتجين الرافضــين لهذا القرار إلى الميدان الأوروبي مســاء 21 نوفمبر[1]، وهو الحدث الذي كان بمثابة كرة الثلج التي بدأت تتدحرج تدريجيا لترسم بداية نهاية حكم يانوكوفيتش.

– من حيث المدى الزمني للأحداث ومســتوى العنف؛ كان من أبرز ما ميّز الثورة البرتقالية في 2004، أنها لم تدم طويلا وحققت هدفها في أيام قليلة (17 يوماً)، وقد حدث ذلك بشكل سلمي، حيث لم يصدر أي سلوك عنيف أو تقع وفيات ســواء من جانب المحتجين أو من جانب الســلطات الأوكرانية الحاكمة. بينما عرفت أحداث "أوروميدان" زخما أكبر ومدة زمنية أطول، وأكثر دراماتيكية من الثورة البرتقالية، ولم تتناسب مع سيناريو الثورات "الملونة" السريعة وبدون دماء[2]؛ فنتيجة لردود الفعل السلبية من طرف السلطة تجاه المتظاهرين بالقمع والاشــتباكات العنيفة، أطلق المتظاهرون على هذه المرحلة "**ثورة اليأس**" بعدما كانت تســمى "**ثورة الكرامة**"، حيث أصــبح العديد من المتظاهرين يائســين من إمكانية المقاومة الســلمية، واختاروا بدلا من ذلك المواجهة المفتوحة التي أدت إلى ســقوط نحو مائة قتيل، قبل أن يهرب الرئيس يانوكوفيتش إلى روســيا في 21 فيفري 2014.

– بالنسبة لمسألة القيادة السياسية؛ عرفت الثورة البرتقالية وجود زعيم سياسي ممثلا في **فيكتور يوشينكو**، الذي كانت الحشود في الميدان تهتف باسمه، بفضل النجاح الذي حققه كرئيس وزراء، مع برنامجه السياسي الذي كان يحمل تطلعات ملايين الأوكرانيين، إضافة إلى **يوليا تيموشينكو** التي برزت تدريجيًا كزعيمة ثورية أخرى مع تقدم الثورة. لكن بالمقابل، كانت ثورة أوروميدان تبدو بدون قائد أو زعيم ســياســي، رغم أن قادة الفصــائل المعارضــة الرئيســية في البرلمان؛ أمثال **فيتالي كليتشــكو**، **أرســيني ياتســينيوك**، و**أوليه تيانيبوك**، كانوا يظهرون بانتظام على منصــة الميدان[3]، ومع ذلك، فقد مثل عدم وجود زعيم مشــكلة للمتظاهرين أنفســهم، عندما بدا أن ثورتهم قد وصــلت إلى طريق مســدود، لذلك كتب على إحدى اللافتات التي كانت موجهة إلى القادة الثلاث للمعارضــة عبارة: "اختاروا قائدًا أو ارحلوا"، كما كان عموم المتظاهرين يهتفون أيضًــا: "قائد! قائد!"، عندها رد أرسيني ياتسينبوك قائلاً: "هل تريدون قائدًا؟ سأقول لكم التالي؛ القائد هو الشعب الأوكراني[4]"!. وعلى إثر ذلك توجه المتظاهرون مســاء 19 جانفي 2014 نحو مبنى البرلمان، أين بدأت المواجهة العنيفة والاشــتباك الدامي مع قوات الشرطة، لتأخذ الاحتجاجات أبعادا دراماتيكية انهت بإسقاط حكم يانوكوفيتش على وقع العنف.

[1] Krapfl & Von Burgsdorff, p326.

[2] Chupryna, p 03.

[3] Ibid, p04.

[4] Ibid, p05.

– أخيرا؛ **من حيث التركيز الجيوسياسي والعواقب طويلة الأمد، حيث أنه في أحداث** أوروميدان كان التركيز أكبر على الاتجاه الجيوسياسي لأوكرانيا نحو الاتحاد الأوروبي، بينما كانت الثورة البرتقالية أكثر تجانسًا في أسباب الاحتجاجات (الظاهرية على الأقل)، والتي ارتبطت بقضايا النزاهة والشفافية السياسية، المرتبطة بالممارسات الانتخابية، مما جعل الثورة البرتقالية تفشل في تحقيق أهدافها طويلة الأمد إن وُجدت أصلا، أو أن هذه الأهداف كانت غير محددة، الأمر الذي يفسر الدعمً المحدود وغير المستمر من الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا خلال الثورة البرتقالية، بينما كان دعم الاتحاد الأوروبي والغرب عموما، غير محدود ومستمرا في أحداث أوروميدان وما بعدها على أوسع نطاق، مما أدى إلى تغيير حكومي جذري، وتحويل التوجه الجيوسياسي نحو الغرب، وإن كان تأثيرها النهائي لا يزال غير واضح.

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية بين المحركات الداخلية والعوامل الخارجية:

يميز جوزيف ناي بين ثلاث أنواع من الأسباب/العوامل، فيما يخص قربها من وقت وقوع الأحداث محل الدراسة، حيث تكون أكثر هذه الأسباب بُعدا هي أعمقها، ثم تأتي الأسباب المتوسطة، أما التي تسبق لحظة وقوع الحدث فهي الأسباب المباشرة[1]. وفي حالة الأزمة الأوكرانية تأتي العوامل والمحركات الداخلية (الجوهرية) في المقدمة، ثم يأتي دور الأطراف/العوامل الخارجية المؤججة للأزمة، بينما الحيثيات التي سبقت بداية الأحداث فهي الأسباب والعوامل المباشرة.

أولا: المحركات الداخلية (الجوهرية) للأزمة الأوكرانية: لقد كانت الظاهرة الأبرز في حوادث ميدان الاستقلال التي تجعلها مختلفة كثيرا عن أحداث الثورة البرتقالية، هي الصعود اللافت للخطاب القومي المتطرف والأحزاب اليمينية القومية، حيث برز الدور الكبير لليمين المتطرف في المواجهات الدامية بين المتظاهرين ورجال الشرطة في العاصمة كييف، ولعبت المجموعات القومية والمتطرفة، مثل حزب "القطاع الأيمن" وحزب "سفوبودا" القادمين بشكل رئيسي من غرب أوكرانيا، دورًا حاسمًا في المرحلة العنيفة من الاحتجاجات، أين تم استدعاء البعد القومي والحضاري لتأجيج وزياد السخط الاجتماعي أمام الفشل السياسي والاقتصادي لحكومة يانوكوفيتش.

1.عامل القومية: عادت فكرة القومية[2] مع انهيار الاتحاد السوفيتي، حين وجدت بعض الدول نفسها مؤلفة من جماعات عرقية متعددة، تتوزع جغرافيا على رُقَعٍ متباعدة[3]، وفي هذه الحالة، تمثل الجمهورية الأوكرانية

---

[1] جوزيف ناي، (ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدى كامل)، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997). ص103

[2] يذهب **ايف لاكوست** إلى أن فكرة القومية أساسية في علم الجيوبوليتيك، فهي في حد ذاتها فكرة جيوسياسية، لأنها تتعلق بالأرض وبمبدأ الاستقلال، أي بصراعات قوى (...)، ومع ذلك فإن هذا المفهوم الخاص للأمة يتطور تحت تأثير صدمات جيوسياسية كبرى، يمكنها أن تؤدي أحيانا إلى تأجيج الشعور الوطني أو على العكس إلى إخماده. أنظر: لاكوست، ص32

[3] فِلِنت وتَيلور، ص82.

المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، تلك الدولة الوليدة التي تحوي داخلها مجموعات عرقية[الروس] أقل حجما من الأعراق نفسها في الدولة الأم الأكبر، والتي انسلخ عنها هذا الجزء أو ذاك [في جنوب وشرق أوكرانيا]، ولا مناص من أن تطالب هذه القِلّة بالاستقلال/الانفصال، عندما تتوفر الظروف والفرصة المناسبة. لكن الدولة الناشئة [أوكرانيا] لن تسمح بهذا، لأن النتيجة هي تفتيت الدولة إلى وحدات صغيرة وهزيلة، وهنا تلجأ أقلية وراء أخرى إلى حمل السلاح، وطلب العون من إخوانهم [في القومية/العرقية] فيما وراء الحدود، ضد حكومتهم في الدولة الناشئة[1].

في الجمهورية الأوكرانية الناشئة، مع تنامي خطابات القومية التي رافقت الثورة البرتقالية، وتناميها أكثر مع أحداث أورومیدان، كان من الطبيعي أن يبرز خطاب قومي مضاد في بلد يعرف تعددية لغوية وثقافية وإثنية كبيرة، بسبب التركيبة الأوكرانية الحديثة الموروثة التي تكونت من أقاليم موروثة عن الحقبة السوفييتية. وقد كانت الأقلية الروسية الطرف الأكثر حساسية من تنامي الخطاب القومي (المتطرف)، باعتباره موجها ضدها وضد الثقافة واللغة الروسيتين المنتشرتين بشكل كبير في شرق البلاد وجنوبها، على الرغم أنه يصعب التمييز بن السكان من أصول روسية والأوكرانيين الناطقين بالروسية، إضافة إلى صعوبة وضع خط جغرافي فاصل بين المنطقتين الشرقية والغربية[2].

تزامنا مع الصعود السياسي لليمين القومي الأوكراني، برز تيار قومي روسي مضاد في المناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا، لعبت القومية الأوكرانية المتطرفة دورا بارزا في احتجاجات أورومیدان، واتضح هذا الدور أكثر بعد مشاركة **أوليه تياهنيبوك** (المتهم بانتمائه للنازية الجديدة) زعيم حزب "**سفوبودا**"، في المفاوضات التي رعاها الاتحاد الأوروبي بين الرئيس يانوكوفيتش والمعارضة، والتي انتهت بتوقيع اتفاق سياسي للخروج من الأزمة، غير أن المعارضة انقلبت على الاتفاق بعد يوم واحد فقط، وتم عزل يانوكوفيتش وتشكيل حكومة مؤقتة حصل فيها حزب سفوبودا على ستة مناصب مهمة أبرزها؛ نائب رئيس الوزراء، المدعي العام، الموارد الطبيعية ووزارة الدفاع[3].

مثّل هذا الصعود السياسي للتيار القومي الأوكراني المتطرف، تهديدا للتيار القومي الروسي، خاصة بعد فشل حزب "الأقاليم" الموالي لروسيا في الحفاظ على السلطة، وفرار الرئيس يانوكوفيتش إلى موسكو، مما أدى بالقومية الروسية إلى تنظيم صفوفها بدعم من روسيا، وقيادة حركة الاحتجاج والمظاهرات المضادة التي جاءت

---

[1] نفس المرجع، ص83.

[2] شهدت أوكرانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر ظاهرة الـ"**الروسيفليا**"، أي حب روسيا، وهو التيار الثقافي السياسي الذي انتشر ف العديد من بلدان شرق أوروبا، مدافعا عن الثقافة الروسية ومناديا بالوحدة مع روسيا، وبالمساواة بين اللغة الروسية واللغة الأوكرانية في الدستور، والاندماج مع روسيا في اتحاد فيديرالي، وتعد بيلاروسيا وأوكرانيا أكثر دولتين انتشرت فيهما هذه الظاهرة، بسبب علاقاتهما الاجتماعية واللغوية والثقافية العميقة مع روسيا، فضلا عن القرب قربهما الجغرافي. أنظر: الكوخي، ص129.

[3] الكوخي، ص ص120-121.

كرد فعل على أحداث أوروميدان، خاصة في الجنوب (إقليم القرم)، وفي الشرق (منطقة دونباس)، والتي تطورت إلى مواجهات دامية بين التيارين القوميين، انتهت بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين في دونباس، وهو السلوك الذي يُفَسر من طرف القوميين الأوكرانيين بأنه عمل عدواني روسي، مما يُعزّز شعورهم بهويتهم الوطنية، ويدفعهم أكثر نحو الغرب.

2.العامل الحضاري: في الوقت الذي يتحدث فيه الجانب الروسي عن العلاقات الخاصة التي تربط روسيا بالجغرافيا الأوكرانية (امتداد طبيعي لروسيا)، واعتبار ذلك أحد ركائز العقيدة الجيوسياسية لروسيا الأوراسية، فإن أوكرانيا منذ استقلالها الأول قبل أكثر من قرن (1918)، تسعى لأن تكون دولة ذات سيادة، متحررة من الروابط السياسية والتاريخية مع روسيا، هذه الأخيرة التي لا تريد التسليم بهذا الأمر، أو التنازل عن نزعتها الإمبراطورية، ورؤيتها أحادية الجانب للعوامل التاريخية والحضارية السابقة والحالية[1]، نحو المسألة الأوكرانية، مهما كانت الوقائع على الأرض. فالتاريخ المعقد الذي أوجد روسيا وأوكرانيا ضمن حدود دولة واحدة لمدة تتراوح بين 200 و300 عام، لم يمنع من تشكل الروس والأوكرانيين بصورتين مختلفتين، انعكست في ظهور لغتين وتقاليد وطنية متميزة، وفي نزعتين سياسيتين متناقضتين، حيث ربطت العمليات التاريخية المعاصرة الأوكرانيين بشكل أكبر بتقاليد الاستقلال والحرية الغربية، في حين بقي الروس مرتبطين بشكل أكبر بالتأثيرات الشرقية المحافظة. وقد كانت هذه التناقضات أحد العوامل التي ساهمت وسرّعت في انهيار الاتحاد السوفييتي، وسرّعت أيضا في استقلال أوكرانيا مرة ثانية سنة 1991. وكلما شدّدت روسيا في مساعيها لاستعادة سيطرتها على أوكرانيا، كلما تعاظمت الاتجاهات الوطنية والقومية ضد هذه المساعي الروسية، وتعزّز شعور الأوكرانيين بتميزهم وحاجتهم للتوجه نحو الغرب.

بالعودة إلى الشواهد التاريخية، فإنه من الناحية السياسية، كانت أوكرانيا جزءًا من الإمبراطورية الروسية، ولاحقًا واحدة من أهم جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وبالتالي كان فقدان روسيا لأوكرانيا بتعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جزءا من أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين بالنسبة لروسيا. ومع ذلك، لا يزال الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتي السابق كان هو "الأرض المفقودة" لروسيا التاريخية[2]، وبالتالي يجب أن يبقى العمل جارٍ على استعادها بجميع الأشكال، وهو ما يفسر ردود الفعل الروسية تجاه أحداث 2013-2014، بضم شبه جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا، وصولا إلى الحرب المستمرة إلى غاية الآن.

أدى هذا الواقع التاريخي والحضاري إلى بعث التناقض والصدام بين الشرق والغرب في الفضاء الأوروبي، مجسَّدا في الحضارة الغربية التي توصف بأنها مادية، والحضارة الروسية الشرقية (الأرثودوكسية) التي توصف بأنها

[1] Kowalski Mariusz**, Determinants of Ukraine's geopolitical orientation**. *Czasopismo Geograficzne*, 2022, 93(3), p435.

[2] Samuel Charap and Timothy J. Colton, **Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post-Soviet Eurasia.** The International Institute for Strategic Studies. London, Routledge, 2017. P23.

روحية، فضلا عن التأثير الذي لعبه التمدد الإسلامي عبر الدولة العثمانية. وكان قد أشار إلى هذا الانقسام **صامويل هنتنغتون** في كتابه "صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" سنة 1996، حيث وصف الحضارة المرتبطة بروسيا بأنها "الروسية الأرثوذكسية"، وقد قدم هنتنغتون أطروحته، التي تفيد بأنه بعد نهاية الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى معسكرين، ستكون الفروق الحضارية والثقافية حاسمة في تشكيل الصراعات الداخلية والدولية. ولهذا السبب، سيكون الصراع بين روسيا والغرب أمرًا لا مفر منه، وأحد أراضيه سيكون أوكرانيا، وذلك لأن هذا البلد، وفقًا لهنتنغتون، كان من المفترض أن ينقسم على خط حضاري إلى غرب مؤيد للغرب، وإلى شرق مؤيد لروسيا[1]. وأمام هذا الافتراض، تزداد حدة التعارض بين الرغبة الروسية في استعادة ما تعتبره مجالها التاريخي ومهدها الروحي، مقابل رد الفعل الأوكراني والإصرار على التوجهات الوطنية والسعي نحو الغرب.

كان هذا التعارض والخلاف الذي وصل إلى حد العنف السياسي، مجسدا في الانقسام الأوكراني الداخلي، الذي انعكس في طبيعة النخب السياسية الأوكرانية، حيث كانت شرعيتها السياسية ترتكز على الدعم الخارجي أكثر من ارتكازها على الشرعية الشعبية والدعم الداخلي، وقد انعكس ذلك سلبا على أداء المسؤولين سياسيا واقتصاديا، وفاقم من مستوى السخط الشعبي، الذي تجسد في أبرز حدثين احتجاجيين، هما الثورة البرتقالية 2004 وثورة أوروميدان 2013-2014، هذه الأخيرة التي كانت أكثر تعبيرا عن الانقسام الأوكراني بين الشرق والغرب[2]، وأكثر تجسيدا للتنافس الروسي الغربي على/في المسرح الأوكراني.

3.العامل السياسي: عرف النظام السياسي الأوكراني منذ الاستقلال، حالة من عدم الاستقرار والتغير المستمر، نتيجة لحداثة الأبنية السياسية، واختلاف/تعدد البُنى الاجتماعية عرقيا ومذهبيا، إضافة إلى طبيعة النخب السياسية الأوليغارشية. فرغم أن الجمهورية الأوكرانية المستقلة عام 1991، قد تداول على حكمها إلى غاية اندلا ع الأزمة في 2014 خمسة رؤساء، إلا أن ذلك لم يمنع وقوع الأزمات المتكررة، بسبب أن الأنظمة القانونية والهياكل المؤسساتية الموروثة عن الحقبة السوفييتية، كانت مصممة في الأساس لدعم سلطة الحكومة وليس لدعم سيادة القانون[3]، الأمر الذي انعكس سلبا على الأداء السياسي في مختلف القطاعات، وهو الواقع الذي ميّز مختلف الدول حديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي من حيث مقاومتها للتغيير.

ويُذكر في هذا السياق، أن نسبة كبيرة من الأوكرانيين لم يتمكنوا من التكيف مع الواقع الجديد على الفور؛ وحتى في استفتاء عام 1991، صوت معظمهم لصالح الحفاظ على الاتحاد السوفياتي، كما فاز مرشحو

---

[1] Marius, p439.

[2] تجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ الانقسام الداخلي للسكان الأوكرانيين بعين الاعتبار (دائمًا)، عند الحديث عن طبيعة الصراع: ففي حين أن شرق أوكرانيا يميل إلى روسيا بشكل كبير، حيث تعتبر الروسية اللغة الأم لغالبية السكان، فإن سكان غرب أوكرانيا تمسكوا تقليديًا (ومازالوا يتمسكون) بهوية وطنية أوكرانية، تتعارض مع روسيا وتميل أكثر نحو إيجاد مكان لها ضمن الاتحاد الأوروبي.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، **استراتيجية الولايات المتحدة وروسيا تجاه أزمتي جورجيا وأوكراني (2008-2018)**، (الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2021)، ص195.

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعدة سنوات بأصوات من يمثلون التوجهات المؤيدة لروسيا. خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية[1]، غير أن أبرز السمات السياسية التي ميزت أوكرانيا لاحقا كانت "الانقسام الإقليمي"، وهو المصطلح الذي يصف الفروقات/الانقسامات الواضحة في الثقافة السياسية وتفضيلات التصويت في مختلف مناطق أوكرانيا. حيث ينعكس هذا الانقسام الإقليمي في مجموعتين رئيسيتين تتوزعان بشكل متباين في أنحاء البلاد؛ "**المؤيدون لروسيا**" وهم الذين يفضلون التكامل مع الاتحاد الجمركي (الذي تقوده روسيا) وبالتالي لديهم نظرة إيجابية تجاه روسيا، و "**المؤيدون للغرب/المؤيدون لأوكرانيا**"، وهم الذين يدعمون التكامل السياسي مع الغرب وغالبًا ما يرتبطون بالخطابات القومية[2].

على مدار قرن كامل من التاريخ الأوكراني، شهدت أوكرانيا سِتّ دورات من السياسات الأوكرانية الموالية للأوكرانيين (Ukrainophile) والموالية للروس (Russophile)[3]، والتي أثرت على سياسات الهوية الوطنية، والتحرر، والديمقراطية. وقد أدى التنافس بين الهويات الوطنية الأوكرانية التي يمثلها يوشينكو والهويات الموالية لروسيا التي يمثلها يانوكوفيتش إلى تعميق الانقسامات الإقليمية في البلاد، وشغل النخب الأوكرانية عن تنفيذ الإصلاحات والتوصل إلى تسوية بشأن الانقسامات الوطنية، أو تحقيق أهداف وتوجهات السياسة الخارجية[4]، وقد كان ذلك أحد أبرز العوامل المباشرة وراء الخيارات السياسية للسلطات الأوكرانية، التي دفعت نحو تعليق عملية توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتوجه بدلا من ذلك نحو البديل الروسي، وهو الأمر الذي دفع المعارضين لهذا القرار إلى الاحتجاج في أوروميدان.

عندما اختار الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش صفقة في اللحظة الأخيرة مع روسيا بدلاً من الاتحاد الأوروبي، كان جزء كبير من الأوكرانيين (وخاصة في المناطق الغربية من أوكرانيا) محبطين بشدة، على اعتبار أنهم كانوا يأملون أن تؤدي العلاقة المعزّزة مع الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء مرحلة طويلة حكم النخب الفاسدة (الأوليغارشية)[5]، وأن تكون خطوة لفتح أبواب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلا، وبالتالي تحطمت هذه التوقعات فجأة، مما أدى إلى الغضب الشعبي الذي تطور العنف الداخلي، وبداية الأزمة التي لا تزال ارتداداتها مستمرة.

4.العامل الاقتصادي: عرفت أوكرانيا أزمة فساد هيكلية ترجع أصولها إلى عمليات الخصخصة التي تعود إلى منتصف التسعينيات، والتي شهدت بروز جماعات أوليغارشية متنافسة، ومتعارضة في مصالحها الداخلية

---

[1] Marius, pp 439-440.

[2] Taras Kuzio, **Competing National Identities and Democratisation in Ukraine: The Fifth and Sixth Cycles in post-Soviet Ukrainian History,** Acta Slavica Iaponica 33, 2013, pp27-46.

[3] لتفصيل أكثر حول الدورات التاريخية للسياسات الأوكرانية، يمكن مراجعة: Ibid, pp27-31.

[4] Ibid, p45.

[5] Tom Sauer, **The Origins of the Ukraine Crisis and the Need for Collective Security between Russia and the West,** Global Policy, Volume 8, Issue 1, February 2017. P 84. (82-90)

وولاءاتها وعلاقاتها الخارجية، وقد ركزت جهودها بشكل مستمر على حماية نفوذها، عبر شبكات جعلت مؤسسات الدولة في خدمة مصالحها، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، حيث ساهمت تلك التراكمات السلبية منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي، في تغذية السخط الاجتماعي، خاصة لذي الذي لا يؤيدون حكومة يانوكوفيتش الموالي لروسيا، مما سرّع في وتيرة الدفع نحو الأزمة.

حتى عام 2013، كانت الحكومات الأوكرانية المتعاقبة، قادرة إلى حدٍّ ما على ممارسة الثنائية والتوازن في سياساتها التكاملية؛ فلمدة تزيد عن عقدين من الزمن، تمكنت كييف من أن تكون مرنة في سياستها الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. ومن خلال ذلك، نجحت أوكرانيا في الحصول على تكامل جزئي في مجموعة الدول المستقلة(CIS) التي أُنشئت في 1992 عندما كانت أوكرانيا عضوًا مشاركًا فقط، ومنطقة التجارة الحرة مع روسيا (منذ 2012)، وقد تم نفس التكامل بشكل محدود مع الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى اتفاقية الشراكة (AA) التي بدأ الإعداد لها تحت إشراف رئيس الوزراء يانوكوفيتش في 2006، وتم الانتهاء منها خلال توليه الرئاسة في 2013. وقد كان هذا الشكل من التكامل المحدود يوصف بأنه "تكامل ناعم"، نظرا لأنه لم يُثِر حفيظة الروس، فضلا عن أنّه كان مدعومًا بالإجماع السياسي عبر الأحزاب في السلطة وفي المعارضة، وبالتالي كان التوازن بين شكلَي التكامل أحد المبادئ الدستورية التي ميّزت للنظام السياسي الأوكراني[1]، وبغض النظر عن من كان في السلطة في أوكرانيا، كانت كييف تجيد الموازنة أو "اللعب على الحبل المشدود" بين الغرب والشرق، حتى بدأ المشروعين الجيو–اقتصاديين في أوروبا وأوراسيا يتزايدان في جاذبيتهما في العقد الثاني من هذا القرن، مما عجّل بوضع استقرار النظام السياسي الأوكراني تحت ضغط أشبه بالمطرقة والسندان، وذلك عندما بدأ كلا اتجاهي التكامل الاقتصادي في أن يصبحا أقوى وأكثر استقطابا لكييف، وأكثر تعارضا من حيث الأهداف الآثار الجيوسياسية غير المعلنة، من خلال مشروع الاتحاد الأوراسي الذي تقوده روسيا من جهة ومشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وكما هو معلوم، انطلقت شرارة الأزمة عندما قررت الحكومة الأوكرانية ـــــ على عكس ما كان متوقعا لدى الأوكرانيين ـــ تعليق اتفاقية الشراكة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، والتي كان من المنتظر توقيعها أواخر 2013. لم تكن هذه الخطوة مجرد اتفاقية تجارية محدودة، بل كانت سياسية أيضًا؛ تلتزم أوكرانيا من خلالها باتباع جملة من المبادئ الأوروبية، التي من شأنها إصلاح وتعزيز الأداء السياسي للمؤسسات الأوكرانية. وكانت قد أعلنت الحكومة الأوكرانية أن قرار التخلي عن الاتفاقية جاء بسبب الانخفاض الكبير في الإنتاج الصناعي الأوكراني، وتدهور علاقاتها مع رابطة الدول المستقلة، وهي عوامل لم تعوضها السوق الأوروبية[2]،

[1] Mykhailo Minakov, **Does Ukraine Still Matter?** In: Aldo Ferrari, **Putin's Russia: Really Back?** ISPI, Milano, 2016, pp96-97.

[2] Ben Smith & Daniel Harari, **Ukraine, Crimea and Russia**, Research Paper 14/1617 March 2014, House Of Commons Library. P13.

خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية لأوكرانيا، حيث عانت من الركود الاقتصادي بشكل خاص منذ 2012، أين انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من هذه السنة بنسبة 2.5% مقارنة بسنة 2011 [1]، كما كان اقتصاد البلاد في عامي 2012 و2013 ضعيفًا للغاية، إذ بلغ معدل النمو 0.2% و0.0% على التوالي[2]. ما يعني استمرار العجز الكبير في الميزانية وتراجع حسابات الخزينة، في ظل المشاكل الهيكلية والمؤشرات السلبية التي يعاني الاقتصاد الأوكراني، الذي يعتمد بشكل كبير على الصناعات الثقيلة ذات المؤسسات الصناعية القديمة والمتدهورة.

جدول رقم (01): مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الأزمة

	2010	2011	2012	2013
الناتج الإجمالي المحلي (مليار$)	141.21	169.31	128.59	190.50
معدّل النمو الاقتصادي (%)	4.20	5.40	0.2	0.0
الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	4.6	4.3	4.5	2.4
إجمالي الدين الحكومي من الناتج الإجمالي المحلي (%)	28.90	26.50	32.40	35.60

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات مجموعة البنك الدولي، على الرابط:
http://bit.ly/45098gi، تم التصفح بتاريخ: (2025/11/01)

وتعود أسباب أسباب تباطؤ/ضعف النمو إلى ضعف الطلب الخارجي، خاصة من منطقة اليورو، واستمرار الضعف في النظام المصرفي، إضافة إلى السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في إدارة سعر صرف العملة الأوكرانية "**الهريفنيا**" مقابل الدولار والتي جعلت العديد من المراقبين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، يرون أن الظروف النقدية كانت شديدة الصرامة بالنسبة للاقتصاد المحلي، مما أدى إلى خنق النمو، أما بالنسبة إلى عجز الميزانية والحساب الجاري، فقد كان من المشاكل الرئيسية، حيث أدت السياسات الحكومية في عامي 2012 و2013، إلى تفاقم عجز الميزانية من خلال زيادات كبيرة في المعاشات والأجور (قبل الانتخابات) واستمرار تقديم إعانات طاقة ضخمة، مما أضعف ثقة المستثمرين في استدامة البلاد المالية على المدى الطويل، وساهمت العملة المبالغ في قيمتها (بسبب سياسة سعر الصرف المذكورة أعلاه)، إلى جانب ضعف الطلب الخارجي على السلع الأوكرانية، في استمرار العجز الكبير في الحساب الجاري[3].

[1] بوزيدي، ص198.

[2] Smith & Harari, p13.

[3] Ibid., pp13-14.

كانت السياسة التي انتهجتها حكومة يانوكوفيتش خلال (2010-2013)، العامل الأبرز وراء استمرار الركود الاقتصادي، حيث سمحت بتزايد حجم الديون الخارجية والمحلية، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين السيادي لأوكرانيا بنسبة 83.6%، ليبلغ 73.1 مليار دولار، واتفع الدين الداخلية المباشر بنسبة 35% عام 2013، أي حوالي 23.1 مليار دولار، وارتفع الدين الداخلي المباشر بنسبة 6.9% ليصل إلى 27.9 مليار دولار[1].

إضافة إلى ذلك، تظهر مقاييس التنافسية الدولية مدى عمق المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الأوكراني؛ فقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي أوكرانيا في المرتبة 84 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمية بين عامي 2013 و2014، متخلفة عن دول الجوار مثل رومانيا (76)، وروسيا (64)، وبولندا (42). أما تقرير البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال فقد وضع أوكرانيا في المرتبة 112 من بين 189 دولة لعام 2014، متأخرة عن روسيا (92)، ورومانيا (73)، وبيلاروسيا (63)، وبولندا (45). كما صنفت منظمة الشفافية الدولية أوكرانيا في المرتبة 144 من أصل 177 دولة من حيث الشفافية في المؤسسات العامة لعام 2013، وهي الأدنى على مستوى أوروبا[2].

أمام هذا الواقع الذي سبق بداية الأزمة، تميز الاقتصاد الأوكراني بقطاع خاص ضعيف، وقليل المنافسة، وبيئة تنظيمية سيئة، ومستويات فساد عالية، جعلت آفاق النمو في البلاد ضعيفة. وقد أشار البنك الدولي في تقرير جانفي 2014 إلى ضعف في التنظيمات التجارية التي تعيق حركة القطاع الخاص، كما أشار إلى البيروقراطية المفرطة، ويضاف إليها ضعف الحوكمة في القطاع العام، وغياب فعالية سياسات المنافسة، والحواجز الكبيرة أمام دخول الأعمال الجديدة إلى السوق، بالإضافة إلى نقص الإرادة السياسية لتحسين بيئة الأعمال. وأمام هذا الواقع بقي الخيار الأوكراني رهنا بالتجاذبات بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن المستقبل الاقتصادي لأوكرانيا، وقد حاولت الحكومة في كييف المناورة في منطقة وسطى بين الشر والغرب، حيث سعت إلى زيادة تقاربها مع الاتحاد الأوروبي دون خسارة الشريك الروسي[3]. ومع ذلك، فإن سياسة المشي على الحبل لم تستمر طويلا، وبمجرد أن اضطرت الحكومة الأوكرانية بقيادة يانوكوفيتش إلى اختيار أحد البديلين والتوجه نحو الخيار الروسي، تفجرت الأزمة بين أنصار الخيارين.

لقد كانت الأزمة الأوكرانية 2013-2014، ذات أبعاد داخلية عميقة ومتعددة؛ ترتبط بالخيارات والتوجهات الاقتصادية، كما تخفي في طياتها تناقضات واختلافات ثقافية واجتماعية وسياسية، مدفوعة بالعرق واللغة والدين والإرث التاريخي والحضاري، مما ولّد خلافات حادة حتى بين الأوكرانيين أنفسهم، ونظرتهم إلى

[1] نقلا عن: بوزيدي، ص199.

[2] Smith & Harari, p15.

[3] الكوخي، ص ص21-22.

بلادهم، حول مكانتها الإقليمية وتوجهاتها المستقبلية، ودورها الجيواستراتيجي المحوري في العلاقات بين الشرق والغرب.

ثانياً: الأطراف الخارجية المؤجّجة للأزمة الأوكرانية[1]: جاءت الأحداث التي شكلت الأزمة الأوكرانية كمشكلة جغرافية-سياسية (داخلية)، في سياق إقليمي ودولي معقد للغاية، مما استدعى تدخل عدد من الأطراف الإقليمية والدولية، لتتحول إلى قضية أو مشكلة جيوسياسية إقليمية بأبعاد دولية، جعلتها في قلب الاهتمام العالمي، أين لعبت هذه الأطراف الإقليمية والدولية دورًا رئيسيًا في تفاقم الوضع المضطرب في أوكرانيا منذ بداية أحداث أوروميدان في 21نوفمبر 2013. وبالعودة إلى التاريخ القريب للجمهورية الأوكرانية المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفييتي، يمكن ملاحظة أن أوكرانيا منذ استقلالها، وبالأخص خلال الفترة الممتد من الثورة البرتقالية 2004 إلى أزمة 2013-2014، طغى عليها مشهد الصراع الداخلي بين وأولئك الذين يميلون إلى بناء علاقات قوية مع روسيا، وأولئك الذين يرغبون في دولة أوكرانية ديمقراطية قريبة من الغرب، أمام تعارض/تصادم مصالح الأطراف الخارجية المعنية بالأحداث الجارية في أوكرانيا، وبذلك تعتبر الأزمة الأوكرانية تجسيدًا للتنافس الجيوسياسي الحاد بين الغرب وروسيا. واستنادا إلى الشواهد على الأرض، فإن الأحداث المرتبطة بالأزمة من حيث التأثيرات الخارجية لا تنفصل عن سياسات اللاعبين الإقليميين والدوليين الرئيسيين الذين ساهموا في تطورات الأحداث، من خلال الجهود المبذولة لدمج أوكرانيا في آليات التكامل الإقليمي لكل طرف، وذلك على النحو التالي:

1. الطرف الروسي: يرجع دور روسيا في تأجيج أزمة 2013-2014، إلى سنة 2010، إثر فوز حليفها يانوكوفيتش في الانتخابات الرئاسية، والذي عزّز النفوذ الروسي في البلاد، حيث قام يانوكوفيتش بتمديد فترة وجود أسطول البحر الأسود الروسي في قاعدة سيفاستوبول، والتي كان من المقرر أن تنتهي في عام 2017، لمدة 24 عامًا إضافية، مما يضمن بقاء الوجود الروسي في القرم حتى عام 2042[2]. وبالتالي ترى روسيا في التطورات المصاحبة للأزمة في أوكرانيا، خاصة بعد استقالة يانوكوفيتش التي فُرضت عليه، بمثابة إجراء "عقابي" ضد حكومة شرعية ومنتخبة، والمستهدف بذلك هي المصالح الروسية، لذلك جاء الرد الروسي باستخدام نفس "النهج العقابي"، الذي أدى إلى توسيع دائرة الأزمة عبر ضم شبه جزيرة القرم، ثم تأجيج الوضع في الأقاليم الشرقية، وتحديدا في إقليم **دونباس** الذي يضم مقاطعتي **لوهانسك** و**دونييتسك**، من خلال دعم الانفصاليين،

[1] يشرح هذا العنصر كيف دفعت الأزمة الأوكرانية (الداخلية)، نحو مزيد من انخراط الفواعل/الأطراف الخارجية المتنافسة على النفوذ في أوكرانيا، ضمن لعبة صفرية، بين روسيا والغرب، حيث أن السياسات الرامية إلى إعادة تشكيلها في إطار التنافس الجيوسياسي، وسعي كل طرف لكسب للاستحواذ على المجال الأوكراني، أفضت إلى تعقيد هذه الأزمة التي باتت مستعصية على الحل.

[2] Burak Sarıkaya, **Evaluation of The Ukrainian Crisis Within The Context of Regional Security Complex Theory**, Afro Eurasian Studies Journal Volume 6, Issue 1&2, Spring&Fall 2017, p46. pp.33-53

حيث اعتمدت موسكو في ذلك بشكل كبير على تحريك المجموعات الناطقة بالروسية في هذه المنطقة، ضد التغييرات التي أحدثتها حركة أوروميدان.

في هذا السياق، من المهم التذكير بأن السياسة الخارجية الروسية، كانت قد عرفت تغيرًا بارزا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى نهاية عام 1992، وقد حددت روسيا أولوياتها في السياسة الخارجية من خلال "**عقيدة السياسة الخارجية للاتحاد الروسي**" ووجهت أنظارها إلى منطقة "الجوار القريب"، حيث ركزت "**سياسة الجوار القريب**"[1] على تأكيد مكانة ونفوذ روسيا كقوة عظمى خاصة في مجالها الإقليمي، أين حددت المصالح المتميزة لروسيا ودورها الخاص في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، كما شرعنت التدخل العسكري الروسي في المنطقة إذا دعت الحاجة لحماية مصالحها الخاصة. وتسعى روسيا وفقًا لهذا المنظور، إلى الحد من تأثير القوى الغربية في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي بدافع من مخاوف أمنية حقيقية، رافضة بذلك تطمينات الغرب للروس بأنهم ليس عليهم القلق، وأن امتداد حدود الناتو شرقًا لا يحمل أي تبعات عسكرية.

تجدر الإشارة هنا إلى الإجابة التي قدمها **جورج كينان** عندما سُئل عن خطط الناتو للتوسع السريع وغير المدروس بهدف ضم بولندا والمجر وجمهورية التشيك في عام 1998، حيث ردَّ قائلاً: "أعتقد أن هذه بداية حرب باردة جديدة، أعتقد أن الروس سيتفاعلون تدريجيًا بشكل سلبي للغاية، وسينعكس ذلك على سياساتهم، أعتقد أن ذلك خطأ مأساوي، لم يكن هناك أي سبب لذلك على الإطلاق، وهذا يُظهر قلة فهم لتاريخ روسيا وتاريخ الاتحاد السوفيتي. بالطبع، سيكون هناك رد فعل سيء من روسيا"[2]. في الواقع، لم يرَ جورج كينان في توسيع الناتو نحو الشرق سوى خطأ استراتيجي، سيؤدي إلى رد فعل عنيف من روسيا.

من هذا المنطلق، شددت روسيا ــ بشكل علني أو ضمني وبصورة متكررة ــ على التزامها بضمان والدفاع عن نفوذها في المنطقة، ومنع دولها من التحالف مع قوى خارجية، تعتبر تاريخيا معادية لروسيا. بعد الحرب مع جورجيا في أوت 2008، والتدخل العسكري الروسي الحاسم والناجح، وصف الرئيس الروسي وقتها **دميتري ميدفيديف** المنطقة السوفيتية السابقة بأنها "منطقة مصالح متميزة". هذا الموقف انعكس/ينعكس بوضوح في الوثائق الاستراتيجية الروسية المتعاقبة، بما في ذلك **عقائد الدفاع الروسية** (1993، 2000، 2010،

[1] تم صياغة هذه العقيدة كأول مفهوم للسياسة الخارجية الروسية على يد **أندريه كوزيريف**، الذي شغل منصب أول وزير خارجية لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بين العامين 1991 و1996، أُطلق على هذه العقيدة أيضا "عقيدة يلتسن "أو "عقيدة مونرو الروسية". أنظر:
Öncel Sencerman, **Russian Diaspora as a Means of Russian Foreign Policy,** MILITARY REVIEW March-April 2018, p44.

[2] James A. Warren, **The Man Who Knew Russia Best: George Kennan's Revealing Diaries**. (Accessed on: 25/10/2024). https://bit.ly/3CVlABN.

2014، 2021)، **ومفاهيم السياسة الخارجية** (1993، 2000، 2008، 2016)[1]، كما تؤكده مرة أخرى المواقف والسياسات الروسية تجاه الأحداث في أوكرانيا قبل، أثناء، وبعد الأزمة، حيث ترى روسيا في المساعي والإجراءات التي تهدف إلى توسيع حلف الناتو، وتمدد الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، تهديدا للأمن الروسي، وانتهاكا للالتزامات الغربية التي تمت في فترة إعادة توحيد ألمانيا، وخاصة مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة[2].

لم يعد مفاجئًا أن تُعارض روسيا بشكل عنيف هذا التمدد الغربي شرقًا؛ إذ ليس من الطبيعي أن ترحب أي دولة بوجود تحالف عسكري معادٍ تاريخيًا بالقرب من حدودها، مهما أعلن عن نواياه السلمية[3]، وهذا يدفع روسيا إلى تبني مبدأ "**الدفاع من أجل المستقبل**" كاستراتيجية سياسية (استباقية) تجاه ما يحدث في أوكرانيا[4]، إدراكا منها أن اقتراب الغرب من أوكرانيا لا يخرج عن نطاق منافسة روسيا على التوجه الجيوسياسي والاقتصادي المستقبلي للجمهورية الأوكرانية، في ظل اعتبار المصالح الاستراتيجية لروسيا في منطقة رابطة الدول المستقلة ترتبط بمنع المزيد من توسع حلف الناتو في هذه المنطقة الحيوية.

2.الطرف الغربي: يشمل الطرف الغربي الولايات المتحدة وحلفاءها من الدول الأوروبية، أو بالأحرى الناتو والاتحاد الأوروبي، ومن الطبيعي أن يستغل الغرب انتصاره في الحرب الباردة لتعزيز موقعة، والعمل على منع عودة/ظهور منافسين جيوسياسيين خاصة في الفضاء ما بعد السوفييتي. وعلى هذ الأساس، كانت المواقف والسياسات الغربية تجاه أوكرانيا في الأزمة الأخيرة، لا تنفصل عن هذه المساعي، فأحد جذور الأزمة في أوكرانيا من هذه الناحية، يعود إلى التوسع نحو الشرق لحلف شمال الأطلسي، والذي كان مصحوبًا بتوسع مجالات نفوذ الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات متعددة الأطراف المهيمنة في الغرب (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمات المجتمع المدني الممولة من الغرب التي سعت وروجت جميعًا لدمج الجمهورية الأوكرانية تدريجيا في المدار الغربي).

في حالة حلف شمال الأطلسي(الناتو)، تم التفكير في التوسع نحو الشرق على الأقل منذ عام 1993 وبدأ في عام 1999، مما أدى بشكل فعال إلى توسع السيطرة الأمريكية على مجمل أوروبا، وقد أفصح إعلان قمة بوخارست في أفريل 2008 عن احتمالية انضمام أوكرانيا وجورجيا[5]، مما يعني توسيع دائرة سيطرة الناتو على البحر الأسود، وتحول المزيد من جيران الاتحاد الروسي إلى الفلك الغربي. وبذلك تكون أوكرانيا بمثابة أداة استراتيجية أمريكية لإضعاف المنافس الروسي، ومنع التكامل الأوراسي، وبالتالي الاستمرار في الحفاظ على

[1] Elias Götz, **Near Abroad: Russia's Role in Post-Soviet Eurasia**, Europe-Asia Studies, 2022Vol. 74, No. 9, November 2022, p1540.

[2] Michael Dunford, **Causes of the Crisis in Ukraine**, International Critical Thought, 2023, VOL. 13, NO.1, p89. PP 89-125

[3] Sarıkaya, p48.

[4] Ibid, p52.

[5] Dunford, pp89-90.

النظام الدولي القائم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ووفقًا لما ذكره مدير **مركز كارنيجي** بموسكو في 2014، **ديمتري ترينين**، كانت الولايات المتحدة تدعم منذ فترة طويلة الحركات المؤيدة للغرب في أوكرانيا لأسباب أيديولوجية وجيوسياسية، واتخذت موقفًا مشككًا تجاه محاولات الكرملين لتحقيق التكامل الأوراسي. فبالنسبة لواشنطن، كانت فكرة أن تصبح أوكرانيا جزءًا من النفوذ الروسي غير مقبولة، ولذلك عملت الولايات المتحدة بنشاط على مساعدة قادة المعارضة المؤيدين للغرب في الاحتفاظ بالسلطة في كييف[1].

أما الاتحاد الأوروبي، فتُعتبر أوكرانيا بالنسبة له شريكًا مهما، يسعى من خلالها إلى علاقة استراتيجية تتجاوز التعاون، لتذهب نحو التكامل الاقتصادي التدريجي وتعميق التعاون السياسي. وقد بدأ العمل على اتفاقية الشراكة في عام 2012، وكان يفترض التوقيع عليها في 21 نوفمبر 2013، أثناء رئاسة فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، مع أنه حضر قمة الاتحاد الأوروبي في 28- 29 نوفمبر 2013 التي كان من المقرر توقيع اتفاقية الشراكة فيها، لكنه مرة أخرى لم يوقعها، وأدى قرار تأجيل توقيع اتفاقية الشراكة إلى استمرار المظاهرات في أوروميدان، دعما للشراكة مع للاتحاد الأوروبي، وساهم ذلك كله في تأجيج الأوضاع التي أدت إلى إسقاط حكم يانوكوفيتش، بينما بدأت ردود فعل مضادة للخيار الأوروبي وموالية لروسيا في شرق أوكرانيا وإقليم القرم. أمام التطورات الدراماتيكية للأزمة الأوكرانية، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مضطرًا إلى ضخ مليارات اليوروهات للحفاظ على أوكرانيا من الانهيار، كما أن العقوبات والعقوبات المضادة الروسية قد أثرت على اقتصادات الدول الأوروبية في وقت لا تتحمل فيه هذه الاقتصادات أي ضغوط إضافية[2].

على صعيد آخر، تأكدت مخاوف واستياء **جورج كينان** بشأن خطط توسع الناتو نحو الشرق بشكل سريع وغير مدروس، حيث اعتبر ذلك خطأً استراتيجياً يتحمل الغرب مسؤولية تبعاته. وفي مقال بعنوان "**لماذا الأزمة الأوكراني هي خطأ الغرب**"، مع عنوان فرعي: "الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين" يُجادل **جون ميرشايمر** بأن جذور الأزمة في أوكرانيا تعود بشكل أساسي إلى السياسات الغربية، التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون. مُؤكداً أنّ جِذر المشكلة في "توسع الناتو"، وهو العنصر المركزي في استراتيجية (غربية) أكبر تهدف إلى إخراج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي ودمجها مع الغرب. في الوقت نفسه، كان توسع الاتحاد الأوروبي شرقًا ودعم الغرب للحركات المؤيدة للديمقراطية في أوكرانيا (الثورة البرتقالية عام 2004) من العوامل الحاسمة

[1] Dimitri Trenin, **The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great- Power Rivalry**. Carnegie Moscow Center. Moscow 2014, pp8-9.

[2] Charap and Colton. P22.

أيضًا[1]، وقد شكّل ذلك تهديدًا مباشرًا لمصالح روسيا الأمنية والاستراتيجية، وتقويضاً لنفوذها وهيمنتها الإقليمية، الأمر الذي عبّرت عن رفضه مرارًا وتكرارًا. وهذا ما يفسر تدخلها الحاسم في جورجيا 2008.

وفي نفس السياق، فسّرت روسيا مساعي الاتحاد الأوروبي لإدخال أوكرانيا ضمن نطاق نفوذه، عبر اتفاقية الشراكة لعام 2014، جزءًا من جهود أوسع لإبعاد أوكرانيا عن علاقاتها التقليدية مع الاتحاد الروسي، وبعد أن وقعت القياد الأوكرانية اتفاقا مماثلا مع روسيا بدلا من الاتحاد الأوروبي، احتج المتظاهرون في أوروميدان، واستمرت الاحتجاجات المدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى أن أطاحت بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش. وقد اعتبرت موسكو ذلك انقلابًا مدعومًا من الغرب على رئيس منتخب، لتتعقد الأزمة بعد ذلك مع ضم روسيا شبه جزيرة القرم ودعم الموالين لها في شرق أوكرانيا. ولا تزال روسيا مستعدة للقيام بجهود أكبر لإبقاء كييف (روسيا الصغرى) بعيدة عن النفوذ الغربي، حتى وإن أدى ذلك إلى استخدام العنف[2].

وبناء على ذلك ينتقد ميرشايمر المنظور الليبرالي/الغربي الذي يعتقد أن نشر الديمقراطية الليبرالية سيؤدي إلى الاستقرار والسلام، ويتجاهل الحقائق الجيوسياسية والمخاوف الأمنية المشروعة لروسيا، وبالتالي يُسيء القادة الغربيون فهم وتقدير الدوافع الروسية تجاه أوكرانيا ذات الأهمية الاستراتيجية والتاريخية الحيوية، ويبدو أن سياسات الغرب زعزعت استقرار أوكرانيا وأفسدت علاقتها مع روسيا، وبدلًا من تحقيق السلام، ساهمت في تأجيج الصراع، وجعل أوكرانيا عالقة في المنتصف.

ثالثا: العوامل البيئية الضاغطة نحو تعقيد/تصعيد الأزمة الأوكرانية: يعود **ديميتري ترينين** بسياقات الأزمة في أوكرانيا إلى المنافسة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا حول مستقبل التوجه الجيو–اقتصادي لأوكرانيا، والتي تمتد جذورها إلى حرب 2008 بين روسيا وجورجيا، التي أنهت (وقتها) احتمالية توسيع الناتو ليضم جورجيا وأوكرانيا، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية 2008، التي بدا أنها تعزز من مصداقية الترتيبات الاقتصادية الإقليمية. حينها، استخلص كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا استنتاجات مختلفة من الحرب والأزمة. فمن جهة، سعى الأوروبيون، من خلال برنامج الشراكة الشرقية الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في 2009، إلى ربط أوكرانيا رفقة خمس دول سوفيتية سابقة اقتصاديًا وسياسيًا مع الاتحاد الأوروبي. في محاولة لتكوين "منطقة راحة" شرق

---

[1] John J. Mearsheimer, "**Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin**" foreign affairs, September/October 2014. P01.

[2] واصل القادة الغربيون التمسك بالسياسات التي تسببت في الأزمة منذ البداية. حيث زار نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في أفريل 2014، المشرعين الأوكرانيين وأخبرهم أن هذه فرصة ثانية لتحقيق وعد الثورة البرتقالية. وفي الشهر نفسه، زار مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)جون برينان كييف لتعزيز التعاون الأمني مع الحكومة الأوكرانية، وهو ما زاد من التوترات. وفي الوقت نفسه، استمر الاتحاد الأوروبي في دفع مبادرته للشراكة الشرقية، حيث وقع الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في جوان 2014 الاتفاقية الاقتصادية التي رفضها الرئيس الأوكراني السابق يانوكوفيتش قبل سبعة أشهر، مما أشعل الأزمة. كما وافق وزراء خارجية الناتو في اجتماعهم بنفس الشهر على أن التحالف سيظل مفتوحًا أمام الأعضاء الجدد، كما أيضًا على دعم تحسين قدرات أوكرانيا العسكرية في مجالات مثل القيادة والسيطرة، والخدمات اللوجستية، والدفاع الإلكتروني. ولم يكن مفاجئًا أن القادة الروس عارضوا بشدة هذه التحركات، مما زاد من تفاقم الأزمة .Ibid, pp9-12.

حدود الاتحاد وتعزيز التوجه الغربي لهذه الدول. بينما عملت روسيا على جذب أوكرانيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى مشروعها للاتحاد الجمركي، الذي تم تنشيطه أيضًا في 2009، والذي أدى إلى توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في مايو 2014. كخطوة نحو بناء مجتمع تقوده روسيا في أوراسيا، والذي سيوفر لروسيا بعض المزايا الاقتصادية وأيضًا، كما يمنحها ميزة تفاوضية أفضل فيما يتعلق بجيرانها الكبار القاريين، كالاتحاد الأوروبي من الغرب والصين من الشرق[1]، غير أنه في ظل هذه المنافسة بين اللاعبين الكبار، أصبحت خيارات أوكرانيا في نهاية المطاف عبارة عن لعبة صفرية، مع استحالة التوفيق بين روسيا والاتحاد الأوروبي/الغرب.

لم يكن لهذه اللوحة الجيوبوليتيكية أن تتشكّل لولا وجود أوكرانيا في موقع الدولة العازلة/الرابطة بين روسيا والغرب وذات الأهمية الحيوية الكبيرة لكليهما، مشكّلة ــ كما يقول بريجينسكي ــ أحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة للقوى المتنافسة. لقد ألقت الأزمة التي اندلعت في أوكرانيا بين عامي 2013-2014 بظلالها ليس على العلاقات الروسية-الأوكرانية فحسب، بل على علاقات روسيا مع الغرب أيضا، لتفتح فصلا جديدا من التنافس الجيوبوليتيكي، وتسحب خصمي الحرب الباردة التقليديين إلى أُتون حرب باردة جديدة، وقد أدى هذا الواقع المستجد إلى طرح العديد من الأسئلة؛ من قَبيل: كيف ولماذا حدثت هذه الأزمة ؟ وكيف اتجهت الأحداث نحو العنف، خاصة بين روسيا وأوكرانيا اللتان تجمعهما روابط عميقة ومتعددة؟ وكيف تعيد هذه الأحداث صياغة الصراع من جديد بين الغرب وروسيا؟

في هذا الإطار، تتضارب وتتنوع التفسيرات تبعا لاختلاف زاوية النظر التي تستند إليها كل مقاربة؛ فتدافع إحدى المقاربات عن أن الأزمة سببها "**الريفانشية الروسية**" Rivanchism (الرغبة في استعادة المناطق التي سُلخت منها)، بينما هناك من يُرجعها إلى حاجة بوتين إلى تعزيز حكمه (الأوتوقراطي)، في حين يذهب آخرون إلى اعتبار النزعة التوسعية للغرب، وتغذية القومية الوطنية الأوكرانية وراء هذه الأزمة/النزاع، على العكس من كل ذلك يحاجّ بول دانييري أن جذور النزاع/الأزمة أعمق بكثير مما هي عليه في الفهم السائد؛ حيث كان الزلزال العنيف الذي حدث في عام 2014 نتيجة قوى بنيوية عميقة، علاوة على عوامل انفجار قصيرة الأمد، حيث يقوم النزاع بين روسيا وأوكرانيا على تعارض وتضارب مصالح معياري عويص، ولا يمكن ربطه بمجرد أخطاء/قرارات قادة يمكن إلقاء اللوم عليهم[2].

لقد كانت الأزمة التي تحولت إلى العنف متجذرة في خلافات عميقة بشأن الماهية التي ينبغي لعالم ما بعد الحرب الباردة أن يكون عليها، حيث نشأت تلك الخلافات مع نهاية الحرب الباردة واستمرت إلى يومنا هذا،

[1] Trenin, **The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great- Power Rivalry,** pp5-6.

[2] دانييري، ص18.

وهي تشـــكل إدراك كل طرف من الأطراف للحقيقة التي كان عليها الوضـــع القائم، وما ينبغي أن يكون عليه[1]، فالوضـع القائم الذي دفع الاتحاد الروسـي نحو البحث مكانته المفقودة، قابله توسـيع الغرب لنفوذه في المناطق التي كانت موسـكو تسـيطر عليها، وجاءت سـياسـات الهيمنة (الغربية) واضـحة في ذلك إلى حد كبير[2]، حيث وصـلت إلى قلب الأنظمة الموالية لروسـيا (على مدار أكثر من عقد من الدعم الغربي للثورات الملونة)، والذي تم تفسيره في إطار خلق بيئة معادية لروسيا.

أسـفرت نهاية الحرب الباردة عن اتجاهين في الفضـاء ما بعد السـوفييتي؛ وهما: الدمقرطة الغربية، وإصـرار روسيا على صون مكانتها كقوة عظمى بالحفاظ على هيمنتها على جيرانها المباشرين، وقد كانت أوكرانيا المكان الذي مثلت فيه الديمقراطية والاستقلال أكبر تحدٍّ لمفهوم روسيا إزاء مصـالحها القومية (الديمقراطية في مواجهة الجيوبوليتيك)، وربما لم يكن انزلاق هذا النزاع إلى العنف حتميا، غير أنه ما كان ليحلّ نفسه بنفسه أيضا[3].

في ظل عزم روسيا على البقاء/العودة كقوة عظمى ومهيمنة إقليميا، كانت أوكرانيا ــ لا قَوميُّوها فقط ــ ملتزمة بالاستقلال، وحتى الزعماء الأوكرانيون الساعون إلى روابط اقتصادية وثيقة مع روسيا، دافعوا باستماتة عن سيادة أوكرانيا، وما دام تعريف روســـيا لأمنها القومي يتضـــمن التحكم في أوكرانيا، كانت فكرتها عن أمنها القومي متعارضـــة مع ديمقراطية أوكرانيا واســـتقلالها، وهذا الواقع ينطبق على الفترة التاريخية التي تمتد إلى عام 1991، ولم يتغير ذلك كثيرا منذئذ[4]، ومثلما كان تفكك الاتحاد الســـوفييتي أحد ملامح نهاية الحرب الباردة، كان ذلك أيضا أحد بواعث/دوافع تجدد الرغبة الروسية في استعادة نفوذها وتدارك خسائرها الجيوسياسية، في ظل انتهاك الغرب الأطلسـي لالتزاماته تجاه روسـيا، التي ترفض الخضـوع للغرب وتدافع عن الاعتراف بها كقوة عظمى؛ لأنه بدون ذلك لن تُدرج في الخطاب السياسي الذي يحدد مصير الأمم. وبدون هذا الوضع، تصبح موضوعاً وليس فاعلا في السياسة الدولية[5].

لقد كانت إحدى التســـاؤلات التي أثيرت بعد الحرب الباردة، "هل انتهت الحرب الباردة فعلاً"؟، وتمثل الإجابة عن هذا السؤال مدخلا مهما لفهم أن بيئة ما بعد الحرب الباردة كانت ضاغطة/دافعة نحو اندلاع الأزمة الأوكرانية مع كل ما صاحبها من عنف، فلم يكن سبب الأزمة محصورا مُطلقاً بتعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد

[1] نفس المرجع، ص27.

[2] William C Wohlforth & Vladislav Zubok, **An abiding antagonism: realism, idealism, and the mirage of western-Russian partnership after of the Cold War.** International Politics. (2017) 54. pp410-411.

[3] دانييري ، ص19.

[4] نفس المرجع، ص20.

[5] Wohlforth & Zubok, p413.

الأوروبي والإطاحة بيانوكوفيتش، مثلما أن الحرب العالمية الأولى لم تندلع بسبب مقتل ولي العهد النمساوي فرانز فرديناند[1].

بإيجاز، مع أن نهاية الحرب الباردة أنهت بعض المشكلات، فإنها خلقت مشكلات أكبر، بما فيها وضع روسيا وأوكرانيا في علاقة كل منهما بالأخرى، وفي علاقتيهما بأوروبا والغرب عموما، وبقيت التحديات الأمنية التقليدية مثل معضلة الأمن، على حالها، ونشأ تحدّ جديد تمثل في تشابك/مواجهة الدمقرطة مع الجيوبوليتيك[2]، وما يلفت الانتباه أن نهاية الحرب الباردة لم تجعل سياسات التسوية رائجة لدى النخب المسؤولة في الغرب أو في روسيا أو في أوكرانيا. ومع العوامل السابقة كلها مجتمعة، دخل تعارض المصالح واختلاف الأهداف الروسية والغربية مستويات صفرية، عبرت عنها أحداث ومسارات الأزمة الأوكرانية واتجاهاتها العنيفة.

المبحث الثالث: مسارات الأزمة الأوكرانية 2013-2014

انطلقت شرارة الأزمة الأوكرانية أواخر شهر نوفمبر 2013، إثرَ رفض الرئيس الأوكراني **فيكتور يانوكوفيتش** توقيع اتفاقية التجارة والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، بحجة أن هذه الاتفاقية لا تخدم مصالح بلاده، وأنها أدنى بكثير من اتفاقيات الشراكة الأخرى للاتحاد الأوروبي مع بلدان أخرى[3]، وبدلا من ذلك، اختار يانوكوفيتش بعد أسبوعين توقيع اتفاقية للشراكة مع روسيا. هذا القرار أثار موجة غضب شعبي واسعة في أوكرانيا، من طرف المؤيدين للتوجه الغربي، الذين رأوا في الاتفاقية فرصة لتعزيز الاقتصاد الأوكراني وتقوية الديمقراطية، ضد الحكومة الأوكرانية القائمة وتوجهاتها نحو روسيا. وبهذا، أصبحت هذه القضية نقطة تحول رئيسية أشعلت سلسلة من الاحتجاجات الشعبية الحاشدة، التي عُرفت فيما بعد باسم "ثورة الميدان الأوروبي" أو "أوروميدان"، والتي تطورت لاحقًا إلى أزمة حادة، وتوسعت لتشمل مناطق أخرى في جنوب وشرق أوكرانيا.

سيتم في هذا المبحث التركيز على الأحداث التي عبرت عن تطورات الأزمة الأوكرانية 3013-2014، دون البحث في الخلفيات والأسباب التي تم التفصيل فيها في العناصر السابقة، عبر تقديم سردية كرونولوجية من منظور نموذج "كرة الثلج"، لتوضيح كيف أدى تدرّج الأحداث بدءًا من أوروميدان، إلى هزّات ارتدادية امتدت إلى جنوب

---

[1] في هذه النقطة، وفي سياق مشابه؛ ينفي **جوزيف ناي** التبسيط حول الأسباب التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، مستدلا بما قاله رئيس أركان حرب النمسا الجنرال كونراد؛ حيث أعرب عن أهدافه بوضوح (إضعاف صربيا ومنع تحولها إلى أحد أقطاب القومية السلافية) قائلاً: "لهذا السبب، وليس ثأرا للاغتيال، يجب أن تُجرّد النمسا والجر سيفها ضد صربيا"، ويضيف ناي؛ أن الأسباب العميقة للحرب تعود إلى التغيرات التي طرأت على تركيب توازن القوى خاصة بعد 1890، ثم النظم السياسية الداخلية وتنامي النزعة القومية، وسوء إدراك القادة والزعماء، ليأتي السبب المباشر المتمثل في حادثة اغتيال ولي العد النمساوي، التي كانت بمثابة إشعال عود الثقاب. للتفصيل أكثر أنظر: ناي، ص ص94-103. وكذلك الأمر بالنسبة للأزمة الأوكرانية وعلاقتها بعدم توقيع اتفاقية الشراكة الشرقية مع الاتحاد الأوروبي.

[2] دانييري، ص28.

[3] الكوخي، ص19.

وشرق أوكرانيا، لتستدرج الأطراف الإقليميين والدوليين نحو تنافس جيوبوليتيكي، أعاد إلى الأذهان أجواء صراع الحرب الباردة بين الشرق والغرب. حيث بدأت بالاحتجاجات السلمية، ثم تدحرجت إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والعناصر الأمنية، ثم ارتفع مستوى الضغط الشعبي على السلطات الأوكرانية، لتتمكن المعارضة في الأخير ـ بدعم غربي ـ من عزل الرئيس المنتخب والموالي لروسيا يانوكوفيتش، وبالموازاة مع ذلك بدأت حركات الاحتجاج المضادة، التي رافقها تدخل روسيا وضمها لشبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في دونباس، لتتوالى ردود الفعل الغربية، وتتحول الأزمة الأوكرانية الداخلية وتتوسع إلى أزمة إقليمية بأبعاد دولية، لم تشهدها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: أحداث ميدان الاستقلال (أوروميدان)[1]:

يمكن النظر إلى "أوروميدان" كعملية ديناميكية وظاهرة/حركة اجتماعية–سياسية، تمتد من 21 **نوفمبر 2013 إلى فيفري 2014**، أسفرت بشكل تراكمي عن توحيد الأوكرانيين حول مجموعة من القيم والتوجهات المشتركة، وكان ذلك عبر ثلاث مراحل أساسية، مع ملاحظة أن هذا التقسيم والتحديد الزمني يبقى عملية معقدة، نظرا لصعوبة معرفة حدود الأحداث الزمنية بدقة، حيث يتداخل ويترابط نطاق كل مرحلة، دون وجود صورة دقيقة لتحولها من مرحلة إلى أخرى[2]. ومع ذلك، قد يكون لبعض السمات والخصائص النوعية لكل مرحلة من المراحل المقترحة في سرد الأحداث، ما يميزها عن باقي المراحل.

أولا: مرحلة أوروميدان الطلبة: بدأت في أواخر نوفمبر 2013، عندما اجتمع الطلاب لدعم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في اليوم الذي سبق بداية الاحتجاجات، ابتكر أحد نشطاء حزب **الوطن (باتكيفشينا)** مصطلح **"أوروميدان"** على منصة **"تويتر"**، وانتشر المصطلح بسرعة بعد الإعلان الرسمي عن رفض توقيع الاتفاقية، ليصبح رمزًا للحركة الشعبية المتنامية بسرعة[3]. وفي الأيام التي تلت 21نوفمبر، كان الهدف الأساسي للحركة هو الضغط على **يانوكوفيتش** والحكومة لإعادة النظر في قرارهم وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل نهاية قمة **"فيلنيوس"** الخاصة بهذا الشأن.

---

[1] من المهم الإشارة إلى أن الأدبيات التي تناولت الأحداث التي قادها آلاف المتظاهرين الأوكرانيين، مساء 21 نوفمبر 2013، في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف، تتضارب بشأن توصيفها والأحكام التي أطلقت عليها؛ والتي كانت من قبيل: "أوروميدان"، "ثورة الكرامة"، "ثمن الحرية"، "الثورة البرتقالية الثانية"، فضلا عن تشكيك المعارضين لها؛ هل هي ثورة أم انقلاب على رئيس منتخب بدعم من الغرب؟، ويُعزى ذلك إلى اختلاف المنطلقات والخلفيات الفكرية والعقائدية/الأيديولوجية وحتى المصالح والولاءات السياسية، وأمام هذا التضارب، يُترك الحكم (التقديري) على توصيف هذه "الأحداث"، إلى ما بعد رؤية التداعيات الداخلية، والآثار والمآلات الإقليمية والدولية.

[2] Krapfl & Von Burgsdorff, p325.

[3] ibid. P326.

كانت الحكومة الأوكرانية، بقيادة الرئيس يانوكوفيتش ورئيس الوزراء **نيكولا آزاروف**، تستعد لقمة فيلنيوس (من 25 إلى 27 نوفمبر)، حيث كان من المقرر أن يتم توقيع اتفاقية الشراكة واتفاقية منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، في 21 نوفمبر، الساعة الرابعة مساءً، أصدر مجلس الوزراء الأوكراني أمرًا بـ "تعليق عملية التحضير لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، فجاء رد الفعل الشعبي سريعا؛ حيث تجمع المئات من النشطاء في ميدان الاستقلال (الميدان الرئيسي في العاصمة كييف) في الساعة العاشرة مساءً من نفس اليوم، وانتشر مصطلح "**أوروميدان**" على الشبكات الاجتماعية بشكل أسرع، ومع مرور الليل، كان حجم الاحتجاجات يزداد تدريجياً مع انضمام قادة المجتمع وأعضاء الأحزاب المعارضة والجماعات القومية الأوكرانية. ويصف المعارض الأوكراني الشهير **يوري لوتسينكو** هذا المشهد قائلا: "لم يأتِ الناس إلى السياسيين اليوم، بل جاء السياسيون إلى الناس"[1].

كان الطلاب هم القوة التي شكّلت أساس حركة الاحتجاج في المرحلة الأولى من أوروميدان، والتي بدأت كاحتجاجات سلمية ذات مطالب سياسية للتغيير، أو بالأحرى العودة إلى التكامل الأوروبي كسياسة خارجية للبلاد، كما كانت السِّمة المميزة لهذه المرحلة هي الدور الحاسم للطلاب في نشر حركة الاحتجاج في مختلف مدن أوكرانيا، بدلاً من الأحزاب والشخصيات السياسية[2]، رغم أن السياسيين نجحوا في تنظيم اجتماع جماهيري كبير شارك فيه أكثر من 100,000شخص في ميدان الاستقلال يوم الأحد **24نوفمبر**، غير أنه أصبح واضحًا أنهم كانوا يتبعون الحركة الاحتجاجية التي يقودها الطلاب ولم يكونوا هم قادتها[3]، لتنتشر حركة **أوروميدان** في جميع أنحاء أوكرانيا، رغم أن الشرطة تدخلت في كثير من الأحيان لتفريق المعسكرات التي أقيمت في الساحات والميادين العامة مثلما حدث في ميدان الاستقلال في كييف يومي 22و23 نوفمبر، وكذلك في مدينتي **تشرنيهيف** و**أوديسا** يوم 25نوفمبر.

تدريجياً بدأ طابع أوروميدان يتحول؛ فكان هناك بالفعل "ميدانان" في كييف في ذلك الوقت؛ الأول كان "عامًا"، في ميدان الاستقلال، والثاني كان "سياسيًا"، في الساحة الأوروبية، حيث بدأت الرموز الحزبية والقادة بالظهور والانخراط في الحركة الاحتجاجية. في 26 نوفمبر، قرر قادة الميدانين الاتحاد بشرط ألا يستغل السياسيون الوضع لأغراضهم السياسية، وخلال الاجتماع تم تقديم عدة مطالب للسلطة كان أبرزها، استقالة حكومة آزاروف، وتبني القوانين اللازمة للتكامل الأوروبي، وتوقيع اتفاقية الشراكة، وغيرها. ومع تجاهل السلطات لهذه المطالب والتأكد من استحالة توقيع السلطات الحالية للاتفاق، اختار غالبية المحتجين ترك الميدان، بينما

[1] Shveda & Ho Park. P87.

[2] Ibidem.

[3] Krapfl & Von Burgsdorff. P327.

بقي فيه عدد قليل من النشطاء لا يتجاوز خمسمائة شخص، الأمر الذي جعل السلطات الأوكرانية لاحقا تلجأ إلى القوة/العنف لفضّ "معسكر الميدان".

ثانيا: مرحلة معسكر الميدان والتصعيد بعد قمع المظاهرات: ارتبطت نقطة التحول الأولى في أحداث أوروميدان بأول حملة قمعية من السلطة ضد المحتجين، الذين رفضوا مغادرة "معسكر الميدان" كان معظمهم من الطلاب، حينما تعرضوا لهجوم من قبل الشرطة في ليلة 30 نوفمبر 2013. مما أثار غضبا واسعا، دفع عشرات الآلاف من الناس للخروج مجددا إلى الشوارع والميادين العامة. وعلى إثر ذلك تغيرت سريعاً أهداف الاحتجاج، وتحولت التعبئة من أجل مستقبل أوروبي لأوكرانيا إلى احتجاج ضد سلطة سياسية اعتبرت فاسدة وقمعية[1]. وبالتالي، في هذه المرحلة الثانية، كان المطلب الرئيسي للمتظاهرين هو إزالة السلطات القائمة، المتهمة بتشجيع الفساد وتدهور المؤسسات العامة وكبت روح المبادرة الحرة، وتقليص الحرّيات العامة، وفي عيون المحتجين، تحول الفساد إلى مبدأ رسمي في العمل، وكان يانوكوفيتش يقود أوكرانيا نحو المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كان العنف ضد الطلاب بمثابة المحفز للمرحلة الثانية، وما بدأ كـ: "أوروميدان" غيّر اسمه ليصبح "ثورة الكرامة"[2]. لقد كان عنف الشرطة والتعسف في قمع الطلاب في "معسكر الميدان"، وراء تحول الحركة الطلابية بمرور الوقت إلى حركة شعبية ضد النظام، مما أدى إلى انفجار اجتماعي، خاصة بعد انتشار مقاطع فيديو لشباب يتعرضون للضرب من قبل الشرطة، ليس فقط في أوكرانيا بل في جميع أنحاء العالم، ممّا ولّد المزيد من الانتقادات للسلطات في كييف، بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، فضلا عن هيئة الأمم المتحدة ورجال الدين والمنظمات الدولية غير الحكومية.

لقد غيرت المرحلة الثانية ليس فقط طابع أوروميدان نفسه، ولكن أيضًا مطالبه. فإذا كانت الشعارات الرئيسية في المرحلة الأولى تركز على توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والعودة إلى مسار التكامل الأوروبي؛ فإن المرحلة الثانية كانت تدور حول استقالة يانوكوفيتش وحكومته، كما أصبحت الشعارات أكثر راديكالية وتطرفاً بعد قمع الطلاب، مقارنة بتلك التي كانت قبل الحادث[3]. وبعد أن تغيّرت طبيعة أوروميدان، قام المتظاهرون بإقامة الحواجز، وبات الميدان يشبه معسكرًا عسكريًا محصنًا، ليصبح أكثر انضباطًا وتنظيمًا[4]. واعتبارا من منتصف ديسمبر 2013 وإلى غاية منتصف جانفي 2014، انحسرت الحركة الاحتجاجية، ودخل المحتجون والسلطات الأوكرانية في رهان قائم على الصبر والتحمّل، خاصة بالنسبة للمتظاهرين الذين كانوا يخيّمون في

[1] Anna Lebedev, **Ukrainians at a turning point in European history**, Études, mars 2015-3. p08.

[2] Ibid, p9.

[3] Shveda & Ho Park. P87.

[4] Shveda & Ho Park, p87-88.

الهواء الطلق في الشتاء الأوكراني، وبحلول منتصف جانفي 2014، بقي المئات فقط معتصمين في الميدان، وفي هذه المرحلة كان الرأي العام يقول "إن الاحتجاجات باتت غير مهدِّدة لقبضة يانوكوفيتش على السلطة"[1]. غير أن الخطوة التالية التي قامت بها الحكومة، أعادت الروح مجدداً لحركة أوروميدان، وبشكل غير مسبوق.

ثالثا: مرحلة "القوانين الديكتاتورية" وزيادة الزخم الشعبي: في 16جانفي، وافق البرلمان الأوكراني (**فيركوفنا رادا**) على سلسلة من القوانين التي تحظر تكتيكات احتجاجية محددة، وتحدّ من أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وسرعان ما باتت هذه القوانين تعرف باسم "القوانين الديكتاتورية"[2]، والتي استهدفت تقييد الحريات وإضعاف الحركة الاحتجاجية، غير أن نتائجها كانت عكسية على السلطة الحاكمة، حيث أدت هذه القوانين إلى زيادة الزخم الشعبي والحضور الجماهيري الواسع للمحتجين، ردا على تم اعتباره انقلابا على الديمقراطية، وقد زادت حدّة الاحتجاجات إلى أن وصلت في نهاية المطاف إلى الاشتباكات العنيفة بين 18 و21 فيفري2014، والتي راح ضحيتها 108 من المتظاهرين، و13 عنصراً من قوات الأمن، وذلك حتى نهاية فيفري2014[3]. وذلك حسب ما أفادت به المفوضية العليا لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.

في 21 فبراير، وبوساطة كل من فرنسا وألمانيا وبولندا، إضافة إلى روسيا، استجاب يانوكوفيتش لمعظم مطالب الميدان، بما في ذلك تشكيل حكومة ائتلافية، والعودة إلى دستور 2004، والعفو عن جميع المتورطين في الاحتجاجات المناهضة للحكومة منذ 21 نوفمبر. كما أعلن المتظاهرون في الميدان أن "ثورة الشعب مستمرة!"، إلى أن يستقيل يانوكوفيتش من منصبه[4]، وفي صبيحة يوم 22 فيفري كان يانوكوفيتش قد ترك منصبه وغادر إلى روسيا. حينها، أعاد البرلمان العمل بدستور 2004 وحدد موعدًا للانتخابات البرلمانية في 25 مايو 2014، كما عيّن **أرسينيي ياتسينيوك** (رئيس حزب الوطن المعارض) رئيسا جديداً للوزراء، والذي أعلن أن أوكرانيا ستوقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن.

وبذلك انتهت أحداث أوروميدان في 22فيفري، في حين لم تنتهِ ثورة الكرامة بعد. تقول **حنّة أرندت** في هذا السياق؛ "إن الثورات ليست في المقام الأول حول انهيار الأنظمة القديمة، بل حول تأسيس نظام جديد"، وبالتالي سيتم اعتبار الثورة ناجحة لأنها أسقطت النظام القديم مثلما حدث خلال الثورة البرتقالية، ولكنها لم تكتمل، وتكون مكتملة فقط عندما تنجح الائتلافات الجديدة في بناء نظام سياسي جديد، وفقا لمطالب

[1] دانييري، ص315.

[2] المرجع نفسه، ص ص315-316.

[3] المرجع نفسه، ص320.

[4] Krapfl & Von Burgsdorff. P329.

وشعارات الجماهير الثورية[1]. وهذا ما سيحدد في النهاية مصير أوروميدان، وثمن ضحايا الأحداث الدرامية الذين سقطوا من أجل الإطاحة نظام يانوكوفيتش الموالي لروسيا.

المطلب الثاني: أحداث شبه جزيرة القرم

جسّدت أحداث القرم أحد أهم وأخطر التحولات الجيوسياسية في الأزمة الأوكرانية، كما أنها لا تنفصل أيضا عن الارتدادات الناجمة عن إسقاط حكم يانوكوفيتش الحليف لروسيا. حيث جرت عملية إسقاطه من دون المرور بعملية العزل المنصوص عليها في الدستور، والتي تستلزم ثلاثة أرباع إجمالي أعضاء البرلمان، وقد تسببت هذه الطريقة المستعجلة والمختصرة في أن يرى كثيرون الخَلعَ إشكاليًا، بل حتى غير شرعي، وشكّل ذلك أساسا للاتهام الذي وجهه بوتين وبعض النقاد الغربيين على غرار جون ميرشايمر، بأنّ أحداث 21-22 فيفري تمثل "انقلاباً"[2]، خاصة إذا تم النظر إلى دعم القادة الغربيين للمظاهرات ومطالب المحتجين في أوكرانيا منذ بداية أحدث أوروميدان، ليس من خلال التصريحات وتسجيل المواقف مما يحدث فقط، بل من خلال تواجد العديد من أولئك القادة في الميدان الأوكراني، وهو ما اعتبرته روسيا تدخلا غربيا في منطقة نفوذ روسية، في وقت كانت تُصنّف أوروميدان كحركة نازية جديدة، مما يوفر لها أساسا للتهديد بالتدخل العسكري[3]، وما كان يعتبر أزمة محلية، تحول إلى قضية جيوسياسية دولية، عندما قامت روسيا بإعادة/ضم شبه جزيرة القرم إليها.

أولا: نظرة تاريخية على منطقة القرم: كانت شبه جزيرة القرم ضمن دائرة الأطماع/الأهداف الجيوبوليتيكية الروسية منذ زمن طويل، بسبب وجودها في البحر الأسود[4]، الذي يمثل أهمية قصوى لروسيا، كما تُعتبر منشأَ الهوية المسيحية الروسية، وذلك عندما مرّرت الإمبراطورية البيزنطية عباءة المسيحية الأرثوذكسية إلى روسيا، إثرَ قيام الإمبراطور البيزنطي بتعميد أمير كييف-روس **فلاديمير**، في المدينة اليونانية القديمة "**خيرسونيسوس**"، وبذلك أصبحت روسيا في عام 867 دولة مسيحية[5]. ومنذ حوالي 1475 سيطر العثمانيون على القرم، وبسبب التمدد الروسي باتجاه الدولة العثمانية، خاض كلاهما سلسلة من الحروب للسيطرة على منطقة البحر الأسود، أبرزها تلك التي امتدت بين العامين 1768 و1774، وانتهت بقيام دولة تتار القرم المستقلة حتى عام 1783م حيث سقطت على يد الإمبراطورة كاترين الثانية (1762-1796) ملكة روسيا، وأصبحت أرضا

---

[1] Shveda & Ho Park, p.90

[2] دانييري، ص323.

[3] Lebedev, p9.

[4] من الناحية الجيوسياسية، تُعتبر منطقة البحر الأسود مساحة صغيرة ومغلقة نسبيًا، شهدت عبر التاريخ صراعات بين قوى الشمال الشرقي، ممثلة في روسيا عبر أوكرانيا أو جورجيا، وقوى الجنوب المتمثلة بتركيا/الدولة العثمانية، بالإضافة إلى قوى الغرب مثل رومانيا وبلغاريا وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا والنمسا وبريطانيا العظمى. وعلى مدار قرون، كانت منطقة البحر الأسود ساحة مواجهة بين العالم الروسي (ذو الطابع المسيحي الأرثوذكسي)، والعالم التركي (المسلم السني)، والعالم الغربي (المسيحي الكاثوليكي والبروتستانتي).

[5] Sergey Saluschev, **Annexation ofCrimea: Causes, Analysis & Global Implications,** Global Societies Journal, Volume 2, 2014. P38.

روسية[1]. لاحقا، جاءت حرب القرم (1853-1856)، عندما طالب القيصر الروسي بتقسيم تركة الرجل المريض (الدولة العثمانية)، وتدخلت روسيا في الأراضي العثمانية بدعوى الدفاع عن حقوق المسيحيين الأرثودوكس، فتحالفت فرنسا وبريطانيا إضافة إلى مملكة سردينيا مع الدولة العثمانية، وأعلنوا الحرب على روسيا في منطقة القرم، وانتهت بهزيمة الروس وتوقيع صلح باريس1856، والذي أعلِن فيه البحر الأسود منطقة محايدة، إضافة إلى حرية الملاحة في الدانوب، كما سمح لروسيا بموجبه بالاحتفاظ بميناء سيفاستوبول جنوب القرم على البحر الأسود، والذي يعتبر القاعدة الوحيدة التي تنطلق منها نحو المياه الدافئة.

بعد الثورة البلشفية 1917 انهارت الإمبراطورية الروسية، وتم الإعلان عن قيام جمهورية القرم المستقلة، لكن سرعان ما تم جرها إلى الحرب الأهلية الروسية التي نشبت بين العامين 1918 و1920، لتنتهي دولة القرم المستقلة، وتصبح بدءًا من عام 1921 "جمهورية القرم الاشتراكية السوفييتية" التابعة للاتحاد السوفييتي. وفي أثناء حكم جوزيف ستالين تم قمع الأقليات العرقية، وقد قُتل آنذاك عشرات الآلاف من تتار القرم. وعقب الحرب العالمية الثانية، تم إلغاء جمهورية القرم ذات الاستقلال الذاتي، وترحيل ما تبقى من تتار القرم (حوالي 200 ألف شخص) قسرا إلى سيبيريا وآسيا الوسطى، بتهمة تعاونهم مع النازيين خلال الحرب.

تبعا لذلك؛ تم تغيير التركيب الديمغرافي والتاريخي لشبه الجزيرة، من خلال جلب الروس والأوكرانيين، كما غُيّرت 80٪ من أسماء المدن والقرى والبلدات إلى أسماء روسية، وظلت القرم جزءا من روسيا حتى عام 1954م، حين أهداها الزعيم السوفياتي **نيكيتا خروتشوف** (بصفته السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي)، إلى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية آنذاك، بهدف تعزيز الوحدة بين الروس والأوكرانيين[2].في ذلك الوقت، لم يُنظر إلى هذا الحدث كأمر ذي أهمية كبيرة. بحكم عدم توقع انهيار الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، لم يفسر خروتشوف (الأوكراني الأصل) أسباب هذا القرار، ولم تقدم مذكرات الحزب الشيوعي أي توضيح رسمي بهذا الشأن[3].

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، أصبحت شبه جزيرة القرم جمهورية مستقلة تابعة لأوكرانيا، مع بقاء ميناء سيفاستوبول مؤجّرا للقوات البحرية الروسية إلى غاية 2042، بناء على آخر تمديد لعقد

---

[1] نقلا عن: شبكة الجزيرة، الموسوعة، روسيا، شبه جزيرة القرم. تم التصفح يوم: 2024/12/11. على الرابط: https://bit.ly/3ZyZ2yE

[2] نقلا عن: نفس المرجع.

[3] في الوقت الحالي، هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير سبب نقل خروتشوف للسيادة على القرم إلى أوكرانيا. ووفقًا لما ذكره ابنه، **سيرجي خروتشوف**، الذي يعيش الآن في الولايات المتحدة، كان القرار مدفوعًا باعتبارات اقتصادية. فقد أشار إلى أن وجود نهر **دنيبر**والسد الكهرومائي في الأراضي الأوكرانية، جعل من المنطقي نقل القرم إلى الإدارة الأوكرانية لتتكفل بإدارة كل شيء. من جهة أخرى، يرى بعض المؤرخين الروس أن القرار كان له بعد سياسي بحت، فقد كان الحزب الشيوعي الأوكراني ثاني أكبر قوة سياسية داخل الاتحاد السوفيتي، وكان دعمه ضروريًا لضمان استقرار القيادة السوفيتية. بناءً على ذلك، يُعتقد أن خروتشوف قرر نقل القرم إلى أوكرانيا كخطوة لاسترضاء أعضاء الحزب الشيوعي الأوكراني وضمان ولائهم. انظر: Saluschev, p38 .

التأجير من طرف يانوكوفيتش بعد فوزه برئاسة أوكرانيا في 2010، غير أن تطورات الأزمة الأوكرانية أسفرت عن تحول دراماتيكي، أدى في النهاية إلى تنفيذ مخطط ضمّ/إعادة منطقة القرم، ذات الحكم الذاتي (الروسية تاريخيا حسب الكريملين) إلى الاتحاد الروسي، وذلك بموجب استفتاء 16 مارس2014 المثير للجدل بحيثياته وتبِعاته.

ثانيا: من الاحتجاج إلى الانفصال عن أوكرانيا: شهدت العديد من مدن شبه جزيرة القرم مظاهرات شعبية، بعضها مؤيدة لاحتجاجات الميدان في كييف، وبعضها الآخر كان معارضا لها، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى وجود نسبة كبيرة من القوميين الروس (أكثر من نصف السكان) في القرم الذين يعارضون التوجه الأوكراني نحو الغرب. غير أن ثلاث عوامل أساسية كانت وراء تحول طبيعة هذه الاحتجاجات في القرم، التي عرفت بروز مطالب الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا[1]؛ يتمثل العامل الأول في انقلاب المعارضة على الاتفاق الذي تمّ في 21 فيفري 2014 بوساطة الاتحاد الأوروبي وروسيا، حيث شمل الاتفاق عفوًا عامًا عن المحتجين، والعودة إلى دستور عام 2004 الذي يحد من صلاحيات الرئيس، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات مبكرة، غير أن المعارضة لم تلتزم بالاتفاق وأطاحت بيانوكوفيتش في اليوم التالي. والثاني كان تصويت البرلمان الأوكراني (بعد الإطاحة بيانوكوفيتش) على تقليص مكانة اللغة الروسية، ما أثار قلق الروس العرقيين في أوكرانيا خاصة في القرم وفي شرق أوكرانيا. أما العامل الثالث فيتعلق بوجود جماعات اليمين المتطرف والنازية الجديدة في احتجاجات الميدان، ودورها في المعارضة التي أدت إلى الانقلاب على يانوكوفيتش.

لقد كانت نهاية حكم يانوكوفيتش، تعني أن المصالح الروسية في أوكرانيا، وقاعدتها العسكرية البحرية في سيفاستوبول أصبحت مهددة، وحتى مصالح وحقوق الناطقين بالروسية، باتت تحت رحمة النظام الجديد الموالي للغرب. لذلك، مباشرة بعد خبر رحيل يانوكوفيتش، ظهرت الدعوات الانفصالية من طرف غالبية المحتجين في القرم، مما أدى إلى مواجهات بين مجموعات من المتظاهرين الموالين لروسيا وآخرين موالين للتوجه الغربي، كان أبرزها وأهمها تلك المواجهات العنيفة التي وقعت في 26فيفري 2014 في مدينة سيفاستوبول، إذ تم بعدها بيوم الاستيلاء على مقرّي البرلمان ورئاسة الوزراء من طرف مسلحين (موالين لروسيا)، وتمت الإطاحة برئيس وزراء القرم **أناتولي موغيليف**، وتنصيب **سيرغي أكسيونوف** الموالي لروسيا خلفا له، هذا الأخير الذي طلب في 1مارس 2014 من روسيا التدخل من أجل ضمان السلام والاستقرار في إقليم القرم[2].

كان هذا الطلب بمثابة ذريعة لإضفاء الشرعية على التدخل الروسي في الإقليم، حيث استجابت روسيا لطلب السلطة الجديدة في القرم في نفس اليوم، وخلال أيام قليلة تسارعت عملية السيطرة الروسية على شبه

[1] Ibid, pp 41-42.

[2] دانييري، ص ص330-331.

الجزيرة بطريقة سلمية وسلسة، وصفها الغرب بأنها كانت مباغتة وخادعة في نفس الوقت. وبينما بدأت المواقف الأمريكية والأوروبية العاجزة بوصف السلوك الروسي بالعدواني وغير القانوني، صوّت برلمان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي لصالح السعي للانضمام إلى روسيا الاتحادية، وتم تحديد تاريخ 16مارس2014 موعدا للاستفتاء على ذلك[1].

تم الاستفتاء في التاريخ المحدد له، وفي مساء نفس اليوم أعلنت اللجنة المنظِّمة للعملية أن 77.96% من المصوتين يؤيدون انضمام جمهورية القرم إلى الاتحاد الروسي، وقد أفاد رئيس لجنة برلمان القرم المشرفة على الاستفتاء **ميخاييل ماليشيف**، أن نسبة الحضور في العملية بلغت 71.82%، مؤكدا نجاح العملية وعد ورود أي شكاوى تتعلق بتنظيم التصويت[2]، وفي 17 مارس اليوم التالي للاستفتاء ، طلب برلمان شبه جزيرة القرم ضمّها إلى روسيا الاتحادية، وفي اليوم الموالي تم توقيع معاهدة الانضمام التي بموجبها أصبحت شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول جزءا من روسيا الاتحادية، وبعد ثلاثة أيام في 21 مارس، أصدرت الجمعية الاتحادية الروسية المعاهدة التي ووقّعها بوتين لتصبح قانوناً[3].

بالعود إلى بداية العنف في سيفاستوبول وحتى توقيع معاهدة انضمام القرم إلى روسيا، يُلاحظ أن العملية برمتها جرت في حدود ثلاثة أسابيع، وكانت على قدر كبير من الكفاءة والسلاسة والتنظيم، أمام دهشة الغرب الذي رجّح فكرة أن عملية ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم لم تكن ردة فعل طارئة على التحولات التي تشهدها أوكرانيا، بقدر ما كانت عملية مخططاً لها مسبقا، وتم الاستعداد لها بشكل محكم منذ وقت طويل، وبالتالي فإن عملية الضمّ كانت قرارا سابقا مع وقف التنفيذ، وقد جاءت تطورات أحداث الأزمة الأوكرانية لتمنح روسيا الفرصة لتجسيد هذا القرار على أرض الواقع.

بعيدا عن تبريرات روسيا بخصوص شرعية ضمّ/انضمام شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي، واتهام الغرب لروسيا بانتهاك السيادة الأوكرانية والقوانين الدولية[4]، فإنّ التحليل الموضوعي لهذا الحدث المهم لا ينفصل عن كونه جاء كردّ فعلي على ما اعتبرته روسيا انقلابا على النظام القائم في أوكرانيا برعاية غربية. ومن جهة أخرى، فإن العودة إلى تاريخ القرم من شأنه توضيح دوافع وأسباب عودة/إعادة شبه الجزيرة إلى الاتحاد الروسي بتلك الطريقة السلسة والسلمية، خاصة وأن ذلك تم في ظل الفوضى التي دخلت فيها أوكرانيا بعد أحداث أوروميدان، والتي

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016. ص293.

[2] قلعجية، ص ص293-295.

[3] دانييري، ص334.

[4] لا يناقش هذا البحث مدى شرعية/عدم شرعية "ضمّ/استعادة روسيا لشبه جزيرة القرم". لذلك، ومن أجل الاطلاع على هذه المناقشة وباستفاضة، مع الكثير من الاستشهادات التاريخية، والقانونية، والمقارنات مع حالات مشابهة، يُنظر إلى: قلعجية، ص ص289-303.

أدت إلى المزيد من عزل المجتمع العرقي الروسي في الأراضي الأوكرانية. وبالتالي، لم يكن مفاجئاً أن يستغلّ سكان القرم الانقلاب الذي حث في كييف ليصوّتوا لصالح إعادة توحيدهم مع روسيا[1].

المطلب الثالث: أحداث شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)

مع مطلع شهر مارس 2014، انطلقت شرارة الاحتجاجات في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)، حيث تمثل تطورات الأحداث في إقليم دونباس ذروة الأزمة الأكرانية، كم توصف المواجهات العنيفة بين الموالين لروسيا والمؤيدين للحكومة في كييف بأنها "صراع عسكري منخفض الحدة"، نظرا لتصاعد العنف المسلح وعدد الضحايا وأمد الصراع ومحولات التسوية التي استدعت تدخلاً متعدد الأطراف. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، خلال الفترة التي تمتد من بداية مارس 2014 وحتى نوفمبر 2019، أسفرت المواجهات المسلحة عن مقتل نحو 13000 شخص من الجانبين وإصابة أكثر من 30000 آخرين، كما تم تهجير 1.3 مليون شخص قسرًا، واحتاج أكثر من 3.5 مليون آخرين إلى المساعدات الإنسانية[2]. وقد أخذت الأحداث هذا المنحى الصراعي العنيف بسبب جملة من العوامل والاعتبارات، والتي يأتي في مقدمتها الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لإقليم دونباس الذي تتداخل وتتشابك فيه المصالح الحيوية لروسيا وأوكرانيا، إضافة إلى تصاعد النزعة القومية للناطقين بالروسية بالموازاة، ودورهم في تأجيج الأحداث بالموازاة تقدم عملية ضمّ شبه جزيرة القرم.

أولا: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لإقليم دونباس:

تقع منطقة دونباس، في الجزء الشرقي من أوكرانيا، وتضم/تتشكل من مقاطعتي لوهانسك ودونييتسك (كما هو موضح في الخريطة أدناه)، وتتمتع المقاطعتان اللتان تشكلان إقليم دونباس بأهمية اقتصادية جيوسياسية حيوية لكل من أوكرانيا وروسيا. حيث يمثل الإقليم 5٪ من أراضي أوكرانيا ويمتد إلى الأراضي الروسية في الشرق. وعلى الرغم من أن المنطقة تضم 10٪ فقط من سكان أوكرانيا إلا أنها تسهم بـ20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا وتمثل ربع صادرات البلاد[3]، كونها إحدى المناطق الصناعية الحيوية في أوكرانيا، ذات الأهمية كبيرة للبلاد، ياعتبارها منطقة غنية بالفحم، حيث تُعدّ رابع أكبر منطقة منتجة للفحم في أوروبا، مع احتياطيات قابلة للاستخراج تُقدر بحوالي 10 مليارات طن[4].

---

[1] Saluschev, p44.

[2] Mehmet Çağatay Güler, **Donbas Crisis: Geopolitical Importance, The Diplomatic Process, And Recent Developments,** Seta Analysis, May 2021 No.73. p08.

[3] تشير مصادر أخرى إلى أن إقليم دونباس، وخاصة المناطق التي سيطر عليها الانفصاليون، تمثل 70٪ من إجمالي الاقتصاد الوطني. انظر: قلعجية، ص305.

[4] Güler, p08-09.

الخريطة رقم (06): موقع إقليم دونباس وجنوب شرق وأوكرانيا.

المصدر: على الرابط: https://bit.ly/3Y0Gtmp

(تمّ التصفح يوم: 2025/11/06)

ارتبط النظام الاقتصادي في جنوب روسيا دائمًا بشكل وثيق بالمقاطعات المجاورة في جنوب شرق أوكرانيا. وبالتالي، أدى تصاعد الأزمة إلى تعطيل حركة السلع في جنوب غرب روسيا (المقاطعات الفيدرالية الجنوبية لروسيا) المجاورة لهذه المقاطعات الأوكرانية. على سبيل المثال، شهدت صادرات المقاطعات الفيدرالية الجنوبية إلى المقاطعات الأوكرانية الحدودية انخفاضًا بمقدار أربعة أضعاف في عام 2014، علاوة على ذلك، انخفض حجم التجارة بين روسيا وأوكرانيا بنسبة 75٪ منذ عام 2014، ليعود إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. ونتيجة لذلك، شهد الاقتصاد الأوكراني انكماشًا حادًا، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 183 مليار دولار في عام 2013 إلى 91 مليار دولار في عام 2015، ليصل إلى 153 مليار دولار في عام 2019. وتعتمد العديد من الاحتكارات الروسية المتعلقة بصناعة الفضاء والدفاع على توريد المواد الخام من شركات جنوب شرق أوكرانيا، فعلى سبيل المثال، تنتج المنطقة أنواعًا خاصة من الصلب المستخدم في صناعة دبابات القوات المسلحة الروسية. علاوة على ذلك، يتم إنتاج غالبية محركات المروحيات الروسية في منطقة **زاباروجيا**[1].

[1] Ibid, p9-10.

نظرًا لأن أوكرانيا تقع ضمن الدائرة الجيوسياسية المعروفة باسم "الخارج القريب" في الفضاء ما بعد السوفييتي، تسعى روسيا إلى منع/موازنة أي تأثير غربي في المنطقة، كما تعتبر روسيا نفسها مسؤولة عن "حماية" السكان الناطقين بالروسية خارج حدودها. وعلى الرغم من أن **دونباس** جزء من أوكرانيا، فإنها تضم غالبية من السكان الناطقين بالروسية. وفي هذا السياق، لعبت الهندسة الديموغرافية دورًا فعالًا في بلورة رؤية روسيا لجوارها المباشر في هذا الإقليم. فمقاطعة دونييتسك التي تضم حوالي 4.3 مليون نسمة، يمثل الروس ما نسبته 38.2٪، أما مقاطعة لوهانسك التي يبلغ عدد سكانها الإجمالي نحو 2.2 مليون نسمة وفق إحصاء 2014، يمثل الروس 39٪ من إجمال عدد السكان، والأهمّ من ذلك أن اللغة الروسية تعتبر هي اللغة الرسمية في كلتا المقاطعتين[1].

بناء على ذلك، تبرز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بالنسبة إلى روسيا، إلى جانب الأهمية الاقتصادية، حيث تَعتبر روسيا أنّ أيّ مؤشر على ميل كييف نحو الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، بمثابة تهديد لمصالحها الحيوية، واختراق لمجال نفوذها المتميز في جوارها القريب، الأمر الذي يستلزم التدخل بصورة عاجلة وفعّالة لمواجهة التهديدات المحتملة والفعلية، لحماية مصالحها والدفاع عن مكانتها، رغم أن الراوية الروسية للصراع في دونباس، من خلال الحكومة ووسائل الإعلام الروسية، تقدّم الصراع في هذا الإقليم على أنه حرب أهلية/صراع داخلي، بسبب محاولة من قوات الحكومة الأوكرانية وتشكيلات عسكرية يمينية متطرفة، قمعَ انتفاضة شعبية في المنطقة ضد الحكومة الجديدة، الت يصفها الروس بأنها مسيطرٌ عليها وموجّهة ومدعومة من طرف الغرب والولايات المتحدة.

أما بالنسبة لأوكرانيا، ونظراً لأهمية إقليم دونباس الاقتصادية والجيوسياسية، فقد تعاملت الحكومة الجديدة بعد الإطاحة بيانوكوفيتش بمنطق أمني، من خلال تصنيف الانفصاليين في منطقة دونباس كـ"إرهابيين"، واعتبرت عمليتها العسكرية ضدهم كعملية لمكافحة الإرهاب(**ATO**)، ومن ثَمّ صنفت جمهورية **دونيتسك** الشعبية (**DPR**)وجمهورية **لوغانسك** الشعبية (**LPR**) كمنظمات إرهابية، من أجل إضفاء الشرعية على استخدام العنف ضد الانفصاليين. وبالمقابل تعتبر روسيا القواتِ الأوكرانية التي تصفها بالفاشية، مسؤولة عن الضحايا المدنيين في **دونباس**، كما تبرّر انخراطها غير المباشر من خلال مشاركة المتطوعون الروس في الصراع المسلح، بدعوى الدفاع عن شعب دونباس ضد "الفاشيين" الأوكرانيين، وتنكر تورّط القوات النظامية الروسية في النزاع. ومن جهة أخرى، تؤكّد على أن المطالب الانفصالية في شرق وجنوب أوكرانيا جاءت كردّ فعل على الممارسات المعادية للقومية الروسية من طرف الوطنيين الأوكرانيين الذين تصفهم روسيا بالجماعة الفاشية أو "النازيين الجدد".

[1] قلعجية، ص ص307-308.

وبناء على كل ما سبق، تنظر التفسيرات المبسطة إلى الأحداث في **دونباس** على أنها نتيجة حصرية لأحد أمرين؛ أحدها العمل العسكري الروسي في جنوب شرق أوكرانيا، وثانيها الانقسام العميق داخل أوكرانيا، والتي كانت منقسمة منذ فترة طويلة بين فصائل موالية لأوكرانيا وأخرى موالية لروسيا، أو بين الجماعات القومية الناطقة بالروسية والجماعات القومية الناطقة بالأوكرانية[1].

ثانيا: دور العامل القومي والهوياتي في أحداث شرق أوكرانيا: مثلما لعبت القومية الروسية دورا أساسيا في أحداث شبه جزيرة القرم؛ فإن العامل القومي في أحداث شرق أوكرانيا كان بارزا بشكل أكثر حِدّة في تحريك الأحداث واندلاع الاحتجاجات، التي تطورت بسرعة لتتحول إلى حركات مسلحة ذات مطالب انفصالية، تتراوح بين المطالبة بالحكم الذاتي الموسع، والاستقلال عن أوكرانيا والانضمام للاتحاد الروسي. وقد أدركت روسيا بعد أن أتمت عملية ضم شبه جزيرة القرم، أن هذه العملية لم تولّد الضغط الكافي لجلب أوكرانيا إلى التفاوض حول تسوية الأزمة، لذلك ركّزت اهتمامها على المنطقة الشرقية، من خلال دعم وتأجيج هذه الانتفاضات، التي يقودها القوميون الروس في إقليم دونباس الذي يتكون من مقاطعتي دونييتسك ولوهانسك، الموالية لروسيا والمناهضة للسلطات الأوكرانية الموالية للغرب.

لقد كانت أحداث القرم بمثابة البداية لظهور التيار القومي الروسي في الأراضي الأوكرانية، خاصة بعد وصول المعارضة إلى السلطة في كييف، وفرار يانوكوفيتش إلى روسيا، وقد بعد تصاعد هذا الدول بعد تقديم حزب سفوبودا (المتطرف)، في أول اجتماع للبرلمان الأوكراني الجديد، مشروع قانون يطلب فيه مراجعة وضع اللغة الروسية، ورفض اعتبارها لغة رسمية في البلاد، وسنّ قانون آخر يقضي بحظر وسائل الإعلام الروسية في أوكرانيا، إرضاء للقوميين الأوكرانيين الذين يرفضون الاعتراف بالحقوق الثقافية الروسية في أوكرانيا[2]

بعد نجاح روسيا في ضم شبه جزيرة القرم بدأت تظاهرات ما يُعرف بالربيع الروسي في شرق أوكرانيا، لاسيما في مدن دونييتسك، لوهانسك، خاركيف، وأوديسا، والتي تزايدت حدتها تدريجيا مع دعمه وتأييدها علنيا من طرف روسيا لها، كما طالبت موسكو باحترام حقوق الناطقين بالروسية في أوكرانيا، تحت التهديد بالتدخل لحمايتهم. تدريجيا، استطاع المحتجون أن يسيطروا على عدد من المباني الحكومية، رافضين الاعتراف بالسلطات الجديدة التي جاءت بها أحداث أوروميدان في كييف، وقد أعلنوا لاحقا عن نزعتهم الانفصالية والمطالبة بالاستقلال على غرار ما حدث في شبه جزيرة القرم، ومع السيطرة على عدد من مراكز الشرطة والأمن، أصبحت هذه الحركة الاحتجاجية "شبه مسلحة"، كما عرفّت نفسها على أنها ردة فعل طبيعية على سيطرة القوميين الأوكرانيين على الحكم في كييف. لذلك، أصبحت تطالب بالحكم الذاتي الموسع في شرق أوكرانيا،

[1] Lebedev, p10

[2] الكوخي، ص ص135-136.

أو الاستقلال والانضمام إلى روسيا كحل نهائي لمسألة التعددية الثقافية في أوكرانيا، وابتداء من 3مارس2014، أصبحت هذه الحركة المسلحة تعرف باسم القوات المسلحة لجمهوريتي المستقلتين في دونييتسك ولوهانسك[1].

في سياق مشابه، ينظر باحثون إلى النزاع في شرق أوكرانيا (دونباس) ليس فقط في سياق لعبة سياسية، أو انتقال اجتماعي–اقتصادي، أو مصالح جيوسياسية، بل أيضًا في ضوء النزاع الثقافي المتجذر في التاريخ. وفقًا للباحث الأوكراني **ميكولا ريابتشوك**، فإن أوكرانيا ليست مقسمة بين الروس العرقيين والأوكرانيين، بل بين نوعين مختلفين من الهوية الأوكرانية. وقد تم تعزيز هذه الاختلافات العميقة بفعل أحداث "الميدان الأوروبي"، ثم القرم، ومن بعده النزاع العنيف بين القوات الانفصالية لجمهوريات دونيتسك ولوغانسك الشعبية المعلنة من جانب واحد من جهة، والحكومة الأوكرانية ما بعد الثورة من جهة أخرى. أين تم توظيف الانقسامات الثقافية في المجتمع الأوكراني من قبل النخبة السياسية منذ بداية استقلال أوكرانيا كأداة للسياسة الرمزية، مما ساهم في تعبئة المجتمع الأوكراني بشكل جماهيري واندلاع نزاع عنيف[2].

كشفت الأزمة الأوكرانية الأخيرة وتداعياتها العنيفة في إقليم دونباس، عن وجود مشاريع هوية مختلفة تدّعي الحق في تعريف ما هي أوكرانيا الحديثة ومن هو الأوكراني المعاصر، والتي كانت مطروحة منذ بداية الاستقلال، وزرعت الشروط المحتملة للصراع وتفكك الدولة. ومع ذلك، على مدى ربع قرن تقريبًا من الاستقلال، لم تسفر هذه الانقسامات عن صراع مفتوح، ورغم استمرار وجود روايات متعددة بشأن الهوية الأوكرانية، إلا أن الإرادة للحفاظ على وحدة الأراضي وبناء دولة أوكرانية مشتركة كانت هي السائدة. وفي أوكرانيا، تمامًا كما في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة الأخرى، استخدمت النخب السياسية قضايا الهوية في عملية الحصول على السلطة و/أو الحفاظ عليها، كما ثبت أن قضية "الهوية الوطنية" كانت أداة ملائمة للسيطرة على مؤسسات الدولة كسلاح فعال في الصراع ضد الإيديولوجية المناوئة أو المنافسة، كما تم استخدام الانقسام الإقليمي لأوكرانيا وتهديد تفككها لتبرير ديمومة البقاء في السلطة التي تمارسها النخب السياسية ما بعد السوفيتية. ومنذ أوائل التسعينيات، تم استخدام الصراع الثقافي بين المشروعين المختلفين للهوية الأوكرانية في اللعبة سياسية، مما أعاق الحوار الداخلي الأوكراني وأسهم في تعميق الانقسامات بين "الشرق" و"الغرب"[3].

من جهة أخرى، تَظهر حدود دور العامل القومي والهوياتي في أحداث شرق أوكرانيا، في الاختلاف والتضارب الذي ميّز العديد من محاولات تفسير وتصنيف النزاع في دونباس، ففي حين ينظر البعض إلى الحرب في دونباس في سياق العلاقات الأوكرانية الروسية، والتنافس الجيوسياسي بين روسيا و"الغرب"، والصراع بين النخبة

[1] نفس المرجع، 137.

[2] Elżbieta Olzacka , Understanding the Conflict in Eastern Ukraine: The Role of Cultural Context, Jagiellonian University, ssp, n4 .2017. p23.

[3] Ibid, p28

السياسية الأوكرانية المرتبطة بقوة بالهياكل الاقتصادية والإقليمية، يُفسر آخرون نشوب النزاع العنيف في أوكرانيا من خلال منظور "حرب الهوية" بين "الشرقية" و"الغربية"، و"المؤيدة لروسيا" و"المؤيدة لأوروبا"، أو بين "الأوكرانيين الكريول" (مزيج عرقي من الأوكرانيين وغيرهم)" و"الأوكرانيين الوطنيين". وفي هذا الصدد، قد يُنظر إلى النزاع المسلح في دونباس أيضًا على أنه حرب بالوكالة بين أكبر القوى النووية في العالم وأبرز الفاعلين الجيوسياسيين الرئيسيين في أوراسيا، والتي تتشابه بشكل كبير مع الحرب الكورية، والمواجهة المستمرة في شبه الجزيرة الكورية، والصراع الاستراتيجي حول تايوان، خاصة في ظل التدخل العسكري المباشر لروسيا في النزاع المسلح في أوكرانيا، وتورط الولايات المتحدة بشكل نشط بصفتها الطرف الحامي للأمن[1].

إضافة إلى ذلك، تُظهر أيضاً بعض الدراسات الأكاديمية اختلافات كبيرة في تفسير طبيعة النزاع في دونباس؛ فبعض الباحثين الغربيين يصنفون الحرب على أنها غزو روسي، بدءًا من مشاركة وحدات شبيهة بالوحدات الخاصة المعروفة بـ:"الرجال الخضر"، والتي كان لها دور بارز في أحداث القرم، وصولا إلى مشاركة القوات العسكرية الروسية النظامية. في المقابل، يركز بعض الباحثين مثل **ميرشايمر** على قضايا توسيع حلف الناتو نحو الحدود الروسية، والدعم الغربي لتغيير النظام في أوكرانيا باعتباره العامل الذي فتح الطريق أمام روسيا لضم القرم ودعم الانفصاليين في دونباس. وعلى صعيد آخر، تم وصف النزاع على أنه حرب أهلية مع تدخل عسكري روسي، فيما صنّف برنامج بيانات النزاعات(**UCDP**) في **أوبسالا–السويد** النزاعَ في دونباس على أنه صراع داخلي في أوكرانيا، بين القوات المسلحة النظامية والانفصاليين في دونييتسك ولوهانسك (أوبسالا 2015)[2].

من جهة أخرى أيضا، تؤكد هذه الدراسات إلى أن النزاع بدأ أساسًا نتيجة عوامل داخلية، من خلال التركيز على الاختلافات العرقية، اللغة، الروابط الاقتصادية مع روسيا، ووجود فراغ في السلطة في منطقتي دونييتسك ولوهانسك بعد الإطاحة بحكومة يانوكوفيتش، حيث سمح هذا الفراغ للانفصاليين ووحدات شبه عسكرية روسية بالاستيلاء على الإدارات المحلية، والتي كانت قد استولت عليها المعارضة المدعومة من الغرب في كييف خلال "احتجاجات الميدان". ومع ذلك، لا يزال الخلاف قائما حول العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب ودعمت الانفصال، رغم وصفه كنزاع يُدار في سياق ثقافي معين، والذي يُستخدم فيه المحتوى الثقافي القومي والهوياتي، من قبل اللاعبين المختلفين في التعبئة الجماهيرية لهزيمة/مواجهة الخصم[3].

---

[1] Igor Piliaiev, **The Nature Of The Armed Conflict In The Donbas: A Postnonclassical Viewpoint**, Ideology And Politics, N3(14), 2019. P81.

[2] يمكن مراجعة التقرير الصادر عن برنامج بيانات النزاعات في أوبسالا(UCDP) لعام 2015، والذي صنف النزاع في دونباس كـ"صراع داخلي في الدولة"، يمكن الرجوع إلى الرابط: https://ucdp.uu.se/actor/5837. تم التصفح في: (2025/01/21).

[3] Olzacka, p24.

ثالثا: تصاعد العنف المسلح ومبادرات التسوية في دونباس: شهدت المناطق الشرقية لأوكرانيا مظاهرات واشتباكات عنيفة بين مؤيدي ومعارضي ثورة أوروميدان، وقد أثرت هذه الاحتجاجات على جزء كبير من جنوب شرق أوكرانيا، امتد من **أوديسا** عبر **ماريوبول** على بحر آزوف إلى **دونييتسك ولوهانسك**، احتل المتمردون على إثرها المباني الحكومية في العديد من المدن، وسيطروا على محاور النقل الرئيسية ومعابر الحدود إلى روسيا. وبينما فشلت الميليشيات الانفصالية في تأمين السيطرة على مراكز إقليمية كبرى مثل خاركيف وأوديسا وماريوبول، إلا أنهم تمكنوا من احتلال بلدات أخرى غرب دونييتسك ولوهانسك، مثل كراماتورسك وسلوفيانسك، بعدها أعلن الانفصاليون عن تأسيس "جمهورية دونييتسك الشعبية" و"جمهورية لوهانسك الشعبية[1].

يمكن القول بأن بداية الصراع في دونباس كانت في 12 أبريل 2014، من خلال احتلال المباني الإدارية الرئيسية في **سلوفيانسك ودونييتسك** من قبل مجموعة "ميليشيا الشعب" بقيادة **إيغور ستريلكوف** (المعروف أيضًا باسم إيغور غيركين). وفي 13 أفريل من نفس العام أعلنت الحكومة الأكرانية "عملية مكافحة الإرهاب" في الجزء الشرقي من البلاد. تضمنت العملية جميع كيانات إنفاذ القانون الأوكرانية، بما في ذلك وزارة الداخلية، وجهاز الأمن الأوكراني(SBU) ، والجيش، والحرس الوطني، وقد اعتمد هذا المصطلح لتأطير الإجراء على أنه استهداف محدد "لإرهابيين"، لا لسكان أو أراضي شرق أوكرانيا[2]. وفي اليوم الموالي تحول الصراع إلى اشتباكات مسلحة، بين الوحدات/القوات المسلحة الأوكرانية بمختلف مكوناتها من جهة، والمسلحين من الانفصاليين والمتطوعين الروس الذين دخلوا المنطقة تحت غطاء الجيش الروسي من جهة أخرى.

أصبحت الأزمة في شرق أوكرانيا في طريق مسدود، وتعقدت أكثر عندما قامت الحكومة بتعريف المتمردين والانفصاليين في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك (المعلنتين من جانب واحد) كـ "إرهابيين"، وبالتالي جرّموا ليس فقط أساليبهم العسكرية، ولكن أيضًا أصواتهم فيما يتعلق بالقضايا التي أشعلت النزاع[3]. لذلك، وجدت أعداد متزايدة من المقاتلين والأسلحة الثقيلة طريقها عبر الحدود الروسية–الأوكرانية إلى منطقة النزاع، ورغم ذلك كان الانفصاليون يواجهون هزائم عسكرية متتالية، مما أدى إلى تدخل القوات الروسية بنشاط في العمليات العسكرية إلى جانب الانفصاليين وإلحاق هزيمة قاسية بالقوات الأوكرانية. ومع تصاعد العنف المسلح، أصبح النزاع الأوكراني الداخلي في دونباس يوصف بأنه أكبر مأساة إنسانية شهدتها أوروبا منذ الحروب في البلقان في التسعينيات[4]، وذلك بالنظر إلى عدد القتلى المقدّر بالآلاف وعشرات الآلاف من المصابين، فضلا عن أكثر

[1] Sabine Fischer, **the Donbas Conflict: Opposing Interests and Narratives, Difficult Peace Process**. SWP Research Paper 5. German Institute for International and Security Affairs, Berlin, (2019), p07.

[2] دانييري، ص341.

[3] Piliaiev, p83.

[4] Olzacka, p31.

من ثلاث ملايين ونصف بحاجة إلى مساعدات، ناهيك عن التدمير الذي لحق مختلف البُنى التحتية والهياكل القاعدية.

بالموازاة مع تطورات الأزمة/النزاع المسلح في دونباس، تم إطلاق عملية دبلوماسية عبر عدة مسارات، في مسعى دولي لحل الأزمة/النزاع، حيث أسفرت الوساطة/المساعي الدولية، عن "اتفاق جنيف" أفريل 2014[1]، ثم بعد ذلك جاء أول اتفاق لوقف إطلاق النار، وهو "بروتوكول مينسك" الذي وُقع في 5 سبتمبر 2014، في العاصمة البيلاروسية (مينسك1). وبعد تصعيد جديد في بداية عام 2015، تم الاتفاق على حزمة من التدابير المكونة من 13 بندًا لتنفيذ بروتوكول مينسك1 في 12 فبراير 2015[2] والتي أطلق عليها (مينسك2)، بالإضافة إلى صيغة شتاينماير[3]. وفيما يلي، سردٌ لأهم ما تضمنته هده المساعي الدبلوماسية.

مع التصعيد الذي شهده النزاع المسلح في دونباس، انطلقت الجهود الدولية لحل الأزمة في شرق أوكرانيا، حيث اجتمع دبلوماسيون من أوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في جنيف بسويسرا، أين تم إصدار بيان مشترك في**17 أفريل 2014**، يحدّد جملة من الخطوات التي يتعيّن اتخاذها لخفض تصعيد النزاع[4]، بما في ذلك:

- امتناع جميع الأطراف عن أي عنف أو تصعيد أو تخويف أو أعمال استفزازية.
- نزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة، وإخلاء المقرات التي تم الاستيلاء عليها بطريق غير شرعية.
- العفو عن المتظاهرين ومن شارك في الأعمال المسلحة، باستثناء الذين ثبت ارتكابهم لجرائم خطيرة.
- إطلاق عملية إصلاح دستورية شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، والبدء الفوري بحوار وطني شامل.
- تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (**OSCE**) بمراقبة تنفيذ الاتفاق ودعم جهود نزع التسلح واستعادة الاستقرار، كما تلتزم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بدعم هذه المهمة.

رغم الآمال التي عُلقت على اتفاق جُنيف، إلا أنه فشل لأسباب عديدة منها؛ رفض المجموعات المسلحة الالتزام بالاتفاق (لم تكن طرفا فيه) واستمرار السيطرة على المباني الحكومية في دونباس، استمرار الدعم الروسي للانفصاليين وتزويدهم بالأسلحة والمقاتلين، الأمر الذي ولّد غياب الثقة بين الأطراف، حيث اتهمت أوكرانيا روسيا بعدم الالتزام بوعودها وبتأجيج النزاع بشكل غير مباشر، مما أدى إلى استمرار وتصاعد النزاع العسكري

[1] دانييري، ص345.

[2] Fischer, p8-9.

[3] Güler, p10.

[4] دانييري، ص345.

بين الجيش الأوكراني والانفصاليين، وانزلاق الوضع نحو حرب شاملة. وعلى الرغم من فشله في إنهاء النزاع، فإن اتفاق جنيف كان خطوة أولى مهمة، ضمن سلسلة من المحاولات الدبلوماسية التي جاءت لاحقًا.

بعد الجهود الدبلوماسية غير المثمرة في جُنيف، بادرت روسيا بخطة سلام في أوكرانيا، يكون فيها التفاوض أساساً بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين؛ تبدأ أولاً بوقف الهجمات التي يشنها الجيش الأوكراني والمتمردون الموالون لروسيا في دونييتسك ولوغانسك؛ ثم انسحاب الوات الأوكرانية إلى مسافة كافية لوقف القصف المدفعي في منطقة النزاع، وإنشاء آلية دولية لمراقبة وقف إطلاق النار واستخدام الطيران الحربي ضد المدنيين[1]، إضافة إلى تبادل الأسرى وفتح ممرات إنسانية للاجئين وتسليم المساعدات الإنسانية في شرق أوكرانيا، وإرسال فرق لإعادة الإعمار في المنطقة. وقد تم اعتماد الوثيقة التي كانت عبارة عن مذكرة حول خطة سلام للصراع في دونباس، بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين الموالين لروسيا، والتي تم التأسيس لها في اجتماع النورماندي بين أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في جوان 2014، أين كان التحول من عملية جنيف إلى "رُباعية النورماندي" تحولا بارزا، إذ لم يشمل الولايات المتحدة، وبذلك تحول الثقل لصالح روسيا[2]، وفي 5 سبتمبر 2014 تم توقيع "بروتوكول مينسك" ببيلاروسيا، وهو ما بات يعرف لاحقاً بـ: **"مينسك–1"**.

عقب توقيع اتفاق مينسك–1، دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في اليوم التالي، ثم في 20 سبتمبر 2014، وقّعت مجموعة الاتصال وممثلو الجمهوريتين الشعبيتين (DPR) و(LPR) **إيغور بلوتنيتسكي وألكسندر زاخارتشينكو**، مذكرة حول تنفيذ وقف إطلاق النار، حيث تأسست مجموعة الاتصال لتسوية الأزمة سلميًا في شرق أوكرانيا خلال صيف 2014، وضمت أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وممثلي الجمهوريتين غير المعترف بهما(DPR) و(LPR)[3].

بالموازاة مع هذه المفاوضات، عرضت السلطات الأوكرانية على الانفصاليين الحصول على "وضع خاص" لمدة ثلاث سنوات، ومنحهم حكما ذاتيا وإجراء انتخابات محلية في ديسمبر 2014، وإصدار عفو مشروط عن المسلحين، وكان البرلمان الأوكراني قد أقر في 16سبتمبر2014 مجموعة قوانين تتيح تطبيق هذه الاقتراحات[4]. لم تَحضَ هذه الاقتراحات بالقبول من طرف الانفصالين، مما أدى إلى عرقلة مسار المفاوضات، وهشاشة وقف اتفاق إطلاق النار الذي تم اختراقه بشكل متكرر، لتعود المواجهات المسلحة العنيفة تدريجيا،

[1] قلعجية، ص ص307-308.

[2] دانييري، ص ص357-358.

[3] Güler, pp10-11.

[4] قلعجية، 309.

كان أبرزها تلك المعارك التي انتهت بسيطرة الانفصاليين على مطار دونييتسك ومدينة **ديبالتسيف** أواخر جانفي 2015.

أشّرت الأحداث الأخيرة والتصعيد بين طرفي النزاع على موت "مينسك-1"، وعلى الرغم من هذا الإخفاق، سعت ألمانيا وفرنسا بالتشاور مع روسيا وأوكرانيا **(رباعية النورماندي)**، إلى إعادة بعث العملية الدبلوماسية مجدّداً، حيث تم التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق في 12فيفري2015، وكانت الاتفاقية التي جرى التوصل إليها تُسمّى تقنيا "حزمة التدابير لتنفيذ اتفاقية مينسك"، لكنّها تُعرف عموما باسم "**مينسك-2**"[1].

كانت اتفاقية "مينسك-2" وثيقة من 13 نقطة، حظيت بدعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما جعلها ملزمة، وأصبح تنفيذها ضروريًا لحل النزاع. وبوجه عام، تضمنت اتفاقيات "مينسك-2"[2] التدابير العملية والإجرائية، والتي تتعلق بشكل أساسي؛ بضمان وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، وإطلاق حوار شامل حول القضايا الأمنية المتنازع بشأنها، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، والاستجابة للتحديات الإنسانية[3]، والعمل على تكثيف نشاط وجهود مجموعة الاتصال الثلاثية، لغرض متابعة تنفيذ اتفاقيات مينسك[4].

إضافة إلى مينسك-1 ومينسك-2، تُعد "**صيغة شتاينماير**" وزير الخارجية الألماني، مجموعة أخرى من التدابير التي تهدف إلى تنظيم المواجهة بين جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك وسلطات كييف، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ اتفاقيات مينسك، حيث اقترح إجراءً خاصًا يُبسط عملية تطبيق القانون الخاص بوضع إقليم دونباس، إذ يتم منح وضع خاص مؤقت لمقاطعتي دونيتسك ولوهانسك حتى إجراء الانتخابات المحلية. وبعد تأكيد تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) شرعية نتائج الانتخابات، يتم تثبيت الوضع الخاص، وتستعيد أوكرانيا السيطرة على هذه المناطق. في البداية، لاقت الصيغة ترحيبًا من قادة "مجموعة النورماندي"، لكن تنفيذها توقف بسبب عدم إجراء الانتخابات في المنطقة. وتأخّر توقيعها حتى 1أكتوبر2019، أين وُقّعت الصيغة من قبل جميع وفود مجموعة الاتصال الثلاثية، بما في ذلك وفد كييف[5].

ومع ذلك، فإنه وبشكل عام، لم تُنفذ الشروط الرئيسية التي جاءت بها اتفاقيتي مينسك-1-2، وصيغة شتاينماير، حيث استمر الطرفان في تبادل اللوم بشأن الجمود وعدم تحقيق التقدم المطلوب. وفي حين كان يُنظر إلى الأزمة الأوكرانية كقضية داخلية في هذه المبادرات الدبلوماسية، لم يتمّ النظر في السياسات المتضاربة

[1] دانييري، ص ص360-361.

[2] Güler, pp11-12

[3] انظر تفاصيل **اتفاقية مينسك-2**، في: قلعجية، ص ص310-315

[4] Güler, p11

[5] Ibid, p12.

والمصالح المتعارضة للأطراف الخارجية المتدخلة في الشأن الأوكراني والمتسببة في الأزمة بشكل غير مباشر، حتى قبل أن تبدأ الأحداث والاحتجاجات في الميدان الأوروبي (أوروميدان).

خلاصة الفصل

لقد كان لوجود الجمهورية الأوكرانية المستقلة في المنطقة الجغرافية التي تصل/تفصل بين روسيا الأوراسية والغرب الأورو-أطلسي، في ظل ما تتمتع به من خصائص ومميزات جغرافية متميزة ومتفردة، في الفضاء الأوراسي ما بعد السوفييتي، أثرا واضحا على طبيعة علاقتها المتأرجحة بين الشرق والغرب. فرغم انتهاء الحقبة التاريخية للحرب الباردة، واستقلال أوكرانيا مع تفكك الاتحاد السوفييتي، إلا أن ثبات الجغرافيا ووجود الدولة الأوكرانية الناشئة في المنطقة المحورية من رقعة الشطرنج الجيوبوليتيكية في أوراسيا، جعل من أوكرانيا ضحية لجغرافيتها. فمع بداية الحقبة البوتينية برز المشروع الأوراسي كتوجه جيوبوليتيكي واقتصادي وسياسي لروسيا، على طريق سعيها لاستعادة مكانتها ونفوذها كوريث شرعي للاتحاد السوفييتي في الفضاء الأوراسي، وكرد فعل على تمدد الهياكل الأمنية والاقتصادية والسياسية الغربية نحو المجال الروسي.

من الواضح أنّ الأزمة الأوكرانية 2013-2014، ارتبطت بعوامل داخلية عميقة، وعلاقات معقّدة مع روسيا سياسيا واجتماعيا وحضاريا؛ محكومة بالعرق واللغة والدين والإرث التاريخي، والتي أدت إلى انقسام الأوكرانيين حول رؤيتهم لمستقبل بلادهم ومكانتها بين الشرق والغرب. ومع ذلك، فقد عكست هذه الأزمة كذلك بكل تجلياتها وتطوراتها، التعارضَ بين رؤيتين جيوسياسيتين متنافستين في الفضاء ما بعد السوفييتي، ونظرتين متعارضتين لمستقبل أوكرانيا السياسي والاقتصادي والأمني. ما يجعل من هذه الدولة مسرحا لعودة التجاذبات الجيوسياسية بين الطرفين الروسي والغربي، وتجسيدا واقعيا لأبرز فرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة، خاصة أطروحات زبيغنيو بريجينسكي (الماكيندرية الجديدة) وألكسندر دوغين (الأوراسية الجديدة)، المتعلقة بمكانة أوكرانيا الجوهرية في حسابات القوى المتنافسة، من أجل النفوذ في هذا المربع من المجال الأوراسي.

تميزت الأزمة الأوكرانية بطبيعتها وأبعادها الجيوبوليتيكية، التي جعلتها واحدة من أبرز أزمات القرن الحالي، حيث أدت ارتدادات هذه الأزمة إلى الكشف عن عودة التنافس بين قوتين بارزتين؛ روسيا القوة البرية الباحثة عن العودة إلى القمة، والغرب القوة البحرية (الأورو-أمريكية/أطلسية) التي تسعى إلى مزيد من السيطرة والهيمنة. وعبر البوابة الأوكرانية، يسعى كل طرف إلى تعزيز نفوذه وترسيخ مصالحه الحيوية والدفاع عنها. لذلك، لم تكن الأزمة الأوكرانية مجرد حدث داخلي، بقدر ما كانت عاكسة لتعارض وتنافس استراتيجيتين وتوجهين متناقضين، على رقعة الشطرنج الأوراسية، والذي بدأ يرسم معالم توازن قوى إقليمي ودولي جديد.

لقد ساهمت الخصائص والسمات الجيوبوليتيكية للجغرافيا الأوكرانية، لا سيما الموقع الجغرافي المتميز، إضافة إلى التاريخ المعقد، في جعل الجمهورية الأكرانية محوراً لتصادم المصالح بين الشرق (روسيا) والغرب (أوروبا والولايات المتحدة)؛ ففي حين تسعى روسيا لاستعادة/تأمين مجالها الحيوي الذي فقدت جزءاً كبيرا منه بانهيار الاتحاد السوفييتي، وتعاني من استمرار عمليات توسع وتمدد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي شرقا، يواصل الغرب عملية خنق روسيا ومنعها من الوصول إلى تحقيق حلم "الإمبراطورية الأوراسية"، عبر إلحاق دول أوربا الشرقية بالفلك الغربي، والتي وصلت إلى الحلقة الأوكرانية.

من أجل تحليل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ حيث تمّ تخصيص المبحث الأول لتحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي لروسيا على ضوء الأزمة الاوكرانية، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، تناولت على التوالي؛ مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، استنادا إلى الخلفية التاريخية والحضارية وأُسس الجيوبوليتيك الروسي/الأوراسي، وكيف عزّزت الأزمة الأوكرانية هذه التوجهات الجيوبوليتيكية لروسيا، ثمّ دوافع وأهداف روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية (الجيوبوليتيكية، الأمنية، والجيو-اقتصادية). وأخيرا، أدوات التنافس الروسي (الإعلامية، الاقتصادية، الدبلوماسية، والعسكرية).

بالمقابل، يتناول المبحث الثاني، تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي للغرب، والذي تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مطالب؛ يتطرق المطلب الأول إلى مكانة أوكرانيا لدى الغرب الأطلسي، ويناقش ما إذا كان هناك غرب واحد أم غرب متعدد، في إطار ثنائية الدمقرطة-الجيوبوليتيك، أما المطلبين الثاني والثالث فيتناولان الدوافع والأهداف الغربية تجاه الأزمة الأوكرانية (الجيوبوليتيكية، الأمنية، والجيو-اقتصادية)، ثم أدوات التنافس (الأدوات الإعلامية، الاقتصادية، الدبلوماسية، والعسكرية)، ومدى فعاليتها في مواجهة روسيا.

المبحث الأول: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية.

منذ وصول **فلاديمير بوتين** إلى السلطة، من خلال رئاسة الوزراء عام 1999، ثم رئاسة الدولة سنة 2000، بدأت روسيا سعيها لاستعادة مكانتها الدولية، بعد عقد من الضعف الذي ميز مرحلة حكم بوريس يلتسين. وفي سياق إعادة الاعتبار والاهتمام الروسي بالدائرة الجيوسياسية التي تمثل "الخارج القريب"، تأتي أوكرانيا كأحد المحاور الجيوبوليتيكية الاستراتيجية في السياسة الخارجية الروسية، نظرا للأبعادً التاريخية والحضارية والدينية العميقة والممتدة تاريخيا إلى قرون طويلة، شكّلت روابطاً خاصة سياسيا واجتماعيا وعرقيا وحضاريا. لذلك، فإن روسيا الحالية، في سياق إعادة تعريف دورها في العالم ومكانتها في سلم القوى الدولي، وتعزيز دورها كقوة تعديلية/مراجعة للنظام الدولي القائم؛ ترى في الجمهورية الأوكرانية محورا مهما ومكوناً أساسيا للرؤية الروسية للأمن القومي، وطموحها لاستعادة نفوذها الجيوبوليتيكي في مجالها التقليدي. وقد أكدت الأزمة الأوكرانية الأخيرة هذه التوجهات الروسية، التي تعكس أيضا صراعًا أعمق حول إعادة تشكيل التوازنات الدولية، في ظل التحديات التي تفرضها سياسات التمدد الغربي نحو الشرق.

المطلب الأول: مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي

مثّلت ولا تزال تمثل أوكرانيا المحور الأهم في الرؤية الجيوبوليتيكية الروسية، ويرجع ذلك للروابط التاريخية والحضارية والجغرافية منذ النشأة السياسية الأولى، حيث تشكلت الهوية الروسية منذ بدايتها في **كييف**، التي تُعرف بـ: "**مهد روسيا**"، وحتى إلى وقت قريب؛ قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وبعده، لايزال النسيج الاجتماعي والديني واللغوي حاضرا في العلاقات الروسية-الأوكرانية. وعندما فرضت نهاية الحرب الباردة بروز أوكرانيا كساحة تنافس بين روسيا والغرب، لم تتخلَّ روسيا عن اعتبارها امتداداً لأمنها القومي ومجالها الحيوي. ومع تصاعد الأزمة الأوكرانية الأخيرة 2013-2014، سارعت روسيا بمواقفها وسياساتها الحاسمة، إلى التصدي لما تعتبره "تدخلا غربيا"، لقلب النظام السياسي في أوكرانيا تحت غطاء الدمقرطة.

أولا: الخلفية التاريخية والحضارية، أوكرانيا مهد الإمبراطورية الروسية:

حتى تتم معرفة وفهم مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي والتي أصبحت أكثر إلحاحًا في ظل النزعة الأوراسية الجديدة، من الضروري معرفة الخلفية التاريخية والحضارية والبيئة الجغرافية الحاضنة التي تشكّلت فيها الرؤية الروسية تجاه أوكرانيا كواقع ومجال جغرافي مادي، وكامتداد روحي وثقافي، والتي تعزّزت خلال مراحل من الزمن الممتد عبر قرونً عِدّة، رغم فترات التباعد أو التفكك.

01.روسيا، الإمبراطورية الأرثودوكسية في سياق التمدد الأوراسي: غطّت الإمبراطورية الروسية وبعدها السوفييتية أكبر مجال جغرافي أورو-آسيوي (أوراسي)، والأكثر ديمومة في التاريخ الحديث والمعاصر[1]، فروسيا في حدود الاتحاد السوفييتي تربو على العشرين كيلومتر مربع، خاصة إذا تمت إضافة جمهوريتي منغوليا وتونغا الشعبيتين واللّتين كانتا "منغوليا الخارجية" و"إقليم ريان خوي"[2]، ويستمر وجودها في روسيا الحالية في حيّز أصغر قليلا. وعلى الرغم من تعدديته الإثنية، عرف هذا الإقليم توحيدا سياسيا وثقافيا، وجعلت منه جهود الروس العسكرية والسياسية والثقافية مجالا متجانساً (حتى الآن)، وقد أمكن ترويس هذا المجال عبر أزمنة طويلة، ورغم أن الكثير من الشعوب استقلت بشكل تامّ أو جزئي عن روسيا، إلا أنّ الأثر الذي تركه الروس في هذه الشعوب والأقاليم مازال حاضرا، لكن بدرجات متفاوتة[3].

يناقش **ميشيل برونو** السياق الإقليمي الإمبراطوري الذي سمح بالتوحيد التدريجي لهذا المجال الجغرافي الشاسع، على الصعيدين السياسي والثقافي، على مدار قرون عديدة، مما ولّد أيديولوجية سياسية أوراسية تسعى لإضفاء تماسك مستديم على هذا المجال، الذي يمثل المظهر الأكثر اكتمالا للفكرة الأوراسية، التي جسّدتها روسيا الأوراسية من خلال تطورها المادي والاجتماعي-السياسي[4]. وهذا السياق ذاته الذي يُبرز ويدلّل على عمق الروابط التاريخية والسياسية بين روسيا (الإمبراطورية) وأوكرانيا-كييف (مهد روسيا)، قبل أن يتحول مركز الإمبراطورية إلى موسكو.

أُسِّست الظاهرة الإمبراطورية الروسية على الدولة الروسية التي تشكلت عبر مرحلتين؛ امتدت المرحلة الأولى من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر، حين أسست "**سلالة فاريغ**" (Varegue) من الفايكينغ الاسكندنافيين، أول دولة روسية والمعروفة بـ: "**روس**"، في المنطقة المحيطة بمدينة كييف، أين فرضت الجغرافيا التوحيد الديموغرافي بين الفايكينغ الاسكندنافيين والسلاف الشرقيين[5]. وقد تمكن لاحقاً الأمير **فلاديمير** (980-1015) من توحيد إقليم شاسع، يشمل أراضي روسيا البيضاء الحالية والجزء الأكبر من أوكرانيا، باستثناء سواحل البحر الأسود. في 1276 أُسِّست "إمارة موسكو" بعد أن دمّر المغول "إمارة كييف" سنة1240، والتي كانت النواة الأولى لوجود الدولة الروسية.[6] وفي حوالي عام 1340م خضعت الأراضي الأوكرانية لبولندا

---

[1] هذا باستثناء الامبراطوريات التركية-المغولية التي عمّرت فترات متفاوتة، ويصف **ميشيل برونو** هذا المجال، بأنه تمدّد أوروبي في الشرق عبر القارة الآسيوية. أنظر: ميشيل برونو، **أوراسيا: قارة، إمبراطورية، أيديولوجيا أو مشروع**، ترجمة: معاوية سعيدوني، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021). ص191.

[2] سافيتسكي، ص571.

[3] برونو، ص191.

[4] نفس المرجع، ص192.

[5] كابلان، ص197.

[6] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ص433.

وليتوانيا، وبعدها قاومت عصـــابات من الفلاحين الأوكرانيين عُرفت باســـم "**القوزاق**" الحكم البولندي، إلى أن وقعت معظم أراضـــي أوكرانيا تحت ســـيطرة الروس عام 1795، واســـتمر الحال على ما هو عليه إلى أن قامت الثورة البلشفية عام1917[1].

الخريطة رقم (07): تشكّل الإمبراطورية الروسية

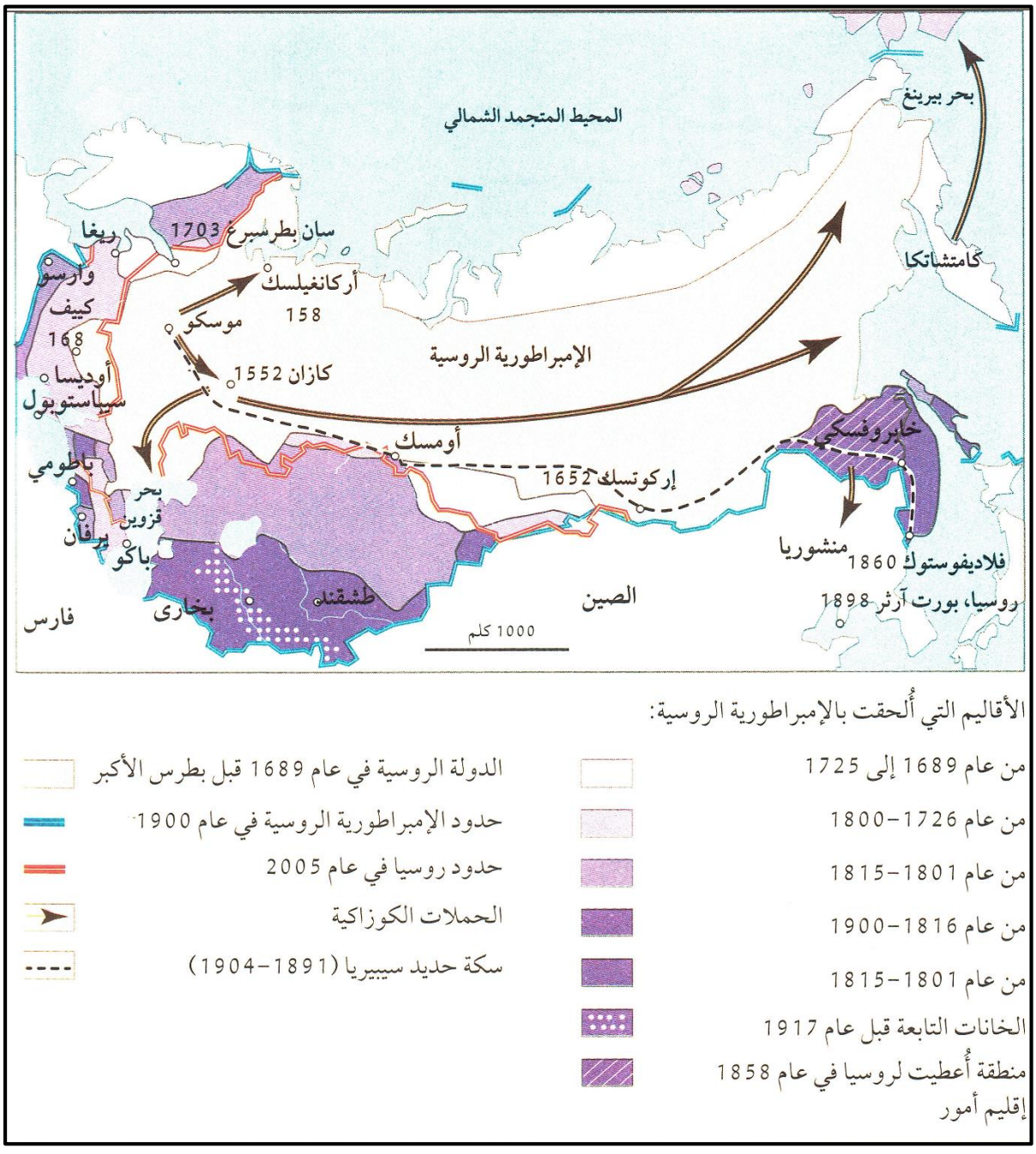

[1] انظر: الفصل الثاني: ص ص97-98.

المصدر: برونو، ص190

لقد كان تَشكل الدولة الروسية ثمرةَ قرون من الزمن والاستمرارية الزمنية والمجالية–الجغرافية، ومن نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن العشرين (انظر الخريطة رقم: 06 أعلاه) كانت عمليات التوسع الروسية والضمّ متكررة بشكل مستمر في الشرق والجنوب الشرقي، وكانت حركة التوسع هذه تُبرّر دائما بدوافع أمنية أو دفاعية، حتى أن عددًا من المؤرخين المعاصرين وصفوا هذه الظاهرة بالإمبريالية الدفاعية الروسية[1]. بما في ذلك الإرادة الروسية للوصول إلى البحار الدافئة، التي كانت وراء الحروب التي شُنّت ضد الدولة العثمانية، ووراء مواجهتها للقوى الأوروبية، خاصة بريطانيا العظمى. وفي الجنوب كانت أوكرانيا التي ضمتها بولندا عام1569، منطقة وجب فتحها لدوافع داخلية؛ فمدينة كييف كانت في نظر الروس "**أم الحواضر الروسية**"، فضلا عن أن الأراضي الأوكرانية أكثر خصوبة من الأراضي الموسكوفية في الشمال بسبب الظروف المناخية.

من جهة أخرى، ثارت جماعات "**الكازاك**" أو "**القوزاق**" المعروفين **بزابوروغ** في منطقة نهر **دنيبر** والأوكرانيون ضد الكنيسة الكاثوليكية البولندية في منتصف القرن السابع عشر، فانتهز القيصر "**أليكسيس**" الفرصة لإقناع الكوزاك الذين كانوا يحتلون جزءا كبيرا من أوكرانيا بالالتحاق بروسيا. وفي 1654 عُقِد الميثاق المعروف بميثاق "**بيرياسلاف**" الذي ألحق **الكازاك** بروسيا، وبعد فترة، أُلحقت الكنيسة الأرثودوكسية الأوكرانية ببطريقية موسكو. وفي أعقاب الحرب الروسية–البولندية حصلت روسيا في عام 1667 على الضفة اليسرى من نهر **دنيبر**، واستحوذت على مدينتي **كييف** و**سمولنسك** في عام 1686[2].

على الصعيد **الديني–الروحي**، كانت **كييفان–روس** على اتصال دائم مع الإمبراطورية البزنطية، مما سهّل عملية تحول الروس إلى المسيحية الأرثودوكسية[3]، وقد اعتمدت الدولة الروسية في كييف ثم في موسكو على دعامتين أساسيتين، استمدتهما من الإمبراطورية البيزنطية، وهما: الديانة الأرثودوكسية، والأنموذج الامبراطوري أو القيصرية–البابوية التي تجعل من القيصر سيدا على الدولة والكنيسة على حد سواء. كان **فلاديمير** أول من اعتنق المسيحية البيزنطية مع مجمل شعبه الذي تم تعميده جماعيا في كييف عام 988م. وفي 998 أُنشِئت في كييف ميتروبولية أرثودوكسية، وبعدها أنشئت حوالي خمسة عشر أبرشية. وظلت الكنيسة تحت السلطة الكنسية لبطريك القسطنطينية، وكانت تجسد وحدة الأراضي الروسية، بغض النظر عن انقسامها إلى إمارات متنافسة، ونتيجة للغزو المغولي اضطر ميتروبوليت كييف إلى الانتقال إلى الشمال الشرقي، وتحديدا إلى فلاديمير (1299م)، ثم إلى موسكو(1328م)، لتصبح موسكو عاصمة روسيا الدينية حتى قبل أن تصبح عاصمتها

[1] برونو، ص195.

[2] نفس المرجع، ص ص203-204.

[3] كابلان، ص197.

السياسية، وفي عام 1448 اكتسبت الكنيسة الأرثودوكسية الروسية زعامة دينية مستقلة، مع استمرار العلاقة الوثيقة بين السلطتين الساميتين في المسائل الدنيوية والروحية من الأنموذج الإمبراطوري البيزنطي، حتى أن الراهب **فيلوثي البيسكوفي** كتب في عام 1540 "أن موسكو هي روما الثالثة"[1]. لذلك، خدم النظام الأوتوقراطي التوسع الروسي، وكذلك فعلت الكنيسة الأرثودوكسية التي رافقته دائما، حيث روّجت لأسطورة الرسالة التي كلّف الله بها روسيا[2]، والمتمثلة في إعادة بعث المسيحية بعد سقوط القسطنطينية[3]، ولا تزال هذه الفكرة تتردد في الأطروحات الأوراسية الجديدة، في عهد روسيا-بوتين.

سمح اعتلاء **بطرس الأكبر** (1694-1725) العرشَ بترسيخ الفتوحات الروسية، وإحياء حركة التوسع بوسائل متجددة مستوحاة من الأنموذج الأوروبي الغربي؛ فروسيا التي استحوذت على أراضٍ كثيرة، وظلت دولة يغلب عليها الطابع القاري الأوراسيوي، رأت ضرورة فتح نافذة لها على بحر البلطيق ومنها إلى بحار الشمال المفتوحة، وأيضا نحو البحر الأسود أي نحو المضائق والبحار الدافئة. لذلك، حاول بطرس الأكبر اكتشاف تفوّق الغرب على روسيا عسكريا واقتصاديا، فسلك نهجاً تحديثيا تغريبيا موجها للمجتمع الروسي ككل مع الحفاظ على الأوتوقراطية الروسية، وكان الهدف الرئيس لهذا التحديث جعل روسيا قوة عظمى أكثر حضورا على المسرح الدولي[4]، فيما وصل الاستيطان الروسي إلى جنوب أوكرانيا على الضفة اليمنى لنهر دنيبر، كما أوجد موطئ قدم له في بحر آزوف، وواصلت روسيا توسعاتها في عهد **كاترين الثانية** (1762-1796)، الوريثة الفعلية لبطرس الأكبر بما حققته من نجاحات، من خلال العمل على توسيع وتعزيز الوجود الروسي في البحر الأسود وضم شبه جزيرة القرم عام 1783.[5]

كان أنموذج البناء الإمبراطوري هو الاندماج أو الانصهار التدريجي في "الكُلّ الروسي" لأراضٍ متصلة مجالياً، تشكل الكتلة الروسية (**روسيسكايا**)، مع منح صلاحيات أو حكم ذاتي مؤقت، في انتظار زوال الاستقلالية تماما، وتحول الأقاليم إلى مجرد مقاطعات داخل الإمبراطورية، والتي تشمل؛ كازان وآستراخان وأوكرانيا والقرم وبولندا، مع اعتبار السكان رعايا وليسوا مواطنين، وحتى الكنيسة الأرثودوكسية تخضع للنظام القيصري الأوتوقراطي، وقد تزامنت التوسعات الإقليمية طيلة أربعة قرون مع تعميق الأوتوقراطية المركزية في

---

[1] نفس المرجع، ص ص193-194.

[2] نفس المرجع، ص208.

[3] في نقاش ألكسندر دوغين لفكرة "**الجيوبوليتيكا الأرثودوكسية**"، يطرح قضية "**الأرثودوكسية بعد البيزنطية**"، معتبرا روسيا وريثة بيزنطة، ويدافع عن نظرية "**موسكو-روما الثالثة**"، مؤكدا على أنه منذ القرن الخامس عشر، صار مصطلح الجيوبوليتيكا الأرثودوكسية مطابقا تقريبا لمصطلح "جيوبوليتيكا روسيا". لتفصيل أكثر، ينظر إلى: دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص ص445-451

[4] برونو، ص ص201-202.

[5] نفس المرجع، ص ص204-205.

موسكو ثم في سان بطرسبرغ[1]. وحتى بداية عام 1917، ظلت مجمل المناطق وفية للإمبراطورية، إلى أن تخلى القيصر **نيقولا الثاني** عن العرش في مارس1917، نتيجة الثورة البلشفية، التي أسّست لمرحلة جديدة من التاريخ الروسي.

02.الانتقال من الإمبراطورية القيصـــرية إلى الحقبة الســـوفييتية: إذا أخذنا في الاعتبار أن الثقافة الأرثودوكسية التقليدية التي كانت تطبع المجتمع الروسي بصبغة خاصة قبل عام 1917، وساهمت في توسع الإمبراطورية الروسـية من خلال نظامها الأوتوقراطي، فإنها خلال الحقبة السـوفييتية كانت قد انحسـرت إلى حد كبير[2]، كما زعزعت الثورة البلشـفية وما أعقبها من فوضـى داخلية سـيطرةَ روسـيا على شـرقها الأقصـى، لصـالح اليابان، الصـــين، والولايات المتحدة، قبل أن يتحول الجيش الأحمر تدريجيا، من المواجهة الداخلية مع الرافضين للثورة، إلى استعادة السيطرة على أطراف الإمبراطورية الروسية، التي ستتحول لاحقا في عام 1922 إلى الاتحاد السـوفييتي الجديد، والذي يتألف من ثلاث جمهوريات اتحادية هي؛ روسـيا، أوكرانيا، وروسـيا البيضـاء، وإحدى عشـر جمهورية ذاتية الحكم ومنطقة فرعية[3]، وخلال العشـرينيات والثلاثينيات من القرن العشـرين، أقام الاتحاد الســوفيتي علاقات دبلوماســية مع جميع الدول المجاورة، بما فيها تلك التي تشــكلت على أراضــي الإمبراطورية الروسية السابقة.

لاحقا، بدأ ستالين ينظر بوضوح إلى استعادة الأراضي الإمبراطورية الروسية كمهمة تاريخية، والتي كانت قد تحققت تقريبًا بحلول وقت وفاته في عام 1953، باستثناء بولندا وفنلندا ومناطق قارص وأردهان التركية الشرقية، كما نجح في توحيد "الأمة الأوكرانية" في إطار الاتحاد الســوفيتي، من خلال الاســتحواذ على أراضٍ من بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا[4]. وقد كانت هذه الطريقة التي تشكلت بها الجمهورية الأوكرانية، إضافة إلى إهداء شبه جزيرة القرم لأوكرانيا من **طرف نيكيتا خروتشوف**، محل نظر ومراجعة بالنسبة لروسيا بعد الحرب الباردة، خاصة بعد وصـول فلاديمير بوتين إلى السـلطة، إذ تجد القيادة الروسـية أن أوكرانيا لا يمكن أن تكون إلا امتدادا للعمق الاستراتيجي الروسي، فضلا عن أن تكون دولة ذات توجهات أورو-أطلسية.

جاءت الحرب الباردة التي كانت مرحلة من مراحل التاريخ الروســي، والتي انتهت بتعبير **روبرت كابلان** وفقا لما تفرضه الجغرافيا الروسية المألوفة؛ حيث أدت محاولة ميخائيل غورباتشوف لإصلاح الشيوعية السوفييتية في

---

[1] نفس المرجع، ص209.

[2] شريح، ص21.

[3] كابلان، ص ص208-209.

[4] Dmitri Trenin, **The End of Eurasia: Russia on the Border between Geopolitics and Globalization,** Carnegie Moscow Center, 2001, p67.

الثمانينيات إلى كشف واقع أنّ "الاتحاد السوفييتي كان امبراطورية جامدة من الشعوب الخاضعة"[1]، وفي عام 1991، عندما تفكك الاتحاد السوفييتي رسميا، تراجعت روسيا إلى أصغر حجم لها منذ ما قبل عهد كاترين الثانية/العظمى، وقد كان استقلال أوكرانيا أكبر خسائرها، باعتبارها المنطقة المركزية الأصلية لـ: "**كييفان روس**". لكن، على الرغم من الخسائر في أكرانيا ودول البلطيق ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وعلى الرغم من الشكوك العسكرية في الشيشان وداغستان، وعلى الرغم من استقلال منغوليا الخارجية عن وصاية موسكو، فلا تزال الأراضي الروسية الشاسعة، أكبر مساحة من أي دولة أو أمة على وجه المعمورة، إذ تغطي أكثر من ثلث قارة آسيا، مع حدود برية لا تزال تغطي نحو نصف المناطق الزمنية في العالم[2].

03.**روسيا بعد الحرب الباردة، من الأيديولوجيا إلى الجيوبوليتيك:** عندما تحدّث ميخائل غورباتشوف لمجلس أوروبا في 6جويلية 1989 في ستراسبورغ عن "أوروبا بوصفها وطنا مشتركا"، وأكّد في خطابه أن "أي تدخل في الشؤون الداخلية، وأي محاولات لتقييد سيادة الدول، سواء أكانت من أصدقاء وحلفاء أم من أيّ بلد آخر، مرفوضة"[3]؛ كان هذا التصريح بمثابة التراجع أو الإلغاء لمبدأ بريجنيف 1968، الذي يمنح الحق لسلطات الاتحاد السوفييتي بالتدخل في البلدان الاشتراكية، لحمايتها من محاولات تحويلها إلى الرأسمالية، كما كان أيضا بمثابة إعطاء الضوء الأخضر للجمهوريات الاشتراكية الراغبة في تغيير مسارها أو الاستقلال، وبالتالي سرّع من وتيرة انهيار الكتلة السوفييتية، وساهم في طرح مسألة استقلال العديد من الجمهوريات عن الاتحاد السوفييتي، على غرار الجمهورية السوفييتية الأوكرانية.

هذه التطورات التي كانت شبه حتمية مع نهاية الحرب الباردة، وضعت روسيا ما بعد السوفييتية أمام معضلة جيوبوليتيكية، بسبب إقرارها لنوع من الاستقلالية ومناداتها بمبدأ عدم التدخل، مقابل مطالبتها باستمرار حقها في النفوذ في مناطقها التاريخية/التقليدية. لذلك كانت العشر سنوات التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي، كارثية بالنسبة لروسيا بكل المقاييس، بل إن انحلال الاتحاد السوفييتي نفسه وما تبعه من استقلال الجمهوريات المرتبطة به (الأرض المفقودة لروسيا التاريخية)، كان "أكبر كارثة جيوسياسية" في القرن العشرين بالنسبة لروسيا حسب تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

أمام استحالة عودة تشكّل الاتحاد السوفييتي، بدأ العمل على فكرة الاستعاضة عن الأيديولوجية الشيوعية بالجيوبوليتيك الأوراسي (الجديد)، وقد كتب بريجينسكي في معرض حديثه عن التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية، في "رقعة الشطرنج الكبرى"، أن الروس بدأوا في تسعينيات القرن العشرين في إحياء مذهب

[1] كابلان، ص211.

[2] نفس المرجع، ص212.

[3] نقلا عن: دانييري، ص53.

الأوراسية الذي يعود إلى القرن التاسع عشر بديلا عن الشيوعية، من أجل إغراء الشعوب غير الروسية بالعودة إلى الاتحاد السوفييتي السابق[1]. ويجادل **روبت كابلان** هنا، بأن "**الأوراسية الجديدة**"، تتناسب جيدا مع شخصية روسيا التاريخية والجغرافية، لكونها تمتد عبر مساحة شاسعة من أوروبا إلى الشرق الأقصى، وعلى الرغم من عدم الارتباط بأيّهما، فإن روسيا بطريقة لا تشبه أي بلد آخر، تجسّد أوراسيا باعتبارها كلاًّ جغرافيا متناسقا[2]، على الرغم من أن الجغرافيا لا يمكن أن تقدم حلا لمشكلة روسيا ما بعد السوفييتية. لذلك، ليس لدى روسيا حل إلاّ أن تعمل على إيجاد قوة جذب ناعمة للفكرة الأوراسية، تتجاوز منطق الإكراه أو الحتمية الجغرافية، وهو المنطق الذي ساد وفشل خلال المرحلتين الإمبراطورية والسوفييتية، هذا الأمر الذي تعمل روسيا أو تدّعي أنها تعمل على تغييره في الحقبة الجديدة.

ضمن هذا السياق التاريخي المعقد، تحتل أوكرانيا مكانة مهمة بالنسبة لروسيا، وقد أشار الرئيس فلاديمير بوتين إلى أن الأوكرانيين إخوة الروس؛ فالحضارة الأرثودوكسية الشرقية وهي التي يرى فيها الروس أنفسهم القوة الطليعية الرائدة، قد بدأت من **كييفان–روس** التي تتوسط أوكرانيا الحالية، ويشير الروس عادة إلى أن أجدادهم بذلوا دماءهم من أجل الحفاظ على ما يعرف اليوم بأوكرانيا ضمن الإمبراطورية الروسية، ثم وريثها الاتحاد السوفييتي، عبر حروب عديدة. لذلك تعمل روسيا على تأكيد حقها الجيوبوليتيكي في المناطق التي تمثل مصالحها التاريخية المتميزة.

ثانيا: الجيوبوليتيك الروسي بين الحتمية التاريخية والجغرافيا الأوراسية:

من بين المسلمات الأكثر رسوخاً في حقل الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك، أن الجغرافيا إمّا أن تمنح فرصاً للدولة، أو أنها تفرض عليها قيوداً[3]. لذلك، على كل دولة تبحث عن المكانة وتنافس من أجل النفوذ في المسرح الجيوسياسي، أن تُحسن إدارة شؤونها الجغرافية، لأن سياسة الدولة بتعبير نابوليون بونابارت تكمن في جغرافيتها. بالنسبة لروسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفييتي) التي تبلغ مساحتها المعترف بها دوليا نحو 17.1 مليون كيلومتر مربع، بعد أن كانت الأراضي السوفييتية تتعدى 22مليون كيلومتر مربع؛ في حالة هذه الدولة، يلاحظ **تيم مارشال** صاحب كتاب "**سُجناء لجغرافيا**"، أن روسيا محدودة بجغرافيتها الشاسعة، ولكنها ليست أقل تهديدًا (للغرب)، حيث تمتد من بحر البلطيق إلى بحر اليابان وتشمل 11 منطقة زمنية، ومع هذه

---

[1] بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ص110.

[2] كابلان، 2013.

[3] ستتم معالجة هذه النقطة بناء على واقع التغيرات الجيوسياسية لروسيا ما بعد السوفييتية، انطلاقا من فرضية أن منطق الإدارة الروسية لشؤونها الجغرافية سواء في المرحلة الإمبراطورية أو السوفييتية، لا يزال بعد نهاية الحرب الباردة، قائمًا على نوع من الإكراه التاريخي المرفوق بنشر فكرة العداء والصراع مع الغرب، مع التأكيد على التفرّد الروسي بخاصية "التوّسط الأوراسي"، الذي يجعل منها ـ حسب دوغين ـ "عالما خاصا مستقلاً بذاته جغرافيا وروحيا وتاريخيا وأيضا جيوبوليتيكيا"، رغم محاولة إظهار أنها تتصرف بعكس ذلك.

الجغرافيا الشاسعة، روسيا هي بالتأكيد دولة محظوظة، ولكنها أيضًا ضحية لحجمها في نفس الوقت[1]. لذلك، لم تتمكن من الصمود عندما كانت امبراطورية، ولم تصمد في الحقبة السوفييتية، وفي ظل هذا الواقع الذي تفرضه الجغرافيا (بين الفرص والقيود)، تصارع روسيا من أجل انبعاثها مجددا من خلال نزعتها الأوراسية.

01.إحياء الجيوبوليتيك الروسي الأوراسي في إطار "الأوراسية الجديدة": عندما تم استبدال الأيديولوجيا بالجيوبوليتيك، في الحقيقة جاء هذا الاستبدال في لحظة إدراك متأخرة من طرف القادة الذين عبروا من الحقبة السوفييتية إلى حقبة روسيا الاتحادية، إذ تعتقد هذه النخب أن ما لم تحققه الأيديولوجيا الشيوعية، يمكن أن تحققه الجيوبوليتيك الأوراسية في نسختها الجديدة. وأمام أوجه الضعف الجغرافية المستجدة في روسيا، لم يكن لديها أي خيار سوى أن تلعب دول "القوة التعديلية" العازمة على استعادة مكانتها في جوارها القريب؛ في روسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدوفا والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث لازال يعيش نحو 26 مليون روسياً على الأقل وقتها.

لم يُضِع القادة الروس أي وقت في تقييم الوضع المزري بعد الحرب الباردة؛ فبعد أقل من شهر بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، صرّح وزير الخارجية الروسي آنذاك أندريه كوزيريف قائلا: "لقد أدركنا بسرعة أن الجيوبوليتيك تحل محل الأيديولوجيا"، وقد كتب أحد المعلقين؛ "إن الجيوبوليتيك التي تعرضت لشيطنة مستمرة خلال أيام الاتحاد السوفييتي، قد عادت بقوة لتلاحق روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي"، وكانت إدانة الجيوبوليتيك بوصفها أداة للعسكرة السياسية، وعلى صلة وثيقة بالحقبة النازية قد اختفت، ليس أنه أُعيد تأهيلها بوصفها تخصصا علميا، بل وحتى تحسّنت سمعة ماكيندر، وماهان، وكارل هاوسهوفر. وفي نمط ماكيندري جديد، أعلن الزعيم الشيوعي من الحرس القديم **جينادي زيوغانوف**[2] أنه "ينبغي على روسيا أن تستعيد السيطرة على المنطقة المركزية"[3]، (قلب الأرض والجزيرة العالمية/أورواسيا).

في هذا السياق، يعود مصطلح أوراسيا في الأدبيات الروسية إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وبالتحديد إلى المهاجرين الروس الفارّين من نير الحكم البلشفي، ومن أهمهم **نيكولاي تروبتسكوي** و**نيكولافيتش سافيتسكي**، ومن بعدهم عالم الأعراق **نيكولاي غوميلوف** في السبعينيات، وتؤكد هذه الدراسات على خصوصية الجغرافيا الروسية؛ حيث لا هي غربا تنتمي للغرب، ولا هي شرقا بالمعنى الخالص للكلمة، وهذه الخصوصية (خاصية التوسّط) تعطي روسيا نوعا من التفرّد، الذي يرفض نزعة الهيمنة الأوروبية الغربية. لذلك،

---

[1] Necati Anaz, **Prisoners of geography: ten maps that explain everything about the world**, by Tim Marshall, Strategic Analysis, 40:4, (2016). P35.

[2] جينادي زيوغانوف سياسي روسي، والسكرتير الأول للحزب الشيوعي في روسيا الاتحادية منذ عام 1993، ورئيس لتحاد الأحزاب الشيوعية منذ عام 2001، ونائب رئيس مجلس الدوما (منذ عام 1993، وعضو في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا منذ عام 1996.

[3] كابلان ، ص ص212-213.

تنطلق النخب الروسية الأوراسية من قاعدة أساسية صلبة، قائمة على العداء للغرب الليبيرالي وقيمه المادية، وبناء على ذلك تبني هذه النخب رؤيتها للعالم على أســـاس انقســـام عميق بين ثقافتين وعالمين، هما "الأطلنطية" و "الأوراسية"[1].

تمثّل الأوراسية الحقيقة الجغرافية التي تجسّد قلب العالم كما يسميه ماكيندر، وهذا القلب هو روسيا بموقعها الجغرافي وامكانياتها الاقتصادية والعسكرية، وثقافتها وحضارتها المتميزة والسابقة على الحداثة والليبرالية الغربية، مع الاعتقاد التام بأن القيم الروسية تختلف تماما عن القيم الغربية[2]. ومن هذا المنطلق عملت النخب الروسية في ســياق بلورتها للنزعة الأوراســية على توظيف كل ما هو معادٍ للغرب والثقافة والقيم الغربية الحديثة/الحداثية، بما في ذلك العقائد المسيحية الأرثودوكسية منها والكاثوليكية[3]. ونظرا لعلاقة المدرسة الأوراسية بحقل الجيوبوليتيك بوجه عام، لم تلقَ هذه الأفكار طريقها للتجسيد، كما أنها تمت محاربتها من طرف السلطات السوفييتية بسبب رواج فكرة العلاقة بين الجيوبوليتيك والنازية. ومع نهاية الحرب الباردة، بدأت عملية إحياء وإعادة بعث الجيوبوليتيك بشكل عام، حيث تم بعث ما يُعرف بالمدرسة الأوراسية الجديدة مع نخبة من المفكرين الروس، ومع وصول **فلاديمير بوتين** إلى السلطة سنة 1999، أصبحت لهذه المدرسة/النزعة الجيوبوليتيكية الأثر الكبير كأداة معرفية ومرجعية نظرية لصناع القرار في الكريملين، وكان ذلك واضحا سواء في الخطابات الرسمية، أو حتى من خلال مبادرات ومشاريع التكامل الاقتصادي على غرار مبادرة الاتحاد الأوراسي.

02. الأوراســية الجديدة من منظور الاتجاه الحضــاري: يجادل الأكاديمي الروســي **أندريه بافلوفيتش تسيغانكوف** بأن وجهات النظر الأوراسية في روسيا غير متجانسة ومتنوعة للغاية وتتراوح بين نسخ ودية تجاه الغرب وأخرى انعزالية وتوسعية[4] معادية للغرب، وبالنظر إلى واقع توجهات السياسة الروسية التي تسيطر عليها النزعة الأوراسية المعادية/المنافسة للغرب، يمكن استنتاج أن "المنظور الحضاري" و"المنظور التوسعي" كان لهما الأثر الأكبر على مخيلة صــنّاع القرار والنخب الروســية، من بين أبرز خمس منظورات حول النزعة الأوراســية لروسيا، والتي جمعها **تسيغانكوف** في دراسته: "السيطرة على الفضاء في أوراسيا: الفكر الجيوسياسي لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي" عام 2003.

---

[1] شريح، ص22.

[2] أمينة مصطفى دلة، **المخيّلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي**، المعهد المصري للدراسات، 22 ديسمبر 2017، على الرابط: https://shorturl.at/UXwAe، تم التصفح يوم: (2025/01/31).

[3] شريح، ص23.

[4] Andrei P. Tsygankov, **Mastering space in Eurasia: Russia's geopolitical thinking after the Soviet break-up**, Communist and Post-Communist Studies, Vol. 36 (2003), p101.

بالنسبة لأصحاب "**المنظور الحضاري**"، الذين حاولوا دائما توسيع دائر انتشار القيم الروسية، كانت استجابتهم للمعضلة الأمنية الروسية على نحوٍ غير ودّي تجاه الغرب. وكفلسفة للسياسة الخارجية يعود تاريخها إلى أفكار **إيفان الرابع** (1530-1584) والمفكر السياسي **إيفان سولونيفيتش** (1891-1953)، وفكرته حول "تجميع الأراضي الروسية" بعد الغزو المغولي لروسيا، والتي ترتبط بفكرة أنّ "**روسيا هي روما الثالثة**"، يتحدى أصحاب هذا الاتجاه النظام القيمي الغربي بالتركيز على التميّز الثقافي والحضاري الروسي الذي يرتبط بخاصيّة التوسّط، ويتبنى الالتزام بالقيم المسيحية الأرثوذوكسية[1]

يبرز في هذا السياق، كل ممن **جينادي زيوغانوف** من خلال مؤلفه "جغرافية النصر: أساسيات الجيوبوليتيك الروسي"(1997)، و**نيكولاي نارتوف** في كتاب "الجيوبوليتيك" (1999)، كأبرز من يمثل المنظور الحضاري، حيث طوّر هذان الكتابان صورة لروسيا كوحدة ثقافية، سياسية واقتصادية مكتفية-ذاتيا وسط أوراسيا، ودافعا عن فكرة "إمبراطورية روسية ضمن حدود الاتحاد السوفييتي السابق"، كما قدّما رؤية لروسيا كحضارة أوراسية مستقلة، لا يمكن أن تعيش إلا من خلال حراسة نفسها ضد من ينظر إليها كتأثير ضار للغرب، كما أنها الضامن للاستقرار الجيوسياسي والتوازن العالمي، إذ بدونها من المرجح أن يقع العالم ضحية لطموحات الغرب المفترسة. كما رفض الباحثان تفكك الاتحاد السوفييتي، بل ويصرون على أن الاتحاد السوفييتي كان الشكل الجيوبوليتيكي الطبيعي لروسيا التاريخية وأن الحدود السياسية الحالية في البلاد "مصطنعة"، تم فرضها من طرف الغرب[2]. ومن وجهة تاريخية طويلة الأمد، يجادل كلا المؤلفين أن هناك استمرارية في تطور روسيا-أوراسيا، بدءًا من الإمبراطورية الروسية إلى الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، وصولًا إلى الإمبراطورية الأوراسية ما بعد الاتحاد السوفيتي[3].

يعتقد **زيوغانوف ونارتوف** أن هناك تهديدًا دائمًا للثقافة الروسية بسبب الاختلافات الجغرافية والعرقية مع الغرب، ويرى **تسيغانكوف** بأن التفكير الجيوسياسي التقليدي الذي يتبنيانه لا يميز بين الاختلاف والتهديد؛ فالثقافتان الروسية والغربية تُقدَّمان ككيانات متعارضة تمامًا، حيث يُطرح بقاء روسيا باعتباره خيارًا بين كونها قوة أوراسية مستقلة أو مستعمرة غربية محتملة، ومن أجل البقاء في عالم موالٍ للغرب بشكل متزايد، والذي يعتبرانه معاديًا بشكل أساسي، يؤكد المؤلفان أن على روسيا تحقيق هدفين رئيسيين؛ الاكتفاء السياسي والاقتصادي، وإنشاء مجال/فضاء واسع ومستقل أو "حزام أمني وقائي" حول حدودها. كما يؤكد **زيوغانوف** أنه على هذه المبادئ، استندت النظريات والمسلمات الجيوبوليتيكية الروسية الكبرى (على مرّ التاريخ)، من مقولة "موسكو

[1] رغم أن هناك من يقدّم روسيا انطلاقا من ملاحظة واقعها الديني كتركيب من مختلف الديانات. انظر: دلة، مرجع سابق.

[2] نقلا عن: نفس المرجع السابق.

[3] Tsygankov, p121.

هي روما الثالثة "إلى عقيدة بريجنيف حول "السيادة المحدودة"[1]؛ التي كانت تبرّرُ التدخل لحماية الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، وصولا إلى روسيا الأوراسيا–بوتين التي تبحث عن العودة إلى القمة.

من جهة أخرى، طرح **زيوغانوف** كذلك نسخته الخاصة بصراع الحضارات، في مقابل أطروحة **صامويل هنتنجتون** الغربية، ومن بين ما جادل به، أنّ الصراع في أحد أبرز صوره سيكون جيوبوليتيكيا بين الأطلسية والأوراسية، مؤكدا أنه في عصر الفوضى والانهيار العالمي، ستضطلع روسيا المتجددة بدور الضامن لعالم متوازن[2].

03. الأوراسية الجديدة من منظور الاتجاه التوسعي: إلى جانب المدرسة الحضارية، تبرز أيضا "**النزعة الأوراسية التوسعية**"، التي يُعدّ **ألكسندر دوغين** من أبرز روادها، حيث يقدم تصوراً شاملا للمعضلات الجيوبوليتيكية التي تواجهها البلاد، كما يعيد تقديم بعض الموضوعات/الأطروحات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية لكل من ماكيندر وهاوسهوفر، لاسيما فكرة أن القارة الأوراسية تشكل "قلب العالم"، أين يعتبر روسيا هي قلب هذا القلب الأوراسي، وذلك في سياق ما بعد الشيوعية في روسيا، لتبرير التوسع الجغرافي الواسع لروسيا في المستقبل، حيث تسعى جميع القوى الكبرى للسيطرة على القلب دون مشاركة أحد، وبناءً على هذ المنطق التنافسي الجيوبوليتيكي، يجب على روسيا الاستفادة من موقعها الاستراتيجي، وحشد مواردها وخبرتها وإرادتها للسيطرة الكاملة والمباشرة على أوراسيا[3].

بالنسبة لدوغين، فإن أوراسيا تمتد إلى ما هو أبعد من حدود الاتحاد السوفيتي السابق، ومن خلال إصراره على أن تفرض روسيا سيطرتها على المنطقة، فإنه يتعين على روسيا أن تتبنى سياسة خارجية توسعية تتجاوز بكثير ما يدعو إليه الحضاريون، وعلى الرغم من أن دوغين يتشارك مع زيوغانوف ونارتوف في الرؤية المناهضة للغرب، إلا أنه يرفض فكرة أن الحضارة هي كيان جغرافي وسياسي واقتصادي وثقافي مستقر. فهو يرى أن موقع روسيا بين الغرب والشرق يتطلب تجاوز الحدود التقليدية أو التاريخية، بل يجب أن يكون هدف روسيا بناء "إمبراطورية جديدة" تمتد عبر القارة كلها، بل وربما إلى العالم بأسره[4].

في مقابل رؤية **هنتنغتون** عن صراع الحضارات التي عبر عنها بعارة "الغرب ضد البقية"، والتي يعتبرها دوغين "أطلسية جديدة"[5] لا يجب الاعتراف بها كأمر واقع يكرس هيمنة القطب الواحد، لأنّ سيطرة الأطلسية في أي

---

[1] Ibid. pp121-122.

[2] دلة، مرجع سابق.

[3] Tsygankov, p123.

[4] Ibid, pp123-124.

[5] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص158.

صيغة كانت ستحكم على الأوراسيا (قلب الأرض) بالعدم التاريخي، وهنا، تصرّ الأوراسية الجديدة على مواجهة هذه الأحادية القطبية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر ثنائية قطبية[1] تجسدها ثنائية البر ضد البحر، وبالتالي سيكون الصراع بين القوى البرية بقيادة روسيا الأوراسية، والقوى البحرية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا (الأطلسية). هنا، يعتقد دوغين أن العالم سوف يشهد مواجهة واعية ومتوترة بين مشروعين مختلفين؛ بري وبحري، حيث أن كلّاً منهما يملك هيكليته وقيمه الخاصة، وأيضا مثله وأدواته المنهجية الخاصة به، وكل واحد منهما يمضي نحو أهدافه التي تراعي كل الجوانب التي تشكّل أساس الحضارة التاريخية[2]. وبالتالي، ثمّة نظام أوراسي بديل ومنافس يواجه النظام الأطلسي، حيث لم يلتقِ في الصراع كل من الماضي والمستقبل، وإنما تقاطعت تصورات واحتمالات مختلفة للمستقبل، نابعة من الماضي المختلف والمتنوع[3].

في مستوى آخر، يرى دوغين بضرورة تحقيق السيطرة الروسية على القارة الأوراسية، وذلك يتطلب إصلاحات داخلية؛ تبدأ بإعادة بناء الإمبراطورية الروسية بالاعتماد على العرق الروسي والأرثوذكسية كأساس لتوحيد الشعوب، مع منح مساحة للهويات المتعددة داخل الإمبراطورية. وتحالفات خارجية؛ عبر بناء تحالفات خاصة مع ألمانيا، وإيران، واليابان، حيث يقترح مشاريع جيوسياسية كبرى، الهدف النهائي لها هو الوصول إلى المحيطات الشمالية والجنوبية والشرقية، مما يجعل روسيا إمبراطورية جيوسياسية مكتفية ذاتيًا[4]، ومؤهلة لتصبح امبراطورية أوراسية جديدة، تمثل الصيغة الوحيدة للوجود اللائق للشعب الروسي، الذي لن يغدو شعبا إلا في إطار هذه الإمبراطورية الجديدة. وعلى هذه الإمبراطورية، وفق المنطق الجيوبوليتيكي أن تتفوق من الناحية الاستراتيجية والمدى المكاني على الحالة السابقة (الاتحاد السوفييتي)، وعلى هذا فإن الإمبراطورية الجديدة ينبغي أن تكون أوراسية قارية كبرى، وأن تكون في المستقبل عالمية، وفي هذا السياق، حسب دوغين فإن معركة الروس من أجل السيادة على العالم لم تنتهِ بعد[5].

ثالثا: كيف عزّزت الأزمة الأوكرانية وتطوراتها توجهات روسيا الجيوبوليتيكية/الأوراسية:

لقد أدت أزمة 2013-2014 في أوكرانيا إلى ما يسميه دوغين "راديكالية الوضع الجيوسياسي"، مؤكدة التنبؤات السابقة بشأن المواجهة الحتمية والجذرية بين القطبين الجيوسياسيين العالميين[6]، الأمر الذي جعل

---

[1] نفس المرجع، ص202.

[2] ألكسندر دوغين، **الجغر افيا السياسية لما بعد الحداثة: عصر الإمبراطوريات الجديدة، الخطوط العامة للجغر افيا السياسية في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة: إبراهيم استنبولي، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022). ص ص22-23.

[3] نفس المرجع، ص23.

[4] Tsygankov, pp125-126.

[5] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص ص256-258.

[6] ألكسندر دوغين، **جغر افية السياسة في روسيا**، ترجمة: عاطف معتمد وآخرون، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2021). ص694

روسيا تفصح عن مكامنها الجيوبوليتيكية، بشكل أكثر حدة ممّا حدث في جورجيا سنة 2008، وتتدخل بشكل حاسم في شبه جزيرة القرم وإقليم دونباس، ثم تدخل في حرب مفتوحة مع أوكرانيا من أجل إذعانها، وهذا ما يوضح كيف أن الدول تصبح أكثر اندفاعا وعدوانية عندما تتعرض مصالحها الحيوية للخطر أو التهديد.

01.استمرار الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا: عندما وقعت أحداث الثورة البرتقالية سنة 2004، بدأت تتأكّد بوادر التحول في علاقات الاتحاد الروسي مع الولايات المتحدة والغرب، لأن موسكو أدركت حينها أن الطرف الغربي عازم على إحكام سيطرته على روسيا، وذلك عندما وصل نفوذه إلى أوكرانيا ثاني أكبر دول الاتحاد السوفييتي السابق، والتي تغطي حدود روسيا الجنوبية الغربية كلّها، مما يجعلها من وجهة نظر روسيا مفتاح الأمن القومي الروسي[1].

في كتابه "**أُسس الجيوبوليتيكا**"، يُضمِّن دوغين الجمهورية الأوكرانية في الباب الخاص بالجيوبوليتيك الداخلية لروسيا، وفي معرض حديثه عمّا يسمّيه "**المسألة الأوكرانية**" و"**مشكلة أوكرانيا ذات السيادة**"، يعتبِر أنّ سيادة أوكرانيا تمثّل بالنسبة للسياسة الروسية، ظاهرة تبلغ سلبيتها درجة أنّها يمكن ـ من الناحية المبدئية ـ أن تثير نزاعا مسلحا[2]، ويعود هذا التضمين الذي كتبه دوغين إلى نحو عشرين سنة خلت تقريبا، ليؤكّد أن القيادة الروسية بخلفيتها الجيوبوليتيكية النيو–أوراسية لا تزال تنظر إلى أوكرانيا باعتبارها "روسيا الصغرى"، وامتدادا طبيعيا للمدى الجغرافي لمستقبل روسيا الامبراطوري. فسيادة أوكرانيا واستقلالها عن مجالها الجغرافي–التاريخي، له آثاره السلبية على الجيوبوليتيك الروسي، لما يمكن أن تثيره من نزاع خاصة في حال توجهت أو تمّ توجيهها نحو الغرب. لذلك، تبدأ الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا، من واقع موقعها الجغرافي في قلب المنطقة الواصلة بين البحر الأسود وبحر البلطيق، والواصلة/الفاصلة بين روسيا والغرب، ضمن العمق الاستراتيجي والحيوي لروسيا الطامحة لاستعادة مكانتها كإمبراطورية أوراسية ضمن علم ثنائي أو متعدد الأقطاب، والذي يتعارض تماما مع النهج الغربي.

لقد نبّه بريجينسكي في مؤلَّف "رقعة الشطرنج الكبرى"، إلى أنّ روسيا بدون أوكرانيا لن تكون امبراطورية أوراسية، ثمّ أكّد في مؤلَّفه الآخر: **"رؤيته الاستراتيجية"** حول أمريكا وأزمة السلطة العالمية، أن أوكرانيا دولة أوروبية مهمة، وذلك بالنظر إلى كتلتها السكانية المعتبرة (نحو 51 مليون نسمة عشية استقلالها)، مع قاعدة صناعية قوية وزراعة مرشحة لتكون ذات إنتاجية عالية جدًّا، وأي اتحاد لها مع روسيا، من شأنه أن يُغني روسيا من ناحية، وأن يشكل من ناحية أخرى خطوة عملاقة على طريق تمكين روسيا من استعادة دائرتها الإمبراطورية[3]،

---

[1] فريدمان، ص168

[2] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، ص400.

[3] زبيغنيو بريجينسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جكتر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012). ص112.

وتلك مسألة مشحونة بقدر كبير من الحنين إلى الماضي بالنسبة إلى عدد كبير من قادة روسيا، ومن شأن ضغوط روسية فارغة الصبر في اتجاه إذعان كييف لموسكو، جنبا إلى جنب مع لامبالاة الغرب، أن تُحدث وضعا قابلا للتفجر على التخوم المباشرة للاتحاد الأوروبي[1]، تكون الأراضي الأوكرانية مسرحا له.

فمنذ أن وُجدت أوكرانيا المستقلة شهدت معها روسيا أكبر خسائرها الجيوسياسية، التي لم يتم تقبلها على أكثر من صعيد في موسكو، لأن استقلال أوكرانيا كان بمثابة فقدان جزء مهم من الجسد الروسي، وقد جادل بريجينسكي بأنه منذ أن تمت إذابة بيلاروسيا في البوتقة الروسية دون قدر كبير من التكاليف أو الألم، فإن مستقبل أوكرانيا بوصفها دولة ذات سيادة، أصبحت معرضة للخطر الفعلي؛ حيث بقيت علاقة روسيا مع أوكرانيا منذ استقلالها عام 1991 على حافة التأزّم، وذلك جرّاء بقاء علاقة أوكرانيا مع الغرب على حافة التردد والتذبذب[2]. بشكل متكرر، حاولت روسيا إجبار أوكرانيا على تبني سياسات مفيدة لروسيا، موظفة سلاح الطاقة سياسيا؛ ففي أعوام 2005، و2007، و2009، أقدمت روسيا إما على التهديد بوقف تدفق النفط والغاز أو على وقفه فعلاً بسبب مسائل ومبررات لها علاقة بالسعر، أو من جراء ديون أوكرانيا غير المدفوعة. وفي صيف 2010، تعرض الرئيس يانوكوفيتش للضغط كي يوافق على تمديد استئجار روسيا لقاعدة بحرية أوكرانية في مدينة سيفاستوبول في القرم لمدة 25 سنة أخرى مقابل أسعار تفضيلية لكميات الطاقة المورّدة إلى أوكرانيا.

من هذا المنطلق كانت روسيا تدعم وصول نخب وقيادات أوكرانية إلى سدّة الحكم، تكون موالية لروسيا وضامنة لمصالحها مقابل بعض الإجراءات والميزات التفضيلية في مجال الطاقة، كما أنه ثمة محاولات صامتة للتسلل إلى أجهزة الأمن والقيادات العسكرية الأوكرانية، بهدف إضعاف قدرة أوكرانيا على حماية سيادتها عندما تدعو الحاجة[3]. مثلما كانت تضغط لضم أوكرانيا إلى حيز اقتصادي مشترك معها متمثلا في الاتحاد الأوراسي، وقد كان التنافس والاختيار بين البديل الروسي والبديل الغربي، واحدا من الأسباب الرئيسية التي أشعلت شرارة الأزمة الأوكرانية 2013-2014، ومنذ ذلك الحين، تستمر روسيا في توجهاتها نحو تغيير قواعد اللعبة الدولية.

02. بعث الرهانات الجيوسياسية الروسية في أكرانيا، استعادة القرم كرهان جيوسياسي: إن نظرة موسكو إلى أوكرانيا المستقلة كأحد أكبر خسائرها الجيوسياسية، جعلها تعيد نظرها في طبيعة الإقليم الجغرافي للدولة الأوكرانية الناشئة، والذي يتكون من مجوعة من الأراضي التي تم اقتطاعها سابقا من دول الجوار، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، التي خاضت روسيا من أجلها حروبا وقدمت تضحيات كبيرة لجعلها تحت السيادة الروسية،

[1] نفس المرجع، ص113.

[2] نفس المرجع، ص112.

[3] نفس المرجع ، ص113.

وبالتالي لم يكن متقبّلا أن تكون في يوم من الأيام تحت سيادة دولة أخرى، لذلك فإن استعادتها وإعادة ضمها إلى أراضي الاتحاد الروسي، كان أحد الأهداف الحيوية لموسكو حتى قبل أزمة 2013-2014.

وبالتالي، فإنّ العودة ــ مرة أخرى ــ إلى هذه القضية الجوهرية (شبه جزيرة القرم)، تعني بتعبير **ديمتري ترينين** التذكير بالقضية الأكثر خطورة (خاصة مدينة سيفاستوبول) في العلاقات الروسية الأوكرانية[1]، فضلا عن أنها حفّزت نحو تصعيد الأحداث في دونباس، كما كانت مؤشرا على إدراك روسيا بأن نجاحها في ضم شبه جزيرة القرم، لم يكن كافيا لجلب أوكرانيا إلى التفاوض حول تسوية الأزمة، وبالتالي لابد من تفعيل العامل القومي لتغذية النزعة الانفصالية في شرق أوكرانيا. أين ركزت روسيا على مسألة الدفاع الناطقين بالروسية ضد القوميين المتطرفين الذين تصفهم بالنازيين الجدد، لتبرير موقفها من أحداث النزاع، قبل أن تصبح طرفا فاعلا عندما طُلِب منها التدخل لحماية القوميين الروس.

إن العودة إلى هذه المحطة المفصلية من كرونولوجيا الأزمة الأوكرانية، تعني إعادة تسليط الضوء على تلك الانعطافة التي دشّنت من خلالها روسيا الإعلانَ الأكثرَ صراحة وجرأة، عن عودتها كقوة تعديلية، رافضة لسياسات الأحادية القطبية، من خلال طريقة تعاملها مع الأزمة الأوكرانية، والتي كانت كاشفة عن هذه العودة الروسية ومؤكّدة لها، والتي سبقتها بالتدخل في جورجيا 2008، وسوريا 2011، وأكدتها في أوكرانيا منذ 2014.

فمع بداية الأزمة في أوكرانيا، أبلغ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رؤساء الأجهزة الأمنية الروسية، بأنه يتعين عليهم البدءَ في العمل على إعادة شبه جزيرة القرم إلى روسيا. ويعود ذلك إلى فترة طويلة من الاعتقاد بأن شبه جزيرة القرم لابد أن تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، ولم ينظر المسؤولون في الكريملين مطلقاً إلى "استعادة" شبه الجزيرة باعتبارها أي شيء آخر، غير استرجاع "هدية غير مستحقة"[2]، عندما تم منحها لأوكرانيا من طرف نيكيتا خروتشوف (نصف أوكراني)، بمناسبة مرور 300 سنة من وحدة أوكرانيا مع روسيا، وكبادرة حسنة لترميم الآثار السيئة التي تركتها سياسات ستالين تجاه الأوكرانيين، ومنذ ذلك الوقت، لم يتوقع الروس أنه سيأتي اليوم الذي تنفصل فيه أوكرانيا عن روسيا.

عندما انفصلت أوكرانيا عن روسيا سنة 1991، استغرق الروس قُرابة عقد من الزمن ليستوعبوا أنهم قد خسروا شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، إلا أن القرم كان لديها إمكانية الظهور مرة أخرى كموقع للنزاع[3]، نظرا لأهميتها التاريخية والجيواستراتيجة لروسيا، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في مشروع عودة الإمبراطورية الروسية.

[1] Trenin, **The End of Eurasia,** p164.

[2] Kiliçer, p163

[3] Trenin, **The End of Eurasia,** p168.

ومع وصـول قيادة جديدة (بوتين) إلى الحكم في موسـكو سـنة 1999-2000، تمت إعادة توظيف مفهوم المجال الحيوي الروسـي، وفق رؤية قائمة على النزعة الأوراسـية الجديدة، من أجل فرض توازنات إقليمية ودولية جديدة، مراجعة للنظام الدولي القائم، وتمنح لروسـيا فرصـة الظهور كقطب دولي فاعل إلى جانب الولايات المتحدة، وعليه، اعتمدت النخبة الجديدة سياسـة خارجية قائمة على توظيف الأبعاد الجغرافية والثقافية والدينية الرامية إلى إعادة ترسيم المجال الحيوي الروسي[1]، وكان ذلك بارزا أكثر باحتواء القضية الشيشانية، ثم التدخل العسكري في جورجيا 2008 والاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وصولا إلى ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، ثم الحرب الروسـية الأوكرانية مطلع 2022، بعد أن فشـلت موسـكو في منع التقارب بين أوكرانيا والغرب.

بعد اسـتعادة/ضـم شـبه جزيرة القرم من طرف الكريملين، تم اعتبار ذلك حدثا تاريخيا ولحظة حاسـمة في تاريخ روسيا ما بعد السوفييتية؛ يقول دوغين في هذا السياق: "حصلت روسيا على "الفرصة" للعودة إلى التاريخ؛ فقد ظهرت إلى السـطح حقيقة وجوهر الحضـارة الروسـية التي كانت مخفية بعناية"[2]، وبذلك يبدأ ما يسـمى "المنطق المكاني للتطور التاريخي للدولة الروسية"، والذي يمكن تعميمه في الصيغة التالية: التوسع والتمدد إلى الحدود الطبيعية لشـمال شـرق أوراسـيا، وطوران، وآفاق توسـيع مجال النفوذ إلى ما وراء حدود هذه المنطقة، وصـولا إلى نطاق العالم بأسره، وهذا هو الاسـتنتاج الرئيس الذي يمكن اسـتخلاصـه من النظر في جميع فترات تاريخ روسيا السياسي، من لحظة ظهور دولة كيفان-روس، وحتى روسيا الاتحادية في شكلها الحالي والفضاء السوفييتي السابق"[3].

تأكيدا لما سبق، تعتبر القرم بالنسبة لروسيا ذات مكانة استراتيجية وجيوسياسية وحتى اقتصادية بالغة الأهمية، ومع ذلك، تدرك روسـيا أن التحركات التي قامت بها في شـبه جزيرة القرم رغم أهميتها وخطورتها، ليسـت أكثر من مجرد رد فعل محدود تجاه تحولات إقليمية لا تختلف عن التدخل الحاسـم والناجح الذي قامت به في جورجيا 2008، عندما أصـبحت التهديدات في جوارها القريب. وعليه، كانت ردّة الفعل الروسـية على ضـوء تطورات الأزمة الأوكرانية في شبه جزيرة القرم محسوبة بشكل جيّد وفعّال، حيث جرى استفتاء شعب القرم في 16مارس2014، واتخذت روسـيا الخطوات الدسـتورية المطلوبة، بعدها أعلن الرئيس الروسـي فلاديمير بوتين ضمّ شبه جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية بشكل نهائي في 20مارس2014، وبالتالي تكون روسيا قد حافظت على مصـالحها الاسـتراتيجية، وفي مقدمتها قاعدتها البحرية في البحر الأسـود في مدينة سـيفاسـتوبول، وباقي

[1] حفيظة طالب، **نظرية المجال الحيوي كمحدد للسـياسـة الخارجية الروسـية: فترة حكم الرئيس بوتين**. المجلة الجزائرية للدراسـات السياسية، المجلد 10، العدد01 (2023). ص495.

[2] دوغين، **جغر افية السياسة في روسيا**، ص694.

[3] نفس المرجع، ص711.

قواعدها البرية والجوية المنتشرة في شبه جزيرة القرم[1]، ومن جهة أخرى، فإن السيادة الروسية على شبه جزيرة القرم في البحر الأسود، الذي يعتبر قاعدة تنطلق منها روسيا نحو المياه الدافئة، تعني مزيدا من السيادة الروسية في البحر الأسود، والتحرر من أي تهديد بشأن قواعدها العسكرية في سيفاستوبول التي تعود إلى 1783، وحرية حركة أكبر في المياه الدافئة نحو العالم الأوروبي والمتوسطي.

لقد كان الحفاظ على أسطول البحر الأسود الروسي في سيفاستوبول، والإبقاء على تواجد قوته العسكرية في المياه الدافئة، دافعا جيواستراتيجيا كبيرا في عملية ضم/استعادة روسيا لشبه جزيرة القرم، حيث كانت تخشى إنهاء عقد وجود القاعدة البحرية الروسية على الأراضي الأوكرانية بسبب الإطاحة بيانوكوفيتش، وهذا بدوره يفسّر مركزية هذا الأسطول بالنسبة لروسيا، إذ يمتلك أسطول البحر الأسود الروسي مكانة خاصة من بين "الأساطيل الروسية الخمسة"[2]، ومنذ عام 2003، تحدث بوتين عن "مصلحة استراتيجية وحيوية" للمنطقة التي يمثلها البحر الأسود بالنسبة لروسيا، قائلاً: "يوفر البحر الأسود لروسيا وصولاً مباشرًا إلى الطرق التجارية الكبرى في العالم، بما في ذلك طرقها الاقتصادية"، وبعد الاستفتاء على القرم، شدّد بوتين عدة مرات في خطبه على أهمية مدينة سيفاستوبول بالنسبة لروسيا؛ واصفًا إياها بأنها "مسقط رأس أسطول البحر الأسود الروسي" و"القاعدة الرئيسية لأسطول البحر الأسود"[3].

وتأكيدا على ذلك، كانت روسيا تخطط لتوسيع أسطولها في البحر الأسود، الأمر الذي يجعل الأهمية الاستراتيجية للقاعدة البحرية هناك أكثر وضوحًا، حيث سعت لزيادة "80 سفينة حربية جديدة" بحلول عام 2020[4]، وفي هذا السياق، تُعتبر مدينة سيفاستوبول أيضا ذات أهمية عسكرية واقتصادية بالنسبة لقوة ومكانة روسيا، حيث توفّر لها منفذًا خاليًا من الجليد على مدار العام، ووسيلة لتحريك القوة البحرية وأصول عسكرية وتجارية نحو البلقان، والبحر المتوسط، والشرق الأوسط.

---

[1] قلعجية، ص300.

[2] تتكون القوة البحرية الروسية من **خمسة أساطيل رئيسية**، تغطي مناطق استراتيجية مختلفة لتأمين الاتحاد الروسي، وهذه الأساطيل هي: الأسطول الشمالي، مسؤول عن تأمين الحدود الشمالية لروسيا والوصول إلى المحيط الأطلسي؛ أسطول المحيط الهادي، مسؤول عن الدفاع عن الحدود الشرقية لروسيا وتأمين المصالح في آسيا والمحيط الهادئ؛ أسطول بحر البلطيق، مسؤول عن تأمين الحدود الغربية لروسيا ويلعب دورًا مهمًا في مواجهة الناتو خاصة في منطقة بحر البلطيق؛ أسطول بحر قزوين، مسؤول عن تأمين الحدود الجنوبية لروسيا والمصالح في بحر قزوين؛ وأسطول البحر لأسود، مسؤول عن تأمين المناطق الجنوبية لروسيا، ويُعدّ نقطة انطلاق رئيسية للعمليات الروسية في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.

[3] Maximilian Klotz, **Russia and the Ukrainian Crisis: A Multiperspective Analysis of Russian Behaviour, by Taking into Account NATO's and the EU's Enlargement**, Croatian International Relations Review - CIRR XXIII (80) 2017, P269.

[4] Klotz, p271.

خريطة رقم (08): الموقع الجيواستراتيجي لشبه جزية القرم

المصدر:http://bit.ly/4gtvhXh ، **(مع إضافة بعض التعليمات على الخريطة من طرف الباحث)**

(تم التصفح بتاريخ: 2025/03/27)

من حيث الأهمية الجيوسياسية، تقع القرم بالقرب من الحدود الروسية، حيث يفصلها مضيق **كيرتش**، الذي يربط بين البحر الأسود وبحر آزوف (انظر الخريطة رقم: 07 أعلاه)، وهذا القرب الجغرافي سهّل للكريملين ربط شبه الجزيرة فعليًا بالاتحاد الروسي. ومن الممكن أن يساهم ضم روسيا للقرم أيضًا في المطالبة بالسيادة على المياه في كل من البحر الأسود وبحر آزوف، وهي نزاعات متوقعة منذ عام 2014. وإذا حدثت وتم حسمها لصالح موسكو، فإن ذلك سيمنح روسيا حضورًا أوسع وأقوى في المنطقة. ومن ناحية أخرى أيضا، يعتبر ميناء سيفاستوبول الميناء الوحيد الذي يمكنه استيعاب أسطول البحر الأسود الروسي بالكامل، والقادر على ضمان تقديم الخدمات اللوجستية اللازمة له، بالإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة **نوفوروسيسك** الروسية صغيرة ولا تحتوي على خُلجان وقائية؛ فبناءً على اتجاه الرياح، قد تتعرض السفن الراسية هناك لأضرار بسبب الأمواج[1]. لذلك، قامت موسكو باستثمارات بمليارات الدولارات في بناء وتحديث قاعدتها العسكرية في سيفاستوبول.

[1] Danielle Makio & Alexandre Fuccille, **The 2014 Russian Invasion of Crimea: Identity and Geopolitics,** Revista Brasileira de Política Internacional, vol. 66, no. 1, e013, 2023. P15.

كل هذا، يجعل من شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول بقاعدتها العسكرية، تكتسب مزيدا من الأهمية للقوة والتأثير الروسي في البحر الأسود، الذي تسيطر على أغلب شواطئه دول حلف شمال الأطلسي.

هكذا عزّزت تطورات الأزمة الأوكرانية من خلال أحداث القرم وما تبعها مكانة روسيا في البحر الأسود، ومن خلالها توجهاتها الجيوبوليتيكية، ورغم تكلفة ضم شبه جزيرة القرم للاتحاد الروسي، إلا أنها أحيَت لدى الروس نوعاً من اليقين بإعادة بعث العالم الروسي-الأوراسي الذي يمتد إلى قلب أوكرانيا، فإلى جانب ما تمنحه القرم من مزايا جيوسياسية تندرج ضمن اهتمام روسيا في سعيها لتصبح قوة عظمى، فإن مشروع بوتين السياسي، الذي يغذيه مفهوم "الاستثنائية الروسية"، يجعل القرم بمثابة "الأمة الشقيقة" لموسكو، التي يتشارك الروس معها في التاريخ والذكريات والمشاعر، حيث توصف بأنها جزءٌ من أرض لا غنى عنها لروسيا في عهد بوتين[1]. وفي هذا السياق، فإن خصوصية القرم تجعلها ذات أهمية كبيرة للكرملين، ليس فقط بسبب مواردها ووزنها الجيوبوليتيكي فحسب، ولكن بسبب هويتها الروسية كذلك، فكلما كانت المنطقة روسية أكثر (لاعتبارات لغوية، قومية، دينية، تاريخية)، كلما تقاطعت معها مصالح الكرملين أكثر، وزادت حوافز روسيا لاتخاذ خطوات جريئة وصريحة نحو التدخل أو الضمّ، استجابة للتهديدات والحوافز الجيوبوليتيكية التي أفرزتها الأزمة الأوكرانية.

03.تأكيد رفض الأحادية القطبية وإحياء الدعوة الروسية إلى عالم متعدد الأقطاب: أحد أبرز مظاهر تعزيز الأزمة الأوكرانية للتوجهات الجيوبوليتيكية الروسية، خاصة بعد نجاحها في استعادة/ضمّ شبه جزيرة القرم، هو إعادة بعث فكرة التعددية القطبية من طرف روسيا، بل كانت هذه الأزمة اختبارا عمليا للرفض الروسي للهيمنة الأمريكية/الغربية على السياسة الدولية والدعوة إلى التعددية القطبية، مع العلم أنّ استخدام صيغة "عالم متعدد الأقطاب"، للمرة الأولى تقريبا (بعد سقوط الاتحاد السوفييتي)، كان في الإعلان الروسي-الصيني المشترك الذي اعتُمد في موسكو في 23 أفريل 1997، وقد تم التأكيد فيه على أنّ " العالم ثنائي القطب الذي ذهب إلى الماضي، يجب أن يفسح المجال لعالم متعدد الأقطاب"[2]، وبالتالي لا يمكن القبول بإحلال الأحادية القطبية كبديل للثنائية القطبية.

وقد تم التأكيد على معارضة روسيا لنظام الأحادية القطبية، في كثير من المناسبات، ولعلّ أبرزها، كان في خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر الأمن الأوروبي، في 10فيفري2007، والذي اشتهِر في روسيا "**بخطاب ميونيخ**"، بعد أن أكد على اتساع مفهوم الأمن، وطابعه الشامل غير القابل للتجزئة في مبدئه الأساسي "أمن الفرد يعني أمن الجميع"[3]، صرّح: "أنّ العالم أحادي القطب الذي كان هناك من طرحه بعد انتهاء الحرب

[1] Ibid, p16.

[2] ألكسندر دوغين (ترجمة: ثائر زين الدين وفريد حاتم الشحف)، **نظرية عالم متعدد الأقطاب**، (بيروت: دار سؤال للنشر، 2023)، ص309.

[3] سامي عمارة، **بوتين: صراع الثروة والسلطة**، (القاهرة: دار نهضة مصر، 2016)، ص ص352-353.

الباردة، لم يصـــبح بعدُ حقيقة واقعة، ...إنّني أعتقد أن النموذج أحادي القطب ليس مقبولا للعالم المعاصـــر وحسب، بل ومن الصعب تحقيقه على وجه عام، ... لأنه لا يستند ولا يمكن أن يستند إلى الأسس المعنوية والأخلاقية للحضارة المعاصرة"[1].

واستمر التأكيد على رفض نظام الأحادية القطبية، الذي يمكن فيه للدول الغربية الترويج لمصالحها وتعزيزها تحت غطاء الـــمُثل والقيم، من خلال مبادئ السياسة الخارجية الروسية في ظلّ رئاسة **ديميتري ميدفيدف** (2008-2012)، والتي أكّد فيها: "أن العالم ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب، فعالم القطب الواحد ليس مقبولا، ولا يمكننا السماح به، مثلما لا يمكننا القبول بنظام عالمي تتخذ فيه دولة واحدة كل القرارات، إن عالما من هذا النوع سيفتقر إلى الاستقرار، وتتهدّده الصراعات"[2]. هذا التأكيد والإفصاح الروسي عن رفض الأحادية القطبية وإحياء الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، والذي لم يحضَ بالاهتمام الإعلامي والنقاش السياسي اللازمين في موسكو، أدى إلى ردود فعل غير إيجابية من طرف الولايات المتحدة والغرب بشكل عام.

وفقا لقراءة دوغين لرد الفعل الغربي في أوروبا والولايات المتحدة، على خطاب بوتين في ميونيخ، كان ردّاً سلبيا؛ حيث انطلق معظم المحللين والخبراء يتحدثون عن استئناف الحرب الباردة. في حين أنه في الواقع قد أثبت بوتين أنه مدركٌ بأن الحرب/المواجهة الكبرى بين القارات لم تتوقف، وأن العالم يعيش فقط مرحلة جديدة من مراحلها، وذلك ما جعل العديد من الاستراتيجيين الغربيين لاحقا يرون في الرئيس الروسي بوتين، تجسيدا للخصم الجيوسياسي الذي يمثل الصورة التقليدية للعدوّ الروسي، التي تشكّلت على مر التاريخ الجيوسياسي للمواجهة بين قوة البرّ وقوة البحر[3].

كانت روسيا قبل أشهر من بداية الأزمة، قد حدّدت من خلال رئيسها في 12 فيفري 2013، المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، وتبعاً للأولويات العليا للأمن القومي الروسي، أكّدت على "تحقيق مكانة ومواقف قوية لروسيا في المجتمع الدولي، تحقق قبل كل شيء مصالح روسيا الاتحادية كأحد المراكز المؤثرة والقادرة على المنافسة في العالم المعاصر"[4]، كما تمت الإشارة إلى "استمرار تقّلص إمكانيات الغرب التاريخي في الاحتفاظ بالريادة في السياسة الاقتصاد العالميين، صاحبه صعود لاعبين/منافسين جدد على مسرح

---

[1] بتصرف، نقلا عن: نفس المرجع، ص ص253-254.

[2] بافل باييف، **الاتحاد الروسي كفاح من أجل التعددية وإغفال العواقب**، في: جرايمي هيرد (محرر)، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين: رؤى متنافسة للنظام الدولي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص208

[3] دوغين، **جغرافية السياسة في روسيا**، ص668.

[4] انظر: المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، نقلا عن: عمارة، ص386.

السياسة والاقتصاد العالميين، على خلفية سعي الدول الغربية للحفاظ على مواقعها التقليدية، وزيادة التنافس الدولي، في ظل تزايد التوتر وعدم الاستقرار العالمي"[1]

هذه التصريحات التي تستند إلى مبادئ السياسة الخارجية الروسية، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي الروسي، كان لها صداها لاحقا على أرض الواقع في أكثر من محطة؛ كان أبرزها في أزمة جورجيا 2008، الأزمة السورية 2011، وآخرها في الأزمة الأوكرانية 2013-2014، هذه الأخيرة التي تعتبر الأخطر من بين الأزمات التي وواجهتها روسيا في عهد فلاديمير بوتين، نظرا للعمق الاستراتيجي الذي تمثله أوكرانيا في التصورات الجيوبوليتيكية الروسية؛ هذه الأزمة التي تفجرت نتيجة لاستمرار مساعي الولايات المتحدة لضمها إلى الحلف الناتو، وسعي الاتحاد الأوروبي للظفر بشراكة اقتصادية مع أوكرانيا، الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديدا ومساسا بأمنها القومي[2]، خاصة في جوارها القريب، مما ولّد رد فعل روسي حادّ وحاسم، استهدف شرق وجنوب شرق أوكرانيا، حققت من خلاله روسيا نجاحا جيوسياسيا غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تمت استعادة/ضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية

ترتبط دوافع وأهداف التوجهات والسياسات التنافسية لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية، بالاعتبارات الجيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، والتي تطغى على الاعتبارات والأبعاد الأخرى للتنافس، وأحيانا أخرى تكون هذه الأخيرة تابعة للأولى، وذلك راجع إلى أن الأراضي الأوكرانية كمسرح لهذه الأزمة تقع بين روسيا والغرب باعتبارهما طرفي هذه اللعبة التنافسية، وبالتالي فإنّ القيود أو الفرص والدوافع المحركة للسياسيات التنافسية، والتوجهات الأوراسية الجديدة لروسيا، مَنشؤُها هذا الواقع الجغرافي كمُعطى حتمي، يُلقي بظلاله وتأثيراته على باقي الاعتبارات الأخرى؛ السياسية، والأمنية، والاقتصادية.

أولا: الدوافع الروسية تجاه الازمة الأوكرانية:

01. على الصعيد الجيوبوليتيكي: في سياق الحديث عن الدوافع الجيوبوليتيكية، تأتي الأزمة الأوكرانية كحلقة جديدة من حلقات الصراع/التنافس بين روسيا والغرب، والذي لا يبدو أنه انتهى بنهاية الصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة، ما دامت مظاهره مستمرة في سياسات الطرفين وممارساتهما الخطابية، حيث أكّدت الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، أن روسيا عدو محتمل خلال القرن الحادي

[1] نقلا عن: نفس المرجع، ص388.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **أوراسيا-الأطلسي... بين التنافس والصراع**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 11، عدد 1، جوان 2022، ص108.

والعشرين، وبالتالي يجب العمل على احتوائها. كما عبرت روسيا من جهتها في أكثر من مناسبة عن وصف السياسات الغربية بالعدائية تجاه موسكو.

لقد سبقت الإشارة إلى أن أوكرانيا تحتل وضعا مهما وحساسا ومحوريا على رقعة الشطرنج الأوراسية، وتدرك روسيا جيّدا أن أي خطوة تقترب فيها أوكرانيا من الغرب تعني ابتعادها عن روسيا، وأن حرمان روسيا من أوكرانيا يعني حرمانها من العودة إلى وضع القوة العالمية. حيث يقوم هذا الإدراك الروسي حول أهمية أوكرانيا الجيوبوليتيكية على تأكيدات الأوراسيين الجدد حول فكرة "الهيرتلاند أو قلب الأرض"، في وقت باتت فيه أوكرانيا تحتل محور هذا القلب بالنسبة لروسيا، بعد أن أصبحت باقي دول أوروبا الشرقية تدور في الفلك الغربي الأورو–طلسي، باستثناء بيلاروسيا وأوكرانيا. ومن هذا المنطلق، كانت روسيا تحذر الغرب من توسعاته في الفضاء ما بعد السوفييتي، مؤكدة أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي تجاه هذه السياسات العدائية التي تستهدف بالدرجة الأولى محاصرة روسيا وحرمانها من مجالها الحيوي.

في هذا السياق، فإن القوى الكبرى ـــ من وجهة نظر جيوسياسية/واقعية ـــ دائمًا ما تكون حساسة تجاه التهديدات المحتملة بالقرب من أراضيها. هذا التهديد، كما جادل ميرشايمر وآخرون، كان يتمثل في نية الغرب ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتحطيم موقع روسيا هناك، وهو مخطط قديم لكنّه تسارع نحو التنفيذ مع ثورة أوروميدان[1]. وفي هذا الصدد يؤكّد **أندريه تسيغانكوف** أنّ "الغرب قد جعل من الممكن، بل من المحتمل، صراع روسيا مع أوكرانيا، من خلال عدم الاعتراف بقيم روسيا ومصالحها في أوراسيا"[2]، بل إن الصراع سيتحول إلى مواجهة مع الغرب حول/من أجل أوكرانيا (روسيا الصغرى)، ويجب ألا يندهش أحد من أن دولة ذات قدرات وطموحات مثل روسيا ستسعى إلى التأثير على أطرافها[3]، بل إنها مستعدة لاستخدام قدراتها وإمكانياتها من أجل استعادة وتثبيت سيطرتها على مجال نفوذها التقليدي.

يعتقد **جون ميرشايمر** أن رد الفعل الروسي لم يكن مفاجأة. ففي النهاية، كان الغرب يتقدم إلى الفناء الخلفي لروسيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية الأساسية، وهي نقطة أكد عليها الرئيس بوتين بشكل حازم ومتكرر[4]. وأن ادّعاء أوروبا فيما يتعلق بالمبادئ الليبيرالية مثل سيادة القانون، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والديمقراطية، ليس إلا وهماً تمّ كشفه من خلال الانحراف الغربي في أوكرانيا، فقد أخطأ قادة الولايات المتحدة

[1] Mearsheimer, ***Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin, p02.***

[2] Charap and Colton, p25.

[3] Ibib.p24.

[4] Mearsheimer, ***Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin***, pp01-02.

وأوروبا في محاولة تحويل أوكرانيا إلى معقل غربي على حدود روسيا، وبعد أن تم الكشف عن العواقب، سيكون الخطأ الأكبر هو الاستمرار في هذا الانحراف[1].

استنادا إلى هذه الرؤية، تحتفظ موسكو بالهدف الاستراتيجي طويل الأمد المتمثل في السعي نحو إخضاع جميع الأراضي السوفيتية السابقة، لاستعادة نفوذها المفقود، فيما تعتبره أراضي روسيا التاريخية، وبعث مشروعها الأوراسي الجديد، وهو ما يفسر ضم القرم والتدخل في شرق أوكرانيا، ورغم أن موسكو لم تتمكن من عكس الإطاحة بحليفها في كييف، إلا أنها كانت قادرة على شلّ أوكرانيا الجديدة مع التأكيد في الوقت نفسه على الدور الجيوسياسي الأكبر لروسيا[2]، خاصة فيما تعتبره مجالها الحيوي الذي لن تقبل بأن يتم اختراقه من طرف الغرب، أو تحويله إلى ساحة لعب متقدمة للناتو والاتحاد الأوروبي من أجل محاصرة موسكو وتقويض مصالحها.

لذلك، لا تزال موسكو تنظر إلى أحداث "**أورو ميدان**" على أنها من تدبير الغرب، وأن الهدف الرئيسي كان الوصول إلى نشر قوات الناتو في شبه جزيرة القرم، وهو الاعتقاد الذي يطغى على منطق ومخيلة صانع القرار الروسي، ومعلوم أنه على مدار فترة ما بعد الحرب الباردة، كان السياسيون الروس يبعثون برسائل مشددة مفادها أن الناتو غير مرحب به في الجوار، إذ لا يزال يُنظر إليه على أنه تحالف عسكري عدواني يهدد مصالح موسكو[3]، وهو ذات الأمر الذي تم التأكيد عليه من طرف الكريملين عندما تمت الإشارة قبيل الأزمة الأوكرانية، وبشكل صريح إلى وجود مخططات أمريكية غربية وصِفت بالجيوسياسية، تستهدف التغلغل في عدد من المناطق والبلدان التي طالما اعتبرتها روسيا مناطق مصالح تاريخية وتقليدية، إلى جانب استمرار الدوائر الأمريكية في تدخلها وتأثيرها على الأوضاع الداخلية لهذه البلدان، ومحاولة توجيه الانتخابات فيها[4]. وبالتالي فإن أي تفسير جيوسياسي للدوافع الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، ينطلق من سعيها إلى اكتساب وضع القوة المحورية في فضائها التقليدي، ومنع المزيد من التوسع الغربي فيما تبقى من الفضاء ما بعد السوفييتي، حيث يعتبر عدم السماح لأوكرانيا بتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والناتو من بين أولوياتها القصوى.

02.على الصعيد الاستراتيجي والأمني: أدت القرارات التي تم اتخاذها بين إعادة توحيد ألمانيا في عام 1989 وقرار توسيع الاتحاد الأوروبي والناتو في عامي 1993 و1994 على التوالي، بشكل غير مباشر، إلى

[1] Ibid. p02.

[2] Charap and Colton, p24.

[3] Hanna Shelest, **After the Ukrainian crisis: Is there a place for Russia?,** Southeast European and Black Sea Studies, 2015 Vol. 15, No. 2, pp192-193.

[4] عمارة، ص ص360-361.

ترتيب إقليمي في أوروبا لم يكن من الممكن أن يدمج روسيا[1]. ورغم توصُّل روسيا والناتو عام 1997 إلى توقيع اتفاق شراكة ينظم العلاقة بين الطرفين، ويحد من أخطار الناتو، إلا أن ما حدث من تدخل مباشر لبلدان الناتو في البلقان وقصف صربيا عام 1999، كان على رأس الأسباب التي دعت الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى إعادة النظر في المذهب العسكري الروسي، وتغيير عدد من أحكامه على ضوء المتغيرات الناجمة عن الإغراق في استهانة الغرب بالدولة الروسية. ومن هنا، كان التفكير في العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي صدرت في أفريل 2000، والتي كانت تسمى "**عقيدة استعادة الدولة**"، حيث ركزت على تأمين الحدود الجنوبية للدولة الروسية، كما أكدت على وصف الناتو بالعدو الرئيسي لروسيا الاتحادية. ومع بداية الولاية الثانية لبوتين، تمت إعادة صياغة العقيدة العسكرية تحت عنوان "**عقيدة فرض الاحترام**"، والتي نصّت على مشروعية تأسيس جيش قوي ودعم القوات المسلحة بأحدث الأسلحة والتقنيات المتطورة، لمواجهة التحديات الجيوسياسية التي تفرضها المتغيرات الجديدة[2].

وأمام التطور اللافت للقدرات الروسية، خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أو ما يعرف بالمرحلة البوتينية، برزت التوجهات الروسية الأكثر صرامة وتحديا للسياسات الغربية عموما والأمريكية على وجه خاص، والتي أصبحت لا تتوافق مع مصالح روسيا والمكانة الجديدة التي تطمح إلى تثبيتها كفاعل دولي مهم في السياسة العالمية، حيث أنه وفقا للتقديرات الروسية، فإن الولايات المتحدة عادت لممارسة سياسة احتواء جديدة تجاه روسيا، بهدف منعها من دورها كفاعل في المنظومة العالمية[3].

انطلاقا من وثيقة العقيدة العسكرية الروسية الصادرة في فيفري 2010، والتي نصت على إمكانية إعادة النظر في أحكام العقيدة العسكرية بالتغيير والتعديل والإضافة بما يتناسب مع الأخطار والتهديدات التي تمس الأمن والدفاع، بما يتماشى مع ظروف تطور الدولة الروسية، تصرفت روسيا عقب اندلاع الأزمة الأوكرانية، من منطلق الأخطار والتهديدات التي صاحبت هذه الأزمة، خاصة مع ما أعلنه حلف الناتو من خطط لتعزيز قواته على مقربة من الحدود الروسية، أمام إعلان روسيا بشكل صريح أن العدو الأول الخارجي لها هو توسع حلف شمال الأطلسي شرقا باتجاه الحدود الروسية، واعتبار أن خطة الولايات المتحدة حول نشر الدرع الصاروخية في أوروبا على مقربة من الحدود الروسية مصدر قلق للأمن القومي الروسي، فالتحركات الغربية لتعزيز تواجدها العسكري في شرق أوروبا، ليس إلا محاولة لتطويق روسيا، وإخلال واضح بالبند المحوري في وثيقة روسيا–الناتو التأسيسية التي تم التوقيع عليها عام 1997، والتي تُلزم الحلف بعدم نشر عدد كبير من قواته على أراضي شرق

[1] Charap and Colton, p26.

[2] نقلا عن: نفس المرجع، ص ص374-375.

[3] مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2013-2014**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص52.

أوروبا بشكل دائم. وبالتالي، فإن رد موسكو على إجراءات الناتو أمر مشروع، لأن هذا الأخير هو الذي يقترب من الحدود الروسية وليس العكس، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوترات أدت إلى تغيير في العقيد العسكرية الروسية مع نهاية 2014 قبل موعد انقضائها المفترض سنة 2020. أين تم التأكيد على أن الناتو بات يمثل الخطر الرئيسي على الأمن القومي الروسي[1].

في استراتيجية الأمن القومي الروسي، تُعدّ أوكرانيا ذات أهمية قصوى ضمن نطاق الخارج القريب، وأي وصول غربي إلى أوكرانيا معناه أن التهديد أصبح حقيقة أكثر واقعية على أمن روسيا الاتحادية؛ ورغم ضمّ/استعادة روسيا لشبه جزيرة القرم، إلا أن الغرب تقدم في جوار البحر الأسود إلى بلغاريا ورومانيا وضمهما إلى حلف شمال الأطلسي، فضلا عن وجود تركيا الأطلسية، بالإضافة إلى انضمام دول البلطيق (استونيا، ليتوانيا، لاتفيا) وبولندا إلى الناتو من قبل[2]، ما يجعل من المربع الأوكراني أكثر حيوية للأمن القومي الروسي، لدرجة أنه لا يجب التساهل أو التسامح مع السياسات الغربية وخاصة الأمريكية التي تتعلق بأي نفوذ في أوكرانيا، واعتبارها تهديدات عدوانية تجاه روسيا. وفي هذا السياق، أكّد بوتين أن الأزمة الأوكرانية كشفت عن أن الغرب والولايات المتحدة من خلال قيادتها للناتو، تأتي في صدارة الأخطار المباشرة التي تهدد أمن روسيا، ما يدعو إلى المزيد من تطوير العقيدة العسكرية الروسية بما يتماشى مع المعطيات الجديدة[3].

لقد أعاد التنافس/الصراع الروسي الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية، بعث المواضيع الأمنية القديمة المرتبطة بالواقعية السياسية وقضايا الأمن الصلب[4]، حيث تأتي هذه الخطوات الروسية على الصعيد الأمني والاستراتيجي، في سياق ردود الفعل الطبيعة لمواجهة ما أقرته الدول الغربية، من مواقف وسياسات عدائية وإجراءات عقابية، بناء على ما وصفته بالتدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية. رغم أن روسيا أكدت من خلال الرئيس بوتين، أنها تنتهج توجها دفاعيا ولا تسعى إلى الدخول في سباق تسلح جديد، وأنها سوف تتخذ قراراتها من واقع التنبؤات الواقعية لتطورات الأحداث، كما أعادت التأكيد أيضا على أن الأزمة الأوكرانية من صناعة الشركاء الغربيين، الذين يواصلون استغلال أوكرانيا من أجل تنفيذ مخططات ومشاريع توسيع الناتو، وأمام هذا الواقع، فإن القيادة الروسية سوف تبذل كل ما في وسعها في سبيل الدفاع عن سلامة وأمن الاتحاد الروسي[5]، مع التشديد على تفادي اللجوء إلى استخدام السلاح وعدم التدخل العسكري إلا بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية المتاحة، مع

---

[1] مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2015**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص42.

[2] رسول، ص102.

[3] عمارة، ص ص375-376.

[4] سفيان صخري، التحولات الكبرى في القضايا الأمنية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد: 13(1)، العدد 18، جوان 2022. ص39.

[5] عمارة، ص382.

احتفاظها بحق الدفاع عن أمنها ومواجهة الأخطار والتهديدات بالحسم والقوة اللازمة، حيث خولت روسيا لنفسها (عند الضرورة) حق استخدام السلاح النووي ضد أي خطر يهدد وجود الدولة[1].

إلى جانب هذه اليقظة والجاهزية الروسية في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، تولى موسكو أهمية كبرى للأخطار والتهديدات الأمنية الداخلية، التي أصبحت هي الأخرى وجودية بالنسبة لموسكو، خاصة تلك التي تتعلق بالحركات الانفصالية، وقضايا الإرهاب بمختلف أشكاله، والتي يتم دعمها وتوجيهها حسب التقديرات الروسية، من أطراف خارجية/غربية معادية لروسيا، بهدف الدفع نحو انهيار الدولة من الداخل، على غرار ما حدث للاتحاد السوفييتي سابقا؛ فإسقاط النظام القائم في أوكرانيا من طرف الغرب، تعتبره موسكو رسالة تهديد مباشرة للنظام الروسي الذي يتعارض مع قيم ومعايير الديمقراطية الغربية.

03.على الصعيد السياسي والهوياتي: من الناحية السياسية، كانت أوكرانيا جزءًا من الإمبراطورية الروسية، ولاحقًا الإمبراطورية السوفيتية حتى نهاية الحرب الباردة، ورغم استقلال أوكرانيا سنة 1991، فإن السياسات الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، تفيد بأن روسيا لن تتنازل عن أوكرانيا لصالح الغرب حتى وإن كان الثمن الدخول في حرب غير معروفة نهايتها، لأن خسارة أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية ليست خسارة جيوسياسية فحسب، بل هي خسارة لجزء مهم من الذاكرة والتاريخ المشترك، ومكونات الهوية السياسية الروسية–الأوكرانية السلافية[2]، ومثلما تمثل أوكرانيا خطاً دفاعيا أوليا لروسيا وحاجزا أمام التمدد الغربي، فهي كذلك تضم أكبر تجمع للأقليات الناطقة بالروسية، والتي تعكس عمق الروابط التي تجمع بين روسيا وأوكرانيا والتي تعود إلى قرون خلت، ولا يزال الاعتقاد راسخا لدى روسيا بأن أوكرانيا تحمل معنى حضاريا مقدسا في تاريخ الدولة الروسية، وهذا يمثل أحد الأسباب العميقة وراء سعي روسيا المستميت في سبيل ربط أوكرانيا بالمشاريع الأوراسية والإقليمية التي تكون فيها روسيا فاعلا أساسيا، ومنعها من التقارب السياسية والعسكري مع الغرب.

بالعودة إلى الحديث عن المشروع الأوراسي؛ فإن روسيا لا تنظر إليه من جانب اقتصادي فقط، بل يتم فيه الترويج على نطاق واسع لأفكار الوحدة الثقافية والدينية والتاريخية المشتركة بين الشركاء الأوراسيين، وفي حالة أوكرانيا، تجلى هذا المشروع بطريقتين[3]؛ تمثلت **الأولى** في التقليل من دور وأهمية أوكرانيا المستقلة في التاريخ المشترك، حيث أصرت العديد من الأطراف في موسكو على إنكار وجود أوكرانيا كدولة مستقلة، بل وحتى اعتبار لغتها وثقافتها مصطنعة، وتم تقديمها على أنها مجرد لهجة روسية. لذلك، انتشر استخدام مصطلح

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2015، ص42.

[2] رسول، ص103.

[3] Shelest, p194.

"روسيا الصغرى" للإشارة إلى أوكرانيا في القنوات التلفزيونية الروسية الرئيسية. أما **الثانية** فتمثلت في الجهود المنهجية لبناء مفهوم ما يسمى "العالم الروسي"، بما في ذلك الترويج لفكرة ضرورة حماية استخدام اللغة الروسية، وإنشاء معسكر من السياسيين الموالين لروسيا، ويمكن تفسير هذه السياسة إلى حد ما، من خلال فكرة أن عظمة الاتحاد الروسي، المستندة إلى مجد الإمبراطورية الروسية وقوة الاتحاد السوفيتي، لن تكون ممكنة بدون الماضي العريق لـ: "**كييفان–روس**"، وأهمية ومكانة أوكرانيا في بنية الاتحاد السوفيتي.

في هذا السياق التاريخي الذي يمتد من الماضي الامبراطوري إلى نهاية الحقبة السوفييتية، كانت أوكرانيا في قلب ما كان **ستالين** يطلق عليه "الاستعمار الداخلي"، وهي سياسة أعادت إحياءها روسيا البوتينية؛ حيث تضع أوكرانيا في قلب مجال نفوذها، وتعتبرها عنصرًا مهمًا في عمليات إعادة بناء تكاملها الخاصة، وهو عامل يضمن توحيد وحشد المجتمع الروسي حول قيادته السياسية، والذي يستند إلى أطروحة التاريخ المشترك والذاكرة التاريخية المشتركة، لذلك تؤكد تبريرات بوتين الخاصة بالاستيلاء على القرم مرارًا وتكرارًا، الحاجة لحماية السكان الروس والناطقين بالروسية في أوكرانيا من "الجماعة الفاشية" في كييف، وإعادة الأراضي الروسية التاريخية و"المقدسة" إلى حضن روسيا[1].

وفي السياق ذاته أيضا، يَبرز سعي الكريملين لإيجاد وتقديم أكبر قدر من الدوافع والمبررات التي تربط أخلاقيات ومبررات التدخل في الأزمة الأوكرانية بالماضي واستمراريته، حيث يُلاحَظ التقارب الواضح بين هذه الذكريات المنتقاة ومفهوم الاستثنائية الروسية، مما يضفي الشرعية على حق التدخل في الدول الأخرى. إن العواطف المرتبطة بسياسات الذاكرة والهوية التي يروج لها الكرملين هي عناصر مركزية في بناء الشعور بالانتماء والوصاية من قبل روسيا. وفي هذا السياق، تُعتبر القرم ذات أهمية كبيرة بفضل الحضور القوي للمنطقة في الخيال الشعبي والكتابات التاريخية الرسمية لروسيا، بالإضافة إلى تركيبتها الإثنية واللغوية المتأثرة بشكل كبير بالعناصر الروسية، وبالنظر إلى هذا التشابه الهوياتي مع موسكو وأهميته في الخطاب السياسي الذي يدعم سلوك روسيا، يصبح الضم خيارًا مبررًا[2]. ومن ناحية أخرى، فإن أوكرانيا تتجاوزُ القرم من حيث الأهمية في تشكيل الهوية الروسية الحديثة وتحديد أجندتها، مما يجعلها أساسية في سياسة بوتين الخاصة بالقوة العظمى، وعندما ضُمّت القرم، كان هناك خطر كبير من انتشار الحركات الموالية للغرب والمعادية لروسيا، التي اجتاحت كييف عام 2014، إلى مناطق أخرى من البلاد، وعندما أعلن بوتين عن ضم/استعادة القرم، كان الشعور القومي في كييف لا يزال محصورًا إلى حد كبير في المناطق الغربية والوسطى من أوكرانيا، لكن في ظل الإطاحة بيانوكوفيتش، تصاعدت مخاطر فقدان السيطرة على بقية الدولة.

[1] Ibid, p198.

[2] Makio & Fuccille, p16.

في ظل هذه الأزمة التي تشهدها أوكرانيا، تمّ وضعُ رقعةِ شطرنجٍ من طرف موسكو؛ كان على أحد جوانبها خطر انتشـــار القومية الأوكرانية، وهو خطر عززته تجارب الثورة البرتقالية عام 2004 وأحداث أورومیدان. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك تكاليف الضـــمّ، التي رغم ارتفاعها، كانت تحمل يقينًا بأن القرم ســـتبقى جزءًا من العالم الروسـي، مما يجعلها معقلًا روسـيًا في قلب أوكرانيا ذات الأهمية البالغة في السـياسـة الخطابية الروسـية، والتي تمثل باستمرار محفزا ضروريا لبوتين لحساب خطواته، بناءً على المشهد السياسي في المحيط الروسي، الذي لا ينفصل عن الاعتبارات السياسية والهوياتية وحتى الأيديولوجية، التي تربط بين ماضي روسيا الامبراطوري وحاضرها ومستقبلها الأوراسي[1].

04.على الصعيد الجيو–اقتصادي: شكل البعد الجيو–اقتصادي أحد العوامل البارزة التي دفعت القادة الروس نحو الانخراط في الشأن الأوكراني، وذلك من أجل منع أي تغييرات يمكن أن تضرّ بالمصالح الاقتصادية الروسـية، حيث تمثل أوكرانيا بالنسـبة لروسـيا امتدادا طبيعيا للصـناعة والزراعة والتجارة الخارجية الروسـية، كونها منفذا بريا حيويا لطرق التجارة الروسـية نحو أوروبا، إضـافة إلى كونها تحتوي على أراضٍ زراعية خصـبة واسـعة، جعلتها توصـــف بســـلّة غذاء العالم، وقد ســـاهم تواجد أعداد كبيرة من القوميين الروس في أوكرانيا، في تطور العلاقات التجارية بين البلدين، خاصـة في مجال الصـناعة والاسـتثمارات المصـرفية. حيث بلغ حجم التبادل التجاري والاقتصـادي بين البلدين في 2008 نحو 40 مليار دولار، وفي جانفي 2010 ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بمقدار مرتين مقارنة بنفس الفترة في 2009، كما تحتل روســيا المرتبة الســابعة بين المســتثمرين الأجانب في أوكرانيا، وتأتي الاســتثمارات المصــرفية الروســية في المرتبة الخامســة من مجموع الاســتثمارات المصرفية الأجنبية، وقد سُجِّلت في أوكرانيا رسميا 2159 شركة ومؤسسة برأسمال روسي، كانت أغلبها ذات طابع صناعي[2].

تتعاظم مكانة أوكرانيا بالنسـبة لروسـيا أيضـا في ميدان الطاقة، لكونها دولة عبور رئيسـية لصـادرات الغاز الروسـي نحو أوروبا، حيث تمر عبر الأراضـي الأوكرانية أكثر من 80% من صـادرات الغاز الروسـي تجاه دول الاتحاد الأوروبي[3]، كما أن الشـبكة الأوكرانية الناقلة للغاز الروسـي، تعود على شـركة غاز بروم بأكثر من نصـف إيراداتها، وتملك أوكرانيا أهم شرايين النقل لتوريد الغاز الروسي إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، إذ يُضَخ عبر الأراضي الأوكرانية نحو 124 مليار متر مكعب من الغاز الروســـي ســـنويا، وهذه الكميات تجعل من أوكرانيا محتكرة لترانزيت الغاز الروسي[4]. وفي هذ السياق تعتبر عملية تصدير الغاز ومواد الطاقة من المقومات الأساسية للاقتصاد

[1] Ibid, pp16-17.

[2] نقلا عن: بوزيدي، ص256.

[3] رسول، ص101.

[4] بوزيدي، ص257.

الروسي، حيث تدرك روسيا جيدا أن السيطرة على طرق إمدادات الطاقة تعني القدرة على التحكم فيها وفي عملية تسويقها، وبالتالي فإن أي احتمال لانضمام أوكرانيا إلى الهياكل الغربية، سواء الناتو أو اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سيكون له تداعياته السلبية على سوق الطاقة الروسية، وعلى خطوط نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية، علماً أن روسيا كانت قد أطلقت مشروعين بديلين لتوريد الغاز نحو أوروبا يتجاوزان الأراضي الأوكرانية، والمعروفان بخط السيل الشمالي عبر بح البلطيق نحو الأراضي الألمانية، وخط السيل الجنوبي عبر البحر الأسود في المياه الإقليمية لكل من تركيا وبلغاريا، ومنها نحول الدول الأوروبية[1].

لذلك، يُفسَّر التدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية، من وجهة نظر الدوافع الجيو-اقتصادية، إلى جانب الدوافع سالفة الذكر، خاصة التدخل لضم/استعادة شبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين من إقليم دونباس بعد أن تمت الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش، الحليف لروسيا والضامن لمصالحها الاقتصادية في أوكرانيا، أين أصبحت أوكرانيا أقرب إلى الانخراط في مشروع الشراكة الشرقية التي يقودها الاتحاد الأوروبي، مما يعني تقويض مشروع التكامل الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا.

في هذا السياق، يمكن اعتبار أن روسيا عارضت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا لأنها هدّدت مصالح التكامل الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا، حيث نبّه الكريملين في هذا الصدد، إلى أنه لم يكن هناك أي حوار مع روسيا على الإطلاق من الجانب الأوروبي، وذلك ما يفسر الضغط الهائل الذي مارسته روسيا ضد الاتفاقية، والذي مَنع في النهاية توقيعَها، كما يفسر الطموحَ الروسي لمنع التقارب بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي[2]. هُنا، تتضح مخاوف روسيا بشأن مصالحها الجيو-اقتصادية، إذ لا يتعلق الأمر بالاختيار السيادي لأوكرانيا، بل بالآثار التي ستترتب على الاقتصاد الروسي إذا تم توقيع الاتفاقية مع الأوروبيين، وبينما شدّد بوتين على التعاون مع الاتحاد الأوروبي في اجتماع الاتحاد الأوروبي وروسيا في جانفي 2014، طالب في الوقت نفسه بالربط بين عمليات التكامل في كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي، مُبديًا قناعته بأنه لا توجد تناقضات بين النموذجين، وأنه يمكن أن يكمّل كل منهما الآخر بشكل فعّال، ويساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين[3].

ومع ذلك، كان الاتحاد الأوروبي هو الذي أخّر عملية "التكامل السريع" لأوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي، إذ تم تأجيل توقيع الاتفاقية بالفعل من قبل الجانب الأوروبي لاعتبارات تتعلق بتدهور وضع حقوق الإنسان في

[1] سيتم التفصيل فيهذه النقطة في العنصر المتعلق بأدوات وآليات التنافس، في المطلب الثالث ضمن هذا المبحث.

[2] Klotz, p276.

[3] Ibidem.

أوكرانيا، ومن ناحية أخرى، كانت أي محاولات أوروبية للتقارب الاقتصادي تواجه بسعيٍ روسيٍّ إلى منعها، في ظل تغير وجهة نظر موسكو تجاه الاتحاد الأوروبي، خاصة في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الأزمة.

وبنا على ما سبق، يمكن اعتبار الدوافع الجيو-اقتصادية لروسيا أحد الدوافع الرئيسية، إذ رأت أن قوتها ومصالحها الاقتصادية أصبحت مهددة بشكل متزايد مع اقتراب مشروع الشراكة الشرقية الأوروبي من أوكرانيا، كما أنها بدت أقرب أيضا إلى هياكل الناتو، وهذا ما كانت تعارضه روسيا بشدة مما أدى إلى التصعيد تجاه أوكرانيا وكذلك تجاه الغرب. صحيح أن موسكو لم تتمكن من الحيلولة دون الإطاحة بحليفها في كييف، ولكنها كانت قادرة على شلّ أوكرانيا الجديدة[1] (ما بعد يانوكوفيتش)، مع التأكيد في الوقت نفسه على الدور الجيوسياسي المتنامي لروسيا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتهديد مصالحها ومزاحمتها على النفوذ في الجوار القريب.

ثانيا: الأهداف الروسية من التنافس في ظل الأزمة الأوكرانية: من أجل معرفة الأهداف الحقيقية الكامنة وراء السياسة التنافسية لروسيا في مواجهة الغرب، على ضوء الأزمة الأوكرانية الأخيرة (2013-2014)، من المهم العودة إلى أهم وثيقة علَنية صادرة عن وزارة الخارجية الروسية، والتي تم إقرارها من طرف الرئيس فلاديمير بوتين في 12 فيفري 2013 (مطلع السنة التي اندلعت فيها الأزمة الأوكرانية)، إضافة إلى التغيير الذي شمل العقيدة العسكرية الروسية مع نهاية 2014 قبل انقضاء موعدها المفترض سنة 2020، وذلك في إطار تكيف روسيا مع التغيرات الإقليمية والدولية القريبة من جوارها الشرقي، بفعل تداعيات وإفرازات هذه الأزمة. وبناء على هذه المرجعية يمكن رصد جملة من الأهداف التي كانت بمثابة الخط الناظم للسلوك الروسي في إطار التفاعل والتكيّف مع هذا السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي المضطرب.

01.أهداف روسيا على المستوى الجيوبوليتيكي: منذ مطلع الألفية الجديدة بدأت معالم العودة الروسية تتضح يوما بعد يوم، وتزداد قناعتها تدريجيا بضرورة تغيير الواقع الذي نتج وترسّخ بعد الحرب الباردة، تحت مسمى "النظام العالمي الجديد" الذي كانت قد بشرت به الولايات المتحدة، وفق منظور أحادي القطب، أُهمِلت فيه مصالح باقي القوى الفاعلة أو التي كانت كذلك فيما سبق، خاصة المصالح والمكانة الروسية. لذلك، يُعتبر التعاطي الروسي الدولي والإقليمي مع القضايا والأحداث التي تقع خارج الحدود الروسية، سواء كان ذلك في "الخارج القريب" على غرار جورجيا وأوكرانيا، أو بعيدا كما في الحالة السورية، إيذانا بعودة روسيا إلى ما تعتبره وضعها الطبيعي بين الأمم الكبرى على المسرح الدولي[2].

[1] Charap and Colton, p24.

[2] آندري غراتشيف، **روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة**، في: برتراند بادي ودومينيك فيدال، **من يحكم العالم؟: أوضاع العالم 2017**، ترجمة: نصير مروّة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)، ص292.

من خلال سعيها لاستعادة مكانتها، ودورها كقوة مراجعة للنظام الدولي، تهدف روسيا إلى التصدي للنزعة الأورو-أطلسية الجديدة، التي استعادة استراتيجية الاحتواء القديمة، وسياسات ملء الفراغ الاستراتيجي التي يتبعها حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي؛ فبعد عشرين سنة من اتباع هذا النهج الغربي في الفضاء ما بعد السوفييتي، التحقت "دزينة" من دول هذا الفضاء بالهياكل الغربية، وبذلك أصبحت هذه الهياكل (المعادية) أقرب إلى الحدود الروسية[1]. وعليه، كان الرد الطبيعي لروسيا الاتحادية، هو التحرك في وجه هذا الاختراق الجيوبوليتيكي الغربي، والذي أصبح أكثر تجليّا في الأزمة الأوكرانية الأخيرة، ومن اللافِت الإشارة إلى أنّ ذلك يأتي بعد فشل عدة محاولات روسية سابقة للتقرب من الفضاء الغربي، فعلى سبيل المثال؛ أعربت روسيا عن دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما تشاركت مع فرنسا وألمانيا الموقف الرافض للحرب الأنجلو-أمريكية على العراق عام 2003، ومقابل ذلك، لم تلقَ روسيا ما بعد السوفييتية الترحيب الغربي اللائق نظير هذه المواقف، ووجدت نفسها مهمشة ومستبعدة من نادي الدول الكبرى الفاعلة، في العالم الذي تحتكره القوى الغربية.

نتيجة لذلك، أدركت روسيا أن المكانة التي لم تمنح لها لابد أن تستحقها بالقوة، وقد سلكت هذا النهج عبر تبني سياسة واقعية، دشنتها في خطاب ميونيخ سالف الذكر سنة 2007، أين أدركت ضرورة تحدي وتغيير الوضع القائم، الذي فرضه الغرب (أمريكا والاتحاد الأوروبي) منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لم يعد في الإمكان ولا من المقبول استمرار الإدارة الغربية الأحادية للعلاقات الدولية، التي تشهد تصاعدا مستمرا للأزمات أما فشل الغرب في معالجتها رغم كونه متسببا فيها على غرار أزمات الشرق الأوسط، وبالتالي بات من الضروري العمل على تغيير قواعد اللعب عبر عودة اللاعبين التقليديين إلى رقعة الشطرنج الدولية، والذهاب بالنظام الدولي نحو التعددية القطبية، وتقويض النظام أحادي القطب الذي بدأ يثبت عجزه يوما بعد يوم.

فمنذ 2007 وإلى غاية الأزمة الأوكرانية، بات واضحا أن هذا الهدف الروسي يبدأ من حماية نفوذها ومصالحها فيما تبقى من رقعة الشطرنج في القلب الأوراسي، لاسيما في "الجوار القريب"؛ حيث برهنت على ذلك بشكل فعّال وحاسم عبر تدخلها عسكريا في جورجيا عام 2008 فيما يعرف بحرب الأيام السبعة، لتستمر في مساعيها من أجل تحقيق/استعادة المزيد من النفوذ، ومنع أو عرقلة أي تقارب لحلفائها التقليديين مع الغرب، ويأتي ذلك كخطوة أساسية في مسار السياسة الخارجية الروسية الجديدة، والتي تضع هدف العودة إلى المنافسة على قمة هرم النظام الدولي ضمن أهم أولوياتها الجيوبوليتيكية. وبالنسبة لحالة الأزمة الأوكرانية 2013-2014 حسب **ديميتري ترينين**، فإنّه بعد بداية الأزمة، تبعت موسكو هدفين؛ الأول كان جعل القرم منطقة محظورة على السلطات الجديدة في كييف بعد يانوكوفيتش، تم تنفيذ ذلك بسرعة نسبية من خلال

[1] نفس المرجع، ص294.

تشجيع الاستفتاء في شبه الجزيرة، ثم بضم القرم ومدينة سيفاستوبول إلى روسيا. أما الهدف الثاني، فكان تحقيق تسوية فيدرالية في شرق أوكرانيا، مما كان سيكبّل السلطات في كييف ويمنع هيمنة غرب أوكرانيا (المتطرف قوميا ضد روسيا)، هذا الأمر الذي كان سيجعل أي تحركات لأوكرانيا نحو عضوية الناتو والغرب صعبة، سواء من الناحية الهيكلية أو حتى مستحيلة[1].

في النهاية، فإن هذين الهدفين لا يخرجان عن الهدف الاستراتيجي الروسي الأكبر، والذي يدور حول دعم وتعزيز مكانة روسيا إقليميا ومستقبلها الجيوبوليتيكي في البحر الأسود وفي الفضاء ما بعد السوفييتي، بما يحول دون المزيد من تمدد الغرب نحو الحديقة الخلفية الروسية، ويرفع الخناق عن تحركها في جوارها القريب.

في السياق نفسه؛ تشكل قضية **بحر آزوف**، الذي تبلغ مساحته نحو 38,000 كيلومتر مربع، والذي كان حتى عام 1991 جسمًا مائيًا سوفيتيًا داخليًا، أحد القضايا الجانبية المهمة التي ترتبط بقضية القرم والبحر الأسود، حيث تشعر موسكو بالقلق من أنّ ترسيم هذا الحوض/البحر بين روسيا وأوكرانيا سيتركه مفتوحًا لسفن الدول الثالثة، في ظل توجُس الروس من شبح تسلل قوات الناتو البحرية وتهديد القلب الروسي، لذلك تتمسك روسيا بفكرة الاستخدام المشترك للبحر كمياه داخلية، مما يمنع تدويل **مضيق كيرتش**[2]. وهنا، لا تريد روسيا السماح بتكرار مصير بحر قزوين في بحر آزوف، حيث عانت روسيا من انتكاسة كبيرة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، مما اضطرها إلى الموافقة على تقسيم قاع البحر مع الدول المشاطئة[3]، وبالتالي فإن روسيا بعد سيطرتها على شبه جزيرة القرم، بسطت فعليا سلطتها على مضيق كيرتش، كما باتت أقرب إلى السيطرة على بحر آزوف، أو على الأقل فرض رؤيتها لكيفية إدارة هذا الحوض المائي، بما يرسّخ ويُعزّر أكثر وزنها الجيوبوليتيكي على المستوى الإقليمي، ويمنحها دفعا إضافيا للمنافسة من أجل الأدوار الدولية والعالمية.

02.أهداف روسيا على المستوى الأمني: تسعى روسيا في المجال الأمني والسياسي إلى تحيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وقد كشفت الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية الروسية الصادرة سنة 2010 عمّا يسمى بالأعداء الداخليين، حيث تمت الإشارة إلى أن منظومة الردع النووي ليست بالعلاج الناجع بما فيه الكفاية، لأنها تقتصر على ردع العدو الخارجي فقط، ولا تتعداه إلى "أعداء الداخل"، فتفجير الدولة من الداخل كان ولا يزال قضية بالغة الخطورة، نظرا لما جرى إبّان انهيار الاتحاد السوفييتي. وذلك تحديدا ما يدعو القيادة الروسية إلى ضرورة تدارك أخطاء الماضي القريب، وعدم قصر الإجراءات الدفاعية على أعداء الخارج، والانتباه إلى ما يشكله خصوم الداخل من أخطار غير مباشرة بعيدة المدى (عسكرية ، سياسية، علمية وبحثية، عسكرية، تقنية وسيبرانية وغيرها)، وتبرز أهمية تضمين مثل هذه

[1] Dimitri Trenin, **The Ukraine Crisis and the Resumption of Great- Power Rivalry,** pp09-10.

[2] راجع الخريطة رقم (06)، والتي يظهر فيها "**مضيق كيرتش**"، المنفذ والممر البحري الوحيد الذي يصل بين بحر آزوف والبحر الأسود.

[3] Trenin, **The End of Eurasia,** p169.

العناصر في العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا، بالنظر إلى التطورات التي صاحبت الأزمة الأوكرانية وكشفت عن العداء الذي يُضمِره خصوم موسكو من القيادة الأوكرانية الجديدة، حيث أعلن رئيس الحكومة الأوكرانية الجديدة **أرسيني ياتسينيوك**، أن بلاده تَعتبر روسيا كأحد أهم الأخطار التي تهدد أمنها القومي[1].

لذلك، فإن روسيا، وفقاً للأولوية العليا للأمن القومي، المتمثلة في ضمان حماية الأشخاص والمجتمع والدولة من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، تجعل على رأس أهدافها حماية أمن البلاد، وحماية سيادتها ووحدة أراضيها، وتحقيق مكانة ومواقف قوية ورئيسية في المجتمع الدولي تُلبي قبل كل شيء مصالح روسيا الاتحادية، بما في ذلك الدفاع الشامل عن الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين الروس بالداخل والمواطنين المقيمين بالخارج، خاصة من خلال الدفاع عن مكانة اللغة الروسية في العالم وتعزيز انتشارها، وتعميم الإنجازات الثقافية لشعوب روسيا، ودعم تضامن الجاليات الروسية بالخارج[2].

وعليه، فقد كانت الأزمة الأوكرانية بمثابة الفرصة لإعادة هندسة الأمن الداخلي الروسي، بدءًا بتفكيك الشبكات التي تمثل أعداء الداخل، وصولا إلى مواجهة عدوى الأزمة الأوكرانية ومنع انتقالها إلى الداخل الروسي، من خلال ما يمكن اعتباره إجراءات عملية استباقية كان مسرحها شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، انعكست بدورها في تعزيز شرعية القيادة الروسية، وكسب المزيد من الدعم الداخلي لإنجازات السياسة الخارجية المغلفة بالنزعة القومية، وربط ذلك بالدفاع عن الأمن القومي الروسي، عبر مواجهة مختلف التهديدات في الحيطين الداخلي والخارجي.

03.أهداف روسيا على المستوى العسكري والاستراتيجي: من خلال العملية السريعة والناجحة التي أدت إلى السيطرة على شبه جزيرة القرم، وتثبيت الوجود العسكري الروسي في البحر الأسود، تتضح مدى رغبة روسيا في تعزيز قدراتها العسكرية والاستراتيجية في إطار مواجهتها مع الغرب. وعلى الرغم من أن بوتين برّر رسميًا ضم/استعادة القرم بالإشارة إلى تفسيرات تاريخية، إلى جانب الشرعية القانونية التي جاءت في شكل استجابة لطلب من حكومة القرم، إلا أن العودة إلى الحرب بين روسيا وجورجيا في عام 2008 تظهر مدى "الأهمية العسكرية الجديدة" للبحر الأسود بالنسبة لروسيا، وبالتالي إثبات أن القاعدة البحرية الروسية في القرم أصبحت ذات أهمية عسكرية واستراتيجية خاصة، وقد كانت العلاقة بين الناتو وأوكرانيا دائمًا محور اهتمام بسبب القاعدة البحرية الروسية في القرم، لذلك اعتبرت روسيا أن استمرار قاعدتها البحرية على الأراضي الأوكرانية بات مهددا بعد الإطاحة بحليفها يانوكوفيتش[3]، خاصة وأنه يمكن لأي من الطرفين الروسي أو الأوكراني إنهاء معاهدة تمديد

[1] عمارة، ص379.

[2] نفس المرجع، ص ص386-387.

[3] Klotz, p270.

تأجير ميناء سيفاستوبول للقوات البحرية الروسية إلى غاية 2042، والتي أُبرمت في عام 2010. ما يعني أن روسيا كانت ستفقد قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر الأسود، وبالتالي كان الحفاظ على أسطول البحر الأسود والإبقاء على القاعدة البحرية الروسية في سيفاستوبول هدفا استراتيجيا، عملت روسيا على تحقيقه من خلال سيطرتها وبسط سيادتها على شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، لموازنة وجود عدد من أعضاء وحلفاء حلف الناتو على شواطئ البحر الأسود.

على ضوء تحقيق روسيا لهذا الهدف الاستراتيجي الهامّ، فإن الإجراءات الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية رغم العقوبات والخسائر الاقتصادية، تدعم التوجه الاستراتيجي القائم على سعي القيادة في الكريملين لاستعادة المكانة المشابهة لوضع الاتحاد السوفيتي السابق، أي كقوة عظمى عالمية من خلال العمل على التعويض التدريجي لأكبر خسائرها الجيوسياسية منذ نهاية الحرب الباردة. فسابقا، لم يمنع الضعف الاقتصادي النسبي الاتحادَ السوفييتي من الحفاظ على وضع القوة العظمى. وكذلك روسيا البوتينية، رغم التحديات الاقتصادية، إلا أنها تسعى لأن تكون أكثر من مجرد قوة إقليمية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق[1]، وأن تأخذ مكانتها كقوة دولية ذات أهداف عالمية لا يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي يجب أن يتم أخذ مكانة روسيا ودورها ومصالحها بعين الاعتبار، في جميع القضايا الدولية ذات الأهمية، خاصة إذا كانت تأثيراتها مباشرة وعميقة على مصالحها الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية، على غرار الأزمة الأوكرانية وما ترتب عنها عسكريا واستراتيجيا في شبه جزيرة القرم وإقليم دونباس، والتي أرادت روسيا من خلالها أن تبرهن أن للداخل الروسي أولاً، ولمحيطها الإقليمي والدولي الغربي خاصة ، عن مدى قدرتها وجاهزيتها للدفاع عن مصالحها، وتأمين مجالات نفوذها وتواجدها العسكري والاستراتيجي، ضد أي نوع من التهديدات وباستخدام الوسائل والأدوات التي تراها موسكو مناسبة لذلك.

04.أهداف روسيا على المستوى الجيواقتصادي: على طريق تحقيق روسيا لأهدافها وطموحاتها الجيوسياسية والاستراتيجية طويلة الأمد، والتي ترتبط بنزعتها الأوراسية الجديدة الرامية إلى إخضاع أوسع نطاق من الأراضي السوفيتية السابقة للنفوذ الروسي، تُجسّد الأهداف الجيواقتصادية بأبعادها المتعددة أبرز ملامح هذه الاستراتيجية، خاصة في ظل الواقع الدولي الذي كشفت عنه الأزمة الأوكرانية الأخيرة.

يذهب **فيليب هانسون** في هذا السياق، إلى أن طموحات روسيا في ظل حكم فلاديمير بوتين قد أحيت فكرة إعادة تشكيل النظام العالمي؛ حيث باتت روسيا تُرى مرة أخرى كتهديد لأوروبا وكقوة فاعلة، وهذا بدوره يساهم إلى حد ما في إرضاء طموح الكرملين بأن تُرى روسيا كقوة لا غنى عنها إقليميا وعالميا، ومن أجل ترسيخ

[1] Philip Hanson, Russia's Global Strategy: Is It Economically Sustainable? In: Aldo Ferrari, **Putin's Russia: Really Back?** ISPI, Milano, 2016. P14.

وتثبيت هذه الصورة، فإن للقادة الروس أيضًا طموحات اقتصادية طويلة الأمد؛ أهمها اللحاق بمستويات الإنتاجية والدخل الحقيقي للاقتصادات الأكثر تقدمًا، إذ أن كلّاً من الطموحات الجيوسياسية والاقتصادية هي جزء من الاستراتيجية العالمية لروسيا[1]. ووفقًا للخبير العسكري الروسي **بافل فلغنهاور**، تستعد روسيا لحرب عالمية جديدة ذات طبيعة جيو-اقتصادية، وفي آفاق عام 2025، يُتوقع أن تكون هذه الحرب حربًا على الموارد، حيث ستكون الولايات المتحدة والغرب عموما العدو/المنافس الرئيسي في وجه روسيا[2].

لذلك، تحتاج موسكو إلى إنشاء وتعزيز مكانتها على المستوى الجيو-اقتصادي، خاصة في محيطها الإقليمي الذي يُعدّ خطها الدفاعي الأمامي، أين تُعدّ أوكرانيا جزءًا أساسيًا من هذا المحيط، وفي ظل التنافس مع الغرب فإن فقدان أوكرانيا سيجعل موسكو عرضة للتهديدات التي تمس بمصالحها الحيوية. لذلك، لم تعد موسكو بحلول عام 2013 مجرد دولة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ذات مصالح يمكن حسابها إلى حد ما، بل أصبحت تمثل مشروعًا أكبر بكثير للتكامل الأوراسي[3]. استند هذا المشروع إلى ركيزتين؛ الأولى هي **إنشاء كتلة تجارية حرة** بين روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان، والثانية (الأهم جيو-اقتصاديا) هي **تقويض الاتحاد الأوروبي**[4]، وعرقلة مشروع الشراكة الشرقية، الذي يهدف الغرب من خلاله إلى قضم ما تبقى من الفضاء السوفييتي، الذي كان يحيط بروسيا ويشكل مجال نفوذها التاريخي.

تسعى روسيا من خلال ذلك إلى زيادة قدراتها وتعظيم مكاسبها الاقتصادية، وتقليل آثار الصدمات الاقتصادية والمالية التي عانتها أوروبا والعالم منذ 2008، خاصة في ظل تنامي إمكانيات الاقتصاد الروسي الذي بدا في أكثر حالاته تعافيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. حيث حقّق معدل نمو في حدود 3.5% عام 2012، وكان الاقتصاد الروسي الخامس عالميا من حيث إجمالي الناتج القومي، كما تحتفظ بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (514.9 مليار دولار في سبتمبر 2013)، واحتفظ بأقل مستوى للدين الخارجي بنسبة تقارب 3% من إجمالي الناتج المحلي، وانخفض عجز الميزانية إلى أقل من 0.1% من إجمالي الناتج المحلي خلال 2012، أما معدل التضخم فلم يتجاوز4.7% في 2013، كما

[1] Ibid, p13.

[2] Shelest, p195.

[3] الاتحاد الاقتصادي الأوراسي(EEU) هو تكتل اقتصادي إقليمي تقوده موسكو، والذي سعت روسيا من خلاله لإقناع أوكرانيا على الانضمام إليه، من خلال نظام حكم يانوكوفيتش الذي اختار التراجع عن المشروع الغربي الأوروبي، مما أدى إلى أحداث ثورة أوروميدان وما أعقبها من تداعيات. في المطلب الموالي، سيتم التفصيل أكثر في موضوع الاتحاد الأوراسي (انظر: ص.. من هذه الأطروحة).

[4] Ibid, p194.

تراجعت نسبة البطالة إلى حدود 4.5%، وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي 11% بقيمة أكثر من 370 مليار دولار، وذلك خلال نفس السنة (2013)[1].

مع هذه الإمكانيات والقدرات الاقتصادية المعتبرة، تعمل روسيا نتيجة لانخراطها في الأزمة الأوكرانية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الروسي، على تقليل الاعتماد الاقتصادي على الغرب، خاصة من خلال تغيير وجهتا نحو الشرق، والعمل على تعزيز تعاونها مع الصين والهند ودول أخرى، كما تدافع عن مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة في العالم، من أجل ضمان استمرار تأثيرها الاقتصادي والاستراتيجي، والتقليل من آثار العقوبات الاقتصادية والمالية الغربية، حيث تمت الدعوة إلى اعتماد نظام مالي بديل يعتمد على استخدام الروبل والعملات الوطنية في المعاملات التجارية الدولية، بهدف تقليل الاعتماد على الدولار والنظام المالي "سويفت"، الذي يتحكم فيه الغرب.

المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الروسي في الأزمة الأوكرانية

منذ بداية الأزمة الأوكرانية، عزّزت روسيا عودتها الصريحة والقوية للجيوبوليتيك، حيث حشدت امكانياتها ووظّفت جُلّ قدراتها لمجابهة الأطماع الغربية في حديقتها الخلفية. وينبغي الانتباه إلى أن الأزمة الأوكرانية قد جاءت في سياق إقليمي ودولي يعرف تحولات جيوسياسية وجيو-اقتصادية غير مسبوقة، في ظل تصاعد الدعوات الرامية لمراجعة ترتيبات وأسس النظام الدولي القائم، والنزعة الإقليمية المتصاعدة عبر العالم، ويبدو واضحا أنّ هذه التحولات جميعها تشكل تحديا للسياسة الخارجية الروسية[2]. ومن جهة أخرى، تمنح لموسكو فرصا أكبر ومساحة أوسع لتقليل الأثار السلبية للعقوبات الغربية. لذلك توظف وتستغلّ موسكو جملة من الأدوات والآليات التنافسية، بأبعاد متعدّدة ومتداخلة؛ سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية وإعلامية ودبلوماسية وغيرها، منها ما يعكس استمرارا للتوجهات الروسية الرامية إلى استكمال سعيها نحو الصعود إلى قمة النظام الدولي، ومنها ما يأتي في إطار التكيف الروسي مع إفرازات وتداعيات الأزمة الأوكرانية، وارتداداتها التي أدت إلى التوتر وزيادة حدة التنافس وأحيانا الصراع مع الغرب.

في سبيل تحقيق أهدافها الجيوسياسية الأهمّ، والمتمثلة في رفض وتقويض التوجهات الغربية العالمية ذات النزعة الأحادية، واستعادة المكانة الروسية التي تسمح لها بلعب أدوار أساسية على رقعة الشطرنج الإقليمية

[1] محمد حمشي، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، جوان 2016)، ص ص447-448.

[2] محمد حمشي، **التقارب المراوغ .. هل تُقوّض مبادرة الحزام والطريق الفضاء الخلفي لروسيا**، (ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، عدد201، مجلد53، أكتوبر 2018)، ص12.

والعالمية، انطلاقا من المسرح الأوراسي، الذي باتت توجهات موسكو تعرف من خلاله بـــأوصاف من قبيل؛ "النزعة الإمبراطورية الأوراسـية" أو "الأوراسـية الجديدة"، فإن تنوع وتعقيد الأزمات الإقليمية والدولية وتداعياتها، بات يفرض من روسـيا تقييما عقلانيا لارتدادات الأزمة الأوكرانية، والعواقب والأثمان التي يجب دفعها في مقابل زيادة وتعظيم مكاسبها بأقل التكاليف الممكنة. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في "وثيقة المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية"، التي أقرها الكريملين في 12 فيفري 2013؛ إذ ينبغي أن يكون استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والقانونية والعسكرية والاقتصادية والمالية وغيرها لدى تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية متناسبا مع قيمتها الحقيقية بالنسبة لمصالح السياسة الخارجية لروسيا، وأن يتم ذلك عبر التنسيق الكامل والكافي بين جميع فروع السلطة الحكومية والجهات والوزارات المعنية ذات الصلة[1].

أولا: على المســـتوى الإعلامي والمعلوماتي: كثيرا ما أعلنت روســـيا الاتحادية أنّ أحد أهم التوجهات الرئيسية لسياستها الخارجية، هو إيصال المعلومات الدقيقة والكاملة إلى أوسع دوائر المجتمع الدولي والعالمي حول مواقفها وتصرفاتها تجاه القضايا الدولية الرئيسية. كما تسعى روسيا، في إطار الدبلوماسية الشعبية والعامة، لخلق وتوليد تصـور موضـوعي عنها في العالم، حيث تسـعى لتطوير وسـائل فعالة وخاصـة للتأثير المعلوماتي والإعلامي على الرأي العام في الخارج، وتعزيز دور وسـائل الإعلام الروسـية في الفضـاء الإعلامي العالمي، عبر تقديمها للدعم الحكومي اللازم لهذه الوســـائل، المشـــاركة بفعالية في التعاون الدولي في مجال المعلومات، واتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة التهديدات المعلوماتية والإعلامية لسـيادتها وأمنها، حيث يتم في هذه الأنشـطة الاستفادة على نطاق واسـع من مميزات وإمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات الجديدة، كما تهدف روسيا في هذا الإطار إلى صياغة مجموعة من القواعد القانونية والأخلاقية (من وجهة نظرها)، للاستخدام الآمن لهذه التكنولوجيات[2].

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الممارسـات الخطابية، ما جاء في الخطاب الذي ألقاه بوتين في مارس 2014، بالموازاة مع عملية القرم؛ حيث حدد بتفصـيل منهجي مبرراته للاسـتيلاء على القرم، مشـيرا إلى الروابط التاريخية والمعارك العسـكرية الروسـية، والتركيب العرقي واللغوي للسـكان، وذكر أن نقل شـبه جزيرة القرم و"أجزاء كبيرة من جنوب روسـيا التاريخي" إلى أوكرانيا، كانت قرارات غير شـرعية، أصـبحت أكثر رسـوخا حين أصـبح المستحيل حقيقة واقعة بكل أسف، حين انهار الاتحاد السوفييتي"[3].

[1] نقلا عن: عمارة، ص395

[2] عمارة، ص ص408-409.

[3] دانييري، ص344.

ويضيف بوتين في السياق ذاته؛ "حين انتهى المطاف بشبه جزية القرم باعتبارها جزءا من بلد مختلف، أدركت روسيا أنها لم تكن ضحية سرقة فحسب، بل جرى نهبها"، ثم انتقل إلى مهاجمة الاحتجاجات والإطاحة بيانوكوفيتش، واصفا أعضاء الحكومة الجديدة بأنهم "الورثة الأيديولوجيون **لباندیرا**، شريك هتلر خلال الحرب العالمية الثانية". وتلذّذ الرئيس الروسي بسياسته الندية تجاه الغرب، من خلال اقتباسه من بيان أدلت به الولايات المتحدة بشأن كوسوفو عام 2009؛ جاء فيه: "إعلان الاستقلال قد يُنتهك، وغالبا ما تُنتهك التشريعات المحلية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني انتهاكا للقانون الدولي"(نهاية الاقتباس)، لقد كتبوا هذا ونشروه في جميع أنحاء العالم، ووافق عليه الجميع، وهم الآن غاضبون، علامَ؟"[1].

لقد عملت روسيا على توظيف أدواتها الإعلامية بفعالية قصوى منذ بداية الأزمة الأوكرانية، ويُظهرُ تحليلٌ قامت به **جيوفانا ديمايو** حول تصوّر/تصوير الحكومة الروسية لأوكرانيا، أنه لا يمكن فصله عن التصوّر الأوسع لمفهوم "الخارج القريب"، ويعود السبب في ذلك إلى أن موسكو تنظر إلى أوكرانيا من زوايا ثلاث؛ أوكرانيا كدولة حاجز لاحتواء الغرب؛ مسؤولية أوكرانيا التي تضم السكان الروس والناطقين بالروسية الذين تقع مسؤولية حمايتهم على الحكومة الروسية؛ وأوكرانيا كتهديد لما قد ينتج عن الأزمة من تداعيات على "العالم الروسي" بشكل عام[2]. في الوقت نفسه، فإن التصور الروسي لسير الأحداث في أوكرانيا بحسب المؤسسة السياسية والأكاديمية الروسية، تم تقديمها على أنها صراع مصالح بين أطراف رئيسية مثل روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما يرفع من أهمية هذا الصراع بين الدول إلى المستويات الإقليمية والعالمية، وبالتالي، وفقاً للإعلام الروسي، تم إطلاق ثورة يوروميدان من قبل الغرب، مثلما حدث مع العملية ضد الإرهاب في شرق أوكرانيا[3].

لقد كانت وظيفة وسائل الإعلام الروسية على اختلافها بالغة الأهمية، سواء كأداة لممارسة القوة الناعمة أو في سياق الحرب المعلوماتية لدعم أهدافها الجيوسياسية متعددة الأبعاد. في هذا السياق، يبدو أن روسيا قد تعلمت من الأزمة السابقة في جورجيا، حيث أصبحت تولي اهتمامًا أكبر لقضايا حرب المعلومات. ففي الحملة الجورجية عام 2008، تم التركيز على إظهار القوة العسكرية الروسية؛ أما في الأزمة الأوكرانية الحالية، فإن "حرب المعلومات" تُعد مصطلحًا رئيسيًا في المعارك التي تُدار من خلال قنوات إعلامية. ويمكن ملاحظة الاستخدام المكثف للعمليات الإعلامية لتحفيز السخط الشعبي في مناطق الأزمة والتلاعب بالرأي العام خلال

[1] بتصرف، نقلا عن: نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] Giovanna De Maio, **Russia's View of Ukraine after the Crisis**, IAI WORKING PAPERS 16 / 04 - FEBRUARY 2016. P16.

[3] Shelest, p197.

هذه الأزمة[1]. كما أن القدرة على مهاجمة العدو في الفضـــاء المعلوماتي العالمي، وفي الجو، والبر، والبحر في آنٍ واحد قد منحت روسيا مزايا كبيرة في خلال هذه الأزمة.

يشير **فلاديمير زاسونوف** إلى أن العمليات المعلوماتية الروسية قد لعبت دورًا مهمًا في العمليات العسكرية الشـــاملة التي نُفذت في أراضـــي شـــرق أوكرانيا منذ عام 2014. وقد اســـتُخدمت هذه العمليات على جميع المســتويات، بدءًا من المســتوى الســياســي (ضــد الدولة الأوكرانية، وهياكل الدولة، والســياســيين)، وصــولاً إلى المستوى التكتيكي لتبرير الأعمال العسكرية التي بدأتها القوات الموالية لروسيا. وتستخدم روسيا قنوات إعلامية متنوعة لتنفيذ عملياتها في ظل الأزمة الأوكرانية، بما في ذلك القنوات التلفزيونية الحكومية والخاصـــة (مثل القناة الأولى Pervyi Kanal، روســيا 1، NTV، روســيا اليوم، LifeNews)، ومحطات الراديو (مثل راديو مايوك)، وشـركات الاتصـالات المحمولة مثل(KyivStar)، والمصـادر الإلكترونية (بما في ذلك المنشـورات الإلكترونية مثل إيتار تاس، ريا نوفوســتي، IA Regnum، TV Zvezda، كومســومولســكايا برافدا)، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل (يوتيوب، فيسبوك، VK.com، وodnoklassniki.ru)[2]. ويضـيف **زاسونوف** أن بعض المصادر الأوكرانية تتبنى مواقف مؤيدة لروسيا وتستخدم لنشر المعلومات المضللة، مثلما أنّ جمهوريتا دونيتسك ولوهانسك الشعبيتان الانفصاليتان لهما قنوات خاصة بهما تبث دعاية مناهضة لأوكرانيا مثل (dnr-news.com) و(novorus.info).

عند تنفيذها العمليات المعلوماتية، اســتغلت روســيا بمهارة أوجه القصــور والتردّد في الغرب وأوكرانيا، إلى جانب الأزمة السياسية–الاجتماعية–الاقتصادية التي كانت تميز المشهد الأوكراني، وكانت وراء تعزيز الاتجاهات القومية المتطرفة وكراهية الأجانب، وهي اتجاهات غالبًا ما تظهر في أوكرانيا المعرضـــة للأزمات، وتنقســـم بين سكانها الموالين لروسيا (الناطقين بالروسية)، الذين يتركزون في الغالب في شرق وجنوب البلاد (المعروفة باسم "نوفوروســـيا")، والقوميين الأوكرانيين (الناطقين بالأوكرانية) الذين يتركزون في غرب أوكرانيا، وهي المناطق التي كانت تنتمي إلى بولندا وتشـيكوسـلوفاكيا ورومانيا قبل الحرب العالمية الثانية، كما أن السـردية المحيطة بأوكرانيا كانت فعالة للغاية في تقديمها كنموذج سلبي لما قد يحدث لمن يخرج عن المسار الروسي[3].

كانت حرب المعلومات التي شـنّتها وتشـنها روسـيا ضـد أوكرانيا متعددة الأوجه، وتفسـر بطرق مختلفة، حيث تميل العمليات المعلوماتية الروســـية إلى أن تكون ظرفية ومرنة، ولا يوجد نمط ثابت يمكن اســـتخدامه

[1] Vladimir Sazonov et *al.*, **Russian Information Warfare Against the Ukrainian State and Defence Forces: April–December 2014.** Endc Occasional Papers, Estonia, 07/2017. pp120-123.

[2] Ibid, p121.

[3] De Maio, p16.

لتفسير سرديات حرب المعلومات الروسية، وبدلاً من حجب المعلومات، تقوم روسيا غالبًا بإغراق وسائل الإعلام بكم هائل من المعلومات حول حدث واحد، يتم دمجه بمهارة مع معلومات مضللة. وتعمل هذه الحملات الإعلامية على إثارة مشاعر قوية، وتعزيز ثقافة الخوف، وإحداث حالة من الذعر. وقد أكدت غالبية القنوات الإعلامية الروسية على الاتجاهات القومية داخل المجتمع الروسي لتبرير الصراع، وبينما تتبنى بعض وسائل الإعلام رؤى معتدلة، فإن بعضها الآخر تعمل على تأجيج مشاعر الكراهية ضد أوكرانيا، وتصف الأوكرانيين بأنهم دمى في يد الغرب، وخونة، ومجرمون، وفاشيون، ومتطرفون، في حين يُصوّر الانفصاليين على أنهم "وطنيون حقيقيون[1].

ثانيا: على المستوى الجيو–اقتصادي: كشفت الأزمة الأوكرانية عن التناقض في المصالح الاستراتيجية بين كل من روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث يملك كل منهما مشروعا طموحا للنمو الاقتصادي، يعتمد على بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وفي القلب منها أوكرانيا، حيث تعمل روسيا على تجسيد مشروع للتعاون الاقتصادي تحت مسمى الاتحاد الأوراسي[2]، وهو المشروع الطموح الذي يهدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من خلاله إلى ضم الجمهوريات السوفييتية السابقة في إطار اتحاد اقتصادي على غرار الاتحاد الأوروبي، دون المساس بالاستقلال القومي والسياسي لهذه الجمهوريات. هذا المشروع يأتي لمواجهة/منافسة المشروع الأوروبي الذي يأتي تحت مسمى برنامج الشراكة الشرقية بين الاتحاد الأوروبي والجمهوريات السوفييتية الستّ (أوكرانيا، بيلاروسيا، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدوفا)، بطبيعة الحال فإن روسيا لا ترحب بالشراكة الأوكرانية الأوروبية لأسباب اقتصادية واستراتيجية عدّة. أولها، أنها تنظر إلى برنامج الشراكة الشرقية على أنها محاولة لعزل هذه الجمهوريات عن موسكو وإجهاض مشروع الاتحاد الأوراسي. وقد تبلور المشهد التنافسي وربما الصراعي بين الطرفين الروسي والأوروبي (الغربي)، في إطار سعي كل طرف لإقامة منطقة تجارة حرة تمتد

[1] Sazonov et *al.*, pp122-123.

[2] أطلق الرئيس الكازاخستاني **نورسلطان نازربابيف** في عام 1994 فكرة إنشاء اتحاد أوراسيوي (أوراسي) على شاكلة الاتحاد الأوروبي، ويعود أول اتفاق بين الرؤساء الروسي والكازاخستاني والبيلاروسي إلى عام 2011، وفي 2012 رأت النور أولى المؤسسات العابرة للدول على شاكلة النموذج الأوروبي (المفوضية الاقتصادية الأوراسيوية، المجلس الاقتصادي الأوراسيوي الأعلى، الاتحاد الجمركي، السوق الموحدة). ويأتي على رأس أولويات هذه المنظمة مواجهة تقدم الاتحاد الأوروبي شرقا، والتصدي للتغلغل الاقتصادي الصيني في آسيا الوسطى. لتفصيل أكثر، أنظر: برونو، ص ص389-390.

من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب[1]، وتأتي أوكرانيا في ظل ذلك على رأس الجمهوريات محل التنافس بين الطرفين، وموضع الصدام بين المشروعين الأوراسي والأوروبي[2].

بعد التدخل الروسي الواضح في الأزمة الأوكرانية، والحسم الجيوسياسي والاستراتيجي الذي تحقق بضم/استعادة شبه جزيرة القرم وزعزعة الاستقرار في إقليم دونباس شرق أوكرانيا، سارعت روسيا إلى تطبيق ما سبق أن طرحه بوتين لتنويع علاقات بلاده الاقتصادية، وقد تجلّى ذلك أكثر من خلال ما عقده من اتفاقيات زادت عن الأربعين اتفاقية مع الصين في ماي 2014، وقد بدا ذلك وكأنه الرد المناسب في التوقيت المناسب على ما فرضته الحكومات الغربية ومن في فلكها من عقوبات ضد روسيا[3]، ويأتي ذلك في ظل تخوف روسيا من أن يُسهم "مشروع الحزام والطريق" الصيني في فك الارتباط التقليدي بين روسيا ودول آسيا الوسطى، لأنه يمنحها مجالا واسعا للتعاون والمساومة مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازنا (مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومع الصين في إطار مشروع الحزام والطريق). ورغم مخاوف روسيا من تقويض المشروع الصيني لمشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي"، إلا أن ذلك هو السبيل الوحيد لتعزيز الشراكة الصينية–الروسية الشاملة، خاصة في ظل دعوة الصين إلى تعزيز التنسيق بين موسكو وبيكين بشأن المشروعين[4].

ومع ذلك، كانت روسيا لا تزال متمسكة بضرورة اعتبارها جزءًا من المجتمع الأوروبي، من خلال انخراطها فيما تتخذه الأسرة الدولية من إجراءات لدعم البلدان الأوروبية التي اهتز اقتصادها تحت وطأة الأزمات المالية، ولم تستبعد تقديم المساعدات المالية المباشرة، مثلما حدث في مطلع الأزمة الأوكرانية الأخيرة (قبل الإطاحة بيانوكوفيتش)، حيث قررت تقديم 15 مليار دولار لأوكرانيا، وقامت بالفعل بسداد الدفعة الأوى المقدّرة بثلاثة مليار دولار، فضلا عن تسهيلات الغاز وبيعه بشروط ميسرة وأسعار تفضيلية وتخفيضات كبيرة عن باقي الدول الأوروبية.

وفي هذا السياق، يُعدّ سلاح الطاقة من أهم الأدوات وأكثرها فعالية في يد صانع القرار في روسيا، وقد شهدت العلاقات الروسية الأوكرانية في هذا المجال العديد من التقلبات والخلافات. وبشكل متكرر، حاولت روسيا إجبار أوكرانيا على تبني سياسات مفيدة لروسيا، موظفة سلاح الطاقة سياسيا؛ ففي أعوام 2005،

---

[1] تجدر الإشارة هنا إلى الانتقاد الذي وجّهه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمستوى التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي بخصوص القدرات المشتركة، والذي لا يتسق مع حجم التحديات الاقتصادية العالمية، وحتى يوجه رسالة للأوربيين مفادها؛ أن يتم التعامل مع موسكو وجيرانها في إطار الشراكة التي تحترم وتعترف بالمصالح الروسية، واقترح العمل على استحداث رابطة منسجمة للاقتصادات، ابتداء من لشبونة حتى فلاديفوستوك (أقصى جنوب شرق روسيا)، والوصول مستقبلا إلى تشكيل منطقة التجارة الحرة وحتى آليات أكثر تقدما في التكامل الاقتصادي، وفي هذه الحال يمكن الحصول على سوق قارية تبلغ قيمتها تريليونات اليوروهات. انظر: دانييري، ص 363.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، ص53.

[3] عمارة، ص363.

[4] حمشي، **التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لروسيا**، ص ص14-15.

و2006، و2007، و2009[1]، أقدمت روســـيا إما على التهديد بوقف تدفق النفط والغاز أو على وقفه فعلاً بسبب مسائل ذات علاقة بالسعر، أو من جراء ديون أوكرانيا غير المدفوعة. وفي صيف 2010، تعرض الرئيس يانوكوفيتش للضغط كي يوافق على تمديد استئجار روسيا لقاعدة بحرية أوكرانية في مدينة سيفاستوبول في القرم، وقد تم ذلك التمديد لمدة 25 سنة أخرى مقابل أسعار تفضيلية لكميات الطاقة المورّدة إلى أوكرانيا. فضلا عن أن توظيف روسيا لسلاح الطاقة بمنطق "سياسة العصى والجزرة" يهدف إلى إبقاء دول ما بعد الاتحاد السوفييتي ضمن نطاق نفوذها الجيوسياسي.

وفي مواجهة التحديات التي فرضــتها الأزمة الأوكرانية على المصــالح الاقتصــادية الروســية، نتيجة العقوبات الغربية التي استهدفت بشكل أساسي قطاع الطاقة الروسي، تدرك روسيا أن ميزان القوة الاقتصادية يميل نحو آسيا، لذلك فهي تعمل من جهة على مضاعفة قوتها النسبية، خاصة في شقها العسكري الصلب، لتأمين حدود نفوذها الغربية، بينما تسعى من جهة أخرى لزيادة قوتها المطلقة، خاصة في شقها الاقتصادي، لتستفيد من الانفتاح الاقتصــادي والتجاري إقليميا على جنوب وجنوب شــرق آســيا. ويُعدّ نموذج تطور العلاقات الروســية الصينية نموذجا جديا لهذا التوجه. حيث انتقلت من مستوى الشراكة إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في مختلف المجالات، وهناك تفهّم متبادل لمصــالح كل طرف وطموح مشــترك لمناهضــة هيمنة الولايات المتحدة عل النظام الدولي، فضلا عن توسع حلف شمال الأطلسي واقترابه من حِمى القارة الآسيوية[2].

على صعيد آخر، لم تغفل روسيا عن استقطاب تركيا عبر الإغراءات الاقتصادية، وتحييدها عن السياسات الغربية تجاه روسيا مثل العقوبات الاقتصادية أو أي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفا تقليديا للغرب. لذا ســعى بوتين إلى التأكيد على ذلك عبر الإشــادة باســتقلالية تركيا عن الغرب، وتوقيعها اتفاقيات اســتراتيجية مع روسيا[3]، كما تسعى روسيا في سياق متصل إلى استنساخ سياستها الناجحة مع إيران تجاه تركيا، مستفيدة من التململ التركي من سياسات الاتحاد الأوروبي الناقدة لتركيا ووصول عضويتها إلى طريق شبه مسدود، كما تسعى روســيا إلى خلق تباينات بين تركيا وأوروبا عبر إظهارها مســتفيدة من الخســائر الأوروبية المتعلقة بآثار العقوبات المرتبطة بالأزمة الأوكرانية، إضــافة إلى محاولة ربط أوروبا بالغاز الروســي عبر تركيا فقط، وليس من خلال الطريق المعتادة والمؤهَّلة عبر أوكرانيا[4].

---

[1] يتناول محفوظ رسول تطورات هذه الأزمات وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الروسي والأوروبي، حيث يستخلص أن الخلافات الروسية-الأوكرانية حول أسعار الغاز، هو أحد أهم أدوات الصراع/التنافس الروسي الغربي حول أوكرانيا وتوجهاتها الخارجية، كما أن الغاز بالنسبة لروسيا يعتبر أهم سلاح للدفاع عن مصالحها الحيوية في دول الخارج القريب. انظر تفاصيل ذلك في: رسول، ص ص58-78.

[2] حمشي، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، ص452.

[3] عماد قدورة، **روســيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافســة في المنطقة العربية**،(ســياســات عربية، عدد 15، جويلية 2015)، ص40.

[4] المرجع نفسه، ص41.

ثالثا: على المستوى السياسي، الدبلوماسي والمجتمعي: بعد عام ونصف من بدء الأزمة الأوكرانية، وأمام الضغوط الشديدة التي كانت تمارسها الدول الغربية على روسيا إلى جانب العقوبات الاقتصادية، فإن موسكو تمكنت من الثبات على موقفها تجاه الأزمة[1]، والأهم من ذلك أنها استطاعت الدفع بتسوية مقبولة فيما يتعلق بتطورات الأزمة في إقليم دونباس، دون أن يتم اعتبار روسيا طرفا فيها. حيث عملت على التوصل في 12 فيفري 2015 إلى اتفاق سلام بشأن أوكرانيا، وإيقاف إطلاق النار فما تعتبره موسكو حربا أهلية، كانت دائرة بين القوات الحكومية والقوات المسلحة في جمهوريتي دونييتسك ولوغانسك الانفصاليتين شرق أوكرانيا.

مثلت خطة السلام المشار إليها خطوة هامة نحو تسوية الصراع في الشرق الأوكراني وإنهاء الأزمة التي ألقت بضلالها على روسيا وأوروبا، وأعادت العالم إلى أجواء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، ناهيك عن تدمير شرق أوكرانيا، وزعزعة وحدة أراضيها. وقد استمر الحضور الروسي دبلوماسيا من خلال مشاركة الرئيس بوتين في قمة "رباعية النورماندي" (روسيا، فرنسا، ألمانيا، أوكرانيا)، في 2 أكتوبر 2015، لمتابعة تنفيذ اتفاق مينسك2، كما دفعت روسيا نحو موافقة جمهوريتي دونييتسك ولوغانسك للموافقة على تأجيل الانتخابات المقررة بهما حتى عام 2016، حتى لا تؤثر سلبا على التسوية السلمية[2]. كما أكدت القمة على ضرورة تعديل الدستور الأوكراني ليشمل ما يؤكد الوضع الخاص لمنطقة دونباس، بعد التوصل إلى اتفاق مع دونييتسك ولوغانسك بهذا الخصوص، وضرورة الربط بين عناصر التسوية السياسية في أوكرانيا من أجل إنجاحها.

لم تتبع روسيا نموذج القرم في شرق أوكرانيا، وقد تم استخدام الدعم العسكري الروسي للإبقاء على الصراع قائمًا في دونباس، والحفاظ على الحكومات الانفصالية في دونيتسك ولوهانسك، وزعزعة استقرار الدولة الأوكرانية بهدف إعادتها إلى دائرة النفوذ الروسي، ويوحي ذلك بأن سلوك روسيا خلال الأزمة كان عقلانياً ومحسوباً وواضحا بشكل دائم، إذ لا توجد "روسيا غامضة" تتصرف بطريقة غير مفهومة، وتلك هي الصورة التي كانت تريد أن يراها الغرب. فأحيانًا تكون أفعال روسيا ردود فعل على أوضاع معينة (مثل اعتبار يانوكوفيتش الرئيس الشرعي، أو عملية ضم القرم، أو الدفاع عن الناطقين بالروسية في الشرق الأوكراني)، ما يشير إلى مرونة واستعداد لتغيير السيناريوهات[3].

من جهة أخرى، وعلى المستوى المجتمعي في روسيا، ينقسم الرّوس بين من يؤيدون وجهات نظر الحكومة، ومن يحاولون فهم أوكرانيا من حيث وظيفتها الجيوسياسية، ولطالما واجه الرأي العام صعوبة في اعتبار أوكرانيا ككيان مختلف عن روسيا، كما يدل اسمها التاريخي لدى المجتمع الروسي "روسيا الصغرى". إضافة إلى ذلك،

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2015، ص44.

[2] نفس المرجع، ص ص44-45.

[3] Sazonov et *al.*, p120.

كان يُطلق على الأوكرانيين سابقًا "الروس الصغار"، مما يدل على تصور روسيا لهم كجزء من العالم الروسي، رغم وجود شعور بالتفوق الثقافي تجاه ثقافتهم التي تُعتبر أقل تطورًا من الثقافة الروسية[1].

وفي السياق نفسه، ظلت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية نشطة باستمرار في تعزيز العلاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، مؤكدة على الرابط التاريخي المتجسد في معمودية الأمير فلاديمير في القرم، وذلك باسم الأخوّة السلافية، ومن أجل تجنب الانقسام في العالم الأرثوذكسي. وفي أعقاب الأزمة، تم استخدام فكرة أن أوكرانيا جزء من العالم الروسي، لتبرير التدخل الروسي بحجة "حماية" المواطنين الروس في الخارج. وفي الوقت نفسه، كررت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية دعواتها للوحدة الأرثوذكسية لتخفيف حدة العداء بين البلدين[2]. ورغم الضرر الذي ألحقته الأزمة الأوكرانية بالعلاقات الروسية–الأوكرانية، إلا أنّ تصوّر أوكرانيا من جانب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والحكومة لم يتغير فعليًا، فقد واصلت الكنيسة خلال الأزمة التأكيد على وحدة العالم الأرثوذكسي، والدعوة إلى استعادة العلاقات بين البلدين، وذلك في ظل استمرار موسكو في التطبيق الملموس لعقيدة بوتين، من خلال السعي لاستعادة النفوذ الروسي في "الخارج القريب"، ومعارضة التوسع الشرقي لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

رابعا: على المستوى العسكري والاستراتيجي: لطالما أكدت روسيا على تمسكها باستخدام الأدوات القانونية والسياسية، والآليات الدبلوماسية الهادفة لحفظ السلام، حتى عندما قامت بتعديل استراتيجيتها للأمن القومي المعتمدة في 31ديسمبر2015، وأن استخدام القوة والأدوات العسكرية لن يكون إلى في حال أن جميع الوسائل السلمية لم تأتِ بنتائج، وحتى في دفاعها عن مصالحها، تؤكّد روسيا أنها تعتمد على سياسة مفتوحة وعقلانية وبراغماتية بعيدا عن المواجهة المكلِفة، بما في ذلك سباق التسلّح[3]، وبناء على ذلك، حرصت وتحرص موسكو على أن يكون سلوكها الخارجي بشأن المسألة الأوكرانية وتداعياتها، منوطا بأكبر قدر من المبررات القانونية والسياسية وحتى الأخلاقية؛ على غرار التدخل في القرم الذي جاء بناء على طلب سلطات القرم؛ التدخل في دونباس لحماية الناطقين بالروسية؛ وصف السلطات الجديدة في كييف بأنها غير شرعية في ظل وجود نخب سياسية ممن تصفهم موسكو بالنازيين الجدد ضمن هذه السلطات، وغيرها من التبريرات التي تدفع بها روسيا لتُشرعِن استخدام أدواتها العسكرية وغير العسكرية في ظل الأزمة الأوكرانية.

اختبرت روسيا في سياق تعاملها مع تداعيات الأزمة الأوكرانية استراتيجيتها "الحرب الهجينة" بفعالية كبيرة، والتي تستخدم فيها أنواعًا مختلفة من "الأنشطة العسكرية وغير العسكرية "، لتحقيق أهدافها الجيواستراتيجية.

---

[1] De Maio, pp16-17.

[2] Ibid, p17.

[3] انظر: مجموعة المؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2016**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، ص41.

ويخلص تقرير المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، أن الصيغة القتالية التي استخدمتها روسيا في أوكرانيا عام 2014، والتي تُعرف غالبًا باسم "الحرب الهجينة"، كانت تهدف إلى هزيمة الدولة المستهدفة (أوكرانيا) من خلال كسر قدرتها على المقاومة دون شن هجوم عسكري شامل، وبما يتماشى مع التفكير العسكري الروسي المعاصر بشأن "حرب الجيل الجديد"، حيث تقوم الحرب الهجينة على الاستخدام المدمج للوسائل العسكرية وغير العسكرية، مع توظيف طيف واسع من أدوات السياسات التي تمتلكها الدولة، بما في ذلك الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية كذلك[1].

من حيث المضمون، فإن الحرب الهجينة لا تُعدّ ابتكارًا بالنسبة لروسيا، فمعظم الأدوات والوسائل التي استخدمتها روسيا ضمن إطار الحرب الهجينة، لطالما كانت جزءًا من سياسات الأمن والسياسة الخارجية السوفيتية/الروسية، وكذلك من تاريخ الحروب غير المتكافئة[2]. أما الحداثة الحقيقية الوحيدة فتمثلت في التنسيق الفعّال للغاية، وفي كثير من الحالات شبه الفوري، بين الوسائل المختلفة المستخدمة، بما في ذلك الإجراءات السياسية والعسكرية وعمليات القوات الخاصة والإعلامية، وعلى الرغم من أن كلًا من حكومة كييف والغرب فوجئوا بسرعة وفعالية العمليات الروسية في القرم وشرق أوكرانيا، فإن ذلك يُعزى جزئيًا إلى عنصر المفاجأة (أي غياب السوابق وبالتالي غياب الدفاعات المعدّة)، كما يُعزى أيضا وبشكل أكبر إلى نقاط الضعف البنيوية للدولة الأوكرانية[3].

أثبتت الأزمة الأوكرانية أن روسيا قد تأقلمت جيدًا مع البيئة الاستراتيجية الجديدة، وتستخدم أدوات غير عسكرية بمهارة لدعم أهدافها العسكرية، وقد شجّعت روسيا على قيام حرب بالوكالة في شرق أوكرانيا، حيث يُستخدم الانفصاليون الموالون لروسيا كأدوات عسكرية لتحقيق أهدافها السياسية، إذ تقدم روسيا دعمًا واسعًا للانفصاليين، لكنه دعم متعلق بدقة بحسابات بالمصالح الوطنية الروسية[4]. ففي شرق أوكرانيا، شاركت روسيا في الأعمال العنيفة بشكل رئيسي من خلال جماعات مسلحة غير نظامية وشركات عسكرية خاصة، مع تقديم التعزيزات اللازمة لهذه القوات لمواجهة الوات النظامية الأوكرانية التي تعتبرها روسيا "فاشية"، فضلا عن العروض والتمارين العسكرية النشطة لتشكيلات عسكرية روسية مختلفة في المناطق المجاورة خلال الأزمة الأوكرانية.

بعد الحسم الروسي في شبه جزيرة القرم، بدت روسيا أنها ليست بحاجة بالضرورة إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي، ولكن هدفها يبدو أنه زعزعة استقرار أوكرانيا، من خلال اتباع استراتيجية "تجميد الصراع"، وتبعاً

[1] András Rácz, **Russia's Hybrid War in Ukraine Breaking the Enemy's Ability to Resist**, The Finnish Institute of International Affairs, Report 43, 2017. P87.

[2] Ibid, pp47-49.

[3] Ibid, p87.

[4] Sazonov et *al.*, p121-122.

لهذه الاستراتيجية، فإن روسيا مقابل تعليق العقوبات وإزالة موضوع القرم من الأجندة، ستوافق على وحدة أراضي أوكرانيا بشرط وجود لامركزية واسعة، ووفقًا لمنطق القيادة الروسية، فإن الاتحاد الروسي ليس جزءًا من الصراع في أوكرانيا. أيضًا، يعتبر الخبراء الروس "تجميد الصراع" خيارًا جيدًا، يسمح لموسكو بالتحكم في الوضع دون مزيد من التكاليف في دعم المناطق الانفصالية، وفي الوقت نفسه، وذلك في ظل أن هناك تصور شائع بأن الحفاظ على الصراعات دون حل سيعطي روسيا نفوذًا على أوكرانيا ومستقبلها، خاصة فيما يتعلق بتوجهها في السياسة الخارجية. [1]

في ظل استمرار الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا في المستقبل المنظور، باعتبارها أكبر وأهم جيرانها الشرقيين[2] فإن سياسة روسيا تجاه أوكرانيا عرفت سلسلة من القرارات غير المسبوقة، والتي وظفت فيها جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك العسكرية، لمنع أوكرانيا من أن تصبح عضوًا في الناتو والاتحاد الأوروبي، وإبقائها في نطاق دائرة النفوذ الروسي. كما أشار ديمتري ترينين؛ فإن هذه السياسات الروسية كانت تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: الاستيلاء على القرم، والفيدرالية في أوكرانيا؛ فتحقيق الهدف الأول كان سيمنع الناتو من إقامة قواعد في القرم، بينما تحقيق الهدف الثاني كان يعني نجاح خطط موسكو لإنشاء عقبات أمام تكامل أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي، ثم إعادة دمج أوكرانيا في مشروع الاتحاد الأوراسي بقيادة روسيا، مهما كانت التهديدات الحقيقية أو المتخيلة والأثمان التي ستدفعها موسكو من وراء ذلك، في ظل رفض الغرب الاعتراف بالمكانة التي تعتبرها موسكو مشروعة وطبيعية، سواء في المجال الأوروبي ما بعد السوفييتي، أو على المستوى العالمي، مع التأكيد أن مرحلة روسيا المهزومة بعد الحرب الباردة قد أصبحت من الماضي.

المبحث الثاني: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي للغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية

يُعتبر الغرب من منظور جيوبوليتيكي، مُجسِّدا للقوة البحرية التي تمثل المنافس الأساسي والأبدي للشرق الأوراسي(القارّي)، وتستعيدُ هذه الفكرةُ مسألةَ الصراع/التنافس الجيوبوليتيكي بين قوى البر وقوى البحر عبر التاريخ، والتي نبّه إليها ماكيندر في مقاله الشهير "المحور الجغرافي للتاريخ" عام 1904، وأعاد التأكيد عليها

[1] Shelest, pp198-199.

* هذا التصور حول العلاقة بين استراتيجية "تجميد الصراع" وإدامة النفوذ الروسي على أوكرانيا، يعتبر تصورا غير صحيح نسبيا؛ وحسب الاستشهاد التاريخي الذي يقدمه **فاديم دوبنوف**، "لم يصبح الانفصاليون أداة ضغط على مولدوفا وجورجيا، لأن دولهم الأم قد تمكنت من العيش بشكل جيد بدون أولئك الذين انفصلوا ". فقد وقعت كل من جورجيا ومولدوفا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، مع السعي للانضمام إلى الاتحاد في المستقبل. وفي حالة مولدوفا، تم إدخال نظام الإعفاء من التأشيرات رغم عدم وضوح الحدود مع ترانسنيستريا. لذا، لا ينبغي توقع أن توقف الأزمة الحالية طموحات أوكرانيا في التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والغرب بوجه عام. Ibid, p199.

[2] Mykhailo Minakov, **Does Ukraine Still Matter? In:** Aldo Ferrari, **Putin's Russia: Really Back?** ISPI, Milano, 2016. P95.

أغلب كتاب الجيوبوليتيك من بعده، على غرار نيكولاس سبيكمان، زبيغنيو بريجينسكي، ألكسندر دوغين، وغيرهم. ويشدّد سبيكمان في هذا السياق على أنه في سبيل انتصار الغرب وتفوقه لابد أن يُحكِم سيطرته على حواف القارات (الريملاند) التي تقوم عليها القوة البرية المعادية للغرب، أي أوراسيا[1]. لذلك، فإنه رغم انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة السوفيتية (القوة البرية)، فإن سياسات التوسع والمزاحمة الجيوبوليتيكية التي اتبعها ويتبعها الغرب في الفضاء ما بعد السوفييتي، تعكس استمرار الجيوبوليتيك بوسائل أخرى، تحت مبررات نشر الديمقراطية والقيم الليبيرالية (المنتصرة)، وبالتالي تعميق خسائر روسيا الجيوبوليتيكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

يرى الغرب في الأزمة الأوكرانية فرصة لتوسيع نفوذه وتمدده نحو الشرق، والحد من تأثير الاتحاد الروسي كمنافس رئيسي في أوروبا الشرقية، وبالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تُعدُّ أوكرانيا جزءًا من مشروع جيوسياسي أكبر، يهدف إلى تعزيز الهيمنة العالمية عبر توسيع وزيادة انتشار هياكل حلف شمال الأطلسي وسياسات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتعتبر عمليات نشر الديمقراطية، وسيادة القانون، والاندماج الاقتصادي مع أوروبا، والشراكات الأمنية، وغيرها، عناوين لهذا المشروع الجيوبوليتيكي، وهذا ما يُفسّر لجوء الغرب مع تصاعد الأزمة إلى مجموعة من الخيارات ذات الأبعاد والأهداف الجيوبوليتيكية، بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وتقديم مختلف أشكال السياسي والإعلامي والعسكري لأوكرانيا، وفرض سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية. وكل هذه الخطوات تهدف ليس فقط إلى تعزيز النفوذ الغربي في أوكرانيا، بل أيضًا إلى إضعاف روسيا اقتصاديًا وسياسيًا واستنزافها عسكريا، وضرب مشروعها الأوراسي الجديد الذي يقف في وجه التمدد الغربي، والذي تعتبره روسيا أهم خطوة على طريق استعادة مكانتها كقوة رئيسية في النظام الدولي.

يتعرض هذا المبحث إلى مناقشة سياسات التنافس الجيوبوليتيكي الغربي على ضوء الأزمة الأوكرانية، في ثلاث مطالب، وذلك من خلال تناول الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا في الاستراتيجيات الغربية في المطلب الأول، وعلى ضوء ذلك، سيتم في المطلب الثاني رصد وتحليل أبرز دوافع وأهداف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التنافس، أما المطلب الثالث فسيتم فيه التطرق إلى أدوات وآليات التنافس الغربي في ظل المواجهة الجيوبوليتيكية مع روسيا على ضوء هذه الأزمة.

المطلب الأول: الغرب والأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا

[1] معين حداد، **إشكالية المكان**، ص90

لم يكن الاهتمام الغربي ــ الأوروبي والأمريكي ــ بأوكرانيا مرتبطا بأحداث أوروميدان وتبعاتها المتعلقة بالأزمة الأوكرانية الأخيرة فحسب[1]، بل كانت أوكرانيا منذ نهاية الحرب الباردة أحد المحاور الجيوبوليتيكية التي استرعت اهتمام الغرب، بخصائصها الجغرافية؛ موقعاً ومساحةً وموارداً وديموغرافيًا، حيث تم التأكيد على أن وجود أوكرانيا المستقلة والمستقرة يعتبر شرطا مهما لضمان المصالح الغربية في أهم منطقة من الفضاء ما بعد السوفييتي[2]، وهو الأمر الذي أكّد عليه بريجينسكي وغيره في أكثر من مناسبة، وتوكّده مختلف أوجه السياسيات الغربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، من خلال التوسعات المتتالية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، إلى أن فجّرت المحطة الأوكرانية الصراع بين الغرب وروسيا من جديد.

أولا: بين مفهوم "وحدة الغرب" و"الغرب المتعدد": من منظور تعددي، ومن واقع العلاقات الأمريكية الأوروبية، خاصة في الجانب الأمني والعسكري، وسياسات الهيمنة الأمنية والعسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال حلف الناتو، يظهر أن هناك غربًا متعدّدًا وليس غربًا واحدًا، بل يبدو في بعض الأحيان متناقضا وغير منسجم، وذلك من حيث التكوين والتركيب الجيوبوليتيكي، حيث تطرح العلاقات والروابط السياسية والأمنية والاقتصادية بين مكونات هذا الغرب (الأمريكية والأوروبية)، صورًا مستوحاة من الحرب الباردة، حول استبدال الهيمنة السوفييتية بالهيمنة الأمريكية، أين تسعى الولايات المتحدة بشكل دائم إلى منع أي تقارب بين روسيا وأوروبا، وتقويض ما يعرف بمحور موسكو–برلين–باريس الذي يعود إلى الحقبة الديغولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن روسيا لطالما اعتبرت نفسها جزءًا من الفضاء الأوروبي الكبير، في محاولة للتمكين لمشروعها ورؤيتها الأوراسية الجديدة، خاصة في الجانب الجيو–اقتصادي.

وفي إطار ما يسمى باليقظة الاستراتيجية الأمريكية، والتي تحرص من خلالها على بقاء الأمن الأوروبي تحت المظلة الأمريكية، أشارت وثيقة صادرة عن البنتاغون الأمريكي تعود إلى 1992، تشير إلى أن الاستراتيجية الأمريكية تنطوي على إزالة أي نزوع نحو الاستقلال العسكري لدى الأوروبيين، من خلال منع قيام أي منظومة أمن تخص أوروبا، من شأنها زعزعة كيان حلف شمال الأطلسي، وطرد الروس عن أوروبا الغربية على المستويين الدبلوماسي والسياسي[3]. لذلك، تستمر الولايات المتحدة في التدخل في مختلف الشؤون الأوروبية، كما تراقب تطور العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية، ومنها روسيا، وذلك انطلاقا من

---

[1] يجدر التنبيه هنا إلى أنه سيتم ـ بقدر الحاجة ودون إخلال ـ تجنّب تكرار كثير من المعلومات التي قد سبقت الإشارة إليها في عناصر سابقة من هذا البحث، خاصة فيما يتعلق بالأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا كرهان جيوسياسي بين روسيا والغرب. لذلك، سيبدو هذا المبحث أقل حجما وأقلّ استفاضة في المعلومات من المبحث السابق.

[2] أنظر تفصيل ذلك في الفصل الثاني، في: ثبات الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بعد الحرب الباردة (الماكيندرية الجديدة)، ص89.

[3] نقلا عن: برجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ص166.

حرصها على محاصرة المجال الأوراسي، خاصة في ظل الضعف الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وحاجة أوروبا إلى المظلة الأمريكية. وهي بذلك تجسد مبادئ السيطرة الجيوبوليتيكية الأطلسية (البحرية)، والتي أوصى بها كل من ماهان وسبيكمان.

عطفا على ما سبق، وفي سياق تاريخ التكوين الجيوبوليتيكي للغرب الأطلسي (من منظور القوة البحرية)، انتقلت الهيمنة الجيوبوليتيكية البحرية الأوروبية من الجزيرة البريطانية إلى القارة الأمريكية، أو بالأحرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين، وتعززت بشكل أكبر في ظل قيادة هذه الأخيرة لحلف الناتو. وبناء على هذا الواقع، يقسّم **ألكسندر دوغين** الغرب كواقع جيوبوليتيكي إلى غرب أمريكي وغرب أوروبي، حيث يحملان معنى مختلفا خاصة من حيث علاقتهما بروسيا والجيوبوليتيك الأوراسية؛ ففي حين تمثّل الولايات المتحدة الغرب/الخصم الجيوبوليتيكي (التالاسوكراتي) الشمولي المناهض لروسيا الأوراسية، هناك واقع جيوبوليتيكي ثانٍ يسمى أيضا بمصطلح الغرب، وهو أوروبا، والتي تغيّر معناها الجيوبوليتيكي تغيّرا حادًّا منذ نهاية الحرب الباردة، في ظل ما يصفه دوغين بالاستعمار الأمريكي[1]. حيث في ظل الهيمنة الأمريكية خاصة في المجال الأمني، لم تعد أوروبا تملك جيوبوليتيكيتها ولا إدارتها الجغرافية الخاصة، بل إن مهمتها باتت تتلخص في كونها قاعدة مساعدة للولايات المتحدة الأمريكية في قلب الأوراسيا والجزيرة العالمية، لدرجة أنها أصبحت بؤرة للتنافس والصراع الجيوبوليتيكي الأطلسي–الأوراسي، على غرار ما شهِدته وتشهده تطورات الأزمة الأوكرانية الأخيرة.

أما من زاوية التنافس والصراع الجيوسياسي بعد الحرب الباردة، فتبرُز المساعي الغربية الرامية إلى تعزيز مفهوم "**وحدة الغرب**"، خاصة في ظل التوجهات غير الغربية التي تدعو إلى إرساء قواعد نظام دولي متعدد الأقطاب؛ فيبدو الغربُ كتلة واحدة ومنظومة موحدة، خاصة إذا تعلق الأمر بمواجهة روسيا ونزعتها الأوراسية الجديدة، ويُعزى ذلك إلى استمرار نفس أساليب الحرب الباردة بصيغ جديدة أو مستحدثة، على غرار النزعة الأطلسية الجديدة واستراتيجية الاحتواء الجديدة، وغيرها من التوجهات التي يتم التعبير عنها من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الرامية إلى تقويض المصالح والطموحات الجيوبوليتيكية الروسية في الفضاء ما بعد السوفييتي. حيث يثير مشروع بوتين الأوراسي الشكوكَ لدى الغرب، مما جعلهم يتعهدون بإفشاله، وقد تم التعبير عن ذلك بشكل واضح، على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ديسمبر 2012، أمام

[1] دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ص ص421-422.

منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، عندما وصـــفت الاتحاد الأوراســـي بأنه محاولة لإعادة بعث روح الاتحاد السوفييتي[1].

ثانيا: الخلفية النظرية للجيوبوليتيك الغربي بين الأسـاس الواقعي والمسـوّغات الليبيرالية: يشـير **فريديرك تايلور** و**كولن فلِنت** إلى صيغة بارزة (جديدة) صاحبت حركة إحياء الجيوبوليتيك في الغرب (بعد الحرب الباردة بشـكل خاصّ)، وهي صـيغة ترتبط بجماعات الضـغط من المحافظين الجدد ودعاة الحرب، الذين اسـتعادوا حُججاً جيوبوليتيكية تقليدية لتدعيم آرائهم عن الحرب الباردة؛ وتتحدث هذه الحجج عن "الضـرورات الجغرافية"، كما أنها تنظر إلى الجغرافيا على أنها العنصر الدائم الذي يجب أن يدور حوله أي فكر استراتيجي[2]، وذلك ضمن نزعة واقعية صريحة، تجعل من النفوذ في الفضاءات الجغرافية أحد المقومات الأساسية لقوة الدولة. وبالتالي، يجب على الدولة القوية أو المنتصـرة أن تسـتمر في الحفاظ على قوتها ونفوذها، في ظل اسـتمرار التنافس/الصراع على النفوذ حول أي منطقة من مناطق الفراغ الاستراتيجي.

من جهة أخرى، سـجل فكر **نيكولاس سـيكمان**، في مجال السـياسـة الواقعية الأمريكية المؤكَّدة في فكر **ثيودور روزفلت** والمعارِضة للمثالية الويلسونية؛ واقعية هذه الجيوبوليتيكا المخصصة للحث على اتباع سياسة خارجية أمريكية لا تكون مشـروطة مطلقا بالأيديولوجيا؛ فإذا كانت قد عارضـت النازية ثم الشـيوعية، فهذا لأنها كانت تحاول عرقلة المحاولات الألمانية ثم الروسـية المسـتهدِفة توحيدَ المجال الأوراسـي قبل كل شـيء. ويُعثَر من جديد على هذا القلق أو الانشغال في "السياسة الواقعية" في استشـهادات **هنري كيسـنجر**، خصـوصـا في كتابه "الدبلوماسـية"[3]، أين يُلاحظ أن الواقعية والأيديولوجية، مدرَكات بطريقة متمّمة وليس بطريقة تعارضـية في ذهن الاستراتيجيين الأمريكيين[4]. وهذا يعني أن السياسة الخارجية الأمريكية، موجَّهة في الواقع بالسياسة الواقعية، أو بعبارة أخرى بالجيوبوليتيك، باعتبارها أحد مكونات التراث الفكري والنظري الواقعي، رغم أنها تكتسـي خطابا أيديولوجيا مغلَّفا بالاعتبارات الأخلاقية الليبيرالية والقيم المسيحية والحضارية الغربية.

---

[1] غراتشيف، ص298.

[2] هذه الفكرة لا تعني أنّ المسـرح الجغرافي ثابت/جامد لا يتغيّر بشـكل مطلق، بل كما يوضّـح عالم الجغرافيا الأمريكي **ايسـيا بومان**: " إن الواقع يقول غير ذلك؛ فالجغرافيا تتغير، وفي سـرعة لا تقل عن سـرعة تغيّر الأفكار نفسـها أو التغيّر في مجال التكنولوجيا، ذلك أنّ الظروف الجغرافية تتغيّر بشكل مستمر". انظر: تايلور وَفلِنت، ص95.

[3] هنري كيسنجر (ترجمة: مالك فاضل البديري)، **الدبلوماسية: من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1995).

[4] الزعبي، ص ص75-76.

رغم انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة "المنتصرة إزاء أوراسيا" كما يصفها **جيرار ديسوا**[1]، مازالت تُبقي على فرضية قيام تحالف بين الدول الأوراسية، وبالتالي لابد من الاحتفاظ بالسيطرة على الأحداث فوق الجزيرة العالمية، من خلال التقيد بقاعدتين؛ الأولى هي معرفة الدول التي تتمتع بديناميكية جيواستراتيجية حقيقية قادرة على إحداث انقلاب كبير في التوزيع الدولي للسلطة، والثانية هي صياغة سياسات نوعية لموازنة الآثار المترتبة على السياسات التي تتبعها تلك الدول[2]. لذلك، تظهِر السياسات الغربية (الأورو-أمريكية) بعد الحرب الباردة، استمرار النهج الواقعي الأكثر صراحة، خاصة تجاه روسيا باعتبارها الوريث الأساسي للاتحاد السوفييتي، حيث تعمل من أجل إبقائه في دائرة ردود الأفعال،

يُلخّص **جيرار ديسوا** مرة أخرى أسس الخلفية "الجيوستراتيجية الأمريكية" في القرن الحادي والعشرين بهدفين رئيسيين؛ أولًا، إطالة فترة الأحادية القطبية (أطول فترة ممكنة)، ويتحقق ذلك بالحفاظ على توازن جيوسياسي أوراسي، وهو ما يعبّر عنه بريجينسكي بالتعددية الجيوسياسية، أو باحتواء صعود أي منافس محتمل يكافئها في القوة. وثانيًا، الوقاية من التهديدات الإرهابية واجتثاثها بحسب المفهوم الأمريكي. وانطلاقا من هذا التصوّر، طرحت الولايات المتحدة نفسها بوصفها حامية للغرب المهدَّد، وللأمن العالمي بشكل عام[3]. حيث تعمل على ذلك تحت المظلة الليبيرالية، التي ترفع شعارات نشر الديمقراطية وقيم الحرية، والدفاع عن حوق الانسان، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى محاربة الإرهاب ومختلف أشكال التطرف. وكل هذه الشعارات، يرفعها الغرب كمسوغات لتبرير تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو حتى عسكريا، حسب طبيعة وأهمية المصالح المتوخاة.

ثالثا: مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الغربي: منذ أكثر من قرن، بيّن ماكيندر أهمية أوروبا الشرقية التي تحتل المنطقة المركزية من الهيرتلاند؛ فوضع المعادلة الشهيرة: "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم"[4]. وفي عام 1943 صكّ **ماكيندر** مفهوما آخر هو "منطقة حوض شمال الأطلسي" أو حرفياً "**ميدلاند**"،

---

[1] ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية**، ص162.

[2] بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**. نقلا عن نفس المرجع السابق، ص163.

[3] نفس المرجع، ص ص169-170.

[4] على الرغم من أهمية ورواج توقعات ماكيندر، فإن الاتحاد السوفيتي لم يحكم العالم، على الرغم من أنه حكم قلب أوروبا وأوروبا الشرقية. وتوقعَ ماكيندر أن تتميز منطقة قلب الأرض بوفرة الموارد الطبيعية، وكان هذا الافتراض - كما هو معروف اليوم - خاطئًا. وتوقعَ ماكيندر أيضا أن يتفوق النقل بالسكك الحديدية على النقل البحري، ونعلم اليوم أن النقل البحري ظل متفوقًا على النقل بالسكك الحديدية. يلخص كولين جراي هذه الاعتراضات على أنها نقد "بعد فوات الأوان"، مما يعني أن ماكيندر وآخرين يتعرضون للانتقاد لعدم معرفتهم بما لم يكن

كمفهوم جيوبوليتيكي (بحري) موازن لقلب الأرض (القاري)، وبذلك قدّمت عبقرية **ماكيندر** الجيوبوليتيكية لفكرة حلف شمال الأطلسي نظريًا، والتي تم تجسيدها لاحقا لمواجهة الاتحاد السوفييتي وحلفائه خلال الحرب الباردة وما بعدها.

ومن ناحية أخرى، جادل **نيكولاس سبيكمان** بضرورة قيام القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة باحتواء الاتحاد السوفييتي، من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية التي تسيطر على مناطق الحزام المحيط (الريملاند)، لمنعه من التمدد نحو المياه الدافئة أو الولوج إلى أوروبا الغربية، ما من شأنه أن يوفر له فرصةَ أو إمكانيةَ السيطرةِ التي تحدث عنها ماكيندر، لذلك قام سبيكمان بتحديث معادلة هذا الأخير، وافترض أنّ: "من يسيطر على الريملاند يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على مصائر العالم"[1]. لاحقا، تم التأكيد على ضرورة التطبيق الصارم للمضامين الجيوبوليتيكية التي قدمها سبيكمان، من خلال ما عُرِف بسياسة الاحتواء التي أوصى بها **جورج كينان**، ومارستها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة.

لقد شكلت "نظرية الريملاند" السياسة الدولية لمدة نصف قرن، كما يمكن القول أنها حتى شكّلت وتستمر في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة اليوم، حيث أنّ اقتراح سبيكمان بأن منطقة الحافة (المنطقة الساحلية الأوسع لأوراسيا)، كانت مفتاح الهيمنة العالمية لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي. فكان على القوى البحرية، ولا سيما الولايات المتحدة، احتواء منافسيها في القلب من خلال السيطرة على الحافة. لذلك، كما تشير الجهود المبذولة لمنع الصين من الهيمنة على شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، يمكن تفسير توسع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى الشرق من منظور نظرية سبيكمان[2]، خاصة في الوقت الذي أفصحت فيه روسيا عن عزمها العودة إلى المنافسة من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، وبدأت خطواتها من خلال بسط سيطرتها على شبه جزيرة القرم، والذي تم تفسيره من طرف الغرب باعتباره توسعًا في المنطقة الأوروبية، من شأنه أن يمهّد للسيطرة الروسية على البحر الأسود.

من جهة أخرى، وعلى ضوء الأزمة الأخيرة التي أعادت إلى واجهة الأحداث ملامح صراع الحرب الباردة، أثبتت أوكرانيا أنها جزء مهم وأساسي من "قلب العالم الماكندري"، وذلك بالنظر إلى موقعها الحساس بين روسيا الأوراسية وكتلة الدول الأطلسية المشكّلة للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، حيث تنطوي وجهة النظر الجيوسياسية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على فرضية أنّ وجود أوكرانيا قوية ومستقلّة، يُعدّ جزءا مهمّا

معروفًا في وقتهم. ومع ذلك، فإن الشواهد التي تقدمها الأزمة الأوكرانية، تؤكد على استمرار الصراع/التنافس المدفوع بالتصورات والرؤى النظرية للجيوبوليتيك الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. انظر: Scholvin, p15.

[1] نقلا عن: قدورة، ص ص47-48

[2] Scholvin, p15.

من بناء أوروبا كاملة وحرّة وآمنة، وهي التوصية والفرضية التي أطلقها **بريجينسكي** في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، ونادى بضرورة العمل من أجلها منذ سنة 1997.

وفي هذا الإطار، كان **بريجينسكي** قد أكّد على اعتبار أوكرانيا كأحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة على رقعة الشطرنج الأوراسية، موضّحا أن هذه المحاور يُقصد بها تلك الدول التي تقوم أهميتها ليس على قوتها الفعلية ومقوماتها الخاصة، بل على هشاشتها المحتملة، التي تؤثر في تصرفات الفاعلين الجيواستراتيجيين. ينطبق مفهوم "المحور الجيوبوليتيكي" عند **بريجينسكي** على الدول الحاجزة (بين دولتين)، والتي تحتل مواقع جغرافية مرغوبة، وفي هذا السياق تصنَّف أوكرانيا كأحد أبرز هذه المحاور وأهمها، والتي يعتبر حفاظها على استقلالها ضروريا لغلق الباب أمام الأطماع الإمبريالية المفترضة لروسيا، ومنع قيام اتحاد سلافي[1]. ونتيجة لذلك أصبحت أوكرانيا كرهان جيوبوليتيكي منطقةً متنازع بشأنها؛ بين أوروبا التي ترغب أوكرانيا بالانضمام إليها، وروسيا التي لاتزال ترى فيها تاريخها القديم ومستقبلها الامبراطوري الأوراسي.

وانطلاقا من هذا الإدراك الجيوبوليتيكي للغرب، فإن عملية استكمال تأمين أوروبا (التي أخذت تتسارع، منذ تسعينيات القرن العشرين عبر توسيع نطاقي الناتو والاتحاد الأوروبي)، تتطلّب تقليصَ نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية، عبر ادماج أوكرانيا تحت مظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية، مما يمكّن الغرب من إحكام سيطرته على البوابة الشرقية بدرجة كبيرة. وفي سياق التنافس/الصراع المتجدد بين الغرب وروسيا على النفوذ في المناطق والدول الحاجزة أو الفاصلة بينهما، كان لثبات قيمة وأهمية الجغرافيا نصيب في ثبات استراتيجيات الطرفين تجاه بعضهما البعض[2].

[1] ديسوا، نفس المرجع السابق، ص ص163-164.

[2] قدورة، ص ص45-46.

خريطة رقم (09): أوكرانيا باعتبارها البوابة الشرقية للغرب

المصدر: قدورة، ص50.

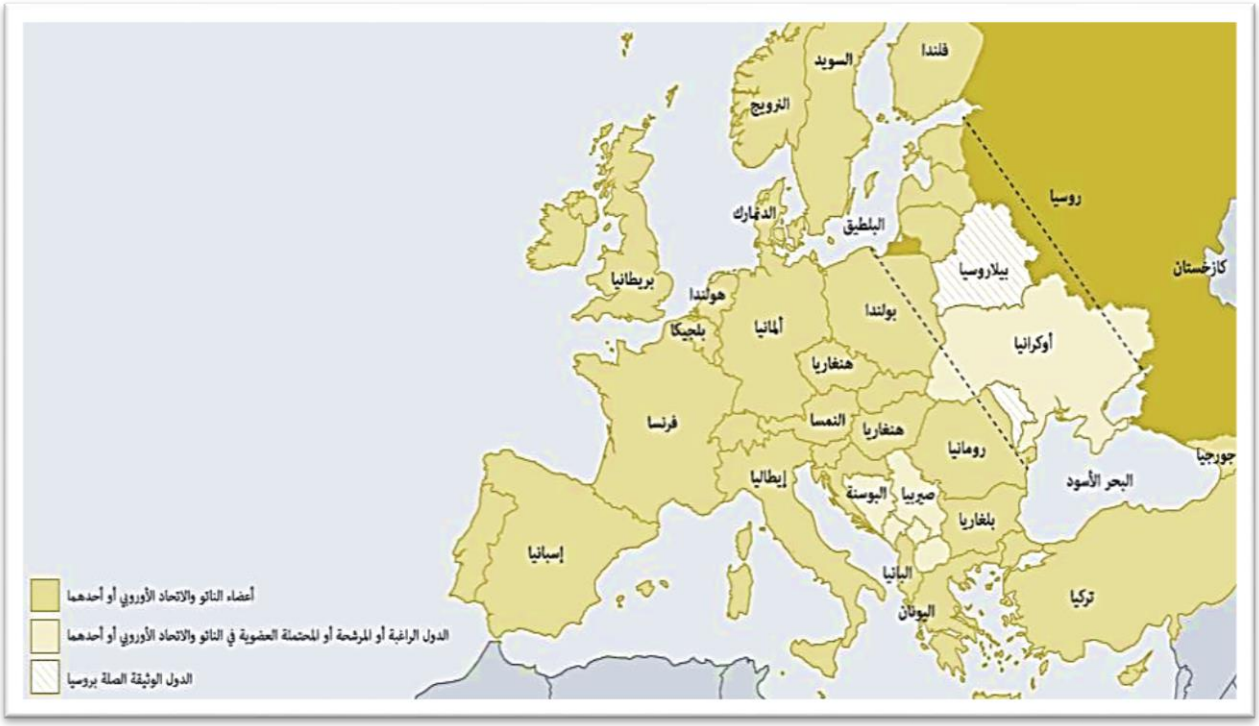

والمقصـود بالمناطق العازلة هنا؛ هي دول أوروبا الشـرقية والوسـطى، والتي أصـبحت أغلبها تدور في فلك الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي، حيث تحول معظم الفضاء الأوروبي ما بعد السوفييتي إلى جزء من المنظومة السياسية والاقتصادية والعسكرية الغربية، باستثناء أوكرانيا وبيلاروسيا، ويساهم هذا الوضع الجيوبوليتيكي في تجسيد فكرة "**النطاق الصحي**"، التي تقوم ـ من وجهة نظر أطلسية ـ على إقامة شريط من عدة دول حدودية معادية للجارين الشـــرقي والغربي وترتبط ارتباطا مباشـــرا بالقطب الأطلســـي، يمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسـود، ويضـم مجموعة من الدول العاجزة عن الدخول كعنصـر كامل الأهلية في الاتحاد الأوروبي، كما أنها مدفوعة بشدة عن موسكو وفكرة الأوراسيا[1]، (أنظر الخريطة رقم 08 أعلاه).

يستند الغرب في تخطيطه الجيواستراتيجي بشكل أساسي على النظريات والتصورات الجيوبوليتيكية سابقة الذكر، والتي توضح خطوط الصراع/التنافس حول مناطق النفوذ المحورية مع روسيا كقوة أوراسية صاعدة بقوة، خاصـة في ظل مظاهر التعافي من خسـارة الحرب الباردة، والذي بدأ مع نهاية حقبة **يلتسـين** ووصـول **بوتين**

[1] رسول، ص16.

وإدارته الجديدة إلى السلطة. الأمر الذي يجعل المواجهة بين الطرفين أكثر احتداماً؛ حيث تزداد حاجة موسكو إلى إنقاذ ما بقي من الفضاء السوفييتي السابق كي تستمر في تأكيد وتثبيت عودتها إلى وضع الدولة المركزية في أوراسيا، وكفاعل جيواستراتيجي حسب وصف بريجينسكي. وبالمقابل، يستمر اندفاع الغرب نحو خنق روسيا لعرقلة وكبح هذا الطموح الجيوبوليتيكي، من خلال حرمانها وتجريدها من نفوذها في أوكرانيا السلافية، بما يميزها من موقع جغرافي استراتيجي، وأهمية جيوبوليتيكية حيوية، ووزن ديموغرافي وجيو-اقتصادي، وشريان أساسي للطاقة بين روسيا وأوروبا[1].

المطلب الثاني: دوافع وأهداف التنافس الجيوبوليتيكي الغربي على ضوء الأزمة الأوكرانية

مع نهاية الحرب الباردة، كانت الاستجابة الغربية للواقع الجيوبوليتيكي الدولي المستجدّ متناغمة مع نتيجة هذه الحرب، حيث بشّرت بميلاد نظام عالمي جديد أحادي القطب، تحكمه القيم والمعايير الغربية، وبدأ الترويج له من خلال مقولات نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والعولمة، ونهاية الجغرافيا، وغيرها. كما أصبح وصول مبادئ الحكم الديمقراطي والاقتصاد الحر، والانخراط في منظومة القيم الغربية واقعا حتميا، سواء كان ذلك عن طريق التحول الطوعي أو بشكل قسري عن طريق التدخلات العسكرية لأغراض إنسانية أو غيرها من المبررات التي تشرعِن انتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، على غرار ما حدث في العديد من الدول في أوروبا لشرقية وإفريقيا وآسيا.

أولا: على الصعيد الجيوبوليتيكي: من المهم النظر إلى الانخراط الغربي في أحداث أوكرانيا والمواجهة مع روسيا، استنادا إلى الدوافع والاعتبارات الجيوبوليتيكية، التي تزايدت أهميتها وملامحها بشكل ملحوظ في التفاعلات التي تشهدها السياسة الدولية حاليً. فإذا كانت دوافع وأهداف التنافس الروسي في أكرانيا مرتبطة بالاعتبارات الجيوبوليتيكية بالدرجة الأولى، فإن السياسات الغربية هي الأخرى ترتبط بنفس الدوافع والأهداف الجيوبوليتيكية، والتي تؤطرها النزعة الأطلسية الجديدة نحو الهيمنة على مناطق النفوذ في عالم ما بعد الحرب الباردة، أو تلك الأقاليم التي تمثل مفاتيح السيطرة العالمية، وحرمان المنافسين منها. خاصة عندما يتعلق الأمر بدول أوروبا الشرقية الواقعة على نطاق التماس الجغرافي بين أوروبا الغربية وروسيا، رغم أنّ هذه التوجهات الغربية الأطلسية ذات النزعة البحرية (التلاسوكراتية)، تأتي مغلفة بالاعتبارات القيمية والمعايير الغربية، التي ترتبط غالبا بمشاريع الدمقرطة، ومحاربة الإرهاب، والدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية وغيرها.

[1] يمكن العودة إلى تفاصيل أوسع عن مميزات ومقومات الجغرافيا الأوكرانية، ودلالاتها الجيوبوليتيكية، بالرجوع إلى الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ص ص88-95.

تاريخيا، تقوم الرؤية الغربية لأوكرانيا عل اعتبارها بوابة شـرقية لأوروبا، تعرضـت عبرها أوروبا للغزو من طرف دول وأقوام قدموا من الشـرق[1]، وفي التاريخ الحديث تحالفت الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية، لمنع روسـيا القيصرية من السيطرة على شبه جزيرة القرم في 1856، عندما كانت تحت الحكم العثماني، وبذلك لم تسمح لروسيا بأن تتقدم نحو شرق أوروبا، ومنذ نهاية الحرب الباردة، يستمر الغرب في نفس التوجه الاستراتيجي من خلال إبقاء روسيا بعيدة عن السيطرة على الأراضي الأوروبية. وعلى هذا الأساس، يتعامل الغرب مع الاتحاد الروسي، بمنطق "الفرصة"، مستغلا حالة الضعف والتيه الناجمة تفكك الاتحاد السوفييتي، يتم العمل باستمرار على إضعاف روسيا، ومنعها من العودة إلى وضع الدولة العظمى.

وفي هذا الإطار، تعتمد الولايات المتحدة بشكل خاص، منذ نهاية الحرب الباردة على استراتيجية بعيدة المدى، تهدف بشكل أساسي إلى ملء الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي، والعمل على عزل روسيا وتحييد أوكرانيا، إلى جانب احتواء أوزباكستان وإبعاد آسيا الوسطى عن ساحة النفوذ الروسي[2]، وذلك في دلالة واضحة على الاهتمام الغربي بأوراسيا–الهيرتلاند، والتي لا تزال تحافظ على حيويتها ومحوريتها في لعبة التنافس الجيوبوليتيكي؛ بين الغرب الأورو–أطلسي المندفع نحو المجال الأوكراني، وروسيا الأوراسية العائدة إلى ساحة اللعب الدولية، للدفاع عن مجالها الحيوي وتوسيعه في الفضاء الأوراسي، خاصة منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة.

بناء على ما سبق، يتضح أن الدوافع والأهداف الجيوبوليتيكية للغرب تجاه الأزمة الأوكرانية، تأتي من واقع وجود أوكرانيا في المنطقة العازلة مع روسيا، فضلا عمّا تمثله هذه الدولة من ثقل وقيمة حيوية في التصور والمشروع الجيوبوليتيكي الغربي المناهض والمنافس للطموحات الإمبريالية الروسية، وبالتالي فإن حرمان روسيا من المدى الجغرافي الأوكراني، في مقابل المزيد من التوسع الغربي سياسيا واقتصاديا وأمنيا في رابطة الدول المستقلة، التي كانت تعوّل عليها روسيا لتعزيز وتوسيع دائرة نفوذها ومصالحها الاستراتيجية. ومن خلال الحضور الغربي القوي في المشهد الأوكراني، تتأكد توجيهات وتحذيرات المفكرين الجيوسياسيين والاستراتيجيين في الغرب، الذين أوصوا بضرورة حرمان روسيا من أوكرانيا، ومنعها من استنساخ النهج التوسعي السوفيتي.

لذلك، يصوّر الغرب سياسات روسيا حيال أزمة أوكرانيا الحالية كدليل قوي على الطموحات الإمبريالية لروسيا، ورغبتها في استعادة الإمبراطورية السوفيتية السابقة وتدارك خسارتها الجيوسياسية. وبالتالي كانت استراتيجية الغرب الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، تهدف إلى إخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ روسيا ودمجها في

[1] قدورة، ص47.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوروبية-الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (عدد11، جانفي 2014)، ص938.

الغرب. ويذكر **ديميتري ترينين** أنه وفقًا للعديد من الخبراء، فإن أزمة أوكرانيا التي اندلعت بين عامي 2013-2014 قد فتحت فترة جديدة من التنافس المكثف، بل وحتى المواجهة بين خصمي الحرب الباردة السابقين[1]، ومعلوم أن هذه الأزمة قد سبقتها منافسة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على التوجه الجيوسياسي والاقتصادي المستقبلي لأوكرانيا، كما سبق ذلك سعي الولايات المتحدة لجعلها ضمن أهداف توسع الناتو نحو الشرق إلى جانب جورجيا، وقبل كل ذلك، يتذكر الغرب حرب 2008 بين روسيا وجورجيا، والتي أوقفت حينها مشروع توسيع حلف الناتو لكل من جورجيا وأوكرانيا.

ثانيا: على المستوى الجيو-الاقتصادي: تنظر الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه خاص، إلى المجال الجغرافي لأوكرانيا باعتباره الأرضَ التي يمكن عبرَها نقل وتسوبق نموذجها إلى الشرق؛ روسيا ومن ورائها القوقاز وآسيا الوسطى، وبالتالي فإن السيطرة على أوكرانيا تعتبر جزءًا من مشروع أكبر، يأتي تمهيدا للسيطرة على الموارد الهائلة خاصة في مجال الطاقة، التي تقدّر بأكثر من 34% من احتياطي الطاقة العالمية[2]، كما تُعتبر أوكرانيا كذلك مفتاح السيطرة على طريق الحرير الذي بات يُعدّ أحد مؤشرات السيطرة الاقتصادية على العالم، أي أن السيطرة على الأراضي الواقعة بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية مرورا بالقوقاز وآسيا الوسطى وصولا إلى الهند والصين، لن تتمّ إلا من خلال السيطرة على البوابة الأوكرانية ومنافذها البحرية.

من جهته، يمتلك الاتحاد الأوروبي طموحات اقتصادية وتجارية واسعة في أوكرانيا، التي تعتبر أكبر دولة أوروبية مساحةً بقيت خارج الاتحاد الأوروبي؛ فهي مجال واسع ومهم للاستثمارات الأوروبية والتوسع الاقتصادي، خاصة في ضل وجود سوق أوكرانية تضم نحو 50 مليون نسمة، فضلا عن وجود الإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة مقابل ضعف قدراتها الاقتصادية، وأسواقا واعدة مقابل أداء واستثمارات ضعيفة[3]. ومع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها أوكرانيا بعد استقلالها، وجد الغرب في ذلك الفرصة المناسبة لدعم عمليات الخصخصة، والدخول إلى السوق الذي كانت تحتكره روسيا لفترة طويلة.

لقد كان التنافس الجيو-اقتصادي الحاد بين موسكو وبروكسل أحد العوامل التي أدت إلى تفجير الاحداث/الأزمة الأخيرة في أوكرانيا، حيث توصل الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى استنتاجات مختلفة أو ربما صفرية بشأن العلاقات الاقتصادية مع أوكرانيا، من خلال مشروعين متعارضين تماما؛ فكان الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج الشراكة الشرقية يهدف إلى ربط أوكرانيا مع خمس دول سوفييتية سابقة بالنهج الأوروبي ضمن استراتيجية شاملة تجعل هذه الدول تدريجيا منسجمة مع معايير الاتحاد الأوروبي. أما روسيا، فقد حاولت من

[1] Trenin, **The Ukraine Crisis and the Resumption of Great- Power Rivalry, p07.**

[2] نقلا عن: بوزيدي، ص ص229-230.

[3] رسول، ص105.

جانبها ضم أوكرانيا إلى الفضاء الأوراسي الذي تقوده، وتنافس من خلاله التوسع الأوروبي/الغربي نحو الشرق، مما يمنحها بعض الفوائد الاقتصادية ويحقق لها وضعًا أفضل فيما يتعلق بجيرانها القاريين الكبار: سواء تجاه الاتحاد الأوروبي في الغرب أو تجاه الصين في الشرق[1].

من جهة أخرى، وجدت الولايات المتحدة في الازمة الأوكرانية فرصة سانحة للاستثمار في توتر العلاقات الأوروبية الروسية، حيث سعت إلى إضعاف دور ومكانة روسيا عبر استدراجها إلى المزيد من التصعيد مع أوكرانيا والدول الأوروبية، بهدف لعب ورقة الطاقة التي تعمد عليها روسيا كسلاح استراتيجي ومصدر دخل أساسي. وبالتالي، فإن لعب هذه الورقة في الأزمة الأوكرانية من طرف روسيا، سيفتح المجال لإشعال حرب العقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا، كما سيعطي للولايات المتحدة الفرصة لعرض النفط الصخري الأمريكي كبديل عن خيار المورد الروسي. ونظرا لكون أوكرانيا دولة العبور الرئيسية بالنسبة لأنابيب الغاز الروسي نحو أوروبا، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى دعم نفوذها في أوكرانيا لهدفين أساسيين[2]:

الهدف الأول؛ تقويض صادرات روسيا من مواد الطاقة إلى أوروبا، مما سيدفع هذه الأخيرة إلى البحث عن بدائل للطاقة الروسية، كما سيؤدي إلى تطويق روسيا اقتصاديا وبالتالي إضعافها سياسيا وأمنيا، نظرا لدور الطاقة في تطوير روسيا وإعادتها إلى مسرح العلاقات الدولية، وكذلك يعتبر قطاع الطاقة أساسية في الأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية.

الهدف الثاني؛ تقليص الاعتماد الأوروبي على الطاقة القادمة من روسيا، واستبدالها بمصادر أخرى قادمة من الولايات المتحدة، خاصة في ظل الاكتشافات الأمريكية للنفط الصخري بكميات كبيرة وبتكاليف منخفضة نسبيا، لتصبح من أولى الدول المنتجة للنفط الصخري[3]، حيث يمثل حوالي 29% من مجمل إنتاج النفط الأمريكي، في حين يمثل الغاز الصخري نحو 40% من إجمالي إنتاج الغاز في الولايات المتحدة وفق تقديرات 2012[4]، مما جعلها تقلل من تبعيتها لإمدادات الطاقة الخارجية، ويؤهلها لأن تكون من أهم البدائل (ولو جزئيا) عن مصادر الطاقة الروسية، أو من خلال الضغط على حلفائها الخليجيين لزيادة حجم الإنتاج والتسويق، وتعويض إمدادات الطاقة الروسية، وهنا تبرز أهمية المسألة الأوكرانية في إعادة رسم خريطة الطاقة الأوروبية والعالمية.

[1] Trenin, **The Ukraine Crisis and the Resumption of Great- Power Rivalry, p08.**

[2] بوزيدي، ص233.

[3] رسول، ص107.

[4] نقلا عن: بوزيدي، ص233.

ثالثا: على المستوى الأمني والعسكري: تعود دوافع وأهداف الغرب الصريحة تجاه أوكرانيا، على الصعيدين الأمني والعسكري إلى عام1994، وذلك عندما تم إطلاق برنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي استعجل عملية توسيع الناتو، وكانت الولايات المتحدة قد أوضحت حيال ذلك، على لسان الرئيس **بيل كلينتون**، أن حقبة جديدة ستبدأ في العلاقات الأمريكية–الأوكرانية، ذلك أن أوكرانيا كانت قد انتقلت بسرعة من كونها "مشكلة"، بسبب موقعها وما تحوزه من ترسانة نووية ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، إلى كونها "فرصة ومشروعا" واعدا متعدد الأبعاد فبي الاستراتيجية الغربية، بجناحيها الأمني (الناتو) والاقتصادي السياسي (الاتحاد الأوروبي)، وستصبح الولايات المتحدة بشكل خاص معنية بأمن أوكرانيا، حيث كانت هذه الأخيرة أول دولة تنضم رسميا إلى برنامج الشراكة من أجل السلام في 8 فيفري1994[1]، بعد أن وافقت على التخلي عن ترسانتها النووية[2]. وذلك في ظل قبول وموافقة ظاهرية من قِبل السلطات الروسية، وهي تراقب استدارة أوكرانيا نحو الغرب وتخليها عن روسيا.

في هذا السياق، يدرك الغرب (الناتو والاتحاد الأوروبي) أن مصالحه الأمنية والاستراتيجية يجب أن تكون واحدة وموحدة ومستمرة، بحيث لا تتوقف عند حدود نهاية الحرب الباردة. وعليه، لا بديل عن المضي قدمًا في دمج الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، مع التركيز على جعلها آمنة قدر الإمكان، وكذلك الأخذ في الاعتبار مواجهة الضغوط الروسية التي تُعد حتمية[3]. ذلك أن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي انخرطت فيه أوكرانيا وكان عنوانا لأولى عمليات توسيع الناتو شرقا، قد جاء في سياق جيوسياسي واستراتيجي مختلف تماما عن السياق الذي اندلعت فيه الأزمة الأوكرانية 2013-2014؛ فمنذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 1999، تغيّر إدراك موسكو للتهديدات التي تواجه مصالحها، مما أدى إلى تغير نظرة الكريملين للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، واستعداء السياسات التي من شأنها المساس

---

[1] دانييري، ص ص105-106.

[2] يُناقش **بول دانييري** هذا الموقف الأوكراني، واصفا إياه أنه يمثل استجابتين متضادّتين حيال "**معضلة الأمن**"، فمثّل توسيعُ الناتو الاستجابةَ الكلاسيكية التي تصورتها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية؛ فسعى الغرب والدول المستقلة حديثا في أوروبا إلى تعزيز أمنها، مع أنّ سعيها سيولّد على الأرجح ردّا سلبيا من روسيا. وفي المقابل، كان نزعُ أوكرانيا أسلحتها النووية استجابةً نادرة لمعضلة الأمن، وذلك حين فهمت أنّ السعي للأمن عبر التسلح سيخفض شعور الآخرين بالأمان، ويخفض شعورها بالأمان هي أيضا. وتبعا للنظرية الواقعية، يحاجّ **ميرشايمر**، أنه من غير العقلاني لدولة أن تخفض إمكانياتها العسكرية من تلقاء نفسها، خاصة وهي تواجه تهديدا أمنيا واضحًا. غير أن أوكرانيا كانت في وضع غير اعتيادي، حيث كانت الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها والمتنازع على ملكيتها، تجعلها هدفا للإكراهات الروسية والأمريكية معًا، مما يجعل استقلالها الحديث تحت التهديد. انظر: المرجع السابق نفسه، ص106.

[3] Ian Bond, **An Eastern Partnership for Peace: Why NATO and the EU need a Coordinated Approach to their Former Soviet Neighbors.** In: Daniel S. Hamilton and Stefan Meister *eds*, **The Eastern Question: Russia, the West, and Europe's Grey Zone**, DC Center for Transatlantic Relations, Washington, 2016. P273.

بالمصالح الروسية خاصة في جوارها القريب، أين عبّرت القيادة الروسية باستمرار، عن عدم قبولها بتدخل الغرب في الدول والمناطق التي تعتبرها روسيا جزءًا من مجال نفوذها، وآخرها أوكرانيا.

كان التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008 ردا حاسما وبنكهة واقعية، على تصريحات للمسؤولين في الناتو، مفادها "أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان دولا أعضاء في الناتو"، على الرغم من أن العملية الرسمية للانضمام لم تبدأ بعد؛ فكانت "حرب الأيام الخمسة" بين روسيا وجورجيا إشارة واضحة من موسكو، أن الدولة الروسية عازمة على منع جورجيا وأوكرانيا من الانضمام إلى الناتو. ومع ذلك، تم تجاهل هذه الإشارة من قبل الناتو والمجتمع الغربي، وكانت الحزمة الثلاثية لسياسات الغرب التي تشمل توسيع الناتو، توسيع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الديمقراطية كغطاء لذلك، وراء الأزمة الأوكرانية التي بدأت أواخر نوفمبر 2013[1].

يَعتبِر **جون ميرشايمر** في هذا السياق، أن جِذر الأزمة الأوكرانية هو توسيع حلف الناتو نحو الشرق، وذلك من منظور جيوسياسي واقعي؛ ومن خلال مقاله "**لماذا أزمة أوكرانيا خطأ الغرب؟**"، يعتقد ميرشايمر بأن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين يتحملون المسؤولية عن الأزمة، وبعد أن شارك السياسيون الأمريكيون في المظاهرات المناهضة للحكومة، ودعوا إلى تغيير النظام في أوكرانيا، فليس من المستغرب أن تعتقد النخب الروسية من جميع التوجهات أن الغرب لعب دورًا في الإطاحة بيانوكوفيتش[2]. ويضيف ميرشايمر، أنه يجب أن يكون من السهل فهم تصرفات بوتين القاسية خلال أزمة أوكرانيا (خاصة ضم شبه جزيرة القرم)، إذ لا يوجد قائد روسي سيكون مستعدًا لتحمل وجود تحالف عسكري بالقرب من أراضي البلاد[3].

ولم يقتصر هذا النقد على ميرشايمر فقط بشأن توسيع الناتو نحو حدود روسيا. فقد تنبأ الدبلوماسي الأمريكي والمخطط الرئيسي لاحتواء الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، **جورج كينان**، في عام 1998، بأن توسيع الناتو نحو الشرق كان خطأ استراتيجيًا، وسيؤدي إلى رد فعل قاسٍ من روسيا. وعندما سُئل كينان للتعليق على خطط الناتو لضم بولندا والمجر وجمهورية التشيك في عام 1998، رد قائلاً: "أعتقد أن هذه بداية حرب باردة جديدة، أعتقد أن الروس سيتفاعلون تدريجيًا بشكل سلبي للغاية وسينعكس ذلك على سياساتهم، أعتقد أنها خطأ مأساوي، لم يكن هناك أي سبب لذلك على الإطلاق، بل يظهر هذا قلة فهم لتاريخ روسيا وتاريخ الاتحاد السوفيتي. بالطبع، سيكون هناك رد فعل سيء من روسيا"[4]. فالمسؤولون الروس ينظرون إلى دول أوروبا في الفضاء ما بعد السوفييتي باعتبارها جزءًا من "مجال النفوذ المميز "لروسيا. وتَعتبر موسكو توسع النفوذ

[1] Trenin, **The Ukraine Crisis and the Resumption of Great- Power Rivalry, p11.**

[2] Mearsheimer, **Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin**, *p06*

[3] Ibid, p07.

[4] Trenin, **The Ukraine Crisis and the Resumption of Great- Power Rivalry, p12.**

والمؤسسات الغربية وخاصة الناتو في الفضاء السوفيتي السابق تهديدًا لأمنها القومي، وهي عازمة على الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة، ولو بالقوة إذا لزم الأمر[1].

رغم الموقف الروسي الواضح والرافض لاقتراب حلف الناتو من حدوده الشرقية، والتأكيد على ذلك في ظل الأزمة الأوكرانية، من خلال السيطرة على شبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في إقليم دونباس، إلا أن الغرب فسّر الرسائل الروسية كتهديد للأمن والاستقرار في أوروبا، مما شكّل دافعا قويّا ومبرّرا للدعم الأمني والعسكري لأوكرانيا، كالتزام من الدول الغربية بالحفاظ على أمن وسلامة أصدقائها وحلفائها، خاصة بعد الإطاحة بنظام يانوكوفيتش ووصول قيادة حليفة للغرب إلى السلطة في أوكرانيا، ما من شأنه زيادة الدعم والتنسيق الأمني وتعزيز تواجد حلف الناتو في الأراضي الأوكرانية، وبالتالي محاصرة روسيا ومنعها من السيطرة على المياه الدافئة في البحر الأسود؛ حيث كلما تم إضعاف روسيا كمنافس للغرب في شرق أوروبا، فإن ذلك سيعزّز ذلك مكانة الناتو والولايات المتحدة كضامن وحيد للأمن في أوروبا

المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الغربي في الأزمة الأوكرانية

في إطار التعامل الغربي مع ارتدادات الأزمة الأوكرانية، الذي يعتبر جزءًا من استراتيجية أكبر تجاه أوروبا الشرقية والفضاء الأوراسي، تطور موقف الدول الغربية انطلاقا من الرد على العدوان الروسي وانتهاكه سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وقد تم تبعا لذلك تطوير واستخدام مجموعة من الأدوات، التي أظهرت مدى التنسيق والتعاون والتماسك بين الولايات المتحدة وأوروبا، كفاعل جماعي موحّد حول أهداف مشتركة[2]، حيث يبدو أن الغرب يكون كتلة واحدة وأكثر تماسكا عند اختبار التهديدات والصدمات، وقد كان ذلك واضحا في الروابط القوية التي ميزت المواقف والسياسات الأمريكية والأوروبية، سواء على مستوى الخطاب الإعلامي الرسمي والشعبي، أو من خلال الانخراط المباشر لحل الأزمة السياسية في أوكرانيا والنزاع مع روسيا، فضلا عن التنسيق وتوحيد المواقف بشأن سلسة العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على موسكو، إضافة إلى مختلف أشكال الدعم السياسي والأمني والمساعدات العسكرية، لمواجهة روسيا والجماعات الانفصالية المسلحة.

أولا: على المستوى الإعلامي والممارسة الخطابية: لدى الغرب سابقة في دعم الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004، بالتزامن مع الثورات الملونة التي اجتاحت الدول التي كانت تحت حكم الاتحاد السوفييتي،

[1] Bond, pp12-13.

[2] Ulrich Speck, **The West's Response to the Ukraine Conflict A Transatlantic Success Story**, Transatlantic Academy, Washington, PAPER SERIES NO. 4, 2015-2016, p02.

وبالتالي ليس غريبا أن يتكرّر الدعم الإعلامي الغربي (الرسمي والشعبي) عبر محطات الإذاعة والتلفزيون أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي وحتى على مستوى الكتابة والخطاب الأكاديمي. وتزامنا مع أزمة 2013-2014، تبنت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مواقف مناقضة/منافسة تمامًا لتلك التي تبنتها روسيا[1]، وقد ساهم ذلك إل حدٍّ كبير في صناعة ودعم القطيعة بين أوكرانيا وروسيا، وتغذية الشعور القومي لدى قطاع واسع من الأوكرانيين، بما يجعل من الصعب جدّا أن تعود العلاقات كما كانت عليه قبل الأزمة.

لقد لعبت وسائل الإعلام في الغرب على اختلافها وتنوعها، دورا محوري في دعم الاستراتيجية الغربية للتدخل في الأزمة الأوكرانية، حيث اعتمدت الدعاية الغربية المتعلقة بأوكرانيا على فكرتين أساسيتين: أولها نشر الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية، والتي ماتزال بحاجة إلى تخليصها من مخلفات الإرث السوفييتي، وثانيها حفظ الأمن والسلم في جميع أرجاء القارة الأوروبية، مع الترويج لفكرة أن روسيا تعتبر أكبر تهديد للديمقراطية والسلام في أوروبا، نتيجة دعمها للأنظمة التسلطية في بيلاروسيا وأوكرانيا[2]. وفي هذا الإطار، كانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تدعم وتشجع عمليات التحول الديمقراطي، وتساهم في إسقاط الأنظمة التي تعتبرها تسلطية في أوروبا الشرقية بشكل بارز، كما تدعم وتشيد بالثورات الملونة التي كانت عنوانا لذلك، والتي غالبا ما كانت محصّلتها وصول نخب وقيادات سياسية يفوق عداؤُها لوسيا ولاءَها للغرب[3].

لا شك أن الدعاية الإعلامية الغربية تخفي في طياتها الكثير من التناقضات سواء تعلق الأمر بنشر الديمقراطية ودعم تحرر الشعوب، أو بفكرة دعم السلام والحفاظ عليه في أوروبا. حيث أثبتت تطورات الأزمة الأوكرانية وتداعياتها أن هذه الدعاية لا تعدو كونها أداة لتوجيه الرأي العام في مستوياته المختلفة (في أوكرانيا، روسيا، الغرب) إلى القضايا التي تتعلق بالحقوق والحريات الإنسانية والسياسية، وصرفه عن القضية الجوهرية المتمثلة في التنافس الجيوسياسي مع روسيا ومظهر الحرب الباردة، والذي يعتبر وثيق الصلة مع نشر الديمقراطية والقيم الغربية، حتى بدت عمليات الدمقرطة في الإدراك الروسي بأنها شكل جديد من أشكال الحرب، نظرا للتشابك بين الديمقراطية والجيوبوليتيك، حيث أصبحت تتم السيطرة على الأرض عبر الإطاحة بالزعماء عن طريق الاحتجاجات، بدلا من غزوها بالجيوش[4]. وقد كان ذلك جليّا في أوكرانيا بعد أحداث أوروميدان والإطاحة بيانوكوفيتش.

[1] Charap and Colton, p17.

[2] الكوخي، ص174.

[3] غراتشيف، ص298.

[4] دانييري، ص37.

على المستوى الأكاديمي، يلاحِظ بعض علماء السياسة في سياق تحليلاتهم للأزمة الأوكرانية عواقبَها التدميرية على جميع الأطراف، بينما يدعم آخرون فعليًا المنطق الأسود–الأبيض للعبة الجيوسياسية الصفرية[1]، وقد سبقت الإشارة إلى نظرة **زبيغنيو بريجينسكي** في منتصف التسعينات، إلى الدور الجيوسياسي الرئيسي لأوكرانيا المستقلة كحلقة وصل بين الغرب وروسيا، وكمساحة جديدة وهامة على رقعة الشطرنج الأوراسية بعد استقلالها، وأن حرمان روسيا منها سيمنعها استعادة مكانتها الإمبراطورية، وتلك إحدى المهام لتي على الغرب أن يضطلع بها لدعم أمنه ومصالحة الحيوية.

في ظل الأزمة الأوكرانية الحالية، لا تزال الخطابات الأكاديمية التي يتم تبنيها من قبل الرسميين في الغرب، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، ترى في الجمهورية الأوكرانية المستقلة محورا جيوسياسيا يتمتع بأهمية حيوية قصوى، كما لا تزال هذه القناعة وحُججها الجيوبوليتيكية سائدة إلى حد كبير بين علماء السياسة الأمريكيين المهتمين بدراسات أوكرانيا، على الأقل لدى أولئك الذين يدعمون الخطاب الرسمي. وفي هذا السياق، تَعتبر إحدى التحليلات لأزمة أوكرانيا من حيث تأثيراتها ونتائجها، أنه "سيكون من الضروري الجمع بين القوة العسكرية الأمريكية ومساهمة القوى الإقليمية الأخرى لمنع ظهور هيمنة أوراسية، واعتبار ذلك الهدفَ المركزي للاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة"[2].

كما تشير دراسات وتقارير بعض اللجان التي تعنى بالأبحاث الخاصة بالأمن القومي الأمريكي، على غرار (Trilateral Commission)، إلى أنّ روسيا بوتين هي خصم جيوسياسي، تسعى إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية وتحدي النظام الدولي الذي يقوده الغرب، وقبل كل شيء، تؤثر روسيا على قدرة الولايات المتحدة في ضمان توازن قوى مواتٍ، في المناطق الحيوية التي تمكّن من استمرار القيادة العالمية للولايات المتحدة". حيث تُصنف روسيا في هذا الإطار باعتبارها "قوة مراجعة" تسعى لإعادة رسم معالم النظام الدولي. بينما بعض السياسيين البولنديين البارزين، لم يتوقفوا عند دعم وتزويد أوكرانيا بالأسلحة الدفاعية، بل صرّحوا بإمكانية التدخل العسكري في أوكرانيا باستخدام قوات حلف شمال الأطلسي[3].

لعبت الدعاية الإعلامية والممارسات الخطابية في الغرب دورًا بارزًا في تشكيل التصورات العالمية حول الأزمة، حيث تم توظيف مختلف الأدوات الإعلامية والخطابية، لنقل ودعم الروايات الغربية، سواء حول أسباب الأزمة وتداعياتها، أو بخصوص الدعم الغربي لمبادئ الديمقراطي وحقوق الانسان والدفاع عن الأمن والسلم العالميين. لكن، لم يمنع ذلك من فضح ازدواجية المعايير الغربية؛ فعندما اندلعت الاحتجاجات في شبه جزيرة

[1] Piliaiev, p83.

[2] Ibidem.

[3] Ibid, pp84-85.

القرم، وتعالت مطالب الأوكرانيين الناطقين بالروسية في دونباس، تم تجاهلها وصفت الدعاية الغربية هؤلاء المحتجين بعملاء روسيا، وبأنهم يهددون وحدة البلاد وسيادة القانون والديمقراطية في أوكرانيا، وقد كان الإعلام الروسي ونظام يانوكوفيتش يمارس الدعاية نفسها تجاه الاحتجاجات التي بدأت في أوروميدان؛ بوصفها مدعومة من الغرب[1]. وبذلك، كانت وسائل الدعاية الإعلامية والممارسات الخطابية، أدوات لدعم الاستراتيجية الغربية في وجه المشروع الروسي، الذي يرمي إعادة رسم اللوحة الجيوبوليتيكية في أوراسيا.

ثانيا: على المستوى السياسي والدبلوماسي: على الصعيد السياسي، يسعى الاتحاد الأوروبي وبدعم من الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافه في مواجهة المنافسين، من خلال نشر وتعزيز القيم والمعايير الغربية، التي تشمل نزاهة الممارسة السياسية، وحكم القانون والشفافية والمحاسبة واحترام حقوق الانسان، تحقيق الأمن والسلم الدوليين في دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، وغيرها من القيم والأهداف التي يحملها مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى جانب سياسات توسيع الناتو، باعتبار ذلك أرضيةً وحاضنةً لضمان وجود بيئة سياسية تتحقق فيها مصالح الغرب وتأثيره في المسألة الأوكرانية.

ومن جهة أخرى، يعتبر الغرب نشر وترسيخ هذه القيم آلية سياسية فعالة لتقويض المصالح الروسية في أوكرانيا؛ فمصلحة موسكو تكمن في الحفاظ على أوكرانيا ضمن نفوذها السياسي والثقافي[2]، وهو ما لا يتوافق مع الإصلاحات والشروط التي يتطلّبها التكامل مع الغرب خاصة الاتحاد الأوروبي، وقد سبق أن أخّر المسؤولون في بروكسل إجراءات عملية التكامل السريع لأوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي، إذ تم تأخير توقيع الاتفاقية من طرف الاتحاد الأوروبي بسبب تدهور وضع حقوق الإنسان في أوكرانيا. لذلك، لم يكن من الممكن توقع انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب[3].

ومع ذلك، كان الموقف الروسي حادّا في رفض/مواجهة اتفاقية الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي خريف 2013، خوفا من انعكاساتها السلبية على مصالحه السياسية ومشاريعه الاقتصادية، رغم أن روسيا في السابق لم تنتقد توسع الاتحاد الأوروبي شرقًا لسنوات؛ ففي عام 2004، صرّح بوتين حول توسع الاتحاد الأوروبي شرقًا بأن هذا التوسع ساهم في تقارب الاتحاد الأوروبي وروسيا، ليس فقط جغرافيًا ولكن أيضًا اقتصاديًا وفكريًا، كما أشار في مؤتمر الأمن عام 2007 إلى وجود مجالات للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي وصفه بأنه مهم جدًا أو مثير جدًا للاهتمام، وأكثر من ذلك وصف بلادهُ روسيا بأنها جزء من أوروبا الكبرى. وعليه، لم يكن هناك ما يثبت وجود قلق لدى موسكو بشأن ضعف قوتها الاقتصادية والسياسية نتيجة توسع الاتحاد الأوروبي

[1] الكوخي، ص ص179-180.

[2] Klotz, p276.

[3] Ibidem.

شرقًا. فبشكل عام، يبدو أن روسيا كانت تنظر إلى الاتحاد الأوروبي كـــقوة سياسية وشريك اقتصادي أكثر استقرارا، من شأنه أن يمنحها فرصا لإنعاش الاقتصاد الروسي وجعله أكثر حركية، خاصة في حال نجحت روسيا في تطوير وتفعيل آليات عمل الاتحاد الأوراسي.

كما قد ينطبق هذا أيضًا على سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقت عام 2003 وطُوّرت في 2004، حيث لم تعتبرها روســيا على أنها تهيئة للدول المجاورة للانضـــمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأنه لم تكن توجد الحوافز اللازمة لذلك. ومع ذلك، من خلال سياسة الجوار الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تعزيز منظمات المجتمع المدني، من خلال إنشاء مجتمع مدني، وتعزيز التنمية الديمقراطية، وبالتالي تكون سيادة الدستور، حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، على رأس الأولويات[1]، والتي كانت أوكرانيا متأخرة عنها بشكل كبير، خاصة بعد أن فشلت الثورة البرتقالية سنة 2004، في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية التي كانت مدعومة من الغرب، وتراجعت بشكل أكبر عشية اندلاع أزمة 2013-2014، عندما قررت النخبة الحاكمة الموالية لروسيا عدم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

في سياق هذه الأزمة، عاد الدعم السياسي الغربي في شكل مساندة المتظاهرين لتغيير النظام في أوكرانيا وإنهاء الولاء لروسيا، والذي عكسته زيارات مسؤولين غربيين بارزين لميدان الاستقلال في كييف، ولقاءاتهم المتكررة مع قادة المعارضة قبل استيلائها على السلطة في مارس 2014، ومن بينهم **كاترين آشتون** (المفوضة العليا للشـــؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي)، **وفيكتوريا نولاند** (مســـاعدة وزير الخارجية الأمريكي)، **وجون ماكين** (عضو مجلس الشيوخ الأمريكي)، والذي اعتلى منصة المعارضة في ميدان الاستقلال، وخطب مؤكدا دعم واشنطن للأوكرانيين وأن مستقبل أوكرانيا مع أوروبا. كما التقى وزير الخارجية الأمريكي ووزراء أوروبيون زعماءَ المعارضة الأوكرانية على هامش القمة الأمنية المنعقدة في ميونيخ مطلع فيفري 2014، وتم السماح لهم بحضور القمة، حيث أكدوا من خلالها أنهم أصبحوا أقوى بفضل دعم أصدقائهم الغربيين[2].

وعلى المستوى السياسي أيدت واشنطن وبروكسل استيلاء المعارضة على السلطة، كما اعترفت بالسلطات الجديدة في كييف، وبدأت في التعامل معا باعتبارها الســـلطة الشـــرعية الوحيدة في البلاد. كما قامت **كاترين آشتون** بزيارة كييف عدة مرات في دعم سياسي ودبلوماسي واضح للقيادة الجديدة، وكذلك فعل وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري** والتقى برئيس البرلمان الأوكراني والقائم بأعمال الرئاسة وعدد من الوزراء، كما تعهّد الرئيس

[1] Ibid, p275.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2013-2014، ص54.

الأمريكي **باراك أوباما** وقتها باستعداد واشنطن لتقديم الدم اللازم لتأمين سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، قائلا: "كونوا متأكدين بأنه سيكون لديكم دعمنا القوي"[1].

أما على الصعيد الدبلوماسي، وبعيدا عن تورط الغرب في الأحداث التي أدت إلى قلب النظام في أوكرانيا، فقد كان للأداة الدبلوماسية الغربية حضورا بارزا وذا أولوية قصوى تجاه التعقيدات التي ميزت تطورات المشهد الأوكراني، خاصة بعد تأزّم الأحداث في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. حيث استجابت الدبلوماسية الغربية لما اعتبرته عدوانًا روسيًا على أوكرانيا، وقد كان لهذه الاستجابة الدبلوماسية هدفان؛ أحدهما خارجي والآخر داخلي. خارجيًا، كانت الدبلوماسية أداة لمحاولة إقناع القيادة الروسية بتغيير مسارها. وداخليًا، كانت شرطًا أساسيًا للحفاظ على وحدة الغرب؛ فالمساعي المستمرة للتواصل مع الكرملين، والتي قادتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، حيث ظل قادة الدول الغربية ووزراء خارجيتهم على تواصل دائم مع الجانب الروسي. ففي جوان 2014، وهو من أكثر الشهور توترًا، تحدثت ميركل مع بوتين ما لا يقل عن عشر مرات، أربع مرات بينهما فقط، وست مرات بمشاركة هولاند[2]، وقد كانت أبرز المحطات الدبلوماسية تلك التي حدثت في 6 جوان 2014، حيث اجتمع قادة ألمانيا وفرنسا وروسيا، والرئيس الأوكراني الجديد بيترو بوروشينكو أحد أبرز وجوه الثورة البرتقالية، على هامش الاحتفال بالذكرى السبعين لإنزال النورماندي في فرنسا، والذي نتج عنه ما يعرف بأرضية النورماندي، التي ظلت تُستخدم في مفاوضات لاحقة على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الدول، وما نتج عنها من اتفاقيات (مينسك1، مينسك2، وصيغة شتاينماير)[3].

ثالثا: على المستوى الجيو–اقتصادي: شكّلَ الحراك الجيو–اقتصادي بين روسيا والغرب، والذي تمحور حول استقطاب أوكرانيا بين مشروعين متنافسين/متناقضين، البيئةَ المناسبةَ لاندلا ع أحداث الأزمة الأوكرانية، حيث أن الغرب، قابل المشروع الروسي (الاتحاد الأوراسي) بالتشكيك والعداء الصريح من قبل العديد من المراقبين، الذين فسّروه في جوهره، كمحاولة لإعادة إقامة "الهيمنة الإمبريالية الجديدة" لروسيا على الدول ما بعد السوفيتية، حيث تمثل هذه النزعة الروسية الأوراسيةُ لدى الغرب، التعبيرَ الأكثرَ تطرفًا عن تطلع روسيا لتطوير حضارة مستقلة، تعمل من خلالها على اتباع مسار تاريخي يختلف عن المسار الغربي، بناءً على فكرة أن روسيا تمثل منطقة جغرافية وتاريخية متميزة، يجب أن تؤكد خصوصيتها، رافضة الانضمام إلى الفضاء الثقافي الأوروبي والغربي[4].

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] Speck, p10.

[3] انظر: الفصل الثاني من هذه الأطروحة: ص ص149-151

[4] Aldo Ferrari, **Russia and the Eurasian Economic Union. A Failed Project?**. In: Aldo Ferrari, **Putin's Russia: Really Back?** ISPI, Milano, 2016, pp115-116.

خلال توسيعه، عزز الاتحاد الأوروبي باستمرار قوته الاقتصادية وزاد من كتلته السكانية وانتشاره الجغرافي، ورغم أن روسيا كانت تدرك ضعف قوتها الاقتصادية والسياسية نتيجة توسع الاتحاد الأوروبي، إلّا أن أملها كان قائمًا في أن تدرك أوروبا أن مصالحها ومستقبلها مع روسيا وامتدادها القاري، وليس مع علاقات الهيمنة الأمريكية التي تفاقمت منذ نهاية الحرب الباردة. ورغم أن الأزمة الأوكرانية كانت كاشفة عن تعارض كبير بين المشروعين الروسي(الأوراسي) والأوروبي (الغربي) بشأن أوكرانيا، إلا أن الرد الغربي في بداية الأزمة كان يطبعُه شيءٌ من التردّد من طرف بعض الدول الأوروبية، في مقابل اندفاع أمريكي لفرض أقصى قدر من العقوبات، والأهم من ذلك، توجيه رسالة إلى روسيا بأن الغرب موحّد في رفضه للعدوان الروسي على أوكرانيا.

وبما أن الخيار العسكري لم يكن مطروحًا منذ البداية، لجأت الحكومات الغربية إلى العقوبات الاقتصادية كأداة بديلة عن باقي أدوات القوة الصلبة، خاصة في ظل سيطرتها وتحكمها في المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولخبرتها في هذا النوع من الحروب الاقتصادية ضد بعض الأنظمة؛ كنظام صدام حسين ونظام القذافي والنظام الإيراني. ومنذ اللحظة التي أدرك فيها الغرب أن روسيا قد أرسلت بالفعل قوات بدون شارات إلى القرم في أواخر فيفري 2014، أدان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي العدوان الروسي والانتهاك الواضح لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وبدأت كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في التحضير لفرض هذه العقوبات، حيث أشار الرئيس الأمريكي وقتها باراك أوباما، إلى أن الولايات المتحدة اتخذت هذه الخطوات بالتنسيق الوثيق مع حلفائها الأوروبيين[1]. وبعد إعلان روسيا ضم القرم إلى الاتحاد الفيديرالي الروسي، تم الإعلان عن الإعداد لحزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية واسعة النطاق، تستهدف القطاعات المالية والطاقة وتكنولوجيا السلاح الروسية، إلى جانب عقوبات شخصية موسعة تشمل حضر السفر وتجميد أرصدة ضد شخصيات رئيسية في روسيا.

كانت عدة دول أوروبية من بينها فرنسا، إيطاليا، النمسا، سلوفاكيا، واليونان، غير مستعدة لتصعيد العقوبات ضد روسيا، رغم الضغط الأميركي المستمر للتنسيق مع الولايات المتحدة، بهدف الحفاظ على وحدة الصف الغربي. لكن بعد حادثة إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية الرحلة MH17 في17 جويلية 2014، وفي ظل تزايد المخاوف بشأن خطوات روسيا التالية في شرق أوكرانيا، اتفقت الولايات المتحدة وقادة أوروبيون رئيسيون على تصعيد مشترك للعقوبات الاقتصادية إلى مستوى جديد. بشكل عام، كانت الولايات المتحدة أكثر استعدادًا لاستخدام العقوبات كأداة ضد روسيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي، وتهدف الولايات المتحدة من خلال ذلك إلى استغلال/توظيف "فرصة" الأزمة الأوكرانية وتداعياتها، من أجل احتواء تنامي الدور الروسي في

[1] Speck, p08.

أوروبا والذي يهدد النفوذ الأمريكي، لاسيما تحرير أوروبا من قبضة الغاز الروسي[1]، وهو الأمر الذي وجد مقاومة ألمانية كبيرة، بسبب التداعيات التي ستقع على ألمانيا، في ظل المشاريع الكبرى التي تجمعها بروسيا في مجال الطاقة، في الوقت الذي لا تكاد ترتبط فيه واشنطن مع روسيا بأي روابط اقتصادية مباشرة مع موسكو.

في النهاية، كان لزاما على الغرب استخدام العقوبات الاقتصادية، كأداة ضغط رئيسية لإضعاف الاقتصاد الروسي وتقليص قدرته على تمويل عملياته العسكرية. لذلك، اتخذت واشنطن الخطوة الحاسمة نحو العقوبات الاقتصادية أولًا، لفرض تكلفة اقتصادية باهظة على روسيا مقابل أفعالها[2]، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد كان الوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء الـ28 أكثر صعوبة، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، حيث كانت لكل دولة مخاوفها ومصالحها الخاصة، غير أن الدول الأوروبية في الأخير، أدركت أنها ليست بمعزل عن التهديدات الحاصلة في الأراضي الأوكرانية، وعليه أبدت استعدادًا لتحمل ثمن اقتصادي ومعه اضطراب في العلاقات مع روسيا، في سبيل مواجهة العدوان الروسي المكثف على أوكرانيا. وبذلك، ضَمن الاتحاد الأوروبي أن النقاش حول العقوبات يظل مرتبطًا مباشرة بتقييم سلوك روسيا في أوكرانيا، ولا يمكن الفصل بين الأمرين[3]. والجديد في هذه العقوبات هو إخراج البنوك الروسية من نظام سويفت العالمي، الأمر الذي أدى إلى انكماش الاقتصاد الروسي، وتوقف العديد من الشركات الأجنبية عن الاستثمار في روسيا.

رابعا على المستوى الأمني والعسكري: يرتبط توظيف الأدوات والآليات الغربية على الصعيد الأمني والعسكري، بالمهام والأدوار التي يؤديها حلف الناتو من خلال الدول الأعضاء، وتُعتبر الولايات المتحدة في هذا الصدد اللاعب المهيمن على سياسات الحلف لكونها القوة البحرية المتفوقة عالميا، وذلك لاعتباراتٍ ثلاث؛ السيطرة على البحار والمحيطات عبر الأساطيل الحربية والتي لا يجاريها فيها أحد؛ تواجدها في كل المناطق البحرية في العالم؛ والقدرة على الوصول أي هدف بفضل تركيبة عسكرية متكاملة (بحر، جو، فضاء) [4]. من جهة أخرى، ترتبط توجهات القوة البحرية الأمريكية بتوازنين إقليميين تجاه أوروبا وآسيا؛ فمن جهة روسيا التي بدأت بنشر استراتيجية قارية حذرة، ومن جهة أخرى الصين التي تنتظر لحظتها المناسبة. وفي أوروبا، حيث انخراط الولايات المتحدة يعدّ الأعمق بعد توسيع الحلف[5]، ويمكن تفسير الإبقاء على حلف شمال الأطلسي

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، 2017، ص32.

[2] Speck, p09.

[3] Ibid, p11.

[4] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني: نظريات العالمية**، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ص226.

[5] استمر توسيع حلف شمال الأطلسي حتى وصل إلى 28 دولة سنة الأزمة (2013-2014)، ثم واصل التوسيع لشمل 32 دولة؛ كان آخرها فنلندا سنة 2023، ثم السويد سنة 2024، واللافت في هذا التوسيع أنه شمل الدول الأوروبية التي تقع عل تماس مباشر مع الأراضي

في جزء كبير منه، أن هدفه هو دفع الأوروبيين نحو الإبقاء على الوضع الراهن إزاء روسيا، وبضمانة أمريكية، التي ينبغي حرمانها من امتلاك مفاتيح مستقبل الطاقة على القارة الأوروبية برمتها[1]، وجعلها في يد الولايات المتحدة التي تستمر في هيمنتها الأمنية والعسكرية على أوروبا، وذلك في إطار التنافس المستمر مع روسيا التي تطمح إلى العودة لوضع القوة العظمى ضمن نظام متعدد الأقطاب.

منذ بدء الأزمة الأوكرانية، أفصحت روسيا عن رفضها للتدخل الغربي في أوكرانيا والنزعة الأحادية للغرب، ونتيجة للتوتر الذي هو السمة البارزة في العلاقات الروسية الغربية خاصة الأمريكية، ورغم اللقاءات الدبلوماسية بين الطرفين على مستوى القمة على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أو على المستويات الوزارية، فقد أدت المواقف والآليات الأمريكية في الأزمة الأوكرانية إلى تصعيد التوتر بين الطرفين، وذلك في ظل اتجاه الولايات المتحدة إلى تركيز آلياتها القتالية والاحتفاظ بمراكز التسليح الثقيل بالقرب من الحدود الروسية في قواعد عسكرية بدول شرق أوروبا ودول البلطيق، فضلا عن القواعد العسكرية الأمريكية الموجود في مدينة جرافينفير قرب نورنبرغ الألمانية، كما قامت الولايات المتحدة بإعادة الأسلحة النووية الأمريكية إلى الأراضي البريطانية. ويضاف إلى كل ذلك نشر مزيد من القوات البرية والبحرية والجوية الأمريكية في الدول غير الأعضاء في حلف الناتو، خاصة تلك التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفييتي مثل جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة مع هذه الدول، ونشر المعدات العسكرية في البحر الأسود وبحر البلطيق. وكانت الولايات المتحدة قد أكّدت دعمها لسياسة الأبواب المفتوحة لحلف الناتو، وحق أوكرانيا وجورجيا في تقرير مستقبل بلديهما من دون أي تدخل خارجي، كما كشفت عن نية حلف الناتو نقل معداته من أفغانستان إلى أوكرانيا عقب إعلان انتهاء مهمة الحلف هناك[2].

في هذا السياق، وافق وزراء دفاع الدول الأعضاء في خلف شمال الأطلسي في 5 فيفري 2015 على استحداث ستة مراكز قيادة متعددة الجنسيات في شرق أوروبا، في كل من بلغاريا إستونيا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا ورومانيا، وانشاء قوات تدخل سريع قوامها 5000 عسكري بمساندة بحرية وجوية، تشارك فيها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبولندا، أطلق عليها "رأس الحربة"، وذلك ردًّا على ما اعتبره الحلف "أعمالا عدوانية تقوم بها روسيا في أوكرانيا"[3].

الروسية، ما عدا جورجيا وأوكرانيا نتيجة المواقف العنيفة من طرف روسيا. حيث يظهر أن قلقها ومخاوفها الأمنية والعسكرية كانت مرتبطة أكثر بتوسع حلف الناتو، ولعلّ ذلك يوحي بأن عداء روسيا للولايات المتحدة مستمد من اعتبارها منافسا/عدوا تقليديا في المسرح الأوروبي.

[1] جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني: نظريات العالمية**، ص226.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2015، ص41.

[3] المرجع نفسه، ص42.

على الرغم من كل هذه الإجراءات والآليات التي وفرتها الدول الغربية منذ المراحل الأولى للنزاع، إلا أنه ولا أيّ حكومة غربية طالبت بتدخل عسكري لوقف العدوان الروسي في القرم أو شرق أوكرانيا، حيث كان من المسلّم به أن الناتو لن يقاتل في أوكرانيا، لأن هذه الأخيرة ليست عضوًا في الحلف، وبالتالي لا تشملها ضمانات الحماية الأمنية للناتو. علاوة على ذلك، كان اللاعبون الغربيون الرئيسيون في بداية الأزمة حريصين على تجنّب تحوّل النزاع إلى حرب بالوكالة بين روسيا والغرب، وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا تدعم ما يُسمّى بالمتمردين بالسلاح والمقاتلين الروس بل وترسل قواتها المسلحة بشكل متزايد (بالزي غير الرسمي) رغم عدم اعترافها بذلك رسميًا، لم يتلقَّ الجيش الأوكراني دعمًا مماثلًا من الغرب، حيث كانت الأولوية بالنسبة للغرب إنهاء القتال، حتى وإن تطلّب ذلك خسائر إقليمية مؤقتة لأوكرانيا[1]، وبناء على هذه السياسة التي فضّلت عدم التدخل العسكري المباشر، فإن الغرب لم يُفعّل أدواته وآلياته العسكرية والأمنية لدعم أوكرانيا عسكريًا أو أمنيا، فقد رفضت الدول الغربية في البداية إرسال أسلحة ثقيلة إلى أوكرانيا، واقتصر الدعم على بعض المعدات غير القاتلة وبعض أعمال التدريب التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا.

خلاصة الفصل:

لقد دفعت الأزمة الأوكرانية بالتنافس الروسي الغربي إلى واجهة الأحداث الدولية؛ وعادت مع ذلك أجواء الحرب الباردة ومظاهر الصراع بين الشرق والغرب. ومع هذه العودة، جسّد أطراف التنافس مشهد التعارض الجيوبوليتيكي بين القوتين البريّة والبحرية؛ فمن جهة الاتحاد الروسي الذي يمثل القوة البرية، ومن جهة أخرى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الغرب الأورو-أطلسي) الذي يجسّد القوة البحرية. وبينما تبحث روسيا القارّية عن استعاد المكانة التي خسرتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، تسعى قوى الغرب البحرية إلى مزيد من السيطرة والهيمنة على الفراغ الناجم عن نهاية الحرب الباردة، وفي هذا الفراغ جرى التأكيد على أهمية "الجغرافيا الأوكرانية" ومحوريتها الجيوبوليتيكية في المواجهة بين روسيا والغرب على المسرح الأوراسي. لذلك، يُنظر إلى الأزمة الأوكرانية لا كمجرّد مشكلة داخلية فقط، بل إن تطوراتها كانت عاكسة لتعارض وتنافس تصورات وأهداف الفاعلين الجيو-استراتيجيتين كما يعبّر عن ذلك **بريجينسكي**، في رقعة الشطرنج الكبرى.

ومن خلال تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية، تم توضيح مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي والغربي نظريا وواقعيا، استنادا إلى الخلفية التاريخية والحضارية والخصائص الجغرافية، وكيف كشفت/عزّزت الأزمة الأوكرانية التوجهات الجيوبوليتيكية للقوى المتنافسة، التي تم

[1] Speck, pp10-11.

التعبير عنها من خلال الدوافع والأهداف والأدوات التنافسية المتاحة لكل طرف، من أجل إبقاء أوكرانيا ضمن دائر نفوذه أو حرمان الطرف المنافس من ذلك، مهما كانت التهديدات الحقيقية أو المتخيَّلة، والأثمان التي تدفعها أوكرانيا والأطراف المتنافسة في لعبة تبدو في الغالب أنها صفرية.

منذ نهاية الحرب الباردة، لم تشـهد العلاقات بين روسـيا والغرب خلافا حادًّا بالشـكل الذي "تفجّر" في ظل الأزمة الأوكرانية (2013-2014)، هذه الأخيرة التي أبانت عن تصادم رؤيتين وإرادتين متعارضتين تماما، حول المستقبل الجيوبوليتيكي لأوكرانيا وما بعد أوكرانيا في الفضاء الأوراسي، إقليميا وعالميا؛ حيث كان هذا التعارض واضـحًا سـواء على مسـتوى الخلفيات الفكرية والنظرية لروسـيا والغرب، أو على صـعيد الممارسـات الخطابية وسـياسـات الفاعلين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت هذه الأزمة كاشـفة عن حقيقة الصـراع والعداء المستمر بين الشرق والغرب، والذي لم يبدأ مع الأزمة وغير واضح م إذا كان سوف ينتهي بنهايتا.

صـحيح أنّ هذه المواجهة خمدت نسـبيا بعد نهاية الحرب الباردة، لكنّها لم تنتهِ بشـكل حاسـم، لأن بذورها متأصـلة في طبيعة التكوين الجغرافي المجسَّـد في ثنائية البر والبحر (البر الأوراسـي في مواجهة البحر الأورو-أطلسي)، فالغرب المنتصر لم يتوقف عن ممارسة سياسات ملء الفراغ، واستغلال فرصة الانحسار السوفييتي خاصة في شرق ووسط أوروبا وباقي الفضاء ما بعد السوفييتي، أما روسيا الاتحادية العائدة من البوابة الأوكرانية وعلى مدار فترة ما بعد الحرب الباردة، لم تتوقف عن بعث رسائل إلى الغرب مفادها أن توسعات الناتو والاتحاد الأوروبي تعتبر تهديدا وأحيانا عدوانا على المصالح الروسية، وعليه بقي التنافس والخلاف وصراع الإرادات قائما بعد الحرب الباردة، حيث عرف ذروته في ظل الأزمة الأوكرانية الأخيرة (2013-2014).

يناقش هذا الفصل أبرز تداعيات هذه الأزمة ، إلى جانب مآلات ومستقبل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، حيث سـيتم ذلك ضـمن مبحثين؛ يتناول المبحث الأول تداعيات الأزمة الأوكرانية ضـمن ثلاث مسـتويات؛ على المسـتوى المحلي/الداخلي والذي يتمحور حول تداعيات الأزمة على أوكرانيا نفسـها، ثم انعكاسات هذه الأزمة على المستويين الإقليمي والدولي ليشمل روسيا من جهة والغرب (أوروبا، الناتو والولايات المتحدة) من جهة أخرى، أما المبحث الثاني فسـيتم فيه مناقشـة مآلات ومسـتقبل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية ، أين سيتم تناول الحرب الروسية الأوكرانية كأحد أبرز مآلات هذا التنافس وكنتيجة لاستمرار التنافس الجيوسياسي الروسي-الغربي ، إلى جانب أهم التصورات أو السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الحرب الروسية الأوكرانية، وأخيرا مستقبل التنافس الروسي-الغربي على ضوء ما سبق من تطورات.

المبحث الأول: تداعيات ومآلات الأزمة الأوكرانية

منذ بدايتها، أحدثت الأزمة الأوكرانية تغيّرًا عميقا في المشـــهد الجيوســـياســـي محليًّا وإقليميًا وعالميًا؛ فقد كانت تداعيات هذه الأزمة بارزة بشـكل أكبر على واقع الدولة الأوكرانية بالدرجة الأولى، ثم على روسـيا والغرب كأطراف فاعلة في هذه الأزمة بالدرجة الثانية[1]، أمام تأكيد تعزيز مكانة أوكرانيا الاستراتيجية ووزنها الجيوسياسي في لعبة التنافس بين القوى الكبرى، التي تحمل وتتبنى تصـورات وممارسـات جيوبوليتيكية متعارضـة. ومن واقع هذه التداعيات عادت إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة وترســبات الصــراع بين الشــرق والغرب، حيث كانت الجغرافيا الأوكرانية مسرحا لإعادة بعث الصراع بين روسيا الأوراسية الغرب الأورو-أطلسي.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على أوكرانيا

لقد أعادت الأزمة التي انطلقت شـرارتها في أواخر نوفمبر2013 صـياغةَ المشـهد الأوكراني بشـكل غير مسـبوق، حيث أوجدت الجغرافيا الجمهوريةَ الأوكرانيةَ في قلب التنافس الجيوبوليتيكي بين روسـيا والغرب، كما ساهم تكوينها الاجتماعي والحضاري في تغذية الانقسام السياسي الداخلي، الذي صاحبه حالة من التعارض في الولاءات والتوجهات الخارجية حول مستقبل أوكرانيا، بين تلك القوى المؤيدة للغرب وتلك الموالية لروسيا. أمام هذا الواقع، عرفت أوكرانيا تحولات عميقة في بيئتها وبنيتها السـياسـية والاقتصـادية والأمنية وواقعها الاجتماعي والديموغرافي، وحتى في إعادة تموضـعها الجيوسـتراتيجي في النظام الإقليمي والدولي. وبناء على ذلك، يمكن رصد أبرز التداعيات التي شهدتها أوكرانيا جرّاء هذه الأزمة كما يلي:

أولا: التداعيات السياسة: كما هو معروف، جاءت أحداث الأزمة الأوكرانية في بدايتها كرد فعل على رفض نظام يانوكوفيتش التوقيع على اتفاق الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي، واسـتجابته في المقابل للخيار الروسـي الذي عرض 15 مليار دولار على أوكرانيا كمساعدات وقروض وتفضيلات في أسعار الطاقة. لذلك، كانت أُولى الآثار المباشرة للأزمة سياسية بامتياز، حيث تم إسقاط النظام الموالي لروسيا تحت ضغط داخلي وبدعم من الغرب، لتليها على إثر ذلك سـلسـلة من التحولات الراديكالية وغير المسـبوقة في الواقع السـياسـي الأوكراني، بعد زيادة حجم الضغط الذي فرضه التنافس الروسي الغربي على صانع القرار الأوكراني.

[1] من المهم التنبيه هنا، أنه في هذا المبحث سيتم التركيز بشكل أساسي على التداعيات والآثار المباشرة للأزمة الأوكرانية 2013-2014، على السنوات التالية بعد الأزمة، دون إغفال أن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 هي أحد مآلات التنافس الروسي الغربي في ظل تطورات هذه الأزمة، والتي سيتم تناولها في المبحث الثاني.

فعلى صعيد الواقع السياسي في أوكرانيا، تفاقمت الأحداث ووصلت إلى ذروتها، بحيث أصبحت خيارات الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة أكثر تطرفا ومجازفة، فبينما كان يانوكوفيتش يسعى إلى تعزيز سلطته لتصبح سلطة مطلقة، كان المحتجون مصممين على تغيير رأيه بشأن الخيار الأوروبي ثم محاولة إقصائه من السلطة[1]، وذلك الذي تم بالفعل، حيث تمت الإطاحة بطريقة غير دستورية برئيس منتخب بطريقة دستورية، كما تم الاستيلاء على السلطة من طرف النخب ذات التوجهات الغربية بمن فيها النخب اليمينية المتطرفة، وقد منح ذلك ذريعة لروسيا لاتخاذ خطوات أكثر تطرّفًا وغير متوقعة بالنسبة لأوكرانيا والغرب، وذلك بضمها لشبه جزيرة القرم ودعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا، تحت ذريعة الاستجابة لطلب حماية الناطقين بالروسية من السلطات "النازية الجديدة" في كييف. وفي حين كان الأوكرانيون يرون أن الأزمة الحالية تتعلق بالتطور الديمقراطي والخيارات السياسية، فإن روسيا فسرتها في إطار جيوسياسي يتعلق بالمواجهة مع الغرب[2].

في السياق ذاته، وعلى صعيد السياسة الخارجية الأوكرانية، أصبحت توجهات أوكرانيا أكثر تناغما مع الغرب، خاصة بعد أحداث شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، والتي أدت إلى مزيد من العداء مع روسيا، حيث كان أول قرار اتخذته السلطات الجديدة في كييف بعد الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش، هو توقيع اتفاقية الشراكة مع المفوضية الأوروبية في 26جوان 2014، والتي كانت تمهيدا لتقليص العلاقات الأوكرانية الروسية التي اتسمت بكثير من التبعية، وتعزيزا لاختيار صناع القرار الأوكرانيين للتوجه نحو الاتحاد الأوروبي، رغبة في إحداث تغييرات جوهرية في نموذج التنمية العام للبلاد، لا سيما فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد[3]. وقد تم تطبيق أجزاء مهمة من الاتفاقية بشكل مؤقت اعتبارًا من1نوفمبر 2014، سيما ما تعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون؛ الحوار والإصلاح السياسي؛ العدالة والحرية والأمن؛ التعاون الاقتصادي والقطاعي والتعاون المالي، قبل أن تدخل حيز التنفيذ في 1سيتمبر 2017[4].

حسب **ميكاييلو ميناكوف**، فإن النظام السياسي الأوكراني منذ بداية الأزمة، قد مرّ بعملية تعافي استمرت لعامين من الصدمة الداخلية لتغيير النظام والضربة الخارجية الناتجة عن ضم القرم ودعم روسيا لتمرد الانفصاليين؛ حيث لم تقتصر انتفاضة أوروميدان على الإطاحة بالقادة السابقين الموالين لموسكو فحسب، بل أعادت تأسيس

---

[1] دانييري، ص363.

[2] Shelest, p192.

[3] Ibid. p193.

[4] يمكن الحصول على تفاصيل أوسع بشأن إبرام اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، والقرارات المتعلقة بها، خاصة القرارين (2 1247/017 و1248/2017) الصادرين عن مجلس الاتحاد الأوروبي، والمستندات ذات الصلة باتفاقية الشراكة مع الطرف الأوكراني، ودخول ها حيز النفاذ، من خلال الطلاع على: اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي. على الرابط: https://bit.ly/43AbJLv ، تم التصفح بتاريخ (2025/05/25).

النظام الدســتوري الذي كان قبل يانوكوفيتش والنظام البرلماني الرئاســي في أوكرانيا[1]. لقد غيرت هذه التحولات، والحاجة إلى الرد بشكل مناسب على فقدان القرم والحرب مع الانفصاليين المدعومين من روسيا، مؤسسات أوكرانيا السياسية وسلوك نخبها بشكل عميق، تجلى بوضوح في التوجه نحو الغرب على أكثر من صعيد. ومن أجل دعم وتعزيز عملية التحول نحو الغرب، وتوفير البيئة والبنية السـياسـية المناسـبة لذلك، لم تتأخر الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والمؤسـسـات المالية الاقتصـادية الدولية، عن تقديم الدعم للحكومة الأوكرانية الجديدة يفوق العرض الذي قدمته موسكو (15 مليار دولار)، لتشجيعها على الالتزام بالإصلاحات الضرورية، التي تهيئها تدريجيا للارتباط بالاتحاد الأوروبي. فقد تلقت بالفعل الدفعة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي في ماي 2014، بقيمة 17 مليار دولار، كما كشـف الاتحاد الأوروبي عن مسـاعدات بقيمة 15.5 مليار دولار[2].

تأتي هذه الخطوات الغربية تجاه أوكرانيا بهدف تعميق الهوة مع روسيا، وإقناع صناع القرار الجدد بأن الغرب لن يتخلى عن حلفائه، خاصة وأن الأسباب المباشرة للأزمة الأوكرانية ارتبطت بتطلعات الأوكرانيين نحو الغرب والتخلص من النظام التسلطي الموالي لروسيا. لذلك، وبينما أدت تطورات الحراك السياسي فيما بعد إلى عزل شبه كلي للسياسيين الموالين لموسكو، كانت القوى الموالية للغرب والمعادية لروسيا تمثل الأغلبية الجديدة المهيمنة على الساحة السياسية الأوكرانية. وكان الائتلاف الذي قاده **بوروشينكو** عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر 2014، قد وقّع على اتفاق تضمّن الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وإلغاء وضع عدم الانحياز، والحصول على العضوية في الناتو[3]. وقد كان هذا الاتفاق بمثابة خارطة الطريق التي رسمت المسار السياسي لأوكرانيا بعد الأزمة، سواء على المستوى الداخلي أو على صعيد السياسة الخارجية.

تحمِل جُلّ المجموعات السياسية الجديدة التي أمسكت بزمام السلطة في كييف، مواقف معادية بشكل ثابت تجاه روسيا وسياساتها في أوكرانيا، بحيث يفوق عداؤُهم لروسيا ولاءَهم للغرب. وعلى إثر ذلك، أصبح الخلاف بين روسيا وأوكرانيا مؤسسياً، وسيتعين عليهما استثمار الكثير من الجهود والموارد في المستقبل من أجل إعادة تطبيع العلاقات[4]. لقد أنتجت الأزمة الأخيرة مؤسسات سياسية وقيادات جديدة لا تدعم التعاون مع روسيا، وترفض العودة إلى الأنماط السياسية التي كانت سائدة قبل ما يُسمّى "ثورة الكرامة"، والتي لم تعد فعّالة منذ أن استقلت أوكرانيا عن الاتحاد السوفييتي، حيث تُعتبر تلك الأنماط جزءا من الإرث السوفييتي، الذي أبقى

[1] Minakov, pp96-97.

[2] نقلًا عن: قدورة، 52.

[3] دانييري، ص ص348-349.

[4] Minakov, p104.

على النفوذ الروسـي في أوكرانيا، وحال دون تأهيلها للالتحاق بباقي دول أوروبا الوسـطى والشـرقية، التي سـبقتها إلى الشــراكة والتكامل مع الاتحاد الأوروبي، وتمكنت من بناء مؤسـســاتها السـياسـية وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية للممارسة السياسية وفق معايير الليبيرالية والديمقراطية الغربية. وبالتالي، تأتي تداعيات الأزمة الأوكرانية في سياق "الفرصة" التي أسّست أو ينبغي أن تؤسِّس للقطيعة مع النفوذ الروسي، ومع العبء الثقيل الذي خلفته حقبة الاتحاد السوفييتي، والذي لطالما أثّر سلبا على حرية اختيار التوجه السياسي لأوكرانيا المستقلة.

من جهة أخرى، ورغم الادّعاء بالتأثير السلبي الذي مارسته موسكو على كييف، إلّا أنّ مشكلة تدهور الأداء السياسي في أوكرانيا ليست في الأساس بسبب ما يطلق عليه "النزعة الإمبريالية الجديدة" لروسيا، بل بسبب عجز النخبة عن المضـي قدمًا في إصـلاح الاقتصـاد والدولة والمجتمع، وقد كان ذلك جليّا بعد أحداث الثورة البرتقالية في 2004. يجادل **ديميتري ترينين** بأن الاختيار السياسي الأولي "أوكرانيا ليست جزءًا من روسيا"، كان سلبيًا في جوهره، سهلًا نسبيًا في اتخاذه، وبشكل مفاجئ للكثيرين، أيضًا في تنفيذه، كما كان الاختيار الإيجابي "أوكرانيا جزء من أوروبا" أســهل في اتخاذه، ولكنه صــعب للغاية في تحقيقه[1]. وحاليًا، رغم الدعم الغربي، لا تزال أوكرانيا عالقة بين الاثنين؛ صـحيح أنها لم تعد جزءًا من مجال النفوذ الروسـي، خاصـة بعد أن سـلكت النخب الجديدة طريق القطيعة مع توجهات النظام السـابق وعلاقاته مع موسـكو، ولكنها أيضـا ليسـت بعد جزءًا من المنظومة الغربية، أو بالأحرى جزءًا من أوروبا المنظمة رغم جاذبية أوكرانيا بالنســبة للأوروبيين، ولا جزءًا من الناتو رغم محوريتها الجيواستراتيجية.

ثانيا: التداعيات الجيو–اقتصادية: في ظل تفاقم الأزمة الأوكرانية، فإن أغلب المؤسسات الاقتصادية التي دعمت التعاون العميق والشامل بين روسيا وأوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، خاصة خلال المرحلة التي سيطرت فيها الحكومة الموالية لموسكو، أصبحت إما مدمَّرة أو غير فعالة. في حين تم تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجديدة وتنظيمها بطريقة لا تدعم التعاون المحتمل في المدى القصير أو المتوسط مع روسيا. وفي ظل هذا الواقع المستجد الذي فرضته الأزمة، يعتقد المتعاملون الاقتصاديون أنه لا توجد بوادر لحل الصراع في المستقبل القريب، لذلك بدأوا في البحث عن شركاء جدد وإعادة بلورة استراتيجياتهم الاقتصادية والتجارية دون الأخذ في الاعتبار مصالح الطرف الروسي. وتأتي هذه الخيارات الاستراتيجية التي تقلل من رغبة مجموعات الأعمال الأوكرانية في التعاون مع نظرائهم الروس في سياق تحضير الاقتصاد لفقدان الروابط مع السوق الروسي. بمعنى آخر، لن يكون الفاعلون الاقتصاديون الجدد في أوكرانيا بعد الأزمة مستعدين لدعم التعاون الروسي

[1] Trenin, **The End of Eurasia**, p169-170.

الأوكراني[1]. وذلك نتيجة لما آلت إليه العلاقات الروسية الأوكرانية، خاصة إقدام بعد روسيا على ضم شبه جزيرة القرم، ودعم الانفصاليين في إقليم دونباس وما صاحبه من تدمير للبنية الاقتصادية الأوكرانية.

في هذا السياق، فرضت الحكومة الأوكرانية جملة من العقوبات على روسيا، والتي بدأ تنفيذها في 14 أوت 2014، حيث كانت هذه العقوبات ضـــد 172 فردًا و65 كيانًا في روســـيا ودول أخرى بتهمة "دعم وتمويل الإرهاب" في أوكرانيا. منذ ذلك الوقت، تدهورت الروابط التجارية مع روســـيا؛ ففي عام 2013، كان 5٪ من واردات روسيا تتكون من المنتجات الأوكرانية، بينما كان 24٪ من صادرات أوكرانيا موجهًا إلى السوق الروسي. في عام 2015، انخفضت صادرات أوكرانيا إلى روسيا بنسبة 60٪، وانخفضت صادرات روسيا إلى أوكرانيا بنسبة 66٪، وذلك حسبما أفاد مكتب الإحصاء الأوكراني في ديسمبر 2015، وقد استمر الصراع التجاري خلال عام 2016، حيث أمر الرئيس الروســي في 1 ديســمبر 2016 بتعليق منطقة التجارة الحرة بين روســيا وأوكرانيا، كأحد التدابير الناتجة عن تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، ردًا على ذلك، قررت الحكومة الأوكرانية حظر استيراد السلع الروسية[2]. ونتيجة لتفاقم حدة الخلاف بين موسكو وكييف رفضت الحكومة الأوكرانية سداد دين بقيمة 3 مليار دولار لروسيا، معتبرةً إياه دعمًا لـ "نظام يانوكوفيتش"، وليس لدولة أوكرانيا. وفي ظل تدهور العلاقات الاقتصـادية والتجارية بين البلدين بسـبب الأزمة، وصـل التعاون المالي والتجاري والصناعي بين أوكرانيا وروسيا إلى أدنى مستوى تاريخي[3].

وبالتالي، فإن النخب الجديدة التي سيطرت على مقاليد السلطة في كييف، أعادت ضبط السياسة الاقتصادية لأوكرانيا وفقا للمطالب التي نادى بها المتظاهرون في أوروميدان، بدءًا بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تم توقيع الاتفاقية التي جمدها يانوكوفيتش في نوفمبر 2013، لكن أي مكاسب اقتصادية متوقعة كانت لا تزال بعيدة المنال، ولم يكن هناك احتمال لانضمام أوكرانيا الكامل إلى الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة بعد الأزمة، خاصة بعدما انكمش الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا بما يقارب 7% في عام 2014 وبنسبة حوالي 10% في عام 2015، وهذا مع احتساب الإنتاج في المناطق التي لم تعد تحت سيطرة الحكومة المركزية في كييف[4]. وهذا ما تؤكده المعطيات التي يقدمها البنك الدولي حول مؤشرات الاقتصاد الأوكراني، إلى جانب مؤشرات التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا إجمالي الدين الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، وذلك حسبما هو موضح في الجدول أدناه.

[1] Minakov, p103.

[2] Ibidem.

[3] Ibid, pp103-104.

[4] Charap and Colton, p21.

جدول رقم (02): مؤشرات الاقتصاد الأوكراني في ظل الأزمة تداعيات (2013–2018)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الإجمالي المحلي (مليار $)	190.50	133.50	91	93.36	112.09	130.89
معدّل النمو الاقتصادي	%0.0	%10.10 -	% 9.80-	%2.40	%2.40	%3.50
التضخم	%0.50	%12.10	%48.70	%13.90	%14.40	%11.00
الاستثمار الأجنبي المباشر	% 2.4	%0.60	%0.20 -	%4.40	%3.03	%3.80
إجمالي الدين الحكومي من الناتج الإجمالي المحلي	%35.60	%63.70	%70.30	%71.80	%66.70	%56.90

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى بيانات مجموعة البنك الدولي، على الرابط:

http://bit.ly/45098gi، تم التصفح بتاريخ: (2025/06/09)

يشير الجدول أعلاه إلى مؤشرات الاقتصاد الأوكراني خلال فترة مفصلية، أين تظهر الآثار السلبية للأزمة على أداء الاقتصاد الأوكراني، حيث انخفض الناتج المحلي بشكل حاد ما بين 2013 و2015، وتراجع بأكثر من 50% خلال عامين فقط، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى فقدان أوكرانيا لسيطرتها على إقليمي القرم ودونباس[1]، اللذان يعتبران من أهم الأقاليم الصناعية التي يقوم عليها الاقتصاد الأوكراني، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في انكماش الاقتصاد بشكل حاد، وتراجع معدل النمو خاصة في سنتي 2014 و2015، والتي يعتبرها البنك الدولي أكبرَ معدلاتِ تراجعٍ في تاريخ أوكرانيا الحديث. كما شهدت أوكرانيا انفجارا في معدّل التضخم الذي كان شبه معدوم في 2013، ليصل إلى 48.70% في 2015، مما يدل على انهيار العملة الأوكرانية (الهريفنيا) والتراجع الحاد في القدرة الشرائية لعامة الأوكرانيين. وفي ظل الأزمة وتداعياتها، تراجع الاستثمار الأجنبي إلى أن دخل حيّز النطاق السلبي سنة 2015 بنسبة (-0.2%)، ويرجع ذلك هروب رؤوس الأموال من أوكرانيا بسبب المخاوف الأمنية للمستثمرين الأجانب وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن الأزمة. كما ارتفع إجمالي الدين الحكومي من 35.60% إلى 71.80% خلال أربع سنوات، وذلك نتيجة التأثيرات السلبية

[1] في منطقة دونباس وحدها، التي كانت تُمثّل نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا وربع صادراتها، تُقدّر الخسائر الناتجة عن الحرب بنحو 6 مليارات يورو (أي 6% من الناتج المحلي الإجمالي)، وقد توقفت الصناعة تقريبًا هناك، ويرجع ذلك أساسًا إلى انقطاعات الكهرباء واضطرابات السكك الحديدية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الحظر المفروض على صادرات السلع العسكرية والمزدوجة الاستخدام إلى روسيا في مزيد من تراجع الصادرات. وفي الوقت نفسه، تآكل الاستهلاك المحلي الخاص بسبب الارتفاع الحاد في التضخم وإجراءات التقشف المفروضة من صندوق النقد الدولي. وبشكل عام، يتجه الاقتصاد الأوكراني نحو الانكماش، في ظل الأزمة وآفاق الاستقرار لا تزال غير واضحة. انظر:

Peter Havlik, **Economic Consequences of the Ukraine Conflict**, The Vienna Institute for International Economic Studies (wiiw), Policy Notes and Reports 14, nov2014. P14.

للأزمة التي ارتبطت بالاقتراض المكثف من صـندوق النقد الدولي والدول الغربية المانحة، من أجل تمويل العجز في الميزانية في ظل زيادة النفقات العسكرية والأمنية.

ونظرا لحالة الخراب والتدهور التي وصـل إليها الاقتصـاد الأوكراني، تقدّر مجموعة البنك الدولي أن اقتصـاد أوكرانيا في المستقبل المنظور سيستمر في الانكماش بحوالي 50 % في ظل استمرار التأثيرات السلبية للأزمة. حيث تُقدّر قيمة الأضـرار التي لحقت بأوكرانيا بحوالي 100 مليار دولار، ومن المتوقع أن يحتاج إعادة الإعمار إلى ما يقرب من تريليون دولار. في ظل استمرار النزاع مع روسيا، تحتاج كييف إلى نحو 5 مليارات دولار شهريًا فقط للحفاظ على عمل الحكومة الجديدة. علاوة على ذلك، لا يبدو أن هناك أملًا كبيرًا في أن تسـتعيد أوكرانيا قريبًا السـيطرة على موانئها في بحري آزوف والبحر الأسـود. قبل الحرب، كان حوالي 70 % من صـادرات وواردات أوكرانيا و98% من صادرات الحبوب تمر عبر هذه الموانئ[1].

ثالثا: التداعيات الديموغرافية والمجتمعية: اسـتنادا إلى بيانات مجموعة البنك الدولي[2]، فإن أوكرانيا كانت تشـهد واقعا ديموغرافيا متدهورا، ليس خلال سـنوات الأزمة فحسـب، بل حتى قبلها؛ فبعد أن كان عدد سـكان أوكرانيا عشية الاستقلال في 1991 حوالي 51,7 مليون نسمة، حيث يمثل الأوكرانيون 77,7% من مجموع السـكان، مع وجود أقلية كبيرة العدد نسـبيا خاصـة من الروس (حوالي17,3%) ، تراجع هذا التعداد إلى ما بين 45 و46 مليون نسـمة عشـية الأزمة 2013-2014، وانحدر منذ اندلاع الأزمة إلى 37.7 مليون نسـمة (حسب تقديرات سنة 2024)، كما استمرت نسبة الزيادة السكانية ضمن حيز النطاق السلبي منذ بداية الأزمة بنسبة -0.30% سنة 2013-2014، لتصل إلى أدنى درجات الانحدار سنة 2024 بنسبة -8.40%[3].

ووفقا لما نقلته بعض الدراسـات حول الأزمة الأوكرانية، فإن أوكرانيا باتت تعاني فعلياً من أزمة ديموغرافية غير مسـبوقة؛ فحسـب **جون ميرشـايمر**، فإنه منذ بداية الأزمة الأوكرانية، فرّ أكثر من 6.5 مليون أوكراني من البلاد، بينما نزح أكثر من 8 ملايين داخليًا. كما أن الآلاف من الأوكرانيين، بمن فيهم المدنيون، قتلوا أو أصـيبوا بجروح خطيرة[4]. الأمر ذاتُه يؤكده **إيبان ريموند**، عندما يشـرح كيف تواجه أوكرانيا معضـلة ديموغرافية نتيجة للآثار بعيدة المدى للأزمة، حيث يشـير إلى أن ما يقارب 6.3 مليون لاجئ من أوكرانيا، وانتهى الأمر بالغالبية العظمى منهم في الدول الأوروبية. ورغم أن هذا الرقم لا يمثل بالضـرورة انخفاضـا دائما في عدد سـكان أوكرانيا، فإن مسـألة

---

[1] John J. Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**. Horizons, Summer 2022, No.21, pp22-23.

[2] مجموعة البنك الدولي، **أوكرانيا**. على الربط: http://bit.ly/45098gi، تم التصفح بتاريخ: (2025/06/21).

[3] Magocsi, P09

[4] Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**, p23.

العودة إلى الوطن أمر مهم للنظر فيه. وكلما طالت الأزمة التي أفضـت في الأخير إلى حرب (لا تزال مسـتمرة)، زاد الوقت المتاح للاجئين للاندماج في البلدان المضـيفة لهم وبناء حياة جديدة لأنفسـهم. وفي الواقع، فإن ما يقرب من ربع اللاجئين غير متأكدين مما إذا كانوا يخططون للعودة أم لا. ولذلك، فمن الصـعب وضـع توقعات لمسـتقبل عدد السـكان في أوكرانيا[1]. ومن جهة أخرى، يشـير كل من Alla Atamanenkoو Mariia Avhustiuk إلى أنّ النتائج الاقتصادية للأزمة إضافة إلى الحرب، كانت ضمن أقوى الأسباب التي أدت إلى الهجرات القســرية للأوكرانيين، ســواء النزوح داخل أوكرانيا أو الهجرة الخارجية إلى الدول الأوروبية المجاورة[2]، وحتى إلى روسيا التي استفادت ديموغرافيا من الأزمة الأوكرانية.

تصبح التحديات الديموغرافية التي تواجهها أوكرانيا بفعل الأزمة ثم بسبب الحرب أكثر تعقيدا، بالنظر إلى أن إطالة الأمد تزيد من الوقت المتاح للاجئين للاندماج في البلدان المضـــيفة لهم، مما يقلّل من احتمال عودتهم، خاصـة وأن النسـبة الأكبر من هؤلاء هم من الأطفال والشـباب والنسـاء، الأمر الذي يزيد من تفاقم المعضـلة الديموغرافية في أوكرانيا، خاصـة فيما يتعلق بمتوسـط العمر المتوقع، ونسـبة المواليد والخصـوبة في المجتمع الأوكراني.

إلى جانب ذلك، يشـــير **إيبان ريموند** كذلك إلى ظاهرة مهمة وخطيرة في ظل الأزمة الأوكرانية، وهي اختطاف الأطفال الأوكرانيين ونقلهم إلى روسـيا، حيث "تزعم" موسـكو أنها "أحضـرت" 700 ألف طفل إلى أراضـيها منذ عام 2014، وقد تحققت السـلطات الأوكرانية من اختطاف 20 ألف طفل، لكن هذا مجرد رقم واحد وسـط عدد من التقديرات التي يمكن أن تصـل إلى أكثر من مليون طفل. وكما هو الحال مع اللاجئين، فإن إمكانية العودة إلى الوطن غير واضـحة[3]. وحتى لو عاد جميع الأطفال، فمن المرجح أن تسـتغرق العملية سنوات طويلة، كما ستحتاج السلطات الأوكرانية إلى بذل جهود كبيرة لتطوير وتنفيذ سياسات عودة اللاجئين[4].

إضافة إلى ذلك، برزت على الصعيد المجتمعي المواقف والآراء السلبية للأوكرانيين تجاه روسيا، وحتى مواقف الروس تجاه أوكرانيا، وذلك بفعل الانعكاسـات والآثار الخطيرة التي لحقت بقطاع واسـع من المجتمع في كلتا الدولتين اللتان تعرفان تقاطعات كبيرة ومعقدة على مختلف الأصعدة، عرقيا ولغويا ودينيا وحتى اقتصاديا، خاصة

[1] Eban Raymond, **War on two fronts: Ukraine's demographic crisis**. In: http://bit.ly/4lk35rP, (Accessed on: 17/03/2024).

[2] Alla Atamanenko & Mariia Avhustiuk, **Forced migration from Ukraine during the Russian-Ukrainian war: impact on the EU and Ukraine**. Nowa Polityka Wschodnia, (2023) V38 n3, p41.

[3] Raymond, ibid.

[4] Atamanenko & Avhustiuk, p56.

في المناطق التي كانت مسـرحا لتطورات الأزمة. يشـير **ميناكوف** إلى أنه بعد عامين من ضـم القرم والصـراع في شـرق أوكرانيا (إقليم دونباس)، حدث تحول واضـح في موقف الأوكرانيين والروس تجاه بعضـهم البعض، وتُبرِز الاسـتطلاعات الحديثة التي أجراها "معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع" و"مركز ليفادا" في موسـكو، أن العداء بين الأوكرانيين والروس قد نما بشـكل كبير في عامي 2015-2016 في أوكرانيا؛ حيث أن 36% من المسـتجيبين لديهم مواقف إيجابية تجاه روسـيا (وكانت حوالي 80% في 2013)، وفي روسـيا 27% من المسـتجيبين لديهم آراء إيجابية تجاه أوكرانيا (وكانت حوالي 70% في 2013). ارتفع عدد الأوكرانيين الذين لديهم مواقف سـلبية تجاه روسـيا إلى 47% في جانفي 2016، بينما كان في 2013 أقل من 10%. في روسـيا، بلغ عدد الذين لديهم مواقف سـلبية تجاه أوكرانيا 59%، بينما كان في 2013 أكثر من 10%. كما يظهر الاستطلاع أن 22% من الأوكرانيين في الشرق يحملون آراء سلبية للغاية تجاه روسيا في عام 2016[1].

رابعا: التداعيات الأمنية والعسـكرية: أفضـت الأزمة الأوكرانية إلى بروز واقع أمني معقد لم تشـهده أوكرانيا المستقلة من قبل، عكس بوضوح الانهيار التام لاتفاقية بودابست، التي تعتبر رمزا لاحترام سيادة أوكرانيا وأمنها، والتي تم التوقيع عليها بين أوكرانيا وروسـيا والولايات المتحدة وبريطانيا سـنة 1994[2]. مما أدى إلى تحول كبير في العقيدة العسـكرية لأوكرانيا، سـواء في علاقتها مع الغرب أو تجاه روسـيا، خاصـة بعد احتلال موسـكو لشـبه جزيرة القرم، ودعمها الواضـح للحركات الانفصـالية في إقليم دونباس، مما أدى بالبرلمان الأوكرانية إلى تصـنيف روسيا دولة معادية ابتداء من جانفي 2015.

فعلى الصعيد الأمني، كشفت الأزمة عن هشاشة كبيرة في القطاع الأمني لأوكرانيا، في ظل نظام سياسي قائم سـيطرة الأوليغارشـيين، مما جعل الأجهزة الأمنية تفشـل في الحفاظ على سـيادة الدولة على إقليمها، وقد تجلى ذلك بوضوح في خسارة شبه جزيرة القرم دون إطلاق رصاصة واحدة، وبالموازاة مع ذلك اندلع الصراع في إقليم دونباس، وتم الإعلان عن جمهوريتي دونييتسـك ولوهانسـك الشـعبيتين، في وقت كانت البنى السـياسـية والأمنية الأوكرانية لم تتعافَ بعد من الآثار السياسية لأحداث أوروميدان.

[1] Minakov, pp98-99.

[2] تنص هذه الاتفاقية على ضـمان أمن أوكرانيا بعد تخلها عن ترسـانتها النووية التي كانت تعتبر ثالث أكبر ترسـانة نووية في العالم، حيث وافقت أوكرانيا على إزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها، وبالمقابل تعهدت الدول المذكورة أعلاه بتأمين سيادة أوكرانيا واستقلالها وعدم زعزعة أمنها واسـتقرارها، وحتى مسـاعدتها في مواجهة التهديدات الخارجية. ورغم ذلك، لم تتضـمن هذه الاتفاقية ضـمانات فعلية، مما جعلها عرضـة للانتهاك من طرف القوى المتنافسـة. وعلى الأرض، أظهرت أزمة القرم ضـعف التزام الموقعين على المذكرة، حيث لم تسـتطع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الرد بشكل مناسب على روسيا لحماية أراضي أوكرانيا أو الدفاع عن سيادتها.

وبالموازاة مع ذلك، أطلقت كييف العملية العسكرية التي تُعرف باسم "العملية المضادة للإرهاب"، تضمنت العملية جميع كيانات إنفاذ القانون الأوكرانية، بما في ذلك وزارة الداخلية، وجهاز الأمن الأوكراني، والجيش والحرس الوطني. في البداية، شـملت منطقة العمليات ثلاث مقاطعات شـرقية هي دونيتسـك، ولوهانسـك، وخاركيف، ولكن تم استبعاد الأخيرة من القائمة في سبتمبر 2014. وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، وحتى نوفمبر 2019، أسفرت المواجهات المسلحة عن مقتل ما لا يقلّ عن 13,000 شخص من الجانبين وإصابة أكثر من 30,000 شخص أخرين. بالإضافة إلى ذلك، تم تهجير 1.3 مليون شخص قسرًا، واحتاج أكثر من 3.5 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية[1].

ومع تآكل السيادة الأوكرانية على الأراضي التي خسرتها، بعد التدخل الروسي الذي استهدف البنى التحتية للاقتصاد والمجتمع الأوكراني، في إطار استراتيجية "تجميد الصراع"، وجدت كييف نفسها أمام حتمية بعث وتعميق شراكتها الأمنية مع الغرب، لاسيما في ظل ما تواجهه من تهديدات أمنية بشكل مستمر، خاصة من الطرف الروسي؛ سواء عن طريق الأعمال العسكرية المباشرة ودعم الانفصاليين، أو من خلال الهجمات السيبرانية والأعمال التخريبية واستراتيجية الحرب الهجينة، مما يجعل الهياكل والأجهزة المعنية بالأمن القومي الأوكراني في حركية دائمة، وتعاون وتنسيق مستمر مع الغرب لمواجهة هذه التهديدات. لذاك، في قمة الناتو عام 2016 في وارسو، أصبحت تدابير الدعم لأوكرانيا جزءًا من "حزمة الدعم الشاملة"، المصممة لتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها وتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق على أساس معايير الناتو والمبادئ الأورو-أطلسية. ومن خلال هذه الحزمة، ساعد الناتو أوكرانيا على مدى سنوات في إصلاح قطاعي الأمن والدفاع، حيث قدم المشورة الاستراتيجية عبر بعثة الناتو إلى أوكرانيا أو من مقر الناتو نفسه، بالإضافة إلى دعم عملي عبر برامج ومبادرات لبناء القدرات، أين ساهمت هذه البرامج في تعزيز قدرة ومتانة قطاع الدفاع الأوكراني، وكذلك في مواجهة التهديدات الهجينة. كما قدّم الناتو وحلفاؤه دعمًا واسعًا في تطوير القدرات، بما في ذلك التدريب والتعليم وتوفير المعدات[2].

بالمقارنة مع الفترات السابقة للأزمة، أنشأت حكومة أوكرانيا مجموعة من الشبكات (الأمنية) الأفقية، التي تتم مرافقتها من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والتي يمكنها الاستجابة بسرعة للوضع الإنساني في منطقة الحرب. وقد تزامن ذلك مع عملية إصلاح قطاع الأمن في أوكرانيا، الذي كان يعاني من تمويل ضعيف (حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مع فعالية إنفاق مشكوك فيها)، زادت

[1] Güler, p9.

[2] NATO, "Relations with Ukraine". North Atlantic Treaty Organization. Last modified June 13, 2024. http://bit.ly/4k6bZIl. (Accessed on: 26/03/2024).

الحكومة الجديدة الإنفاق العســـكري والأمني إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وهو ما يعادل 4 مليار دولار أمريكي. بالإضـــافة إلى زيادة الميزانية الأمنية[1]. وفي ظل الحرب مع روســيا، ارتفعت هذه النسـبة إلى مسـتويات غير مسـبوقة، حيث بلغت 34% من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك حسـب بيانات معهد سـتوكهولم الدولي لأبحاث السـلام (SIBRI)[2]. كما تحسـنت الوضـعية فيما يتعلق بجودة الضـباط والجنود في الســـنوات الأخيرة أيضًـــا. فقد زادت القوات المســـلحة وغيرها من الوكالات الأمنية من عدد المتخصصين المتعاقدين الذين يخضعون لمراكز تدريب خاصة. تجمع المدربين من أكاديميات أوكرانية وأعضاء من حلف الناتو بالتنسيق مع حكومات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[3].

لقد أدت الأزمة (على الصـعيد العسـكري) إلى عسـكرة الدولة والمجتمع الأوكرانيين، حيث أصـبحت قضـايا الدفاع والأمن القومي الأوكرانية محور الحياة السـياسـية والاجتماعية في أوكرانية، كما فرضـت الأعمال العدوانية الروسية على الأوكرانيين تبني نهج عسـكري جديد، قائم على التعبئة المسـتمرة وزيادة في الانفاق العسـكري، في ظل مواجهة غير مســـبوقة لم تشـــهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فبحلول نهاية عام 2015، أصـــبحت القوات المســـلحة الأوكرانية واحدة من أكبر القوى العســـكرية في أوروبا. وقد زاد حجمها من 146,000 جندي في 2013 إلى 280,000 جندي في نوفمبر 2015. كما اكتســـب الجيش الأوكراني الحالي مهارات كبيرة في تنفيذ الأعمال الدفاعية وحتى الهجومية، بمســـاعدة موظفين غربيين ذوي خبرة على جميع المســـتويات[4]. وفي هذا الإطار، تعززت العلاقات العســـكرية والأمنية بين أوكرانيا والغرب بشـــكل غير مسبوق، سـواء عبر الدعم بالأسـلحة المختلفة، أو من خلال برامج التدريب العسـكرية التي يقدمها حلف الناتو للقوات الأوكرانية.

ومنذ بداية الأزمة، تُعقد مشـــاورات منتظمة في لجنة الناتو–أوكرانيا نظرًا للتهديدات المباشـــرة التي تواجهها أوكرانيا فيما يخص سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأمنها. وقد عُقدت اجتماعات استثنائية للجنة عقب العدوان الروسـي على القرم وشـرق أوكرانيا عام 2014، وبعد اسـتخدام روسـيا للقوة العسـكرية بشـكل غير مبرر ضـد السـفن الأوكرانية قرب **مضـيق كيرتش** في نوفمبر 2018، وخلال الحشـد العسـكري الروسـي في أفريل 2021. كما عقدت اجتماعات اسـتثنائية أخرى في مقر الناتو في جانفي وفيفري 2022، ركّزت على الحشـد العسـكري الروسـي والغزو غير المبرر لأوكرانيا. وطوال فترة الحرب، واصـل الناتو وأوكرانيا التشـاور حول الوضـع

[1] Minakov, p101.

[2] Stockholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure, 2022, SIPRI Fact Sheet (Stockholm: SIPRI, April 2023). In: http://bit.ly/40rUuey. (Accessed on: 30/06/2025).

[3] Minakov, p101.

[4] Ibidem.

الأمني والدعم الذي يقدمه الحلف لأوكرانيا من خلال اللجنة. وفي جويلية 2023، خلال قمة فيلنيوس، تم رفع مســتوى اللجنة إلى مجلس الناتو–أوكرانيا، مما يدل على تعزيز العلاقات الســياســية وتزايد اندماج أوكرانيا مع الحلف[1]. وفي هذا السـياق، يؤكّد ميرشـايمر أنّ جهود الناتو لتسـليح وتدريب الجيش الأوكراني تفسـر إلى حد كبير سبب نجاحه في مواجهة القوات الروسية[2].

من الجدير بالذكر في هذا السـياق، أن موضـوع تكامل أوكرانيا مع الناتو، لم يكن على جدول الأعمال منذ قمة بوخارست عام 2008، عندما رفض الحلف خطط عمل العضوية لأوكرانيا وجورجيا بسبب الضغوط الروسية القوية ضـد هذا القرار. وفي عام 2010 رفضـت أوكرانيا رسـميًا إمكانية الانضـمام إلى الناتو من خلال تبنيها عقيدة جديدة للسـياسـة الخارجية وإعلانها عمّا يسـمى "الوضـع غير المنحاز" في عهد يانوكوفيتش. ومنذ ذلك الحين، غاب موضوع التعاون بين أوكرانيا والناتو تقريبًا عن الخطاب الأكاديمي والسياسي في البلاد. وتشير **حنّة شـيليسـت** إلى أنه بحلول نهاية عام 2013، كان 13٪ فقط من السـكان يدعمون عضـوية أوكرانيا في الناتو، وحتى بعد أحداث "أوروميدان"، اتفقت الحكومة الأوكرانية الجديدة في معظمها على أن العضــوية لم تكن على جدول الأعمال، وأن التقدم بطلب فوري للانضـمام إلى الناتو لم يحِن وقته المناسـب، لكن منذ ضـم القرم في عام 2014 والقتال المستمر في شرق أوكرانيا، تغيّر موقف الأوكرانيين تجاه الناتو بشكل تام، وفي الوقت نفسه أدى تعزيز التعاون الأوكراني مع الناتو إلى تصـاعد الشـكوك الروسـية لمسـتوى غير مسـبوق[3]. ففي الوقت الذي تتلقى فيه أوكرانيا الدعم الأمن والعسكري والاستخباراتي الأورو–أطلسي، تنظر إليها روسيا بوصفها تهديدًا أمنيًا متناميا إذا ما استمرت عملية اندماجها مع الغرب. وابتعادها عن الفلك الروسي/الأوراسي.

خامســا: التداعيات الجيوبوليتيكية: أعادت الأزمة الأوكرانية إحياء/تأكيد فرضــية المحورية الجيوبوليتيكية التي تتمتع به أوكرانيا، انطلاقا من موقعها في الجغرافيا السياسية العالمية (رقعة الشـطرنج العالمية)، حيث كانت مسرحا لإعادة انتاج الصراع والمواجهة بين روسيا والغرب، والذي غالبا ما يوصف من الناحية الجيوبوليتيكية بأنه مواجهة بين القوة البرية القارية لروســيا، في مقابل القوة البحرية الأورو–أطلســية للغرب، وفي ظل تحويل أوكرانيا لوجهتها بشكل كُلّي نحو الفضاء الغربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، أعادت تعريف نفسها كجزء من الغرب لا كمجرّد دولة حدودية، رغم استمرار كونها ساحة مواجهة وصراع بالوكالة، يتم إدارته بأسلحة وموارد غربية ضد المصالح والأهداف الروسية، بين السياسات الغربية التي تهدف إلى ربط أوكرانيا أكثر فأكثر بالاتحاد الأوروبي

[1] NATO, "Relations with Ukraine", op. cit.

[2] Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**, p20.

[3] Shelest, p194.

والولايات المتحدة، وبين روسـيا التي ترغب في أن تنضـم أوكرانيا التي تراها جزءاً من نفس الحضـارة السـلافية الشرقية/الأرثوذكسية إلى اتحادها الأوراسي.

لقد حكمت الجغرافيا على أوكرانيا أن تكون عالقة بين الطرفين، مما عزّز ويعزّز مكانتها كنقطة ارتكاز اسـتراتيجية محفوفة بالمخاطر والفرص، ومتغيرا مهما في حسـابات التوازن الجيوبوليتيكي بين الشـرق والغرب الممزوج باستحضار مظاهر الحرب الباردة، مما جعلها في قلب التصورات الجيوبوليتيكية الماكيندرية الجديدة (الغربية) من جهة، وفي صلب اهتمام أصحاب النزعة الأوراسية الجديدة (الروسية) من جهة أخرى. ذلك أن أوكرانيا تُعدّ من بين دول أوروبا الشرقية الأكثر أهمية بفضل خصائصها الجيوبوليتيكية الفريدة؛ لاسيما من حيث كونها تمثل المجال الجغرافي الواسع والمميّز الذي يصل/يفصل بين روسيا والغرب، في ظل تبنّي كل منهما سياسات تهدف إلى إعادة تشكيل الدولة والمجتمع وحتى الجغرافيا الأوكرانية وفقا لمصالحه وأهدافه، من خلال سياسات واستراتيجيات التنافس الجيوسياسي، التي أفضت إلى تعقيد هذه الأزمة، مما جعلها تثير نزاعا عسكريا لا يزال مستعصيا على الحل.

وفي هذه الحالة، فإنّ الإبقاء على أوكرانيا بوصفها أرضا أو جغرافيا محايدة، أو كمنطقة عازلة بين روسيا من الشـرق، والاتحاد الأوروبي والناتو من الغرب، لم يعد ممكنا بالنظر إلى الوقائع على الأرض، كما لم يعُد يحظى بالدعم داخل أوكرانيا نفسها، والتي اندلعت فيها أحداث أوروميدان أساسًا بهدف فرض التوجه نحو الغرب، والقطيعة مع روسـيا والتحرر من مخلفات الحقبة السـوفييتية، ولا تزال هذه الدوافع حاضـرة في التوجهات والخيارات الأوكرانية، رغم الخسائر الجيوسياسية لأوكرانيا في القرم والمناطق الانفصالية، وحتى في ظل تفاقم الصراع والموجهة العسكرية الجارية مع روسيا بدعم من الحليف الغربي.

لذلك، فإن تبرير خيار أوكرانيا للتوجه الجيوسـياسـي لصـالح الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بالعدوان الروسي يزداد في السياسة الخارجية والأمنية لأوكرانيا، حيث تأثر التغير في التوجه الجيوسياسي في المجتمع الأوكراني إلى حد كبير بالسياسات العدوانية للاتحاد الروسي، فبين عامي 2004 و2013، كان مستوى الدعم لعضوية الناتو يبلغ 20%، بينما كان عدد المعارضين يتأرجح في نطاق 50-60%[1]. وقد أدت تداعيات الأزمة، لاسيما ضم القرم وتصعيد روسيا للصراع في دونباس إلى تهديدات حقيقية لأمن الدولة والمجتمع الأوكراني. وفي هذا السياق، تُظهر البيانات الصادرة عن عدد من مراكز استطلاعات الرأي، بما في ذلك معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع، انعكاساً للوضع منذ عام 2014 في دعم عضوية أوكرانيا في حلف

[1] Walenty Baluk, **Geopolitical and Military Aspects of Russia's War Against Ukraine in 2014–20221**, EJTS European Journal of Transformation Studies 2024, V. 12, No. 1. P60.

شـمال الأطلسـي والاتحاد الأوروبي، **حيث** يمكن ملاحظة نمو إيجابي في الدعم لهذه القضـية (انظر الجدول أدناه).

جدول رقم (03): تطور دعم الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بين 2014 و2022 (%)

		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتو	التأييد	43	45	42	45	44	53	49	56	60
	المعارضة	31	31	32	33	36	31	36	33	33
الاتحاد الأوروبي	التأييد	54	58	52	55	51	62	57	64	65
	المعارضة	31	20	23	26	29	19	28	26	28

المصدر: Baluk, p61

بالإضـافة إلى ذلك، سـاهمت العمليات العسـكرية الروسـية واسـعة النطاق ضـد أوكرانيا، في ارتفاع كبير وغير مسـبوق في عدد مؤيدي عضـوية كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شـمال الأطلسـي. ووفقاً لبيانات "مجموعة ريتينغ(Rating Group) "، في أكتوبر 2022، وصـل مسـتوى مؤيدي عضـوية أوكرانيا في الناتو إلى 83%، وعضوية الاتحاد الأوروبي إلى 86% من مجموع المستجيبين للاستطلاع[1].

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على روسيا

لقد كانت الدولة والمجتمع الأوكرانيين أكبر الخاسرين جراء الأزمة التي شـهدتها البلاد 2013-2014، إلا أن ارتدادات هذه الأزمة امتدت لتصل إلى الأطراف الفاعلة والمنخرطة فيها بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، سـواء بآثارها السـلبية أو بعوائدها الإيجابية، ونظرا للدور الروسـي البارز والفاعل في التطورات التي شـهدتها أوكرانيا منذ بداية أحداث أوروميدان، وبحكم الروابط العديدة والمعقدة التي جمعت/تجمع البلدين، تاريخيا وحضـاريا واقتصـاديا واستراتيجيا، فضـلا عن الاتصـال والتقطع الجغرافي والديموغرافي واللغوي، فإن التداعيات الآنية أو في المدى المنظور للأزمة أو بعدها كانت عميقة، بسلبياتها وإيجابياتها وعلى مختلف الأصعدة.

[1] Ibid, p60

أولا: التداعيات الســياســية: كان للأزمة الأوكرانية أثارها البارزة على واقع الســياســة الداخلية والخارجية الروسية؛ فعلى المستوى الداخلي، تم استغلال الأزمة الأوكرانية لتعزيز النزعة القومية الروسية، سواء داخليا أو في الخارج القريب أين توجد أقليات روســية أو ناطقين بالروســية، بهدف إضــفاء أكبر قدر من الشــرعية على الســياســات الداخلية، بما يســاهم في منع تصــدير وانتقال آثار الأزمة الأوكرانية إلى الداخل الروســي، في ظل تصاعد الترويج لما سُمّي بالربيع الروسي. وبالتالي، تتجه بعض تفسيرات الأزمة إلى النظر في المستوى الداخلي بدلاً من المســتوى الخارجي/الدولي، حيث بناءً على ذلك، تُعتبر تطورات الموقف الروســي التي ســاهمت في تصعيد الأزمة الأوكرانية في 2014 ناتجة عن تغييرات داخل روسيا واستجابة الكرملين لها؛ حيث يكتب **مايكل مكفول**[1] وغيره، أن السياسة الخارجية لروسيا لم تتغير استجابة للسياسة الغربية، بما في ذلك ـــ بشكل خاص ـ ضــم القرم والتدخل العســكري في شــرق أوكرانيا، بل تغيرت الســياســة الخارجية الروســية إلى حد كبير نتيجة لاستجابة بوتين للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الداخلية الجديدة في روسيا[2].

وقد تم تســجيل تراجع في شــعبية بوتين التي بدأت في الانخفاض في عام 2008 ووصــلت إلى أدنى مستوياتها في الفترة بين 2011 و2012، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق في موسكو، وأمام تباطؤ النمو الاقتصادي الروسي، كان المتظاهرون في شوارع المدن الروسية يطالبون بتغيير سياسي وليس بولاية أخرى لبوتين[3]، مما أثار شــكوكًا حول ثقة الشــعب الروســي في قيادته، الأمر الذي أدى بالكرملين إلى البحث عن صــياغة عقد اجتماعي جديد، محوره حماية الشــعب الروســي من التهديدات الخارجية، لتعزيز شــرعيته داخل البلاد، ومن أجل ذلك كان بوتين بحاجة إلى صــراع ومواجهة مســتمرة وطويلة الأمد مع أي عدو خارجي، وهنا أعطى الغربُ الذريعة المناسبة لروسيا للتدخل في أوكرانيا من خلال لعب الورقة القومية.

يؤكد كل من **صــامويل شــارب** و**تيموثي كولتن**، أن الأزمة الأوكرانية قدمت ربحًا سياسيًا داخليًا لبوتين بنسبة عالية جدا؛ فقد وصــلت معدلات تأييده إلى مســتويات غير مســبوقة بعد ضــم القرم، حيث وصــلت إلى حوالي 90%. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بحلول الوقت الذي سقطت فيه حكومة يانوكوفيتش، كان بوتين قد تعامل بشكل فعّال وصارم مع تحديات/احتجاجات عامي 2011 و2012، وعزز ولاء أتباعه من خلال حملة لتأميم النخب، حيث أصبح يتمتع بدعم شعبي هائل وولاء كبير من طرف النخب الروسية، وبينما كانت ثورة أوروميدان تحدث في أوكرانيا، لم يكن بوتين يواجه تهديدًا خطيرًا لحكمه على المدى القصــير إلى المتوســط[4]. أما من

[1] مايكل ماكفول، عمل سفيرا للولايات المتحدة لدى روسيا خلال 2012-2014، وقد قدم هذا التفسير انطلاقا من عمله هناك.

[2] Charap and Colton, p25.

[3] Sauer, p86.

[4] Charap and Colton, p26.

وجهة نظر ليبيرالية؛ فقد أدت تداعيات الأزمة والتورط في العمليات المســـلحة ضـــد أوكرانيا، وما تبعها من العقوبات الغربية، إلى إضعاف التوجهات الليبرالية وتعزيز الضغوط داخل النظام السياسي، مع إضافة مزيد من التمحور حول شخصية بوتين في الحياة السياسية[1].

على الصعيد الخارجي، أدت الأزمة إلى إعادة تعريف روسيا لسياستها الخارجية وعلاقاتها مع الغرب، بناء على أفرزته تطورات الأزمة الأوكرانية، التي جعلت التنافس الجيوبوليتيكي الروســـي-الغربي يطفو إلى الســـطح بشكل حادّ. وفي هذا السياق، أدت السياسة الخارجية الروسية (البوتينية) تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة الأخيرة، إلى برودة شبه مستديمة من خلال التأكيد على وصف حلف الناتو بالعدو الرئيسي لروسيا الاتحادية، وذلك استنادا إلى استمرار سياساته التوسعية نحو الحدود الروسية الشرقية. وكانت النتيجة البارزة لهذه القطيعة، تأكيد فرضية التحول والتوجه الروسي نحو آسيا، والذي يوصَف بأنه قد ارتسم منذ مطلع الألفية (وصول بوتين إلى السلطة)، وصار ملاذا حتميا في ظل المواجهة مع الغرب، خاصة في إطار بعث مشروع الاتحاد الأوراسي، بمختف أبعاده الاقتصادية والسياسية والجيوبوليتيكية.

من جهة أخرى، وبعد التدخل الروســـي في أوكرانيا وضـــم شـــبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروســـي ودعم الانفصاليين في دونباس، خسرت روسيا مصداقيتها لدى الأوكرانيين ولدى الدول الغربية وحلفائها، لا سيما فيما يتعلق بالضمانات الأمنية، التي كانت قد نصت عليها مذكرة بودابست لعام 1994، هذه الأخيرة التي تعتبر رمزًا لاحترام سيادة أوكرانيا وأمنها مقابل تخليها عن وضعها كدولة نووية. وبالتالي، فإن روسيا دفعت ثمناً باهظاً من الناحية السياسية خاصة من حيث مكانتها وسمعتها الدولية. في مقابل اكتسابها لبعض الأراضي ذات الأهمية الحيوية.

في هذا السياق، فإن السياسة التي انتهجتها روسيا تجاه أوكرانيا لم تكن فعّالة في إبقائها ضمن الفلك الروسي، بل كانت عكسية؛ فبينما لا تزال موسكو تنتهج الأساليب الإمبراطورية في عملياتها السياسية في الجوار القريب، فإنها لا تستطيع أن تكسب المجتمع الأوكراني فحسب، بل أكثر من ذلك، فهي تعزّز الفجوة بين البلدين كما تُعزّز بشكل طبيعي شعور أوكرانيا بالهوية الوطنية وتوجهها نحو الغرب[2]. لذلك، فإن محاولات روسيا لإخضاع أوكرانيا لم تعد مبررة سياسيا، كما اتّضح أنها محكوم عليها بالفشل أيضًا، خاصة بعد استنفاد الخيارات السياسية والدعائية وحتى الإغراءات الاقتصادية. هنا، تبرز الاعتبارات الجيوبوليتيكية كمحرك ورهان حاسم بالنسبة لروسيا، وذلك في ظل توجهها نحو الخيار العسكري، عندما اتخذت قرارًا باستخدام القوة في عام

[1] Ibid, p22.

[2] Mariusz, pp47-48.

2014، ثم هاجمت بشـــكل أكثر عنفًا في 2022، والذي باتت موســـكو غير قادرة على تعديله أو التراجع عنه، بغض النظر عن نتيجة الحرب، والتي ســتكون عواقبها بعيدة المدى، خاصــة على صــعيد إعادة تشــكيل النظام الجيوسياسي في شرق أوروبا والفضاء ما بعد السوفييتي.

ثانيا: التداعيات الاقتصــادية: لقد كان للاعتبارات الاقتصــادية دورا كبيرا في اشــتعال الأزمة الأوكرانية، التي تميزت بالاســتقطاب الحاد بين المشــروعين الأوراســي والأوروبي، وبالتالي فإن تداعياتها على روســيا في هذا المجال كانت بارزة بشكل كبير كذلك، خاصة فيما يتعلق بإعادة تعريف موسكو لعلاقاتها الجيو-اقتصادية مع أوكرانيا والغرب، وكذا إعادة توجيه شراكاتها الاستراتيجية نحو الشرق.

عندما عارضت روسيا اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، فذلك لأنها هددت "مصالح التكامل" الخاصة بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا. وفي هذا السياق، يبرز الضغط الكبير الذي مارسته موسكو ضد مشروع الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، والذي تم كبحه في النهاية عشية بداية الأزمة، مما أشعل الأحداث في أوروميدان، حيث كان الســـعي الروســـي لمنع التقارب بين أوكرانيا (على وجه خاص) والاتحاد الأوروبي، يؤكد مخاوف روســيا بشــأن اقتصــادها، وبالتالي لا يتعلق الأمر بالتوجهات الاقتصــادية لأوكرانيا، بل بالخوف من التداعيات السلبية التي ستلحق بالاقتصاد الروسي في حال تم توقيع تلك الاتفاقية[1].

وعليه، أدركت روســيا مبكرا أن قوتها الاقتصــادية أصــبحت مهددة في ظل تســارع ارتدادات الأزمة، حيث كانت بالفعل عالقة في مرحلة من الركود اقتصــادي حتى قبل الأزمة الأوكرانية[2]، وقد بدأت الآثار الســلبية تظهر بشكل متزايد مع بداية العقوبات الغربية (وخاصة المالية منها)، إضافة المخاطر السياسية المرتفعة ذات الصلة، والتي أعاقت الاستثمارات والنمو الاقتصادي وعملية التحديث، وقد أشارت التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي انخفض بنحو نقطة مئوية واحدة مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة، مما أدى إلى خســـارة في الناتج المحلي الإجمالي الروســـي؛ تقارب 20 مليار يورو في عام 2014، وأكثر من 30مليار يورو في 2015، ونحو 50 مليار يورو في 2016[3].

[1] Klotz, p276.

[2] للإشارة، لم يكن الركود الاقتصادي الذي كانت تشهده روسيا نتيجة حصرية للاضطرابات المتعلقة بأوكرانيا والعقوبات الغربية فقط، حيث كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط تأثيرًا كبيرا بسبب طبيعة الاقتصاد الروسي والاعتماد الكبير للخزينة الروسية على عائدات الطاقة الأحفورية؛ بين سنتي 2014 ونهاية 2015 تراجع سعر البرميل من حوالي 110 دولار إلى 30 دولار، مما ساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي ليصبح أكثر سوءًا.

[3] Havlik, p13.

ومن جهة أخرى، تراجعت احتياطات النقد الأجنبي في روســيا بنحو 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2014، لتصــل إلى 428.6 مليار دولار، مقابل 524.3 مليار دولار في الشــهر نفســه من عام 2013، بســبب تدخل البنك المركزي الروســي لدعم العملة الروســية (الروبل)[1]، كما تؤكد بيانات البنك الدولي عن الاقتصــاد الروســي في الجدول أدناه، مدى التراجع والاكماش في معدلات النمو الاقتصــادي، نتيجة للعقوبات الغربية والتراجع في أســعار النفط إلى جانب تراجع الاســتثمارات الأجنبية، إضــافة إلى ما رافقها من ارتفاع في معدلات التضخم وانهيار قيمة العملة المحلية.

جدول رقم (04): مؤشرات الاقتصاد الروسي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية (2013–2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الناتج المحلي (تريليون $)	2.29	2.06	1.36	1.28	1.57	1.69
معدّل النمو الاقتصادي (%)	1.8	0.7	2.5-	0.2	1.8	2.8
معدّل التضخم (%)	6.8	7.8	15.5	7.0	7.3	2.9
الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	3.00	1.10	0.50	2.50	1.80	0.50
إجمالي الدين الحكومي من الناتج الإجمالي المحلي (%)	9.10	11.20	13.50	14.20	16.30	16.20
متوسط سعر النفط (دولار/للبرميل)	108	99	52	44	71	66

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى معطيات مجموعة البنك الدولي على الرابط:
http://bit.ly/4lKRmCK ، **تم التصفح يوم : (2025/07/13)**

في ظل هذ الانعكاسات السلبية للأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الروسي، ومع إدراك موسكو أن ميزان القوة الاقتصــادية يميل نحو آسـيا، سـعت للاسـتفادة من الانفتاح الاقتصــادي والتجاري إقليميا على جنوب وجنوب شــرق آســيا، ويعد نمط تطور العلاقات الروســية الصــينية نموذجا جيدا وفعالا لهذا التوجه، حيث انتقلت من مســتوى الشــراكة إلى مســتوى التحالف الاســتراتيجي في مختلف المجالات، الذي يوفر إطارا متعدد الأطراف للتعاون الاقتصــادي، حيث تم توسـيع أهدافها لتشــمل منطقة للتجارة الحرة، وبناء مشــاريع مشــتركة في قطاعات النفط، الغاز، والموارد المائية. كما اسـتفادت روسـيا من الترتيبات الإقليمية في التخفيف من حدة آثار العقوبات الغربية، على غرار وجودها كعضو مهم في مجموعة **بريكس (BRICS)** التي تضم القوى الاقتصادية الصاعدة،

[1] نقلا عن: رسول، ص112.

البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا[1]، وقد انعكست هذه العلاقات في رفض دول عديدة، كالصين والهند والبرازيل ودول أمريكية لاتينية أخرى لسياسة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا عقب ضمها لشبه جزيرة القرم واستمرار تورطها في الأزمة الأوكرانية.

ومن جهة أخرى، فرضت روسيا حضرا على عمليات استيراد المنتجات الزراعية والغذائية من الولايات المتحدة، كندا والاتحاد الأوروبي، كما اتجهت إلى استخدام دولار هونغ كونغ بديلا عن الدولار الأمريكي في معاملاتها التجارية، واتفقت مع الصين على استحداث نظام ثنائي الأطراف لمقايضة عُملتيهما واستخدامهما في الحسابات التجارية الثنائية بديلا عن الدولار الأمريكي، ومن شأن هذا النظام، في حال أثبت نجاحه، أن يجذب اهتمام دول أخرى غير راضية عن النظام المالي الحالي[2]. لقد توصّل الطرفان الروسي والصيني على الصعيدين المالي والتجاري، إلى اتفاق لمبادلة العملات بقيمة 150 مليار يُوان، أي ما يعادل 25 مليار دولا، وهو ما يسمح لهما بزيادة التبادل التجاري بالعملات المحلية، وتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الثنائية، وقد أكد وزير المالية الروسية أن 50% من التجارة بين الصين وروسيا يمكن إجراؤها بالعملات المحلية[3]، وتكمن أهمية هذه العملية في سعي كِلا البلدين إلى مضاعفة التبادل التجاري بينهما، وتعزيز تعاونهما الاستراتيجي لكسر الهيمنة الأحادية الغربية.

ثالثا: التداعيات الجيو–طاقوية: تحظى قضية الطاقة وطرق نقلها لدى صناع القرار في موسكو بأهمية قصوى، حيث بات يتردد في روسيا عبارة شهيرة مفادها "**ليس لروسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقة**"[4]. ومعنى ذلك، أن القضايا المرتبطة بجيوبوليتيك الطاقة لا تقل أهمية عن قضايا السياسة العليا، المرتبطة بالأمن القومي الروسي. فقد كانت روسيا تلعب دورًا محوريا في تلبية احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي والنفط والفحم، عبر شبكات الأنابيب والنقل البحري ومسارات التصدير والتسويق المختلفة، خاصة عبر أراضي أوكرانيا كدولة عبور محورية. لذلك، تسببت الأزمة الأخيرة في تعطيل سلاسل التوريد[5]، وفي هذا السياق، أعادت الأزمة الأوكرانية الأخيرة إلى الواجهة قضايا الأمن الطاقوي الروسي، والتحديات التي تواجهها روسيا نتيجة لتداعيات

[1] حمشي، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، ص ص451-452.

[2] نفس المرجع، ص453.

[3] التقرير الاستراتيجي العربي، 2013-2014، ص59.

[4] رسول، ص112.

[5] Junhao Qi, **An Analysis of the Energy Crisis under the Ukraine Conflict,** Advances in Economics Management and Political Sciences, December 2023, 46(1). p288.

هذه الأزمة، على مستوى توريد الطاقة إلى السوق الأوروبية وخطوط نقلها، فضلا عن تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، والتي كانت لها انعكاساتها السلبية على نمو الاقتصاد الروسي.

لقد سبق وأن عرفت العلاقات الروسية–الأوكرانية–الأوروبية عددا من الأزمات المرتبطة بقضايا توريد الطاقة الروسية، والتي عرفت بأزمات أمن الطاقة الروسية–الأوكرانية–الأوروبية [1]، سواء تعلق الأمر بتوريد الطاقة إلى أوكرانيا، أو نحو أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وكانت ملامح هذه الازمات الطاقوية في صورتين؛ الأولى ابتزاز روسيا من طرف أوكرانيا باعتبارها دولة عبور، والثانية استخدام روسيا ورقة الطاقة كسلاح اقتصادي تجاه الدول المستهلكة. وفي ظل الأزمة الأوكرانية الأخيرة، خاصة بعد قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، ارتبطت أزمة الطاقة الروسية بمختلف أبعادها (الإنتاج، الأسعار، خطوط النقل وسلاسل التوريد)، بالعقوبات الاقتصادية والمالية الغربية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية على قطاع الطاقة الروسي، وما صاحبها من تراجع في الأسعار بأكثر من النصف.

أدت هذه العقوبات إلى توقف جل المشاريع الكبرى التي كانت تعمل على استكشاف المكامن الطاقوية الصعبة، خاصة في القطب الشمالي ومكامِن النفط الصخري، والتي كانت معظمها موكل إلى الشركات الغربية الكبرى في هذا المجال، بالنظر لما تمتلكه من الخبرة والإمكانيات والتكنولوجيا المتطورة، على غرار شركات مثل: **إيكسون موبيل، وإيني، وشِلّ، وشتات أويل، وبريتيش بيتروليوم** وغيرها، والتي أوقفت عملها استجابة للعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على موسكو بسبب تورطها في الأزمة الأوكرانية. ونتيجة لذلك، توقفت روسيا عن تطوير مشاريع الطاقة بعد انسحاب هذه الشركات، كما ساهمت العقوبات الاقتصادية ضد روسيا في انخفاض أسعار الطاقة بشكل كبير (**أنظر الجدول رقم: 04 أعلاه**)، مما أدى إلى تراجع حادّ في الإيرادات ونمو العجز في ميزانية الدولة.

بالنظر إلى هذه التداعيات، وعلى ضوء الأزمات الطاقوية السابقة، ادركت روسيا مبكرًا ضرورة إعادة صياغة رؤيتها لأمنها الطاقوي، وذلك من خلال إعادة تموضعها الجيوسياسي في شبكة انتاج وتوريد الطاقة في الفضاء الأوراسي؛ من خلال تنويع وتوسيع دائرة الشركاء في المشاريع الكبرى لإنتاج ونقل الموارد الطاقوية الروسية لاسيما مع البلدان التي تمر بها[2]، (**نظر الجدول رقم: 05 أدناه**)، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الأوكرانية أو للأزمات الممكنة في المستقبل، على جيوبوليتيك نقل الطاقة الروسية، والتقليل من الاعتماد

[1] يمكن الاطلاع بشكل مفصل على أزمات الطاقة الروسية-الأوكرانية-الأوروبية، خاصة أزمتي عام 2006، وعام 2009، أين كانت روسيا توظف "سلاح الطاقة" ضد أوكرانيا والدول الأوروبية، في: رسول، ص ص58-78.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبالغ فيه على أوكرانيا كدولة عبور، والتي كانت تمر عبر أراضـــيها نحو 80% من احتياجات الطاقة الأوروبية القادمة من المصادر الروسية.

الجدول رقم (05): أهم مشاريع نقل الغاز الروسي نحو أوروبا والشركات المنفذة لها

اســـــم المشروع	ســـنوات الإنجاز	الكلفة	الطاقة القصوى للمشروع	الشركات المنفذة للمشروع
الســـيـــل الشمالي1	2009-2012	20 مليـار دولار	55 مليار م3	غـاز بروم 51%، بـاســف وينترشـــال واي اون رورغـاز 15.5%، وإن في نذرلاند وغاز دوفرانس سويزب 9%.
الســـيـــل الشمالي2	2012-2019	14 مليـار دولار	55 مليار م3	غاز بروم 51%، إيون الألمانية 10%، رويال دوتش شيل 10%، OMV النمسـاوية 10%، باسـف الألمانية 10%، إنجي الفرنسية 9%.
الســـيـــل الجنوبي	2012-2019	21 مليـار دولار	63 مليار م3	غاز بروم وبوتاس التركية وإيني الإيطالية
الســـيـــل الأزرق	1997-2003	2.4 مليـار دولار	1مليار م3	غاز بروم وبوتاس التركية
الســـيـــل التركي	2014-2019	11.4مليار دولار	63 مليار م3	غاز بروم وبوتاس التركية وإيني الإيطالية

المصدر: محمد جاسم حسين الخفاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018). ص168

وفي نفس ســياق التوظيف الجيوســياســي لتوريد موارد الطاقة الروســية نحو أوروبا، أدت تداعيات الأزمة الأوكرانية إلى زيادة تركيز روسـيا على المشـاريع التي تتفادى أوكرانيا بشـكل خاص (انظر الخريطة رقم .. أدناه)، مع حرصـها اسـتمرار تأمين إمداداتها نحو السـوق الأوروبية، لتحقيق مزيد من الهيمنة الإقليمية في مجال الطاقة، وبالموازاة مع ذلك عملت روسيا على عرقلة وإفشـال المشـاريع المنافسـة على غرار المشـاريع الأمريكية والأوروبية (نابوكو الغازي، وباكو–تبليسي–جيهان النفطي) لنقل الغاز من آسيا وأذربيجان، وقد تمكنت من إفشال مشروع نابوكو كأهم مشـــروع غربي[1]، من خلال عقد صـــفقات لشـــراء الغاز الطبيعي من تركمانســـتان، وأذربيجان،

[1] يقضـي مشـروع "نابوكو"، الذي جاء بمبادرة أوروبية مدعومة من الولايات المتحدة، لكسـر الهيمنة الروسـية على سـوق الغاز الطبيعي في أوروبا، بمدّ خط أنابيب ينطلق من كل من كازاخسـتان، أوزبكسـتان، وتركمنسـتان، تحت مياه بحر قزوين ليصـل إلى أذربيجان، ومنها إلى

وأوزبكســتان، لتبقى روســيا المحتكر الأكبر للغاز في المنطقة[1]، وتحافظ على على مكانتها في ســوق لطاقة الأوبية كأول مزود للاتحاد الأوروبي بالطاقة؛ النفط بنســبة 34 % والغاز الطبيعي بنســبة 44%، ويُتوقع أن يتجاوز إجمالي الطاقة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي من روسيا حدود 70% في 2030[2].

لقد خلّفت الأزمة الأوكرانية آثارًا واضــحة على الديناميكيات المرتبطة بجيوبوليتيك الطاقة الروســية، والتي كانت لها انعكاساتها على العديد من القطاعات الأخرى بسبب طبيعة الاقتصاد الروسي، المرتبط بشكل كبير بسلسلة إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، حيث أدت عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاقتصادية والطاقوية على روســيا، إلى تراجع صــادراتها النفطية، كما تعرضــت إمدادات الطاقة خاصــة الغاز الطبيعي للاضطراب، مما تسبب في ارتفاع الأسعار ونقص في الإمدادات على مستوى أوروبا والعالم[3]. مع ذلك، فقد استطاعت روسيا أن تتحرّر بشكل كبير من التبعية التي كانت تعاني منها تجاه دول العبور[4]، وذلك من خلال استراتيجية تنويع وتوسيع شبكة خطوط نقل وإمدادات الطاقة نحو وعبر مختلف الدول الأوروبية، التي لا تزال في أعلى ســلم ترتيب الدول المســتوردة والمســتهلكة للطاقة الروســية في العالم، وذلك رغم تداعيات الأزمة الأوكرانية وسلسلة العقوبات الغربية على قطاع الطاقة الروسي.

جورجيا ثم تركيا، ليواصل مساره نحو بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا، ونتبلغ الطاقة التمريرية الكلية لخط نابوكو 31 مليار متر معكب من الغاز سنويا، وبتكلفة إنشاء تبلغ نحو 8 مليار. انظر: رسول، ص ص158-159.

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، 2017، ص33.

[2] الخفاجي، ص134.

[3] Qi, p288

[4] رسول، ص126.

خريطة (إنفوغراف) رقم (10): أهم خطوط نقل الغاز الروسي نحو أوروبا ومعدلات الإمداد والاستهلاك

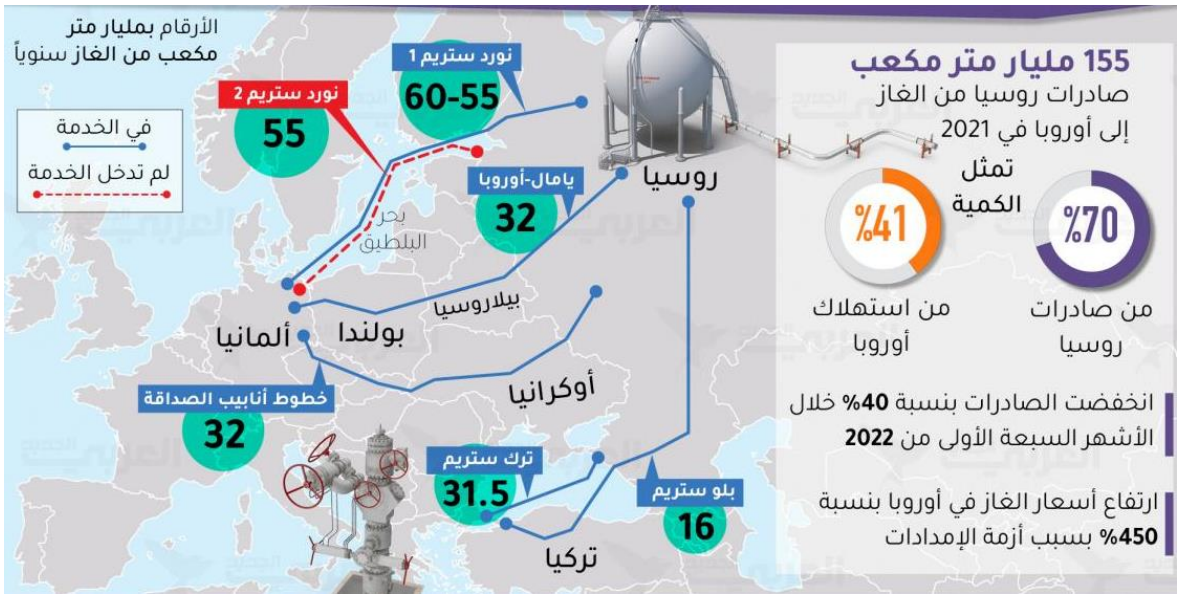

المصدر: على الرابط: http://bit.ly/44xPBTP، تم التصفح يوم: (2025/07/16)

من جهة أخرى، تَوجهَ الرُّوس نحو التحالفات والشراكات الشرقية الآسيوية، كرهانات جديدة للأمن الطاقوي الروسي بعد الأزمة الأوكرانية. وقد تضمنت استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2020 العمل على زيادة نصيب الصادرات النفطية إلى الدول الآسيوية إلى حدود 30%، وصادراتها من الغاز إلى نحو 15%[1]. خاصة في ظل توجه روسيا والصين نحو تطوير العلاقات الطاقوية بينهما إلى شراكة شاملة ودائمة. خاصة بعد إبرام صفقتين رئيسيتين في مجال الغاز الطبيعي؛ ففي مايو 2014، وافقت الصين على صفقة بقيمة 400 مليار دولار مقابل 38 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي الروسي، عبر خط أنابيب **"قوة سيبيريا"**، والذي من المقرر أن يبدأ التشغيل في عام 2018 ويستمر لأكثر من ثلاثين عامًا[2]. وفي نوفمبر 2014، تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن خط أنابيب ثانٍ يُعرف بـ: "آلتاي"، لنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا من روسيا إلى الصين. وإذا ما تم تنفيذ هاتين الصفقتين وفق الالتزامات النهائية والجدول الزمني المحدد، فقد يعني ذلك أن روسيا ستقوم بتصدير أكثر من 68 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا إلى الصين بحلول عام 2030[3].

[1] نفس المرجع، ص137.

[2] بدأ تدفق الغاز الطبيعي من روسيا نحو الصين نهاية عام 2019 عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا"، والذي أنتج حوالي 10 مليارات متر مكعب من الغاز عام 2021، ومن المقرر أن يصل إلى طاقته الكاملة البالغة 38 مليار متر مكعب نهاية عام 2025.

[3] Miyeon Oh, **Sino-Russian Strategic Energy Ties: Enduring Partnership or Fragile?** (Atlantic Council, Global Energy Center, September 2016). P1.

ما يعني أن روسـيا سـتعوّض جزءًا معتبرًا من الخسـائر الاقتصـادية الناجمة عن تداعيات الأزمة الأوكرانية، كما ستفقد العقوبات الغربية جدواها في الضغط على موسكو.

رابعا: التداعيات الأمنية والعسـكرية: من المهم التذكير في هذا السـياق بالتغيير الذي شـمل العقيدة الأمنية والعسكرية الروسية أواخر سنة 2014، أي قبل انقضاء موعدها المفترض سنة 2020، والتي جاءت في إطار الاستجابة الروسية للتطورات الإقليمية والدولية في محيطها الجيوسياسي المضطرب، في ظل تداعيات وإفرازات الأزمة الأوكرانية، التي أدت بدورها إلى الانخراط المباشـــر في هذه الأزمة ومن ثَمّة تدهور العلاقات الروســـية الغربية. ويأتي ذلك في ظل ارتباط روسيا بعلاقات تحالف عسكري مع كل من أرمينيا وبيلاروسيا، كازاخستان، قرغيزسـتان وطاجيكسـتان، من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي (تشـكلت سـنة 1992)، كما تحتفظ موسكو بقوات معتبرة في أرمينيا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المنفصلتين عن جورجيا، وفي ترانسنيستريا المنفصلة ذاتيا عن مولدوفا، وكذا في قرغيزسـتان وطاجيكسـتان. وفي وقت أثبتت روسـيا قدرتها على ممارسـة الهيمنة (النسـبية) بنجاح في جوارها الإقليمي في جورجيا (2008)، ثم في شـبه جزيرة القرم (2014)، فإنّه وفي كلتا الحالتين، لم يقم حلف شـمال الأطلسـي بأي سـلوك ردعي تجاه النزعة الروسـية لمراجعة الخريطة الجيوسـياسـية للمنطقة[1].

ومع ذلك، تدرك موسـكو جيّدا أنّ الغرب أصـبح أكثر التزاما بجعل أوكرانيا جزءًا من منظومة الدفاع الغربية، وأن الناتو لن يتراجع عن محاصـــرة روســـيا؛ وهذا ما يؤكده ميرشـــايمر في واقع الأمر، حيث أن رد الغرب على أحداث 2014 في القرم ودونباس، كان مضاعفة الالتزام بالاستراتيجية القائمة، وجعل أوكرانيا فعليًا عضوًا بحكم الأمر الواقع في النـاتو. فمنـذ عـام 2014، بـدأ الحلف في تـدريـب الجيش الأوكراني، بمعـدل تـدريـب نحو 10,000 جندي سـنويًا خلال السـنوات الثماني التالية. وفي ديسـمبر 2017، قررت الولايات المتحدة تزويد كييف بـــأسلحة دفاعية، وسرعان ما شاركت دول الناتو الأخرى أيضًا، وأرسلت مزيدًا من الأسلحة إلى أوكرانيا[2]. وبناء على ذلك، تأكدت لدى الروس القناعة بأن الغرب يقود "حربا بالوكالة" ضـد روسيا عبر أوكرانيا، وأن الدعم الغربي للنظام الجديد بعد أحداث أوروميدان هدفه ضـــرب المكانة والمصـــالح والعلاقات الروســـية الأوكرانية، لا سيما الوجود العسـكري الروسـي في مدينة سيفاسـتوبول بالقرم، لذلك جاء الرد الروسـي السـريع والحاسـم بدعم استقلال شبه جزيرة القرم، وضمها للاتحاد الروسي، وبالتالي تأمين أسطولها وقاعدتها البحري في سيفاستوبول، وتعزيز تواجدها العسكري الدائم في البحر الأسود.

---

[1] **حمشي، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، ص451.

[2] Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**, p19

كان ذلك مؤشرا على المزيد من تصاعد التوتر بين روسيا والغرب الأورو–أطلسي، والذي تجسد فعليا في إعلان روسيا التعليق التام لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بسبب تجنب دول الناتو الالتزام بقواعد المعاهدة ونظام الرقابة على الأسـلحة. كما تم توسـيع منظمة شـنغهاي للتعاون خلال رئاسـة روسـيا لها في 2017، من خلال إتمام عملية انضمام الهند وباكستان، ثم إيران عام 2023[1]، وبذلك أصبحت المنظمة من الناحية الديموغرافية تضم نصف سكان العالم؛ حيث تمتلك أربع دول منها السلاح النووي، ودولتين منها لديها العضـوية الدائمة في مجلس الأمن. وتنظر موسـكو إلى هذه المنظمة على أنها محور أمني جديد، وقوة موازنة للتحالفات العسكرية الغربية، من شأنها تحقيق قدر من التوازن الاستراتيجي مع حلف الناتو[2].

يُعد الاقتصـاد الروسـي الذي بات يوصـف بأنه اقتصـاد حرب في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، أكبر من اقتصـادات باقي الدول المطلة على البحر الأسـود. وقد أنفقت روسـيا بعد سـنة من بداية الأزمة الأوكرانية حوالي 51.6 مليار دولار على الدفاع في عام 2015 (ما يعادل 4.1% من ناتجها المحلي الإجمالي)، وفقًا لمعهد الدراسات الاستراتيجية الدولي في لندن[3]. أما معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) فيشير إلى تقديرات أعلى للإنفاق الدفاعي الروسـي منذ 2013؛ أين بلغت 76.6 مليار دولار، وارتفعت إلى 87.7 مليار دولا في 2014، أما في 2015 فقدر بـــ66.4 مليار دولار، أي ما يعادل 5.4% من الناتج المحلي، بزيادة بلغت 91% مقارنة بعام 2006 (عامين قبل الأزمة الجورجية)، واسـتمر متوسـط الانفاق العسـكري الروسـي في حدود 65 مليار دولا في السـنوات الموالية (2015 إلى 2021)، إلى أن تجاوز حدود 102 مليار دولار سنة 2022 نتيجة الحرب مع أوكرانيا، وبعد عامين من الحرب في سنة 2024، بلغ حجم الانفاق العسكري الروسي 148.9 مليار دولار (انظر الجدول أدناه).

جدول رقم (06): معدلات الانفاق العسكري الروسي منذ بداية الأزمة الأوكرانية حسب (SIBRI)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الإنفاق(مليار$)	76.6	87.7	66.4	69.2	66.9	61.6	65.2	61.7	65.9	102.4	109.2	148.9

[1] تأسست منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) عام 1996 بوصفها تكتلا إقليميا أوراسيا باسم "خماسية شنغهاي"، يضم الصين وكازاخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجيكستان، وبعد انضمام أوزبكستان والهند وباكستان، ثم انضمام إيران في قمة الهند (جويلية 2023)، انظر: التقرير الاستراتيجي العربي، 2017، ص35.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2016، ص44.

[3] Serban Filip Cioculescu, **Perceptions of changing power, dyadic rivalries and security dilemma mechanisms in the wider Black Sea area.** Studia Politica: Romanian Political Science Review, 16(3), 2016. P383.

النســبـة من النـاتج الإجمالي المحلي (%)	4.2	4.1	4.9	5.4	42	3.7	3.9	4.1	3.6	4.6	5.4	7.1

Source: **SIPRI Military Expenditure Database (2013-2024)**, in: http://bit.ly/44WgL5O, (Accessed on: 17/07/2025).

من جهة أخرى، ساهم هذا الإنفاق العسكري الضخم في اعتماد روسيا على نفسها، في إنتاج معظم معداتها العسكرية الأساسية محليًا، مما جعلها كذلك واحدة من أكبر مُصدّري الأسلحة في العالم، على قدم المساواة تقريبًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها تعتمد على بعض الواردات من عدة دول غربية، مثل فرنســـا وألمانيا والمملكة المتحدة، فيما يتعلق بالتكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة. وقد تركتها العقوبات الاقتصـــادية والحظر التجاري المفروض عليها في حالة من العجز النسـبي[1]. ومع ذلك، حرصـت موسـكو على تعزيز أمنها العسـكري ذاتيا، من خلال سـعيها لترسـيم هيمنتها في البحر الأسـود، خاصـة بعد أصـبح إقليم شـبه جزيرة القرم ومدينة سـيفاسـتوبول جزءًا من الاتحاد الروسـي، وقد كان ذلك أهم هدف اسـتراتيجي حققته روسـيا، من خلال تأمين القاعدة البحرية الروسـية وأسـطول البحر الأسـود في سـيفاسـتوبول، لتوازن من خلاله وجود عدد من دول الناتو المطلة على البحر الأسود.

وفي السـيـاق ذاته، قامت روسـيـا بنشـــر منظومات صـــواريخ من البر إلى البحر ومن البحر إلى البر، مثل: منظومات باستيون (Bastion) المضادة للسفن، ومنظومات الدفاع الساحلي (BAL-SSC-6 Sennight)، ومنظومات صـواريخ كروز (Club-K)، فضـلًا عن الاسـتعداد لنشـر القاذفات الاسـتراتيجية (Tu-22M3) المزودة بصـواريخ كروز من طراز (Kh-22) التي يمكنها التحليق لمسـافة 500 كم بسـرعة 4000 كم/سـاعة، بالإضـافة إلى الغواصـات والسـفن الحربية الكبيرة[2]. ومن شـأن هذه الترسـانة أن تمكّن روسـيا من فرض قيود على دخول قوات الناتو إلى البحر الأســـود في حال اندلاع نزاع، ومنذ عام 2014، نشـــرت موســـكو أكثر من 20,000جندي في القرم، كما يجب عدم اسـتبعاد احتمال أن تقوم روسـيا بنشـر رؤوس نووية في المنطقة، وبذلك أصبحت القرم إلى جانب **كالينينغراد** من أهم المنصات العسكرية الروسية على جانبي حدود الناتو.

ورغم أن الناتو يصـــرّ على أن منظومة الدفاع الصـــاروخي غير موجهة ضـــد روســـيا، بعد أن تم الإعلان عن جاهزيتها في **ديفيسيلو** (رومانيا)، وتبعتها منشآت أخرى في بولندا بحلول عام 2018، واستِضافة تركيا لمحطة

[1] على سبيل المثال؛ أدت العقوبات الغربية إلى فشل صفقة اقتناء حاملتي مروحيات من طراز "ميسترال" من فرنسا، ومثّل ذلك ضربة قوية للجيش الروسي، يُضاف إلى ذلك توقف أوكرانيا عن إنتاج معدات عسكرية أساسية كانت تُستخدم في الدبابات والمروحيات الروسية، كما أوقف مصنع "أنتونوف" المنتج للطائرات في أوكرانيا تعاونه مع الشركات الروسية، انظر: ibid, p384.

[2] Ibid, p397.

الرادار الخاصة بهذه المنظومة، إلا أن روسيا سارعت من جهتها لتطوير أسطول البحر الأسود من خلال إضافة 80 سفينة ووحدة بحرية جديدة من الغواصات والفرقاطات بين عام 2017 إلى 2020، بتكلفة تبلغ حوالي 2.3مليار دولار، وتُعد هذه الأسلحة مخصصة لعمليات "منع الوصول" لردع أنشطة الناتو في البحر الأسود[1].

خامسا: التداعيات الجيوبوليتيكية: أسفرت الأزمة الأوكرانية عن ترسيم سعي روسيا لإعادة بعث دورها كفاعل يسعى نحو الهيمنة الإقليمية في الفضاء الجيوسياسي المسمى "**أوراسيا**"، وقد كان ذلك واضحا في سياستها الخارجية الحازمة، التي أبانت عن رغبتها الواضحة في العودة إلى/الحفاظ على مجال نفوذها الجيوبوليتيكي، في وجه تمدد مساعي الهيمنة الغربية. وفي سياق ذلك، تسعى إلى جعل الفضاء الأوراسي فضاء لهيمنتها الجيوسياسية؛ هيمنة نسبية في علاقاتها مع آسيا الوسطى والقوقاز وعلى حدودها الغربية مع أوروبا الشرقية، وهيمنة مطلقة في علاقاتها مع الصين والهند كقوى صاعدة، والتي تتقاسم معهما مصالح مشتركة، بما في ذلك مراجعة النظام الدولي الراهن[2]. وقد كانت عملية ضم شبه جزيرة القرم التي إلى إضافة حوالي 27,000 كيلومتر مربع و2500 كيلومتر من الحدود الجديدة، بالإضافة إلى نحو 2.3 مليون من السكان[3]، أبرز مؤشرات ودلالات هذا التوجه الجيوبوليتيكي الروسي على أرض الواقع.

لقد أدت الأزمة الأوكرانية الأخيرة إلى توظيف موسكو لمختلف قدراتها وأدواتها ومواردها من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فيما تعتبره مجالها الحيوي؛ فعزّزت هيمنتها في البحر الأسود، كما قدمت دعمًا عسكريًا وسياسيًا للانفصاليين في شرق أوكرانيا، ما عكس التزامها بالحفاظ على نفوذها في أوكرانيا ومنع اندماجها مع الغرب. علاوة على ذلك، استخدمت روسيا مواردها من الطاقة كأداة نفوذ جيوسياسية، حيث سيطرت على الإمدادات وخطوط الأنابيب لتوجيه قرارات الدول المجاورة، مما عزز مكانتها وقلّص من فعالية النفوذ الغربي. إلى جانب ذلك، مارست روسيا حربًا إعلامية من خلال حملات تضليل وهجمات إلكترونية تستهدف الرأي العام المحلي والأوكراني وحتى الغربي، في مسعى للتأثير في الخطاب العالمي وتقويض التحالفات الغربية[4]. كل ذلك يعكس طبيعة السياسات الروسية في الفضاء ما بعد السوفييتي، وإصرارها واستماتتها في سبيل حماية نطاق نفوذها ومقاومة التمدد الغربي نحو الشرق، كما تعكس هذه الديناميكيات بين روسيا والغرب في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، طبيعة الرهانات الجيوبوليتيكية للتنافس الحاصل في رقعة

---

[1] Ibid, p398.

[2] حمشي، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، ص451.

[3] Cioculescu, p397.

[4] Syed Rizwan Haider Bukhari *et al,* Ukraine and Russia**: A Historical Analysis of Geopolitical Dynamics, National Identity, and Conflict Escalation Leading to the Present-Day Crisis,** Kurdish Studies Feb 2024 Volume: 12, No: 2, pp5810-5811.

الشطرنج الأوراسية، أين توجد أوكرانيا في محور جيوسياسي حرِج ومثير للصراع، مما يُظهِر بوضوح عودة/استمرار تأثيرات الحرب الباردة في تشكيل العلاقات الراهنة بين الشرق الأوراسي والغرب الأورو-أطلسي.

في هذا السياق، شهدت السّرديات الجيوسياسية الروسية تجاه أوروبا تحولات جوهرية، وذلك على مدى أكثر من ثلاثين عامًا من مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي. فقد شهدت المرحلة الأولى – التي شملت تسعينيات القرن العشرين ونحو أول خمس سنوات من رئاسة بوتين – تقديم أوروبا، والغرب عمومًا، كشريك استراتيجي، غير أن هذا التصوّر بدأ يتغير بشكل ملحوظ في عام 2005 عندما أطلق بوتين تصريحه الشهير واصفًا انهيار الاتحاد السوفيتي بأنه "أعظم كارثة جيوسياسية"[1]، وأعاد التأكيد على ذلك في خطابه بمؤتمر ميونيخ للأمن عام 2007، حيث أبرز التغيُّرات المتصوَّرة في النظام الدولي، والأدوار والمراجعات التي ينبغي على روسيا القيام بها من أجل التعددية القطبية[2]. وقد تعزز هذا الشـــعور بشـــكل أكبر بعد التدخل الناجح لروســـيا في جورجيا عام 2008.

ثم جاء التحول الأكثر دراماتيكية مع عودة بوتين إلى الرئاسة في عام 2012، إذ بدأت الحكومة الروسية تُعرّف نفسها على أنها المركز الشرعي الوحيد لأي عملية تكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وكمركز حضاري بديل، يقف في مواجهة تمدد الغرب المتفكك والمنحل (حسب روسيا)[3]. فمن جهة، يُبرز هذا التصور الروسي الرفض الراديكالي للتمدد الجيوسياسي الغربي، فيما تعتبره موسكو "الأرض المفقودة لروسيا التاريخية"، والتي تقصد بها المجال القاري للاتحاد السوفييتي السابق، حيث تُصوَّر الدولة الأوكرانية في هذا السياق بأنها واقع جيوسياسي مؤقت وغير طبيعي، ولا ينسجم مع المفاهيم الجيوبوليتيكية التي ترتكز على ثنائية القوى البرية والبحرية، فضلا عن تصوير/وصف أوكرانيا في دلالتها اللغوية بأنها "أرض الحدود"، والتي تنسجم مع كونها واقعًا جغرافيًا تفصل بين البر الروسي والغرب الأورو-أطلسي. ومن جهة أخرى، يُبرِّر التصور سالف الذكر، ردَّ الفعل العسكري تجاه التمدد الغربي الذي يستهدف الأراضي الأوكرانية كمجال حيوي على الحدود الروسية.

يأتي ذلك بصرف النظر عن التبريرات التي يقدمها الكريملين حول "مكافحة الإرهاب" ضد النازيين الجدد، ودور الغرب في دعم انقلاب غير شرعي ضد حكومة شرعية، أو حماية المواطنين الناطقين بالروسية في المناطق الانفصالية. وعلاوة على ذلك، فإن إضعاف أو تدمير أوكرانيا بات توجها استراتيجيا ضمن سعي موسكو لمنع

[1] انظر: الفصل الثاني، ص120.

[2] انظر: الفصل الثالث، ص173.

[3] Bohumil Doboš, **The Tale of Two Empires: Ukraine Between the West and Russia**, Journal of Regional Security (2023), p87.

انضـــمامها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وخطوة روســـية على طريق للعودة إلى مكانتها المفقودة[1]. كما يرتبط الدعم الروسي المستمر للمناطق الانفصالية في أوراسيا؛ ضمن أراضي أوكرانيا (القرم ودونباس) مولدوفا (ترانسنستريا) وأذربيجان (ناغورني كاراباغ) وجورجيا (أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا) وغيرها، ارتباطًا وثيقًا بدوافعها الجيوسياسية واستراتيجيتها الأمنية، لا سيما تلك المرتبطة بمساعي الحدّ من توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وتخوف روسيا من سياسة تطويقها؛ *فلم يحتج الأمر إلى الكثير من الشك لدى مسؤولي الأمن القومي الروسي، لإدراك والردّ على رغبة الغرب في ضم ما تبقى من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة (خاصة أوكرانيا وجورجيا) إلى فلكه، ضمن استراتيجية تطويق/خنق روسيا في حدود ما بعد الحرب الباردة*[2]*، ضمن ما يسمى بسياسة الاحتواء الجديدة.*

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الغرب

تختلف تداعيات الأزمة الأوكرانية على الغرب عنها بالنسبة لأكرانيا وروسيا؛ حيث تثير هذه المسألة مجدّدًا الجدلَ حول مفهوم الغرب ودلالته، وما إذا كان "غربًا واحدًا" أم "غربًا متعدّدًا"، ويُطرَح ذلك بشـــكل أكثر حِدّة عندما يتعلق الأمر بانعكاسات هذه الأزمة على الدول التي تنضوي تحت "مظلة الغرب"؛ سواء كل دولة على حِدَة، أو الولايات المتحدة من جهة وباقي الدول الأوروبية من جهة أخرى، وســـواء تعلق الأمر بالمكاســـب أو بالمغارِم والأثمان التي دفعتها/تدفعها هذه الدول بدرجات متفاوتة (غير عادلة) جرّاء هذه الأزمة، على مختلف الأصعدة، رغم محاولات وحرص الغرب على الظهور ككتلة واحدة ذات أهداف موحدة، وتتبنى خيارات مشتركة تتقاسم من خلالها الأدوار وتبعات التنافس الجيوبوليتيكي مع روسيا في المسرح الأوكراني.

أولا: التداعيات السياسية: مباشرة مع بداية الأزمة في أوكرانيا، أظهرت تداعياتها عدم الانسجام الموجود على مستوى الغرب (كفاعل غير موحد) مقارنة بالفعالية التي ظهرت بها روسيا، حيث واجه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو صعوبة في الرد على روسيا، وأصبحت الانقسامات الداخلية بين أعضائهما واضحة؛ كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا مترددة في التصرف ضد روسيا، حيث تستفيد بريطانيا من الاستثمارات الروسية في أسواقها المالية والعقارية، وتعتمد فرنسا على مشتريات روسيا للأسلحة الفرنسية، وتعتمد ألمانيا على إمدادات النفط والغاز الطبيعي الروسي. في الوقت نفسه، كانت بولندا وجمهورية التشيك ورومانيا ودول أخرى من الكتلة الشرقية السابقة في الاتحاد الأوروبي أكثر دعمًا للعقوبات ضد روسيا، بسبب القرب الجغرافي والمخاوف الأمنية، كما

[1] Ibid, p88

[2] Martin Riegl and Bohumil Doboš, **Geopolitics of Secession: Post-Soviet De Facto States and Russian Geopolitical Strategy.** Central European Journal of International and Security Studies, 12 (1), 2018, p80.

كانت قلقة بشـأن مسـتقبل التوسـع الروسـي[1]. أما الولايات المتحدة فكانت علاقاتها التجارية والعسـكرية مع موسكو جدّ محدودة، ولم يكن هناك ما يضر بمصالحها المشتركة مع روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، وبالتالي أكثر تحررا في سياساتها المتعلقة بالأزمة الأوكرانية وتداعيتها.

وعلى ضـوء ذلك، أدت المصـالح المتضـاربة للولايات المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وعدم وجود إدراك وصـورة موحدة للتهديد القادم من روسـيا، إلى فشـل الغرب ككتلة في تطوير إطار عمل متماسـك، سـريع، وفعّال للرد على السـلوك الروسـي تجاه أوكرانيا. لذلك، كانت المواقف والسـياسـات الغربية متباينة حول وتيرة الاستجابة ومضـمونها، بسـبب التعارض بين من يدعو إلى مواجهة روسـيا كدولة عدوانية، ومن يميل إلى التوصـل إلى تسوية جديدة مع روسيا، وعدم تجاهل مطالبها كقوة عظمى[2].

لقد أظهرت الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الغرب، حدود المرونة والتأثير الذي يمارسـه التحالف عبر الأطلسـي، ورغم وجود تباينات في وجهات النظر حول وتيرة الاسـتجابة ومضـمونها، نجحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تنسيق سياساتهما والتوصل إلى استراتيجيات مشتركة، تستند إلى النظر للعدوان الروسي ليس باعتباره مصـدر قلق جيوسـياسـي مؤقت، بل كتهديد حقيقي لأسـس النظام الليبرالي الذي نشـأ بعد الحرب الباردة. وقد مكّن هذا الحلفاء من تقسـيم مسـؤولياتهم ضـمن مقاربة مزدوجة لإدارة الأزمة؛ حيث تولّت الولايات المتحدة فرض العقوبات والتكلفة على موسـكو، بينما انخرط القادة الأوروبيون في جهود الوسـاطة الدبلوماسـية، والتي أثبتت فعاليتها في تخفيف التصـعيد خلال فترات من العنف المتصـاعد، لكنها فشـلت في إنهاء الصـراع[3]. وقد استندت هذه الرؤية المشتركة أيضا إلى اعتبار أن ردّ روسيا العدائي تجاه مشرع التكامل الأوروبي مع أوكرانيا، هو ما فجّر الأزمة الأوكرانية. لذلك، سـارعت مفوضـية الاتحاد الأوروبي بعد الإطاحة بيانوكوفيتش إلى التوقيع على اتفاقية الشـراكة مع أوكرانيا بتاريخ 26 جوان 2014[4]، بالموازاة مع الانخراط في سـياسـة العقوبات الاقتصادية ضد موسكو، إلى جانب استمرار الاتصال الدبلوماسية ومساعي تسوية الأزمة.

يعود هذا النمط من التنسيق التعاوني بين السياسات الغربية، إلى طغيان الرؤية الأيديولوجية (الليبيرالية) لصنّاع القرار الرئيسـيين، والحقائق الموضـوعية لتوزيع القوة بين الدول المكونة للكتلة الغربية؛ إذ جاء انخراط الولايات

[1] Daniel Abebe, Between East and West, Review of Conflict In Ukraine: The Unwinding of the Post-Cold War Order, by Rajan Menon and Eugene B. Rumer Boston Review Originals, 2015. In: http://bit.ly/4mb66ey. (Accessed on: 15/04/2025).

[2] دانييري، ص352.

[3] Sergiy Kudelia, **Ukraine Crises and the Limits of Transatlantic Cooperation**, In: Gordon Friedrichs, Sebastian Harnisch, Cameron G. Thies, **The Politics of Resilience and Transatlantic Order**, Routledge, 2019. P49.

[4] دانييري، ص353.

المتحدة بصورة مباشرة أكثر في العلاقات الأوكرانية–الأوروبية نتيجة صعود نُخب سياسية، كانت ملتزمة بدعم الدمقرطة في أوكرانيا وتحجيم النفوذ الروســي[1]. ومن جهة أخرى، دفع حرص الولايات المتحدة على مكانتها كقوة عظمى إلى تقسيم المهام، بحيث أسندت مهمات الوساطة إلى ألمانيا وفرنسا، فيما تولّت واشنطن قيادة فرض العقوبات، كما كان التنسيق الوثيق عبر الأطلسي نتيجة للحقائق السياسية والاقتصادية، إذ إن الولايات المتحدة ما كانت لتستطيع الضغط على السلطات الأوكرانية للعودة إلى مسار الاندماج الأوروبي دون دعم الاتحاد الأوروبي. كما أن الروابط التجارية القوية لبعض الدول الأوروبية مع روسيا جعلت دعمها حاسمًا لتصبح العقوبات أداة فعالة في التعامل مع موسكو، وبالنظر إلى حجم الدمار الاقتصادي في أوكرانيا، كان لا بد أن تتقاسم الولايات المتحدة عبء المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي واللوجستي مع الأوروبيين.

أكدت الولايات المتحدة، رغم تغير الإدارات في واشنطن منذ بداية الأزمة، على المبادئ الأساسية للرؤية الأطلسية حول أهمية وحدة الأراضي الأوكرانية ومسؤولية روسيا عن تصعيد الأزمة، ومع الاحتفاظ بدور القيادة في فرض عقوبات جديدة على روسيا[2]، الأمر الذي ساعد موسكو على الاحتفاظ باتصالاتها الدبلوماسية حصريًا مع الأوروبيين، إذ لم تشمل العملية الدبلوماسية لاحقا أي دور للولايات المتحدة الأمريكية[3]، في إطار ما يعرف بـــ: "رباعية النورماندي" وما تعلق بها من جهود التسوية في "مينسك"، وهو ما عزّز الهدف الروسي في محاولة فصل القوى الفاعلة في الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة.

وفي السياق ذاته، ارتبطت أبرز تداعيات الأزمة على المستوى السياسي أيضًا، بوضع المعايير السياسية الغربية على المحك، حيث كشفت أحداث الأزمة عن ازدواجية المعايير الغربية[4]، وطغيان الاعتبارات التي تتعلق بالحسابات المصلحية؛ فمقابل توظيف خطاب سياسي دوغمائي عن القيم والأخلاق ومبادئ الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان، كانت المصالح الاستراتيجية للدول الغربية هي المحدد الأساسي لسياساتها ومواقفها تجاه أوكرانيا منذ بداية الأزمة، كما كان الحصول على موطِئ قدم في أوكرانيا هدفا استراتيجيا، للاتحاد الأوروبي والناتو على حدٍّ سواء، حتى وإن كان ثمنه زعزعة استقرار أوكرانيا وإدخالها في مواجهة/أزمة مع روسيا.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية: في هذا الإطار، لم يفوّت الاتحاد الأوروبي فرصة تحقيق هدف الوصول إلى عقد اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا، حتى في عزّ الأزمة، والتي كانت هدفا محوريا قبل اندلاع أحداث أوروميدان خريف 2013. ومع ذلك وبشكل عام، أدت الأزمة في أوكرانيا إلى عواقب سلبية ليس فقط على روسيا

[1] Kudelia, **p50.**

[2] Ibid, p51.

[3] دانييري، ص358.

[4] الكوخي، ص173.

وأوكرانيا، بل شـكلت كذلك تهديدًا واضـحا للاقتصـاد الأوروبي؛ ففي ظل العقوبات الاقتصـادية المتبادلة بين الغرب وروسيا، تضرّر المناخ الاقتصادي والتجاري الأوروبي بشكل كبير. فالولايات المتحدة التي لم تكن معرضة للتداعيات الاقتصـادية السـلبية للأزمة، كانت أكثر اسـتعدادًا لاسـتخدام العقوبات كأداة ضـد روسـيا مقارنة بالاتحاد الأوروبي، حيث بادرت واشـنطن وكانت سـبّاقة نحو العقوبات الاقتصـادية، أما في الاتحاد الأوروبي، فكان الوصـول إلى اتفاق بين الدول الأعضـاء أكثر صـعوبة، خاصـة فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصـادية، حيث كانت لكل دولة مخاوفها ومصالحها الخاصة.

تختلف طبيعة وحجم الأضرار الاقتصادية على دول الاتحاد الأوروبي باختلاف مدى انكشافها على السوقين الروسي والأوكراني. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، هناك خمسة قطاعات تتجاوز فيها حصة روسيا من إجمالي الصـادرات نسـبة 3%، وهي المنسـوجات، الأدوية، المعدات الكهربائية، الآلات، ومعدات النقل، أما في قطاع الخدمات، فتُعد السياحة والنقل ذات أهمية بارزة، كما يختلف الانكشـاف الاستيرادي لدول الاتحاد الأوروبي على روسـيا كذلك؛ فتسـتورد ليتوانيا ما يقرب من 30% من جميع السـلع من روسـيا، وبلغاريا وفنلندا نحو 20% واليونان 14%، وتشـــكل الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة) نحو 80% من هذه الواردات في المتوسط الأوروبي[1].

من جهة أخرى، أدت الأزمة إلى اضـطراب العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وروسـيا؛ فالعقوبات التجارية المباشـرة التي يفرضـها الغرب عموما، تقتصـر على قطاعات معينة مثل الأسـلحة، والسـلع ذات الاسـتخدام المزدوج، وصـناعات الطيران والفضـاء. ومع ذلك، فإن العقوبات المالية، لا سـيما حظر بنوك روسـية من نظام SWIFT، أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف التجارة خارج قطاع الطاقة. بالإضـافة إلى ذلك، سُـجّل بالفعل انسـحاب العديد من الشـركات أو تقليص علاقاتها مع روسـيا، حتى في القطاعات غير الخاضـعة للعقوبات، بسبب ارتفاع التكاليف المعنوية والسمعة السلبية لمواصلة الأعمال في روسيا[2].

واستنادا إلى تقديرات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، حول تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، فإن العقوبات المتبادلة بين روسيا والغرب، ألقت أضرار متفاوتة بالاقتصادات الأوروبية. حيث سجلت القارة الأوروبية تباطؤًا في معدل نمو الناتج المحلي، والذي كان مدفوعا بتراجع في التجارة البينية مع روسيا، خاصة وأن روسيا تعد خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي. وفي هذا

[1] Havlik, pp13-14.

[2] Ibid, p15.

الصدد، يشير بنك "**رابو الهولندي**– Rabobank"، إلى التأثيرات السلبية للعقوبات الغربية على العلاقات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل ذهاب مجموعة السبع ومعها الولايات المتحدة إلى إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية[1]. وبالمقابل، كان لذلك عواقب وردود فعل خطيرة على الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا، وذلك تحت طائلة التأميم والمصادرة من الجانب الروسي، حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي إلى ما قيمته 340 مليار دولار حتى عام 2019، فضلا عن أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية حسب معطيات بنك التسويات الدولية[2]. ومن جهة أخرى، ألقت الأزمة الأوكرانية كذلك أعباء جديدة على الاقتصاد الأوروبي، بسبب تدفق اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وما يفرضه ذلك من تكاليف اقتصادية واجتماعية في إطار عمليات الإغاثة والدعم، والتي قدّرها مركز التنمية العالمية بنحو 32.7 مليار دولار منذ بداية الأزمة، وهي قابلة للزيادة[3].

وعلى الرغم مما سبق ذكره، لا تلعب العلاقات الاقتصادية مع روسيا دورًا محوريًا بالنسبة لأوروبا، فرغم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لروسيا ويمثل نحو نصف صادراتها الكلية، يبدو أن أهمية التجارة مع روسيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي منخفضة خارج قطاع الطاقة، كما أن التبادل التجاري بين الطرفين كان يشهد تراجعًا مستمرًا منذ ضم روسيا للقرم واندلاع الصراع في شرق أوكرانيا عام 2014، وما تلاه بعد تطبيق أول حزمة من العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، خاصة في ظل إدراك الدول الغربية واستعدادها لتحمل ثمن اقتصادي واضطراب في العلاقات مع روسيا، في سبيل فرض تكلفة اقتصادية باهظة على روسيا، **وإ**ظهار أن الغرب موحد في رفضه للسلوك الروسي تجاه أوكرانيا.

ثالثا: التداعيات الجيو–طاقوية: تعكسُ التداعياتُ في هذا المجال أبرز مظاهر الانقسام الجيوسياسي في الغرب، أي بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، خاصـــة من حيث التكاليف والأعباء الواقعة على الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة، في حين تبقى الولايات المتحدة بمعزل عن هذه التأثيرات الســـلبية إلى حدّ

[1] تقديرات المستقبل، **تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير**، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: العدد 1494، مارس 2022)، ص1. على الرابط: http://bit.ly/4oCfZDX . (تم التصفح يوم: 2025/07/23).

[2] نفس المرجع، ص2.

[3] نفس المرجع، ص3.

كبير. وأمام التداعيات التي فرضتها الأزمة الأوكرانية على أمن الطاقة[1] الروسي–الأوروبي، وفي ظل حُزم العقوبات المتبادلة، بقيت الدول الأوروبية تعتمد بشـكل كبير على مصـادر الطاقة القادمة من روسـيا؛ ففي السـنة التالية لاندلاع الأزمة (2015)، زودت روسـيا الاتحاد الأوروبي بـــ 37% من الغاز، و29.1% من النفط الخام، و29.1% من الوقود الصلب[2]، وحتى عام 2021 (عام قبل الحرب الروسية الأوكرانية)، كان اعتماد أوروبا على روسـيا بنحو 44% من الغاز الطبيعي، 25.3% من النفط، إضـافة إلى الفحم الحجري الذي توفر منه روسـيا 52.5% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقًا لبيانات[3](2017) EU Energy in Figures.

وقد كشـفت هذه الأزمة مرة أخرى عن استمرار هشـاشـة أوروبا وتبعيتها في مواجهة الاضـطرابات التي طالت إمدادات الطاقة الروسية، وما لحقها من تقلبات في الأسعار وعدم الاستقرار في الأسواق وسلاسل التوريد في قطاعات الطاقة الأساسية[4]، أمام شبه استحالة إيجاد بديل حقيقي مضمون ودائم لتعويض الموارد الطاقوية التي توفرها روسيا، كما لا توجد أي مؤشرات على استغناء أوروبا عن روسيا حتى في ظل حربها مع أوكرانيا، خاصة في مجال الغاز الذي يعرف استهلاكا وطلبا متزايدا عليه في أوروبا.

هذا الانكشاف الأوروبي في مجال الطاقة وخاصة في مجال الغاز، والتبعية لروسيا كمورّد رئيسي للنفط والغاز والفحم وحتى اليورانيوم، يرجع بشكل أساسي إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على مصادر الطاقة الخارجية. ففي عام 2016، استورد الاتحاد أكثر من نصف استهلاكه من الطاقة، بما في ذلك 72% من الغاز و85% من النفط. وإذا كانت روسيا مورّداً مهماً للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن دول الاتحاد بالمقابل تمثّل سوقاً حيوية لصادرات الطاقة الروسية. ووفقاً للإحصاءات المتاحة، فإن مبيعات النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي تمثل نحو ثلثي إجمالي عائدات الصادرات الروسية، ومعظمها يتجه إلى الاتحاد الأوروبي. وتشكل صادرات النفط الخام ومشتقاته أكثر من نصف العائدات الروسية من الصادرات، بينما تبلغ حصة الغاز حوالي 15%.

[1] يقوم مفهوم أمن الطاقة بشكل عام على أربعة أسس، تتلخص في: استمرارية وجود الموارد الطاقوية الأساسية (نفط، غاز، فحم) في الأسواق؛ وجود موثوقية في المصادر الضامنة لموارد الطاقة في مناطق الإنتاج؛ الحصول على أسعار معقولة للموارد الطاقوية؛ وحماية البيئة.

[2] Marco Siddi, **The Role of Power in EU–Russia Energy Relations: The Interplay between Markets and Geopolitics**, Europe-Asia Studies, 70:10, (2018), p1554.

[3] European Commission, **EU Energy in Figures: Statistical Pocketbook**, (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021, p26.

[4] Qi, p294

ورغم أن تجارة الغاز أقل أهمية من الناحية الاقتصادية في العلاقات الطاقوية الأوسع بين الاتحاد وروسيا، فإنها كانت المصدر الرئيسي للخلاف وأكثر القضايا تسييساً[1].

في هذا الســـياق، تمثل دول أوروبا الغربية (ألمانيا، إيطاليا، فرنســـا، والمملكة المتحدة)، الوجهة الأكثر استقبالا لصادرات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي رغم تداعيات الأزمة والعقوبات الاقتصادية المتبادلة، كما تضع ثقة أكبر في تجارة الطاقة مع روسيا نتيجة التعاون الطويل الأمد، بخلاف دول أوروبا الوسطى والشرقية. هذه الأخيرة التي تفتقد معظمها (خاصة لاتفيا وإستونيا وبلغاريا وسلوفاكيا) للبنية التحتية التي تتيح لها استيراد الغاز من منتجين آخرين، حيث لا تملك ســـوى بدائل محدودة أو معدومة للغاز الروســـي، وبالتالي تتفاقم هشاشتها أمام أي اضطرابات في تدفق الغاز الروسي بسبب انعدام الثقة بروسيا كفاعل جيوسياسي مهم في مجال الطاقة، وهو انعدام ثقة متجذّر في تاريخ طويل من الهيمنة القيصـــرية والســـوفيتية على أوروبا الوســـطى والشرقية[2].

لقد تزايدت المخاوف بشأن احتمال وقوع اضطرابات في تجارة الطاقة مع روسيا منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا، وخاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، إذ يمر نحو أكثر من 80% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروســـي عبر الأراضـــي الأوكرانية قبل الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انخراط الاتحاد الأوروبي وروســـيا في أزمات جيو–طاقوية متكررة بشأن البنية التحتية المخصّصة لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، والممارسات التجارية لشركة "غاز بروم" الحكومية الروســـية، حيث تســـتمر في توظيف الطاقة كســـلاح اقتصـــادي في علاقاتها مع الدول الأوروبية أثناء الأزمات، مقابل العقوبات الاقتصادية الأوروبية.

ساهمت الأزمة الأوكرانية في إعادة رسم اللوحة الجيوبوليتيكية للطاقة في أوروبا، وانعكس ذلك مباشرة على اســـتراتيجيات المرونة والأمن والاســـتدامة في المجال الطاقوي[3]. الأمر الذي دفع معظم الدول إلى اتخاذ تدابير وإطلاق خطط لتنويع مصادر الطاقة وطرق الإمداد، والسعي للحد من الاعتماد على الواردات الروسية، والعمل على تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، لتعزيز الاستقلال الطاقوي وتشجيع الطاقات البديلة، وذلك في إطار الاستجابة لأزمات الطاقة الناجمة عن تداعيات الأزمة الأوكرانية وهي التداعيات التي أصبحت طويلة الأمد، وذات تأثيرات واضحة على مستقبل قطاع الطاقة في دول الاتحاد الأوروبي، حيث كشفت عن مواطن ضعف أوروبا وارتهانها الجيو–طاقوي لروسيا.

[1] Siddi, p1554.

[2] Ibid, p1555.

[3] Qi, p294

رابعا: التداعيات العسكرية والأمنية: منذ ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا وتدخلها في شرق أوكرانيا في عام 2014، تبنّى حلف شمال الأطلسي والغرب عموما موقفًا حازمًا في دعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليًا، بما في ذلك مياهها الإقليمية. وقد أدانت الدول الغربية بشكل خاص وبشدة السلوك الروسي، وأنها لن تعترف أبدًا بضم روسيا غير القانوني وغير الشرعي للقرم، كما استنكرت ما اعتبرته احتلالا مؤقتا لأراضٍ أوكرانية، كما أدان حلفاء الناتو استمرار روسيا في عدوانها وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في شرق أوكرانيا ومنطقة البحر الأسود منذ عام 2014. [1]

أمام الحسم الروسي الذي جاء سريعا ومفاجئا مع أولى انعكاسات الأزمة الأوكرانية، والتي شهِدت ضمّ روسيا للقرم والتدخل عسكريا لصاح الانفصاليين في شرق أوكرانيا، ظهر الغرب عاجزا عن القيام بأي حسم مماثل. ومن جهة أخرى، تدهورت العلاقات الأمنية والعسكرية وتفاقم التوتر بين حلف الناتو وموسكو، الذي بدأ بتعليق العمل المشترك في إطار مجلس روسيا–الناتو، وتصاعد هذا التوتر مع قرار دول الناتو تعزيز قواتها في دول شرق أوروبا،، وقيام الحِلف في 9 مارس 2017 بنشر جنود في دول بحر البلطيق لإجراء مناورات عسكرية، وتسليم أسلحة تكتيكية واستراتيجية إلى بعض دول المنطقة[2]، هذا فضلا عن إحياء مساعي الناتو في ظل تصاعد هذه التوترات لضم أجزاء أخرى؛ سواء من دول الجوار الروسي كأوكرانيا وجورجيا، أو من منطقة البلقان كالبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا وغيرها، والتي أصبحت ذات أهمية وأولوية أمنية وعسكرية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية ، وذلك بهدف الوقوف في وجه الطموحات الروسية التي غالبا التي أصبحت أكثر استخداما لأدوات قوتها الاقتصادية والعسكرية لإعادة تأكيد سيطرتها على مجالات نفوذها التقليدية[3].

لذلك، وفي ظل التأثير المحدود للعقوبات الاقتصادية التي تمّ فرضها على روسيا من قبل الغرب، ومع استمرار الأزمة وفشل الحلول الدبلوماسية، بدأ الناتو في إشراك القوات المسلحة الأوكرانية في سلسلة من التدريبات العسكرية، والتي كانت مصممة بشكل أساسي للرد على التهديدات الروسية. وفي السياق نفسه، عزز الناتو وجوده في البحر الأسود، من خلال تعاونه العسكري البحري المتزايد مع أوكرانيا وجورجيا، حيث استضافت كييف وواشنطن معًا تمرين "نسيم البحر" البحري في البحر الأسود في جويلية 2021، والذي شاركت فيه أساطيل بحرية من 31 دولة وكان موجّهًا بشكل مباشر ضد روسيا. وفي سبتمبر من نفس السنة، قادت الجيش الأوكراني تمرين "الرمح السريع 21"، والذي وفقًا لبيان صحفي رسمي صادر عن الجيش

[1] Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**, p22.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2017، ص35.

[3] Abebe, op.cit.

الأمريكي، كان تمرينًا ســـنويًا تدعمه قوات الجيش الأمريكي في أوروبا وأفريقيا، ويهدف إلى تعزيز قدرة التعاون والتشغيل المشترك بين الدول الحليفة والشريكة، وإظهار استعداد الوحدات للرد على أي أزمة[1].

بالموازاة مع الجهود الغربية المستمرة لجعل الجيش الأوكراني قوة قتالية أكثر استعدادا للمواجهة التهديدات الروسية، تطورت السياسة المتعلقة بعضوية أوكرانيا في الناتو واندماجها مع الغرب، حيث أصبحت أكثر إلحاحا مع التهديدات الأمنية التي فرضتها الأزمة الأوكرانية من جهة، والاندفاع العسكري الروسي في وجه التمدد الغربي من جهة أخرى. ويأتي ذلك انسجاما مع اتفاق وزراء خارجية الناتو على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة أوكرانيا على توفير أمنها الذاتي، من خلال تطوير دعمهم العملي لكييف بشـــكل أكبر[2]، في وقت أصـــبح واقعاً أنّ أمن أوكرانيا وسلامة أراضيها امتداد للتصور الموسع للأمن الأورو–الأطلسي، وأن أوكرانيا تخوض المواجهة مع روسيا بالوكالة عن الغرب، وهذا ما يفســـر حجم الدعم الغربي للســـلطات الجديدة في كييف منذ بداية الأزمة في 2014. وقد دفعت روســيا بضــمها للقرم عام 2014 وغزوها لاحقًا لمنطقة دونباس، إلى موجة من الالتزامات وعمليات الدعم من جانب الحكومات الغربية، حيث كانت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي أبرز الداعمين للسلطات في كييف.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا منذ بداية الأزمة وحتى بداية الحرب الروســـية الأوكرانية في فيفري 2022، كان مختلفا كمًّا ونوعًا، وحســـب طبيعة التحديات الأمنية التي كانت تواجهها المنظومة الغربية، حيث كانت المســـاعدات الأمريكية والأوروبية قبل الحرب محدودة جدا في الجانب العسكري والأمني، لم تتجاوز بضعة مليارات، وقد شملت برامج المساعدات الأمنية والعسكرية الجانب التدريبي والتمويني، والدعم اللوجيســـتي والاســـتخباراتي، وبعض الأســـلحة والمعدات والذخائر ذات القوة التدميرية المحدودة[3]. بينما عرفت هذه المســـاعدات تحولا جذريا مع بداية الحرب، اســـتنادا إلى المواد الإحصـــائية والبيانات التي يقدمها معهد كايل الألماني؛ حيث تشـير إلى أن قيمة المسـاعدات العسـكرية فقط، المقدمة من طرف الدول الغربية تجاوزت في مجموعها 154 مليار يورو، منذ بداية الحرب وحتى نهاية جوان 2025، منها 64.6 مليار يورو مصدرها الولايات المتحدة وحدها[4].

---

[1] Mearsheimer, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**, p20-21.

[2] Ibid, p21.

[3] Christoph Trebesch et *al* (eds), **The Ukraine Support Tracker: Which Countries Help Ukraine and How?**, Kiel Institute, No. 2218 February 2023. Pp17-18. In : http://bit.ly/4nTVEch, (Accessed on : 24 /09/2025).

[4] يمكن مراجعة البيانات بشكل مفصل حول هذه المساعادات، في: **A Database of Military, Financial & Humanitarian Aid Ukraine Support Tracker**. In : http://bit.ly/3W964bS, (Accessed on : 24 /09/2025).

وعليه، فإن المواجهة العسكرية بين موسكو وكييف لا يمكن اعتبارها مجرد حرب ثنائية بين روسيا وأوكرانيا، بل هي نتيجة تغيرات جيوسـياسـية جديدة، ترتبط بسـعي غربي لتمكين أوكرانيا من الحصـول على هوية جديدة وانتماء إلى الغرب، من خلال ربطها بالشـراكة مع الاتحاد الأوروبي والوصـول إلى عضـوية الناتو، وبالتالي تكون أوكرانيا بمثابة "عميل" للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضـد روسـيا في خضـمّ التنافس الجيوبوليتيكي بين القوى العظمى في الفضـاء الأوراسـي[1]، وبذلك تكون هذه المواجهة عبارة عن مواجهة بين روسـيا والغرب، وهذا ما يفسّر إجماع الدول الأوروبية على رفع ميزانياتها الدفاعية، وإعطاء موضـوع التسـلح أولوية، فضـلا عن انضـمام دول أوروبية جديدة إلى حلف الناتو منذ بدية الأزمة الأوكرانية؛ وهي الجبل الأســـود ســـنة 2017، مقدونيا الشمالية سنة 2020، فنلندا سنة 2020، والسويد سنة 2024.

خامســـا: التداعيات الجيوبوليتيكية: نظرا لأهمية ومكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الغربي، فإن الولايات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي، مثلمـا دعموا تغيير النظـام في أوكرانيـا، لم يتوقفوا عن تقـديم الـدعم العســـكري والاسـتراتيجي لكييف ضـد روسـيا، وذلك تجسـيدا لواقع المواجهة والتنافس المسـتمر حول مناطق ومجالات النفوذ الجيوسـياسـي في أوراسـيا. لقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى إعادة بعث الخلفيات والتصـورات الجيوبوليتيكية التقليدية، بما في ذلك إحياء جيوبوليتيك الحرب الباردة (سـياسـة الاحتواء الجديدة)، ورغم تردد الغرب بشـأن التورط في مواجهة مباشـرة مع روسـيا، فإن عملية/مشـروع اسـتقطاب أوكرانيا إلى الفلك الغربي، أصـبحت أكثر ديناميكية منذ بداية الأزمة، وذلك في إطار النزعة الجيوبوليتيكية النيوكلاســـيكية للغرب، التي ترتكز على منع روسـيا من السـيطرة على المحور الجيوبوليتيكي الأوكراني، باعتباره مكوّنًا أسـاسـيا لقلب الأرض الذي صـاغه هالفورد ماكيندر وأعاد التأكيد عليه بريجينسكي بعد سنوات من نهاية الحرب الباردة.

في هذا السـياق، سـبق وأن دعا بريجينسـكي الولايات المتحدة إلى ضـرورة حرمان روسـيا من السـيطرة على أوكرانيا، لأن روســـيا بدون أوكرانيا لن تعود إمبراطورية أوراســـية. لذلك، فإن رد الفعل الغربي عموما والأمريكي بشـــكل خاص تجاه الأزمة الأوكرانية، ارتكز على هذه القاعدة الجيوبوليتيكية، حيث تمحور حول جعل التدخل الروسي في أوكرانيا مكلفا اقتصـاديا وسياسيا وعسـكريا بالنسبة لموسكو، مع ضـمان الحيلولة دون وصـول روسيا إلى حسـم المواجهة مع أوكرانيا، وذلك بفضـل الدعم الذي تسـتمر الدول الغربية في تقديمه للسـلطات الأوكرانية في مواجهة موسـكو. وبالتالي، تفسَّـر سـياسـات التطويق الاقتصـادي الغربي لروسـيا أيضـا، بأنها تهدف إلى إضعافها اقتصاديا وأمنيا وسياسيا، حتى يسهل تطويقها وكبحها جيوسياسيا.

[1] Irfan Hasnain Qaisrani, Bilal Habib Qazi, and Hussain Abbas, **A Geopolitical War in Europe: Russia's Invasion of Ukraine and Its Implications.** *Journal of European Studies* 39, no. 1 (2023), p02

لقد عبّرت تطورات الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بكل وضـــوح، عن حالة الصـــدام الجيوبوليتيكي بين إرادتين ورؤيتين متعارضــتين لقلب الأرض الأوراســي؛ فإذا كانت روســيا مهتمة بعدم وجود الغرب الأورو-أطلســي في الفضاء ما بعد السوفييتي، وقلقة من اقترابه نحو الحدود الشرقية لروسيا، فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة مهتمة بعكس ذلك تماما؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة الجيران الغربيين لروســـيا في أوروبا الشـــرقية منطقةَ نفوذ أساسية لها، وطوق/نطاق صحي يمنع موسكو من التقارب مع الاتحاد الأوروبي[1]. وعلى إثر الأزمة الأوكرانية الأخيرة، طفت إلى السـطح التوترات الجيوسـياسـية بين الغرب وروسـيا، والتي كانت كامنة/حتمية في التركيب الجيوبوليتيكي للقوة البرية والقوة البحرية، وقد تجلّى ذلك في عودة الاهتمام الأمريكي بروح الجيوبوليتيك الأنجلوساكسونية الكلاسيكية التي تتجاوز الجغرافيا الأوكرانية، لتشمل كل حواف قلب الأرض في أوراسيا، ومنع القوى المناهضة للغرب من السيطرة عليها (سواء في أوروبا أوفي آسيا).

على ضـــوء ما ســـبق، يمكن اعتبار أن الأزمة الأوكرانية جاءت كنتيجة متوقَّعة لحتمية التنافس الجيوبوليتيكي بين الغرب وروسيا، وذلك بسبب وجود أوكرانيا في منطقة التماسّ الجغرافي بين طرفي التنافس، حيث ألقت هذه الأزمة بتداعياتها على واقع الدولة الأوكرانية كمســـرح لهذا التنافس أولا، ثمّ على أطراف التنافس؛ فعمّقت الانقسـامات بين الشـرق الأوراسـي والغرب الأورو-أطلسـي، كما أعادت إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة، من خلال زيادة وتيرة التنافس والصـراع الجيوبوليتيكي بأبعاده السـياسـية والعسـكرية والاقتصـادية والطاقوية، في ظل استمرار الأزمة الأوكرانية وتداعياتها غير المسبوقة، التي لا تزال مآلاتها غير واضحة ومستقبلها غير محسوم.

المبحث الثاني: مآلات ومستقبل التنافس الجيوبوليتيكي في ظل الأزمة الأكرانية

لقد بات من الواضح جدا أن ما كشفت عنه الأحداث في أوكرانيا؛ منذ بداية أزمة 2013-2014، وصولا إلى أطوار الحرب والمواجهة العســـكرية التي اندلعت في 24 فيفري 2022، يشـــكّل أبرز فصـــول التنافس المستمر بين روسيا والغرب، والذي يُجسّد حقيقة الصراع الجيوسياسي المعقد، واسع النطاق ومتعدد الأبعاد، كاشفا عن صراع إرادات بين قوى مهيمنة ذات نزعة أحادية، تعمل على استمرار الوضع القائم الذي تميزه هيمنة القوى الغربية، وقوى تعديلية/مراجعة لأســس وقيم النظام القائم، ترافع وتعمل من أجل مســتقبل مختلف للنظام الدولي، أســاســه التعددية القطبية. ومن أجل ذلك بلغ التنافس الجيوبوليتيكي بين روســيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية مستويات خطيرة، لم تشـهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أصـبح التحكم في مسـار ومستقبل هذه التطورات مرتهنا بسياسات لعبة صفرية مآلاتها غير واضحة.

[1] دوغين، **نظرية عالم متعدد الأقطاب**، ص273.

المطلب الأول: الحرب الروسية–الأوكرانية كنتيجة لاستمرار للتنافس الجيوسياسي الروسي–الغربي

يصف **دانيال أبيبي** الصراع بين روسيا وأوكرانيا بأنه استمرار لنفس القصة/الرواية القديمة، التي تعتبر روسيا قوة إمبريالية تسعى إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى فقدتها بنهاية الحرب الباردة، فبعد نحو ثلاثة عقود ونصف من انهيار الاتحاد السوفيتي، لا تزال روسيا تحتفظ بقوات في مولدوفا، وفي 2008 تدخلت عسكرية في جورجيا، وفي الأزمة الأخيرة، ضـمت روسـيا شـبه جزيرة القرم في 2014 ودعمت الانفصـاليين في شـرق أوكرانيا بحجة حماية الروس في الخارج[1]. كل هذا لتحذير منافســيها في الغرب من مخاطر الاقتراب كثيرًا من مجالات نفوذها التقليدي، والذي كان نذيرًا بنفاذ الصـبر الاسـتراتيجي لموسـكو أمام ما تعتبره تهديدات وجودية، كان الرد عليها الدخول في مواجهة عسـكرية مفتوحة ضـد أوكرانيا لمنع الغرب من وضـع اليد عليها، وما وصـفته روسـيا بالعملية الخاصـة والسـريعة بات حربا مفتوحة، لم تتضـح بعد معالم نهايتها. حيث حفزت الأزمة تفاعلاً جيوسـياسـيا أدى إلى نتائج سلبية، أصبحت الأطراف المعنية على إثرها، في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل أن تبدأ هذه الأزمة[2].

أولا: بذور الحرب الروسـية–الأوكرانية وتصـعيد التنافس الجيوسـياسـي: عند مراجعة التطورات التي عرفها النسق الدولي بعد الحرب الباردة بشكل عام، وعند وضع الأزمة الأوكرانية وتداعياتها في السياق الأوسع للعلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة وروســـيا، وهيكل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وتطورات الأحداث التي قادت نحو الفشـل في منع حدوث الأزمة وصـولا إلى المواجهة العسـكرية العنيفة، التي ما تزال أطوارها مسـتمرة وآفاقها غير واضحة؛ فإن هذا الفشل مرتبط إلى حدٍّ كبير بانهيار الهيكل الأمني للحرب الباردة الذي كان يحافظ على الاستقرار بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وحلف الناتو من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلف وارسو من جهة أخرى.

في لحظات الضـعف والصـدمة الأولى لروسـيا عشـية تفكك الاتحاد السـوفييتي، التي وُصِـفت بأكبر خسـارة جيوسـياسـية لموسـكو، ومع بدايات توسـع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو سـنتي 1993 و1994، خاصـة من خلال ضم دول حلف وارسو السابقة، بدأ التعدي على "المصالح المميزة" لروسيا في محيطها القريب دون مبرر اســتراتيجي واضــح، وكان من الممكن أن يزعزع اســتقرار العلاقة المتطورة بين الغرب وروســيا في عالم ما بعد الحرب الباردة. على الرغم من أن توســع حلف الناتو في أواخر التســعينيات وأوائل الألفية الثانية لم يتزامن مع

[1] Abebe, op.cit.

[2] Charap and Colton, p23.

زيادة في الإنفاق العسكري من قبل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا العظمى، إلا أنه كان محاولة استفزازية من قبل الحلف للاقتراب من عتبة روسيا، رغم ما في ذلك من إذلال لقوة عالمية سابقة[1].

يوضح عالم السياسة البريطاني **ريتشارد ساكوا**، أن الأزمة الأوكرانية هي مجرد أحدث أعراض الفشل طويل الأمد في التوفيق بين المصـــالح المختلفة في القارة الأوروبية، وهذه الأزمة القارية في النهاية، تعكس المشـــاكل الأساسية في علاقات التنافس الجيوسياسي بين الشرق والغرب في فترة ما بعد الأحادية القطبية، ويؤكد ساكوا أن جذور الأزمة الأوكرانية تكمن في أنه بعد ســـقوط جدار برلين بين عامي 1989-1990، طالبت ألمانيا في أوائل التسعينات بولندا بدور الجسر بين الشرق والغرب، ثم انتقل هذا الدور لاحقا إلى أوكرانيا[2].

منذ حلِّ الاتحاد السوفيتي، كانت سياسة واشنطن وبروكسل التوسعية تجاه الدول المستقلة الجديدة في رابطة الدول المســـتقلة مختلفة جوهريًا عن نهجهما تجاه روســـيا، وهذا النهج بدوره كان حاملا لبذور الأزمات وصـراع الإرادات، الذي جسّـدته توجهات الأطراف الفاعلة في الأزمة الأوكرانية الحالية وتطوراتها الخطيرة، الأمر الذي وضع أوكرانيا في موقع جيوسياسي حرج، وجعلها ممزقة بين التوجه نحو الغرب أو الارتهان للنفوذ الروسي. وقد أدى تعمّق الفجوة بين النموذجين/الخيارين إلى تحول المنطقة إلى ساحة صراع جيوسياسي[3].

من جهة أخرى، فإن إلقاء اللوم على روسـيا في التسـبب بالأزمة كما هو متداول عند أغلب الآراء التي تتبنى الرواية الغربية، من خلال تقديم روســيا باعتبارها متســببا رئيســيا ووحيدا في الأزمة (2013-2014)، ثم في الصــراع والمواجهة العســكرية التي تطورت إلى غزو شــامل لأوكرانيا في 24 فيفري 2022، لا يمكنه إلغاء أو إنكار حقيقة أن توسع الغرب عبر مؤسسات ومشاريع وآليات الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، سياسيا واقتصاديًا وعسـكريًا، كان يهدّد مصـالح روسـيا في مجال نفوذها التقليدي ويشـجع مقاومتها لتعديات الغرب، بل ويغذّي الاحتقان الروسـي الذي ولّد في النهاية ردود الفعل العنيفة. وهنا يمكن التسـاؤل؛ كيف كانت سـتكون ردّة فعل الولايات المتحدة لو أن الاتحاد السـوفيتي كان الطرف المنتصـر في صـراع الحرب الباردة، وبعدها بدأ عمليات ضـم دول الجوار الأمريكي مثل كندا والمكسـيك ودول أمريكا الوسـطى، إلى حلف وارسـو، ثم يُعلن أن ذلك لا يهدد المصـــالح الاســـتراتيجية للولايات المتحدة، وأن واشـــنطن ليس لديها ما تقلق بشـــأنه، في حين أن تاريخ مصالحها الحيوية مرتبط بكل هذا الحيز الجغرافي الذي أصبح تحت سيطرة دولة معادية؟

[1] Abebe, op.cit.

[2] Piliaiev, p82

[3] Bukhari *et al*, p5823.

إن الذي حدث على مدار ســنوات عديدة من تفكك بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة، هو أن "الهيكل السـياسـي والأمني الأوروبي بعد الحرب الباردة كان مبنيًا على أسـاس مؤسـسـتين، هما الاتحاد الأوروبي والناتو اللتان لم تشـملا روسيا"[1]. ويلاحَظ أن الغرب راهن على أن روسيا ستقبل بهذه المؤسسات، وببُنية هذا الهيكل الأمني الجديد كأمر واقع، وهو رهان ثبت أنه خاطئ. ويضـيف **شـارب** و**كولتن** أن اختبار الإرادات في أوراسـيا ما بعد الاتحاد السـوفيتي، والذي أدى بالناتو والاتحاد الأوروبي (بطريقة ما) إلى دمج جميع جيران روسـيا (دون روسيا نفسـها) في الهياكل والمؤسسات الغربية، كان أحد العوامل التي أدت إلى ردة الفعل المتطرفة من الجانب الروسي تجاه الحالة الأوكرانية.

كما أن قرار توسـيع نطاق هذه المؤسـسـات في أوراسـيا ما بعد السـوفيتية، والذي تم اتخاذه على مدار عقد من الزمن بعد منتصف التسعينات، كأحد عناصر المنافسة الأوسع على النفوذ في المنطقة، جعل هذه المنافسة بين روسيا والغرب تتحول إلى تفاعل سلبي وأحيانا صفري[2]، وذلك بسبب التهديدات الأمنية التي فرضتها الأزمة وتداعياتها على الدولة الأوكرانية وجيرانها من الشـرق والغرب، كما وجدت الولايات المتحدة نفسـها ملزمة بتعزيز دورها على رأس الناتو، من خلال نشـر القوات وزيادة حجم الإنفاق العسـكري في أوروبا، بما في ذلك تقديم مختلف أشكال الدعم للجانب الأوكراني، والمواجهة غير المباشرة مع روسيا، مما أدى إلى الانهيار الكامل في العلاقات الأمريكية–الروسية التي لم تكن في أفضل أحوالها أساسًا.

وبالتالي، فإن تطور التنافس الجيوسـياسـي بين روسـيا والغرب، في ظل التصـعيد والتفاعل السـلبي وأحيانا الصـفري بين الأطراف الفاعلة، أدى إلى الفشـل في تسـوية الأزمة الأوكرانية وتجميد الصـراع، ثم السـير تدريجيا نحو المواجهة العسكرية الشاملة بين روسيا وأوكرانيا (بالوكالة عن الغرب) على الأراضي الأوكرانية، وتأتي الحرب التي لا تزال مستمرة منذ فيفري 2022، لتعبّر عن عدم القدرة على بلورة تصور مشترك لما يجب أن يكون عليه الهيكل الأمني لما بعد الحرب الباردة بين أوروبا والولايات المتحدة وروسـيا. وفي هذا السـياق، حاجّت الواقعية (الهجومية) بأنه نظرا إلى حتمية معضـلة الأمن، يجب على الدول أن تسـعى إلى توسـيع سـلطتها وزيادة قوتها ونفوذها، بصـرف النظر عمّا يفعله الأخرون. ومن وجهة النظر هذه، لابد للغرب أن يصـطدم بروسـيا، والسـؤال الوحيد هو: أين ومتى يحدث ذلك؟[3]، خاصـة بعد أن أعلنت موسـكو نفسـها كقوة تعديلية/مراجعة للنظام الدولي، القائم على الترتيبات التي وضـعها الغرب منذ مطلع التسـعينيات، وطالبت في أكثر من مناسـبة بتوقف

[1] Charap and Colton, p27

[2] Ibidem.

[3] دانييري، ص396.

الغرب عن التمدد في مجال النفوذ الروســي، وإنهاء النزعة الغربية الأحادية، وفســح المجال لنظام دولي متعدد الأقطاب[1].

ثانيا: التفســير الجيوبوليتيكي للحرب الروســية–الأوكرانية: تُعدّ الحرب الروســية الأوكرانية، التي بدأت مقدماتها عام 2014 وتأكدت مع الغزو الشــامل في 24 فبراير 2022، حدثًا مفصــليًا على الصــعيد الجيوسـياسـي العالمي، رغم اعتبار هذه الحرب صـراعًا إقليميًا، إذ أن كافة العمليات العسـكرية تدور في نطاق جغرافي محدود دون تدخل مباشر من دول ثالثة (باستثناء استخدام محدود لأراضي بيلاروسيا، التي تُعد فعليًا دولة حليفة للاتحاد الروســي)[2]. كما أن انضــمام الدول الغربية جميعها إلى التحالف الداعم لأوكرانيا، وتقديم الشـركاء الدعم العسـكري ومختلف أشـكال الدعم الأخرى للجمهورية الأوكرانية في مواجهة روسـيا، يُبرز حجم المخاوف الغربية، والتهديدات العالمية المحتملة التي قد تنجم عن اســتمرار هذه الحرب، خاصــة إذا تمكنت روسيا من ابتلاع الأراضي الأوكرانية.

يُظهر التاريخ أن حجم المصـلحة أو التهديد يحددان مسـتوى الأهمية الجيوسـياسـية للدولة أو الإقليم أو أيّ مجال جغرافي، مهما كانت طبيعته، ويزداد الاهتمام به إلى درجة لا تقبل التنازل، بحيث تصــبح المواجهة العسكرية بشأنه أحد البدائل المطروحة وبشدّة. ونظرًا لعدم جدوى الحرب اقتصاديًا بسبب طابعها الكارثي، لم يعتقد الغالبية بإمكانية اندلاع حرب شاملة من قبل روسيا، لكن عندما دخلت الحرب مرحلتها النشطة، تمّ طيّ صــفحة الأســباب والمقدمات، وبدأت صــفحة جديدة في الجيوبوليتيك[3]، والتي تتمحور حول أهمية ووزن الاعتبارات والدوافع والتداعيات الجيوسياسية للمواجهة العسكرية، التي تدور داخل الأراضي الأوكرانية، معبّرة عن أقصى درجات التعارض/التناقض بين روسيا والغرب.

لقد تم تصعيد الوضع الجيوسياسي لأوكرانيا أكثر من خلال استخدام السرديات التاريخية والهوياتية من قبل الدولة الروسية، التي صوّرت الكيان السياسي الأوكراني ككيان مصطنع أو مؤقت ومتطرف للغاية، خاصة منذ وصــول النخب التي تعتبرها موســكو "نازية جديدة" إلى الســلطة في كييف، والذي كان أحد ذرائع الســلوك العدواني الروسي داخل الأراضي الأوكرانية، حيث لم تتردد روسيا في استخدام أدوات القوة الصلبة وخرق الأعراف السـياسـية الدولية من أجل تحقيق ما تعتبره أهدافًا حيوية[4]. ويرجع ذلك إلى تأكيد روسـيا أن أوكرانيا يجب ألّا

[1] حول تأكيد رفض الأحادية القطبية وإحياء الدعوة الروسية إلى عالم متعدد الأقطاب، انظر الفصل الثاني، ص177، ص188.

[2] Leyla Derviş, **Transformation of Geopolitical Perceptions in the Russian-Ukrainian War: Impact on Regional Relations in the Future.** Futurity of Social Science, 1(1), (2023). P30

[3] Ibid,P28.

[4] Doboš, p90.

تنضـم إلى حلف الناتو أو الهياكل الغربية، لاعتقادها بأن الولايات المتحدة وحلفاءَها سـيسـتخدمون الأراضـي الأوكرانية، لإنشاء قواعد عسكرية متقدمة، والتي تمثل تهديدا مباشرا لسيادة روسيا وأمنها واستقلالها.

من جهة أخرى، عندما تم طرح المشـروع الأوراسـي، كانت تغلب عليه الطبيعة الاقتصـادية، لكن بالموازاة مع ذلك، لم تخفَ الرؤية الجيوبوليتيكية الشاملة لروسيا الأوراسية، حيث تم الترويج على أوسع نطاق لدعوات إحياء الروابط التاريخية، وتجسيد الوحدة الثقافية والدينية المشتركة التي تجمع الشركاء الأوراسيين. أما بالنسبة لأوكرانيا، فقد كان جارٍ في دوائر صنع القرار في موسكو، التقليلَ من دورها كدولة مستقلة في الفضـاء الأوراسـي، لدرجة أن النخب القومية الروسـية المحافظة أصـرت على إنكار وجود أوكرانيا كدولة مسـتقلة بتاريخها ولغتها وهويتها الوطنية. وفي هذا السياق؛ يَعتبِر الأوراسيون الجدد من أصحاب النزعة التوسعية وعلى رأسهم **ألكسندر دوغين**، أن مجرّد وجود أوكرانيا المستقلة يمثل بالنسبة لروسيا مشكلة جيوبوليتيكية من شأنها أن تتسبب في نزاع مسلح. لذلك، فإن المخيّلة الجيوبوليتيكية النيو-أوراسـية للقيادة الروسـية، لا تزال تنظر إلى أوكرانيا باعتبارها "روسـيا الصـغرى"، اسـتنادا إلى ما يسـمى "العالَم الروسـي" المرتبط بتاريخ "كييفان-روس"، وامتدادا طبيعيا وتاريخيا للمجال والمدى الجغرافي للطموح الامبراطوري لموسكو.

وإلى حد كبير، يمكن تفسير السلوك الروسي بشأن الحرب على أوكرانيا كذلك، استنادا إلى النزعة الأوراسية الجديدة، من خلال اسـتحضـار فكرة أن عظمة الاتحاد الروسـي، مرهونة بشـكل أسـاسـي باسـتعادة مجد الإمبراطورية الروسية-الكييفية، ويَظهر هذا المنطق بوضوح في الحجج التي قدمتها موسكو لتبرير ضم القرم في مارس 2014، عندما أكّدت أن تلك الخطوة كانت ضـرورية، لاعتبارات تاريخية، وحينها صـرح الرئيس بوتين قائلاً: "القرم، وكورسـون القديمة، وخيرسـونيس، وسـيفاسـتوبول، جميعها تحمل معنى حضـاريًا ومقدسًـا هائلًا لروسـيا، تمامًا كما يحمل جبل الهيكل في القدس هذا المعنى لمن يعتنقون الإسـلام واليهودية"[1]. وعليه، فإن ذات المنطق الجيوبوليتيكي الروسـي، هو ما يبرّر قرار الحرب في 24 فيفري 2022 على أوكرانيا، التي تعتبر درعًا ضد التوسع الغربي فيما تسميه روسيا "الجوار القريب"[2].

في السـياق ذاته، ترتبط دول الجوار القريب بالنسـبة لروسـيا من جهة الغرب بشـريط من "الدول العازلة" التي تشكل الجزء الأهم من "الحزام الصحي"، الذي يمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. وفقاً لدوغين، عادةً ما تكون هذه الدول السـبب في النزاعات الإقليمية بين القوى العظمى، بسـبب سـعيها للحصـول على مسـاعدة

[1] Shelest, p194.

[2] Doboš, p90.

اقتصادية أو سياسية أو عسكرية من الكتلة المعادية[1]، وهذا ما تجسّده الحرب الروسية–الأوكرانية. لذلك، تُجرّد الأوراسـية الجديدة الحزام/النطاق الصـحي من السـيادة السـياسـية والثقافية والاقتصـادية، وفي مواجهة " الكتلة الأطلسـية" التي لها مصـلحة في وجود هذا الحزام الصـحي، فإن المهمة الحاسـمة للإمبراطورية الأوراسـية هي القضاء على الدول العازلة من خلال إخضاعها للنفوذ الروسي. وفي النهاية، يُظهر مفهوم دوغين للحزام الصحي المتناغم مع القيادة في موسـكو، عدم قدرة الدولة الروسـية على قبول البيئة الجيوسـياسـية المتغيرة والتكيف مع الاتفاقيات الإقليمية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة[2].

على الجانب الآخر في الغرب، تتأكد المخاوف الروســـية؛ حيث تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها، وكذلك الناتو، أن تنضـــم أوكرانيا إلى الحلف، ويقولون إنه نظرًا لأن أوكرانيا دولة مســـتقلة، يجب الســـماح لها باتخاذ قراراتها الخاصـة، وكون أوكرانيا دولة ذات سـيادة، فإن لها السـلطة في اختيار المنظمات التي ترغب في الارتباط بها، ومن خلال عدسة الجيوبوليتيك الكلاسيكية، فإن الضغوط على النخب الأوكرانية في كييف بشأن الانضمام إلى الهياكل الغربية، فُهمت على أنها تهديد للمصـالح الجيوسـياسـية لروسـيا[3]. وبالتالي، فإنه ممارسـة أوكرانيا لسـيادتها واسـتقلالها في خياراتها وتوجهاتها، سـتقود إلى إبعادها عن المجال الجغرافي–التاريخي للاتحاد الروســي، ولذلك آثاره الســلبية على الجيوبوليتيك الأوراســي، وهنا تصــبح الحرب الروســية–الأوكرانية بمثابة نتيجة/امتداد للمنافسـة الجيوسـياسـية، وتأتي رفضـا للتوجهات والسـياسـات الغربية التي تسـتمر في تقييد حرية روسيا، والتضييق على مناطق نفوذها وأسواقها. وفي الوقت ذاته، يوسع الغرب نطاق سيطرته السياسية والعسكرية عبر توسّع الناتو، ونطاق نفوذه السياسي والاقتصادي عبر توسع الاتحاد الأوروبي، متجاهلا الاعتراف بالمكانة التي تعتبرها موســكو طبيعية ومشــروعة، وغير مقدِّر للتحذيرات الروســية بشــأن الردّ على التهديدات الغربية لمصالحها الجيوسياسية.

ثالثا: تفسير التحول من الحرب الهجينة إلى الحرب الجيوسياسية: لقد عزّزت المعضلة الأمنية التي صاحبت التنافس الجيوسـياسـي بين روسـيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية، فرضـية التصـعيد بين روسـيا وإقليمها السـابق أوكرانيا مقابل تلاشي فرص نجاح التسوية، ومع احتدام سياسات النفوذ بين القوى العظمى، أصبح الغزو الروسي الشامل أمراً واقعًا[4]، بعد أن فشلت الحرب الهجينة في تحيق أهدافها على مدار ثماني سنوات، رغم ضم روسيا

[1] Vita Zeyliger, **The geopolitical conception of Russia's war on Ukraine: Neo-Eurasianism and Eurasian regionalism.** New Perspectives, 2025, Vol. 33(3), p283.

[2] Ibidem.

[3] Derviş, p28.

[4] Qaisrani, Qazi, & Abbas, P02.

للقرم وسيفاستوبول في عام 2014، وانخراطها في الدعم متعدد الأشكال للانفصاليين المسلحين في دونباس الذي قوض السيادةَ الأوكرانيةَ، واستمرت سلسلة من المناوشات الحدودية ما بين 2014-2021، ما أدى إلى مقتل وإصابة الآلاف، فضلا عن أزمة ملايين اللاجئين والأضرار الجانبية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن تسمية الوضع في أوكرانيا بعد التحول من "الحرب الهجينة" إلى الغزو العسكري الشامل في فيفري 2022 بـــ"**الحرب الجيوسياسية**"، التي تقوم على سياسات الأمن لتأكيد المزايا السياسية في مجال النفوذ الجيوسياسي المرغوب (أوكرانيا) [1]. فمنذ بداية الأزمة الأوكرانية، وضّفت روسيا استراتيجية الحرب الهجينة وتجميد الصراع ضد أوكرانيا، من أجل التأثير على وضعها السياسي والأمني والاقتصادي، بما يجعلها غير مؤهلة للانخراط في الهياكل الغربية، بعد أن فشلت في جعلها تنضم إلى المشروع الأوراسي الذي تقوده موسكو. حيث دمجت بين الوسائل والأدوات العسكرية (التقليدية) وغير العسكرية/غير التقليدية (الهجينة)، مثل الهجمات السيبرانية، الدعاية والبروباغاندا الإعلامية وما تحمله من سرديات تاريخية، إضافة إلى دعم قوات مسلحة بالوكالة ومليشيات شعبية، وغير ذلك، لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، دون أن تقوم بغزو عسكري شامل.

يعكسُ الانتقالُ الروسي من حرب هجينة إلى غزو شامل ومفتوح للأراضي الأوكرانية، مراجعةً روسيةً شاملةً للمسألة الأوكرانية، وإعادة تأطيرِها جيوسياسيًا، انطلاقا من واقع استمرار الغرب في تقديم وتصوير الأزمة منذ عام 2014 وحتى 24 فيفري 2022، كقضية داخلية أوكرانية ثم كنزاع ثنائي أوكراني-روسي بحت، على عكس الطرف الروسي الذي اعتبر الغرب طرفا/فاعلا أساسيا في الأزمة منذ اسقاط حكم يانوكوفيتش، بما يشير إلى أن الغرب لم يقرأ بشكل جِدّيّ الرسائل الروسية من وراء الأزمة، أو استمر في تجاهل اعتراضاتها بشأن القضية الأوكرانية، أو أنه لا يريد أن يتعامل بإيجابية مع المطالب والتحذيرات والمخاوف الجيوسياسية لروسيا، وتطلعاتها لنظام دولي متعدد الأقطاب.

وأمام محاولة الغرب الاستمرار في التصرف كمنتصر منذ نهاية الحرب الباردة، في الوقت الذي يرفض فيه الاعتراف بهذا الوضع الروسي، وانتهاج "سياسة فرساي بحلّة ناعمة"، أي دون اللجوء إلى ضم مباشر أو فرض تعويضات، لكنه استمر في مزاحمة روسيا جيوسياسيا[2]، نقلت روسيا فعليًا الأزمة/الصراع إلى الساحة

[1] Ibid, p02.

[2] Derviş, p29

الجيوسـياسـية الدولية، عبر التصـعيد والانتقال من الحرب الهجينة إلى الحرب الشـاملة، في ظل عجز المجتمع الدولي قبل ذلك، عن حل النزاع عبر الوسائل الدبلوماسية التي كانت مجردة من الفاعلية.

لقد توقع **ألكسندر دوغين** منذ ما يقارب ثلاثة عقود أن "المسألة الأوكرانية" من شأنها أن تثير نزاعا مسلحًا، كما حذر **جورج كينان** سنة 1998 من أن الرد الروسي سيكون قاسيا وعنيفا نتيجة التمدد الغربي نحو الشرق، وتمت إعادة طرح حجة كينان من قبل رائد الواقعية الهجومية **جون ميرشايمر**، الذي جادل في عام 2014 بأن "أزمة أوكرانيا هي خطأ الغرب. وأوضـــح أن إيمان الغرب بالانتصـــار الحتمي للديمقراطية الليبرالية أعماهم عن المدى الذي كان يُنظر فيه إلى توسـع الناتو والاتحاد الأوروبي من قبل بوتين على أنه تهديد جيوسـياسـي. وفي نهاية المطاف، أدى إســقاط الرئيس الأوكراني المنتخب يانوكوفيتش، من طرف العناصـــر الموالية للغرب، بعد أحداث أورومیدان في عام 2013، إلى ضـم روسـيا لشـبه جزيرة القرم والتدخل في شـرق أوكرانيا، كما كان من المتوقع بحسـب ميرشـايمر، أن اسـتجابة الغرب/الناتو اللاحقة المتمثلة في تقديم الوعود بالزيادة النوعية والكمية للمساعدات العسكرية ستزيد الوضع سوءاً فقط[1]. وهذا ما أدى إلى التصعيد نحو مسار الحرب المفتوحة، التي تحولت مع مرور الوقت إلى حرب اسـتنزاف؛ للقوات الروسـية وكذلك للمسـاعدات العسـكرية الغربية المقدَّمة لكييف على حدّ سـواء، لتصـبح الحرب الروسـية–الأوكرانية بذلك، أكثر من مجرد مواجهة إقليمية ثنائية، نظرا لتأثيرها المباشـــر والمتوقع على أدوار القوى الكبرى الفاعلة والمعنية بالنفوذ في أوكرانيا، وعلاقتها بالديناميكيات الجيوسياسية لبنية النسق الدولي، التي تتسارع نحو إعادة التشكل.

إذن، فالتحول من الحرب الهجينة إلى هذه الحرب، لا يســتند فقط إلى الســرديات الجيوبوليتيكية القديمة حول علاقة روسـيا بأوكرانيا، بل يرتبط كذلك بالتصـعيد الغربي لتغيير هوية أوكرانيا من الأوراسـية إلى الأطلسـية، وجعلها حليفا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضـد روسـيا في التنافس بين القوى العظمى، الأمر الذي يعزز هوس موسكو بأمنها والحفاظ على مصالحها الحيوية في مواجهة التهديدات الغربية، ورغم أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو، بدأوا بدعم أوكرانيا منذ ضم روسيا للقرم عام 2014، تحت ذريعة الدفاع عن النفس والأمن الإنسـاني، إلا أن الهدف الحقيقي في تصـوّر موسـكو، لا ينفصـل عن سـياسـات التنافس الجيوسـياسـي، التي تستهدف احتواء النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية والفضاء ما بعد السوفييتي[2].

[1] Mearsheimer, **Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin**, p07-08.

[2] Qaisrani, Qazi, & Abbas, p15.

المطلب الثاني: مستقبل التنافس الجيوبوليتيكي على ضوء تطورات الحرب الروسية–الأوكرانية

انطلاقا من فرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية، خاصة ما تعلّق بالصراع الأبدي بين قوى البر والبحر، الضاربة في تاريخ الصراع بين الامبراطوريات القديمة، وفرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية الجديدة، الماكيندرية الجديدة (بريجينسكي)، والأوراسية الجديدة (دوغين)، المثبتة في عودة/استمرار التنافس بين قوى كبرى في منطقة القلب الأوراسي، الذي تمثل أوكرانيا أحد أهم محاوره الجيوبوليتيكية، فإنّ أي سيناريو لمستقبل التنافس الروسي–الغربي لا ينفصل عن المسارات التي سوف تسلكها الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، والنهاية التي ستؤول إليها. في هذه المواجهة العسكرية المفتوحة التي تفرض فيها الجغرافيا وجودها كمجال للتنافس والبحث عن النفوذ والمكانة الدولية، فإن أي تسوية/نهاية لها يجب أن تتضمن مكوّنًا مكانيًا أو جغرافيًا، يرتبط باهتمامات جيوسياسية كلاسيكية–جديدة، ومثلما كان المجال الجغرافي هدفًا وساحة للحرب الجارية، يتحتّم أن تكون أيضا فضاءً وثمنًا للسلام والتفاهم المحتمل بين الأطراف الفاعلة؛ سواء بين روسيا وأوكرانيا أو بين روسيا والغرب ككل.

أولا: مستقبل الحرب الروسية–الأوكرانية وآفاق السلام:

منذ أن بدأت الحرب في 24 فيفري 2022 تعقدت المسألة الأوكرانية، وتأزمت معها العلاقات بين روسيا والغرب أكثر من أي وقت مضى، كما صار من غير الممكن فصل أوكرانيا عن صراع المصالح والقيم الأوسع بين روسيا والغرب[1]، وعندما تكون العوامل والدوافع والأسباب التي أدت إلى الحرب لا تزال قائمة، فإن التوصل إلى تسوية يكون أكثر صعوبة. وفي أي حرب، يمكن أن تنتهي المواجهة بفوز أحد الطرفين، أو استسلام أحد الأطراف لأن التكلفة الاقتصادية مرتفعة، أو من خلال بعض التسويات التي تساهم فيها أطراف ثالثة. وأمام هذا الواقع الراهن، فإن المجتمع الدولي بحاجة ملحّة إلى آليات جيوسياسية مستعجلة، تضمن بقاء المواجهة العسكرية الروسية الأوكرانية ضمن إطار الصراع الإقليمي، وتمنع اندلاع صراع عالمي مدمر كخطوة مبدئية[2].

جاءت أبرز وآخر محاولة لتسوية الأزمة/الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال القمة الأمريكية الروسية، التي جمعت بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين، في 2025/08/25 بألاسكا بالولايات المتحدة، كمسعى أمريكي لإيجاد أرضية مشتركة والتمهيد لمحاولة إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ورغم أنها لم تُحرِز أي تقدم واعتبرها البعض نصرا لروسيا وفشلا للدبلوماسية الأمريكية مع بعض المكاسب الرمزية للرئيس ترامب،

[1] دانييري، ص387.

[2] Derviş, p31.

إلا أن من شأنها أن تقدّم بعض المؤشرات المهمة حول رهانات الأطراف حيال أي عملية تسوية ممكنة[1]، والتي على أساسها يمكن أن يتحدد مستقبل هذه الأزمة/الحرب التي طال أمدها.

تراهن روسيا على الوضع الميداني والمكاسب الجيوسياسية المحققة على الأرض، مما يجعلها تكسب ورقة الأراضـي مقابل السـلام، إضـافة إلى صـمودها في وجه العقوبات الغربية القاسـية بفضـل توجهاتها نحو الشـرق وتطوير علاقاتها مع الصين والهند وكوريا الشمالية وإيران، وهو ما سمح لها بكسر عزلتها الدبلوماسية، كما تراهن موسـكو كذلك على إحداث شـقّ في الصـف الغربي، من خلال حرصـها على توطيد علاقتها مع تركيا العضـو البارز في الناتو، واسـتغلال عودة ترامب الذي أبدى مرونة كبيرة مع روســيا/بوتين، حيث يؤمن ترامب بشــعار "أمريكا أولا"، ويعني ذلك أن على الولايات المتحدة ألّا تتدخل في حروب لا تخدم مصـــالحها؛ ففي الذكرى الثالثة للحرب الروســية الأوكرانية، تحركت الولايات المتحدة عكس حلفائها، وامتنعت عن التصــويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي طرحته الدول الأوروبية لدعم وحدة أوكرانيا، وبالمقابل طرحت قرارا في مجلس الأمن دعا إلى وقف الحرب دون إدانة روسيا، وقد امتنعت كل من فرنسا وبريطانيا عن التصويت[2]، حيث توحي مثل هذه المواقف بعدم توافق الرؤى والأولويات الجيوســياســية بين الدول الغربية، وحتى علاقاتهم مع الخصوم.

بالمقابل، تراهن أوكرانيا على استمرار الدعم الغربي في التصدي للنزعة التوسعية لروسيا، من منطلق أنّ نجاح أوكرانيا هو الخيار الأفضـــل لكل من الأمن الأوروبي ومكانة الغرب العالمية، بحيث لا يمكن فصـــل الاثنين[3]. فالغرب الذي اختار أن يُغيّر بوصـــلة كييف نحو أوروبا، مطالب بدعم هذه الخيار الاســتراتيجي وتحمّل تبعاته، حيث أصـــبحت أوكرانيا خط المواجهة الأول بالنســـبة للدفاع عن الأمن الأوروبي، وهي بذلك تخوض على أراضـــيها حربا بالوكالة عن الكفيل الغربي. فضـــلا عن ذلك، يحتاج الغرب إلى توحيد جهوده وتقييم دعمه لأوكرانيا، وتعزيز قدراتها العســـكرية الدفاعية والهجومية، بما يمكنها من الاســـتمرار في الوقوف بفعالية أكبر في وجه التهديدات الروسية المستمرة والمتنامية، أو الحصول على تسوية مرضية في حال الدخول في ترتيبات لوقف الحرب.

[1] ياسمين أحمد الضوي، الحرب الروسية-الأوكرانية: هل أخفقت دبلوماسية ترامب أمام رهانات ومصالح أطرافها، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2025، ص ص04-05.

[2] نفس المرجع، ص06.

[3] Lotje Boswinkel and Luis Simón, "**Shades of Grim Scenarios for Ukraine and Global Order**," CSDS In-depth, n° 2024/12 (October 2024), p08.

خريطة رقم (11): الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا منذ بداية الأزمة

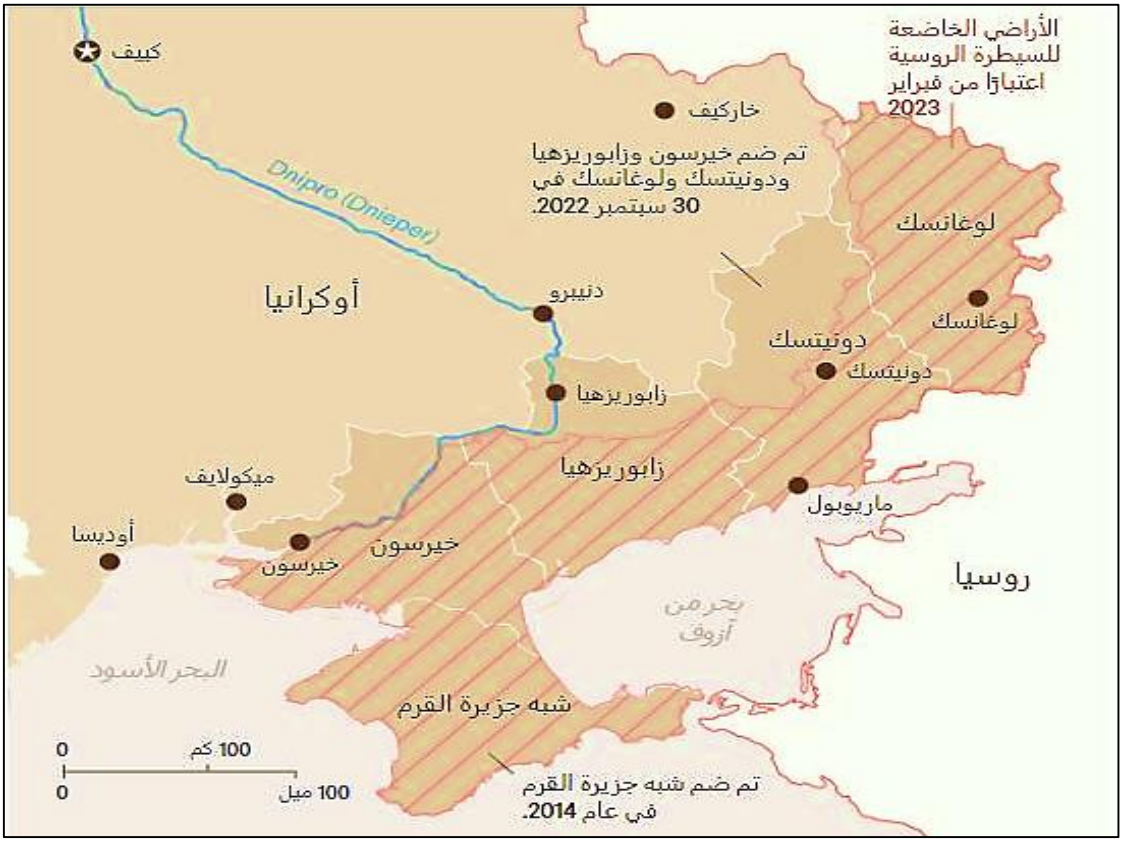

المصدر: Jonathan Masters, **Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia**. in: http://bit.ly/4987Cuv. (Accessed on: 10/10/2025).

على الأرض، ونظراً لحجم الأضرار التي لحقت بأوكرانيا، لاسيما خسارة المزيد من الأراضي التي استولت عليها روسيا منذ العام الأول من بداية الحرب (انظر الخريطة أعلاه)، والتي تمّ تقديرها من 15% إلى20% من حجم الأراضي الأوكرانية، إلى جانب السيطرة الروسية الكاملة على بحر أزوف، ومضيق كيرتش الواقع بين بحر أزوف والبحر الأسود، فضلا عن حجم الدمار الذي أصاب المنشآت والبُنى الاقتصادية والعسكرية والخسائر الديموغرافية، مع استمرار التصعيد العسكري؛ أمام كل هذا، فإن هناك ثلاثة محاور اهتمام أساسية بالنسبة لأوكرانيا؛ في مقدمتها مستقبل المناطق والأراضي الأوكرانية التي احتلتها روسيا منذ بداية الأزمة في 2014؛ عملية إعادة بناء وترميم ما دمرته آلة الحرب وتعويض ما خسرته على الصعيدين الاقتصادي والديموغرافي، وأخيرا الضمانات الخاصة بالدفاع عن أمن وسلامة الدولة الأوكرانية من التهديدات الروسية في المستقبل.

بناءً على ما سبق حول واقع وآثار الحرب بين موسكو وكييف، يبدو أن هناك طريقًا طويلًا وخطيرًا أمام محاولات التسوية في ظل التطورات الخطيرة لهذه الحرب، خاصة بعد الفشل الدبلوماسي للرئيس الأمريكي؛ فقبل الهجوم العسكري الروسي أو كما يسمى في الأدبيات الغربية "الغزو الروسي"، كانت أوكرانيا لديها بعض

التفضـيلات والخيارات التكتيكية الممكنة والمقبولة في حال كانت هناك مبادرات فعلية للتسـوية؛ كأن تُفضّـل مثلًا إرجاء اســتعادة المناطق التي اســتولت عليها روســيا لوقت لاحق، مع الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار[1]، وهذا ما لم يعد متاحا في ظل خسارة المزيد من الأراضي منذ اندلاع الحرب، وما تلاها من خسائر في الأرواح والعتاد، والارتفاع المتزايد للتكلفة الاقتصادية لهذه المواجهة العسكرية المفتوحة.

أمام هذا الواقع المعقد، الذي يميزه عدم قدرة روسيا على تحقيق الحسم منذ نحو أربع سنوات من الحرب، والدخول في حرب استنزاف انخرط فيها الغرب من خلال الدعم العسكري المستمر لأوكرانيا، إضافة إلى أن هذه الأخيرة بدورها لم تتمكن من تحقيق أي مكاسب أو استعادة للأراضي التي خسرتها، فإن الحديث عن مستقبل وآفاق الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، يرتبط إلى حدّ كبير بواقع التنافس الجيوسياسي بين روسيا والغرب على النفوذ في المحور الأوكراني، الذي أصـبح حاســما فيما يتعلق بحاضــر ومســتقبل العلاقات الروســية–الغربية. وبالتالي، كما كانت المواجهة العســكرية المفتوحة الجارية على الأراضــي الأوكرانية أحدَ تجليات هذا التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، فإن مستقبل هذه الحرب سيُلقي بظلاله على مستقبل هذا التنافس كذلك، في ظل حقيقة أن نهاية هذه الحرب لا تعني مطلقًا نهاية التنافس. في هذا الصـدد؛ كتب **غوسـتاف غريسـل**[2] سـنة 2015؛ أنّ التصادم بين أوروبا الليبرالية وروسيا الأوراسية لن يكون قضية قصيرة الأجل، ولم يبدأ ولن ينتهي مع النزاع في أوكرانيا[3].

ثانيا: مستقبل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب:

في ظل تطورات وتداعيات الأزمة الأوكرانية، ومع اســتمرار الحرب التي باتت دوافعها ومبرراتها بالنســبة للسـرديات السـائدة في موسـكو وكييف وجودية، والتي من غير الواضـح ما إذا كانت سـتنتهي في وقت قريب أم لا، فضـلا عن عدم وضـوح الكيفية والترتيبات التي سـتنهي على أسـاسـها؛ فإن السـناريوهات الممكنة/المحتملة للتنافس الجيوبوليتيكي بين روســيا والغرب في المســتقبل المنظور، تتجه هي الأخرى نحو المزيد من التعقيد والضبابية.

[1] Davoud Gharayagh Zandi. The Invasion of Russia on Ukraine; A Case of 21st Century Warfare in Point. International Relations Researches, 15(2), (2025). p107.

[2] ***غوسـتاف غريسـل***، ضـابط سـابق بالجيش النمسـاوي، *وأحد الخبراء في الشـؤون الأمنية والدفاعية بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية*، كما يُعدّ خبيرا بارزا كذلك في الشؤون الروسية.

[3] Shelest, p197.

في هذا السياق، تتداخل مستويات التحليل الإقليمية والعالمية، حيث تتقاطع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مع هيكلية الأمن الأوروبي والدولي، كما تتقاطع في مستوى آخر مع الديناميكيات الأوسع للمنافسة على القوة العالمية، أين تحتاج الولايات المتحدة كقائدة للغرب، إلى أن تعيد ترتيب أولوياتها وتوزيع مواردها عبر مختلف المناطق[1]، خاصة في ظل الصعود الصيني، وتطور العلاقات الصينية الروسية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية؛ فمقابل البرودة المستمرة التي فرضتها الأزمة/الحرب على العلاقات بين الاتحاد الروسي والغرب بمختلف مكوناته، تتوجه موسكو نحو الشرق الآسيوي، حيث أظهرت مرونة عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة رغم العقوبات الغربية واسعة النطاق.

وبالتالي، فإن أي سيناريو من هذه السيناريوهات التي لا تنفصل عن مستقبل الحرب، يجب أن يؤخذ البعد الجيوسياسي الإقليمي والعالمي بعين الاعتبار في كل سيناريو محتمل/ممكن، وبناء على ذلك يمكن اقتراح أربعة سناريوهات لمستقبل التنافس بناء على التوقعات الممكنة لمسارات الحرب، مع العمل على إبراز مؤشرات وحدود كل سيناريو، وذلك على النحو التالي:

01.سيناريو التنافس في ظل الانتصار الروسي: يُعتبر التدخل العسكري الروسي، تدخلا في منطقة أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، وهو يعكس الاعتبارات المتعلقة بوضع روسيا كقوة عظمى ذات أولوية أنطولوجية (وجودية)، لا غنى لها عن الهيمنة الإقليمية، لأنه ـ بتعبير ميرشايمر ـ لا يمكن لأي قوى عظمى أن تتحمل نفوذ المنافسين الأجانب في الجوار القريب أو في أي مكان من مناطق نفوذها[2]. وهنا تدافع موسكو عن فرضية أن هذه الحرب جاءت كعمل وقائي لتعزيز الجدار والحزام الأمني للأمن الوطني الروسي، في إطار مقاربة أمنية واقعية محضة[3]. ومثلما كانت موسكو حاسمة في جورجيا 2008 لنفس الأسباب والدوافع، فإنها بحاجة أكبر إلى الحسم في أوكرانيا من أجل الأسباب نفسها، وهي مصالحها الحيوية وأمنها القومي الممتد في الجوار القريب، ومكانتها الإقليمية والدولية، في مواجهة المزاحمة الغربية على مناطق نفوذ روسيا التاريخية.

في ظل المكاسب الإقليمية لروسيا والسيطرة على أجزاء مهمة من الأراضي الأوكرانية، تعمل موسكو على إنهاك القوات الأوكرانية، وذلك في ظل تزايد إنتاج روسيا العسكري وتفوقها خاصة في مجال الطائرات المسيرة والصواريخ، أمام تراجع القدرات الدفاعية الأوكرانية، وفي ظل تراجع تدفق الأسلحة الأمريكية[4]، مع عدم كفاية

[1] Boswinkel & Simón, p05.

[2] Ahmad Rashidi, **Geopolitical Drivers of Russia's Military Intervention in Ukraine.** Journal of Iran and Central Eurasia Studies, 7 (1), (2024), p136.

[3] صخري، ص39.

[4] Max Bergmann and Maria Snegovaya, **Russia's War in Ukraine: The Next Chapter,** CSIS Briefs, September 2025, p06

الدعم العسـكري الأوروبي لتعويض هذا النقص، بسـبب ارتفاع التكاليف الاقتصـادية لهذه الحرب. لذلك، تأمل روســـيا في أن تبدأ قواتها في عام 2026 في الحصـــول على ميزة كبيرة على القوات الأوكرانية الضـــعيفة في غياب/تراجع الدعم الغربي، مما يزيد من معدل الاســـتنزاف الأوكراني ويؤدي إلى انهيار الجبهة أو اســـتســـلام دبلوماسي من قبل كييف[1].

إن الشـكوك المسـتمرة حول التزام واشـنطن طويل الأمد بمسـاعدة أوكرانيا، وقدرة أوروبا بحد ذاتها على زيادة مسـاعداتها العسـكرية، تلقي بظلال من الشـك على اسـتدامة المجهود الحربي الأوكراني، وتتفاقم هذه الشـكوك بسـبب تزايد الأزمات في الشـرق الأوسـط (حرب غزة)، إلى جانب الاحتمالات الممكنة/الطارئة الأخرى (مثل تايوان)، والتي قد تحوّل الموارد الاسـتراتيجية والسـياسـية للولايات المتحدة نحو الوجهة الآسـيوية[2]، وفي هذا السيناريو، تستفيد روسيا من صعود الصين الحليف الاستراتيجي لموسكو، كقوة منافسة على القيادة العالمية، ومؤيدة للدعوة الروســـية لعالم متعدد الأقطاب، في وجه الغرب والولايات المتحدة؛ هذه الأخيرة التي شـــهدت انسحابا غير ناجح من أفغانستان، وتورّطًا في حرب غزة، إضافة إلى احتمال فشلها في أوكرانيا[3].

خلال هذه الحرب الجارية بين روسـيا وأوكرانيا، تتشـكل تكتلات وتوجهات دولية جديدة؛ حيث تتخذ عدد من الدول الصـاعدة مثل تركيا، والهند، ودول أخرى من الجنوب العالمي قراراتها بحذر[4]، وفي حال عجز الغرب عن هزيمة روسيا أو فشـل في منعها من تحقيق الانتصـار على أوكرانيا، فإن ذلك يعني نصـراً روسيا سـيؤدي إلى تحولات عميقة في موازين القوى الإقليمية والعالمية، كما سيؤدي تعزيز التحالف الاستراتيجي الصيني–الروسي، وبالتالي إلى تشـكيل قوة موازية ضـد الهيمنة الغربية[5]. ومن جهة أخرى، سـيسـاهم الانتصـار الروسـي في هذه الحرب في عمليات إعادة اصـطفاف محتملة في مختلف أشـكال التحالفات والترتيبات الإقليمية والدولية، والتي ترتبط بالتغييرات المحتملة في ديناميكيات القوة الدولية. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار حرب روسيا في أوكرانيا أحد المحطات المهمة التي ستنتقل بالعالم نحو ترتيبات جيوسياسية قديمة–جديدة، تتزامن مع انتقال مركز القوة نحو الشرق[6].

[1] Ibidem.

[2] Boswinkel & Simón, p06.

[3] Zandi, p108.

[4] Özgür Tüfekçi, **The Ukrainian War: A Realist Perspective on Geopolitical Implications and Inter-national Response**, Karadeniz Araştırmaları Enstitüsü Dergisi, 11/23, p93

[5] Ibidem.

[6] صخري، ص39.

وفي حين أن هذا الســـيناريو ليس مؤكدًا، فإنه كذلك ليس مســـتحيلاً، ولكن في كل الأحوال، يجب على أوكرانيا أن تتوقع قدرة روسيا على الاستمرار في حرب الاستنزاف الحالية، ما لم تصل موسكو إلى تحقيق أهدافها التي تدافع عنها، وفرض ورقة الأراضي مقابل السلام، ويكون ذلك بأن تستولي على المناطق الناطقة بالروسية، وترد على تمرد أوكرانيا وتوجهها نحو الغرب بمزيد من التدمير لبنيتها التحتية الأساسية[1]، وبهذه الصورة تتمكن روسيا من تعزيز مكانتها الإقليمية، وتحافظ على نفوذها في جوارها القريب، كما تفرض نفسها كقوة فاعلة وقادرة على المنافسة الجيوسياسية العالمية، وتضع أهم خطوة نحو عالم متعدد الأقطاب.

02.سـيناريو التنافس في ظل اسـتمرار الحرب طويلة الأمد : يؤدي سـيناريو الحرب الطويلة إلى دخول الطرفين في صراع استنزاف، حيث يُمنح كل طرف إمكانية إنهاك الآخر. وبالنظر إلى الاستراتيجيات التي اتبعها الجانبان في هذا الصـراع؛ شـددت القوات الروسـية على الجهود المركزة، واللوجسـتيات، والقوة النارية، بهدف تحقيق تقدم اســـتراتيجي على الرغم من المكاســـب البطيئة على الأرض مقارنة بالأهداف المعلنة في العملية الخاصـة، وبينما استولت على عدد قليل من المدن الرئيسية، جاءت هذه الإنجازات بتكلفة باهظة، تمثلت في الاسـتنزاف والخسـائر الكبيرة. بالمقابل، أظهرت أوكرانيا مقاومة مرنة ومسـتمرة من خلال الحرب الدفاعية وغير المتكافئة[2]. وخلال العمليات العســكرية، تحمل الجانبان خســائر كبيرة، مما حوّل الصــراع إلى معارك مطولة وحرب استنزاف، لم تنتصر فيها روسيا الطرف الأقوى، ولم تنهزم فيها أوكرانيا بفضل الدعم الغربي.

في هذا السيناريو، ستواصل أوكرانيا القتال ومحاولة إعادة البناء في الوقت نفسه، بينما تتكبد خسائر بشرية ومادية متزايدة باسـتمرار في سـاحة المعركة، وذلك في ظل اسـتمرار الدعم الغربي غير الحاسـم عسـكريا[3]؛ أي بالقدر الذي يسـمح لأوكرانيا بالاسـتمرار في القتال مع اسـتحالة تحقيق الانتصـار، واسـتمرار هذا المسـتوى من الدعم، يتطلب درجة عالية من الوحدة والتضـــامن الغربي تجاه كييف، كما أن تبلور هذه الجهود يســـتغرق وقتاً، حتى تتمكن أوروبا من توسـيع قدرتها الصـناعية الدفاعية بالوتيرة المطلوبة، نظراً لمعدلات الاسـتنزاف العالية في سـاحة المعركة الأوكرانية. وفي الوقت نفسـه، أدى الحذر من التصـعيد المحتمل في مختلف الدول الأوروبية إلى

[1]Zandi, p108

[2]Habib Badawi, **Understanding the Roots of the Russian-Ukrainian Conflict: Causes, Course, and Future Trajectories.** East of Europe / Humanities and social studies, 9 (2), 2023, pp18-19.

[3] John Lough, **Four scenarios for the end of the war in Ukraine assessing the political and economic challenges ahead,** Ukraine Forum October 2024, p03.

تبني نهج تدريجي للمساعدة العسكرية. وهنا، تُبرز التقديرات أنه إذا استمرت جهود المساعدة الأوروبية بالوتيرة الحالية أو بوتيرة أعلى لكن بشكل معتدل، فستكون النتيجة في أحسن الأحوال هي الإطالة أمد الحرب[1].

بالمقابل، تعتقد روسيا أنها ستنتصر في حرب الاستنزاف، وأن بإمكانها التغلب على أوكرانيا في ظل أنها قادرة على القتال لفترة أطول منها، وبالتالي من المستبعد أن يحدث تراجع في العمليات العسكرية الروسية. وإذا استنتجت روسيا أنها لا تستطيع الفوز بالكامل وأن تدمير الجيش الأوكراني وإسقاط الديمقراطية الغربية في أوكرانيا أمر مستحيل، فإنه من المستبعد كذلك أن موسكو ستسعى للسلام. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يكون الخيار الأمثل التالي لروسيا هو الاستمرار في إطالة أمد الحرب، حيث تتراجع وتيرة العمليات العسكرية مع جعلها مستدامة، بما يجعل أوكرانيا في وضع أمني واقتصادي وسياسي، يمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو[2]، مما يعني أن احتمالات سعي الكرملين لتحقيق أي تسويات دبلوماسية تبقى منخفضة للغاية، ما لم يكن ميزان الحرب يفرض تحقيق أو الحفاظ على المكاسب الجيوسياسية لروسيا.

يبدو هذا السيناريو أكثر واقعية، حيث على الرغم من الضغوط الاقتصادية المتزايدة، التي تنعكس في اتساع عجز الميزانية، وارتفاع التضخم، وتباطؤ النمو في روسيا، لا يزال الكرملين يعتبر الوضع قابلاً للإدارة والإطالة، وبالتالي تبقى موسكو ـ من خلال هذه الحرب ـ ملتزمة بالمواجهة الجيوسياسية مع الغرب[3]. فالقيادة الروسية، في ظل كل الصعوبات التي تواجهها، ستستمر في مواصلة القتال، لأنها تسعى لتحقيق مصالح روسيا الحيوية، المتمثلة في استعادة مكانتها كقوة عالمية، والدفاع عن وجودها المستقبلي كحضارة ذات ماضي إمبراطوري[4]، تتبنى نزعة أوراسية توسعية في مواجهة التمدد الغربي الأطلسي[5]. بينما تعتمد أوكرانيا على دور الولايات المتحدة ودول الناتو من أجل استدامة/زيادة الدعم العسكري، لأنه ما لم يتم الحفاظ على استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها، فإن روسيا ستواصل توسيع نفوذها وتهديدها للأمن الأوروبي بشكل خاص، وللقيم والمصالح الغربية بشكل عام، حيث يعتبر الإبقاء على القدرات القتالية لأوكرانيا واستمرارها في التصدي للغزو الروسي، الهدف الجيو–استراتيجي الأدنى في المنافسة الغربية لروسيا على المربع الأوكراني.

---

[1] Boswinkel & Simón, p08.

[2] Bergmann & Snegovaya, p06.

[3] Bergmann & Snegovaya, p03.

[4] Walenty Baluk, **Geopolitical and Military Aspects of Russia's War Against Ukraine in 2014–20221**, EJTS European Journal of Transformation Studies. 2024, V. 12, No. 1, p64.

[5] حول: **الأوراسية الجديدة من منظور توسعي**، انظر: الفصل الثالث، ص ص164-165

03.ســـيناريو التنافس في ظل الانتصـــار الأوكراني بدعم غربي: من المؤكد أن أوكرانيا منذ 2014، ما كانت لتصمد أمام روسيا لولا الدعم الغربي للسلطات الجديدة في كييف، رغم عدم كفايته لاستعادة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا؛ وعليه فإن سيناريو النجاح الميداني لأوكرانيا على حساب روسيا، على الرغم من التفاوتات الواضحة في حجم الجيش والقوة الاقتصادية وإمكانات التعبئة التي جعلت أوكرانيا الطرف الأضعف في هذه الحرب، جِذرُه الأساسي هو زيادة الدعم العسكري الغربي بالشكل الكافي، خاصة وأن البلاد لا تزال تحتفظ بميزة حيوية مهمة على روسيا، وهي أن الأوكرانيين لديهم الدافع الذي يقاتلون من أجله؛ حيث حشدوا أنفسهم كمجتمع للدفاع عن استقلالهم، بينما يوجد قطاع كبير من المقاتلين الروس (مرتزقة) يقاتلون من أجل المال أكثر مما يقاتلون من أجل بلادهم[1]. .فقدرة ورغبة حلفاء أوكرانيا الغربيين في استمرار الدعم المالي والعسكري الكافي لكييف، وتقديم ضمانات أمنية طويلة الأجل للدولة الأوكرانية، من شأنه أن يعزّز أكثر قدرة أوكرانيا على الحفاظ على الدعم والزخَم الشعبي للحرب المستمرة، وكذا القدرة على تعبئة ونشر القوات المستوى الكافي للاستمرار في القتال والوقوف في وجه روسيا.

إن الدعم الغربي الذي من شأنه أن يجعل أوكرانيا تنتصر على روسيا، يتطلب تغييرا جوهريا في السياسة الغربية، بحيث يؤدي إلى قيام الغرب بتوفير الأسلحة النوعية والدعم العسكري بالمستوى الذي يسمح لأوكرانيا بإجبار الجيش الروسي على التراجع، على الأقل إلى خط ترسيم الحدود كما كان قبل تاريخ بداية الحرب. ويمكن عندها أن يكون لتراجع روسيا لا سيما إذا تعرضت سيطرتها على القرم للخطر، عواقبَ سياسية دراماتيكية في روسيا نفسها، مما قد يؤدي إلى فترة من عدم الاستقرار والاضطرابات الداخلية، ومن شأن فترة طويلة من الانكفاء الروسي أن تمكن أوكرانيا من إجراء إصلاحات عميقة وتسريع التوجه الغربي لمؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى احتمال "واقعي" للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتحسين وضعها الأمني العام، بما يُرجّح إمكانية الاندماج السريع في حلف الناتو[2]. لكن، يجب الأخذ في الاعتبار أن الدعم الغربي المفرط للقوات الأوكرانية، قد يؤدي إلى رد فعل عنيف، غير مرغوب وغير متوقع، يُفاقِم حجم التهديدات الأمنية لأوروبا، مثلما كان "الغزو الروسي" في 24 فيفري 2022 مفاجئا وغير متوقع بالنسبة للغرب. وعليه، لا يُتوقع أن يكون سيناريو الانتصار الأوكراني عبر الزيادة المفرطة في حجم ونوعية الدعم العسكري الغربي لكييف مرجَّحًا.

[1] Lough, p04.

[2] Ibid, p03

من جهة أخرى، وتفاديا لمخاطر الدخول في مواجهة مباشـرة مع روسـيا، يُراهن الغرب على احتمال حدوث تغير داخلي في هرم السلطة في روسيا، كما حدث في الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة[1]، ومن شأن هذا التغير أن يجعل سـيناريو النصـر الأوكراني واردا بشـكل أكبر، حيث يصـبح الاهتمام الروسـي بتداعيات التغير الداخلي أكبر من التركيز على الاستمرار في حرب طويلة. وفي مثل هذه الحالة، ونتيجة للإكراهات الداخلية، قد لا ترغب روسيا في المزيد من المخاطرة ولا تسعى إلى مواصلة الاشتباك مع حلفاء الناتو وأوروبا[2]. وبالمقابل، قد يعتبر مجرد انتهاء/وقف الحرب نصرا لأوكرانيا؛ لأنه بالنسبة للنخب في موسكو وكذلك الجمهور الروسي، فإن القبول بأقل من استسـلام أوكرانيا لن يعتبر نصراً روسيًا، وقد يثير تسـاؤلات مُلِحّة حول دوافع وأهداف الحرب، والثمن الباهظ الذي دفعته البلاد من حيث الخسـائر البشـرية والاقتصـادية والأضـرار التي لحقت بسـمعتها[3]. وبالتالي، تتراجع مكانة روسيا كمنافس للغرب في أوكرانيا، ويتراجع معها مشروعها الجيوبوليتيكي الأوراسي، تاركا المجال لصـالح المشـروع الغربي الأطلسـي، الرامي إلى محاصـرة وخنق روسـيا، من خلال جعل أوكرانيا المسـتقلة ضمن الشروط الأساسية لضمان المصالح الغربية، في واحدة من أهم مناطق الفضاء الأوراسي ما بعد السوفييتي.

بالرغم من كون هذا السـيناريو أقل واقعية من حيث المؤشـرات على الأرض، إلا أن على الغرب أن يسـتهدف نصـر أوكرانيا أو على الأقل حرمان روسـيا من أوكرانيا، كما أن على الأوروبيين تولي القيادة في دعم دفاع أوكرانيا، بسـبب تشـتت تركيز الولايات المتحدة نتيجة التحديات التي تفرضـها منطقة المحيطين الهندي والهادئ[4]. ومن جهة أخرى، سيكون انهيار أوكرانيا باهظ التكلفة للغاية بالنسبة للغرب؛ فـالمنطقة الجغرافية التي يكون فيها إقليم الناتو وإقليم تسيطر عليه روسيا أو وكلاؤها في اتصال مباشر، ستتسع بشكل أكبر، وتكون أقل استقرارًا، وهذا يعني أن تكاليف تمويل الردع ستصبح أعلى بكثير، وستدخل أوروبا في دوامة من العسكرة الكاملة، التي ستجعل من قضـــايا التســـلح والأمن الصـــلب في أعلى ســـلم أولويات الدول الأوروبية، خاصـــة في حال حدوث طارئ عسـكري في آسـيا، بحيث يصـبح الانسـحاب شـبه الكامل للولايات المتحدة من أوروبا، من أجل المواجهة المحتملة مع الصـين أمراً لا مفر منه، حتى ولو كان ذلك على حسـاب انهيار أوكرانيا[5]. ذلك أن المرشـح الأول لمنافسة الولايات المتحدة عل القيادة العالمية هي الصين وليست روسيا.

---

[1] هناك من يطرح احتمال **"تغيير مفاجئ في القيادة"** في حال الوفاة الطبيعية لبوتين، وهو ما يذكرنا بكيفية ترافقت وفاة **جوزيف ســتالين مع** التغيير في الاسـتراتيجية السـوفيتية، مما أدى إلى نهاية الحرب الكورية. باختصـار، قد لا يقنع روسـيا بإنهاء القتال بشـكل دائم بدلاً من مجرد إيقاف مؤقت للعنف، سوى "تحول دراماتيكي" مماثل، ربما.

[2] Zandi, p109.

[3] Lough, pp02-03

[4] Boswinkel & Simón, p05.

[5] Ibid, p09.

04.سناريو التنافس في ظل التسوية وإنهاء الحرب (التوافق الجيوسياسي): على صعيد الحرب الروسية الأوكرانية؛ يعتبر هذا السيناريو هو المأمول، سواء بالنسبة للأطراف المباشرة أو غير المباشرة، وحتى بالنسبة للمجتمع الدولي ككل، لكن بأيّ ثمن؟، يصطدم هذا السيناريو بالوقائع على الأرض، وكذا الدوافع والأهداف، وحتى المكاسب والخسائر الجيوسياسية لجميع لأطراف، والتي ترتبط بدورها بالمعضلة الأكبر، وهي السيطرة على قلب الأرض الأوراسي، باعتبارها رهانًا جيوسياسيًا للتنافس الحاصل بين روسيا والغرب، والذي تأتي هذه الحرب كأحد تجلياته. وبالتالي، فإن أي عملية تسوية تتطلب فهمَ هذه المعضلة جيدا، واستيعاب الهواجس الأمنية المرتبطة بها[1].

ومن جهة أخرى، فإن الحلول الدبلوماسية لهذه الحرب ستتطلب مفاوضات مكثفة، وتنازلات وتضحيات من جميع الأطراف المعنية، على الرغم من أنها (أي هذه الحلول) قد توفر فترة سلام مؤقتة فقط[2]. في هذا السياق، عرفت الساحة السياسية موجة من النشاط الدبلوماسي الرامي إلى إنهاء الحرب؛ على غرار المحادثات التي تمت في المملكة العربية السعودية في فيفري 2025، أو القمة بين الرئيسين الأمريكي والروسي بألاسكا في أوت 2025. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لإنهاء القتال، إلا أنه لا توجد نهاية تلوح في الأفق. وحتى سبتمبر 2025، تكون الحرب بين روسيا وأوكرانيا قد استمرت لثلاث سنوات ونصف[3].

لقد أصبحت هذه المواجهة العسكرية حربا لا يمكن الفوز بها وحسمها بسهولة، كما لا يمكن إيقافها أو إنهاؤها. وما زاد من جعل هذا الصراع مستعصيًا أكثر على الحل، وجود أوكرانيا الجغرافي في قلب التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب. لذلك، يتطلّب تجسيد هذا السيناريو جهوداً دبلوماسية دولية متظافرة، واستراتيجيات معقدة لخفض التصعيد، ومساعدات إنسانية ضخمة، وتعاوناً عالمياً للتخفيف من آثار الحرب واستعادة الأمن، والأهم والأخطر من ذلك، الكيفية التي ستتم بها معالجة المظالم والتوترات الجيوسياسية، بين روسيا من جهة وأوكرانيا والغرب من جهة أخرى، كشرط للتوصل إلى وقف العمليات العسكرية.

هذا السيناريو "المأمول" والمثالي من حيث الوصف، يحتاج إلى معالجة/إجراءات واقعية، عبّر عنها **ستيفن والت** بـــ "الحالة الواقعية لاتفاقية السلام في أوكرانيا"[4]، حيث أن الحل العقلاني يكمن في الوصول إلى اتفاق سياسي يضمن نهاية النزاع وعدم نشوبه مجددا، من خلال تسوية قائمة على اعتبارات واقعية وبراغماتية لإنهاء

---

[1] الضوي، ص06.

[2] Badawi, p19.

[3] Bergmann & Snegovaya, p02.

[4] Stephen M. Walt, **Analysis: The Realist Case for a Ukraine Peace Deal: Conflict Resolution Isn't Just for Woolly-Headed Idealists**: Washington: Foreign Policy (FP): March 29, 2022.

الاقتتال في أوكرانيا[1]، مع التذكير بأن التنافس الجيوسياسي بين روسيا والغرب، مستمر حتى بعد توقف الحرب في أوكرانيا. وعليه يتطلب التجسيد الواقعي لهذا السيناريو، أخذ بعض الحقائق بعين الاعتبار، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

–بالنسـبة لروسـيا: يشـير **ألكسـندر دوغين،** إلى أن الدورة الجيوسـياسـية التي أطلقها بوتين في خريف 1999، بعد وقت قصـير من وصـوله إلى السـلطة، لم تكتمل بعد؛ فقد تمكن بوتين من الحدّ من وتيرة الحركة التي تتجه تلقائيا إلى الإضـعاف الكامل والحتمي لروسـيا، بل وإلى تدميرها الجيوسـياسـي النهائي، وبدأ مناورة صـعبة للدوران في عكس ذلك الاتجاه. لكن هذه المناورة لم تصـل بعد إلى نهايتها المنطقية، ولا يزال المصـير التاريخي للدولة ولحضارة البَر بوجه عام وللأرض–القلب، وروسيا–أوراسيا مسألة مفتوحة[2]. وهذا ما يفسر انتهاج روسيا لسياسة التدخل العسكري في أوكرانيا[3]، لترسيخ النفوذ الروسي في منطقة أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتعزيز الاعتراف بوضع روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي، والذي يعتبر جوهر السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمنية الوطنية لروسيا[4]. لذلك، ستكون ورقة "السلام مقابل الأراضي" على أجندة أي مساعي للتسوية، ويجادل **بول دانييري** في هذا السياق؛ أنّ أي صـفقة كبرى لإنهاء الحرب، ستعتمد على ما يمكن أن تقبله روسيا وما لا يمكن أن تقبله؛ فلم يركز قدر كبير من الخطاب الروسـي على شـبه جزيرة القرم فحسـب، بل على الدور الكبير لكييف نفسها في تشكيل روسيا الحديثة[5].

–بالنسـبة للغرب وأوكرانيا: بداية، يجب أن يتوقف الغرب عن رؤية الأزمة/الحرب على أنها صـراع روسـي–أوكراني بحت، وأن ينظر إليها بشكل مغاير من خلال العدسة الجيوبوليتيكية لروسيا، على أنها صراع/تنافس بين روسـيا والغرب كذلك. وبالتالي يعني قبول الغرب الذي يقف خلف أوكرانيا بصـفقة كبرى، أنه يتخلى عن التركيز على فكرة نشـر الديمقراطية[6]، التي لطالما كانت مبررًا لتدخلاته، وبالتالي لن يتدخل في شـرعية النظام الروسـي القائم، وقد يضـــعه ذلك تحت طائلة الخيانة لأوكرانيا. لذلك يرجّح أنه قد لا يوافق الغرب (الولايات المتحدة، وأوروبا، وحلف الناتو) على التنازل عن الأراضي الأوكرانية المحتلة لروسيا لأسباب كثيرة؛ أبرزها أن قبول أهداف

---

[1] نقلًا عن: صخري، ص41.

[2] دوغين، **جغرافية السياسة في روسيا**، ص683.

[3] يشكل التدخل العسكري، خاصة في "**الجوار القريب**"، السلوك السائد للقوى العظمى (ينطبق هذا على روسيا والغرب معًا). ووفقاً للواقعية الهجومية، تستجيب القوى العظمى، في عملية التدخلات العسكرية، لـــ "التهديدات المتصوَّرة" من القوى المتنافسة. وبالتالي، يجب عليها الاستمرار في "مُراكمة القوة"، وهذا ما ينطبق على التدخلات العسكرية الروسية من جورجيا إلى أوكرانيا. انظر: Rashidi, pp137-138.

[4] Ibid, p137.

[5] دانييري، ص397.

[6] دانييري، ص397

روســـيا ســـيؤدي إلى فقدان مصـــداقية السَّـــرد الغربي والناتو في دعم حلفائه، مقابل زيادة مصـــداقية السَّـــرد الروسي/المناهض للغرب[1]. وفي ظل هذه المعضلة، تستمر الحرب الروسية الأوكرانية بدون تسوية في الأفق.

ورغم ذلك، يجب على أوكرانيا وأوروبا والغرب عموما، الاســـتمرار في حث الكرملين على الانخراط في محادثات الســـلام، حيث أن القيام بذلك مفيد للصـــورة العالمية لأوكرانيا والغرب، لأنه يوضـــح للعالم من هو المعتدي ومن يقف في طريق السلام[2]، ومن المرجح أيضاً أن يصب وقف إطلاق النار في صالح أوكرانيا الأكثر تضررا من روسيا، كما أنّ الوصول إلى أي نهاية لهذه الحرب وتوفير أي قدر من الاستقرار والضمانات الأمنية، سيُعطي لأوكرانيا مساحة لتقييم أهدافها ومستقبلها العالق بين روسيا والغرب في لعبة تكاد تكون صفرية.

ومن جهة أخرى، ســـوف تُمنَح الفرصـــة لمراجعة النتائج الســـلبية التي تمخضـــت عن الســـياســـات ذات المحصـــلات الصـــفرية، والتي اتبعتها روســـيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[3]، إذ لابد من فهم هذه المحصلات السلبية للتنافس الجيوسياسي بعيدا تحميل أي طرف المسؤولية أو تقديم تبريرات لأفعال أي طرف، لأنه لا أحد من الأطراف المعنية في هذه الأحداث يملك يدًا نظيفة. كما يجب أن يأخذ "ســـيناريو التوافق الجيوسياسي" في الاعتبار المصالح المحتملة للقوى الكبرى (روسيا والغرب) التي ستسعى ـ بشكل تلقائي ـ إلى التأثير في الفضاء الإقليمي أو العالمي. وفي الوقت ذاته، ينبغي عدم إقصاء تطلعات أوكرانيا والدول التي لا تتمتع بوضع قيادي، ولا تملك مقومات القوة التي تسمح لها بمزاحمة القوى الكبرى في الساحة الجيوسياسية[4].

في المحصّلة، ستعتمد تسوية هذه الحرب على ثلاثة من العوامل الرئيسية التي تشمل؛ مرونة أوكرانيا، وقدرة الغرب على البقاء موحداً في استجابته، وما إذا كان بإمكان روسيا تحقيق أهدافها دون مزيد من تصعيد الصراع[5]. فإذا تم تقييد طموحات روسيا وحافظت أوكرانيا على سيادتها، فقد يؤدي ذلك إلى العودة للالتزام بالنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مما يعزز أفكار الســـلامة الإقليمية وتقرير المصـــير. أما إذا نجحت روســـيا في تغيير المشهد الجيوسياسي لصالحها، وفرض رؤيتها لتسوية هذه الحرب، فقد يضع ذلك سابقة خطيرة للصراعات

[1] Zandi, p109.

[2] Bergmann & Snegovaya, pp07-08.

[3] Derviş, p23.

[4] Ibid, pp29-30.

[5] Tüfekçi, p99.

المســـتقبلية، مما يجعل التغييرات الإقليمية تبدو طبيعية[1]. ويزيد من حدة التنافس الجيوبوليتيكي بين الغرب وروسيا.

في الأخير، يأتي السؤال الأهم الذي يطرحه **بول دانييري**، والعقبة الأكبر أمام أي تسوية، وهو: هل ستكون روسيا بعد أي تنازلات راضية بالفعل عن الوضع القائم الجديد؟ أم ستواصل الضغط من أجل المزيد؟، وإلى أن تقبل روسيا برؤية الغرب لأوروبا، أو يقبل الغرب رؤية روسيا، تتواصل الحرب بدون مستقبل واضح في الأفق. أما الصورة الكاملة لمستقبل التنافس الروسي–الغربي في هذا الفضاء الجيوسياسي والواقع الإقليمي والدولي المعقد، فسوف تتضح فقط على ضوء الكيفية التي ستنتهي بها هذه الحرب، مع التأكيد على أن التنافس يستمر بين روسيا والغرب بصور مختلفة مهما كانت الصورة التي سوف تنتهي عليها الحرب في أوكرانيا.

خلاصة الفصل

على ضـــوء ما ســـبق، يمكن اعتبار أن الأزمة الأوكرانية جاءت كنتيجة متوقَّعة لحتمية التنافس الجيوبوليتيكي بين الغرب وروسيا، وذلك بسبب وجود أوكرانيا في منطقة التماسّ الجغرافي بين طرفي التنافس، حيث ألقت هذه الأزمة بتداعياتها على واقع الدولة الأوكرانية كمســـرح لهذا التنافس أولا، ثمّ على أطراف التنافس؛ فعمّقت الانقسامات بين الشرق الأوراسي والغرب الأورو–أطلسي، كما أعادت إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة، من خلال زيادة وتيرة التنافس والصراع الجيوبوليتيكي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والطاقوية، في ظل استمرار الأزمة الأوكرانية وتداعياتها غير المسبوقة، التي لا تزال مآلاتها غير واضحة ومستقبلها غير محسوم.

لقد بات من الواضح جدا أن ما كشفت عنه الأحداث في أوكرانيا؛ منذ بداية أزمة 2013–2014، وصولا إلى أطوار الحرب والمواجهة العســـكرية التي اندلعت في 24 فيفري 2022، يشـــكّل أبرز فصـــول التنافس المستمر بين روسيا والغرب، والذي يُجسّد حقيقة الصراع الجيوسياسي المعقد، واسع النطاق ومتعدد الأبعاد، كاشفا عن صراع إرادات بين قوى مهيمنة ذات نزعة أحادية، تعمل على استمرار الوضع القائم الذي تميزه هيمنة القوى الغربية، وقوى تعديلية/مراجعة لأســـس وقيم النظام القائم، تُرافِع وتعمل من أجل مســـتقبل مختلف للنظام الدولي، أســاســه التعددية القطبية. ومن أجل ذلك بلغ التنافس الجيوبوليتيكي بين روســيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية مستويات خطيرة، لم تشـهدها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصـة ما تعلّق بعمليات ضـمّ

[1] Ibidem.

الأراضـي والحرب المفتوحة واسـعة النطاق، كما أصـبح التحكم في مسـار ومسـتقبل هذه التطورات مرتهنا بلعبة سياسية، مازال يغلب عليها الطابع الصفري.

الخاتمة

لقد أتاح البحثُ في موضـــوع "التنافس الروســـي-الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية"، من خلال عدســـة الجيوبوليتيك كمقاربة نظرية للدراسة، تقديمَ إحاطة أوسع وفهم أعمق لمختلف جوانب ومتغيرات هذا الموضوع، وذلك ضمن حدوده الزمانية والمكانية وإطاره النظري والمنهجي. وفي هذا السياق غطّت/عالجت الدراسةُ أربعة محاورَ كبرى؛ الأول نظري-إيتمولوجي تمحور حول المقاربة الجيوبوليتيكية في العلاقات الدولية ومدى ارتباطها بموضـــوع البحث، أما الثاني فناقش الأزمة الأوكرانية من حيث دلالاتها وأبعادها الجيوبوليتيكية، بينما شـــمل المحور الثالث والرابع على التوالي؛ السياسات التنافسية لكل من روسيا والغرب في ظل هذه الأزمة، ثم تداعيات الأزمة ومآلات التنافس بين روسيا والغرب على ضوء تطورات الأزمة. وقد جاء ذلك ضمن المسعى الأساسي لهذا البحث، والذي يرتبط بالإجابة عن الإشكالية الأساسية التي مفادها:

كيف تفسِّر الاعتباراتُ والأبعادُ الجيوبوليتيكيةُ التنافسَ الروسي-الغربي في ظلّ الأزمة الأوكرانية؟

وبناء على ما سبق، واتّساقًا مع إشكالية الدراسة، واسترشادًا بأسئلة البحث وفرضياته، خلُصت الدراسةُ إلى ما يلي:

أوّلًا/ على المستوى النظري:

01. أكّدت الدراسة على الدور الحاسم الذي مازالت تلعبه الجغرافيا على سياسات الدول ومكانتها وقوتها، وذلك منذ نشأة الكيانات السياسية القديمة، ومع نهاية "العصر الكولومبي"، صار التصادم بين القوى المتنافسة على مجالات النفوذ الحيوية وأماكن الفراغ الاستراتيجية سمة بارزة في العلاقات الدولية المعاصرة: سواء بالضمّ والاحتلال المباشر باستخدام القوة الصلبة، أو عن طريق الاختراق السياسية والشراكات الاقتصادية باستخدام القوة الناعمة. وفي هذا السياق انبثق حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كنتيجة لزيادة الطلب على "المعرفة الجيوسياسية"، التي أصبحت تؤطّر سياسيات القوى الكبرى في هذه المرحلة.

02. أكدت الدراســـة على أنّ "تعدّدية الدلالة" التي ميّزت الجيوبوليتيك، ترجع إلى المعنى الذي يُعطى لها أثناء استخدامها؛ سواء كتصوّر أو كممارسة أو كمنهج، مع التأكيد على تمييز "حقل الجيوبوليتيك" بالاستخدام الذي وُجد من أجله أوّل الأمر في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وعدم نفي صـــفة "العلم السياسي" بسبب عبء الاستغلال الأيديولوجي والتوظيف السياسي، وذلك عندما وُصف في البداية بأنه "علم الدولة" أو "المعرفة الجغرافية في يد الدولة". وفي سياق هذا البحث تحمل المقاربة الجيوبوليتيكية معنيين؛ الأول نظري تحليلي، يعتبر الجيوبوليتيك إطارا نظريا/منهجيا، انصـبّ على تحليل وفهم وتفسـير علاقات التنافس على القوة والهيمنة والمكانة الإقليمية والدولية في الفضـــاء الأوكراني-الأوراســـي. والثاني عملي وظيفي، يعتبر

الجيوبوليتيك ومختلف المعارف الجغرافية إطارًا مرجعيًا لصـــانع القرار ووصـــفةً لفن الحكم، تجعل المعرفة الجغرافية/الجيوسياسية في يد القادة السياسيين والاستراتيجيين من أجل تحقيق أهداف الدول التي ينتمون إليها، كما أنَ الجيوبوليتيك قد تصف سلوكًا خارجيًا أو وضعًا دوليًا أو إقليمًا أو تفاعلات بين الدول.

03. أكّدت الدراسة على مكانة المقاربة الجيوبوليتيكية في سياق ما تشهده العلاقات الدولية من مزاحمات على المكان ومناطق النفوذ القديمة-الجديدة. ومن خلال ذلك تم نفي فرضـــية وادّعاء موت الجغرافيا في ظلّ العولمة، باعتبار المجال الجغرافي المسرحَ النهائي لمختلف التفاعلات وتأثيراتها، وحتى تلك التفاعلات التي تتم عبر الفضـاء السـيبراني والافتراضـي، فإنها تنطلق من مكان جغرافي محدّد وينتهي أثرها في مكان جغرافي محدّد كذلك. حيث تظلّ الخصـائص الجغرافية المشـكّلة للواقع المادي وغير المادي للدولة، ذات أهمية حاسـمة في السـياسـة بين الأمم. وينسـجم هذا الطرح مع عودة الجيوبوليتيك الكلاسـيكية-الجديدة، ومعها أهمية الجغرافيا كمعطى مادي مسبق وثابت في تحليل وفهم وتفسير عالم اليوم القديم-الجديد، خاصة في ظل استمرار "النهج الواقعي" للدول، المجسّـــد في بحثها عن المصـــلحة المعرّفة بالقوة، وتعزيز أمنها، والبحث/الدفاع عن مكانتها الإقليمية والعالمية، باستخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة.

وعليه، يمكن الدفع بالمحاجّة التي يسـوقها روبرت جيلبين (نقلا عن جلال خشـيب)، حول عودة/اسـتمرار الأســس التقليدية-الجديدة للعلاقات الدولية اليوم، وذلك عندما جادل بأنّ ثيوســيديدس لو كان بيننا، فإنّه لن يجد صـــعوبة في فهم هذا العالم، وأن باحثي العلاقات الدولية اليوم لن يكونوا أكثر دراية بالأســس التي تحكم هذا العالم أكثر من ثيوسيديدس نفسه. وهنا، تبدو العوامل الجغرافية أكثر هذه القوانين ثباتًا، وأعمقها تأثيرا على سياسـات ومحاور التنافس الدولي. ومن هنا، تؤكّد المقاربة الجيوبوليتيكية أهميتها ومكانتها في دراسـة العلاقات الدولية خاصـة في بعدها التنافسـي، مُسـتندةً إلى إطار معرفي مرجعي، يمكن من خلاله تَتَبُّع واسـتخلاص الأثر العملي والواقعي للخلفيات النظرية الجيوبوليتيكية على ســـلوكات الدول وتوجهاتها المختلفة، ومن ثم جاءت عملية تطوير منهجية للتحليل الجيوســـياســـي أو التحليل المكاني للظواهر الدولية، قائمة على خلفية جغرافية، ضـمن ثلاث مسـتويات للتحليل؛ هي: المسـتوى العالمي، المسـتوى الإقليمي، والمسـتوى الوطني أو مسـتوى الدولة. لنستخلص في النهاية إلى بعض القيم التفسيرية المهمة للمقاربة الجيوبوليتيكية، في تحليل وفهم وتفسير التنافس الدولي في ســـياق موضـــوع البحث، بما يســـاهم في الاســـتدلال على العلاقات الســـببية بين الموقع/الحيّز/المجال الجغرافي للدول، وسياساتها الخارجية والأمنية وعلاقاتها الجيواستراتيجية.

04. أبرزت الدراسة من خلال المقاربة الجيوبوليتيكية، محوريةَ "الثنائيات المكانية"، في الخطاب الأكاديمي الجيوسـياسـي المتعلق بكيفية النظر إلى العالم، من قَبيل؛ "الشـرق والغرب"، "قوى البحر وقوى البر"، "الأوراسـية والأطلســـية"، "الهيرتلاند والريملاند"، "المناطق المحورية والأحزمة المتكســـرة"، حيث يرتبط ذلك أســـاسًـــا

بالتصورات الخاصة بالسمات الجغرافية التي تصف وتُشكّل الفضاءات الجغرافية العالمية التي يحدث فيها التنافس أو الصراع.

05. قدّم الإطار المنهجي للجيوبوليتيك الذي صاغه **ريتشارد هارتسهورن** إضافةً ومساهمة قيّمة لهذه الدراسة، خاصة في تحليل واستنباط الدلالات الجيوبوليتيكية للجغرافيا الأوكرانية، من خلال "المنهج التحليلي"، وتوظيف الاستشهادات التاريخية بشكل خاص حول نشأة/تاريخ أوكرانيا، ونشأة/تاريخ الإمبراطورية الروسية، لاستنتاج دور الجغرافيا في تشكيل تاريخ الدولتين، من خلال "المنهج التاريخي". وعليه، فإنّ كل ما له علاقة بتطور جغرافية الدولة ووضعها الجيوسياسي، يفسَّر من خلال ارتباطه بقراءات واستشهادات تاريخية خاصة/ذاتية لتلك الدولة، تناقص قراءات وحُجج الخصوم أو الأعداء والمنافسين في/على الحيّز الجغرافي. وعلى هذا الأساس، يمكن تأكيد أنَ "التفكير التاريخي" وَ "المنهج الجيوسياسي التحليلي" غير منفصلان؛ فلا يستقيم أي تحليل جيوسياسي ما لم تتم العودة إلى التاريخ، إذ ليس ممكناً فهمُ الواقع الجيوسياسي في مكان ما، ما لم تتوفر المعرفة التاريخية حول التطورات والوقائع والأحداث والظروف التي تقف وراءه.

ثانيًا: بالنسبة للأزمة الأوكرانية، دلالاتها وأبعادها الجيوبوليتيكية

01. أرجعت الدراسةُ الأزمةَ الأوكرانية إلى مَكامِنها الجغرافية، من أجل تأكيد صحة فرضية كل من **زبيغنيو بريجينسكي** الذي كان يعتبر أوكرانيا ــ بفضل خصوصية موقعها الجغرافي ــ أحد المحاور الجيوبوليتيكية المهمة إلى حدٍّ حرِج، و**ألكسندر دوغين** الذي اعتبر أن وجود الجمهورية الأوكرانية المستقلة (المسألة الأوكرانية)، يعكس واقعًا جيوسياسيًا يمكن أن يثير نزاعًا مسلحًا. فقد أوجدت الجغرافيا الدولةَ الأوكرانية ضمن منطقة "الأحزمة المتكسرة" أو "منطقة الارتطام" في الفضاء الأوراسي الكبير، المهم استراتيجيًا، والذي يتنافس من أجل السيطرة عليه عدد من الفاعلين الجيواستراتيجيين. وهنا ظهرت أوكرانيا عالقة جغرافيًا بين المصالح المتضاربة للقوى الكبرى المجاورة لها، واستنادا إلى الشواهد التاريخية سالفة الذكر، فإنَ تاريخ أوكرانيا منذ نشأتها كان نتيجة لظروفها وشروطها الجغرافية، لتصبح على ضوء هذه الأزمة "ضحيةً لجغرافيتها".

02. أكدت الدراسة أنّ خصائص وسمات ودلالات الجغرافيا الأوكرانية، قد منحتها محورية جيوبوليتيكية، ساهمت في جعلها محوراً لتصادم وتعارض المصالح بين روسيا والغرب؛ لا سيما الموقع الجغرافي المتميز على رقعة الشطرنج الأوراسية، حيث أنَ هذه "المحورية الجيوبوليتيكية" لم تكن ترتبط فقط بنهاية الحرب الباردة وظهور الجمهورية الأوكرانية المستقلة؛ بل تعود إلى فترات طويلة من التاريخ المعقد، حول استيطان الأراضي التي تؤطّر جغرافية أوكرانيا اليوم. لذلك تتبعت الدراسة علاقة الارتباط التاريخي المعقدة بين روسيا وأوكرانيا من المرحلة الإمبراطورية إلى ما بعد الحقبة السوفيتية وصولًا إلى الوقت الحاضر، ورصدت العوامل والظروف التاريخية التي شكلت هذه العلاقة وتقلباتها. وهنا، تُظهر السردياتُ التاريخيةُ سيطرةً روسيةً على هذه الأراضي، على الأقل منذ ميلاد حضارة "**كييفان–روس**" حول مدينة "**كييف**" خلال القرن التاسع بعد الميلاد. ولم توجد في التاريخ

"أوكرانيا المستقلة" إلّا عام 1918 (الاستقلال الأول/الجمهورية الأولى)، ليتم احتواؤها في 1922 من طرف الاتحاد السوفييتي، وتصبح واحدة من الجمهوريات المشكّلة لاتحادِ الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، والذي تفكك مع نهاية الحرب الباردة، لتستقل الجمهورية الأوكرانية لثاني مرة عام 1991. غير أن هذا الاستقلال السياسي لم يغيّر حقيقة وطبيعة الجغرافيا الأوكرانية الواقعة بين طرفي كماشة، هما روسيا والغرب.

03. أثبتت الدراسة أنّ هذه الأزمة بكل تجلياتها وتطوراتها، قد عكست تجدّد واستمرار التعارض بين رؤيتين جيوسياسيتين متنافستين في الفضاء الأوراسي ما بعد السوفييتي، ونظرتين متناقضتين بشِدّة حول مستقبل أوكرانيا السياسي والاقتصادي والأمني؛ حيث أنّ الحراك الجيو-اقتصادي الذي تمحور حول استقطاب أوكرانيا بين مشروعين متعارضين (الاتحاد الأوراسي مقابل الشراكة الشرقية لأوروبا)، أوجَد البيئةَ المناسبةَ لاندلا ع أحداث الأزمة الأوكرانية، ما جعل من جغرافية هذه الدولة مسرحا لعودة التجاذبات الجيوسياسية بين الطرفين الروسي والغربي، واختبارا إمبريقيًا لأبرز فرضيات الجيوبوليتيك الكلاسيكية-الجديدة، خاصة أطروحات **زبيغنيو بريجينسكي** (الماكيندرية الجديدة) **وألكسندر دوغين** (الأوراسية الجديدة)، المتعلقة بمكانة أوكرانيا الجوهرية في حسابات "روسيا الأوراسية" مقابل "الغرب الأورو-أطلسي".

04. **لم** تُغفِل هذه الدراسة خصوصية الحالة الأوكرانية، وحساسيتها في التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، خاصة من حيث السياق الزمني أو الجيو-تاريخي الذي تفجرت فيه الأحداث في أوكرانيا بين سنتي 2013-2014، مقارنة بالحالات المشابهة التي عرفتها دول أوروبا الشرقية ما بعد السوفييتية، خلال موجة الثورات الملونة، بما في ذلك الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004، حيث أصبحت روسيا أكثر تعافيا من آثار تفكك الاتحاد السوفييتي خلال الأزمة الأوكرانية الحالية، عكس الحالات السابقة التي حدثت فيها "الثورات الملوّنة" المدعومة غربيًا، والتي تزامنت مع فترة ضعف الاتحاد الروسي. وبالتالي، كانت هذه الأزمة الأخيرة أكثر زخما وتأثيرا محليًا على المستوى الوطني لأوكرانيا، وإقليميا ودوليا على علاقات التنافس الروسي-الغربي في الفضاء الأوراسي، حيث لا تزال مآلاتها غير واضحة حتى تاريخ كتابة هذه الأطروحة.

ثالثا: بالنسبة لأطراف التنافس الجيوبوليتيكي

على ضوء تحليل السياسات التنافسية لروسيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية، تؤكّد الدراسة ـــ مرّة أخرى ـ على صعوبة الفصل بين المفاهيم والتصوّرات النظرية للجيوبوليتيك التي يتبناها وينطلق منها أطراف التنافس (روسيا والغرب)، والممارسات والسياسات الواقعية التي "تعبّر عنها" في ميدان التنافس، وكذلك الأمر بخصوص محور التنافس (أوكرانيا). وهذا ما يدعم "بقوّة" فرضية "تسييس العلم والمعرفة الجيوبوليتيكية"، كفكرة لصيقة بالجيوبوليتيك منذ نشأتها، حيث كان ذلك واضحًا في المواقف والسياسات الروسية والغربية حول أوكرانيا.

01. بالنسبة لروسيا: انطلاقا من مكانة أوكرانيا في المخيّلة الجيوبوليتيكية الروسية، التي تستند إلى خلفية تاريخية وحضارية معقّدة، أين تُعتبر أوكرانيا مكوّنًا أساسيًا للهوية الروسية، إلى جانب الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية العميقة التي تشكلت بينهما عبر قرون؛ تم بعث التوجهات الجيوبوليتيكية لروسيا في إطار "النزعة الأوراسية الجديدة"، بشقيها "الحضاري والتوسُّعي"، مع وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** إلى السلطة أواخر القرن الماضي (خريف 1999)، أين تم إحلال الجيوبوليتيك القديمة-الجديدة محلّ الأيديولوجيا؛ أي "استبدال الأيديولوجية الماركسية اللينينية بالنزعة الأوراسية الجديدة".

تهدف موسكو من وراء ذلك إلى استعادة السيطرة الروسية على المنطقة المركزية في أوراسيا، والتي كان معظمها مجالا للنفوذ السوفييتي خلال الحرب الباردة، مدفوعةً في ذلك بكمّ هائل من السرديات التاريخية والحضارية، لدعم حُلمها الامبراطوري، الذي يمتدّ من حضارة "كييفان-روس" خلال القرن التاسع بعد الميلاد، مرورًا بعقيدة "موسكو هي روما الثالثة"، المجسِّدة للقيم المسيحية الأرثودوكسية خلال القرن السادس عشر، وصولا إلى "**روسيا-أوراسيا**" المعبَّر عنها في "**النزعة الأوراسية الجديدة**"، مطلع القرن الحادي والعشرين. والتي كانت رهاناتها أكثر تجلّيًا في ظل الأزمة الأوكرانية الأخيرة، بداية باستعادة/ضمّ شبه جزيرة القرم كرِهان جيوبوليتيكي، وتعزيز مكانتها الجيواستراتيجية في البحر الأسود أمام الناتو، وصولا إلى الحرب الروسية الشاملة التي استهدفت كل أوكرانيا. وفي حال نجاحها في أوكرانيا، فإنّه من المرجّح أن شهيتها ستزداد من أجل ابتلاع المزيد من الدول في المجال الأوراسي، خاصة في أوروبا الشرقية ودول "**النطاق الصحي**". ومن شأن ذلك أن يُعزّز أكثر من طموحات روسيا التي ستسعى بقوة للتأثير في مناطق "الجوار القريب"، لاستعادة وتثبيت سيطرتها على مجالات نفوذها التقليدية، عبر الوسائل والإمكانيات المتاحة لديها، والتي عرفت في "المسألة الأوكرانية" استخدام أسلوب "العصا والجزرة"، "الحرب الهجينة"، "الحرب الشاملة" والاستخدام المفرط للقوة الصلبة، إلى جانب التهديد باستخدام السلاح النووي.

تؤكّد الدراسة على أن السياسات التنافسية لروسيا في ظل الأزمة الأوكرانية، تعبيرٌ عن وضع روسيا كقوة/دولة مراجعة لأسس النظام الدولية القائم، وبالتالي تعكس فصلًا جديدًا من فصول رفض الأحادية القطبية وإحياء/تفعيل الدعوة الروسية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. لذلك، فإنَ رد الفعل الروسي تجاه الأحداث في أوكرانيا لم يكن مفاجئًا، خاصة وأنَ هناك سابقة تاريخية مشابهة في جورجيا سنة 2008، فيما يعرف بـ: "حرب الأيام الخمسة"، والتي كانت بمثابة تحذير روسي "واقعي"، كان موجها ضد السياسات الغربية الرامية إلى ضم جورجيا وأوكرانيا لحلف الناتو. وبالتالي، فإن سياسات الغرب المتعلقة بتوسيع الناتو والاتحاد الأوروبي تُفسّر جزءًا مهمًّا من رد الفعل الروسي؛ ففي ظل الأزمة، كان سعي روسيا لمنع وعرقلة التقارب أو الشراكة بين أوكرانيا والغرب، أكثر من سعيها لربط أوكرانيا بمشروع الاتحاد الأوراسي. وهنا، تنضم هذه الدراسة إلى القراءة العقلانية/الواقعية في فهم وتفسير السلوك الروسي تجاه الأزمة الأوكرانية، والتي ترى أنَ الغرب قد فشل في فهم

المخاوف الروسية المعبَّر عنها منذ نهاية الحرب الباردة أو تجاهلها، عندما أقدم على توسيع نطاقه الجيوسياسي في الفضاء ما بعد السوفييتي، من خلال توسيع هياكل ومؤسسات الناتو والاتحاد الأوروبي.

تضع الدراسةُ الاعتباراتِ الجيوبوليتيكية، على رأس العوامل المفسّرة لدوافع وأهداف التوجهات والسياسات التنافسية لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية، في ظل وجود اعتقاد راسخ لدى النخب الروسية بأنَ عودة الماضي الامبراطوري لروسيا لن يتم بدون عودة/إخضاع أوكرانيا للنفوذ الروسي، وبالتالي كان وجود الأراضي الأوكرانية بين روسيا والغرب أهمّ مُحرك لهذه الأزمة، انطلاقًا ممّا تفرضه من فرص وتهديدات، والتي كانت دافعًا نحو تبني سياسات تنافسية أكثر حِدّة؛ في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا ثم من خلال الحرب الشاملة في فيفري 2022، وذلك عندما أدركت موسكو أن الغرب الذي يواصل انتهاكاته مرارًا وتكرارًا للتعهدات التي قطعها مطلع التسعينيات بعدم توسيع هياكله لتشمل الفضاء ما بعد السوفييتي، لن يأخذ المصالح والمخاوف الأمنية الروسية بعين الاعتبار. وعليه، فإنَ نهاية الحرب الباردة لم تعنِ أبدًا نهاية العداء الغربي لروسيا، وهذا ما يفسّر الممارسات الخطابية التي لم تخلُ يومًا من العدائية، والتي تمّ تصديقها من خلال التمدد الأورو-أطلسي المستمر نحو المجال الروسي. وفي هذا السياق؛ يُفهَم من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بأنَه سيمنع الناتو من إقامة قواعد في القرم ويقلص نفوذه في البحر الأسود، بينما تُفهَم الحرب الشاملة في أوكرانيا بأنَها ستعرقل عملية تكامل أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي وباقي الهياكل الغربية. في النهاية، لا تريد روسيا خسارة أوكرانيا، لأنَ ذلك سيجعلها "آسيوية أكثر"، وهي التي طالما اعتبرت نفسها جزءًا من الفضاء الأوروبي الكبير.

02 بالنسبة للغرب: توضّح الدراسة، أنَ الغرب ــ الطرف الثاني في المعادلة ــ كان سبّاقًا، في لعبة التنافس الجيوبوليتيكي، وذلك منذ السنوات الأولى التي تلت نهاية الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفييتي، وذلك عندما تم إطلاق برنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي استعجل من خلالها توسيع الناتو عام1994. حيث جرى منذ البداية العمل على تأكيد وتثبيت انتصار المنظومة الغربية، عبر الممارسات الخطابية إعلاميًا وأكاديميًا من خلال أطروحات العولمة ونهاية التاريخ والنظام الدولي الجديد وغيرها، وسياسيًا واقتصادياً عبر توسيع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية والاقتصادية التي يهيمن عليها الغرب، وأمنيًا وعسكريًا عبر توسيع حلف الناتو. وقد كانت استراتيجية الغرب الكبرى تهدف إلى استدامة فترة الهيمنة الغربية على النظام الدولي لأطول فترة ممكنة، من خلال بلورة "**استراتيجية احتواء جديدة**" تمنع صعود وعودة أي منافس محتمل، خاصة في أوروبا، أين كانت **روسيا** على رأس الدول التي تم التحذير من عودتها لخلافة الاتحاد السوفييتي. لذلك، كان الهدف من سياسات التوسع والمزاحمة الجيوبوليتيكية للغرب في الفضاء ما بعد السوفييتي، مرتبطا بشكل أساسي بإضعاف روسيا وتعميق خسائرها الجيوبوليتيكية إثرَ تفكك الاتحاد السوفييتي.

في هذا السياق ـــــ وفقا للمنظور الجيوبوليتيكي الغربي ـــــ يُعتبر تقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، والوصول إلى أبعد نقطة تماس مع الأراضي الروسية، بما يحقّق إبعاد أوكرانيا عن دائرة النفوذ الروسي

وإلحاقها بالغرب، السبيلَ الوحيد لمنع روسيا من استعادة وضعها وماضيها الامبراطوري، الأمر الذي يعكس ويؤكّد مرةً أخرى صحة الفرضية المتعلّقة بالمحورية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا، التي ينطبق عليها مفهوم "المحور الجيوبوليتيكي" عند **بريجينسكي** باعتبارها **"دولة حاجزة"** تحتل موقعًا جغرافيًا مرغوبًا لطرفي التنافس.

تُبيّن هذه الدراسة أنَ المنظور الغربي للجيوبوليتيك؛ كما هو مؤكَّد في الأدبيات الكلاسيكية (ماهان، ماكيندر، سبيكمان)، أو الكلاسيكية-الجديدة (بريجينسكي)، يتمحور حول فهم وتوجيه السياسة الخارجية بناءً على اعتبارات الموقع والجغرافيا المادية، وتقديم المشورة للسياسيين وفقًا لذلك، أين تمثل الجيوبوليتيك بالنسبة للغرب، جملة من المعارف والعلوم، والرؤى الفكرية والنظرية، التي ترسم الخطوط العامة الموجِّه لسياسات هذه الدول.

كما تلاحظ هذه الدراسة وُجود رابط قوي بين الجيوبوليتيك الغربي وعودة أيديولوجيا الحرب الباردة، ممّا يكرّس فكرة أنّ "الأيديولوجيا لا تنتهي، ما دام البعض يجدون فيها منفعة سياسية"، لذلك تتبنى المنافسة الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين خطابًا أيديولوجيًا ضد روسيا، مغلَّفا بمزيج من البراغماتية والنزعة الليبيرالية الجديدة والقيم الإنسانية والحضارية ذات المعايير الغربية. وعليه فإنَ دعوات نشر الديمقراطية والقيم الليبيرالية (المنتصرة)، وسيادة القانون وحقوق الانسان، والاندماج الاقتصادي والسياسي مع أوروبا، والشراكات الأمنية، وغيرها من المشاريع والسياسات التي استهدفت ومازالت تستهدف دول أوربا الشرقية، إلى أن وصلت إلى تأجيج الأزمة في أوكرانيا، تُعتبر عناوينًا لاستمرار الجيوبوليتيك الغربي بوسائل أخرى، بهدف استكمال تأمين أوروبا ضد النفوذ الروسي في الفضاء الأوراسي ما بعد السوفييتي.

عالجت هذه الدراسة مسألة "مفهوم الغرب" كتركيب جيوبوليتيكي متعدد؛ غرب أمريكي/أطلسي وغرب أوروبي، حيث كانت الأزمة الأوكرانية بمثابة اختبار لوحدة وتماسك الغرب ككتلة واحدة. وفيما يتعلق بأوروبا، فقد كشفت الأزمة هشاشة الأمن الأوروبي، الذي مازال بحاجة للمظلة الأمريكي التي تقود حلف الناتو، وذلك كجزء من استراتيجية أمريكية تهدف إلى جعل أوروبا غير مستقلة في المجال الأمني والعسكري، مما يعيد للأذهان صورًا مستوحاة من الحرب الباردة، حول استبدال هيمنة سوفييتية بهيمنة أمريكية. فعلى الصعيد الطاقوي على سبيل المثال، أعادت الأزمة الأوكرانية قضية أمن الطاقة الأوروبي إلى الواجهة، والتي كانت أحد العوامل التي أظهر الانقسام داخل الغرب بشأن العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، بالنظر إلى التكاليف التي تقع على "الغرب الأوروبي"، مقابل المكاسب التي يتحصل عليها "الغرب الأطلسي/الأمريكي"، باعتبار هذا الأخير أحد البدائل لتوريد الطاقة نحو أوروبا بأسعار مضاعفة، حيث يعكس ذلك عودة الاهتمام الأمريكي بروح الجيوبوليتيك الأنجلوساكسونية الكلاسيكية التي تتجاوز مجرّد الجغرافيا الأوكرانية، لتشمل كل حواف قلب الأرض في أوراسيا، ومنع القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية من السيطرة عليها. وبناء على ذلك، ماتزال تشكّل الأزمة الأوكرانية امتحانا لتماسك ووحدة الغرب، في ظل ما تفرضه تداعياتها من تحديات أمنية واقتصادية وسياسية،

خاصة على الدول الأوروبية، كما يختبر الناتو كذلك مبررات وجوده في هذه البيئة الأمنية المضطربة، خاصة في علاقته بالدفاع عن الأمن الأوروبي.

رابعًا: بالنسبة لمآلات الأزمة الأوكرانية ومستقبل التنافس الروسي الغربي

تؤكّد الدراسة على ضوء ما سبق، وما آلت إليه الأزمة الأوكرانية، وانتقال روسيا في ذلك إلى مستوى "الحرب المفتوحة" ضد أوكرانيا، أن مستقبل هذا التنافس يتحدّد من خلال العودة إلى الرؤيتين اللّتين تعكسان وجهتي النظر والممارسات الروسية والغربية حول مستقبل أوكرانيا.

فمن جهة، يعكس واقع التنافس الجيوبوليتيكي والأزمة–الحرب الأوكرانية، أقصى ما وصلت إليه "المعضلة الأمنية الروسية"، والتي تعبّر عن إدراك روسيا وتعريفها للمخاطر التي تهدّد مصالحها الحيوية ومكانتها في الفضاء الأوراسي عبر البوابة الأوكرانية، التي أصبحت بمثاب "الخاصرة الرخوة" للأمن الروسي. هنا، يظهر أنّ حجم المصلحة والتهديد يحددان مستوى الأهمية الجيوسياسية للدولة أو الإقليم أو أيّ مجال جغرافي متنافس عليه، مهما كانت طبيعته، ويزداد الاهتمام به إلى درجة لا تقبل التنازل، بحيث تصبح المواجهة العسكرية بشأنه أحد البدائل المطروحة وبشدّة، أين يشكل التدخل العسكري، خاصة في "الجوار القريب"، السلوك السائد للقوى العظمى. ووفقاً للواقعية الهجومية، فإنّ القوى العظمى تستجيب لـــ "التهديدات المتصوَّرة" من القوى المتنافسة، من خلال التدخلات العسكرية. وفي هذه الحالة، تعدّى الأمر إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية من طرف روسيا لمواجهة ما تعتبرها تهديدات لوحدة الأراضي الروسية، والدفاع عن مصالحها الحيوية.

من جهة أخرى دفع الغرب نحو تصعيد وتعقيد الأزمة، من خلال إصراره على تغيير التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية لأوكرانيا، تحت غطاء "الدمقرطة" و"الشراكة من أجل السلام"، دون أي تفهّم أو استجابة للمطالب والمخاوف الأمنية الروسية، وحتى بعد ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم وتدخلها في شرق أوكرانيا، تجاهل الغرب الرسائل التي كانت تبعث بها موسكو، مما يعني أنَ هناك مواجهة بالوكالة تقودها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن طريق أوكرانيا ضد روسيا، هدفها الجيوبوليتيكي القديم–الجديد هو حرمان روسيا من أوكرانيا، ممّا جعل خيار الحرب المفتوحة أحد البدائل المطروحة أمام الكريملين، بغض النظر عن تكلفتها الاقتصادية مقارنة بالتهديدات التي تراها موسكو "وجودية".

وعليه، تؤكد الدراسة أنَ الأزمة الأوكرانية التي آلت إلى حرب مفتوحة بين روسيا وأوكرانيا في ظاهرها، ومواجهة بالوكالة مع الغرب في جوهرها، وأمام التصعيد في اتجاهات هذه الأزمة–الحرب العاكس لحدّة التنافس الجيوبوليتيكي، قد أفضت إلى رؤية ذات محصلة صفرية لمستقبل الأزمة والتنافس على حدّ سواء. وعليه؛ فقد بات من غير الواضح ما إذا كانت روسيا قد تقبل برؤية الغرب أو أنَ الغرب قد يقبل برؤية روسيا، في وقت يتواصل فيه التصعيد من كِلا الجانبين، ممّا يؤكّد أنَ التنافس الجيوبوليتيكي الذي أدى إلى التصادم بين الغرب

الأورو-أطلسي وروسيا الأوراسية، لا يعكس مواجهة قصيرة الأجل؛ كونه لم يبدأ مع الأزمة الأوكرانية، ولن ينتهي بنهايتها. فقط، الكيفية التي سوف تنتهي بها الأزمة-الحرب، سترسم المشهد التالي للتنافس الجيوبوليتيكي في المستقبل.

خامسا: الاستنتاجات والوعود البحثية للدراسة

بناء على ما سبق تقديمه في مختلف عناصر هذ الاطروحة، سواء على المستوى النظري أو التحليلي، يمكن التأكيد في الأخير على ما يلي:

01. تستوعب الجيوبوليتيك رُؤًى نظرية متضاربة واقعية وليبيرالية، حيث كان ذلك واضحًا في المحاجّات التي كان يدفع بها الطرفين الروسي والغربي والتي تعلّقت بالمعضلة الأمنية (بالنسبة لروسيا) والدمقرطة (بالنسبة للغرب)، لكنّ محصلتها النهائية على أرض الواقع كانت جيوبوليتيكية، هدفها بسط النفوذ والسيطرة على المحور الأوكراني في الفضاء الأوراسي ما بعد السوفييتي.
02. إنَ أقل ما يقال عن التصورات والنظريات الجيوبوليتيكية، الكلاسيكية منها والجديدة، على اختلاف انتماءاتها النظرية والأيديولوجية، "مُدانة" بتقديم التوجهات والتبريرات لسياسات الدول التي ينتمي أصحابها إليها، انطلاقا من كون الدولة "كائنًا جيوسياسيًا" قبل أن تظهر الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك كعلم سياسي، تمّ تعريفه منذ نشأته بأنَه "علم الدولة".
03. أمام هذا المشهد الذي تجتمع فيه الأزمة الأوكرانية مع التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، تُطرح مسألة التداخل بين السبب والنتيجة في علاقة التنافس الروسي الغربي بالأزمة الأوكرانية، **و**ما إذا كانت العلاقة السببية بين المتغيرين؛ أي بين التنافس الروسي الغربي والأزمة الأوكرانية، في اتجاه واحد أم "ثنائية الاتجاه" من حيث العلاقة بين السبب والنتيجة؛ إذ بقدر ما يبدو أنّ التنافس أدّى إلى تفجير الأزمة الأوكرانية، ولذلك أدلته وحججه الواقعية والمنطقية، بقدر ما يبدو كذلك أنَ الأزمة الأوكرانية بعثت التنافس والصراع بين الشرق والغرب، كما هو متداول في كثير من الأدبيات ذات الصلة.
04. يُنظر إلى "الحالة الأوكرانية" في سياق العلاقات الروسية الأوكرانية، بوصفها "أزمة" في بدايتها ثم تعقّدت وتطوّرت إلى "حرب روسية-أوكرانية مفتوحة". أمّا في سياق علاقات التنافس الروسي-الغربي، فتحتفظ بوصف "الأزمة طويلة الأمد" بين الطرفين، ما دامت المواجهة/الحرب غير مباشرة بين روسيا والغرب، ويمكن الاستدلال على ذلك، بحالة "الأزمة السورية"، التي كانت فيها سوريا كذلك ضحية لجغرافيتها، أين كانت الأزمة الداخلية في أحد تجلّياتها، تعكس تعارضا بين رؤية روسية داعمة لنظام الأسد، وأخرى غربية داعمة لقوى المعارضة المسلحة. وقياسًا على ذلك؛ في الحالة الأوكرانية، بدأت الأزمة بدعم الغرب لقوى أوروميدان في تغيير وإسقاط النظام القائم، ثم دعم السلطات الجديدة في كييف من جانب الغرب،

بعدها دعمت روسيا استقلال القرم وضمها للاتحاد الروسي إضافة إلى دعم الانفصاليين في دونباس، وصولا إلى الحرب المفتوحة، بينما استمر وتزايد الدعم الغربي للسلطات الأوكرانية الجديدة في حربها ضدّ روسيا، دون أن تكون هناك حرب مباشرة مفتوحة بين روسيا والناتو.

05. أي تسوية في الأفق القريب أو البعيد للأزمة والحرب التي تجري بشكل أساسي على الأراضي الأوكرانية، لا تنفصل عن سياسات واستراتيجيات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب، حيث يجب أن تتضمن هذه التسوية "عنصرا مكانيًا/جغرافيا"، والذي كان منذ البداية دافعا وهدفا للتنافس، ثمّ أصبح ساحة ومجالا للحرب الجارية، وعليه يُشترط أن يكون أيضا فضاءً وثمنًا للسلام، والتفاهم الممكن بين جميع الأطراف الفاعلة، بشكل مباشر أو غير مباشر (روسيا، أوكرانيا، الغرب).

06. تفسَّر "المحصلة الصفرية" للتنافس الجيوبوليتيكي، المجسّدة في التصعيد وزيادة العداء بين الأطراف، بالنظر إلى وجود نوع من "الجمود والتصلّب"، في السرديات الجيوبوليتيكية "الذاتية" التي يتبناها كل طرف، ويعرِّف من خلالها مصالحه الوطنية، ومعاييره التي يُضفي بها الشرعية على سلوكاته وسياساته، مقابل نفي وعدم الاعتراف برؤية الطرف الآخر واستعدائها، وهذا ما يجعل كِلا طرفي التنافس يتحمّل قدرًا من المسؤولية عن الأزمة والتصعيد والحرب.

07. أحد النتائج التي يمكن التأكيد عليها كذلك، هي أنَه من خلال هذه الدراسة، اتّضح أنَ هوية الدولة الروسية تعتمد بشكل كبير على أوكرانيا؛ حيث كانت (تاريخيا) ومازالت من منظور الجيوبوليتيك الروسي والغربي "مفتاح" الإمبراطورية الروسية/الأوراسية؛ وكأنَ مستقبل روسيا سيكون عدميا بدون أوكرانيا!، وهذا ما جعل من غزو أوكرانيا بمثابة رد فعل "دفاعي" وطبيعي لدى النخب الروسية، بحيث تبدو الحرب وكأنها دفاع عن جزء من مكونات الهوية الروسية، فضلاً عن أنّ ذلك يأتي في إطار "رد الفعل" على خطوات غربية (معادية) تجاه واحدة من أهم مناطق النفوذ الروسي.

08. رغم بعض المكاسب الجيوسياسية التي حققتها روسيا منذ بداية الأزمة إلى غاية الآن، إلا أنّ الجيوبوليتيك الروسية "كممارسة" لم تخرج عن إطار "الردّ" على التحديات والتهديدات الأورو-أطلسية، مما يكرّس استمرار "مبدأ الفعل ورد الفعل"، وهذا ما يجعلها "دفاعية" وأقل فاعلية أمام الجيوبوليتيك الغربية الأكثر "هجومية".

09. أعادت الأزمة الأوكرانية قراءة تاريخ ما بعد الحرب الباردة، كما قلبت علاقات روسيا مع الغرب، وأعادت تشكيل التوازنات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية والمناطق المحيطة بها، من خلال طرح قضية استقلال الأمن الأوروبي عن التبعية للناتو الذي تهيمن عليه واشنطن، وهذا بدوره يعيد طرح التساؤل حول وحدة/تعدد مفهوم الغرب في حد ذاته؛ في ظل استبدال التواجد السوفييتي في أوروبا خلال الحرب الباردة بالهيمنة الأمريكية بعدها.

10. بالنسبة لمحورية التنافس الروسي الغربي والأزمة الأوكرانية في العلاقات الدولية منذ بدايتها، تؤكّد الدراسةُ أنَ هذه المحورية تراجعت بشكل ملحوظ، في ظل تجدّد الصراع في الشرق الأوسط والحرب على غزّة، بحيث لم تعد محور الاهتمام العالمي، حتى في ظل الحرب الروسية الأوكرانية. وفي ظل عدم وضوح مصير هذه الحرب ومستقبل التنافس، من المحتمل أن تتقاطع المنافسة الأمريكية مع الصين والمصالح الأمريكية في المحطين الهادي والهندي، مع المحور الروسي الأوكراني، أين يمكن أن يصبح القلب الأوراسي هامشيا، مقابل أهمية الهلال الخارجي وحواف الأرض التي أصبحت ترتبط بالتحدي الصيني، وهذا يفسّر جزئيا الدعم الصيني لروسيا في ظل الأزمة الأوكرانية واستمرار العقوبات الغربية، حيث أن سيناريو الحرب طويلة الأمد في أوكرانيا سيعزّز مكانة الصين ومشاريعها الجيو-اقتصادية المجسّدة في "مباردة الحزام والطريق".

أخيرًا، ما الذي توصي به هذه الدراسة؟

بناء على هذه الدراسة، التي تدور حول التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب في ظل الأزمة الأوكرانية؛ أولا على مستوى الأفكار والنظريات التي تتغذى على مزيج مكونات الهوية والتاريخ والانتماء الحضاري، وثانيًا على مستوى التوجهات والسياسات، المعبَّر عنها في التنافس من أجل الهيمنة على مربعات النفوذ في رقعة الشطرنج العالمية؛ يَبرُز كيف يمكن لتأجيج أزمة داخلية في دول معيّنة، أن تخلق وضعًا جيوسياسيًا محليًا ثمّ إقليميًا وعالميًا متأزمًا ومضطربًا، تتشابك فيه الأبعاد الجيو-تاريخية، والجيو-اقتصادية، والجيو-أمنية، وتتزايد معه الآراء الداعمة لفرضية أنَ النظام الدولي سيُعاد بناؤه على أسس جيوبوليتيكية، خاصة في ظل تنامي أدوار القوى التعديلية المطالبة بالتعدية القطبية.

وعلى ضوء كل هذا الزخم الذي يتمحور حول "الجيوبليتيك"؛ توصي الدراسة من خلال إعادة اكتشاف هذا الحقل، بغضّ النظر عن تسميته (الجغرافيا السياسية/الجيوبوليتيك)، بضرورة الاهتمام الجاد به، في الوقت الراهن وفي المستقبل، من منطلق قدرته على استيعاب مجالات بحث عديدة (جغرافية، سياسية، اقتصادية، أمنية، وغيرها)، مما يجعله حقلا عابرًا للتخصصات، من شأنه تقديم رؤية شاملة لصناع القرار والمواطنين، سواء على الصعيد المحلي/الوطني وعلى صعيد السياسات الخارجية ومجمل العلاقات الدولية، حيث أن هذا الاهتمام سيساهم في تعزيز الفرص واستباق المخاطر والقيود التي تمنحها أو تفرضها العوامل والمتغيرات الجغرافية، من خلال إدراك شامل ودقيق لدلالاتها الجيوبوليتيكية. كل ذلك، من أجل أن تستفيد الدولة من جغرافيتها قبل أن تكون ضحية لها.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا: باللغة العربية

أ. المعاجم والموسوعات

1. ايفانز غراهام ونوينهام جيفري (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004)
2. مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء الثالث، (المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. 1999)

ب. الكتب

1. بابيف بافل، **الاتحاد الروسي كفاح من أجل التعددية وإغفال العواقب**، في: جرايمي هيرد (محرر)، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الواحد والعشرين: رؤى متنافسة للنظام الدولي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013).
2. برونو ميشيل، **أوراسيا: قارة، إمبراطورية، أيديولوجيا أو مشروع**، ترجمة: معاوية سعيدوني، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
3. بريجينسكي زبيغنيو (ترجمة: عمر الأيوبي)، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، الطبعة الأولى، (دار الكتاب العربي، بيروت، 2004).
4. بريجينسكي زبيغنيو، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جكتر، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012).
5. بريجينسكي زبيغيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا**، (د.د.ن، ط2، 1999).
6. بوزيدي عبد الرزاق، **استراتيجية الولايات المتحدة وروسيا تجاه أزمتي جورجيا وأوكراني (2008–2018)**، (الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2021).
7. تيرسكي رونالد وفان أودينارن جون (ترجمة: طلعت الشاب)، **السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).
8. تيلور بيتر وفلنت كولن (ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد)، **الجغرافيا السياسية لعامنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**. (الكويت: مطابع السياسة، 2002)
9. حداد معين ، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2013)

10. حداد معين، **إشكالية المكان: دور البر والبحر في الصراع بين الشرق والغرب والعالم الإسلامي**. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2015).

11. خانا باراج (ترجمة: دار الترجمة)، **العالم الثاني: السطوة والسلطة في النظام العالمي الجديد**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)،

12. الخفاجي محمد جاسم حسين، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**، (الأردن: دار أمجد للنشر والتويع، 2018).

13. خورشيد فؤاد حمة، **الجيوبوليتيك المعاصر: تحليل منهج وسلوك**، (كوردستان: مديرية الطبع والنشر السليمانية، 2013)

14. الخيري نوار محمد ربيع، **مبادئ الجيوبوليتيك**، (بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2014)،

15. دانييري بول، (ترجمة: يزن الحاج)، **أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

16. دودز كلاوس وأتكنسون ديفيد، (ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان)، **الجغرافيا السياسية في مائة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ج1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)،

17. دوغين ألكسندر (ترجمة عماد حاتم)، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، (الجماهيرية الليبية: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)

18. دوغين ألكسندر (ترجمة: إبراهيم استنبولي)، **الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة: عصر الإمبراطوريات الجديدة، الخطوط العامة للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

19. دوغين ألكسندر (ترجمة: ثائر زين الدين وفريد حاتم الشحف)، **نظرية عالم متعدد الأقطاب**، (بيروت: دار سؤال للنشر، 2023).

20. دوغين ألكسندر (ترجمة: عاطف معتمد وآخرون)، **جغرافية السياسة في روسيا**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2021).

21. دوفاي ألكسندر (ترجمة: حسين حيدر)، *الجغرافيا السياسية*: **جيوبوليتيك**، (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، 2007).

22. ديسوا جيرار (ترجمة: قاسم المقداد)، **دراسة في العلاقات الدولية: الجزء 1: النظريات الجيوسياسية**، (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014).

23. ديسوا جيرار (ترجمة: قاسم المقداد)، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني: نظريات العالمية،** (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015).

24. رسول محفوظ، **الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي في الجزائر،** (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2018).

25. رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا،** (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012).

26. الزعبي موسى، **الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية،** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004).

27. سافيتسكي بيوتر نيكولافيتش، **الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية للأوراسيا، في:** ألكسندر دوغين (ترجمة عماد حاتم)، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** (الجماهيرية الليبية: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).

28. عبد المنعم ممدوح، **روسيا تنادي بحق العودة على القمّة،** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013).

29. علي محمود محمد، **الثورات الملونة والنسخة التجريبية للجيل الرابع في أوروبا الشرقية والوسطى،** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2019).

30. عمارة سامي، **بوتين: صراع الثروة والسلطة،** (القاهرة: دار نهضة مصر، 2016).

31. غراتشيف آندري، **روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة،** في: برتراند بادي ودومينيك فيدال، **من يحكم العالم؟: أوضاع العالم 2017،** ترجمة: نصير مروّة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016).

32. فتح الله سفين جلال، **دراسات جيوبوليتيكية،** السليمانية: مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

33. فريدمان جورج، (ترجمة: أحمد محمود)، **الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير،** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015).

34. قلعجية وسيم خليل، **روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين،** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

35. كابلان روبرت، (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي)، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة والحرب ضد المصير،** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015).

36. كازدين إريك وزيمان إمري، (ترجمة: أميرة أحمد إمبابي)، **ما بعد العولمة**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016)

37. الكوخي محمد، **الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

38. كيسنجر هنري (ترجمة: مالك فاضل البديري)، **الدبلوماسية: من الحرب الباردة إلى يومنا هذا**، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1995).

39. لاكوست إيف (ترجمة: زهيدة درويش)، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، 2010).

40. موراي ورويك، (ترجمة: سعيد ميثاق)، **جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 2013)

41. ناي جوزيف، (ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدى كامل)، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).

ج. الدوريات

1. بن خليف عبد الوهاب، **العلاقات الأوروبية–الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (عدد11، جانفي 2014).

2. بن خليف عبد الوهاب، **أوراسيا–الأطلسي... بين التنافس والصراع**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (المجلد 11، عدد 1، جوان 2022).

3. حمشي محمد، **التقارب المراوغ .. هل تُقوّض مبادرة الحزام والطريق الفضاء الخلفي لروسيا**، (ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، عدد201، مجلد53، أكتوبر 2018)،

4. حمشي محمد، **روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي**، (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، جوان 2016).

5. خشّيب جلال، **الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4، 2021)

6. شريح محمد عادل، **روسيا الأوراسية وقضايا الشرق الأوسط**، (مجلة سياسات عربية، العدد 8، أفريل 2014).

7. صخري سفيان، التحولات الكبرى في القضايا الأمنية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد: 13(1)، العدد 18، جوان 2022.

8. الضـوي ياسـمين أحمد، **الحرب الروسـية–الأوكرانية: هل أخفقت دبلوماسـية ترامب أمام رهانات ومصالح أطرافها**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2025).
9. طالب حفيظة، نظرية المجال الحيوي كمحدد للسـياسـة الخارجية الروسـية: فترة حكم الرئيس بوتين. (**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 10، العدد 01 (2023).
10. قدورة عماد، **روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية**، سياسات عربية، (عدد 15، جويلية 2015).

د. الرسائل والأطروحات

1. حدّاد أسـماء، **"الاسـتراتيجية الروسـية في إدارة الأزمة الأوكرانية: تحليل نموذج الحرب الهجينة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية وسياسات الدفاع، (جامعة الجزائر–03، 2019).

د. المواد الإلكترونية

https://bit.ly/43AbJLv ، تم التصفح يوم: (2025/05/25).
1. **انفوغراف صـادرات أوكرانيا إلى العالم**، على الرابط: https://bit.ly/3X4QqPd، ، (تم التصفح في: 22/ 04/ 2023).
2. تقديرات المستقبل، **تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير**، (مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسـات المتقدمة: العدد 1494، مارس 2022)، ص1. على الرابط: http://bit.ly/4oCfZDX . (تم التصفح يوم: 2025/07/23)..
3. **خطوط نقـل الغـاز الروسـي نحو أوروبـا ومعـدلات الإمـداد والاسـتهلاك، على الرابط:** http://bit.ly/44xPBTP، (**تم التصفح يوم: 2025/07/16**).
4. دلة أمينة مصطفى، **المخيّلة الجيوبوليتيكية الروسية والفضاء الأوراسي**، المعهد المصري للدراسات، 22 ديسـمبر 2017، على الرابط: https://shorturl.at/UXwAe، تم التصـفح يوم: (2025/01/31).
5. زيـاد زكريـا، **الأزمـة الروسـيـة –الأوكرانيـة وعودة الاعتبـار لـ "الجيوبوليتيـك"**. على الرابط: https://bit.ly/3JdA3gh ، (تم التصفح بتاريخ: 2023/10/22).
6. شبكة الجزيرة، **الموسوعة: روسيا، شبه جزيرة القرم**. على الرابط: https://bit.ly/3ZyZ2yE (تم التصفح يوم: 2024/12/11).

7. **العالم حسب نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكيندر1919، على الرابط:** https://bit.ly/3xOtJTJ، (تم التصفح بتاريخ: 2022/06/22).
على الرابط: http://bit.ly/45098gi، (تم التصفح بتاريخ: 2025/06/09).
8. **فارانجيون،** على الرابط: https://t.ly/P9S8h، (تم التصفح يوم: 2024/05/09).
9. مجموعة البنك الدولي، **أوكرانيا**. على الربط: http://bit.ly/45098gi، (تم التصفح بتاريخ: 2025/06/21).
10. مجموعة البنك الدولي، **مؤشرات الاقتصاد الأوكراني في ظل الأزمة تداعيات (2013–2018)**،
11. مجموعة البنك الدولي، **مؤشرات الاقتصاد الروسي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية (2013–2018)**، على الرابط: http://bit.ly/4lKRmCK ، (تم التصفح يوم: 2025/07/13)
12. الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، **اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا**. على الرابط:

هـ. التقارير والندوات

1. مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2013–2014**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015).
2. مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2015**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016).
3. مجموعة المؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2016**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).
4. مجموعة المؤلفين، **التقرير الاستراتيجي العربي 2017**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).
5. ندوة، **الأزمة الأوكرانية: أسبابها، مآلاتها، وانعكاساتها على المنطقة العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

References in Foreign Languages

a. Books:

1. Blacksell Mark, **Political geography**, (london: Routledge, 2006).
2. Bond Ian, **An Eastern Partnership for Peace: Why NATO and the EU need a Coordinated Approach to their Former Soviet Neighbors**. In:

Daniel S. Hamilton and Stefan Meister *eds*, **The Eastern Question**: **Russia**, **the West**, **and Europe's Grey Zone**, DC Center for Transatlantic Relations, Washington, 2016. P273.

3. *Célérier Pierre, Géopolitique* **et géostratégie**. (Paris : Presses Universitaires de France, 04eme Édition, 1969)
4. Charap Samuel & Colton Timothy J, **Everyone Loses**: **The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post-Soviet Eurasia**. The International Institute for Strategic Studies. London, Routledge, 2017.
5. Cohen Saul Bernard, **Geopolitics**: **The Geography Of International Relations**, (USA: Rowman & Littlefield, Third edition. 2015).
6. Dodds Klaus, Kuus Merje and Sharp Joanne (eds) , **Introduction**: **Geopolitics and its Critics**. In Klaus Dodds et *al,* **The Ashgate Research Companion to Critical Geopolitics**, (New York: Ruotledge,2016).
7. Ferrari Aldo, Russia and the Eurasian Economic Union. A Failed Project?. In: Aldo Ferrari, **Putin's Russia**: **Really Back?** ISPI, Milano, 2016.
8. Flint Colin, **Introduction to geopolitics**, (New York & London: Routledge, 2006)
9. Guzzini Stefano, **The Return of Geopolitics in Europe? Social Mechanisms and Foreign Policy Identity Crises**, (NY, Cambridge University Press, 2012).
10. Hanson Philip, **Russia's Global Strategy**: **Is It Economically Sustainable?** In: Ferrari Aldo, **Putin's Russia**: **Really Back?** ISPI, Milano, 2016.
11. Haran Olexiy & Prokopchuk Dmytro, **The Drama of Ukraine's 2010 Presidential Election**: **Opportunities Lost—Does a Potential for Stabilization Remain?**. In: Cory Welt and Alexander Schmemann, **After the Color Revolutions**: **Political Change and Democracy Promotion in Eurasia**, the George Washington University, Washington, 2010.
12. Kanevskiy Pavel, **Foreword**, in: William Mallinson and Zoran Ristic, **The Threat of Geopolitics to International Relations**: **Obsession with the Heartland**,(UK: Cambridge Scholars Publishing: 2016).

13.Kudelia Sergiy, **Ukraine Crises and the Limits of Transatlantic Cooperation**, In: Gordon Friedrichs, Sebastian Harnisch, Cameron G. Thies, **The Politics of Resilience and Transatlantic Order**, Routledge, 2019.

14.Mackinder Halford J, **Democratic Ideals and Reality**: **a Study in the Politics of Reconstruction**, (Washington: National Defense University, 1942)

15.Mallinson William and Ristic Zoran, **The Threat of Geopolitics to International Relations**: **Obsession with the Heartland**, (UK: Cambridge Scholars Publishing: 2016)

16.Minakov Mykhailo, **Does Ukraine Still Matter?** In: Aldo Ferrari, **Putin's Russia**: **Really Back?** ISPI, Milano, 2016.

17.Morgenthau Hans J., **Politics among Nations**: **The Straggle for Power and Peace**, (New York: Alfred A. Knopf, 1948).

18.Ó Tuathail Gearóid and Dalby Simon, **Rethinking Geopolitics**, (London: Routledge, First Published 2000).

19.Ó Tuathail Gearóid, **Critical Geopolitics**: **The Politics of Writing Global Space**, (London: Routledge, 1996).

20.Otfinoski Steven, Ukraine: nation in transitions (NY: publication data: 2nd ed, 2005).

21.Paul Robert Magocsi, **A History of Ukraine the Land and its Peoples**, Canada, University of Toronto, 2nd Ed, 2010.

22.Sempa Francis P., **Geopolitics**: **From the Cold War to the 21st Century**, (New Brunswick (U.S.A.): Transaction Publishers, 2002).

23.Sushko Oleksandr, **Ukraine after the 2010 Presidential Election**: **Implications for Democracy and Foreign Policy**. In: Welt & Schmemann, **After the Color Revolutions**: **Political Change and Democracy Promotion in Eurasia**, the George Washington University, Washington, 2010.

24.Trenin Dmitri, **The End of Eurasia**: **Russia on the Border between Geopolitics and Globalization**, Carnegie Moscow Center, 2001.

b. Periodicals:

1. Agnew John, Is 'geopolitics' a word that should be endowed only with the meaning it acquired in the early twentieth century?, in: Murphy. et *al*, "**Is there a politics to geopolitics**? ", Progress in Human Geography, vol.28, no.5 (2004).
2. Anaz Necati, **Prisoners of geography**: **ten maps that explain everything about the world**, by Tim Marshall, Strategic Analysis, 40:4, (2016).
3. Ashworth Lucian M., **Realism and the Spirit of 1919**: **Halford Mackinder**, **Geopolitics and the Reality of the League of Nations**, European Journal of International Relations, *XX (X).2010,*
4. Atamanenko Alla & Avhustiuk Mariia, **Forced migration from Ukraine during the Russian–Ukrainian war**: **impact on the EU and Ukraine**. Nowa Polityka Wschodnia, V38. n3, (2023).
5. Badawi Habib, Understanding the Roots of the Russian-Ukrainian Conflict: Causes, Course, and Future Trajectories. East of Europe / Humanities and social studies, 9 (2), (2023).
6. Baluk Walenty, **Geopolitical and Military Aspects of Russia's War Against Ukraine in 2014–20221**, EJTS European Journal of Transformation Studies, V. 12, No. 1, (2024).
7. Baluk Walenty, **Geopolitical and Military Aspects of Russia's War Against Ukraine in 2014–20221**, EJTS European Journal of Transformation Studies, V. 12, No. 1, (2024).
8. Bassin Mark, **The Two Faces of Contemporary Geopolitics**, in: Murphy et *al,* "**Is there a politics to geopolitics**?", Progress in Human Geography, vol.28, no.5 (2004).
9. Bergmann Max & Snegovaya Maria, **Russia's War in Ukraine**: **The Next Chapter**, CSIS Briefs, (September 2025).
10. Boswinkel Lotje & Simón Luis, "**Shades of Grim Scenarios for Ukraine and Global Order**," CSDS In-depth, n° 2024/12 (October 2024).
11. Bukhari Syed Rizwan Haider *et al*, Ukraine and Russia: **A Historical Analysis of Geopolitical Dynamics**, **National Identity**, **and Conflict**

Escalation Leading to the Present–Day Crisis, Kurdish Studies, Volume: 12, No: 2, (Feb 2024).

12. De Maio Giovanna, **Russia's View of Ukraine after the Crisis**, IAI WORKING PAPERS 16 / 04 – (FEBRUARY 2016).
13. Derviş Leyla, **Transformation of Geopolitical Perceptions in the Russian–Ukrainian War**: **Impact on Regional Relations in the Future**. Futurity of Social Science, 1(1), (2023).
14. Doboš Bohumil, **The Tale of Two Empires**: **Ukraine Between the West and Russia**, Journal of Regional Security, (2023).
15. Dunford Michael, **Causes of the Crisis in Ukraine**, International Critical Thought, 2023, VOL. 13, NO.1.
16. Fischer Sabine, **the Donbas Conflict**: **Opposing Interests and Narratives**, **Difficult Peace Process**. SWP Research Paper 5. German Institute for International and Security Affairs, Berlin, (2019).
17. Götz Elias, **Near Abroad**: **Russia's Role in Post–Soviet Eurasia**, Europe-Asia Studies, 2022Vol. 74, No. 9, November 2022
18. Güler Mehmet Çağatay, Donbas Crisis: **Geopolitical Importance**, **The Diplomatic Process**, **And Recent Developments**, Seta Analysis, May 2021 No.73.
19. Guzzini Stefano: **Self–fulfilling geopolitics? Or**: **the social production of foreign policy expertise in Europe**, Danish Institute for International Studies (DIIS), Copenhagen, Working Paper, No. 2003:23.
20. Havlik Peter, **Economic Consequences of the Ukraine Conflict**, The Vienna Institute for International Economic Studies (wiiw), Policy Notes and Reports 14, (nov2014).
21. Kiliçer Aybars Arda, **Exploring The Russian Perspective on The War In Ukraine**: **Demography's Power and Ukraine's Uniqueness**. Transatlantic Policy Quarterly (TPQ). Volume 21 Number 4, (2022),
22. Klotz Maximilian, **Russia and the Ukrainian Crisis**: **A Multiperspective Analysis of Russian Behaviour**, **by Taking into Account NATO's and the EU's Enlargement**, Croatian International Relations Review - CIRR XXIII (80) (2017).

23. Krapfl James & Elias Von Burgsdorff Kühn, **Ukraine's Euromaidan And Revolution Of Dignity**, **Ten Years Later**, Canadian Slavonic Papers/Revue Canadienne Des Slavistes, 2023Vol. 65, Nos. 3–4.

24.Kudelia Sergiy, **Ukraine Crises and the Limits of Transatlantic Cooperation**, In: Gordon Friedrichs, Sebastian Harnisch, Cameron G. Thies, **The Politics of Resilience and Transatlantic Order**, Routledge, (2019).

25.Kuzio Taras, **Competing National Identities and Democratisation in Ukraine**: **The Fifth and Sixth Cycles in post–Soviet Ukrainian History**, Acta Slavica Iaponica 33, 2013.

26.Lebedev Anna, **Ukrainians at a turning point in European history**, Études, 03 (mars 2015).

27.Lough John, **Four scenarios for the end of the war in Ukraine assessing the political and economic challenges ahead**, Ukraine Forum, (October 2024).

28.Mackinder Halford J, **The Geographical Pivot of History**, The Geographical Journal Vol. 23, No. 4 (Apr., 1904).

29.Makio Danielle & Fuccille Alexandre , **The 2014 Russian Invasion of Crimea**: **Identity and Geopolitics**, Revista Brasileira de Política Internacional, vol. 66, no. 1, e013, (2023).

30.Mamadouh Virginie & Dijkink Gertjan, "**Geopolitics**, **International Relations and Political Geography**: **The Politics of Geopolitical Discourse**", Geopolitics, vol.11, no.5, (2006).

31.Mariusz Kowalski, **Determinants of Ukraine's geopolitical orientation**. Czasopismo Geograficzne, 2022, 93(3).

32.Mearsheimer John J, *"Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin" foreign affairs, (*September/October 2014).

33.Mearsheimer John J, **The Causes and Consequences of the Ukraine War**. Horizons, No.21. (Summer 2022).

34.Miyeon Oh, **Sino–Russian Strategic Energy Ties**: **Enduring Partnership or Fragile?** (Atlantic Council, Global Energy Center, (September 2016).

35.Murphy Alexander B. et al, "**Is there a politics to geopolitics**? ", Progress in Human Geography, vol.28, no.5 (2004).

36.Olzacka Elżbieta, **Understanding the Conflict in Eastern Ukraine**: **The Role of Cultural Context**, Jagiellonian University, ssp, n4 .(2017.)

37.Owens Mackubin Thomas, **In Defense of Classical geopolitics**, (Naval War College Review, AUTUMN 1999, Vol. 52, No.4 (AUTUMN1999),

38.Piliaiev Igor, **The Nature Of The Armed Conflict In The Donbas**: **A Postnonclassical Viewpoint**, Ideology And Politics, N3(14), (2019).

39.Qaisrani Irfan Hasnain, Qazi Bilal Habib, and Abbas Hussain, **A Geopolitical War in Europe**: **Russia's Invasion of Ukraine and Its Implications**. *Journal of European Studies* 39, no. 1 (2023).

40.Qi Junhao, **An Analysis of the Energy Crisis under the Ukraine Conflict**, Advances in Economics Management and Political Sciences, 46(1), (December 2023).

41.Rashidi Ahmad, **Geopolitical Drivers of Russia's Military Intervention in Ukraine**. Journal of Iran and Central Eurasia Studies, 7 (1), (2024).

42.Reuber Paul, **The political representation of space after the cold war and in the new millennium**, in: Murphy et al, "**Is there a politics to geopolitics**? ", Progress in Human Geography, vol.28, no.5 (2004).

43.Riegl Martin & Doboš Bohumil, **Geopolitics of Secession**: **Post–Soviet De Facto States and Russian Geopolitical Strategy**. Central European Journal of International and Security Studies, 12 (1), (2018).

44.Roman Tesliuk, **The Demographic Sustainability of Ukraine**: **The Historical Retrospective and the Current Challenges**. Studia Regionalne i Lokalne, N 2,(92) (2023).

45.Saluschev Sergey, **Annexation of Crimea**: **Causes**, **Analysis & Global Implications**, Global Societies Journal, Volume 2, (2014).

46.Sarıkaya Burak, **Evaluation of The Ukrainian Crisis Within The Context of Regional Security Complex Theory**, Afro Eurasian Studies Journal Volume 6, Issue 1&2, Spring & Fall (2017).

47.Sauer Tom, **The Origins of the Ukraine Crisis and the Need for Collective Security between Russia and the West**, Global Policy, Volume 8, Issue 1, (February 2017).

48.Sencerman Öncel, **Russian Diaspora as a Means of Russian Foreign Policy**, MILITARY REVIEW, (March-April 2018).

49.Serban Filip Cioculescu, **Perceptions of changing power**, **dyadic rivalries and security dilemma mechanisms in the wider Black Sea area**. Studia Politica: Romanian Political Science Review, 16(3), (2016).

50.Shelest Hanna, **After the Ukrainian crisis**: **Is there a place for Russia?**, Southeast European and Black Sea Studies, Vol. 15, No. 2, (2015).

51.Shveda Yuriy & Ho Park Joung, **Ukraine's revolution of dignity**: **The dynamics of Euromaidan**, Journal of Eurasian Studies 7 (2016).

52.Siddi Marco, **The Role of Power in EU–Russia Energy Relations**: **The Interplay between Markets and Geopolitics**, Europe-Asia Studies, 70:10, (2018).

53.Smith Ben & Harari Daniel, **Ukraine**, **Crimea and Russia**, Research Paper, House of Commons Library. 14/1617 (March 2014)

54.Speck Ulrich, **The West's Response to the Ukraine Conflict**: **A Transatlantic Success Story**, Transatlantic Academy, Washington, PAPER SERIES NO. 4, (2015-2016).

55.Stephen M. Walt: Analysis: "**The Realist Case for a Ukraine Peace Deal**: **Conflict Resolution Isn't Just For Woolly-Headed Idealists**": Washington, Foreign Policy (FP): March 29, (2022).

56.Taras Kuzio, **The Orange Revolution at the Crossroads**, Demokratizatsiya The Journal of Post-Soviet Democratization, 14(4). (September 2006)

57.Trenin Dimitri, **The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great-Power Rivalry**. Carnegie Moscow Center. Moscow (2014).

58. Tsygankov Andrei P., **Mastering space in Eurasia**: **Russia's geopolitical thinking after the Soviet break-up**, Communist and Post-Communist Studies, Vol. 36 (2003).

59. Tüfekçi Özgür , "The Ukrainian War: A Realist Perspective on Geopolitical Implications and Inter-national Response", Karadeniz Araştırmaları Enstitüsü Dergisi, (11/2023).

60. Vladimir Sazonov et *al.*, **Russian Information Warfare Against the Ukrainian State and Defence Forces**: **April–December 2014**. Endc Occasional Papers, Estonia, (07/2017).

61. Wohlforth C William & Zubok Vladislav, **An abiding antagonism**: **realism**, **idealism**, **and the mirage of western–Russian partnership after of the Cold War**. International Politics.54 (2017).

62. Zandi Davoud Gharayagh. **The Invasion of Russia on Ukraine; A Case of 21st Century Warfare in Point**. International Relations Researches, 15(2), (2025).

63. Zeyliger Vita, **The geopolitical conception of Russia's war on Ukraine**: **Neo-Eurasianism and Eurasian regionalism**. New Perspectives, Vol. 33(3), (2025).

c. Websites:

1. : Masters Jonathan, **Ukraine**: **Conflict at the Crossroads of Europe and Russia**. in: http://bit.ly/4987Cuv. (Accessed on: 10/10/2025).

2. Abebe Daniel, **Between East and West**, Review of Conflict In Ukraine: The Unwinding of the Post-Cold War Order, by Rajan Menon and Eugene B. Rumer Boston Review Originals, 2015. In: http://bit.ly/4mb66ey. (Accessed on: 15/04/2025).

3. Audley Andrew, **Euromaidan**: **the Orange Revolution 2.0?**, **in**: https://shorturl.at/2vnkT, (Accessed on: 14/07/2024).

4. Eban Raymond, **War on two fronts**: **Ukraine's demographic crisis**. In: http://bit.ly/4lk35rP, (Accessed on: 17/03/2024).

5. Ella Libanova, **Ukraine's Demography in the Second Year of the Full-Fledged War**. In: https://bit.ly/4qDhOS7, (Accessed on: 12/03/2024).
6. Hajda Lubomyr A, Makuch Andrij, **history of Ukraine**. **In**: https://shorturl.at/AQvsS, (Accessed on 04.04.2018)
7. Kremlin, **Address by the President of the Russian Federation**. https://bit.ly/4oLPdZ5, (Accessed on: 04/05/2024).
8. NATO, "**Relations with Ukraine**". North Atlantic Treaty Organization. Last modified June 13, 2024. http://bit.ly/4k6bZIl. (Accessed on: 26/03/2024).
9. PASCAL VENIER, **Main Theoretical Currents in Geopolitical Thought in the Twentieth Century**, http://bit.ly/48UJwDA, (Accessed on: 11.10.2020),
10. Rimland, in : http://bit.ly/3LgKWOT, (Accessed on:30/10/2025).
11. Scholvin Sören, **Geopolitics**: **An Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relations**, The Finnish Institute of International Affairs, Working Paper(91), April 2016, http://bit.ly/4nv4oor, (Accessed on: 31/07/2021).
12. Skriba Andrei, **How can we use geopolitical approach today**? In: http://bit.ly/48PwKpQ, (Accessed on: 11.10.2020).
13. State Statistics Committee of Ukraine, **The language structure of Ukraine**. In: https://shorturl.at/IvVyg, (Accessed on: 25/05/2024).
14. Stockholm International Peace Research Institute (**SIPRI**), **Military Expenditure Database** (**2023-2024**), in: http://bit.ly/44WgL5O, (Accessed on: 17/07/2025).
15. Stockholm International Peace Research Institute (**SIPRI**), **Trends in World Military Expenditure 2022**, SIPRI Fact Sheet (Stockholm: SIPRI, April 2023). In: http://bit.ly/40rUuey. (Accessed on: 30/06/2025).
16. Trebesch Christoph et *al* (eds), **The Ukraine Support Tracker**: **Which Countries Help Ukraine and How?**, Kiel Institute, No. 2218 February 2023. Pp17-18. In : http://bit.ly/4nTVEch, (Accessed on : 24 /09/2025).
17. Ukraine Geography, in: https://bit.ly/43bEejo, (Accessed on: 11/10/2023).
18. Ukraine Population, in: https://bit.ly/4nwknTe, (Accessed on : 12/03/2024).

19. Ukraine Support Tracker, **A Database of Military**, **Financial & Humanitarian Aid**. In: http://bit.ly/3W964bS, (Accessed on: 24 /09/2025).
20. Warren James A., **The Man Who Knew Russia Best**: **George Kennan's Revealing Diaries**. https://bit.ly/3CVlABN. (accessed on: 25/10/2024)
21. Zasenko Oleksa Eliseyovich & Yerofeyev Ivan Alekseyevich, "**Ukraine**", Encyclopaedia Britannica, last modified June 2023. In: https://bit.ly/4qDUhjY, (Accessed on: October 25, 2023).

d. Reports and Seminars:

1. Chupryna Iryna, **The Orange Revolution and the Revolution of Dignity**: **Similarities and Differences**. report from Democratization Policy Council (DPC), Kyiv, (May 2014).
2. European Commission, **EU Energy in Figures**: **Statistical Pocketbook**, (Luxembourg, Publications Office of the European Union, (2021).
3. Rácz András, **Russia's Hybrid War in Ukraine Breaking the Enemy's Ability to Resist**, The Finnish Institute of International Affairs, Report 43, (2017).

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
	الجداول	
01	مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الأزمة	124
02	مؤشرات الاقتصاد الأوكراني في ظل الأزمة تداعيات (2013–2018)	227
03	تطور دعم الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بين 2014 و2022 (%)	235
04	مؤشرات الاقتصاد الروسي في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية (2013–2018)	239
05	أهم مشاريع نقل الغاز الروسي نحو أوروبا والشركات المنفذة لها	242
06	معدلات الانفاق العسكري الروسي منذ بداية الأزمة الأوكرانية حسب (SIBRI)	246
	الأشكال	
01	المبادئ العلمية الرئيسية للجيوبوليتيك الكلاسيكية	65
	الخرائط	
01	العالم حسب نظرية قلب الأرض لهالفورد ماكيندر1919	60
02	حدود "الريملاند" (حافة الأرض) حسب نيكولاس سبيكمان	63
03	موقع وحدود الجمهورية الأوكرانية الحديثة	86
04	مراحل تشكل الدولة الأوكرانية الحديثة بين: 1918 و1991	98
05	توزيع القوميات واللغات في أوكرانيا الحديثة	100
06	موقع إقليم دونباس وجنوب شرق وأوكرانيا	143
07	تشكّل الإمبراطورية الروسية	156
08	الموقع الجيواستراتيجي لشبه جزية القرم	171
09	أوكرانيا باعتبارها البوابة الشرقية للغرب	205
10	أهم خطوط نقل الغاز الروسي نحو أوروبا ومعدلات الإمداد والاستهلاك	243
11	الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا منذ بداية الأزمة في2014	269

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
خطة الدراسة	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، الجيوبوليتيك كمقاربة نظرية في العلاقات الدولية	17
المبحث الأول: الإطار الإيتيمولوجي للجيوبوليتيك	18
المطلب الأول: حتمية الاقتران بين الجغرافيا والسياسة	18
المطلب الثاني: انبثاق حقل الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك	23
المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين الواقعية الألمانية والتهمة النازية	29
المطلب الرابع: الجيوبوليتيك بين سياقات التعريف وتعددية الدلالة	33
المطلب الخامس: نحو ضبط مفهوم/مصطلح الجيوبوليتيك	37
أولا: الجيوبوليتيك كتصور	37
ثانيا: الجيوبوليتيك كممارسة	38
ثالثا: الجيوبوليتيك كأسلوب/طريقة للبحث	40
المبحث الثاني: الجيوبوليتيك بوصفها مقاربة نظرية في العلاقات الدولية	44
المطلب الأول: لماذا المقاربة الجيوبوليتيكية؟	46
أولا: نفي فرضية موت الجغرافيا في ظل العولمة	47
ثانيا: ديناميكية الجغرافيا وراهِنيةُ الجيوبوليتيك	51
ثالثاً: استمرار الممارسات الجيوبوليتيكية بعد الحرب الباردة	54
المطلب الثاني: المراحل الرئيسية للجيوبوليتيك	56
أولاً: الجيوبوليتيك الكلاسيكية: من إمبريالية الدولة العضوية إلى الاستراتيجيات العالمية	56
01.الجيوبوليتيك الكلاسيكية الألمانية	58
02.الجيوبوليتيك الكلاسيكية الأنجلو–أمريكية	59
03.الجيوبوليتيك الكلاسيكية الروسية–السوفييتية	63
ثانيا: جيوبوليتيك الحرب الباردة، بين الإقصاء والإحياء	65
ثالثا: جيوبوليتيك ما بعد الحرب الباردة، بين الكلاسيكية الجديد والنقدية	68

المطلب الثالث: الجيوبوليتيك بين النظرية والممارسة	72
أولاً: علاقة المقاربة الجيوبوليتيكية بحقل العلاقات الدولية	72
ثانيا: أهمية التحليل الجيوبوليتيكي في فهم التفاعلات الدولية	75
ثالثا: مستويات التحليل الجيوبوليتيكي	77
خلاصة الفصل	79
الفصل الثاني: الدلالات والأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية	80
المبحث الأول: أوكرانيا بين الشرق والغرب: تاريخ تصنعه الجغرافيا	81
المطلب الأول: خصائص الجغرافيا الأوكرانية، الأهمية والدلالات الجيوبوليتيكية	81
أولاً: مميزات الجغرافيا الأوكرانية	82
1.بالنسبة للموقع الفلكي	82
2.بالنسبة للمساحة والحدود	84
3.بالنسبة للموارد الطبيعية والبشرية	85
ثانياً: الدلالات الجيوبوليتيكية للجغرافيا الأوكرانية	88
1.مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الكلاسيكي	88
2.ثبات الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بعد الحرب الباردة (الماكيندرية الجديدة)	89
3.أوكرانيا في الفكر الأوراسي الجديد	91
المطلب الثاني: التاريخ المعقد لأوكرانيا بين حتمية الجغرافيا والتغيرات المجتمعية والسياسية	96
أولا: أوكرانيا من النشأة والتكوين إلى الجمهورية السوفييتية	96
01.تاريخ الاستيطان البشري والانتظام السياسي في الأراضي الأوكرانية حتى	96
02.البنية المعقدة للمجتمع الأوكراني بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة	98
ثانيا: أوكرانيا من الاستقلال إلى الثورة البرتقالية (1991–2004)	101
01.ميلاد الجمهورية الأوكرانية والمخاض المستمر	102
02.الطريق نحو الثورة البرتقالية وعودة الصراع بين الشرق والغرب	104
ثالثا: أوكرانيا بين عدوى "الثورات الملونة" وأزمة 2013–2014.	106
01.الثورة البرتقالية في أوكرانيا:	106
02.نهاية الثورة البرتقالية وعودة النظام القديم	108

03.بذور الأزمة الأوكرانية بين الفشل السياسي والتطرف القومي	111
المبحث الثاني: الأزمة الأوكرانية وأبعادها الجيوبوليتيكية	112
المطلب الأول: الأزمة الأوكرانية كحدث جيوبوليتيكي	112
أولا: الطبيعة الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية 2013–2014	113
ثانيا: هل كانت أحدث أوروميدان نسخة ثانية من الثورة البرتقالية؟	114
01.أوجه التشابه بين الثورة البرتقالية وأحداث أوروميدان	115
02.أوجه الاختلاف بين الثورة البرتقالية وأحداث أوروميدان	118
المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية بين المحركات الداخلية والعوامل الخارجية	118
أولا: المحركات الداخلية (الجوهرية) للأزمة الأوكرانية	118
01.عامل القومية	119
02.العامل الحضاري	120
03.العامل السياسي	121
04.العامل الاقتصادي	123
ثانياً: الأطراف الخارجية المؤجِّجة للأزمة الأوكرانية	126
01. الطرف الروسي	126
02.الطرف الغربي	128
ثالثا: العوامل البيئية الضاغطة نحو تعقيد/تصعيد الأزمة الأوكرانية	130
المبحث الثالث: مسارات الأزمة الأوكرانية 2013–2014	133
المطلب الأول: أحداث ميدان الاستقلال (أوروميدان)	134
أولا: مرحلة أوروميدان الطلبة	134
ثانيا: مرحلة معسكر الميدان والتصعيد بعد قمع المظاهرات	136
ثالثا: مرحلة "القوانين الديكتاتورية" وزيادة الزخم الشعبي	137
المطلب الثاني: أحداث شبه جزيرة القرم	138
أولا: نظرة تاريخية على منطقة القرم	138
ثانيا: من الاحتجاج إلى الانفصال عن أوكرانيا	140
المطلب الثالث: أحداث شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)	142
أولا: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لإقليم دونباس	142

ثانيا: دور العامل القومي والهوياتي في أحداث شرق أوكرانيا	145
ثالثا: تصاعد العنف المسلح ومبادرات التسوية في دونباس	148
خلاصة الفصل	152
الفصـــل الثالث: تحليل التنافس الجيوبوليتيكي بين روســيا والغرب على ضـــوء الأزمة الأوكرانية	153
المبحث الأول: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي لروسيا على ضوء الأزمة الأوكرانية.	154
المطلب الأول: مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي	154
أولا: الخلفية التاريخية والحضارية، أوكرانيا مهد الإمبراطورية الروسية	154
01.روسيا، الإمبراطورية الأرثودوكسية في سياق التمدد الأوراسي	155
02.الانتقال من الإمبراطورية القيصرية إلى الحقبة السوفييتية	159
03.روسيا بعد الحرب الباردة، من الأيديولوجيا إلى الجيوبوليتيك	160
ثانيا: الجيوبوليتيك الروسي بين الحتمية التاريخية والجغرافيا الأوراسية	161
01.إحياء الجيوبوليتيك الروسي الأوراسي في إطار "الأوراسية الجديدة"	161
02. الأوراسية الجديدة من منظور الاتجاه الحضاري	163
03. الأوراسية الجديدة من منظور الاتجاه التوسعي	164
ثالثا: كيف عزّزت الأزمة الأوكرانية وتطوراتها توجهات روسيا الجيوبوليتيكية/الأوراسية	166
01.استمرار الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا	166
02. بعث الرهانات الجيوسياسية الروسية في أكرانيا، استعادة القرم كرهان جيوسياسي	168
03.تأكيد رفض الأحادية القطبية وإحياء الدعوة الروسية إلى عالم متعدد الأقطاب	172
المطلب الثاني: دوافع وأهداف روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية	174
أولا: الدوافع الروسية تجاه الازمة الأوكرانية	174
01. على الصعيد الجيوبوليتيكي	174
02.على الصعيد الاستراتيجي والأمني	176
03.على الصعيد السياسي والهوياتي	179
04.على الصعيد الجيو–اقتصادي	181
ثانيا: الأهداف الروسية من التنافس في ظل الأزمة الأوكرانية	183
01.أهداف روسيا على المستوى الجيوبوليتيكي	183

02.أهداف روسيا على المستوى الأمني	185
03.أهداف روسيا على المستوى العسكري والاستراتيجي	186
04.أهداف روسيا على المستوى الجيواقتصادي	187
المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الروسي في الأزمة الأوكرانية	189
أولا: على المستوى الإعلامي والمعلوماتي	189
ثانيا: على المستوى الجيو–اقتصادي	192
ثالثا: على المستوى السياسي، الدبلوماسي والمجتمعي	195
رابعا: على المستوى العسكري والاستراتيجي	196
المبحث الثاني: تحليل سياسات التنافس الجيوبوليتيكي للغرب على ضوء الأزمة الأوكرانية	199
المطلب الأول: الغرب والأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا	200
أولا: بين مفهوم "وحدة الغرب" و"الغرب المتعدد":	200
ثانيا: الخلفية النظرية للجيوبوليتيك الغربي، بين الأساس الواقعي والمسوّغات الليبيرالية	202
ثالثا: مكانة أوكرانيا في الجيوبوليتيك الغربي	203
المطلب الثاني: دوافع وأهداف التنافس الجيوبوليتيكي الغربي على ضوء الأزمة الأوكرانية	206
أولا: على الصعيد الجيوبوليتيكي	207
ثانيا: على المستوى الجيو–الاقتصادي	208
ثالثا: على المستوى الأمني والعسكري	210
المطلب الثالث: أدوات وآليات التنافس الغربي في الأزمة الأوكرانية	212
أولا: على المستوى الإعلامي والممارسة الخطابية	212
ثانيا: على المستوى السياسي والدبلوماسي	215
ثالثا: على المستوى الجيو–اقتصادي	217
رابعا على المستوى الأمني والعسكري	219
خلاصة الفصل	221
الفصل الرابع: تداعيات الأزمة الأوكرانية ومآلات التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب	222
المبحث الأول: تداعيات ومآلات الأزمة الأوكرانية	223

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على أوكرانيا	223
أولا: التداعيات السياسة	223
ثانيا: التداعيات الجيو–اقتصادية	226
ثالثا: التداعيات الديموغرافية والمجتمعية	229
رابعا: التداعيات الأمنية والعسكرية	230
خامسا: التداعيات الجيوبوليتيكية	234
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة على روسيا	235
أولا: التداعيات السياسية	236
ثانيا: التداعيات الاقتصادية	238
ثالثا: التداعيات الجيو–طاقوية	240
رابعا: التداعيات الأمنية والعسكرية	244
خامسا: التداعيات الجيوبوليتيكية	247
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة على الغرب	249
أولا: التداعيات السياسية	249
ثانيا: التداعيات الاقتصادية	251
ثالثا: التداعيات الجيو–طاقوية	253
رابعا: التداعيات العسكرية والأمنية	255
خامسا: التداعيات الجيوبوليتيكية	258
المبحث الثاني: مآلات ومستقبل التنافس الجيوبوليتيكي في ظل الأزمة الأكرانية	259
المطلب الأول: الحرب الروسية–الأوكرانية كنتيجة لاستمرار للتنافس الجيوسياسي الروسي–الغربي	259
أولا: بذور الحرب الروسية–الأوكرانية وتصعيد التنافس الجيوسياسي	260
ثانيا: التفسير الجيوبوليتيكي للحرب الروسية–الأوكرانية	262
ثالثا: تفسير التحول من الحرب الهجينة إلى الحرب الجيوسياسية	265
المطلب الثاني: مستقبل التنافس الجيوبوليتيكي على ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية	267
أولا: مستقبل الحرب الروسية–الأوكرانية وآفاق السلام:	267

ثانيا: مستقبل التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب:	270
01.سيناريو التنافس في ظل الانتصار الروسي	271
02.سيناريو التنافس في ظل استمرار الحرب طويلة الأمد	272
03.سيناريو التنافس في ظل الانتصار الأوكراني بدعم غربي	274
04.سناريو التنافس في ظل التسوية وإنهاء الحرب (التوافق الجيوسياسي)	276
خلاصة الفصل	279
الخاتمة	280
قائمة المصادر والمراجع	291
قائمة الجداول والأشكال والخرائط	307
فهرس المحتويات	308
ملخص	315

التنافس الروسي الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية: مقاربة جيوبوليتيكية

إعداد: نجيم دريكش، جامعة الجزائر –03–

إشراف: أ.د / سفيان صخري، جامعة الجزائر –03–

ملخص:

يشهد التنافسُ الجيوسياسّي بين روسيا والغرب، حراكا غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، وذلك منذ بداية أحداث أوروميدان في خريف 2013 في أوكرانيا، والتي تشهد بدورها أخطر أزمة لها منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي عام 1991. وفي ظل هذه الأزمة، يَبرز تقاطع وتعارض دوافع ومصالح وأهداف طرفي هذا التنافس حول أوكرانيا، والتي تمتد عبر أكبر مجال جغرافي يفصل ويصل بين روسيا والغرب، مُشكِّلةً أحد أهم محاور اللّعبة الجيوبوليتيكية في الفضاء الأوراسي. وبينما تسعى الهياكل والمؤسسات الغربية الأورو–أطلسية إلى مزيد من التوسع نحو الحدود الشرقية الروسية عبر أوكرانيا، تُعارض روسيا هذا النهج الغربي من خلال الدفاع عمّا تعتبره مجال نفوذها الجيوسياسي في "الجوار القريب"، متسلحة في ذلك بتاريخها الإمبراطوري والسوفييتي. في هذا السياق، تعالج هذه الأطروحة الإشكالية التالية: **كيف تُفسِّر الاعتباراتُ والأبعادُ الجيوبوليتيكيةُ التنافسَ الروسي الغربي في ظلّ الأزمة الأوكرانية؟**، ومن خلال معالجة هذه الإشكالية، تسعى هذه الدراسة إلى التدليل على ثبات واستمرار الجيوبوليتيك بصيغها القديمة–الجديدة، سواء كتصوّر أو كممارسة، في تفسير وتشكيل الواقع الدولي، وذلك من خلال إسقاطاتها على واقع التنافس الروسي الغربي في ظل الأزمة الأوكرانية. ولتحقيق هذا المسعى؛ سيتمّ تناوُل المقاربة الجيوبوليتيكية ضمن الإطار النظري للدراسة، ثم فحص وتوضيح الأبعاد والدلالات الجيوبوليتيكية للأزمة الأوكرانية، إلى جانب تحليل دوافع وأهداف وأدوات التنافس الروسي الغربي، مع استشراف مستقبل الأزمة ومآلات التنافس بين روسيا والغرب.

الكلمات المفتاحية: التنافس، روسيا، الغرب، الأزمة الأوكرانية، الجيوبوليتيك.

Russia-West rivalry under the Ukrainian crisis: a geopolitical approach

by: Nadjim Drikeche, (University of Algiers - 03)

Supervised by: Pof. Dr/ Sofiane Sakhri, (University of Algiers - 03)

Abstract:

The geopolitical competition between Russia and the West witnesses and unprecedented pace since the end of the Cold War, precisely as Euromaidan events took place in Ukraine, in autumn 2013, which was the most serious crisis since its independence from the Soviet Union in 1991. And as this crisis rages on, the conflicting interests and goals of both parties over Ukraine, going beyond the largest geographic area separating and connecting Russia and the West, which form one of the main focal points of the geopolitical game in the Eurasian arena. As the Western Euro-Atlantic institutions and structures seek to expand more and more towards the eastern borders of Russia, this later is opposing this Western policy through its defence of its geopolitical influence zone, called "Near Abroad", armed with its empire and soviet history. In this regard, this paper deals with the following research question: How do geopolitical considerations and dimensions the reality and implications of the Russian-Western rivalry under the Ukrainian crisis? Based on this research question, this study aims to evidence the constance and continuity of Geopolitics, in its old-new faces, whether it is a conception or a practice, in explaining and shaping the international situation, through its projections on the reality of the rivalry between Russia and the West in the amidst of the Ukrainian crisis. In order to achieve this objective, the geopolitical approach will be employed within the theoretical framework of the study, followed by exploring the geopolitical dimensions of the Ukrainian crisis, in addition to the analysis of the drivers, goals and tools of the Russia-West rivalry, with a forward looking approach of the crisis and fallouts of the rivalry between Russian and West.

Keywords : rivalry, Russia, The West, The Ukrainian Crisis, Geopolitics.

La rivalité russo-occidentale à la lumière de la crise ukrainienne : Une approche géopolitique

Préparé par : Nadjim Drikeche, Université d'Alger -03-

Sous la direction du : Pr. Sofiane Sakhri, Université d'Alger -03-

Résumé :

La rivalité géopolitique entre la Russie et l'Occident connaît une dynamique sans précédent depuis la fin de la Guerre froide, et ce, depuis le déclenchement des événements de l'Euromaïdan à l'automne 2013 en Ukraine. Cette dernière traverse, à son tour, la crise la plus grave depuis son indépendance de l'Union soviétique en 1991. Dans le sillage de cette crise, émerge une intersection et un conflit de motivations, d'intérêts et d'objectifs entre les deux rivaux autour de l'Ukraine, qui s'étend sur le plus grand espace géographique séparant et reliant la Russie et l'Occident, constituant ainsi l'un des axes les plus cruciaux du jeu géopolitique dans l'espace eurasiatique. Tandis que les structures et institutions euro-atlantiques occidentales cherchent à s'étendre davantage vers les frontières orientales de la Russie à travers l'Ukraine, la Russie s'oppose à cette approche occidentale en défendant ce qu'elle considère comme sa sphère d'influence géopolitique dans son « étranger proche », s'appuyant pour cela sur son histoire impériale et soviétique.

Dans ce contexte, cette thèse traite de la problématique suivante : Comment les considérations et dimensions géopolitiques expliquent-elles la rivalité russo-occidentale à la lumière de la crise ukrainienne ? À travers l'examen de cette problématique, cette étude vise à démontrer la constance et la pérennité de la géopolitique dans ses formes anciennes et renouvelées, tant sur le plan conceptuel que pratique, pour expliquer et façonner la réalité internationale, en projetant ses concepts sur la réalité de la rivalité russo-occidentale face à la crise ukrainienne. Pour mener à bien cette démarche, l'approche géopolitique sera abordée au sein du cadre théorique de l'étude. Ensuite, les dimensions et les significations géopolitiques de la crise ukrainienne seront examinées et clarifiées, parallèlement à l'analyse des motivations, des objectifs et des instruments de la rivalité russo-occidentale, tout en anticipant l'avenir de la crise et les issues de cette rivalité entre la Russie et l'Occident.

Mots-clés : Rivalité, Russie, Occident, Crise ukrainienne, Géopolitique.